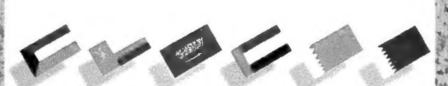


قمة أبوظبي



مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات، من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات.

ويعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع، وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

قمة أبوظبي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

على مشارف القرن الحادي والعشرين

محتوى الكتاب لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1998

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب : 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف : 722776 - 9712+
فاكس : 769944 - 9712+
E-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قمة أبوظبي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

على مشارف القرن الحادي والعشرين

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التعليمية والتنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويـــات

مقدمة

جمال سند السويدي

تنعقد قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 7ـ9 كانون الأول/ ديسمبر 1998 في ظل ظروف وتحديات إقليمية ودولية بالغة التعقيد والحساسية، مما يستدعي دراسة هذه الظروف والتحديات بتأن، بهدف إيجاد حلول لبعضها على أقل تقدير، وإيجاد الوسائل المناسبة للتعامل مع البعض الآخر، بصورة واعية مدركة لأبعاد المشكلات التي يمكن أن تترتب عليها والأخطار التي قد تنشأ عنها.

فعلى الصعيد الخليجي، هناك الكثير من القضايا والمشكلات الأمنية والاقتصادية، ويأتي في مقدمتها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في ظل منافسات متفاقمة تهدف إلى التقليل من موارد الدول المصدرة للنفط، ومن بينها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالتالي إضعاف إمكانيات هذه الدول. الأمر الذي سينعكس سلبياً على خططها التنموية التي تم تنفيذ جزء منها في العقود الثلاثة الماضية. ويفرض هذا الموقف ضرورة التفكير في إيجاد بدائل جديدة مناسبة لتنويع مصادر الدخل، والتخفيف من الاعتماد على النفط كمصدر اقتصادي رئيسي وحيد، منعاً للبقاء تحت رحمة قانون العرض والطلب وتقلبات السوق الذي تتحكم به القوى الاقتصادية الدولية.

ومن ثم فإن على دول مجلس التعاون أن تعمل جاهدة على تفعيل آليات التعاون والتكامل فيما بينها ضمن إطار ما تم الاتفاق عليه، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي، في مناخ عالمي تشكل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية فيه عنوان المرحلتين الراهنة والمقبلة. ويحتاج التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أولاً إلى قرار سياسي يعزز هذا التكامل. وإذا ما أخذنا في الاعتبار ما يشهده العالم من انفتاح يتمثل في الاتفاقيات الدولية التي تجعل من الأسواق العالمية سوقاً واحدة، فإن هذا يعكس مقدار التحدي الذي يقف بالمرصاد للأسواق المحلية الحكومية والخاصة، ولذلك يجب

أن يكون التعاون الخليجي الجاد والمثمر هو شعار المرحلة المقبلة. كما ينبغي التعامل بوعي مع تحديات العولمة والمنظمات الدولية وقوانينها، وذلك بخلق أطر جديدة للعمل المشترك تبدأ بإيجاد الاتحاد النقدي الخليجي الذي سيكون مقدمة للاندماج الاقتصادي الكامل. وقد عالجت الفصول الواردة في المحورين الخامس والسادس موضوع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وموضوع التعاون الاقتصادي الخليجي وقمة أبوظبي.

وفيما يتعلق بالتحديات السياسية الراهنة فإن أبرزها يكمن في تفعيل دور الهيئة الاستشارية التي اتُّخذ القرار الفعلي بإنشائها في قمة مجلس التعاون التي عقدت في دولة الكويت عام 1997. وقد اعتبر إنشاء هذه الهيئة إنجازاً مهماً على طريق ترسيخ العمل الخليجي المشترك على كافة الأصعدة والمجالات؛ إذ يفتح المجال أمام المشاركة الشعبية وإبداء الرأي فيما يتعلق بالقضايا التي تحال إلى الهيئة من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويقتضي ذلك التعريف بهذه الهيئة وظروف نشأتها وإطاريها التنظيمي والوظيفي، بالإضافة إلى طرح رؤية مستقبلية لها، وهو ما عالجته الفصول الثلاثة التي تؤلف المحور الثاني من هذا الكتاب. ويرتبط هذا المحور ارتباطاً عضوياً بالمحور الرابع الذي يتناول قضية تفعيل دور المجتمع المدني ومؤسساته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن الملاحظ أن قضايا البيئة أصبحت من أبرز الموضوعات المطروحة على مائدة البحث والنقاش، بسبب تأثيرها المباشر والمتبادل في مدخلات عمليات التنمية. ونظراً لأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشترك مع بقية دول العالم في مواجهة هذه المعضلة، فقد كان من الضروري التعرض للقضايا البيئية وتأثيراتها ومحاولة معالجتها في المحور التاسع من الكتاب.

ومن بين التحديات السياسية الإقليمية التي تواجه دول المجلس العلاقات الثنائية والجماعية التي تربطها مع الدول الأخرى في المنطقة وفي مقدمتها إيران. وقد خصص فصل في هذا الكتاب للحديث عن "تطور العلاقات الخليجية-الإيرانية" لما لهذه

العلاقة من تأثير بالغ في أمن واستقرار دول مجلس التعاون، خاصة في ظل سياسة إيرانية جديدة تميل إلى الانفتاح والتقليل من حدة الزخم الأيديولوجي الذي رافق نجاح الثورة الإيرانية. وقد خلقت هذه السياسة الجديدة صراعاً إيرانياً داخلياً بين التيار المعتدل الذي يتزعمه الرئيس محمد خاتمي والتيارات الراديكالية التي ما زالت تسيطر على مجلس الشورى والمرجعيات الدينية الأخرى. ويحتم هذا الوضع على دول مجلس التعاون التعامل مع هذه المستجدات لحل القضايا العالقة بينها وبين الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وهناك الكثير من القضايا الإقليمية الأخرى ذات الأهمية البالغة، تم التطرق إليها في فصول مختلفة من الكتاب؛ مثل: أمن الخليج العربي، وآفاق التسوية السلمية العربية ـ الإسرائيلية، والعلاقات العربية ـ التركية في ظل المخاطر التي تترتب على التعاون التركي ـ الإسرائيلي في المجالات العسكرية والاقتصادية، بالإضافة إلى قضية الحظر الدولي الذي ما زال مفروضاً على العراق.

إن كل هذه القضايا تعزز تحديات ومخاطر تؤثر إلى حد كبير في درجة استقرار دول مجلس التعاون، بسبب التشابك والتفاعل والتأثير المتبادل بين مختلف الأطراف، سواء على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الموقع الاستراتيجي الحيوي الذي يتمتع به الخليج العربي من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية.

ومن المؤمل أن يتمكن مجلس التعاون – بحكم طبيعته ومسيرته التي قاربت العقدين ضمن ظروف متباينة استطاع التعامل معها بكل دراية ونجاح – من استكمال مسيرته في التعاون بخطى أوثق وأسرع، وذلك لمواجهة القضايا والمستجدات كافة بصورة تمكنه من صون أمنه وتدعيم قواعد استقراره على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، بحكم علاقاته المتميزة والمتنوعة مع مختلف الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية الراهنة. وقد تعرض المحوران الثالث والحادي عشر من الكتاب لهذه الأبعاد.

هنالك مجموعة من التحديات الدولية التي بدأت تفرض وجودها، ليس فقط على دول مجلس التعاون وإنما على دول العالم أجمع. وتعتبر ثورة المعلومات والتطور الهائل في تقنيات الاتصالات من أهمها وأكثرها وضوحاً، ولاسيما أنها فرضت

مفاهيم ووقائع جديدة تختلف عما كان سائداً من قبل. ويتطلب ذلك ضرورة الاهتمام بهذه الثورة والإحاطة بكافة أبعادها بسبب تأثيرها المتنامي والملموس في المفاهيم الاجتماعية والثقافية وفي القضايا العسكرية والأمنية والاقتصادية. وقد تعرض الكتاب في المحورين السابع والثامن إلى هذه التحديات وتأثيراتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن تزايد حجم التحديات بصيغها المختلفة، وتسارع وتيرة انتشارها مع ولوج العالم في القرن الحادي والعشرين يفرض على دول مجلس التعاون أن تجتهد مجتمعة في دراسة الاستراتيجيات والخيارات المتاحة لاتخاذ القرارات المناسبة. وينبغي أن يتم ذلك من خلال آليات فعالة لضمان أكبر قدر من التعاون والتنسيق المشترك؛ وهذا يعني أن يقوم مجلس التعاون بدور سياسي أكثر فاعلية وإدراكاً للمتغيرات الدولية المتسارعة.

نأمل أن تكون قمة عام 1998 لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمنعقدة في مدينة أبوظبي قمة اتخاذ القرارات المحددة ذات المضامين والنتائج الواقعية والقابلة للتطبيق؛ استجابة للتحديات والمخاطر التي باتت تحيط بمنطقة الخليج العربي. ويكمن النجاح في التصدي لأي مخاطر في الوحدة الخليجية التي برزت في دعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي أعلن وما زال «أننا في الخليج العربي أسرة واحدة متعاضدة متكاتفة، تسير بخطى ثابتة واضحة على طريق الوحدة كجزء من وحدة عربية شاملة، وما مجلس التعاون إلا دليل قاطع على تصميم قادة وأبناء الخليج العربي على تحقيق الأهداف والتعاضد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية».

هذا ويعد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً لهذه الدعوة؛ إذ كان دائماً مثال الحاكم الحريص على أبناء شعبه، فقد كرّس جهوده للدفاع عن قضايا أمته سياسياً وإنسانياً، وللدعوة إلى تجاوز آلام الماضي والسعي باجتهاد لرسم صورة مستقبلية واعدة. لذا تم تخصيص محور خاص يستعرض دور سموه على صعيد المسيرة الوحدوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ختاماً يصدر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية هذا الكتاب قبيل انعقاد قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي، وكله أمل في أن تشكل الأوراق والدراسات التي يحتويها الكتاب، والتي كتبها نخبة من الباحثين الخليجيين والعرب والأجانب المتخصصين، معيناً يثري النقاش ويعزز الحوار الموضوعي حول مختلف القضايا والتحديات الخليجية والعربية والدولية في هذه المرحلة المهمة من مراحل التاريخ.

المحـــور الأول

مجلس التعاون
لدول الخليج العربية ودول الجوار

الفصل الأول

قمة أبوظبي والمتغيرات الإقليمية

جمال سند السويدي*

مقدمة

كان وما يزال الحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق التكامل هو الوسيلة المثلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تضمن تحقيق الغاية الوطنية العليا من تنمية ورفاهية وتقدم للمجتمع الخليجي، رغم الزخم المتلاحق من التحولات الإقليمية والعالمية التي شهدتها نهاية القرن العشرين، الأمر الذي فرض ضرورة الاستفادة من المعطيات القائمة والتعامل معها من موقع الفعل والتأثير بدلاً من التأثر ورد الفعل، نظراً للفهم الواضح لأهمية الدور الخليجي في المعادلة الإقليمية والدولية، وضرورة أن يجري تأمين هذا الدور من مصالح ذاتية ورؤى خليجية مشتركة.

ولذلك فقد ظهرت الحاجة إلى طرح رؤية وطنية للأمن الخليجي، نابعة من داخله، تصوغ المفاهيم، وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف والمصالح الأمنية المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقف على التحديات والمخاطر الإقليمية التي تحيط بها، وتدفع في اتجاه عناصر الاتفاق، وتتجاوز مواطن الخلاف والفرقة، وخاصة أن أمن الخليج موضوع معقد ومتشابك، وقد يُختلف في تفسير طبيعته وجوهره تبعاً للأحداث التاريخية التي مرت بها منطقة الخليج، وتبعاً للانعكاسات المتبادلة بين الأمن الخليجي والأمن الدولي، فضلاً عن أنه منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن لم تشهد هذه المنطقة استقراراً كاملاً أو أمناً شاملاً. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته بعض دول المنطقة، فإن المصدر الرئيسي للتوتر وعدم الاستقرار كان نابعاً من داخل المنطقة نتيجة لطموحات كل من العراق وإيران وتوجهاتهما للهيمنة الإقليمية على منطقة الخليج العربي.

* مدير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ولذلك تطرح هذه الدراسة رؤية للمفهوم الوطني للأمن الخليجي، من خلال إدراك العلاقات المختلفة والأبعاد والتطورات التاريخية التي أثرت في هذا المفهوم وأفرغته من محتواه وخصوصيته، ومع الأخذ في الاعتبار الجوانب الإجرائية والموضوعية لجوهر هذا الأمن؛ لأنه يصعب على أي فاعل - دولة أو مجموعة من الدول - أن يحدد استجاباته وتأثير دوره بطريقة فعالة وإيجابية، إلا إذا توافرت لديه رؤية مسبقة لمصالحه الحيوية والأمنية التي يسعى إلى تحقيقها أو تأمينها أو الحفاظ عليها، وإدراك واضح لطبيعة المتغيرات القائمة، وتقويم سليم لحقيقة التحديات التي تواجهه سواء الراهنة أو المحتملة، حتى يتم تجسيد الإرادة الجماعية الخليجية الفاعلة وضمان عدم إخفاقها.

ولقد جاءت نهاية القرن العشرين بعدة متغيرات إقليمية تُلقي بظلالها على الأمن الوطني الخليجي، ليس في تأثيرها العسكري فحسب، وإنما في قدرتها على فرض أخطار داخلية وخارجية مؤثرة. وقد حدثت هذه المتغيرات في المنطقة المحيطة بالخليج العربي، وهو نطاق الجوار الجغرافي، بينما جرى البعض الآخر في داخله، ومن أهمها وصول الرئيس محمد خاتمي لمنصب رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وما آل إليه الحال من صراع داخلي وتزايد حدة التدهور الاقتصادي الذي بدأ يشكل كارثة حقيقية تواجه إيران، وانعكاسات ذلك على السياسة الخارجية والعسكرية لها، بالإضافة إلى استمرار نظام صدام حسين في الحكم وسياسته العدائية تجاه دول الجوار العربية، رغم استمرار فرض العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق منذ عام 1990 وصعوبة التنبؤ باحتمالات قرب رفعها، فضلاً عن توقف عملية السلام في الشرق الأوسط وما ترتب عليها من عدم استقرار في المنطقة، بالإضافة إلى محاولات تفعيل الدور الروسي من جديد في منطقة الخليج، وأخيراً التجارب النووية الهندية والباكستانية.

ورغم صعوبة التنبؤ بالمستقبل، والغموض الذي يكتنف عملية استقراء تأثير المتغيرات الإقليمية الراهنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن مؤشرات نشاط السياسة الخارجية والأمنية لكل من إيران والعراق في الفترة الأخيرة، تؤكد على أنهما ما زالا يمثلان تحدياً رئيسياً للأمن الخليجي، ولكن مع وجود بعض التباين في

حجم التهديد وخطورة التحدي لكل منهما. ونظراً لأن دول الخليج العربية مستهدفة، ليس في موقعها وثرواتها فحسب، وإنما مستهدفة في دورها ورسالتها أيضاً، فإن هناك العديد من التحديات الأخرى التي تؤثر بصورة مباشرة في الأمن الوطني الخليجي، من أهمها الحاجة إلى تحقيق المصالحة العربية، وفشل عملية السلام في الشرق الأوسط، وتغير مفاهيم القوة، والوجود العسكري الدولي في الخليج العربي (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا)، وانتشار ظاهرة الإرهاب، وتلوث البيئة، وظهور حتمية توفير مصادر بديلة للدخل، والتطور في وسائل الاتصال والإعلام (العولمة الثقافية والإعلامية)، والتعليم وتنمية الموارد البشرية، والخلل في التركيبة السكانية لبعض الدول الخليجية.

ومن المؤكد أن هذه الدراسة لم تهدف إلى حصر كل التحديات الراهنة التي تواجه الأمن الوطني الخليجي بمفهومه الشامل؛ لأن هذا سيدخل بها في منحى يجافي الموضوعية وجادة المنهج، لذا جرى التركيز على تناول أهم عشرة تحديات إقليمية، حتى يتسنى وضع الاستراتيجيات والسياسات المشتركة لمواجهتها أو اتقاء آثارها السلبية، حتى يستطيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يؤدي دوره بفاعلية وإيجابية، نحو بناء مشروعه الحضاري للقرن القادم، ويمتلك القدرة على مواجهة أي تحديات أخرى.

وتسعى هذه الدراسة إلى معالجة الاختلاف والخلط في الرؤى الخليجية للأمن، من خلال طرح مفهوم وطني واضح للأمن الخليجي يصبح الأساس في تحديد المصالح الحيوية المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الإقليمية الراهنة التي تؤثر بصورة مباشرة وفعالة في منطقة الخليج العربي، وأن تكون أولوية المواجهة المشتركة للتحديات والأخطار الخارجية التي تتطلب حشد كل القوى والطاقات المتكاملة لمواجهتها، وهو الأساس الذي قام عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أولاً: نحو مفهوم وطني للأمن الخليجي

إن الذي يعالج موضوع الأمن في منطقة الخليج العربي يجد نفسه في مواجهة مفاهيم وتفسيرات كثيرة نابعة من التطور التاريخي للمفهوم ومدى تأثره بالتغيرات التي شهدتها منطقة الخليج العربي، بل والشرق الأوسط أيضاً، حيث تداخلت مصالح القوى الكبرى والاستراتيجية الدولية لتلعب دوراً فاعلاً في بلورة قضايا الأمن في الخليج، ومفاهيمه ومكوناته. وتغير مفهوم أمن الخليج بصورة طردية مع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج، وارتبط بالدور الذي تلعبه على المستوى الدولي في تداخل الأهمية الاقتصادية مع المكانة الجيو-سياسية والعسكرية. ولذلك نجد أن مفهوم أمن الخليج العربي قد اتسم بتغيراته الأفقية: حيث اختلفت رؤى دول المنطقة لمفهوم أمن الخليج، واتسم بتغيراته الرأسية: وذلك من خلال اختلاف النظرة الدولية له - خاصة نظرة القوى العظمى لأمن الخليج - ومن ثم نجد أن مفهوم أمن الخليج العربي قد مر بعدة مراحل تاريخية مختلفة.

ولذلك تبرز الحاجة إلى دراسة التطور التاريخي لمفهوم أمن الخليج العربي عبر مراحله المختلفة، حتى نستطيع أن نصوغ رؤية للمفهوم الوطني لأمن الخليج والتي من خلالها تمكن بلورة قضايا الأمن ومفاهيمه ومكوناته وتوجهاته، وصولاً إلى التعرف على التحديات التي تواجهه.

1- التطور التاريخي لمفهوم أمن الخليج

المرحلة الأولى: حقبة السيطرة البريطانية

طبقاً لمقتضيات أمن الإمبراطورية البريطانية، واتساع نطاق مصالح بريطانيا الحيوية مع مستعمراتها في جنوب شرق آسيا؛ فقد فرضت مركزية أمنية صارمة في منطقة الخليج العربي[1]، وربطت أمن دول الخليج بأمن ومصالح بريطانيا العظمى، وسعت لوقف أي عمليات للتفاعل الاقتصادي والسياسي الثنائي أو الجماعي بين دوله، لمنع قيام أي مشروع إقليمي مشترك فيما بينها. ولذلك وقعت بريطانيا معاهدة السلام العامة

مع دول المنطقة عام 1820، واتفاقية السلام الأبدي عام 1853، وأعقب ذلك رسم عشوائي لخارطة المنطقة الجيو ـ سياسية[2]، والذي بدأ عام 1923 وتم عام 1932، مما أفرز نزاعات في الحدود ما زالت المنطقة تعاني منها أمنياً حتى الآن.

ثم جرت محاولات ربط منطقة الخليج بأحلاف إقليمية[3]، صممت أساساً للاستجابة لمتطلبات الصراع الكوني الذي كان قد بدأ بين الشرق والغرب في الفترة ما بين الحربين العالميتين، ومن هنا نجد أن الأمن الإقليمي الخليجي خلال هذه الفترة كان مفهوماً خارجياً ومفروضاً، لم يعر أي اهتمام للمصالح الحيوية لدول المنطقة أو للتهديدات التي تحيط بها، بل ركز فقط على الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة بما يخدم مصالح بريطانيا العظمى، بحيث يمكن أن نطلق عليه مفهوم "أمن المكان".

المرحلة الثانية: قيام جامعة الدول العربية (1945 ـ 1961)

بعد قيام جامعة الدول العربية في آذار/ مارس 1945، وحين أصبحت المملكة العربية السعودية والعراق واليمن من الأعضاء المؤسسين لها، توقع الكثيرون ظهور مفهوم أمن عربي واضح، يعكس الأمن الوطني لكل الدول العربية، ومنها دول الخليج العربية، إلا أن الواقع أكد على عدم وجود معالجة واضحة لمفهوم الأمن الجماعي للدول العربية، على الرغم من أن نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة قد أوضح «مبدأ المساعدة المتبادلة لدفع أي عدوان يقع على أي دولة من الدول الأعضاء»[4]. ولكن لم يَردْ تحديد واضح للوسائل اللازمة أو التزامات من الدول لتحقيق هذه المساعدة، كما أن اتفاقية الدفاع المشترك التي تم توقيعها عام 1950 بين الدول العربية كانت موجهة فقط ضد إسرائيل[5]، وبالتالي كانت دول الطوق هي المعنية بها، ولم يكن هناك أي اهتمام بالتهديدات والمخاطر الأخرى التي تواجهها المنطقة العربية ككل، كما لم تتعرض الاتفاقية لمفهوم الأمن الجماعي، وبالتالي لم تبرز أي خصوصية للأمن سواء على المستوى العربي أو الخليجي. وعلى الرغم من أن جامعة الدول العربية أدت دوراً فعالاً خلال الأزمة العراقية ـ الكويتية عام 1961، عندما شكلت قوات أمن الجامعة لتأمين الحدود الكويتية[6]، فإن الأحداث التالية أكدت على عدم وجود مفهوم واضح لطبيعة

الأمن الخليجي، حيث جرى التركيز على أمن الكيان فقط، نظراً لعدم الاتفاق على حقيقة التهديدات الخارجية والداخلية التي تواجه هذه المنطقة، بخلاف التركيز على التهديد الإسرائيلي وحده.

المرحلة الثالثة: صراع القوتين العظميين (تصاعد الحرب الباردة) (1962 ـ 1971)

بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس في نهاية الستينيات، جاء النفوذ الاستراتيجي الأمريكي إلى الخليج بدعوى ملء الفراغ الاستراتيجي الناشئ عن الانسحاب البريطاني، على اعتبار أن الخليج العربي أصبح جناحاً جنوبياً للحزام الذي أقامه الغرب لتطويق الاتحاد السوفيتي. وقبل نشوب أزمة الطاقة (1973 ـ 1974) كان ينظر إلى هذا البعد باعتباره بعداً متقدماً في أهميته الأمنية على البعد النفطي للخليج، وجرى الاعتماد على إيران الشاه كحليف استراتيجي قوي للعالم الغربي، ومن ثم أنيط به دور المحافظة على أمن الخليج وتوفير أكبر قدر من الحماية لمنع وصول الجيش الأحمر (السوفيتي) إلى هذه المنطقة، وهو الدور الذي استمر لفترة طويلة. وقد شكل العام 1962 أول امتحان فعلي لمقولات الأمن الإقليمي الخارجي التي طرحها الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينـدي في 25 أيار/ مايو 1961[7]، عندما أكد على تنمية القوات المسلحة الأمريكية التقليدية للتعامل بكفاءة مع مناطق مختلفة من العالم. وعندما اندلعت الثورة في اليمن في 26 أيلول/ سبتمبر 1962، أصبح جوهر مفهوم الأمن الخليجي هو الحفاظ على أمن المجتمعات القائمة، وهذا يعتبر بعداً تنظيمياً للأمن لا يمثل في الحقيقة كل أبعاد الأمن الإقليمي، ولذلك جاءت المساعي الجادة والمخلصة لإيجاد نوع من الاتحاد، يجمع إمارات الخليج العربي، التي سرعان ما أثمرت عن ميلاد دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971، لتبدأ مرحلة جديدة تبرز فيها أهمية الربط بين "أمن الكيان" و"أمن المكان"، والحفاظ على سيادة الدولة.

المرحلة الرابعة: الاستقلال والسعي إلى تحقيق أمن الكيان وأمن المكان معاً (1971 ـ 1980)

تأثر مفهوم الأمن الخليجي خلال هذه المرحلة بمساعي كل دولة في منطقة الخليج العربي إلى تحقيق أمنها الداخلي بهدف تحقيق الرفاهية والازدهار لشعبها، ولكن

تركزت الجهود الأمنية لدول الخليج العربية في الاتجاه نحو تحقيق الأمن العربي لدرء العدوان الإسرائيلي واحتلاله لبعض الأراضي العربية[8]، وبذلك أضحى البعد الأمني العربي الجماعي جزءاً أساسياً من مقومات الأمن لدول الخليج العربية، وبالتالي لم يلق مفهوم الأمن الخليجي الاهتمام الكافي، رغم ما أوجدته الثورة الإيرانية من تهديد ملح ومباشر لأمن واستقرار منطقة الخليج[9]، وتعاظم المصالح الحيوية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، مما أدى إلى ربط الأمن الخليجي بالأمن الدولي.

المرحلة الخامسة: الأمن الجماعي الإقليمي (1981 حتى الآن)

نتيجة لازدياد الصراع العسكري في المنطقة، واندلاع الحرب العراقية-الإيرانية التي أدت إلى فقدان كل من إيران والعراق أهليتهما للقيام بدور شرطي الخليج؛ مما أدى إلى تغيرات بنيوية في النظام الإقليمي ودفع بدول الخليج العربية إلى تركيز الاهتمام بمسألة الاستقرار والأمن في المنطقة، تم في أيار/ مايو 1981 قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وشكل الأعضاء المنتمون إليه قوة عسكرية للدفاع المشترك هي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة، لتعطي البعد الخارجي للأمن الجماعي. ثم جاء الغزو العراقي لدولة الكويت وانهيار الاتحاد السوفيتي ليؤكدا حقيقة الخلل في التوازن الاستراتيجي والأمني الإقليمي والدولي في هذه المنطقة، ولذلك جرى التصديق على الاتفاقية الأمنية المشتركة في القمة الخليجية الخامسة عشرة التي عقدت بدولة البحرين في كانون الأول/ ديسمبر 1994 (لم تصادق عليها دولة الكويت حتى الآن)[10]، والتي كانت قد طرحت في 22 شباط/ فبراير 1982[11]، ليبرز الاهتمام بالبعد الأمني الداخلي بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورغم كافة الجهود التي بذلت من الدول الأعضاء في المجلس، فإنه لم يتبلور حتى الآن مفهوم محدد متفق عليه للأمن الجماعي، الذي يخص في جوهره مجموعة من الدول المتجاورة - ضمن إقليم واحد - تتخذ سياسة أمنية واحدة من خلال التعاون العسكري فيما بينها، لردع التهديدات الخارجية وتوفير الحماية لمصالح الدول المعنية، والذي يتطلب مستوى معيناً للتعاون العسكري الجماعي، وإقامة نظام دفاعي تكون قدراته رادعة، وأن تنتفي تماماً النزاعات بين دول الإقليم، خاصة تلك النزاعات التي يمكن أن تتحول لصراعات مسلحة.

ومما سبق نجد أن مفهوم الأمن الخليجي قد تأثر بالموقف الدولي وحقبة الاستعمار وصراع القوى العظمى، وبظهور النفط والثروات الطبيعية بدول الخليج العربية، وما ترتب عليه من تفاعل بين الموقع والثروة، وبتغير طبيعة وأبعاد وأشكال التهديدات الداخلية والخارجية، وتأثر أيضاً بالتطورات الاجتماعية والحضارية لدول المنطقة، وكذلك بالتزاماتها العربية والإسلامية.

ولكن أحداً لم يسع إلى صياغة الأمن الخليجي من منظوره الحقيقي والواقعي والنابع من داخله، بمعنى أن تكون هناك وجهة نظر خليجية موحدة من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لكونها الدول المعنية والمتأثرة بمقتضيات الأمن والاستقرار في المنطقة. ودول المجلس هي الدول الوحيدة القادرة على الخروج من مأزق المعادلة الصعبة لأمن الخليج بين التدخل الدولي والتهديد الإقليمي؛ ولذلك فإن دول الخليج العربية تسعى منذ عام 1996 إلى صياغة مفهوم أمن وطني خليجي يتسم بالخصوصية، ولا ينفي الحق الشرعي لكل دولة في الدفاع عن نفسها، ولكنه يعمل على تقليل وردع التهديدات الخارجية، ويتطلب جهوداً جماعية مشتركة ومتكاملة، وتعاوناً عسكرياً واضح الأبعاد والمسؤوليات.

2- مفهوم "الأمن الوطني الخليجي"

في خضم مختلف إشكاليات البحث عن رؤية وصياغة واضحة لمفهوم "الأمن الخليجي"، ظهرت الحاجة إلى طرح وجهة نظر وطنية للأمن الخليجي، تتجنب العديد من المحاذير الناجمة عن الأطروحات الإقليمية والغربية والعالمية لأمن الخليج، وتنأى به عن تعميمات واختلافات المفاهيم العربية للأمن، وتتجاوز المخاطر الناجمة عن التصورات العراقية والإيرانية للأمن.

ونظراً لأن الدراسات المتعلقة بالأمن القومي تعتبر من الموضوعات الحديثة في الفكر الاستراتيجي العربي، فلا نكاد نجد دراسة نظرية متكاملة في هذا الموضوع، غير أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الاجتهادات لتعريف مفهوم الأمن بصفة عامة، والأمن القومي العربي بصفة خاصة[12]، ولكن جاءت معظم هذه التعريفات انعكاساً لوجهة النظر الدفاعية للأمن القومي ولم تتعرض للمفهوم الشامل للأمن.

ومن خلال استعراض مختلف الأطروحات التي تعرضت لموضوع الأمن، نجد أن الأمن مفهوم مركزي يتعلق بحياة المجتمع والدولة، ويثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي والتنمية والرفاهية وحماية المصالح والقيم ضد التهديدات الداخلية والخارجية، ولذلك فهو يرتبط بثلاث دوائر أو مستويات للتفاعل: هي المستوى الداخلي والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي. وبذا يمكن أن نخلص إلى صياغة متكاملة لمفهوم "الأمن الوطني الخليجي" بأنه: **حماية كيان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التهديدات والمخاطر القائمة أو المحتملة، سواء في الداخل أو القادمة من الخارج، بهدف توفير الظروف الملائمة، لكي تتمكن كل دولة من تحقيق أهدافها القومية من رفاهية واستقرار وتقدم، والمحافظة على التماسك الاجتماعي الداخلي، ودفع التهديدات الخارجية عنها، بما يكفل لشعب الخليج العربي التقدم والازدهار، من خلال مجموعة التدابير الدفاعية والأمنية التي يتخذها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدعم أنشطته الرئيسية في كافة المجالات، وقدرته على حماية مصالحه الحيوية المشروعة وقيمه الأصيلة.**

ومن ثم فإن مفهوم "الأمن الوطني الخليجي" يرتكز أساساً على ضمان السيادة الوطنية والحفاظ على المصالح الحيوية الخليجية؛ ولذلك فهو يتسم بتعدد جوانبه، كما تختلط فيه الجوانب الإجرائية للأمن بالجوانب الموضوعية له، وتؤثر فيه عوامل مختلفة، من سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية واجتماعية وغير ذلك، ولذلك نجد أن لمفهوم "الأمن الوطني الخليجي" جانبين:

- **جانباً ثابتاً أو مستمراً** وهو مرتبط بحقائق الجغرافيا والتاريخ والاستراتيجيا والقيم الاجتماعية والتكوين الاجتماعي والسيادة الوطنية وحماية الاستقلال الوطني.
- **وجانباً متغيراً أو نسبياً** وهو مرتبط بالأيديولوجيا أو العقيدة السياسية لدوله، التي تفرض مصالح حيوية واهتمامات وغايات خليجية وطنية لابد من حمايتها وتأمينها والدفاع عنها.

ثانياً: المتغيرات الإقليمية الراهنة

في ظل سياسة ترسيخ الرؤية الوطنية للأمن الخليجي، تبرز أهمية دراسة المتغيرات الإقليمية الراهنة في منطقة الخليج العربي، للوقوف على آثارها المختلفة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة عدم وجود متغيرات أخرى - محلية أو دولية - ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في الأمن والاستقرار بمنطقة الخليج العربي يلزم أخذها في الاعتبار. ولكن حتى لا تأخذنا الدراسة إلى منحى بعيد عن هدفها الأصلي، ستتعرض لدراسة المتغيرات الراهنة التي جرت في المنطقة المحيطة بالخليج العربي، وهو ما يمكن أن نطلق عليه نطاق الجوار الجغرافي، الذي يؤثر ما يجري فيه بشكل مباشر وغير مباشر في دول الخليج العربية. ونظراً لطبيعة ما تتسم به هذه المتغيرات، من كونها نسبية وليست مطلقة من حيث انعكاساتها وآثارها، وأنها حقائق فرضت نفسها ولم تكن لدول الخليج العربية يد في صنعها، ونتيجة لصعوبة حصرها لتعدد أبعادها ومجالاتها، فإننا سنركز على أهمها؛ ويشمل:

1 ـ إيران والرئيس خاتمي

من الصعب أن يتم إدراك وفهم السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ تولي الرئيس خاتمي الحكم في إيران، دون إدراك حقيقة الوضع الداخلي سياسياً واقتصادياً وانعكاساته وأبعاده، فرغم أن أحد أهم إنجازات حكومة خاتمي في عامها الأول يتمثل في إتاحة الفرصة للشعب الإيراني في التعبير عن آرائه ورغباته، فإن الشعب الإيراني المغلوب على أمره لا يستطيع أن يوجه دفة الأمور حالياً؛ لذا فمن المتوقع أن تزداد حدة الخلافات والصدامات بين المعتدلين والمحافظين في الفترة القادمة. ويبدو أن الهدف الرئيسي لهجوم المحافظين هو إحباط توجهات الرئيس خاتمي سواء الاقتصادية أو السياسية، إلا أن تكتيكهم في تحقيق ذلك يبدو مختلفاً، فهم يحاولون إضعافه بالقضاء على أنصاره، بدلاً من مهاجمته شخصياً، نظراً لشعبيته لدى المواطن الإيراني، ولكن يحتمل أن تؤدي حدة الضغوط الداخلية إلى سقوط الرئيس خاتمي أو على الأقل شل قدرات حكومته.

هذا ويظل الوضع الداخلي في إيران يحمل العديد من مؤشرات عدم الاستقرار، سواء في المواجهات العنيفة التي حدثت في أيار/ مايو 1998 أو الخلافات بين حكومة خاتمي ورجال الدين المحافظين بشأن عودة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو في المحاكمة العلنية لرئيس بلدية طهران السابق كرباستشي، وفي اقتراح عدم الثقة بوزير الداخلية عبدالله نوري ثم إقالته. ويبقى دور الحرس الثوري الإيراني في هذا الصراع حيث أعلن قادته عن استعداد الحرس للتدخل الحازم والمباشر ضد أي محاولة للعبث بالأيديولوجية الإيرانية، مما يدل على عمق الخلافات الأيديولوجية بين أطرافه. وقد أدى عدم الاستقرار الداخلي في إيران إلى إبراز عمق المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الإيراني، وهو ما تتحمله الحكومة نظراً لسيطرتها على أكثر من 85٪ من مجمل الأنشطة الاقتصادية[13]؛ الأمر الذي مكنها من إخفاء مشكلاتها الاقتصادية لفترة طويلة، حيث يعتبر نمو الاقتصاد الإيراني خلال السنوات الأربع الماضية وهمياً، فعلى الرغم من وصول معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المعلنة إلى 5.9٪[14] وتراجع مديونية إيران الخارجية من 22.71 مليار دولار عام 1994 إلى 11.61 مليار دولار عام 1997[15]، فإن المستوى المعيشي للسكان قد تراجع ولم يتحسن، ودخل الاقتصاد الإيراني دوامة الركود.

كل هذا انعكاس طبيعي للظروف الإقليمية والدولية التي تواجه إيران، والتي تمثلت من قبل في رفض العالم للنهج الثوري الإيراني وتوجهاته العدائية، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على فرض العقوبات الاقتصادية الدولية عليها وتدني أسعار النفط، وإصرار إيران على التدخل المستمر في شؤون جيرانها من عرب وأفغان وأذريين وعراقيين، وما يتطلبه ذلك من تقديم دعم مادي وعسكري للقوى المناوئة لهم، بالإضافة إلى وجود أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ أفغاني داخل الحدود الإيرانية، ويمثل كل ذلك أعباءً إضافية على الاقتصاد الإيراني وموارده المتدهورة. وحتى تخرج إيران من أزمتها الاقتصادية يجب أن تسعى إلى زيادة استثماراتها خاصة في قطاعات الإنتاج السلعي، وهذا يتطلب توفير مصادر تمويل ملائمة، ومن ثم لن يتحقق ذلك إلا بالحد من الإنفاق الدفاعي وإقامة علاقات حسن الجوار لتهيئة الظروف لجذب الاستثمارات الخارجية.

ويتطلب هذا من إيران تغيير سياستها الخارجية بصورة واقعية وفعلية لأنها ما زالت في إطار مرحلة القول ولم تخرج إلى حيز التنفيذ؛ فرغم المحاولات الإيرانية للتقارب مع كل من المملكة العربية السعودية ودولتي الكويت وقطر والسعي لحل الأزمة الأفغانية وفتح قنوات الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية[16]، فإن الروح القومية المتعصبة ما زالت تملي سياسة إيران الخارجية، ويتجلى ذلك في مطالبتها باستئصال نفوذ القوى الأجنبية من المنطقة، التي تعارض الطموحات الإيرانية في منطقة الخليج وتعرقل مساعيها لنشر الثورة وتهديد الاستقرار، وفي معارضتها أيضاً للدور العربي في أمن الخليج. وضمن سياق السعي للهيمنة على المنطقة فإن من المحتمل أن تستمر السياسة الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي على نهجها ذاته، بحيث تجمع بين الجنوح لإثبات الذات - وربما الميل إلى المواجهة أحياناً - وبين المبادرات التوفيقية التي تحول دون عزلتها السياسية عن جيرانها، وهذا ما يؤدي إلى التضارب والغموض في طبيعة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربية في الوقت الراهن. وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن إيران ذاتها تبدو غير مستعدة لكي تتفهم أهمية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالنسبة إليها، وأن ما يهم فعلاً هو أن تلتفت إلى تحقيق مصالحها - الاقتصادية بالدرجة الأولى - في حدود الإمكانيات المتاحة في الوقت الراهن، وليس إلى ما تطمح إلى تحقيقه على أسس أيديولوجية.

لذا، فمن المنطقي استنتاج أن أحد الأهداف المهمة للقيادة السياسية الإيرانية، هو تحقيق زيادة كبيرة لصافي الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الإيراني، وبالتحديد اجتذاب الاستثمارات من الدول الخليجية المجاورة ذات الازدهار النسبي، إلى جانب الاستثمارات الأجنبية من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إن تدفق رؤوس الأموال من دول الخليج العربية والدول الغربية، علاوة على الدخل الناتج من استقرار أو ارتفاع أسعار النفط، يمكن أن يزودا القيادة الإيرانية بالوسائل اللازمة لتطوير الاقتصاد ووقف التدهور في المستوى المعيشي للشعب الإيراني، ولاسيما أن أسعار النفط لن ترتفع في المستقبل القريب، مما سيؤدي إلى مزيد من المشكلات للاقتصاد الإيراني. ولا يمكن التوفيق بين هذه المجموعة المتناقضة من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية - أي الهجوم الإعلامي على الشرعية السياسية لقيادات دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية، وتحدي الوجود الغربي في الخليج، والدخول في صراع مع جيرانها سواء جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق أو أفغانستان - والتطلع إلى اجتذاب رؤوس الأموال الخليجية والغربية، إلا إذا نُظر إليها من خلال المنظور الإيراني، على أنها محاولة لاستخدام القوة الإيرانية الوطنية، بما في ذلك القوة العسكرية الإيرانية المتعاظمة، لتهديد دول الخليج العربية. ومن ثم نخلص إلى أن سعي إيران لتهديد أمن الخليج ومحاولة فرض الهيمنة على المنطقة، إنما يهدف إلى اكتساب النفوذ الاقتصادي بالاعتماد على الوسائل العسكرية، ثم استخدام هذا النفوذ لتنمية وتسريع عجلة الاقتصاد الإيراني؛ لأنه عندما يتعاظم الخلل في التوازن العسكري الاستراتيجي، يصل التهديد إلى أقصى درجة من الفاعلية وتصبح أكثر الردود احتمالاً هي المهادنة الاقتصادية، واعتماد استراتيجية الإغراء. وربما يكون ذلك هو المبرر للمساعي الإيرانية لتعظيم الخلل في التوازن العسكري في منطقة الخليج العربي، حيث تشير التطورات الراهنة إلى أن القوة العسكرية الإيرانية تتطور بشكل سريع، وتعتمد بنسبة كبيرة على التصنيع العسكري المحلي، وبناء أنظمة تسليح استراتيجية، وخاصة الصواريخ (أرض-أرض)[17].

ليس من مصلحة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشاركة في جهد عدائي يستهدف خنق إيران اقتصادياً؛ لأن الوضع الاقتصادي اليائس في إيران قد يدفعها إلى مزيد من التطرف دولياً، وهي محصلة لا تلقى الترحيب من جانب جيرانها الأقربين. ومع ذلك، فإن عملية التحديث وإعادة التسلح العسكري الإيراني - التي تتزامن مع عملية التدهور الاقتصادي والصراع الداخلي - تثير قدراً كبيراً من القلق. وليس مقبولاً أن تنتهج دول مجلس التعاون سياسة أمنية، تتضمن تقديم مساعدات مالية للاقتصاد الإيراني، بينما تقف موقف المشاهد حيال الأموال الإيرانية وهي تتحول إلى عملية تسليح استراتيجي، تهدد المنطقة بأسرها. وكما كان الحال أيام الحرب الباردة، فإن الطرف الذي يسعى إلى الحصول على الاستثمارات الاقتصادية الخارجية، يجب عليه أن يزيل أولاً خطر التهديد العسكري المدمر، وعلى نحو يمكن التحقق منه.

إن التناقضات القائمة بين سياستي إيران الخارجية والأمنية، وما ينجم عنها من انتهاج استراتيجية التهديد، سوف تسبب اختلالاً مستمراً في سلوك إيران وتوجهاتها

نحو فرض معادلتها الأمنية في منطقة الخليج التي تضمن لإيران ممارسة النفوذ الاستراتيجي السياسي والأمني والمذهبي على المنطقة. ومن ثم ستواصل قوات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والقوات الغربية مجتمعة - في ظل التحالفات الدفاعية القائمة في المنطقة - التمسك باستراتيجية ردع إيران عسكرياً وتحجيم دورها اقتصادياً. ولن يتبقى أمام إيران - في نهاية الأمر - من خيار سياسي يحمل مستقبلاً اقتصادياً واعداً إلا سياسة نزع سلاحها ومشاركتها الطبيعية في الترتيبات الأمنية بالمنطقة.

2 ـ العراق في ظل استمرار العقوبات الدولية

خلال أزمة شباط/ فبراير 1998 بين العراق ومجلس الأمن، وتزايد احتمالات تعرض العراق لضربة عسكرية أمريكية ـ بريطانية، استطاع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان التوصل إلى اتفاقية مع النظام العراقي، أدت إلى تهدئة الموقف الدولي من جهة، وإلى انصياع العراق لقرارات الأمم المتحدة من جهة أخرى، ولكنها لم تصل إلى درجة تشكل معها بادرة تمهد الطريق للتوصل إلى حل نهائي لمسألة التفتيش عن الأسلحة داخل العراق، ومن ثم وضع حد لاستمرار العقوبات الدولية الاقتصادية عليه، وإنما كان مجرد تأجيل للمواجهة بين مجلس الأمن والعراق إلى موعد لاحق. فالعراق يواصل الإصرار على وجوب رفع العقوبات عنه فوراً، بينما يصر مجلس الأمن على استمرار العقوبات حتى يتم إغلاق ملفات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، والتأكد من تجريد العراق من المصادر التي تمكنه من استعادة قدراته في هذا المجال مرة ثانية.

وقد وافقت الأمم المتحدة على مضاعفة صفقة النفط مقابل الغذاء، حيث سُمح للعراق ببيع كميات من نفطه تبلغ قيمتها 5.2 مليار دولار[18]، وهو ما يزيد على ضعفي القيمة السابقة 2.1 مليار دولار، لشراء مواد إنسانية وبعض قطع الغيار للصناعات النفطية، لكي يتمكن من صيانة منشآته النفطية المدمَّرة وتصدير كمية من النفط تكفي لتحقيق الإيراد المسموح به، الأمر الذي مهد الطريق أمام ريتشارد بتلر كبير مفتشي الأسلحة للاتفاق في حزيران/ يونيو 1998 مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي على خطة عمل لمعالجة القضايا العالقة بشأن نزع الأسلحة العراقية. وشملت الخطة

تقديم العراق لمعلومات عن الإنتاج المحلي للصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى، وبيانات كاملة عن الأنشطة العراقية في إنتاج الأسلحة الكيماوية كافة، وتقديم تفاصيل حول أبعاد برنامج الأسلحة البيولوجية العراقي.

ولكن في نهاية حزيران/ يونيو 1998 أعلنت لجان التفتيش المكلفة بإزالة الأسلحة العراقية أن الاختبارات التي أجريت على مكونات رؤوس حربية عراقية، قد أظهرت وجود غاز كيماوي للأعصاب (VX) [19]؛ الأمر الذي أثار من جديد احتمالات إخفاء العراق لمعلومات حول برامجه المتعلقة بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وسينعكس ذلك على موقف مجلس الأمن من عملية رفع العقوبات المفروضة على العراق، مما سيزيد من المعاناة الاقتصادية والصحية التي تفتك بالشعب العراقي منذ عام 1991. وسيلقي هذا بظلاله على مستقبل العراق سواء من الناحية الاقتصادية أو العسكرية بل والسياسية أيضاً، فضلاً عن أن تناقض الموقف الأمريكي ما بين استمرار العقوبات وما بين عدم القبول بالنظام الحاكم في العراق سيقود في المستقبل إلى المواجهة، وما يعكسه ذلك من عدم استقرار على نظام الأمن الإقليمي في الخليج العربي.

3 ـ توقف عملية السلام في الشرق الأوسط

لقد مرت سبع سنوات تقريباً على بدء "عملية السلام" في الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد، ولم يحدث ما هو متوقع من إقرار للسلام والأمن بين العرب وإسرائيل، بل أكدت التطورات الراهنة على توقف عملية السلام على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية كافة، ويرجع ذلك إلى التعنت الإسرائيلي ورفضه تنفيذ ما تم التوصل إليه من اتفاقيات، ومحاولاته المتواصلة لكسب المزيد من الوقت من خلال طرح اقتراحات غير واقعية أو إثارة الأزمات. ورغم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم العديد من المبادرات للخروج من المأزق الحالي لمسيرة التسوية، خاصة في مسارها الإسرائيلي ـ الفلسطيني، فإن الجانب الإسرائيلي يرفض المبادرات والأفكار الأمريكية التي جرت صياغتها للاقتراب من الموقف الإسرائيلي؛ ولذلك أعلنت الولايات المتحدة عن احتمال توقفها عن لعب دور الوساطة في مفاوضات السلام،

وإعادة النظر في النهج الأمريكي تجاه العملية بأكملها، الأمر الذي يحمل في طياته ضغوطاً على الجانب الفلسطيني، الطرف الأضعف في لعبة المفاوضات وفق حسابات ميزان القوة المجردة، ومن ثم يغدو على الجانب الفلسطيني التجاوب مع الطرح الأمريكي-الإسرائيلي، مما يعني الاستجابة للطرح الإسرائيلي الذي يفرغ الاتفاقيات السابقة من محتواها الحقيقي. ومن هنا يصبح الحديث عن ضرورة عقد مؤتمر دولي جديد لإنقاذ مسيرة التسوية، المخرج الوحيد الذي يمكن أن ينقذ العملية برمتها من الانهيار الشامل، ويبقى بعد ذلك أن تتحرك الدبلوماسية العربية وتحشد التأييد الدولي لعقد هذا المؤتمر الهادف لإنقاذ عملية التسوية عبر توسيع نطاق الرعاية الدولية وتفعيل دور الأمم المتحدة في حل الصراع العربي-الإسرائيلي، بعد أن ثبت أن اقتصار هذه الرعاية على الجانب الأمريكي يمثل أحد أهم أسباب جمود مسيرة التسوية.

ومن الواضح أنه خلال الفترة القادمة ربما تعمد الإدارة الأمريكية إلى ممارسة سياسة الانتظار والتمهل قبل القيام بخطوات مهمة لدفع عملية السلام، لأنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من ترتيبات أمريكية شاملة خاصة بالشرق الأوسط؛ وذلك لتفادي الدخول في مواجهة مع حكومة الليكود الإسرائيلية، واللوبي الصهيوني في الكونجرس، ومن ثم تصبح "سياسة الانتظار" هي البديل المناسب من طرح المبادرات في المرحلة الحالية، حيث من الممكن أن تشكل ضغطاً على كل من الحكومة الإسرائيلية والفلسطينيين، وتساهم في تجنب تدخل المجتمع الدولي في حل الصراع.

ومن الواضح أن قراري الأمم المتحدة الأخيرين بخصوص مستوى التمثيل الفلسطيني، وبخصوص دعوة إسرائيل إلى الرجوع عن مخططاتها بشأن القدس، اللذين صدرا رغم المعارضة الأمريكية المحدودة[20]، يشكلان البداية لتحرك موسع يقوم به الجانب الفلسطيني - بمساندة عربية - ويستهدف تفعيل دور الأمم المتحدة في حل الصراع العربي-الإسرائيلي، وهو أمر تحاول الإدارة الأمريكية تلافيه، ولاسيما أن إسرائيل ترفضه بشكل مطلق.

ومن المتوقع أن يلقي الجمود في عملية السلام بالعديد من الآثار السلبية على الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط، من أهمها:

- تصاعد حالة التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين ربما يؤدي إلى تجدد اندلاع العنف بأشكاله المختلفة.

- العودة إلى حالة اللاسلم واللاحرب في الصراع العربي-الإسرائيلي وما سيعكسه ذلك من تأثير في التوجهات العربية نحو السلام، واحتمال قيام الرأي العام العربي بالمطالبة بإيقاف العمل باتفاقيات ومعاهدات السلام الموقعة مع إسرائيل.

- ربما تدفع حالة اليأس الفلسطيني الناجمة عن عدم التوصل إلى حل سلمي نحو تصعيد عمليات المقاومة داخل الأراضي المحتلة، الأمر الذي قد تستغله إسرائيل لفرض حصار على أراضي الضفة وغزة واحتلالها مجدداً لأراضي السلطة الفلسطينية ومن ثم تعود المنطقة إلى نقطة الصفر.

- تنامي العمليات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية في المنطقة العربية.

- تزايد المعارضة العربية ضد السياسة الأمريكية في المنطقة، في ظل الشعور بأنها متباينة و"مزدوجة" في تعاملها ومواجهتها لمصادر التهديد في المنطقة، ومن ثم يزداد التعاطف مع المسألة العراقية في مواجهة إسرائيل.

- قيام الاضطرابات والمظاهرات في بعض الدول العربية للتنديد بالسياسة الأمريكية والتعنت الإسرائيلي، مما يؤثر في الاستقرار الداخلي لهذه الدول.

- حصول الحركات السياسية المتطرفة في الدول العربية على تعاطف شعبي، وخاصة تلك التي تندد بالسلام مع إسرائيل وعدم جدوى اتفاقيات السلام، وتطالب بحرب شعبية ضدها.

ولذلك نخلص مما سبق إلى أن توقف أو جمود عملية السلام في الشرق الأوسط سيلقي بأبعاد سلبية على استقرار وأمن المنطقة؛ ويتطلب هذا سرعة قيام دول مجلس

التعاون لدول الخليج العربية بدعم المطالب الفلسطينية في الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة، مع العمل على تفعيل دور الولايات المتحدة في الوساطة للتوصل إلى حل سلمي عادل وشامل للصراع العربي-الإسرائيلي، مع الاستمرار في تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية لتقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الظروف الحالية التي تمر بها عملية السلام، والتلويح لإسرائيل بالآثار الإيجابية التي يمكن أن تحصل عليها إذا تم تحقيق السلام في المنطقة.

4 ـ محاولات تفعيل الدور الروسي من جديد في المنطقة

بحلول نهاية العام الماضي وخلال انعقاد قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دولة الكويت، بعث الرئيس الروسي بوريس يلتسين برسالة لأمير دولة الكويت يشيد فيها بدور دول المجلس في إقرار السلام والأمن في المنطقة وإشاعة مناخ حسن الجوار، وكان ذلك بمنزلة الإشارة نحو تفعيل الدور الروسي من جديد في المنطقة، سواء في المجال الاقتصادي من خلال التعاون مع كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، أو في المجال العسكري والأمني حيث وقعت دولة قطر اتفاقية دفاعية مع روسيا في 4 أيار/ مايو 1998[21]، وكان قد سبقها توقيع اتفاق للتعاون العسكري، بالإضافة إلى توقيع اليمن وروسيا اتفاق تعاون فني وعسكري في 26 آذار/ مارس 1998[22] بما يضمن مزيداً من التعاون الدفاعي بين موسكو وصنعاء، فضلاً عن حصول روسيا على الحصة الكبرى من عقود النفط العراقية الخاصة ببرنامج "النفط مقابل الغذاء"، كما ظهر الدور الروسي المتميز في الأزمة الأخيرة بين العراق ومجلس الأمن في شباط/ فبراير الماضي. ولذلك فإن مجمل توجهات السياسة الخارجية الروسية تهدف إلى تفعيل الدور الروسي من جديد في المنطقة على أنها شريك شرعي دولي في الشؤون الإقليمية.

ورغم اختفاء الأيديولوجيا كقوة ذات شأن في التأثير في مبادرات السياسة الخارجية الروسية، فإن موسكو ستستمر في الاحتفاظ باهتمام متزايد بالخليج العربي، والمساهمة في بناء بنية أمنية مستقرة تهيئ لروسيا أفضل الظروف للتنمية الداخلية وإعادة البناء،

ومن ثم فإن الأوضاع المستقبلية للقوة البحرية الروسية العاملة في المحيطين الهادي والهندي سيكون لها تأثير عظيم في أمن واستقرار الخليج العربي.

ولكن من الخطأ تصور أن توجهات روسيا لتفعيل دورها في المنطقة ليس لها حدود لا يمكن تجاوزها؛ لأن الدور الروسي يرتبط أساساً بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبمدى قبول واشنطن لمنح روسيا دوراً متميزاً في المنطقة، دون أن يمثل ذلك تهديداً للسياسة والمصالح الأمريكية.

5 ـ التجارب النووية الهندية والباكستانية

قامت الهند بإجراء خمس تجارب نووية خلال الفترة 11 ـ 13 أيار/ مايو 1998 [23]، أعقبها الرد الباكستاني بإجراء تجارب نووية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد المخاوف من الانتشار النووي في ظل تنامي الاتجاهات القومية في آسيا.

ويساهم عدم التوازن في القوى التقليدية بين باكستان والهند أصلاً في تصعيد التوتر بين الدولتين، حيث تواجه كلتاهما ضغوطاً أيديولوجية واجتماعية واقتصادية نتيجة لسباق التسلح. وقد أولى كل من الطرفين اهتماماً أكبر بالمسائل الداخلية على حساب الشؤون الخارجية؛ الأمر الذي من شأنه أن يزيد في التوتر حول منطقة كشمير، وهو نزاع مستمر منذ أكثر من 50 سنة، ويصعب حسمه بالقوة العسكرية لأي من الطرفين.

ومن المتوقع أن تكون للتجارب النووية الهندية والباكستانية آثار استراتيجية مهمة محلياً وإقليمياً ذات انعكاسات مباشرة على منطقة الخليج العربي من أهمها ما يأتي:

- أدت التجارب النووية إلى انتقال توازن الرعب الذي كان قائماً خلال الحرب الباردة بين الشرق والغرب إلى آسيا، لكن توازن الرعب في آسيا أخطر لسببين: الأول، وجود نزاع بين الهند وكل من باكستان والصين، وبالتالي نجد أن هذا التوازن ثلاثي الأبعاد، مما يجعله أقل استقراراً. ولكن من المستبعد أن تؤدي التجارب النووية الباكستانية إلى حرب نووية أو تقليدية بين إسلام أباد ونيودلهي. إلا أن تفاقم حالة الشك بين الطرفين قد يؤدي إلى قيام حالة من عدم الاستقرار في

جنوب آسيا، ومن المشكوك فيه أن تقوم الهند بالتوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية، وبالطبع لن توقع باكستان ما لم تقم نيودلهي بالخطوة الأولى. وبالتالي ستدور المنطقة في حلقة مفرغة، خاصة أن الدولتين تعانيان من أزمات اقتصادية ومشكلات اجتماعية، وكلتا الدولتين كذلك أسلمت زمامها لحكومات ضعيفة قد ترى في الصراعات الخارجية مخرجاً للأزمات يفيدها في إحداث التماسك الاجتماعي والتأييد الجماهيري، ووسيلة لجذب الانتباه بعيداً عن مشكلاتها الحقيقية، وهو ما يثير المخاوف من المستقبل في هذه المنطقة من العالم، وما سيترتب على ذلك من آثار وإفرازات أخرى، في مناطق عديدة متاخمة لها.

ويتطلب هذا موقفاً محايداً من دول الخليج العربية تجاه التجارب النووية لكل من الهند وباكستان، ودعوة كلتا الدولتين لضبط النفس واستئناف المباحثات بينهما لتخفيف حدة التوتر، والسعي إلى التفاوض بشأن إجراءات بناء الثقة، لمنع تفاقم الموقف الأمني في آسيا، وذلك نظراً للطبيعة المركبة للصراع بين الهند وباكستان، ولوجود جاليات كبيرة من كلتا الدولتين تعملان في داخل العديد من دول منطقة الخليج العربي.

- وإذا ما أخذت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الدولتان بعين الاعتبار، وكذلك أثر العقوبات الاقتصادية المتوقعة عليهما، فربما تقبل الحكومتان نقل التقنية النووية لدول أخرى مستعدة لدفع مبالغ طائلة مقابل الحصول عليها، ومن ثم يصبح الوضع أكثر خطورة وتعقيداً حول مسألة حسابات توازن القوى في مناطق أخرى، مثل منطقة الخليج العربي، حيث نجد التعاون العسكري الاستراتيجي بين الهند وإيران الذي أسفر عن إجراء مناورة بحرية مشتركة في مياه الخليج في بداية عام 1998 [(24)]؛ الأمر الذي ينذر في المستقبل باحتمال تطوير هذا التعاون ليشمل تبادل التقنية النووية العسكرية. ورغم أن هذا الاحتمال بعيد الحدوث، فإن احتمالات قيام تعاون نووي سري بين باكستان والعراق أقرب إلى الحدوث، إذا استطاعت بغداد توفير المقابل المادي المناسب لتعويض باكستان عن خسائرها الاقتصادية، أو ربما تقوم دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط بمحاولة شراء قنابل نووية معدة للاستخدام، مما سيدفع بالمنطقة إلى حالة عدم الاستقرار.

- نظراً للروابط الاقتصادية والمجتمعية بين الهند وباكستان من جهة والعديد من دول الخليج العربية من الجهة الثانية، فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدولتين سيشجع دول الخليج العربية على المزيد من الاستيراد منهما ويقلل من حجم الصادرات إليهما؛ الأمر الذي ربما يخلق ضغطاً على ميزان التجارة لبعض دول الخليج مع كل من الدولتين ويزيد في عجزه، فضلاً عن احتمالات طلب قروض ومنح مالية من قبل حكومة كل من الدولتين من بعض دول الخليج للمساعدة في الخروج من أزماتهما الاقتصادية، مما قد يعرض دول الخليج العربية لاعتراضات بعض الدول الكبرى إذا كان ذلك مخالفاً للعقوبات الدولية المفروضة على الدولتين.

ثالثاً: التحديات الرئيسية التي تواجه الأمن الوطني الخليجي

تبرز في البداية أهمية أن نصوغ تعريفاً محدداً وواضحاً للتحديات التي تواجه الأمن الوطني الخليجي، حتى نستطيع أن نحدد أولويات العمل الاستراتيجي الخليجي من منظور خصوصية الأمن الوطني، ونصل إلى رؤى مشتركة وإدراك متكامل لخطة مواجهة هذه التحديات ودرئها. حيث نعرِّف التحديات بأنها المشكلات والصعوبات والمخاطر التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحد أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها.

ولذا توجد مجموعة من العوامل تؤثر في تحديد هذه التحديات، خاصة التي تواجه الأمن الوطني، ومن أهمها:

1. طبيعة التحدي: ويقصد به تأثيره ونوعه وأبعاده سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية والأمنية أو الاجتماعية والثقافية.
2. المكان: بمعنى اتجاهاته ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمجرافي، إذا كان مباشراً أو غير مباشر، وفيما إذا كان يؤثر في عدة دول (شامل) أو في دولة بعينها (محدود).

3. الزمان: ونعني به توقيت تأثيره (آني ـ مستقبلي) ومدى استمراريته (مؤقت ـ مستمر) وهل هو ثابت أم متغير.

4. الدرجة: ويقصد بها قوة وخطورة التحدي، ويتناسب هذا طردياً مع حجم القوة الشاملة المتوافرة، بمعنى أنه كلما زادت درجة التحدي وخطورته تطلب ذلك حشد حجم أكبر من القوى المختلفة لتتسنى المواجهة.

5. تعبئة الموارد: وهي مرتبطة بحجم وخطورة التحدي ومدى كثافته، ومن ثم اتخاذ إجراءات تعبئة القدر المناسب من الموارد والجهود للحد من تأثيره وأبعاده.

ونظراً لأن دول الخليج العربية مستهدفة، ليس في موقعها فحسب، وإنما في ثرواتها ونفطها أيضاً، فإن هناك العديد من التحديات المؤثرة بصورة مباشرة وملحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتطلب حشد الجهود المشتركة كافة وتعبئة أكبر قدر من الموارد لدرء أخطارها والتغلب عليها أو لمواجهتها على المديين المباشر والمتوسط، والتي نوجزها في عشرة تحديات رئيسية، نتعرض لها بالتفصيل فيما يلي:

1 ـ إيران والعراق وأمن الخليج

إن هناك العديد من السمات والخصائص المشتركة التي تجمع كلاً من إيران والعراق من حيث تأثيرهما في أمن الخليج نوجزها بالنقاط الآتية:

أ. يشكل كل من إيران والعراق تهديداً واضحاً للأمن والاستقرار في المنطقة، لإصرار كل منهما على فرض مصالحه بالقوة دون أي اعتبار لمصالح الدول الأخرى بالمنطقة، رغم اختلاف درجة تهديد كل منهما ومدى استمراريته.

ب. تحتل إيران الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن للعراق أهدافاً توسعية أخرى تجاه دولة الكويت.

ج. يحاول كل من العراق وإيران فرض هيمنته وسيطرته على منطقة الخليج ليصبح قوة إقليمية كبرى.

د. يحكم الدولتين نظامان سياسيان ثوريان يسعيان إلى حل خلافاتهما بالقوة، مع عدم قبول أي تسويات سلمية، سواء داخلياً أو خارجياً.

هـ. كلاهما له تأثير حاسم في واقع الاستقرار أو عدم الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي، نتيجة لعمق الخلافات القائمة بينهما وطموحاتهما المتعارضة.

و. كلتا الدولتين تعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية وتدني مستوى المعيشة، مما يدفعها إلى فرض نفسها باستخدام القوة العسكرية والسياسية على دول الجوار الجغرافي.

ز. كلتا الدولتين هدف رئيسي لسياسة الاحتواء المزدوج التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في آذار/ مارس 1993[25]؛ لإضعافهما معاً ومنعهما من ممارسة أي دور إقليمي مؤثر ووضع حد لنفوذهما في النظام الإقليمي الخليجي.

ولكننا نجد أن إيران تنفرد بعدة سمات تجعلها أحد التحديات الدائمة والمباشرة لأمن الخليج العربي، حيث تسعى إلى امتلاك برامج تسلح استراتيجية تضم الصواريخ البالستية (أرض/ أرض) ذات الأمداء المختلفة (القصيرة ـ المتوسطة ـ البعيدة ـ عابرة القارات)[26]، وأسلحة الدمار الشامل، بالإضافة إلى امتلاكها قوات انتحارية تابعة لقوات الحرس الثوري الإيراني، لكي تستطيع فرض نفسها كقوة إقليمية مهيمنة عسكرياً. وبعد سقوط الشاه بدأت سياسة إيران العدائية تجاه دول الخليج العربي تأخذ شكلاً آخر يختلف عما كانت عليه خلال فترة الشاه، في كونها أصبحت تسعى إلى الجمع بين الأيديولوجيا والقوة العسكرية، بعد أن كان الشاه يركز على القوة العسكرية فقط. ولذلك فإن إيران تنتهج حالياً سياسة خارجية تسعى من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف تشمل:

- تأكيد تفوقها العسكري وخاصة في مجال الأسلحة غير التقليدية.
- الاستفادة القصوى من إنتاج النفط تعويضاً عن تدهور الأسعار.
- ضمان موقعها كقوة إقليمية يعتد بها في أي ترتيبات أمنية خاصة بمنطقة الخليج العربي.

- تنمية علاقاتها الثنائية مع القوى الإقليمية الخليجية للخروج من المأزق الاقتصادي الراهن الذي تعاني منه.
- التقارب مع روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بها كقوة إقليمية لا بديل منها في المنطقة أو يصعب تجاهلها.

وفي سبيل تحقيق ذلك تعمد إيران إلى العمل على محورين أساسيين:

الأول: الجنوح لإثبات الذات وامتلاك القوة، باستعراض قدراتها العسكرية الاستراتيجية أحياناً والميل إلى المواجهة أحياناً أخرى.

والثاني: التهدئة والمبادرات التوفيقية مع دول الجوار الجغرافي وبعض الدول الأوربية لتحول دون عزلتها أو احتوائها سياسياً واقتصادياً.

ويؤكد كل هذا على استمرار تمسك إيران بثنائية "التعاون والمواجهة"، بمعنى أنها تقوم بتبادل الزيارات الخارجية على مختلف المستويات - خاصة مع القوى الإقليمية العربية، مثل المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا - سعياً إلى بناء جسور التعاون، وفي الوقت ذاته تقوم بالتظاهرات العسكرية وباستعراض للقوة في شكل تدريبات ومناورات وتجارب لإطلاق الصواريخ البالستية المتوسطة المدى والأسلحة الجديدة، تعبيراً عن قدرتها على امتلاك استراتيجية المواجهة التي تضمن لها فرض مصالحها الاقتصادية والأمنية بالقوة على أي دولة أخرى في المنطقة؛ أي أن استراتيجية التعاون تجرى مع الدول القوية في المنطقة، في حين تدار استراتيجية المواجهة مع باقي الدول.

لذلك فإن هناك مجموعة من الأخطار التي قد تؤدي إلى اندلاع صراع عسكري مع إيران، وهي:

أ. خيار ناتج عن حسابات إيرانية خاطئة من قبل أحد مراكز القوى نتيجة للتناقضات في السياسة الداخلية الإيرانية (ضربات صاروخية أو عمل إرهابي).

ب. تدخل دولي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لأحداث متسارعة تؤدي إلى صدام عسكري (الأسطول الخامس والقوات الإيرانية).

جـ. تفاقم الوضع الاقتصادي الإيراني؛ مما يدفعه إلى إثارة أزمة أمنية وعسكرية خارجية (مغامرة خارجية تشغل الرأي العام الإيراني).

د. تعرض إيران لضربات وقائية ضد برامج أسلحتها الصاروخية أو أسلحة الدمار الشامل؛ الأمر الذي قد يدفعها إلى القيام بعمليات انتقامية ضد أهداف حيوية في المنطقة، مما يثير حالة من التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي.

هـ. إغلاق مضيق هرمز في وجه الملاحة الدولية والإقليمية وما سيترتب على ذلك من تأثير في أمن واستقرار الخليج العربي.

ولذلك فإن على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التعامل مع إيران من منظور تأثيرها في الأمن والاستقرار بالمنطقة لأنهما أساس التنمية والتقدم، والأخذ في الاعتبار أن إيران تعمل في اتجاهين متضادين ومتضاربين؛ الأول: هو رغبتها في التعاون مع دول الجوار، ولذلك فهي تمارس سياسة التهدئة والحوار؛ والثاني: هو بناء قدرات عسكرية تخل بالتوازن الاستراتيجي العسكري بما يهدد أمن واستقرار دول الجوار. ومن ثم تبرز الحاجة إلى تبني مجلس التعاون لدول الخليج العربية لسياسة احتواء إيران وتوجهاتها المتضادة بصورة متكاملة وبمنهج اقتصادي شامل، بحيث تتناسب خطوات التقارب والتعاون والمساندة الاقتصادية والسياسية طردياً مع انتهاج إيران لسياسة معتدلة وخفض قدراتها التسليحية غير التقليدية، واتخاذها لإجراءات الحد من التوتر في المنطقة، ورفع الاحتلال عن جزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وبناء علاقات حسن الجوار. ولا يمنع هذا من قبول دول مجلس التعاون لإقامة حوار جاد مع القيادة الإيرانية، للتوصل إلى حلول مناسبة لجميع القضايا العالقة، ولكن في إطار جماعي وليس ثنائياً، ويعمل في اتجاه بناء توازن للمصالح كبديل من توازن القوى، وفي الوقت نفسه يتعين السعي لبناء منظومة دفاعية خليجية ضد الصواريخ البالستية، لإضعاف مصداقية استخدامها أو التهديد باستخدامها من قبل إيران أو أي قوى أخرى في المنطقة.

أما بالنسبة إلى التحدي العراقي فإننا نجده تحدياً مؤقتاً على المدى المنظور وأقل خطراً من إيران، ولكنه مرتبط باستمرار وجود النظام الحاكم في العراق وتمسكه بتوجهاته العدائية تجاه دول الجوار، رغم أن الأوضاع الداخلية في العراق غير مستقرة والأخطار ما زالت محدقة بالعراق الآن وبعد رحيل نظام صدام حسين. كما أن هناك أيضاً خطر التفكك والتقسيم، خاصة أن النظام السياسي القائم أدى بتصرفاته وسلوكه وسياسته إلى تدمير المجتمع العراقي اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وصحياً، مما يزيد من صعوبة التنبؤ بمستقبل العراق ودوره الإقليمي في حالة انهيار أو زوال النظام القائم، باعتبار أن ذلك مرتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية.

ولكن خطورة النظام العراقي الحالي على دول المجلس لا تنحصر فقط في الممارسات العسكرية الآنية التي قد يمارسها هذا النظام لو أتيحت له الفرصة، إنما تنسحب أيضاً على نظرة النظام العراقي الأساسية إلى شرعية وجود دول المجلس بشكلها الحالي؛ فهو ينظر إليها، وبكل جدية، على أنها دول ذات حدود "مصطنعة"، وتشير الممارسات التي قام بها والتبريرات التي أوردها والتصريحات التي أدلى بها الكثيرون من مسؤوليه، إلى أنه ينظر إلى دول المجلس على أنها دول لا تملك مقومات الدولة ولا تملك السيادة على حدودها المصطنعة، ولذلك فليس لها أي حق في البقاء مستقلة.

ومن ثم تأتي أهمية رسم سياسة مشتركة موحدة من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه العراق ومستقبله، تأخذ في الاعتبار حقيقة الوجود العراقي كدولة جوار دائمة، وأهمية دورها في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وأن الشعب العراقي باق بينما نظامه الحاكم إلى زوال، ومن الأهمية الحفاظ على الروابط مع هذا الشعب الذي يدفع الآن (فاتورة) تكاليف مغامرات نظامه.

2 ـ المصالحة العربية

في ظل هذه الآونة التي يجتاز فيها المجتمع الدولي مرحلة التحولات الكبرى انطلاقاً لقرن جديد، والتوصل إلى حلول سلمية لصراعات تاريخية، وحتى تستطيع

الأمة العربية مواجهة التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية التي تحيط بها، تبرز الحاجة إلى تحقيق المصالحة العربية. ويتطلب هذا مواجهة التحدي الرئيسي؛ وهو حل العقدة الثلاثية "العراقية ـ الكويتية ـ العربية". ولن يتحقق ذلك إلا وفق مجموعة من المحددات؛ أهمها:

أ. اعتراف النظام العراقي بأخطائه تجاه الأمة العربية عامة وشعب الكويت على وجه الخصوص، ليكون حساب الذات هو المرجعية الأساسية لمنع تكرار الخطأ وتفاقمه في المستقبل.

ب. أن يعود العراق وفقاً للشروط العربية؛ بمعنى أن يتخلى العراق تماماً عن أطماعه تجاه دولة الكويت، وأي دولة عربية أخرى، ويعترف بقرار لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود رقم (833). ويحدد جدولاً زمنياً لسداد التعويضات المحددة لدولة الكويت، ويحدد موقفه من الأسرى الكويتيين.

جـ. قبول التحكيم العربي في أي نزاع قد ينشأ بين العراق وأي دولة عربية أخرى، لحله بالوسائل السلمية، ودون اللجوء إلى التهديد بالقوة أو بالاستخدام الفعلي لها.

د. أن يصبح العراق قوة مضافة إلى معادلة الأمن القومي العربي، وليس مصدراً للتجزئة والانقسام.

هـ. أن يلتزم العراق بتنفيذ جميع القرارات الدولية التي تضمن تحقيق السلم والأمن في المنطقة.

و. حل المنازعات البينية بين الدول العربية بالطرق السلمية، ومن خلال وضع آلية عربية واضحة لتسوية هذه المنازعات وأي منازعات أخرى تطرأ في المستقبل.

ز. وضع حد لمشكلات الحدود العربية ـ العربية، من خلال تشكيل لجنة من جامعة الدول العربية تقوم بالوساطة لحلها وتسويتها، في ظل إعلاء المصالح الجماعية المشتركة على المصالح القُطرية الضيقة.

3 ـ فشل عملية السلام في الشرق الأوسط

يعتبر فشل عملية السلام بين العرب وإسرائيل لتسوية الصراع المستمر منذ أكثر من خمسين عاماً، من أهم التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليس من منطلق الانتماءات والمسؤوليات العربية والإسلامية فحسب، ولكن طبقاً لاعتبارات الأمن القومي العربي ومدى تأثره بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساته على أمن منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى الأعباء الأمنية والعسكرية والمادية التي تتحملها دول الخليج العربية لدعم دول الطوق، مما يجذبها بعيداً عن توجهاتها ومصالحها الحيوية الخاصة.

ولذلك، فإن فشل عملية السلام سيضع المنطقة أمام ثلاثة احتمالات؛ إما العودة إلى حالة اللاسلم واللاحرب مما سيزيد التوتر والضغوط في المنطقة، الأمر الذي قد تتزايد معه احتمالات انفجار الموقف في أي وقت في ظل تنامي العنف والعمليات الانتحارية؛ وإما بدء الصراع من جديد بين دولة فلسطين وإسرائيل، ومن ثم يبدأ صراع الإرادات لأن كلاً منهما سيسعى إلى تحقيق أمنه على حساب الآخر بين دولة ليس لديها جيش في مواجهة جيش يملك دولة، أو عقد مؤتمر دولي جديد لوضع أسس تسوية أخرى للسلام في الشرق الأوسط. وهو الأمر الذي يكتنفه الغموض سواء من ناحية النتائج التي يمكن التوصل إليها أو من ناحية المدة التي قد يستغرقها تنفيذ هذه النتائج، إذا أخذنا في الاعتبار أن الفترة بين مؤتمر مدريد عام 1991 وتنفيذ بعض الاتفاقيات الموقع عليها، قد استغرقت ثماني سنوات، مما سيجر المنطقة إلى حلقة مفرغة جديدة لا نهاية لها، وإن كان هذا الاحتمال هو الأقل تكلفة من حيث الخسائر العسكرية والمادية التي قد تنجم عنه.

ومن ثم نجد أن على مجلس التعاون تأييد الجهود الرامية لإحلال السلام في الشرق الأوسط ومطالبة أطرافه بالعمل بجدية على حل قضايا الخلاف بالطرق السلمية، وفي الوقت نفسه مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل الحاسم والوساطة الفعالة لتضييق الفجوة بين المطالب المختلفة لأطراف الحل، وشرح الأضرار والآثار السلبية

التي قد تترتب على جمود أو فشل عملية السلام ليس على دول الطوق وحدها بل وعلى استقرار وأمن الخليج العربي؛ أما إذا لم ينجح هذا التوجه فإن الاستراتيجية الخليجية البديلة تكمن في دعم وتأييد عقد مؤتمر دولي جديد للسلام في الشرق الأوسط، على أن تشارك فيه فلسطين كدولة ومعها كل من سوريا ولبنان.

4 ـ تغير مفاهيم القوة

أكدت الأزمات الإقليمية والدولية، منذ انتهاء حرب الخليج الثانية وحتى الآن، أن هناك تغيراً مهماً طرأ على مفاهيم القوة، وهو ناتج عن تعاظم التطور التقني والتقدم العلمي في مجال الحاسوب والثورة المعلوماتية. ولذلك أصبح من يمتلك القدرة والإمكانيات التقنية التي تضمن له التوصل إلى المعرفة الشاملة والمعلومات الدقيقة والمستمرة والفورية وفي الوقت الحقيقي، حول متغيرات الموقف السياسي والاقتصادي والعسكري للطرف الآخر، هو الطرف الأقوى الذي يستطيع اتخاذ القرارات ووضع السياسات المناسبة في الوقت المناسب وبأقل قدر ممكن من عدم اليقين أو التخوف أو الضبابية.

ولذلك سيكون لهذا التغير في مفاهيم القوة انعكاساته على الأمن الوطني الخليجي سواء من الناحية العسكرية أو من ناحية التنمية الشاملة؛ لأنه يثير في داخل دول الخليج مجموعة من التحديات الأخرى التي تتمثل في احتمالات حصول أي من دول التهديد الرئيسية على تقنيات متقدمة، سواء عن طريق الشراء من السوق السوداء أو باستغلال أساليب المخابرات الفنية، مما يهدد شبكات الحواسب الإلكترونية المستخدمة في المجالات كافة، فضلاً عن إمكانية حصول أي من الدول الأخرى على معلومات سرية ودقيقة عن قدرات وإمكانيات دول مجلس التعاون مما يجعلها عرضة للتأثر أو لفرض النفوذ. وبالتالي تبرز حاجة دول مجلس التعاون إلى فهم وامتلاك زمام ثورة المعلومات، من خلال تخصيص الأموال اللازمة للاستثمار في مجال البحوث العلمية والتقنية، وتشجيع المواطنين للعمل في هذا المجال، وتوحيد الجهود بين دول المجلس لتبادل المعلومات والخبرات والدروس المستفادة وإيفاد البعثات، والارتقاء بمستوى

التقنية المستخدمة في المجالات كافة لمواكبة التقدم العلمي والتطور التقني على المستوى العالمي ما أمكن، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتأمينها وحمايتها ضد أي تهديدات أو مخاطر.

5- تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي

لقد أصبحت ظاهرة الإرهاب الدولي إحدى سمات القرن العشرين، ولم تعد أي منطقة على المستوى الكوني بمنأى عن التأثر بهذا التحدي الذي فرض نفسه بأشكال متعددة وأهداف مختلفة لتحقيق مصالح ذاتية أو لحساب الآخرين؛ لأنه أصبح أحياناً إحدى أدوات ووسائل بعض الدول لبث التوتر وزعزعة الأمن والاستقرار في دول أخرى.

وفي ظل ازدياد نشاط الحركات السياسية المتطرفة في العديد من الدول العربية مثل الجزائر وتونس ومصر والسودان، وسعيها إلى الحصول على الأسلحة والأموال لتنفيذ عملياتها، فقد أصبحت معرضة لتستقطب منظمات إرهابية أو منظمات الجريمة المنظمة الدولية، بهدف التأثير في الموقف الأمني والاستقرار الداخلي لبعض الدول، لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية.

ويتطلب هذا التحدي الملح من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تنظيم جهودها المشتركة لمواجهته بصورة فعالة، من خلال توقيع الاتفاقيات الأمنية اللازمة لمكافحة العمليات الإرهابية، على أن تكون ملزمة قانونياً وليست مجرد التزام أدبي وأخلاقي، فضلاً عن "تنظيم قوات خاصة مشتركة" لمكافحة مثل هذه العمليات، وتنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات والخبرات حول هذا الموضوع، كأن يتم تنظيم "مركز لإدارة الأزمات والكوارث" تابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يقع ضمن مهامه تنسيق وتوجيه إدارة الجهود المشتركة لدول المجلس خلال الأزمات المختلفة - ومنها الأعمال الإرهابية - وأيضاً مواجهة الكوارث بأنواعها المختلفة.

6 ـ تلوث البيئة

على الرغم من مرور أكثر من سبع سنوات على تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي، فإن آثار الاحتلال ما تزال باقية، ليس فقط على المستوى السياسي، أو الاقتصادي حيث توابع التكاليف الباهظة للحرب، أو المستوى النفسي، ولكن أيضاً على مستوى البيئة، حيث تمثل ناقلات النفط والسفن الحربية التي غرقت في مياه الخليج العربي – خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب تحرير الكويت – تهديداً شديداً للبيئة البحرية[27]. وزاد الأمر سوءاً إقدام القوات العراقية قبيل خروجها من الكويت على خطوة بالغة الضرر بالبيئة، ألا وهي إشعال النار في نحو سبعمئة بئر من آبار النفط الكويتية، فضلاً عن إفراغ كميات كبيرة من النفط في مياه الخليج لمنع تقدم السفن الحربية لقوات التحالف الدولية، يضاف إلى كل ذلك استمرار غرق السفن الصغيرة المحملة بالنفط، وقيام بعض السفن التابعة لدول أخرى بإلقاء نفايات سامة في مياه الخليج العربي.

إن البيئة البحرية في الخليج العربي أصبحت الآن في حاجة ماسة إلى تنقيتها، قبل أن تتفاقم آثار التلوث السلبية على صحة البشر والنباتات والكائنات البحرية وتضر بالمنطقة من الناحيتين التجارية والسياحية. ومن ثم يلزم الأخذ في الاعتبار أنه يصعب تحقيق تنمية حقيقية بمعزل عن البيئة النظيفة أو على حسابها.

ومن الثابت أن العراق وإيران وبعض دول الخليج الأخرى تتحمل المسؤولية الأساسية عن تلويث مياه الخليج العربي، لكن الحفاظ على البيئة البحرية أصبح مسؤولية جماعية، لا تتحملها الدول المطلة على الخليج فحسب، ولكن تتحملها أيضاً كل دول العالم التي تستفيد من هذا المعبر المائي المهم، وتستفيد من مصادر الطاقة المتوافرة بالدول التي تطل عليه. فالآثار السلبية لتلوث مياه الخليج لن تضر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى العراق وإيران فحسب، بل ستمتد إلى العديد من دول العالم، نظراً لانفتاح مياه الخليج على العديد من المحيطات والبحار الدولية.

كما يجب ألا تقف جهود الأمن البيئي عند حدود تلوث المياه، بل يجب أن تمتد للحفاظ على المدن والزراعة والصحارى والهواء، بمعنى أن يكون الأمن البيئي شاملاً، يغطي مناحي الحياة كافة، وهذه مسؤولية تقع على عاتق كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالتعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية، ومن ثم تصبح الاتفاقيات المتعددة الأطراف سبيلاً حاسماً لحل هذه المشكلة؛ نظراً لأنها تحقق كثافة المواجهة ومضاعفة تأثيرها.

7 ـ توفير مصادر بديلة للدخل

تعد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الدول الأحادية المورد، وتعاني جميعها من حساسية اقتصاداتها ومشروعاتها التنموية لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية. وعلى الرغم من إدراكها لهذه الحقيقة منذ زمن ليس بالقصير، فإن مجمل التغييرات التي أحدثتها هذه الدول في هياكل اقتصاداتها، وتوسعها في استثمار فوائض عوائد النفط في مجالات متعددة تدعم سياساتها وأهدافها الرامية لتنويع مصادر الدخل، فإن اعتماد موازنات دول الخليج على إيرادات النفط بنسبة وصلت إلى 79٪[28] يؤكد ضعف الإنجاز وضرورة عمل الكثير في هذا المجال؛ خاصة أن بعض الدول الخليجية قد اضطرت إلى وقف أو تأجيل تنفيذ بعض مشروعاتها الحيوية، كما حدث بالنسبة إلى بعض المشروعات النفطية في دولة الكويت.

وعليه تغدو عملية تفعيل استراتيجية تنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمراً في غاية الأهمية. وتحقيقاً لهذا الهدف يمكن لهذه الدول عمل الكثير في مختلف مجالات الإنتاج السلعية منها والخدمية. ومن الإصلاحات والمشروعات الأكثر أهمية في هذا المجال ما يلي:

أ. إصلاح الأجهزة النقدية والمالية واستخدام أدوات هذه الأجهزة (أسعار الفائدة، نسبة الضريبة .. الخ) بشكل يمكن الحكومات الخليجية من توجيه الفعاليات الاقتصادية نحو المجالات الأكثر تنويعاً لمصادر الدخل.

ب. توسيع الاستثمارات المباشرة في الصناعات التحويلية، خاصة تلك الأكثر استهلاكاً للطاقة.

ج. التوسع في إنشاء الصناعات المتكاملة مع باقي الصناعات المقامة في البلاد، لزيادة الترابط فيما بينها وبالتالي ضمان كل منها لسوق تستوعب جزءاً معقولاً من إنتاجها.

د. زيادة حجم الاستثمارات الزراعية بما يضمن تنويع مصادر الدخل ويحافظ على حد أدنى من الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون.

8ـ التطور في وسائل الاتصال والإعلام (العولمة الثقافية والإعلامية)

لقد بدأ المجتمع الخليجي يواجه عالماً جديداً بلا حواجز، فتحت فيه الأجواء كلها لوسائل الاتصال، وتدفق إعلام دول العالم بعضه على البعض الآخر، بجميع وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة، ولم يعد بالإمكان التعتيم عليه أو تجاهله، وهو اليوم يهبط علينا من السماء بالمعنى الفعلي وليس المجازي. ومن ثم فإن السبيل الملائم للتعامل معه، ومع الآثار التي سيتركها في مجتمعاتنا الخليجية هو في زيادة الوعي والقدرة على مواجهته وليس الهروب منه، من خلال التحصين الداخلي الإيجابي للمجتمع الخليجي، وتعزيز قدرة الإعلام في دول مجلس التعاون من الناحيتين الهيكلية والتنظيمية، حتى نواجه التحديات المختلفة في المجالات السياسية والحضارية والتعليمية والمعرفية والثقافية، والهوية والقيم الناجمة عن غزو الإعلام الخارجي، التي تحمل كل منها أبعاداً وآثاراً مختلفة، بالإضافة إلى التحديات المؤسسية التقنية، وضمان تحقيق مصداقية الإعلام الخليجي. ولذلك يلزم طرح استراتيجية إعلامية خليجية متكاملة تهدف إلى تثقيف وتحصين المواطن الخليجي، وتحافظ على التماسك والقوة النفسية والقيمية للمجتمع الخليجي.

9ـ التعليم وتنمية الموارد البشرية

إن هناك علاقة تفاعلية متبادلة بين التعليم والثقافة وأثرهما في تشكيل المجتمع والحفاظ على تقدمه، ولا شك في أن هناك خلافات كبيرة على مستوى العالم حول الأهداف والوسائل الاجتماعية والتعليمية أكثر مما حدث من اتفاق بشأنها.

ولذلك انقضى قرن كامل حافل بالأحداث والمتغيرات، ولكننا تعاملنا معه من موقف رد الفعل ولم نكن فاعلين أو مؤثرين فيه بالقدر الذي يحقق لنا طموحاتنا الوطنية. ونظراً لأننا على عتبات قرن جديد ننتقل فيه من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات وما يحدثه ذلك من تغيير حضاري، حيث يزداد تأثير دور العلم والتقنية في المجتمعات والدول، فإن من الواجب أن نعد أنفسنا للقرن القادم برؤية استراتيجية واضحة وواقعية، تتيح للمجتمع الخليجي القدرة على صناعة المستقبل وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل، خاصة في ظل التحولات والتطورات الهائلة في الميادين كافة، ولن يتحقق هذا إلا من خلال إعداد أجيال جديدة مزودة بأدوات العصر الحديث من تقنية ومعرفة وفكر، ومن هنا يجب أن تكون هناك وقفة، ليست لحساب الذات بقدر ما تكون سعياً لتحقيق مستقبل أفضل لأجيال الخليج القادمة انطلاقاً نحو القرن القادم.

ومن ثم جرت محاولات جادة على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، لاستكشاف دور التقنيات الجديدة في تطور التعليم، والآن وبعد كل هذه السنوات توصلنا إلى حقيقة مفادها أن التقنية لا تؤدي من تلقاء نفسها إلى إحداث تغيير جوهري في التعليم، ولكن تنبغي الاستفادة منها لتزيد في احتمالات إصلاح العملية التعليمية برمتها، خاصة أنها ستصبح في القرن القادم منظومة متكاملة تمزج بين التعليم والمعرفة والثقافة، وتتكامل مع مهارات التفكير وفعالية الاتصال والتأثير والتأثر في المجتمع لإيجاد قدرات مهنية جديدة تدفع بالتقدم الحضاري للمجتمعات البشرية.

ومن هنا نجد التحدي الرئيسي يكمن في أن التعليم لم يعد مقتصراً على منهجية "التلقي والحشو"، بل يرتبط بالمتطلبات المهنية والقدرات اللازم توافرها في القوة البشرية العاملة، وبالتالي سيصبح التعليم في المستقبل انعكاساً طبيعياً لمتطلبات المجتمع، ويلبي بصورة حقيقية وواقعية تلك الخصائص اللازم توافرها في العامل والموظف. ومن هنا يصبح الاستثمار في التعليم جزءاً لا يتجزأ من الاستثمار التجاري، سواء من ناحية العائد أو المنفعة. ومن ثم نؤكد على أهمية إنشاء لجنة مشتركة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يقع على عاتقها الاهتمام بشؤون المعلومات والتعليم، ووضع

استراتيجية شاملة تركز على التعليم والتدريب وتنمية المهارات ودراسة اقتصادات التنمية البشرية وأسواق العمل، وانعكاس ذلك على مختلف قطاعات الدولة، وارتباط ذلك بتطوير تقنيات العملية التعليمية ومناهجها وآلياتها.

10 ـ الخلل في التركيبة السكانية لبعض الدول الخليجية

لقد أدى تزايد نسب العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون إلى حدوث العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، سواء على المدى المنظور والمباشر أو في الماضي أو في المستقبل، من خلال تأثيره في هوية المجتمع الخليجي وثقافته وتقاليده، والحد من فرص العمل المتاحة للمواطنين، وإضعاف الكفاءة والقدرة الإنتاجية الحديثة، بالإضافة إلى إحداث خلل في توازن التركيبة السكانية، والدفع في اتجاه إقامة مجتمعات متعددة الجنسيات في ظل نمو معدلات استقدام الجاليات الآسيوية وقرارات منظمة العمل الدولية التي ستزيد فرص العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، وتفرض الشرعية على العمالة غير القانونية وتتيح لها العديد من المزايا، التي تضاعف أعدادها بصورة قانونية؛ مما سيؤثر في نقل الصراعات الإثنية والعرقية والطائفية فيما بينها إلى المجتمعات الخليجية.

ونظراً إلى أن المستقبل يؤكد على التزايد السريع في عدد السكان على نطاق منطقة الخليج العربي، وفقاً لما تشير إليه الدراسات السكانية، ويعمل على تعزيز ذلك التزايد شيوع ظاهرة الأسر الكبيرة الممتدة، ومستوى الخدمات الصحية المحسَّنة، واستخدام التقنيات. كل ذلك سوف يقلل – في جميع الاحتمالات – من قدرة حكومات دول الخليج على الاحتفاظ بمستوى توزيع الأموال وخدمات المجتمع المقدمة لمواطنيها على ما كانت عليه، وهي الأمور التي أصبحت مقياساً خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. فإذا ما تضاعف عدد السكان في السنوات العشرين القادمة أو نحو ذلك كما يبدو، فإنه تتعين مضاعفة الإيرادات بالنسبة إلى الدولة لمجرد الاحتفاظ بمستوى المعيشة نفسه. كما أن البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية – التي تعتبر الآن كافية – سوف تصبح عندئذ غير ملائمة على نحو ملموس. ونتيجة لهذه الاتجاهات، فإن الانفجار السكاني على مستوى منطقة الخليج العربي، وتأثيره في سوق العمل، والقدرة على

الحصول على عمل مجز، والقضايا المتعلقة بالنوع والصحة التي تنشأ نتيجة تغير نتائج الدراسات الإحصائية للسكان (الديمجرافيا)، والتحديث السريع، كل ذلك يجب إدخاله في المعادلة الخاصة بأمن الخليج على المدى الطويل. مما يتطلب التوصية بتنفيذ قرارات توظيف وانتقال العمالة الوطنية بين دول الخليج العربية، وسيؤدي هذا إلى تبادل الخبرات وتنمية المهارات واستفادة كل دولة من خبرات وإمكانيات الدول الأخرى. بالإضافة إلى تبني استراتيجية سكانية خليجية تعالج الخلل في التركيبة السكانية وتوطّن الوظائف بإحلال العمالة الخليجية محل العمالة الوافدة، وتضمن تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة في كل دولة، وتؤمن بأهمية الاستثمار في المجال البشري.

رابعاً: قمة أبوظبي والآمال المعقودة

يأتي انعقاد قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظرف تاريخي حاسم، يفرق بين إفرازات وتداعيات الصراعات والأحداث والتحديات التي نجمت عن قرن شارف على الانتهاء، وبين متطلبات الانطلاقة الحضارية التقنية اللازمة لمواجهة التهديدات والتحديات التي يفرضها قرن قادم، الأمر الذي يلقي بمهام جسام على دول المجلس ويتطلب ضرورة السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، من خلال الحفاظ على الإرادة السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كضمان لاستمرار التعاون الخليجي الشامل، في ظل امتلاك القدرة العسكرية الرادعة سواء الذاتية أو من خلال التحالفات ومع تفرد التماسك الاجتماعي الوطني. وفي الوقت ذاته يتعين بذل الجهود اللازمة لتوفير الضمانات لتحقيق التنمية والتقدم في منطقة الخليج العربي والتي تشمل تكاملاً في القوة الاقتصادية لدول المجلس، وامتلاك القدرات التقنية والعلمية في مختلف المجالات وإعداد الكوادر الوطنية الخليجية.

ويؤكد هذا ضرورة وجود سياسات خليجية إيجابية تضمن تحقيق الغايات الوطنية الخليجية العليا، من خلال تبني مجلس التعاون لسياسات أمنية فاعلة تضع في الحسبان مواجهة التحدي الرئيسي وهو إيران، واستثمار تناقضاتها السياسية، بالاعتماد على

مكونين رئيسيين؛ الأول: هو حث إيران على تقليص قدراتها الهجومية، لاسيما في مجال الأسلحة غير التقليدية، وخفض وجودها ونشاطها العسكري في منطقة الخليج العربي، وقبولها لمبدأ جعل هذه المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. والثاني: إقناع إيران بضرورة إعادة ترتيب أولوياتها إذا كانت جادة في حل مشكلاتها الاقتصادية، بأن تستبدل طموحاتها العسكرية الكبرى ببرامج للتنمية الاقتصادية؛ لأنها الطريق الصحيح نحو خفض حدة التوتر في المنطقة، ومن ثم يقلل ذلك من اعتماد مجلس التعاون لدول الخليج العربية على القوات الغربية، ويخفف من اتجاه حكومات دول المجلس لتحديث قواتها المسلحة، ويشجع المزيد من رؤوس الأموال الإيرانية على الاستثمار الداخلي، ويزيد في استعداد المستثمرين الخليجيين والأوربيين للتنمية الاقتصادية. وكذلك إقناع إيران بأن تتعاون مع شركائها التجاريين في مجال النفط والغاز، في برامج تعاونية غير عسكرية. ويمكن للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي سيرتكز اقتصادها مستقبلاً على وفرة العمالة، أن تمنح شركاءها التجاريين - الذين يرتكز اقتصادهم على وفرة رأس المال، مثل ألمانيا واليابان - مزايا ملموسة على صعيد انخفاض الأجور، لدى إقامة مشروعات صناعية مشتركة في الصناعات التي تعتمد على وفرة العمالة.

فضلاً عن أن الملامح الرئيسية لنظام الأمن الإقليمي الشامل، لن تتبلور إلا إذا تلاشت أجواء التوتر السائدة بين إيران وجيرانها العرب، وحل محلها التقارب التدريجي القائم على المصالح المشتركة وخاصة الاقتصادية منها.

وأياً كانت ميول الزعامة الإيرانية وتصوراتها على صعيد السياسة الخارجية، فإن طهران أصبحت تدرك جيداً - في أعقاب فشل الخطة الاقتصادية الخمسية الأولى - أنه لا تمكن إعادة توطيد دعائم النظام السياسي الحاكم، إلا بانتهاج سياسة مرتكزة على التفكير البراجماتي، وموجهة نحو التنمية الاقتصادية العقلانية في الداخل والحوار البناء في الخارج.

وعموماً فإن مستقبل إيران الاقتصادي والسياسي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتواصل مع الخليج العربي، وبالتالي مع الدول العربية السبع المطلة عليه. وينبغي على تلك الدول أن تعمل على تطبيع علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأن تلبي الحاجة إلى

بناء جسور الثقة المتبادلة. ولكي تنجح عملية الطمأنة وتخفيف التوتر، فهناك عدة عوامل ينبغي إدراكها؛ أولاً، أن أمن الخليج يتوقف أساساً على مثلث العلاقات بين إيران والعراق والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتعرض هذه المجموعة لتحديات مستمرة، مثل عودة العراق في نهاية المطاف إلى أحضان المجتمع الدولي، بعد أن تعطي الأمم المتحدة الضوء الأخضر، وهو ما سيخلق مجدداً ضغوطاً سياسية واقتصادية، ويتطلب عملاً جماعياً خليجياً لمواجهته.

ثانياً، أن احتمال تخلي الدول الغربية عن ارتباطها بالمنطقة ما يزال أمراً مستبعداً، ما لم تقم إيران والعراق باتخاذ خطوات جادة نحو خفض سباق التسلح التقليدي وغير التقليدي، والكف عن تهديد استقرار وأمن الخليج العربي واتخاذ مبادرات جادة وحقيقية في هذا الاتجاه.

ثالثاً، أن إعادة ثقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجدوى التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرهون بمدى استجابة القيادة الإيرانية للدعوات المتكررة، المتضمنة ضرورة التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) من قبل إيران منذ عام 1971.

رابعاً، تقوم حكومة طهران بالنظر بجدية في حجم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الإيراني، والتي ربما تؤدي إلى كارثة، بعد أن بدأت الرومانسية الثورية تتراجع مفسحة المجال للروح القومية التي تلطف من غلوائها ضرورات التطبيع الدبلوماسي في الخارج والبراجماتية الاقتصادية في الداخل. ومن ثم بدأت الاعتبارات التجارية تطغى على الأهداف الأيديولوجية، عند صياغة السياسة الاقتصادية لإيران. وهذه التوجهات هي موضع ترحيب، لأنها تتيح فرصاً جديدة للتعاون والتقارب في منطقة الخليج العربي.

خامساً، تفتقر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى سياسة خارجية موحدة - أو على الأقل متقاربة - تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لذا تمكنت إيران في السنوات الماضية من انتهاج سياسات مختلفة تجاه كل دولة من دول مجلس التعاون

على حدة، ففي الوقت الذي تسعى فيه إلى التقارب مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عُمان، تستمر في تعنتها تجاه استمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث ولا تعبأ بتأثير ذلك في استقرار أمن الخليج العربي. ومن هنا تأتي أهمية اتباع استراتيجية خليجية موحدة تجاه إيران، وتتناسب تلك الأهمية طردياً مع مدى تجاوب إيران لمتطلبات الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأخيراً يجب أن تعلم القوى المتصارعة في إيران أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قادرة بمساعدة شركائها الأمنيين على أن تدمر - بشكل منهجي وشامل - القدرات العسكرية الإيرانية، وربما القوى الشاملة الإيرانية بأكملها، إذا ما أقدمت إيران على شن هجوم تقليدي كبير ضد أهداف حيوية في دول الخليج العربية. وأي هجوم بالأسلحة غير التقليدية سوف يجلب إلى إيران رداً عنيفاً وحاسماً من جانب الحلفاء الغربيين لدول الخليج العربية. ولهذه الأسباب هناك رادع فعلي يمنع القوات الإيرانية من شن هجوم علني ضد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المستقبل القريب، ويدفعها إلى السعي للاعتماد على توازن المصالح كبديل مناسب لتوازن القوى أو التهديد بها.

وتبقى في النهاية عدة توصيات استراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لضمان مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية، حتى نضمن تحقيق المناعة الأمنية وتقليص هامشَي الحركة والمناورة والمساومة لدى الأطراف الأخرى في المعادلة الأمنية للخليج، من أهمها:

- التغلب على التباين في الطروحات الأمنية بين دول المجلس والاتفاق على صيغة موحدة للرؤية الوطنية لأمن الخليج العربي، ضماناً لتحديد المصالح المشتركة وأولويات العمل الخليجي.
- حسم الخلافات الداخلية بين دول المجلس بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

- الاتفاق على سياسات خارجية خليجية مشتركة لمواجهة التحديات والمخاطر المشتركة.
- دعم الاستثمار البيني بين دول المجلس في المجالات كافة.

إن الآمال المعقودة على قمة مجلس التعاون تأتي من منطلق الإيمان بالعلاقات الوثيقة والروابط الحقيقية والأهداف المشتركة والمصير المشترك بين دوله، تحقيقاً لطموحات شعب الخليج العربي وسعيه لبناء مشروعه الحضاري للقرن القادم.

الهوامش

1. انظر:

William Jackson, *The Bomb of Yesterday: The Defence of India and the Suez Canal 1798-1918* (London: Brassey's, 1995), 68-71; Anthony A. Cordesman, *Bahrain, Oman, Qatar and the UAE: Challenges of Security* (Boulder, CO: Westview Press, 1997), 36, 214-215.

2. انظر:

Bernard Lewis, *The Shaping of the Modern Middle East* (London: Oxford University Press, 1994), 129.

3. أخذت هذه الأحلاف عدة مسميات منها الحزام الإسلامي، منظمة شرق الأطلنطي، وطوق الأمن الجنوبي، وكانت تسعى لضم العديد من الدول العربية خاصة العراق وسوريا والمملكة العربية السعودية. ولمزيد من المعلومات انظر:

Zaki Saleh, *Britain and Iraq: A Study in British Foreign Affairs* (London, 1995), 95-96; Ahmed Gomaa, *The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics (1941-1945)* (London: Longman, 1977), 21.

4. عبدالفتاح مراد، **الاتفاقيات العربية الكبرى**، (الإسكندرية: جمهورية مصر العربية، 1985)، ص 19؛ (مادة 6 من نص ميثاق جامعة الدول العربية الموقع بالقاهرة في 22 آذار/ مارس 1945).

5. هي المعاهدة الخاصة بالدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والموقعة في كانون الثاني/ يناير 1950 وتهدف إلى إنشاء اللجنة العسكرية الدائمة لممثلي رؤساء هيئة أركان حرب جيوش الدول الموقعة عليها وإنشاء مجلس الدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع الوطني، وفي اجتماع القمة العربي الثاني الذي انعقد بالإسكندرية في آب/ أغسطس 1964 تم تخصيص كل العمل العسكري والعربي لصالح مواجهة إسرائيل.

6. عبدالرضا أسيري، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة**، طبعة ثانية، (الكويت: أيار/ مايو 1992)، ص 87.

7. انظر:

American Foreign Policy, 1960-1965: Basic Documents (Washington, DC: US Government Printing Office, 1967), 112-113.

8. محمود رياض، **مذكرات: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (1948-1978)**، الجزء الأول، (القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الثالثة، 1992)، ص 386، 428، 429.

9. انظر:

Erik R. Peterson, *The Gulf Co-operation Council: Search for Unity in Dynamic Region*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1988), 195.

Anthony H. Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability: Saudi Arabia, the Military Balance in the Gulf, and Trends in the Arab-Israeli Military Balance* (Boulder, CO: Westview Press, 1984), 505-595.

10. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مجموعة المنشورات والقرارات والبيانات الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس وأجهزته المختلفة للفترة (1981 ـ 1996)**.

11. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، **موجز من الأمانة العامة لقرارات ووثائق للمجلس للأعوام (1981-1985)** الطبعة الثانية 1987.

12. كتابات العديد من المنظرين العرب السياسيين والعسكريين أمثال:
عبدالكريم نافع ـ عدلي حسين سعيد ـ أمين هويدي ـ علي الدين هلال ـ ممدوح شوقي مصطفى كامل ـ عبدالمنعم المشاط ـ أسامة الغزالي حرب ـ أمين الساعاتي.

13. انظر: *CIA Factbook* page on Iran, http://www.odci.gov/cia/factbook, June 14, 1998.

14. انظر: International Monetary Fund, *Balance of Payments Statistics Yearbook 1977*, 5.

15. انظر:

Economist Intelligence Unit (EIU), *Iran, Country Report*, 3rd Quarter 1998; EIU, *Global Economics, World Outlook 1997*.

16. انظر:

The Arab-American Dialogue (February/March 1998): 6-8.
CNN Custom News, "Albright Opens the Door to Iran," June 17, 1998.
The Economist, June 22, 1998, 51.

17. لمزيد من المعلومات حول التسلح الإيراني، انظر:

The International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance: 1977/1998*, 125-127.
"Khatimi's Military Buildup Continues," *Pointer*, a monthly supplement to *Jane's Intelligence Review* and *Jane's Sentinel*, October 1998, 5.

18. لقد صدر امتداد لقرار الأمم المتحدة رقم (987) الخاص بالنفط مقابل الغذاء، وذلك في 20 شباط/ فبراير 1998.

19. انظر:

Jim Hoagland and Vernon Loeb, "Tests Show Nerve Gas in Iraqi Weapons," *Washington Post*, June 23, 1998, A1.

20. صدر قرار الأمم المتحدة في 7 حزيران/ يونيو 1998، بأغلبية ساحقة برفع تمثيل الوفد الفلسطيني بالأمم المتحدة، وأعلنت الولايات المتحدة اعتراضها على القرار، وفي 28 آب/ أغسطس أكدت الأمم المتحدة على دعوة إسرائيل إلى عدم المضي في تنفيذ مخططاتها بشأن القدس.

21. انظر: *Jane's Intelligence Review* and *Pointer*, June 1998, 1-5.

22. انظر: *Time Fax* from the *New York Times*, March, 27, 1998.

23. انظر:

Jasjit Singh, *Nuclear India* (New Delhi: Institute for Defense Studies and Analysis, 1988), 90-91.

24. انظر: *Pointer*, March 1998, 3.

25. لقد تم التعرض لسياسة الاحتواء المزدوج لأول مرة خلال حديث مارتن أنديك في ندوة عقدت بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

Martin Indyk, *Challenges to US Interests in the Middle East: Obstacles and Opportunities* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, May 18-19, 1993), 1-8.

26. انظر:

"Security Assessment, Iran, 1998," *Jane's Information Group*, 2, 4, 10; *Jane's Strategic Weapons Systems*, 1998.

27. لمزيد من المعلومات حول تأثير حرب الخليج الثانية في تلويث البيئة البحرية في الخليج العربي، انظر:

Center of the Gulf & Arabian Peninsula Studies, "The International Conference on the Effects of the Iraqi Aggression on the State of Kuwait, April 2-6, 1994," Kuwait, 1996.

28. انظر:

Jane's Sentinel, "The Gulf States," Jane's Information Group, 1997; EIU, *Global Economics, World Outlook, 1997*.

الفصل الثاني

تطور العلاقات الخليجية ـ الإيرانية

صالح عبدالرحمن المانع*

مقدمة

يهتم هذا البحث الموجز بدراسة التطورات السياسية والدبلوماسية في علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع إيران، وأهم التطورات التي طرأت على هذه العلاقات، منذ انتخاب محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أيار/ مايو 1997 بنسبة كبيرة جداً من أصوات الناخبين.

وستتعرض الدراسة إلى ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي والدوافع التي دفعت بها لتغيير نمط خطابها الموجه إلى هذه المنطقة منذ عام 1996 وحتى الوقت الحاضر، وكذلك المكاسب الدبلوماسية التي حصلت عليها نتيجة تبني سياسة الانفتاح الجديدة، وتأثر هذا التطور في علاقاتها الخليجية بالصراعات السياسية القائمة بين الأجنحة "الليبرالية" و "المحافظة" داخل المؤسسة الدينية الحاكمة في البلاد.

ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية

ظهرت الدولة الإيرانية الحديثة تاريخياً في شمال البلاد، حيث تتميز تلك المنطقة بوجود سكاني كثيف وبوفرة الموارد المائية والزراعية والمراعي. بينما كانت المناطق الجنوبية من البلاد مناطق قاحلة تعتمد بصفة رئيسية على صيد الأسماك وبعض أنواع الزراعة شبه الصحراوية. ولم يكن غريباً أن تظهر الدولة الصفوية في شمال غرب البلاد، كما ظهرت دولة الزند في الشمال الغربي منها، أما الدولة الشاهنشاهية فوجدت بذورها الأولى على الشواطئ الشرقية والجنوبية من بحر قزوين. لذا فإن المناطق الجنوبية الغربية من إيران المطلة على الخليج العربي لم تتأثر بالثقل السياسي

* أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

للدولة القاجارية إلا منذ منتصف القرن الماضي. وزاد اهتمام إيران بهذه المنطقة نتيجة خوفها التاريخي من غزو خارجي يتخذ من منطقة الخليج العربي مدخلاً لبسط النفوذ الأجنبي على سائر أرجائها. ولا شك في أن تجربة تقسيم إيران بين منطقتي نفوذ خارجي، بريطاني في جنوب البلاد، وروسي في شمالها، طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، قد ترك آثاراً مهمة على المخيلة الجماعية للشعب الإيراني وعلى مفكريه وقادته السياسيين.

وقد زاد من اهتمام الإيرانيين بالمنطقة اكتشاف حقول نفطها في شمال الخليج العربي وفي المناطق المطلة عليه في بداية هذا القرن، مما عزز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لهذه البحيرة شبه المغلقة التي تتحكم إيران (بالمشاركة مع سلطنة عُمان) في مدخلها الجنوبي عبر مضيق هرمز. لذا فقد عمدت الحكومة الإيرانية منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوي (1941 - 1979) إلى زيادة نفوذها في منطقة الخليج العربي، وتمكنت حكومته خلال الستينيات والسبعينيات من استغلال تراجع النفوذ البريطاني في هذه المنطقة من العالم، وسعت إلى أن تملأ الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه البريطانيون. وأصبحت القوات البحرية الإيرانية منذ ذاك الحين وحتى الوقت الحاضر من أكبر القوات البحرية الإقليمية العاملة في المنطقة، مما ساعدها على بسط نفوذها على مناطق متعددة في شرق الخليج ووسطه، ومكنها من احتلال جزر تطل على طرق الملاحة فيه وتعود ملكيتها لدول الخليج العربية، وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة*.

وحاولت إيران خلال عهد الثورة الإسلامية، أن تزيد من نفوذها في الخليج العربي عن طريق ما سمي بمحاولات تصدير الثورة التي ساهمت إلى حد ما في حفز عوامل عدم الاستقرار في بعض المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية. وظلت الثورة الإيرانية طيلة عقد ونصف العقد من عمرها ترتدي رداءين أساسيين وفي آن واحد في سياستها الخارجية، أحدهما رداء سياسي يمثل الدولة ومؤسساتها، والآخر رداء مذهبي وأيديولوجي يمثل قوى ومؤسسات سياسية داخل المؤسسة الدينية الحاكمة مثل حزب

* احتلت إيران جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى عام 1971، ولا تزال تحتلها حتى الآن، وتعود ملكية الجزر الثلاث إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

الله ومؤسسة "خمسة عشر خرداد"، ومنظمة الارتباطات الثقافية والإسلامية التي تنظر إلى نفسها على أنها مسؤولة في المقام الأول عن تصدير الثورة، وتسنم قيادة ما سمي "بالإسلام الشعبوي" في المحيط القريب منها وفي بقية أنحاء العالم الإسلامي.

وبالرغم من تخفيف حدة البعد الأيديولوجي في سياسة إيران الخارجية في الوقت الحاضر، فإن البعد الشعبوي الموجه نحو فئات وطبقات اجتماعية فقيرة في العالم الإسلامي، قد نجح في زيادة رصيد إيران ونفوذها في مناطق تمتد من طاجكستان شرقاً حتى شرق أفريقيا غرباً، مروراً بمنطقتي الخليج العربي ولبنان. وتجذر هذا التأثير بين فئات من الجماعات السنية الشابة التي تتعاطف مع الثورة الإيرانية، وربما اعتبرتها تلك الجماعات المثال أو النموذج الذي يحتذى به لبناء دولة دينية في المشرق. وبالرغم من أن العراق كان يمثل القوة العسكرية الرئيسية المناوئة لإيران في شمال الخليج العربي، ويمثل كذلك ثقلاً موازناً لها في ميزان القوى الإقليمي، فإن تحطم المؤسسة العسكرية العراقية - وإن لم يكن تحطماً كاملاً - في أعقاب حرب تحرير الكويت قد أعطى إيران فرصة تاريخية ممتازة لإعادة بناء نفوذها من خلال إعادة تسليح قواتها وعتادها التقليدي الذي تقلص في حربها مع العراق، وكذلك تبني برنامج نووي يهدف إلى بناء قدرات نووية ذاتية خلال العقد القادم.

ولا يمكن التنبؤ متى تتمكن إيران من إنتاج قنبلتها النووية الذاتية بالتحديد، إلا أن وجود منجمين لليورانيوم في البلاد في منطقتي خوشومي وسغند في إقليم يزد، وكذلك وجود معمل لتخصيب اليورانيوم في كاراج، ومفاعلات أبحاث صغيرة في أصفهان وطهران، ومركز أبحاث وتدريب للفيزياء والهندسة النووية في جامعة الإمام الحسين التابعة للحرس الثوري الإيراني، إضافة إلى أن مفاعلي بوشهر الضخمين يعدان قيد البناء، كل ذلك سيعطي دفعة نوعية للبحوث النووية الإيرانية التي ستتركز في البداية في المجال المدني، ولكن يمكن نقلها فيما بعد إلى برامج عسكرية موازية أخرى، كما حدث في دول عديدة مثل الهند وباكستان[1].

أما في مجال الأسلحة التقليدية فإن إيران تتميز بتفوق كبير، مقارنة بقدرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مجال العتاد البحري والبري. وأما في مجال

سلاح الجو فما زالت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمتع بتفوق كمي ونوعي. وتساوي القدرات الجوية العسكرية لدول مجلس التعاون مجتمعة في حجمها حوالي ضعف حجم القوات الجوية الإيرانية. وتستخدم القوات الإيرانية قوات حرس الثورة كأداة لسياستها الدفاعية في منطقة الخليج العربي، حيث تتمتع هذه القوات بسرعة الحركة والقدرة على العمل وإنجاز مهمات استطلاع وإنزال متقدمة، يمكن أن تتلوها قوات مارينز (مشاة بحرية) وقوات بحرية مساندة. ويكاد الحرس الثوري أن يتخصص في مسائل الدفاع عن الجزر، خاصة الجزر البحرية المحتلة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، لا بل باستخدام هذه الجزر كنقط انطلاق محتملة للقيام بعمليات اعتراض للسفن التجارية وناقلات النفط، أو كمنطلق لعمليات زرع ألغام في مياه الخليج العربي.

وهكذا تبرز القوات البحرية الإيرانية، وقواتها الأخرى التقليدية وغير التقليدية كأدوات مهمة في سياسة إيران الخارجية، خاصة في المدى المتوسط والبعيد. أما في المدى القصير فإن هذه القوات بما تمثله من عبء مالي، وما تحدثه من ردود فعل سلبية إقليمية، تؤثر في قدرة إيران على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الضرورية التي تساعدها على تحديث صناعاتها النفطية والبتروكيماوية.

أما البعد الرابع للسياسة الخارجية الإيرانية فهو زيادة أطر التنمية الاقتصادية في البلاد وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية، وتوسيع شبكات نقل الغاز العابرة من مناطق وسط آسيا إلى الموانئ المطلة على الخليج العربي والأراضي التركية. وكذلك زيادة قدرة الاقتصاد الإيراني على خلق وظائف لقطاعات كبيرة من الشباب تصل نسبة البطالة بين صفوفها إلى 30٪ في الوقت الحاضر.

والحقيقة أن هذه الأهداف أو الثوابت في السياسة الخارجية الإيرانية قد عانت من إشكاليتين رئيسيتين:

1. الإشكالية الأولى تختص بعدم وجود تجانس أو تناغم أساسي بين هذه الأهداف، فالمؤسسات الثورية والتيار السياسي المحافظ فيها الذي يرغب في تصدير الثورة

وتسلم زمام القيادة السياسية في العالم الإسلامي، والتحدث مباشرة للمؤسسات الجماهيرية في منطقة الخليج العربي وفي المناطق الأخرى من العالم الإسلامي، قد جلب للحكومة الإيرانية سخط هذه الدول ومعارضتها الشديدة لتدخل إيران في شؤونها الداخلية، مما أجهض في الماضي الكثير من محاولات تحسين العلاقة بين إيران والدول المحيطة بها.

كما أن البناء العسكري المتزايد للجيش الإيراني ومحاولاته للحصول على تقنيات نووية وصاروخية، إضافة إلى إحياء طموحات الشاه ومخططاته في التوسع والهيمنة مجدداً بعد انتهاء حرب إيران مع العراق، وعدم رغبتها في إيجاد حلول سلمية لمشكلة الجزر المحتلة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، قد أثار مخاوف وهواجس دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من لهجة الخطاب الإيراني المتشدد، وكذلك من المخططات الإيرانية لبناء قوة عسكرية يمكن أن تهيمن مستقبلاً على منطقة الخليج العربي، خاصة وأن إيران عارضت - وما تزال تعارض - أي تحالف دفاعي بين دول المنطقة والدول الكبرى ذات المصالح الأساسية والنفطية في المنطقة، التي وقفت في الماضي بحزم ضد توسع العراق على حساب جيرانه من الدول الإقليمية في المنظومة الخليجية. وعارضت إيران كذلك موقف دول إعلان دمشق من أمن الخليج، مما يعني أن إيران تود أن تمارس دور الدولة المهيمنة الأولى في منطقة الخليج العربي، أو الدولة "القوامة" على أمن الخليج، مما يتعارض بشكل جذري مع موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[2].

كما أن تبني إيران لسياسة دفاعية تتخطى حدود إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية-الإيرانية، قد تجاوز حدود إعادة بناء قواتها الدفاعية إلى شراء أنظمة تسلح حديثة، خاصة في مجال الطيران والاستطلاع والدفاع الجويين، مما قاد المنطقة إلى سباق تسلح مكلف للإيرانيين ولجيرانهم.

2. أما الإشكالية الثانية في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية فهي الفروق الواضحة بين طموحات هذه السياسة والإمكانيات المتاحة للحكومة الإيرانية لتنفيذها. ويأتي في مقدمة هذه العقبات عدم تمكن المؤسسات الثورية في إيران من دعم

معظم المؤسسات الثورية في العالم الإسلامي، نظراً لضعف الإمكانيات المادية. وبالرغم من أن نشاط الجمعيات الإيرانية والمؤسسات التي تركز على نشر "الدعوة" و "الدعاية" لإيران في أفريقيا لا تكلف الكثير من الأموال، فإن نقص الإنتاج النفطي في إيران وتراجع أسعار النفط خلال العام الماضي، قد حرم مثل هذه المؤسسات من القيام بجميع ما تأمل القيام به في أوساط المجتمعات الأفريقية الفقيرة، مما جعل هذه المؤسسات تركز على دعم المنظمات المهمة الممثلة للأقليات الشيعية خاصة في جنوب لبنان، حيث يحصل حزب الله على أكبر نسبة من الدعم الإيراني للمنظمات "الشقيقة" في الخارج، وهو ما يصل حسب بعض المصادر إلى 150 مليون دولار سنوياً.

كما أن دعم إيران لبعض "الأنشطة" الثقافية والمؤسسات والأحزاب المتعاطفة معها في بلدان وسط آسيا التي استقلت حديثاً مثل طاجكستان، لم ينجح في زيادة نفوذ "إيران الدولة" في هذه المناطق. مما حدا بالحكومة الإيرانية في عام 1995 إلى مراجعة سياستها في هذا المجال، والتحول من دور الداعم لهذه الحركات السياسية إلى دور الوسيط بينها وبين الحكومات القائمة، في محاولة لإيجاد حلول سلمية لهذه الحروب، خاصة في طاجكستان. وبالمثل فإن إيران التي كانت تدعم حزب الوحدة الإسلامي في أفغانستان على أساس طائفي، قد وجدت أنه من الأنسب لسياستها الخارجية التعاون مع بقية الدول الإسلامية وكل من روسيا والهند لإيجاد حل دبلوماسي لتلك الحرب الطاحنة.

وهكذا استطاعت إيران إقناع دول وسط آسيا المنتجة للنفط (كازاخستان، تركمنستان، أذربيجان) أنها حريصة على استتباب الأمن والسلام في هذه المناطق وحريصة على أداء دور الوسيط الجغرافي الموثوق لتوصيل شحنات الغاز والنفط الآسيوية الداخلية إلى موانئ التصدير الإيرانية المطلة على الخليج، أو تلك المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وبذلك انتصر منطق الاقتصاد في إيران على منطق الثورة الذي يرغب في استغلال تراجع النفوذ الروسي في وسط آسيا، وإحلال النفوذ الإيراني الثوري محله.

ولقد وجدت إيران أن تراجع أسعار النفط وحتى تدهورها في الآونة الأخيرة قد أثر في ميزانيتها العامة، وفي قدرتها على تمويل برامجها العسكرية والنووية. لذا فقد جمدت إيران لمدة عام كامل برنامج إنشاء مفاعل بوشهر الذي يبنى بمساعدة روسيا، إلا أن اختبار كل من الهند وباكستان لقنابلهما النووية، قد حدا برئيس وكالة الطاقة النووية الإيراني لزيارة موسكو في أوائل شهر أيار/ مايو 1998، لحث الحكومة الروسية - التي تتعرض لضغوط أمريكية - للإسراع في الانتهاء من تشغيل المحطة الأولى في بوشهر، والتي انتهى بناء أبراجها الحرارية في صيف 1997.

كما أن الفجوة بين طموحات السياسة الخارجية الإيرانية وإمكانياتها قد تعمقت بسبب القطيعة الكاملة بين إيران وحليفتها السابقة قبل الثورة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد زادت هذه القطيعة بسبب موقف إيران المناوئ للعملية السلمية، وبسبب تهديدها الاستراتيجي لوجود القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وقد زاد من تكاليف هذه الفجوة المقاطعة الاقتصادية أو سياسة "الاحتواء المزدوج" التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1993 ضد إيران والعراق، وكذلك قوانين داماتو التي تحرم أي استثمار أجنبي في إيران يزيد على عشرين مليون دولار أمريكي.

لذا فقد اعتمدت حكومة خاتمي سياسة التهدئة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفتح مسارات غير رسمية للاتصال بينها وبين الحكومة الأمريكية. وسمى خاتمي هذه السياسة بسياسة "حوار الحضارات". وقد نجح خاتمي بالفعل في تخفيف العداء الكامل ضد إيران في المؤسسات الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأ تيار مهم بين الفئات المثقفة في الولايات المتحدة الأمريكية يطالب بإعادة النظر في سياسة الاحتواء الأمريكية ضد إيران. وبينما ظلت الحكومة الأمريكية تسعى إلى محاربة ما يسمى بالإرهاب الإيراني في الخارج[3]، وبفرض رقابة صارمة على الصادرات التقنية من جميع الدول إلى إيران - وهي التي يمكن أن تستخدم في الصناعات النووية أو الصاروخية الإيرانية - فإنها في الوقت ذاته تسمح لبعض الشركات الأجنبية، مثل شركة توتال الفرنسية وغاز بروم الروسية بالاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز في إيران. وقد شجع هذا التغير في توجه واشنطن نحو طهران على قيام تكتل تجاري من شركات النفط الأمريكية الكبرى ذات الاستثمارات الضخمة في وسط آسيا، يقودها

وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر، يطالب برفع حظر استثمارات شركات النفط والغاز الأمريكية في إيران أسوة بمعاملة الحكومة الأمريكية للشركات الأوربية. وذلك يعني أن عمر قانون داماتو لم يعد بالعمر الطويل.

ويبرز هنا سؤال مهم لدول الخليج العربية، هل ستكون من مصلحة هذه الدول أن تتحسن العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، أم أن وجود فجوة وجفوة في هذه العلاقات يخدم أهداف السياسة الخارجية لدول الخليج العربية خاصة تجاه واشنطن؟

والحقيقة أنه تصعب الإجابة عن هذا السؤال، فتوتر العلاقات بين واشنطن وطهران قد يقود منطقة الخليج العربي إلى حالة من عدم الاستقرار، قد تؤدي إلى نشوب نزاع مسلح ولو محدود بين القوات الأمريكية المرابطة في مياه الخليج والقوات الإيرانية. وسيكون لمثل هذا التدهور أثر سلبي على علاقات دول المجلس بإيران، وسيزيد من تصلب القيادات الإيرانية واستبعاد التيارات المعتدلة فيه، خاصة تيار خاتمي. وتدفع مثل هذه التوترات إلى سيادة عنصر الشك في السياسات الخارجية للدول والتي تترجم إلى زيادة محسوسة في النفقات الدفاعية لها، وزيادة وتأثر سباق التسلح الإقليمي، وهو ما لا تستطيع أن تحمل أعباءه كل من إيران وجاراتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي الوقت نفسه، فإن بقاء سياسات واشنطن تجاه طهران على حالتها الراهنة سوف تعقبه زيادة في اعتماد واشنطن في سياساتها نحو المنطقة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خاصة في ضوء استمرار سياسات الاحتواء المزدوج تجاه بغداد وطهران. على أن علاقة واشنطن بعواصم دول مجلس التعاون لها ديناميتها الخاصة بحصول الغرب على ما يحتاجه من إمدادات نفطية بأسعار معتدلة. وبالتالي فإن الاقتصاد الغربي سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أوربا أو في اليابان سيبقى معتمداً وفي الأمد المنظور على إمدادات النفط الخليجية.

لكن إذا تحسنت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بإيران وعادت إلى سابق عهدها في الستينيات والسبعينيات، وهذا أمر مستبعد، فإنه يمكن للخيال أن يجمح

نحو تصور هيمنة إيرانية مستقبلية، بمباركة أمريكية. وأغلب الظن أن تتحسن العلاقات الأمريكية - الإيرانية بشكل تدريجي حتى تصل إلى مرحلة من التطبيع وليس إلى درجة التحالف.

الدوافع المرحلية لتغير سياسات خاتمي نحو دول الخليج العربية

كانت النظرة الإيرانية لدول الخليج العربية ثابتة طوال الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وتقوم هذه النظرة على أن أمن الخليج وشؤونه يمكن أن تناقش مع الدول الكبرى مباشرة دون الاهتمام بأهل الخليج أنفسهم، إلا أن هذه النظرة قد تغيرت لأسباب تكتيكية في التسعينيات. ويعود ذلك إلى زيادة عنصر عدم اليقين لدى الساسة الإيرانيين إزاء السياسات الخليجية الموجهة إليها، وإزاء الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت بقواتها وأساطيلها التي تمخر عباب الخليج، عاملاً أساسياً في معادلة توازن القوى في المنطقة.

ولما كانت العلاقات الأمريكية - الإيرانية تمر بأسوأ فتراتها في منتصف التسعينيات وكانت هناك تهديدات أمريكية وإسرائيلية موجهة ضد إيران وضد برنامجها النووي، لم تجد إيران بداً من مد يدها إلى دول الخليج العربية، آملة أن تفك طوق العزلة الذي فرضته عليها القوانين الأمريكية، وفي الوقت ذاته عاملة على إيجاد فجوة بين المواقف الأمريكية والمواقف الخليجية مما سمي بالخطر الإيراني. ولعل من أهم الدروس التي استوعبتها إيران في حرب تحرير الكويت، هو أن قواتها المسلحة - التي ربما كانت قوية إقليمياً - لا تستطيع أن تتحمل أية مواجهة عسكرية ولو محدودة بينها وبين قوات أمريكية، أو أن تتحمل ضربات إسرائيلية. لذا فقد اختارت إيران سياسة المواربة مع الدول القريبة منها، بدلاً من سياستي المواجهة وتصعيد الخطاب السياسي التي كانت تتبناهما في الماضي. وساد هذا النمط من الخطاب السياسي في الصحافة الرسمية، وإن لم يتوار الخطاب الناري السابق، وإنما خفت حدته[4].

وحيث إن الدول الخليجية تعتبر دولاً محافظة ولها وزنها في سياسة الشركات والحكومة الأمريكية، فإن انفتاح طهران على عواصم الخليج العربي، كان انفتاحاً له مغزاه، فطهران تأمل في أن تتخلص من العزلة الأمريكية المفروضة، وفي الوقت نفسه تود أن تعطي إشارة إلى الشركات الأوربية والأمريكية بأن الدول العربية القريبة منها لم تعد ترى فيها ذلك العدو التقليدي، وإنما يمكن أن تصبح جاراً يوثق به، وهذه الصورة مهمة جداً في مخيلة صانعي قرارات الاستثمار في هذه الشركات الكبرى، خاصة الشركات النفطية التي تأمل أن تعود مجدداً إلى الأرض التي حُرِّمت عليها طيلة عقدين من الزمن.

كما أن تفاقم المشكلات الاقتصادية الداخلية في إيران نتيجة تدهور أسعار النفط، قد دعاها إلى العمل على رفع درجة التعاون والتنسيق مع دول الخليج العربية المنتجة للنفط، مثلما حدث في موضوع إعلانها خفض مستوى إنتاجها من النفط بمقدار مئة ألف برميل في اليوم، في إثر زيارة وزير النفط السعودي لطهران في منتصف شهر حزيران/ يونيو 1998، وإن لم يعرف بعد إن كان هذا الخفض هو حصة إيران الرسمية للإنتاج المقررة من منظمة أوبك، أو أنه من حصة الإنتاج الفعلي اليومي لآبارها النفطية[5].

كما أن بروز إشكالات البطالة المتفاقمة في المدن بين الشباب الإيراني وبروز مطالب المناطق الريفية والنائية التي تضغط على الحكومة المركزية من أجل تحسين المرافق العامة في البلاد التي تضررت من حربها مع العراق، والصعوبات المالية للبنك المركزي الذي لم يتمكن حتى الآن من تحقيق هدفه في تخفيف جزء من مديونية البلاد للبنوك المالية الأجنبية بحلول عام 1998، كل ذلك دفع بحكومة خاتمي إلى تبني سياسات الانفتاح الجديدة تجاه منطقة الخليج العربي، أملاً في إيجاد منفذ لليد العاملة الإيرانية في هذه الدول[6].

لذا فإن سياسة الانفتاح الإيرانية الجديدة لم تكن حكراً على حكومة خاتمي والتيار الذي يتزعمه، وإنما حظيت كذلك بدعم مراكز القوى المحافظة الأخرى في إيران، كما

تبين من زيارة ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني في أيار/ مايو 1998، إلى كل من سلطنة عُمان ودولة الكويت. وهي الزيارة التي جاءت في أعقاب زيارة هاشمي رفسنجاني والوفد الإيراني الكبير إلى المملكة العربية السعودية لأكثر من أسبوعين في شباط/ فبراير 1998.

كما شعرت إيران أنها لن تتمكن من أن تتبوأ مركزاً بارزاً في العالم الإسلامي دون دعم من الدول الخليجية التي تعتبر المملكة العربية السعودية واحدة من أبرز أعضائها، وظهر ذلك جلياً في مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في طهران في كانون الأول/ ديسمبر 1997 بمباركة سعودية وخليجية لتتسنم إيران دوراً قيادياً في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي النهاية، فإن من أهم دوافع مد إيران يدها إلى الدول الخليجية، هو أن مثل هذه السياسة الانفتاحية قد جربتها طهران من قبل وبنجاح تجاه دول وسط آسيا، وخاصة تلك الدول المطلة على بحر قزوين عامي 1995-1996، وهي منطقة أخرى حيوية للسياسة الخارجية وللاقتصاد الإيراني. وها هي اليوم تحقق نجاحاً مماثلاً في تبني مثل هذه السياسة نحو دول الجوار في منطقة الخليج العربي.

فكر خاتمي وسياسات الانفتاح على دول الخليج العربية

تعكس كتب خاتمي ومقالاته نظرته إلى المجتمع والدولة والعلاقات بين إيران والدول الأخرى كجزء مما يسميه بحوار الحضارات[7]. وبرغم انتمائه الفكري والعقائدي إلى المؤسسة الدينية الحاكمة في إيران، فإنه يصف نفسه بالمثقف الديني الذي يقف موقفاً وسطاً بين من يدعوهم بأتباع الإسلام "الالتقاطي" أو "التوفيقي"، وأتباع الإسلام "المتحجرين".

ويرى أن هناك حاجة ماسة إلى إيجاد فكر حضاري إسلامي جديد، ليس مناهضاً سياسياً للغرب وحضارته، أو مقارعاً له بالرايات والحراب، بل يقف أمامه كند ونظام فكر يقوم على المنطق والفلسفة. وتشير كتاباته المتعددة إلى ما يسميه "فقه التطبيق" وهو الفقه الذي يحدد النظام العملي لسلوك الإنسان المسلم، فرداً وضمن جماعات.

كما ينظر إلى أن الثورة الإيرانية تعيش في أزمة فهي قد تحولت من حركة سياسية معارضة إلى إدارة مسؤولة عن شؤون الدولة وسياساتها. وهي لذلك مطالبة بتوفير أرضية صالحة لمشاركة الطاقات الشابة الفعالة في جميع المجالات بما في ذلك المجال السياسي، وهي بحاجة كذلك لتلبية الحاجات الاقتصادية والمتطلبات المعيشية الملحة لمواطنيها وشعبها.

وعلى الرغم من اهتمام خاتمي بموضوع الحرية وحقوق الإنسان وحكم القانون وغيرها من الموضوعات التي تضعه في مصاف الليبراليين الغربيين، فإننا نجد فكره فكراً خيالياً يتحدث عن "التقوى" و "الفقاهة* والاجتهاد" وغير ذلك من المنطلقات الفكرية. ومثله مثل باقي العلماء المحافظين الذين يركزون على دور الأئمة القدامى (الاثني عشر)، فأبطال خاتمي هم أبطال إيرانيون معاصرون مثل آية الله مطهري، وآية الله الخميني، والإمام موسى الصدر، ولم يشر في كتابيه المذكورين آنفاً إلا مرة واحدة للإمام علي رضي الله عنه. لذلك فإن خطاب خاتمي يجد صدى في نفوس الشباب والنساء وغيرهم من الفئات التي ما زالت تعاني من البطالة وظروف معيشية صعبة، ومع ذلك فإننا لا نجد برنامجاً سياسياً واضحاً لدى هذا المثقف السياسي الذي ظل سنين طويلة وزيراً للثقافة وقيماً على مكتبة إيران الوطنية.

ومع ذلك فإن خاتمي يرى إيران جزءاً من حضارة إسلامية عريقة تحاول إعادة بناء نفسها عن طريق الوحدة الإسلامية والاستجابة للتحديات التي تفرضها عليها مواجهتها مع الحضارات الأخرى خاصة الحضارة الغربية. ويرى أن هناك الكثير مما يمكن للحضارة والمجتمعات الإسلامية أن تتعلمه من الغرب، مثل مفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية «ففي هذا الميدان لا يجدي السب والشتم، بل النباهة والمنطق والإنصاف والموضوعية»[8].

لذا فإن سياسته نحو دول الخليج العربية هي جزء من سياسة حكومته نحو الدول الإسلامية الأخرى، فهو من جهة يريد أن يبني وحده حضارة إسلامية، ومن جهة أخرى يهدف إلى تخفيف حدة التوتر في هذه المنطقة من العالم. وقد عكس خطاب

* أن يصبح الإنسان فقيهاً (المحرر).

خاتمي الرئاسي في 4 آب/ أغسطس 1997 رغبته في تحسين العلاقات مع دول الجوار العربي خاصة دول مجلس التعاون، ودعا إلى حل موضوع الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة عن طريق الحوار، إلا أن ذلك لم يتبع بإجراءات عملية سوى زيارة واحدة لوزير خارجيته كمال خرازي لأبوظبي في أواخر شهر أيار/ مايو 1998 .

ومع أن هناك بعض التغير في خطاب إيران السياسي تحت حكم خاتمي وتصريحاته المعارضة للإرهاب، أو المعارضة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترامه لسيادة الدول الأخرى، فإن خاتمي قد أشار أكثر من مرة في خطبه إلى رفضه للوجود "الأجنبي" في منطقة الخليج، ومطالبته لقوات هذه الدول بمغادرة مياهه، وترك موضوع أمن الخليج لشعوبه وحكوماته، مما يعني أن المنطلق الأساسي للاستراتيجية الإيرانية في منطقة الخليج لم يتغير بشكل كبير. ومع ذلك فقد وقعت حكومة خاتمي على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية في كانون الثاني/ يناير 1998، مما أثار حنق قائد الحرس الثوري الجنرال رحيم مصطفوي[9] .

المكاسب الإيرانية المتوقعة من الانفتاح

نجحت إيران في كسر طوق العزلة الأمريكي المفروض عليها بتوقيعها على اتفاقية التنقيب عن النفط مع شركة توتال الفرنسية وشركة غاز بروم الروسية، وبالتالي الخروج من حظر الاستثمار المفروض عليها. وفي الوقت ذاته، نجح تقربها من دول مجلس التعاون في موافقة معظم قادة هذه الدول على حضور مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في طهران في كانون الأول/ ديسمبر 1997، والذي مثَّل كسراً للطوق الدبلوماسي الأمريكي المفروض عليها. وتبع ذلك محاولة "غَزَل" خطط لها بعناية الرئيس محمد خاتمي، وهي تهدف إلى بدء حوار مع الشعب الأمريكي لتغيير وجهة نظر الرأي العام الأمريكي التي ظلت - منذ مشكلة الرهائن عام 1980 - تنظر بريبة وشك إلى إيران وزعمائها. ونجح خاتمي كذلك في تخفيف حدة المخاوف الخليجية من حكومته، وعقدت إيران اتفاقيات تعاون ثقافي واقتصادي مع حكومة المملكة العربية السعودية في أواخر أيار/ مايو 1998، كما وقع وزير داخليتها مذكرة تعاون أمني مع وزير الداخلية الكويتي.

ومع أن هذه الدول لا تبدو متحمسة لتطبيع كامل للعلاقات مع طهران ما دامت القوات الإيرانية تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، فإن هذه الدول ترى أن تحسين العلاقات التدريجي مع طهران من شأنه أن يدفعها إلى فتح باب للحوار التفاوضي مع حكومة الإمارات لإيجاد حل عادل لموضوع احتلال الجزر. ومع ذلك فإن الجزر الإماراتية المحتلة - على أهميتها - ليست هي المشكلة الوحيدة التي تؤثر سلبياً في العلاقات بين الجانبين الخليجي والإيراني، فموضوع الإرهاب والأحداث والاحتجاجات التي يقوم بها الحجاج الإيرانيون في موسم الحج كل عام، وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية، إضافة إلى إعلان طهران بحقها في جزء من حقل الشمال النفطي القطري، رغم توقيع البلدين لاتفاقية تخطيط الحدود بينهما عام 1989، كل هذه الاختلافات بين دول مجلس التعاون وإيران تحتاج إلى إيجاد حلول عملية وميدانية ملموسة تذهب إلى أبعد من إعلان النوايا الحسنة.

ويبدو أن حكومة خاتمي التي تريد أن تبني سياسة خارجية متزنة وواثقة، تعاني اليوم إشكالات داخلية كثيرة. فنجاح خاتمي في الانتخابات الرئاسية الماضية قد جاء نتيجة تضافر قوى كثيرة ليبرالية ويسارية كانت مهمشة في النظام السياسي، ونجحت عن طريق مؤازرة ترشيح خاتمي في إيصال شخصية مثقفة قريبة من تفكير الطبقات الشابة والمثقفين والنساء والأقليات في إيران. غير أن هذا التحالف المكون من قوى متنافرة بعضها "ليبرالي" والبعض الآخر "راديكالي" من أمثال آية الله مهدي كروبي وعلي أكبر محتشمي ومحمد موسى خوئنه، هم وغيرهم من العلماء الذين أبعدوا عن انتخابات عام 1992 من قبل مجلس صيانة الدستور الذي يهيمن عليه "المحافظون". وكذلك دخل في التحالف تجمع كوادر بناء إيران "خدام البناء" وهم مجموعة من الليبراليين والوزراء السابقين في حكومة هاشمي رفسنجاني، الذين دخلوا انتخابات مجلس الشورى في إيران عام 1996 ونجحوا في الحصول على عدد يراوح بين 90-100 مقعد من مقاعد المجلس. وتواجه هذه القوى الجديدة معارضة شديدة من مرشد الثورة آية الله خامنئي، وكذلك من ناطق نوري رئيس مجلس الشورى، ومن الكتلة اليمينية الضخمة المسيطرة على المجلس "تجمع العلماء المحاربين"، وغيرها من القوى المحافظة والمسيطرة على المؤسسات الثورية القضائية، وكذلك من الحرس الثوري وهو العصب القوي للنظام[10].

وبالرغم من أن كلا التيارين المنفتح والمحافظ اللذين يعيشان اليوم حالة تنافس شديد، يتفق على ضرورة انفتاح إيران على جيرانها في دول مجلس التعاون، فإنهما لا يتفقان على قيام علاقات طبيعية مع واشنطن. ومثل هذا التنافس بين التيارين قد يقود إلى حالة عدم استقرار داخلي في إيران، وهو ما سيكون له انعكاسات على سياسات طهران المستقبلية نحو جيرانها، ففي حال فوز الجناح "الليبرالي" الذي يقوده خاتمي، فإن علاقات إيران مع دول الجوار الخليجي ستميل نحو التحسن والتطبيع. أما إذا نجح الجناح القوي الذي يقوده خامنئي في إقصاء خاتمي ورفاقه، فإن علاقات طهران الخارجية ستعود إلى سابق عهدها من التوتر وعدم الانفراج.

ويحاول كلا الطرفين تعزيز موقفه السياسي وقبضته على السلطة، وفي هذا المجال يحاول خاتمي وأنصاره تكوين حزب سياسي مساند له، ليصبح آلة لحشد تأييد القوى الشعبية التي أوصلته إلى سدة الرئاسة. وفي الوقت نفسه يحاول أعداؤه إقصاء أنصاره من المؤسسات الشعبية وحجب الثقة عن وزرائه الأقربين.

وهناك ثلاث قوى رئيسية يمكن أن تحكم ميزان الصراع بين الجناحين، وهذه القوى هي: الحرس الثوري الذي تميل قيادته إلى دعم خامنئي والجناح "المحافظ" في النظام، والجيش الذي يدعم خاتمي وحكومته، وكذلك رجال "البازار" الذين وقفوا ضد ترشيح خاتمي للرئاسة، لأنه تبنى السياسات الانكماشية ذاتها التي تبناها سلفه رفسنجاني، وسيبقى الوضع الاقتصادي المستقبلي في إيران هو المحك الذي سينتج عنه نجاح خاتمي والتيار المتحالف معه أو فشلهم.

ومع حرص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تحسين العلاقات تدريجياً مع طهران بما يخدم مصالحها الأساسية وبما يسهم في حل المشكلات الجوهرية القائمة بين الطرفين (الحج، احتلال الجزر الإماراتية، التدخل في الشؤون الداخلية، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل)، فإن دول مجلس التعاون لا يمكنها رمي كل ثقلها لصالح أي جانب في هذا الصراع دون الآخر، ما دامت الصورة المستقبلية لنتيجة هذا الصراع غير واضحة المعالم.

الهوامش

1. انظر:

Saidah Latfian, "Threat Perception and Military Planning in Iran," in Eric (ed.) *Military Capacity and the Risk of War: China, India, Pakistan and Iran* (Oxford: Sipri, and Oxford University Press, 1997), 212.

2. نيفين عبدالمنعم مسعد، **الرؤية الإيرانية لأمن الخليج: دراسة في الإدراك والسياسات**، (الشارقة: مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية، ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994).

3. انظر الإشارة إلى إيران في تقرير الخارجية الأمريكية السنوي عن الإرهاب الدولي، في: Saed Bargin, *Middle East International* (May 22, 1998): 11.

4. قارن بين أعداد مختلفة من جريدة **كيهان الدولي** للسنوات الثلاث الماضية.

5. جريدة **الحياة**، 15 حزيران/ يونيو 1998.

6. لإلقاء نظرة شاملة على التطورات الاقتصادية في إيران انظر:

Economist Intelligence Unit, *Country Forecast, Iran*, 4th Quarter, 1997, and Supplement, 1st Quarter, 1998 (London: EIU, 1997 and 1998).

7. محمد خاتمي، **بيم موج (المشهد الثقافي في إيران: مخاوف وآمال)**، (بيروت: دار الجديد، 1997). وكذلك كتابه المترجم إلى الإنجليزية:

Hope and Challenge, the Iranian President Speaks, translated by Slidad Mafinezam and Hussein Kamaly (Binghamton, NY: State University of New York, 1997).

8. محمد خاتمي. **بيم موج**، المرجع السابق، ص 161.

9. انظر: *Meria Journal* vol. 2, no. 1 (March 1998) (on the Internet).

10. انظر:

Dov Waxman, "The Islamic Republic of Iran: Between Revolution and Realpolitik," *Conflict Studies* no. 308 (April 1998).

المحــــور الثاني

الهيئة الاستشارية
للمجلس الأعلى لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية

الفصل الثالث

الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية مستقبلية

نايف علي عبيد*

مقدمة

قرر قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الذي عُقد في الكويت خلال الفترة 20ـ22 شعبان 1418هـ الموافق 20ـ22 كانون الأول/ ديسمبر 1997م، إنشاء هيئة استشارية تابعة للمجلس الأعلى، حيث ورد في نص البيان الختامي ما يلي:

«انطلاقاً من حرص المجلس الأعلى على تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس، أقر المجلس الأعلى إنشاء هيئة استشارية من مواطني دول مجلس التعاون ذوي الخبرة والكفاءة، تتولى إبداء الرأي فيما يحيله المجلس الأعلى إليها من أمور»[1].

وتحاول هذه الدراسة رصد أهمية هذا القرار وتحليله واستشراف مستقبل هذه الهيئة الاستشارية، كما تحاول أيضاً تقديم بعض المقترحات للمساهمة في تطور هذه الهيئة.

وتقوم هذه الدراسة على فرضية مؤداها أن هذه الهيئة تمثل انعكاساً للحد الأدنى للبناء المؤسسي الدستوري التمثيلي القائم في غالبية الدول الخليجية الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويرتبط تطور هذه الهيئة الاستشارية ارتباطاً وثيقاً بمدى التطور السياسي والمؤسساتي في دول المجلس، وبمدى تطور صلاحيات المجلس نفسه. وأن التحولات الدولية، وبوجه الخصوص التحولات نحو الديمقراطية منذ نهاية الثمانينيات، والتطورات الاجتماعية الداخلية، تدعو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للتكيف معها.

* خبير في الشؤون السياسية بإدارة البحوث والدراسات، ديوان سمو ولي عهد أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ولتعليل هذه الفرضية تم استخدام المنهج التحليلي والمنهج المقارن بما يقتضيه سياق البحث، واعتماد الوثائق الرسمية للأنظمة والدساتير المعمول بها في هذه الدول، وبعض الإحصائيات المتعلقة بالتعليم، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات المتعلقة بدول مجلس التعاون والسلطات التشريعية بصفة عامة.

ولا تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات القانونية على الرغم من تناولها المؤسسات التشريعية، بل تقع ضمن الدراسات السياسية، وقد تم اتباع المحاور التالية:

أولاً، **البيئة الدولية والداخلية:** يعالج هذا المحور، بشكل موجز، أثر التطورات الدولية وتفاعلاتها الداخلية.

ثانياً، **السلطة التشريعية والمجالس الخليجية (الأمة، الوطني، الشورى):** يحاول هذا المحور المقارنة بين النظم التشريعية الغربية ونظام الشورى وبين المجالس الخليجية، من خلال الصلاحيات الواردة في النظم الأساسية لهذه المجالس وتطورها دون التطرق إلى الممارسات وتحليلها أو تقديم الاقتراحات المباشرة لتطويرها؛ لأن الموضوع الرئيسي هو "الهيئة الاستشارية"، بمعنى توصيف هذه المجالس، وإبراز صلاحياتها كما نصت عليه الأنظمة الأساسية لهذه المجالس، لا تحليلها تحليلاً نقدياً قانونياً، إلا ما اقتضى سياق البحث، نظراً لمحدودية الدراسة المطلوبة، ومع ذلك سوف نشير إلى بعض المراجع التي تناولت بتحليل أشمل هذه المجالس.

ثالثاً، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هيكله التنظيمي وصلاحياته:** يتناول هذا المحور الأجهزة الرئيسية في مجلس التعاون وصلاحياتها بشكل مقتضب، وأهم الملاحظات، دون الغوص في ظروف نشأة المجلس وأنشطته.

رابعاً، **التحديات التي تواجه المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون:** وذلك للتعرف على التحديات التي قد تشكل ضغطاً على عملية تطور هذه المجالس.

خامساً، **الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:** ويبحث هذا المحور في تطور الفكرة وفي هيكلة هذه الهيئة وصلاحيتها كما نص عليها النظام الأساسي، ومحاولة تقديم بعض المقترحات لتطوير تدريجي لهيكلة الهيئة وصلاحياتها على ثلاث مراحل.

أولاً: البيئة الدولية والداخلية

«إن الديمقراطية في الوقت الحاضر، هي المدّ التاريخي الذي تنطلق منه كل رياح التغيير. وعندما تتحول أية ظاهرة إلى مدّ تاريخي، فإنها تكتسب من قوة الدفع الذاتي زخماً هائلاً يجعل مقاومتها أمراً بالغ الخطورة، وقد يكون أمراً مستحيلاً»[2].

شهد العالم المعاصر في نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات تحولات كبيرة في نظامه الهيكلي الدولي الرئيسي (International System) السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي، كانت لها تأثيراتها المتلاحقة في النظم الإقليمية والنظم الفرعية (Regional System and Subsystem) أشبه بالدوائر التي تحدثها ضربة حجر على صفحة الماء، أو كما شبهها بعضهم "بالزلزال"[3]، ومن أهم التحولات التي تهمنا في سياق موضوعنا، انهيار الأنظمة الشمولية (الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية) وانتعاش التيار الديمقراطي، حيث كثرت الأدبيات السياسية في تعليل أسباب انهيار هذه النظم ومنها فقدانها للديمقراطية بمعناها الشامل. فأصبحت الديمقراطية والمشاركة السياسية والحرية موضوعات رئيسية في السياسات العالمية. وليس معنى ذلك أن هذه الموضوعات جديدة، فهي قديمة قدم التاريخ السياسي للدول، ولكن الجديد فيها هو هذا الزخم الذي نشهده اليوم سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو محاولة فرضه كمعيار للتعامل بين الدول، وإن كان لنا تحفظات كثيرة على ذلك، حيث تستخدمه بعض الدول الكبيرة من منطلق المصالح وليس من منطلق الأخلاقيات والمعايير الثابتة في التعامل، ولكن تبقى هذه الظاهرة جديرة بالاعتبار والتأمل*.

* يرى بعض المثقفين أن الديمقراطية الشاملة الآن بمضامينها الثلاثة السياسي والحضاري والاقتصادي، وما يتفرع عن هذه المضامين من مفاهيم مثل «التعددية الحزبية، والانتخابات الحرة، والمشاركة في الحكم ومراقبته، وحقوق الإنسان، ونقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، واقتصاد السوق»، أصبحت مطلباً ملحاً من مطالب قوى النظام الدولي الجديد، الذي لم تتضح معالمه بعد والذي تتصدره القوى الكبرى وعلى رأسها القوة الأمريكية. والعمل بها وتطبيقها دليل عند بعضهم - على الدخول في العصر، وبناء الدولة الحديثة، والأخذ بأسباب الحضارة. ولكنها عند غيرهم، إنما هي دليل على السير في ركاب تلك الدول الكبرى، وموالاتها، والاندماج في نظامها، وفتح الأسواق لها. إضافة إلى ذلك يرى بعض المثقفين أن مواقف الدول الكبرى من الديمقراطية مواقف انتقائية، تتغير بتغير المصالح.

المرجع: ماصر الأسد، **نحن والآخر: صراع وحوار**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)، ص 52، وكذلك انظر: عبدالخالق عبدالله «النظام الإقليمي الخليجي» **السياسة الدولية**، العدد 114، (تشرين الثاني/ أكتوبر 1993) ص 31 و48. وكذلك فلاح المديرس «التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير»، **السياسة الدولية**، العدد 114 ص 52-73.

فقد شهد مطلع التسعينيات «اعترافاً غير مسبوق بعالمية المبدأ الديمقراطي وإنسانيته، بعد أن كان المثقفون، في اليمين واليسار معاً، يقصرون هذا المبدأ على ثقافة الغرب الرأسمالي الليبرالي. وأخذ العالم كله يشهد تحولات جذرية نحو الديمقراطية، أبرزها بالطبع ما حدث في بلدان الكتلة الشرقية الأوروبية، وإن كانت لها امتدادات مهمة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية»[4].

ولم تتوقف رياح التحولات الديمقراطية عند تلك الدول، بل أخذت تهب على منطقة الخليج العربي أيضاً، وتشكل ضغطاً متزايداً على أنظمتها في وقت تجمعت فيه عوامل متعددة ضاغطة أمنية واقتصادية واجتماعية. فقد شهدت منطقة الخليج العربي خلال عشر سنوات حربين طاحنتين كانت لهما تأثيراتهما الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيديولوجية أيضاً، وقد رافق هذه التأثيرات انخفاض في أسعار النفط، المورد الرئيسي لهذه الدول، مما نجم عنه انخفاض في دخول هذه الدول أدى إلى تراجع "الدولة الريعية"، أو كما يسميها البعض الآخر "دولة الرفاه"*، عن تقديم الخدمات والدعم لمواطنيها مقارنة بما كانت عليه في زمن الطفرة النفطية. إضافة إلى التزاحم الملحوظ لمصالح الدول الكبرى وأولوياتها فيها[5]. فبرزت المشاعر المتنامية في وسائل الإعلام العربية من خلال النشطاء السياسيين والعلماء ورجال الأعمال الذين طرحوا أسئلة حول مستقبل الديمقراطية وتفعيل دور الإصلاحات السياسية في كافة أنحاء

---

* يرى يوسف الحسن أن مختلف دول "الرفاه" في العالم، تواجه الآن تحديات جديدة، مع بزوغ مفاهيم "العولمة" وتراجع أو انكماش مظلات الأمان الاجتماعي، ومحاولات اعتماد سياسات بديلة للإنفاق الحكومي. كما تواجه إفرازات ثورة المعلومات والاتصالات، وتحديات مؤشرات التنمية، وتنامي قيم المشاركة. واتجاهات التغيرات الوظيفية للدولة، وازدياد إيقاع التراكم المعرفي.

كل ذلك مدعاة لإعمال الفكر في مستقبل نموذج دولة "الرفاه"، في ضوء تطور وظائف الدولة، وارتفاع وتيرة المتغيرات المتسارعة وتزايد احتمالات تراجع الموارد النفطية.

المرجع: يوسف الحسن، **دولة الرعاية في الإمارات العربية المتحدة: من الحرمان إلى الرفاه إلى المشاركة**، (الشارقة: مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية، أوراق استراتيجية خليجية (4)، 1997)، ص 6.

العالم العربي[6]. وترددت مصطلحات عديدة مثل "التعددية" و"الديمقراطية"* و"الشورى" و"البرلمانية"، حيث تشير إلى المعاني نفسها، والتي تعني في حدها الأدنى، توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعني في حدها الأقصى - كما يعتقد غازي القصيبي - أن تتولى الحكم حكومة ينتخبها الشعب، وتعني في كافة الأحوال وجود ضمانات دستورية تقيد الحاكم وتحمي حقوق المحكومين. هذه الظاهرة تشكل منذ نهاية الثمانينات موجة المستقبل[7].

وفي الثمانينيات ربط كثير من أفراد الطبقة المثقفة عملية الاستقرار الداخلي بالمشاركة السياسية وتطبيق الديمقراطية، حيث يعبر أحدهم على ذلك بقوله: «. . . بدون ديمقراطية . . . لن يكون هناك ولاء [للأنظمة في دول الخليج] من مواطنيهم . . . ولن يكون هناك استقرار داخلي، لذا . . . فإن الجواب الوحيد هو أن وضعاً أمنياً خليجياً قوياً لن يتحقق إلا من خلال الديمقراطية الداخلية»[8].

وليس هذا فحسب، بل إن أصواتاً من داخل أنظمة دول مجلس التعاون تشغل مراكز رسمية مرموقة، ترى أن الدول لا تحقق أمنها إلا ببناء الداخل وبالتنمية الشاملة.

يرى نزار عبيد مدني، مساعد مدير مكتب وزير الخارجية ورئيس الشؤون الإعلامية في المملكة العربية السعودية، أنه «لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من التنمية. والأمن القومي لدولة أو مجموعة من الدول لا يعتمد

---

* تعرف **موسوعة السياسة** "الديمقراطية" بأنها «نظام سياسي-اجتماعي يقيم العلاقة بين أفراد المجتمع وفق مبدأ المساواة بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة». المرجع. عبدالوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج2، ط2، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص 751.

ويعرف عبدالوهاب الأزرق "الديمقراطية" بقوله: «. . أول ما تعني أن يتمتع كل مواطن بالأمن والطمأنينة، وينعم بالحريات المدنية والسياسية، وخاصة في تأمين مساواة صحيحة في الحقوق والواجبات والمساهمة البناءة في توجيه الحكم، ومن وراء ذلك كله، قضاء عادل مستقل. .» ويؤكد على «فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية بعضها عن بعض. .» ويشبه الديمقراطية بالعلاج الطبي من حيث وجوب تعاطيها بمقدار معين حسب حاجة الجسم وقدرته.

المرجع: عبدالوهاب الأزرق، **موجبات تعديل الدستور المؤقت بدولة الإمارات العربية المتحدة**، (أبوظبي: وزارة الإعلام والثقافة، سلسلة الدراسات الإعلامية 14، د. ت)، ص 59-60.

وكذلك ينبه محمد جابر الأنصاري بخصوص "الديمقراطية" إلى «ضرورة نمو القاعدة المجتمعية العامة لتصبح قابلة للدخول في مجرى التطور الديمقراطي».

انظر: محمد جابر الأنصاري «الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي» **المستقبل العربي**، العدد 203، (كانون الثاني/يناير 1996)، ص 4-12.

والحالة هذه على القوة العسكرية فحسب، بل يعتمد بنفس القدر على تطوير وتنمية القدرات المختلفة للدولة. وبذلك فكلما تطورت التنمية. . . ترسخ الأمن وامتدت جذوره»، والتنمية في هذا الإطار لا تعني التنمية الاقتصادية فحسب، إن التنمية بمعناها الشامل تضم جوانب اقتصادية وثقافية. ويرى مدني أن المسار الصحيح للتنمية يقتضي تبني مسالك معينة يضع في أولويتها «الاهتمام بالإنسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها، وذلك بالحرص على إكسابه المعرفة والمهارة، وتطوير قدرته على التفكير والتحليل وإفساح المجال أمامه للإبداع والابتكار وتحمل المسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرارات»(9).

وتعاظمت قضية المشاركة السياسية أثناء وبعد أزمة الخليج الثانية (1990 ـ 1991) وأصبحت من أهم التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فحركت هذه الأزمة ركود الحياة السياسية في دول المجلس، وأثارت عدداً من التساؤلات حول سياستها، وتعالت صيحات المطالبة بمزيد من المشاركة الشعبية، واعتبر البعض أن معظم الأزمات المعاصرة للنظام الإقليمي الخليجي هي «محصلة لغياب المشاركة السياسية. . .»(10)، ولم تعد هذه القضية تقتصر على الطبقة المثقفة، بل أصبحت تتداولها أقلام بعض المثقفين من الأسر الحاكمة وتربطها بقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة، فالأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز يدعو إلى «أهمية تحسين وتطوير أساليب صنع واتخاذ القرارات، والسماح بمزيد من التطبيقات الديمقراطية التي تتفق مع الإسلام شريعة وعقيدة، وزيادة مشاركة المواطنين في صناعة القرارات وعرض البدائل على ولاة الأمر»(11).

وفي دراسة تطبيقية أجريت على طلبة الجامعة في دولة الإمارات العربية المتحدة كانت نسبة (53.9٪) من الطلبة عينة البحث يعتقدون بأن المشاركة السياسية هي إحدى الأولويات الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الراهن(12).

والواقع أنه قلما خلت دراسة تناولت دول مجلس التعاون لم تتطرق إلى ضرورة المشاركة السياسية وارتباطها بأمن واستقرار المنطقة. ووصلت بعض المطالبات بتقديم التماسات وعرائض إلى بعض الحكام في هذه الدول تطالب بمجالس شورى وبمزيد من المشاركة السياسية(13).

ولكن من الجدير بالذكر، وكما يعتقد بعض المثقفين الخليجيين، أن المتتبع للأحداث يرى أن الدعوة لإقامة مشاركة سياسية فعلية لا تهدف إلى الرغبة في التخلص من الأسر الحاكمة، وإنما تهدف إلى تعديل الأنظمة السياسية القائمة[14].

ولم تقتصر هذه الأصوات على المثقفين من أبناء المنطقة، بل كثير من الأصوات المثقفة في العالم الغربي راحت تدعو حكوماتها إلى ضرورة تشجيع الأنظمة في منطقة الخليج العربي للإصلاح السياسي، فقد دعا جراهام فولر (Graham E. Fuller) وإيان ليسر (Ian Lesser) – في دراسة لهما في مجلة *(Foreign Affairs)* – الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، ويضيفان قولهما إنه يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في مساندتها لليبرالية في المنطقة للمساعدة في تجنب تغيير سياسي عن طريق العنف. . .[15].

بينما تنتقد أصوات غربية أخرى تقصير الحكومات الغربية بقولها إن ضغط الحكومات الغربية نحو الديمقراطية قد يتطور نظرياً كمصدر خارجي إضافي للضغط، لكن هذا لم يحدث حتى الآن، بالرغم من بعض التشجيع الخطابي للديمقراطية من قبل صانعي السياسة في الولايات المتحدة[16].

ويرى جيمس بيل أنه لتحقيق الاستقرار في منطقة الخليج العربي لابد لشعوب دول الخليج من أن تشعر بأن لها نصيباً في أنظمتها السياسية وأن تدرك إلى حد ما، أنها شريك حقيقي في صنع القرارات السياسية التي تؤثر في حياتها[17].

ثانياً: السلطة التشريعية والمجالس الخليجية (الأمة، الوطني، الشورى)

درجت الدساتير الحديثة للدول على توزيع السلطات التي تنظم شؤون الدولة إلى ثلاث سلطات: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

وبما أن الهدف من مجالس (الشورى، الوطني، الأمة) هو أن تكون بمنزلة هيئة تمثيلية للشعب أو "لمشاركة الشعب"، فالمفترض أن تقوم مقام السلطة التشريعية. فما هي السلطة التشريعية؟

يعرّف البعض السلطة التشريعية بأنها عبارة عن مؤسسة سياسية (Political Institution) تختص في العادة بوظيفة التشريع أو إصدار القوانين، وبمراقبة السلطة التنفيذية. ويوجد هذا النوع من المؤسسات عموماً في معظم النظم السياسية المعاصرة سواء أكانت ديمقراطية أم شمولية. وتختلف مسميات السلطة التشريعية من نظام سياسي إلى آخر، حيث يُطلق عليها في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً اسم "الكونجرس" (Congress)، وفي بريطانيا اسم "برلمان" (Parliament)، وفي روسيا "الدوما" (Duma)، وفي دول أخرى "الجمعية" (Assembly)، و"مجلس الشعب"، و"مجلس الشورى"، و"مجلس الأمة"، و"المجلس الوطني" وغيرها من المسميات.

إن وجود الجهاز التشريعي في معظم النظم السياسية المعاصرة، لا يعني بأي حال من الأحوال أنها تملك نفس القوة والاختصاص، فهي إما أنها تتمتع بسلطات كبيرة ورئيسية كما هي الحال في نظم الحكم الديمقراطي، وإما أنها تتمتع بسلطات صورية أو هامشية كما هي الحال في نظم الحكم الشمولي. كما أن حجم الأجهزة التشريعية يختلف من حيث العدد من نظام سياسي إلى آخر تمشياً مع نمط النظام السياسي القائم*. وتؤدي السلطة التشريعية عموماً جملة من الوظائف، قد تختلف إلى حد ما من نظام سياسي إلى آخر، وأهمها:

1. وظيفة التشريع أو سن القوانين.
2. الرقابة المالية.
3. الرقابة على أعمال الحكومة.
4. التمثيل الشعبي.

---

* قسمت العلوم السياسية بشكل عام أنظمة الحكم إلى ثلاثة أنظمة؛ النظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام الشمولي:

فالنظام البرلماني: يعتبر أحد تطبيقات الديمقراطية النيابية، وهو يقوم على الفصل المرن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فهناك برلمان يضطلع بمهمة سن التشريعات، ووزارة تضطلع بمهمة تنفيذها. وهناك في الوقت ذاته تداخل وتعاون وتوازن بين البرلمان والوزارة.

والنظام الرئاسي: جوهر هذا النظام الفصل الجامد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مع استقلال السلطة القضائية بينهما معاً، وأوضح تطبيقاته في العالم المعاصر هو نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

والنظام الشمولي: يتميز بثلاث خصائص رئيسية؛ أيديولوجية شمولية، وحزب واحد يلتزم بهذه الأيديولوجية ويقوده عادة شخص واحد، ونظام للترهيب والترغيب قوامه أجهزة بوليس سري عالية الكفاءة، وهيمنة على وسائل الاتصال الجماهيري وكافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. لمزيد من الإيضاح انظر: محمد محمود ربيع، وإسماعيل صبري مقلد (محرران)، **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص 519-522.

إضافة إلى ذلك، فالسلطة التشريعية هي مجلس منتخب مباشرة من الشعب[18].

إلا أن بعض أساتذة العلوم السياسية يفرقون بين السلطة التشريعية في النظم الغربية والسلطة التشريعية في النظم الإسلامية، حيث يرون أن مهمة التشريع في العصر الحديث منوطة بأعضاء البرلمان الذي ينتخبه الشعب، وهؤلاء لا يشترط فيهم الثقافة إلا بالقدر الضروري الذي يمكنهم من أداء وظائفهم في حده الأدنى من التعليم[19]. كما يمكن لأعضاء البرلمان في الدول الديمقراطية الغربية أن يتطرقوا إلى أي موضوع ليطرحوه على البرلمان للمناقشة والتصويت عليه لإصدار قانون بشأنه، فلهم مطلق الحرية في أن يسنوا التشريعات التي يشاؤون (أو ما يطلق عليه قوانين وضعية، أي من وضع البشر).

أما السلطة التشريعية في الدول الإسلامية فالأمر على خلاف ذلك؛ فتشريعاتها مستقاة من القرآن والسنة أو من الاجتهاد الذي لا يخرج بدوره عن إطار القرآن والسنة (فهو قانون تعود مرجعيته إلى إيمان ديني)[20].

ويرى محمد عمارة "الشورى الإسلامية" بأنها:

- فلسفة الاجتماع الإسلامي في الأسرة والمجتمع والدولة.
- وإطارها وميدانها، كل ما لم يقضِ الله فيه قضاء حتم وإلزام للإنسان، مما تُرك له كخليفة عن الله في عمران هذا الوجود.
- والأمة فيها هي مصدر السلطة والسلطان في سياسة الدولة وتنظيم وتنمية العمران.
- وهذه الأمة «تختار ممثليها العارفين "بالواقع" و "بالشريعة" معاً، وهم أهل الاختيار الذين يختارون رأس الدولة الإسلامية. وكذلك أهل الحل والعقد - أي أهل الشوكة والرأي - الذين يحفظون اتساق "الواقع" مع "الشريعة" بتطوير "القانون ـ فقه الفروع" ليواكب الواقع الجديد. وبتطويع "الواقع" كيلا يخرج عن الحلال والحرام اللذين هما حاكمية الله..»[21].

والسؤال الآن، ضمن ما أوردنا آنفاً، أين تقع مجالس (الشورى، الأمة، الوطني) الموجودة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

تعتبر الدساتير الإسلامية نقطة الارتكاز للنشاط السياسي في دول الخليج العربية. ويختلف مدى تطبيقها الحرفي من دولة إلى أخرى، لكنها جميعاً تنضوي تحت خيمة الإسلام وجميعها تنص عليها دساتيرها الرسمية، فالقرآن والشريعة يمثلان القاعدة الرسمية للحكم، والأنظمة القضائية وأنظمة الحكم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنظمة وراثية، وسلطة الحاكم فيها سلطة "أبوية" إلى حد بعيد.

ويرتكز التنظيم الاجتماعي والسياسي إلى حد كبير على ركيزتين أساسيتين: الميراث القبلي، والإسلام، كموجه عقيدي وقيمي وكمنظم للحياة السياسية.

ومنذ نالت دول الخليج العربية استقلالها الرسمي وهي تسعى جاهدة لتحديث وتطوير دساتيرها وهياكلها التنظيمية والاستشارية في محاولة لاستيعاب تطورات العصر ومتطلباته، ولكي تتماشى إلى حد ما مع الأنظمة السياسية الغربية*. وقد كانت كل من دولتي الكويت والبحرين سبّاقة في الإعلان عن دستوريها الرسميين في عام 1962 وعام 1973 على التوالي. وأعلنت كذلك كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة عن دستورها في عامي 1970 و1971 على التوالي. وتفتقر دول الخليج العربية إلى المشاركة الشعبية كما تتم ممارستها في الغرب على شكل انتخابات وأحزاب وحركات سياسية، ولكن توجد بعض الممارسات لأنظمة شبه برلمانية. وقد نشأت هذه التحركات على الرغم من عدم الاستقرار الإقليمي؛ ففي دولة قطر تم تشكيل مجلس استشاري من أفراد يتم انتخابهم وأفراد يتم تعيينهم طبقاً لما ينص عليه دستور قطر لعام 1970، لكن لم ينفذ الجانب الانتخابي. وبعد عامين من إعلان استقلال دولة البحرين تم تشكيل مجلس وطني يضم 30 ممثلاً يتم انتخابهم من قبل الشعب. وتشكل هذا

---

* عرفت مجتمعات هذه الدول قبل الاستقلال نوعاً من المجالس الاستشارية يختار الحاكم أعضاءها، وهي مجالس قبلية تضم إلى حد بعيد ممثلين عن الفئات البارزة في المجتمع، كزعماء القبائل وعلماء الدين وأثرياء التجار. على سبيل المثال، أنشئ مجلس شورى سعودي عام 1926، وفي دولة الكويت عام 1938، وفي دولة قطر عام 1964.. انظر: أمين ساعاتي، **مجلس التعاون الخليجي ومستقبله**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997)، ص 65-123.

المجلس عام 1975، ولكن تم حله بعد فترة وجيزة. أما دولة الكويت، فتتميز عن باقي دول الخليج العربية بطول تجربتها البرلمانية وبمساهمة البرلمان بدور أكبر في صياغة وبلورة أهداف السياسة العامة للدولة؛ ففي 23 كانون الثاني/ يناير 1963 أجريت أول انتخابات نيابية في دولة الكويت لاختيار خمسين نائباً. ومنذ ذلك الوقت جرت انتخابات نيابية عديدة، وقد تعثرت هذه التجربة خلال عامي 1976 و1986 نتيجة أزمات داخلية وخارجية[22].

وفي عام 1971 أنشئ في دولة الإمارات العربية المتحدة المجلس الوطني الاتحادي، حيث تنص المادة (68) من الدستور على تشكيل هذا المجلس من أربعين عضواً يمثلون الإمارات السبع حيث خُصص لكل من إمارة أبوظبي ودبي ثمانية مقاعد، والشارقة ورأس الخيمة ستة مقاعد، وعجمان والفجيرة وأم القيوين أربعة مقاعد. وتنص المادة (69) على أن يترك لكل إمارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني.

ولقد اعتمدت دولة الإمارات مبدأ التعيين المباشر من قبل حاكم كل إمارة بهدف تعيين حصتها للمجلس الوطني، وقد أعطى الدستور المجلس حق مناقشة أي موضوع من الموضوعات العامة والمتعلقة بشؤون الاتحاد. كما ينظر المجلس في مشروع قانون الميزانية العامة السنوية للاتحاد ومشروع الحساب الختامي، وتعرض عليه مشروعات القوانين المالية قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد[23].

وقد أسفرت الأجواء العامة الخارجية والداخلية بعد أزمة الخليج الثانية 1990 - 1991 - كما أشرنا إليها سابقاً - إلى استجابة محدودة لأنظمة الخليج تفاوتت بين دولة وأخرى تفاوتاً متقارباً إلى حد ما، حيث شهدت دولة الكويت انتخابات مجلس نواب جديد في تشرين الأول/ أكتوبر 1992، ثم أعقبتها انتخابات في عام 1996.

وفي المملكة العربية السعودية أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ثلاثة أوامر ملكية تتضمن النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق. ولقد نص النظام على أن يتكون مجلس الشورى من رئيس وستين

عضواً يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص (المادة 3). ونصت المادة الخامسة عشرة على أن «مجلس الشورى له إبداء الرأي في الخطط العامة والاقتصادية ودراسة الخطط واللوائح والمعاهدات واقتراح ما يراه، وتفسير الأنظمة ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها».

وتنص المادة السابعة عشرة على أن «ترفع قرارات مجلس الشورى إلى رئيس مجلس الوزراء ويحيلها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها، فإن اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها، وإن تباينت وجهات النظر فللملك إقرار ما يراه». وفي عام 1997 قام الملك بتوسيع المجلس ليصبح عدد أعضائه تسعين عضواً[24].

وفي دولة البحرين أصدر الأمير في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1992 ثلاثة أوامر أميرية بشأن تعيين أعضاء مجلس الشورى وتعيين رئيس المجلس ودعوة المجلس للانعقاد. وتضمن الأمر الأميري الأول أسماء أعضاء مجلس الشورى وعددهم ثلاثون، حيث جرى تعديله بالأمر الأميري رقم (12) لسنة 1996 ليصبح عدد أعضائه أربعين عضواً، وروعي في اختيارهم أن يكونوا من ذوي المكانة ومن أهل الرأي والمشورة.

ويختص مجلس الشورى بإبداء الرأي والمشورة في مشروعات القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء قبل رفعها إلى الأمير للتصديق عليها وإصدارها، وكذلك الأمور المتعلقة بالسياسة العامة للدولة التي يعرضها عليه مجلس الوزراء من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية أو الاجتماعية أو الإدارية . . .[25].

وفي عام 1996 قامت دولة قطر بتجديد المجلس الاستشاري ووعدت بإجراء انتخابات بلدية. ففي خطاب لأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في افتتاح الدورة العادية الخامسة والعشرين لمجلس الشورى في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، أكد على أهمية مجلس الشورى واختصاصه في المعاونة في رسم وإقرار السياسات التي تتبناها الدولة، ومناقشة التشريعات التي تطرحها الحكومة، وإبداء الرأي والتوصيات بشأنها. كما أشار إلى تعديل النظام الأساسي القاضي بزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من ثلاثين إلى خمسة وثلاثين عضواً[26].

وفي عام 1991 أنشأ السلطان قابوس بن سعيد سلطان عُمان مجلس الشورى المؤلف من 59 عضواً، ليحل محل الهيئة الاستشارية السابقة، وفي عام 1994 تمت زيادة عدد الأعضاء ليصبح 82 عضواً، حيث تقوم كل ولاية بترشيح أربعة من أبنائها إذا كان عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة فأكثر، يتم اختيار اثنين منهم. وإذا كان عدد سكان الولاية أقل من ثلاثين ألف نسمة رشحت اثنين فقط ليتم اختيار أحدهما لعضوية المجلس، وقد تم انتخاب امرأتين كعضوين في مجلس الشورى لأول مرة في تاريخ البرلمانات الخليجية.

لا يتمتع مجلس الشورى العُماني بسلطات تشريعية رسمية مثل البرلمانات الغربية وإنما يحق له مساءلة الوزراء حتى في جلسات ينقلها التلفزيون مباشرة، وأن يوصي بتعديل قوانين في السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يؤدي أحياناً إلى تعديل مراسيم أو قرارات حكومية مقترحة. وفي كانون الأول/ ديسمبر عين السلطان 41 شخصاً أعضاء في مجلس الدولة، الذي يشكل مع مجلس الشورى هيئة مؤلفة من مجلسين تعرف باسم "مجلس عُمان". وفي أواخر عام 1996 أصدر السلطان "القانون الأساسي" للسلطنة، وهو ينص على وجوب تمتع المواطنين بحقوق أساسية[27].

وبناء على ما تقدم ذكره، وبإلقاء نظرة شاملة على جدول المجالس التشريعية (الأمة، الوطني، الشورى)* في الملحق (2) الذي يمثل هيكلية المجالس الخليجية واختصاصاتها، يتضح ما يلي:

أولاً: إن هذه المجالس لا يتوافر فيها الشرطان الأساسيان اللذان يقوم عليهما النظام البرلماني الغربي، وهما:

أ. وجود مجلس منتخب من الشعب.

---

* نود أن نشير إلى أننا لن نتعرض إلى تحليل دقيق ومقارن وشامل للمجالس التشريعية في دول مجلس التعاون مع المجالس التشريعية الأخرى في بعض دول العالم، ولا نشاطاتها واتجاهات أعضائها، ولا تحليل النظم السياسية في دول المجلس. وإنما نلقي نظرة عامة على أهم الخصائص التي يجب توافرها في المجالس التشريعية، مع التأكيد على أن هذه الدراسة ليست دراسة قانونية. لمزيد من التحليل عن المجالس التشريعية في دول المجلس وفي الدول العربية يمكن الرجوع إلى: أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997).

ب. تمتُّع المجلس بسلطات فعلية ذات وزن، وخصوصاً ممارسة الوظيفة التشريعية وفرض الضرائب ومراقبة السلطة التنفيذية.

أما بالنسبة إلى الشرط الأول، وباستثناء دولة الكويت وسلطنة عُمان، لا يتم اختيار أعضاء تلك المجالس بطريق الانتخاب، وإنما يجري تعيينهم. وحتى في دولة الكويت فإنه يؤخذ على الانتخابات فيها حرمان المرأة الكويتية من المشاركة فيها، كما يؤخذ عليها غياب الأحزاب السياسية عن الساحة. وبالنسبة إلى سلطنة عُمان هناك بعض القيود على طريقة الانتخاب تميزها عن الطريقة الغربية في عملية الانتخابات وكذلك عن الطريقة الكويتية. ومع ذلك يحق للمرأة التصويت والترشيح لعضوية المجلس، وهي المرة الأولى في تاريخ المنطقة التي يحق فيها للمرأة التصويت والترشيح.

أما الشرط الثاني وهو وجود سلطات حقيقية للمجالس البرلمانية تتمثل في حق التشريع وفي فرض الضرائب، وفي قدر من الرقابة تمارسها على السلطة التنفيذية، فإنه يتضح من خلال الرجوع إلى نصوص أنظمة الأحكام والدساتير أن المجالس في مجملها لا تضطلع بحقوق اقتراح القوانين، بل إن مجالس الوزراء هي التي تعد مشروعات القوانين وتعرضها على المجالس التشريعية. ومعنى هذا أن سلطة مجلس الشورى والمجلس الوطني في التشريع سلطة محدودة، أما سلطته في الرقابة فهي بدورها مقيدة؛ ذلك أنه وإن كانت تملك توجيه الأسئلة للوزراء ولرئيس مجلس الوزراء، فإنها لا تملك حق طرح الثقة بالوزارة أو أحد أعضائها.

ومعنى ذلك أن المجالس - باستثناء دولة الكويت - لا تملك اختصاصاً باتاً لا في ميدان الرقابة ولا في ميدان التشريع، وأن قيامها - بهذه الصورة - لا يحقق الركن الأساسي من أركان النظام النيابي الكامل.

أما إذا قارنا المجالس التشريعية القائمة حالياً في دول المجلس مع نظام الشورى كما حدده محمد عمارة على سبيل المثال، فنرى أنه لا يتطابق معه أيضاً، حيث يشترط أن تكون المجالس منتخبة، وهو شرط لا يتوافر في هذه المجالس، وأن يكون المرشح مؤهلاً دينياً ودنيوياً[28]، على الرغم من وجود أطروحات عديدة أحياناً متناقضة فيما

يتعلق بمواءمة نظام الشورى والنظام الديمقراطي البرلماني. ويرى آخرون أن «الشورى هي أعلى مراتب الديمقراطية» كما أن هناك جدلاً أيضاً حول نظام الشورى هل هو ملزم أم أنه يهدف إلى «مجرد التشاور والاستشارة»؟[29]، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النظم الديمقراطية، هل هي مناسبة للمجتمعات العربية الإسلامية أم لا؟[30].

وليس معنى ذلك التقليل من شأن تجارب هذه المجالس (الأمة، الوطني، الشورى)، فهي خطوات متدرجة على طريق النظام التشريعي. ولا يمكن القفز فوق الواقع، فالأغلبية تدرك حداثة التجربة في هذه الدول إذا ما قيست بتجارب الأمم الأخرى، وإلى عوامل سوف يتم التطرق لها في المحور التالي "التحديات"، ومع ذلك هناك وعود بتطوير هذه المؤسسات. وهناك مناصرة كبيرة ضمن النخب المثقفة في المنطقة بأن تكون هذه المؤسسات نابعة من بيئتها ومتطورة تطوراً سلمياً وتدريجياً. والمهم مدى الصلاحيات الفعلية المخولة لها ومدى تمثيلها لمشاركة شعبية حقيقية بصرف النظر عن التسمية.

ثالثاً: مجلس التعاون لدول الخليج العربية هيكله التنظيمي وصلاحياته

خلال اجتماع قادة دول كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر ودولة البحرين وسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقَّع المجتمعون على "النظام الأساسي" لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتاريخ 25/ 5/ 1981؛ وقد أشارت ديباجة "النظام الأساسي" إلى عوامل قيام المجلس وأهدافه بأنه يأتي "إدراكاً" من دول المجلس «لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل في جميع الميادين... وصولاً إلى وحدة دولها...»، وقد تم اختيار مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية مقراً دائماً للمجلس.

وقد حدّدت المادة السادسة من النظام الأساسي الأجهزة الرئيسية في المجلس وتتكون من: (1) المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات. (2) المجلس الوزاري. (3) الأمانة العامة.

ونتناول هنا أهم خصائص هذه الأجهزة، وأبرز الملاحظات عليها بصورة مختصرة:

1. **المجلس الأعلى:** يأخذ هيكل السلطة في المجلس شكلاً هرمياً، فعلى رأس الهرم الدستوري يأتي المجلس الأعلى المؤلف من رؤساء الدول الأعضاء، وله فقط سلطة اتخاذ القرار بالإجماع في المسائل الموضوعية، وبالأغلبية في المسائل الإجرائية؛ إذ يلتقي قادة هذه الدول كل عام دورياً، لمراجعة الأوضاع سياسياً وأمنياً واقتصادياً، ويناقش المجلس الأعلى التوصيات والقوانين واللوائح التي تعرض عليه من المجلس الوزاري والأمانة العامة تمهيداً لاعتمادها.
2. **المجلس الوزاري لمجلس التعاون:** يؤدي هذا المجلس دور الحكومة، إذ يلتقي كل ثلاثة أشهر ليقر توصيات اللجان الوزارية، ويستمع إلى تقارير الأمانة العامة عن سير العمل ومشكلاته، ويعطي تعليماته لتجاوز هذه المشكلات. ويتكون المجلس من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وفي القاعدة لجان وزارية عديدة، انبثقت منها لجان فنية مهمتها تقريب القوانين وتوحيد الخدمات وإعداد استراتيجيات صناعية وزراعية موحدة.
3. **الأمانة العامة:** أعطاها النظام الأساسي حق المتابعة والإشراف وتنفيذ القرارات وتقديم المقترحات وإعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق.
4. **هيئة تسوية المنازعات:** تتصل مباشرة بالمجلس الأعلى وتتولى القيام بفض المنازعات القائمة أو التي تقع بين الدول الأعضاء، كما تكون المرجع في تفسير النظام الأساسي لمجلس التعاون.

ويتفق معظم الباحثين الذين تناولوا مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدراسة والتحليل على الملاحظات الرئيسية التالية:

1. عملية التصويت: مبدأ اتخاذ القرارات بالإجماع يعوق تنفيذ كثير من القضايا المهمة.
2. هيئة تسوية المنازعات: تعتبر هيئة صورية ليس لها عمل فعلي.

3. الأمانة العامة: ليس لها سلطة بصلاحياتها الحالية ما فوق وطنية، بحيث تستطيع من خلالها تنفيذ القرارات والاتفاقيات المبرمة بين الأعضاء في دول المجلس.
4. غياب أي جهاز ذي طابع تمثيلي شعبي ضمن الهيكل التنظيمي للمجلس، كسلطة تشريعية.
5. عدم التنازل عن السيادة القطرية لصالح السيادة ما فوق الوطنية في بعض المجالات، حيث تعتبر قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون مجرد توصيات للدول الأعضاء شأنها شأن التوصيات التي يتخذها مجلس جامعة الدول العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة[31].

رابعاً: التحديات التي تواجه المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ألمحنا في بداية هذه الدراسة إلى المتغيرات الدولية والإقليمية وسقوط الأنظمة الشمولية في نهاية الثمانينيات وصعود أطروحات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، والتي جاءت ملازمة لما أحدثته وتحدثه ثورة الاتصالات من تأثيرات فكرية عميقة لم يعد باستطاعة مقص الرقيب أن يحد منها أو يحجمها. وقد وصف محمد جواد رضا هذه الحالة بقوله: «نحن أمام وضع عالمي غير مسبوق في التاريخ، تتداخل فيه الحدود الجغرافية والمعرفية بحكم تداخل شبكات المعلومات تداخلاً يتجاوز الحدود الثقافية بين الأمم، حتى ليغدو من المتعذر مجرد السؤال عن المراد بكلمة (نحن)..»[32]. يلاحظ إلى جانب ذلك اتساع حجم الشرائح المتعلمة في دول المجلس؛ فإذا نظرنا إلى الجدول (1) الذي يمثل تطور التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأخذنا تزايد عدد طلبة الجامعات في مدة خمسة عشر عاماً فقط - حيث إن هذه الشريحة هي على أبواب الحياة العملية - شاهدنا أنه قد تزايد عددهم من 61269 طالباً وطالبة عام 1980 ليصل إلى 219370 عام 1995. هذا باستثناء البعثات الخارجية وحاملي المؤهلات العليا من درجة ماجستير ودكتوراه، فإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المتغيرات أدركنا حجم التحدي الذي يواجه أنظمة هذه الدول.

ويحاول فاهان زانويان (Vahan Zanoyan) أن يشخص المشكلة التي تواجه دول الخليج العربية بشكل خاص الآن، وهي: أن دخول هذه الدول كانت عالية أثناء الطفرة

الجدول (1)

طلاب المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1980 ـ 1995)

البيــان	1980	1985	1990	1995
طلاب المرحلة الابتدائية	1,297,042	1,812,911	2,583,339	3,020,827
نسبة التزايد	ـ	%40	%42	%17
طلاب المرحلة المتوسطة	426,391	597,721	747,650	1,221,128
نسبة التزايد	ـ	%40	%25	%63
طلاب المرحلة الثانوية	173,321	304,891	412,488	672,149
نسبة التزايد	ـ	%76	%35	%63
طلاب المرحلة الجامعية*	61,269	125,776	161,430	219,370
نسبة التزايد	ـ	%105	%28	%36
مجموع طلاب جميع المراحل	1,958,023	2,841,299	3,904,907	5,133,474
نسبة التزايد	ـ	%45	%37	%31
عدد السكان**	14,500,000	17,867,000	21,300,000	25,700,000
نسبة التزايد	ـ	%23	%19	%21

* العدد دون سلطنة عُمان.

** الرقم تقريبي.

المصدر: مقتبس من **التعليم في أرقام: لمحة إحصائية** (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية / الأمانة العامة، مركز المعلومات ـ إدارة الإحصاء، 1977).

النفطية، مما أتاح لها أن تخصص قسماً منها للخدمات الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. ولم تكن تتصور حدوث بطالة بين أفراد المجتمع عندما كانت قادرة على توظيف مواطنين وأجانب في الوظائف العامة.

أدت هذه الظروف الاقتصادية المزدهرة حينها إلى طريقة لتفادي السياسات التي نادراً ما كانت تواجهها النخب الحاكمة، متمثلة في الحاجة إلى المشاركة في السلطة وإعادة تجديد شرعيتها والثقة بها أو التسامح في أي حوار عام مفيد حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، مثل النفط وسياسة الميزانية.

ويقدم الباحث أمثلة رقمية على ما كان عليه الإنتاج والأسعار والدخل في الثمانينيات، وما وصل إليه الآن.

والمشكلة التي يراها الكاتب هي أن انخفاض عوائد النفط جاءت في الوقت الذي تمت فيه عملية النضج الاجتماعي والسياسي في هذه الدول. فقد كان هناك تناقض، بحسب رأي الكاتب، يتمثل في السرعة المذهلة في بناء البنى التحتية والمستشفيات والجامعات والمدارس والمنازل، مقابل جمود في بناء الهياكل السياسية والاجتماعية؛ إذ كلما كان هناك تدفق متواصل للمال من خلال سياسة توزيع دخل مدروس كان الوضع القائم ثابتاً. ولكن الضغط الاقتصادي سيؤدي الآن إلى ضغط اجتماعي ومطالب، وخصوصاً في ظل التغيرات المتزامنة على المستويين الإقليمي والدولي.

ويدعو الكاتب في نهاية دراسته إلى إجراء علاج اقتصادي اجتماعي، حيث يطرح بعض الحلول من وجهة نظره تتلخص بالآتي:

1. مشاركة قطاعات أكبر في الحياة السياسية.
2. يمكن القيام بعملية تغيير سلمية إذا تمكنت حكومات المنطقة والقطاعات الخاصة من الدخول في شراكة منطقية وضعت في اعتبارها الإصلاح الدائم. وهذا الشيء يمكن إنجازه من خلال مبادرة عناصر سياسية واجتماعية يمكن أن تتجاوز مصالحها الضيقة وتبرهن عن إيمانها بازدهار بلادها وبقائها على المدى البعيد. وعند ذلك فقط، يمكن أن تتوافر رؤية مفيدة لتشكيل المستقبل، فوضع الأولويات للإصلاح هو أمر حاسم.

ويدعو الكاتب - في نهاية دراسته - واشنطن باعتبارها الضامن لأمن الخليج العربي إلى مساعدة دول الخليج للقيام بعملية تحول سلمية اقتصادية ـ اجتماعية[33].

كما يعتقد الكثير من المفكرين من مواطني دول مجلس التعاون أن انتقال أقطار المجلس من مجتمعات بسيطة متجانسة اجتماعياً ومترابطة ثقافياً قائمة على أساس من التحالف والتعايش الإرادي، إلى دول ذات تركيبة سكانية متنوعة، تديرها حكومات مركزية غنية بريع النفط وتعتمد على بيروقراطية واسعة وأجهزة متعددة ذات سلطة كبيرة وموارد ميسرة، كل هذا أدى إلى تقويض مقومات المشاركة التقليدية من حيث كيفية اتخاذ القرارات المصيرية، ومن حيث مسؤولية تنفيذها.

كما أن انحسار نمط المشاركة التقليدية لم يصاحبه تطوير لنمط من المشاركة السياسية الحقيقية في أغلب دول المنطقة، على الرغم من بعض المحاولات.

إن بطء التجاوب مع المتغيرات الجديدة نتيجة للانتقال من المجتمعات التقليدية - ذات الجذور القائمة على أساس من التحالف بين القبائل والعائلات والمتمتعة بقدر من المشاركة في الرأي - إلى شكل الدولة الحديثة، أدى إلى تدني مستوى المشاركة.

إن هذا التحدي، كما يرى البعض، يشكل أكبر التحديات لأنظمة هذه الدول، كما أنه سيكون من أعقد التحديات أيضاً، حيث يتطلب ذلك إبداعاً فكرياً وتنظيمياً في تصور وتشكيل أساليب مشاركة فاعلة تتلاءم مع بيئة مجتمعات دول المجلس وخصائصها. وهناك شبه إجماع للطبقات المثقفة على اختلاف مشاربها تطالب بالمشاركة السياسية، وبعضها يطالب بتفعيل المجتمع المدني[34]، ومن خلاله إقامة مجالس شورى أو مجالس برلمانية منتخبة من قبل الشعب. وقد تطرقنا سابقاً إلى أن الأنظمة في هذه الدول حاولت أن تتجاوب بطريقة أو بأخرى مع المتطلبات الداخلية والخارجية، ولكنها لا تلبي حتى الآن مطالب معظم هذه الشرائح، حيث ترى أن هذه المجالس بحاجة إلى تطوير[35].

ولكن دراسة متأنية لواقع الحال في دول المجلس تُبرز أمامنا إشكالية تتعلق بالمجالس الاستشارية والبرلمانية التي أطلقنا عليها "مجالس تشريعية".

فعلى الرغم من وجاهة ما أسلفنا من وجهات نظر المثقفين على اختلاف مشاربهم، فإننا نعتقد أن هناك إشكالية أساسية تواجه الأنظمة في دول مجلس التعاون فيما يتعلق بتحديث مجالسها "التشريعية"، وهي أنها - أي الأنظمة - أصبحت محكومة باتجاهات عالمية نحو التحديث*، وباتجاهات داخلية متعارضة بين تيارين رئيسيين، تيار ليبرالي وتيار أصولي. الأول يفضل إلى حد ما الطريقة الغربية (البرلمان المنتخب القائم

---

* صارت حقوق الإنسان، التعددية، المشاركة السياسية، منظومة ثلاثية متكاملة: فالحقوق ومبادئ التعددية الحزبية أطر تنظيمية، والمشاركة السياسية ممارسة عملية للحقوق والحريات، منظومة ثلاثية تشكل معالم النظم الديمقراطية المعاصرة الذي أكدته المتغيرات الدولية الجديدة ليكون محوراً من محاور العلاقات السياسية الدولية.

المرجع: أحمد يوسف القرعي، «رؤى عربية لحقوق الإنسان»، **السياسة الدولية**، العدد 111، (كانون الثاني/ يناير 1993)، ص 70-73. كذلك انظر: ناصر الدين الأسد، **نحن والآخر: صراع وحوار**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997)، ص 49-65.

على التعددية) والآخر يُفضل المنهج الإسلامي (مجالس شورى). وكل طرف ينتقد منهج الآخر.

ومع الاعتراف بأن مضمون الخطاب السياسي لمعظم الشرائح المثقفة في دول المجلس تتمركز حول المشاركة السياسية، وانتخاب المجالس التمثيلية (مجالس شورى أو برلمان، مجلس وطني... الخ) من قبل الشعب، فإن الاختلاف يكمن في التفسيرات والتأويلات لمفهوم هذه المشاركة. فبينما تدعو بعض الحركات الديمقراطية في مشروعها مثلاً إلى إقامة الديمقراطية البرلمانية القائمة على التعددية الحزبية، تدعو بعض الحركات الإسلامية إلى ضرورة بناء "المجتمع الإسلامي" الذي لا يقبل بوجود من تسميهم بـ "دعاة النموذج الغربي"[36].

ويحذر بعض الباحثين من أن تطبيق الديمقراطية على النمط الغربي في الوقت الحاضر ربما يكون ضرره أكثر من فائدته، حيث إن الروح العشائرية والنزعة القبلية ما زالت قوية في هذه المجتمعات*. كما أنها لم تصل بعد إلى المستوى الذي وصلت إليه المجتمعات الغربية في بناء المؤسسات والمنظمات والأحزاب الشعبية، والمؤسسات الدستورية أيضاً وخصوصاً السلطة التشريعية، نظراً لحداثة هذه الدول[37].

---

* في الواقع هناك أمثلة عديدة حتى في المجتمعات التي تعتبر نفسها أنها خطت خطوات أبعد في هذا المضمار. مثلاً الانتخابات الأردنية الأخيرة والانتخابات الكويتية كان النقد عليها بأنها كانت انتخابات عشائرية في الواقع كذلك دور المرأة ورؤية المجتمع لهذا الدور وليس هذا فحسب، فالباحث يؤكد تجارب عاشها في الستينيات حتى في عز المد القومي كان الكثير حتى ممن يعتبرون أنفسهم على رأس التقدميين والماركسيين يشتركون في الانتخابات في قوائم عائلاتهم وعشائرهم وليس في قوائم تنظيماتهم واتجاهاتهم السياسية.

بل أكثر من ذلك تعتبر بعض الاتجاهات المتشددة أن الأنظمة الديمقراطية «أنظمة وضعية يجب أن تداس تحت الأقدام فهي أنظمة كافرة وملحدة» بينما يرى الطرف الآخر أن الطروحات الأصولية طروحات تعوق حركة التقدم الاجتماعي والسياسي.

مقتبس من حوار أجرته قناة الجزيرة التلفزيونية في برنامجها "الاتجاه المعاكس" بين الكاتب المغربي محمد الفزاري والدكتور سعيد شعبان يوم الثلاثاء 3/3/1998، الساعة 11.30 بتوقيت الإمارات. وانظر أيضاً الغيرا والتميمي، مرجع سبق ذكره في هامش (36). ومع ذلك هناك محاولات للتوصل إلى مقاربة ما بين الاتجاهات المتعددة فيما يتعلق بالديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان، انظر على سبيل المثال **المؤتمر القومي-الإسلامي الأول: وثائق ومناقشات وقرارات المؤتمر الذي عقد في بيروت**، تشرين الأول/ أكتوبر 1994، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995).

خامساً: الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

1 - تطور الفكرة

لم تأت فكرة إنشاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تم الإعلان عنها في مؤتمر القمة لدول المجلس الذي عُقد في دولة الكويت خلال الفترة 20 ـ 22 كانون الأول/ ديسمبر 1997 وليد اللحظة، بل الواقع يشير إلى أن أفكاراً طرحت منذ قيام المجلس، إن كان على مستوى النخب المثقفة من أهل المنطقة أو على مستوى رسمي.

ففي مشروع لاستشراف آفاق التعاون بين دول المجلس عام 1982 صدر في كتاب بعنوان **«نحو استراتيجية بديلة لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية»**، اقترح المشروع تعديلاً على الهيكل التنظيمي الحالي لمجلس التعاون، ومنها إنشاء مجلس تشريعي ينتخبه الشعب، ويكون التمثيل فيه نسبياً بحيث لا يقل عن خمسة ممثلين لأصغر الأقطار، وعشرين لأكبرها. ويضم أيضاً مجلساً آخر يعينه أعضاء المجلس الأعلى متساوي التمثيل بالنسبة إلى جميع الأقطار. وعلى الدستور تحديد العلاقة بين المجلسين وصلاحيات كل منهما في التشريع مستنيراً بأوضاع السلطات التشريعية الفيدرالية، وفي ضوء الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية تعبيراً عن النضج السياسي والطموح الديمقراطي الذي يسود أرجاء المنطقة[38].

وترى دراسات أخرى نُشرت في أوائل ومنتصف الثمانينيات، أن قيام "جمعية عامة خليجية" أو "برلمان خليجي" ضمن الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون، لا تعتبر مجرد تقليد لبعض الهياكل التنظيمية لتجمعات إقليمية مشابهة في العالم، كما هي الحال مثلاً بالنسبة إلى السوق الأوروبية المشتركة. إن البرلمان الخليجي ضرورة سياسية ودستورية في آن واحد؛ فهو ضرورة سياسية ليعطي مجلس التعاون طابعاً تمثيلياً شعبياً، ولو بشكل نسبي، وهو في حال قيامه سيساهم إلى حد كبير في إنضاج وتنمية الوعي الديمقراطي والسلوك الديمقراطي في المنطقة من جهة، كما سيساهم إلى حد كبير في إغناء العمل الخليجي المشترك وتعميقه وتكريسه من جهة أخرى.

أما وأن البرلمان الخليجي ضرورة دستورية، فلأنه بمنزلة جهاز رقابة على ممارسات وسلوك أعضاء المجلس في شتى المجالات، وتكون له بالتالي سلطة التصديق أو عدمه على قرارات المجلس الأعلى، كي تكتسب في حالة صدورها - بموافقة برلمان كهذا - الشرعية الدستورية[39].

وعلى المستوى الرسمي، اتخذ مجلس الأمة الكويتي المبادرة في توجيه الدعوة إلى رؤساء المجالس التشريعية في دول المجلس في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994 للاجتماع في دولة الكويت تحت اسم "ملتقى الوفاء"، حيث تم في هذا الملتقى طرح مشروع البرلمان الخليجي الموحد للبحث والمناقشة. ودارت المناقشات حول البحث عن صيغة للتعاون والتنسيق بين المجالس التشريعية في دول الخليج العربية. وكذلك محاولة بناء علاقة بين المجالس التشريعية في دول الخليج العربية وبين البرلمانات الإقليمية والدولية. كما تم تشكيل ثلاث لجان:

1. لجنة دعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2. لجنة لتوثيق الروابط بين المجالس التشريعية.

3. لجنة صياغة البيان الختامي.

ولقد وافقت "لجنة توثيق الروابط" بالإجماع على عقد لقاءات دورية كل عامين لمجالس الشورى والوطني والأمة، تتم بالتناوب في كل دولة على الترتيب، وتقوم المجالس بالعمل على التنسيق فيما بينها بصورة مستمرة. ويبدو أن المجتمعين قاموا بمناقشة فكرة إنشاء اتحاد للمجالس الخليجية، حيث اعترض البعض على تلك الفكرة «وارتأوا الاكتفاء في الوقت الراهن بعقد لقاءات دورية»[40].

ورغم أن ذلك الملتقى لم يتخذ إجراءات محددة على طريق البرلمان الخليجي الموحد، فإن دولة الكويت ظلت - على ما يبدو - متحمسة لهذه الفكرة، حيث طرحت أفكاراً تتعلق بإنشاء مجلس شعبي استشاري ضمن هيكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك خلال مؤتمر قمة الدوحة في كانون الأول/ ديسمبر 1996

«تأكيداً على أهمية المشاركة الشعبية وضرورة توسيعها وتعميقها»[41]، وكذلك خلال الاجتماعات الوزارية للمجلس قبل انعقاد مؤتمر القمة في دولة الكويت عام 1997، حيث «قامت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالصياغة الحالية للنظام الأساسي للهيئة بما يتناسب والوضع الراهن لمسيرة المجلس»[42].

2 - الهيئة الاستشارية: الواقع والطموح

في إحدى فقرات البيان الختامي لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في دولة الكويت خلال الفترة 20 ـ 22 شعبان 1418هـ الموافق 20 ـ 22 كانون الأول/ ديسمبر 1997 جاء ما يلي:

«انطلاقاً من حرص المجلس الأعلى على تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس، أقر المجلس الأعلى إنشاء هيئة استشارية من مواطني دول مجلس التعاون ذوي الخبرة والكفاءة، تتولى إبداء الرأي فيما يحيله المجلس الأعلى إليها من أمور».

فما هي أهداف هذه الهيئة؟ وما هو بناؤها الهيكلي؟ وما هي وظائفها أو اختصاصاتها؟

أ ـ الأهداف

إن نظرة سريعة على نص الفقرة المقتبسة من البيان الختامي للقمة تبرز للعيان عبارة «تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس»؛ أي مشاركة المواطن الخليجي في مسيرة المجلس. هذه المشاركة التي طالما شاهدنا أمثلة عديدة على المطالبة بها في محاور سابقة من هذه الدراسة، ولكن تُحَدِّد هذه المشاركة بعبارة أخرى في الفقرة نفسها، وهي «إبداء الرأي فيما يحيله المجلس الأعلى إليها (إلى هذه الهيئة الاستشارية) من أمور». ونعتقد أن المعنى واضح لا يحتاج إلى تفسير.

أما إذا نظرنا إلى النظام الأساسي لهذه الهيئة الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت عنوان «نظام الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية» (ملحق مع هذه الدراسة)، فإننا نلاحظ في ديباجة

النظام بعض العبارات التي تتضمن الهدف وهي، أولاً: أن المجلس الأعلى اتخذ قراره بإنشاء الهيئة «تحقيقاً للأهداف التي أنشئ من أجلها» (أي مجلس التعاون). ويفسر ذلك البند (2) من المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يُحدد أهداف المجلس، حيث ينص على «تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات»؛ ويفهم من هذه الفقرة التركيز على الشعوب، مما يستوجب أن يكون لهذه الشعوب هيئة ممثلة لهم في المجلس. كذلك الفقرة (و) من البند (3) «وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية»: (و) «الشؤون التشريعية والإدارية». ويفهم من هذه الفقرة أن الشؤون التشريعية ترتبط غالباً بالسلطة التشريعية والتي يمثلها مجلس تشريعي أو برلمان.. الخ، والتي تعرضنا لها في محاور سابقة من هذه الدراسة.

والعبارة الثانية «توسيع قاعدة التشاور» تعني هنا كما جاء في نص البيان الختامي لقمة مجلس التعاون التي عقدت في دولة الكويت «تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس».

والعبارة الثالثة «وتنفيذاً لما تم الاتفاق عليه بين قادة دول المجلس في اجتماع الدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى المنعقدة بالدوحة خلال الفترة 26-28 رجب 1417هـ الموافق 7-9 كانون الأول/ ديسمبر 1996م، واستناداً إلى المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية» يقرر إنشاء الهيئة.

وهذا النص يفيد أن موضوع إنشاء هيئة استشارية أو ما يشابهها كان موضع نقاش في مؤتمر الدوحة، أما ما تشير إليه المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون فتنص على أن «لكل من هذه الأجهزة (أجهزة المجلس: (1) المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات، (2) المجلس الوزاري، (3) الأمانة العامة) إنشاء ما تقتضيه من أجهزة فرعية»[43]. لذا جاء إنشاء "الهيئة" موافقاً للمادة السادسة، حيث لا يوجد مثل هذا الجهاز في الهيكل التنظيمي للمجلس.

ب ـ هيكل الهيئة

تنص المادة الثانية من نظام الهيئة الاستشارية على أن «تشكل الهيئة من ثلاثين عضواً من مواطني دول المجلس تعين كل دولة خمسة من مواطنيها أعضاء فيها». وهنا يتسق تشكيل الهيئة مع معظم الهيئات أو المجالس الاستشارية المعمول بها في معظم دول المجلس، وهو التعيين وليس الانتخاب.

وتنص المادة الثالثة على أن «مدة العضوية في الهيئة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التعيين».

ويشترط في العضو كما تنص المادة الرابعة أن «تراعي كل دولة عند اختيار ممثليها أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة»، وهنا ترك المجلس للدول حرية أو أسلوب اختيار ممثليها، ولكن اشترط أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة.

كما تنص المادة الخامسة من نظام الهيئة على أن «تنعقد الهيئة الاستشارية بتوجيه من المجلس الأعلى . .»، وهنا يلاحظ أن انعقاد جلسات الهيئة مقيد بتوجيهات المجلس الأعلى؛ مما يحد من نظامية عمل الهيئة، بينما نرى في المجالس (الأمة، الوطني، الشورى) دورات انعقاد عادية محددة وله دورات انعقاد غير عادية في حالة الضرورة[44].

ج ـ اختصاصات الهيئة

إن المادة الخامسة تقيد تمام التقييد اختصاصات الهيئة حيث لا تجيز لها إلا مناقشة الأمور التي يحيلها المجلس الأعلى إليها، ويحدد المجلس الأعلى المدة التي يتعين على الهيئة تقديم مرئياتها خلالها (انظر الملحق 1). وهنا تنسجم مع الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون فيما يتعلق باختصاصات الأمانة العامة للمجلس، والتي تنص على «إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري»[45].

كما تنص المادة الثانية عشرة على أن «للهيئة أن تشكل لجنة أو أكثر من أعضائها لدراسة كل أو بعض ما يحال إليها، ولها عند الحاجة أن تستعين بمن تراه من المختصين والخبراء من مواطني الدول الأعضاء».

لا نريد أن نحمل الأمور ونفسرها بأكثر مما تشير إليه النصوص؛ إذ إن واضعي نظام الهيئة كانوا حريصين على ذلك، فأطلقوا عليها اسم "هيئة" ولم يطلقوا عليها على سبيل المثال اسم "مجلس" أو "برلمان" . . . الخ . ولم يحددوا صلاحياتها كجهاز تشريعي، بل بصفتها جهة استشارية عند الطلب.

3 - مقترحات مستقبلية

ومع تقديرنا لهذه الخطوة التي هي بداية على طريق طويل، وانطلاقاً من الأمل بمشاركة المواطن الخليجي لتفعيل مسيرة المجلس كما جاء في إحدى فقرات البيان الختامي لمؤتمر القمة . . وانسجاماً مع الواقع بكل جزئياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . . وتفاعلاته الدولية أيضاً، نحاول أن نطرح بعض الاقتراحات التي نأمل أن تصب في هذا المسار لتطوير هذه الهيئة على ثلاث مراحل: *

أ ـ المرحلة الأولى (أي بعد ثلاثة أعوام من الآن ـ 2001):

1. نقترح في هذه المرحلة أن يكون لهذه الهيئة سكرتاريا خاصة بها لتنظيم أعمالها وبرامجها. ويتطلب ذلك تعديل المادة الحادية عشرة من نظام الهيئة الاستشارية.
2. تعين كل دولة مرشحها بالطريقة التي تناسبها.
3. تشكيل لجان متخصصة في الشؤون التي تشملها الفقرة الثالثة من المادة الرابعة في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
4. يتبع لهذه "الهيئة" مركز للأبحاث أو تستعين بمراكز الأبحاث الرئيسية بدول المجلس بشكل منتظم، وذلك بهدف توسيع دائرة الدراسات والاستشارات من جهة، ونقل مطالب ورؤى الشعب من جهة أخرى، أي أن تكون هذه "المراكز" صلة وصل بين الشارع والمجلس.

* (في الوقت الحاضر - الدورة الحالية - تبقى الهيئة على وضعها الحالي كما ينص عليه نظام الهيئة مع تخفيف من قيود المادة الخامسة من النظام، وذلك بإعطاء الهيئة نوعاً من حرية تقديم الاقتراحات على الأقل في الشؤون الاقتصادية والتعليمية والفنية).

5. يمكن للهيئة أن تقدم بعض الاقتراحات المتعلقة بدول المجلس دون إلزام المجلس بهذه الاقتراحات، وإنما يمكن للمجلس الأخذ بما يراه مناسباً.
6. تحدد للهيئة دورة انعقاد عادية سنوياً على الأقل، ودورات انعقاد غير عادية عند الضرورة.
7. تبقى بقية النصوص الواردة في "نظام الهيئة" على ما هي عليه في هذه المرحلة.
8. تستغرق هذه المرحلة الفترة الزمنية المحددة لمدة العضوية وهي ثلاث سنوات.
9. تجتمع الهيئة بشكل دوري في القطر الذي يرأس قمة مجلس التعاون، أو في الأمانة العامة للمجلس إذا اقتضت الضرورة.

ب ـ المرحلة الثانية:

1. نقترح تغيير المسمى من "هيئة استشارية" إلى "مجلس استشاري".
2. تختار كل دولة من دول المجلس مرشحها بالطريقة التي تراها مناسبة من بين أعضاء مجالسها التمثيلية (الشورى، الوطني، الأمة) حيث يفترض أن هذه المجالس الداخلية تمثل شعب كل دولة من دول المجلس، بحيث يتماشى تطور الهيئة مع تطور تلك المجالس، وكذلك مع تطور صلاحيات الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتحدد شروط المرشح للهيئة بالمستوى التعليمي والخبرة والنزاهة والاستقامة.
3. نقترح تمديد فترة العضوية إلى أربع سنوات كي تزداد خبرة العضو.
4. يحق للمجلس تقديم اقتراحات وتوصيات، ويشبه في اختصاصاته بهذه المرحلة اختصاصات المجلس الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال (يمكن العودة إلى ملحق (1) الذي يوضح صلاحيات المجالس التشريعية) (ص 31 ـ 33).
5. يتمتع العضو بحصانة تامة تتيح له حرية التعبير واستجواب المسؤولين في المجلس الوزاري بمجلس التعاون في الجلسات الرسمية.

جـ ـ المرحلة الثالثة:

1. نفترض في هذه المرحلة (أي بعد عشر سنوات تقريباً من الآن) أن تطوراً جوهرياً حدث في المجالس التمثيلية المحلية الخليجية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن

هذه الدول قد تطورت في تعاونها إلى ما يشبه النظام الكونفدرالي أو كما تطمح غالبية شرائح مجتمعات دول المجلس، التحول إلى النظام الفيدرالي. والواقع أن ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون تشير إلى سعي دول المجلس نحو «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين» وتحقيق طموحات شعوبها «نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها». وبذلك يتحول المجلس إلى منظمة إقليمية تعلو فيها السيادة الإقليمية على السيادة القطرية في بعض المجالات المهمة.

2. نقترح تغيير المسمى من "مجلس استشاري" إلى "مجلس شورى خليجي" أو "مجلس شعبي خليجي".

3. يتم اختيار أعضاء هذا "المجلس الخليجي" بالاقتراع المباشر، بحيث تقوم كل دولة بانتخاب مرشحيها من قبل مواطنيها من كافة شرائح المجتمع المواطن، وتحدد صفات معينة للمرشح كالمستوى التعليمي والخبرة والنزاهة والاستقامة.

4. نقترح أن يتمتع المجلس بصلاحيات الرقابة السياسية على "مجلس التعاون" عن طريق مساءلة المجلس الوزاري في مجلس التعاون، ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الأمانة العامة للمجلس. ويملك "المجلس الخليجي" سلطة المتابعة والتعديل والمساءلة، كما يملك سلطة الاعتراض على الاتفاقيات التي يبرمها مجلس التعاون مع الأطراف الخارجية.

5. أن يحق لأعضاء "المجلس الخليجي" المشاركة في اجتماعات البرلمانات الدولية والإقليمية، وإبداء الرأي في القضايا الدولية أيضاً.

6. أن يحق للمجلس الخليجي إصدار التوصيات والاقتراحات والقرارات، وذلك بالتنسيق مع المجلس الوزاري في مجلس التعاون.

7. أن يتولى المجلس مراقبة ميزانية مجلس التعاون وعملية إنفاقها.

8. أن يحدد عدد أعضاء كل دولة من دول المجلس بنسب متفاوتة ولكنها متقاربة (على سبيل المثال: في وضع مشابه لما تتبعه الآن دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتصل بتمثيل إمارات الدولة في المجلس الوطني).

لا شك في أن هذه المقترحات هي خطوط عريضة حيث لا تتسع مثل هذه الورقة الموجزة إلى التطرق إلى التفاصيل، كما أنها تحتاج إلى لجنة قانونية لتحديد البنود الفرعية للنظام الأساسي لهذا المقترح، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط هذه المقترحات بافتراض تطور مجلس التعاون ذاته وتحوله إلى منظمة إقليمية فعلية على غرار منظمة السوق الأوروبية المشتركة إلى حد ما.

وبناء على ما سلف ذكره، يصعب تطوير الهيئة الاستشارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما لم يتم تطوير المؤسسات والمجالس التشريعية داخل دول المجلس ذاتها من جهة، مرافقاً لتطور اجتماعي وسياسي واضح ومحدد لمفاهيم المجالس التشريعية، وتطوير في هيكل وصلاحيات مجلس التعاون ذاته من جهة أخرى. فكيف يمكننا تطوير هيئة فرعية ومنحها صلاحيات فعلية والهيئة الأساسية ذاتها بحاجة إلى تطوير شامل، وعلى وجه الخصوص، ما يتعلق بصلاحياتها؟

وبصورة عامة، يتوقف مستقبل تطور المؤسسات الخليجية «التنفيذية والتشريعية والقضائية وصلاحياتها وعلاقتها ببعضها البعض»، بمدى مستقبل علاقة الدولة بالمجتمع في ظل التحولات الداخلية والإقليمية والدولية، في عالم متغير متسارع، وفي ظل تأثير مفاهيم اقتصادية وثقافية واجتماعية جديدة عابرة للحدود الوطنية.

الملحق (1)

المجلس الأعلى

نظام الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية*

إن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،

انطلاقاً من القرار التاريخي بإنشائه،

وتحقيقاً للأهداف التي أنشئ من أجلها،

وبناء على ما تم من خطوات إيجابية منذ إنشائه،

واقتناعاً بضرورة تكثيف الاتصالات بين الدول الأعضاء،

وعملاً على توسيع قاعدة التشاور،

وتنفيذاً لما تم الاتفاق عليه بين قادة دول المجلس في اجتماع الدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى المنعقدة بالدوحة خلال الفترة 26ـ28 رجب 1417 هـ الموافق 7ـ9 ديسمبر 1996م، واستناداً إلى المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يقرر:

المادة الأولى:

تنشأ هيئة استشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يشار إليها فيما بعد بالهيئة، ويكون تشكيلها واختصاصاتها وقواعد إجراءاتها وفقاً لهذا النظام.

المادة الثانية:

تشكل الهيئة من ثلاثين عضواً من مواطني دول المجلس تعين كل دولة خمسة من مواطنيها أعضاء فيها.

---

* المرجع: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، «نظام الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية»، (الرياض: الأمانة العامة، 1997).

المادة الثالثة:

مدة العضوية في الهيئة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التعيين، وتقوم كل دولة في نهاية المدة بتجديد أو تغيير ممثليها أو بعضهم ، كما يجوز لكل دولة خلال المدة تغيير كل أو بعض ممثليها .

المادة الرابعة:

تراعي كل دولة عند اختيار ممثليها أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة .

المادة الخامسة:

تنعقد الهيئة الاستشارية بتوجيه من المجلس الأعلى، ولا تناقش من الأمور إلا ما يحيله المجلس الأعلى إليها، ويحدد المجلس الأعلى المدة التي يتعين على الهيئة تقديم مرئياتها خلالها .

ويجوز عند الاقتضاء وبصفة استثنائية أن تنعقد الهيئة بتوجيه من رئيس دورة المجلس الأعلى بعد التشاور مع قادة دول المجلس، والاتفاق على الموضوعات المراد بحثها .

المادة السادسة:

يتولى الأمين العام لمجلس التعاون توجيه المجلس الأعلى إلى رئيس الهيئة الاستشارية .

المادة السابعة:

تعقد الهيئة اجتماعاتها في الدولة العضو التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى لمجلس التعاون، ويجوز عقدها في مقر الأمانة العامة في الرياض .

المادة الثامنة:

يكون اجتماع الهيئة صحيحاً بحضور ثلثي أعضائها .

المادة التاسعة:

ترفع الهيئة مرئياتها بأغلبية ثلثي أعضائها حول الموضوعات المحالة إليها .

المادة العاشرة:

تختار الهيئة رئيساً لها سنوياً من بين ممثلي الدولة التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى، كما تختار نائباً للرئيس من بين ممثلي الدولة التي ستتولى رئاسة الدورة التالية للمجلس الأعلى.

المادة الحادية عشرة:

تتولى الأمانة العامة أعمال سكرتارية الهيئة وتحديد مواعيد اجتماعاتها، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة:

للهيئة أن تشكل لجنة أو أكثر من أعضائها لدراسة كل أو بعض ما يحال إليها، ولها عند الحاجة أن تستعين بمن تراه من المختصين والخبراء من مواطني الدول الأعضاء.

المادة الثالثة عشرة:

يقوم الأمين العام لمجلس التعاون بتقديم مرئيات الهيئة إلى المجلس الوزاري لمجلس التعاون في أول اجتماع له لدراستها وعرضها على المجلس الأعلى.

المادة الرابعة عشرة:

1. لأي من دول المجلس اقتراح تعديل هذا النظام.
2. يقدم طلب التعديل للأمين العام لمجلس التعاون الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء، وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل.
3. يصبح التعديل نافذاً إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

المادة الخامسة عشرة:

يصبح هذا النظام نافذاً بعد موافقة المجلس الأعلى عليه.

الملحق (2)

المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمة، الوطني، الشورى)

الدولة	السنة	اسم المجلس التشريعي	حدود السلطة	عدد الأعضاء	أسلوب العضوية	مدة المجلس	نصاب انعقاد الجلسات	القرارات	اختصاصات المجلس*	ملاحظات
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	1996	هيئة استشارية	رئيس المجلس الأعلى	30	تعيين	3 سنوات	ثلثا الأعضاء	بالأغلبية	مناقشة الأمور التي يحيلها لها المجلس الأعلى فقط.	تعين كل دولة خمسة من مواطنيها أعضاء فيها
المملكة العربية السعودية	1926	مجلس الشورى	اشتراط مصادقة الملك على القرارات	وفقاً لما يقرره الملك					إبداء الرأي فيما يلي أ. مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإبداء الرأي نحوها ب. دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها جـ. تفسير الأنظمة د. مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى واقتراح ما يراه حيالها.	في عام 1997 أصدر الملك مرسوماً بزيادة عدد الأعضاء ليصبح عددهم (90) عضواً. صدر في عام 1952 أول نظام بتشكيل مجلس الوزراء، ولقد استحوذ المجلس وبموجب هذا النظام على السلطتين التنفيذية والتنظيمية التشريعية
	1992	مجلس الشورى		60	تعيين	4 سنوات	ثلثا الأعضاء	بالأغلبية		
دولة الإمارات العربية المتحدة	1972	المجلس الوطني الاتحادي	رئيس الاتحاد	40	تعيين	سنتان	بالأغلبية	بالأغلبية	أ. مناقشة القوانين الاتحادية بما فيها مشروعات القوانين المالية قبل رفعها إلى رئيس الاتحاد وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها (م89) ب. ينظر في قانون الميزانية السنوية للاتحاد، وفي مشروع قانون الحساب الختامي (م90) جـ. يعبر عن توصياته ويحدد الموضوعات التي يناقشها وإذا لم يقر مجلس الوزراء تلك التوصيات أخطر المجلس الوطني الاتحادي بأسباب ذلك (م92) د. يجيب رئيس الوزراء أو نائبه أو الوزير المختص على الأسئلة التي يوجهها إليهم أي عضو من أعضاء المجلس للاستفسار عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم	مع عدم الإخلال بالمادة (110) من الدستور بخصوص الفقرة (أ) في اختصاصات المجلس صدر أول دستور مؤقت في 1971، حدد 8 مقاعد لكل من أبوظبي ودبي و6 للشارقة ورأس الخيمة و4 مقاعد لعجمان وأم القيوين والفجيرة ويمثلون جميع أفراد الشعب وليس إماراتهم تم تعديل الدستور المؤقت بموجب قرار رقم (1) لسنة 1996 بحذف كلمة مؤقت من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة

م مادة
* تمثل هذه الاختصاصات الصلاحيات الممنوحة لآخر مجلس مدون في هذه الجداول

الملحق (2) (تابع)

المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمة، الوطني، الشورى)

الدولة	السنة	اسم المجلس التشريعي	حدود السلطة	عدد الأعضاء	أسلوب العضوية	مدة المجلس	نصاب انعقاد الجلسات	القرارات	اختصاصات المجلس	ملاحظات
دولة الكويت	1938	المجلس التشريعي		14	تعيين	4 سنوات	أكثر من نصف أعضائه	الأغلبية	1 وظيفة تشريعية لعضو مجلس الأمة حق اقتراح القوانين (م109). لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير (م79) 2 وظيفة مالية تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لفحصها وإقرارها (م140) 3 وظيفة سياسية أ الأسئلة لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم (م99) ب. لجان تحقيق يحق لمجلس الأمة في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أو يندب عضواً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاصات المجلس، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم (م114). جـ الاستجواب لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم وبمراعاة حكم المادتين 101 و102 من الدستور يجوز أن يؤدي الاستجواب إلى طرح موضوع الثقة من قبل المجلس (م 100) د الشكاوى: يشكل المجلس ضمن لجانه السنوية لجنة خاصة لبحث العرائض والشكاوى التي يبعث بها المواطنون إلى المجلس، وتستوضح اللجنة الأمر من الجهات المختصة، وتعلم صاحب الشأن بالنتيجة (م115) هـ المسؤولية الوزارية كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلاً للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فوراً	الاستقلال في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1962 وبدأت أولى الانتخابات في 1963/1/13 حل المجلس في 1967، 1976 و1986
	1963	مجلس الأمة		50	انتخاب					
	1968	مجلس الأمة		60	انتخاب					
	1989	المجلس الوطني		60	انتخاب					
	1993	مجلس الأمة		60	انتخاب					

الملحق (2) (تابع)

المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمة، الوطني، الشورى)

الدولة	السنة	اسم المجلس التشريعي	حدود السلطة	عدد الأعضاء	أسلوب العضوية	مدة المجلس	نصاب انعقاد الجلسات	القرارات	اختصاصات المجلس	ملاحظات
دولة الكويت									ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة (م101). إذا رأى مجلس الأمة عدم إمكان التعاون مع رئيس الوزراء، رفع الأمر إلى رئيس الدولة، وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة أو أن يحل مجلس الأمة (م102)	—
دولة البحرين	1972 1992	المجلس الوطني مجلس الشورى	الأمير اللجنة التشريعية	30	الانتخاب التعيين	4 سنوات	أكثر من نصف الأعضاء	الأغلبية	أولاً- يختص مجلس الشورى بإبداء الرأي والمشورة، فيما يحيله إليه مجلس الوزراء من الأمور الآتية أ. مشروعات القوانين، قبل رفعها إلى الأمير للتصديق عليها وإصدارها. ب. السياسة العامة للدولة، فيما يخص النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية جـ. المشروعات الإنشائية، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمنها ميزانية الدولة د. أية أمور أخرى يرى مجلس الوزراء أخذ رأي مجلس الشورى بشأنها ثانياً يبدي مجلس الشورى - من تلقاء نفسه - الرأي والمشورة لمجلس الوزراء في الأمور الآتية: أ. النواحي الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية. ب. تنمية القطاع الاقتصادي وسبل تطويره، ومواجهة ما قد يعترض مسيرته من معوقات. جـ. الخدمات والمرافق العامة المتعلقة بالمواطنين، وسبل تطويرها والارتقاء بها (م2)	نالت دولة البحرين استقلالها في 15/ 8/ 1971 وأصدرت أول دستور في عام 1972، ثم تعديل النظام الأساسي لمجلس الأمة بموجب الأمر الأميري رقم (12) لسنة 1996، حيث أصبح عدد أعضاء المجلس (40) عضواً.

الملحق (2) (تابع)

المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمة، الوطني، الشورى)

الدولة	السنة	اسم المجلس التشريعي	حدود السلطة	عدد الأعضاء	أسلوب العضوية	مدة المجلس	نصاب انعقاد الجلسات	القرارات	اختصاصات المجلس	ملاحظات
دولة قطر	1964 1970 1972 1992	مجلس الشورى مجلس الشورى مجلس الشورى مجلس الشورى	الأمير يصدر القرارات	15 20 20 60	تعيين انتخاب تعيين	سنتان 3 سنوات 4 سنوات 6 سنوات	أغلبية أعضاء المجلس	الأغلبية	أولاً: مناقشة ما يلي: 1 السياسة العامة للدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والإدارية التي تعرضها عليه الحكومة 2. شؤون الدولة في المجالات الاجتماعية والثقافية 3 مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء ويعرضها على مجلس الشورى قبل رفعها إلى الأمير للتصديق عليها وإصدارها 4 مشروع ميزانية المشروعات الرئيسية العامة ثانياً طلب البيانات عن أي شأن من الشؤون الداخلة في اختصاصه من مجلس الوزراء بالنسبة للمسائل المتصلة بالسياسة العامة للحكومة، ومن الوزير المختص بالنسبة للمسائل التي تدخل في اختصاص وزارته. ثالثاً. تقديم التوصيات وإبداء الرغبات فيما يتعلق بالمسائل المشار إليها في الفقرتين السابقتين (م51)	
سلطنة عُمان	1990 1993 1996	مجلس الشورى مجلس الشورى مجلس الشورى ومجلس الدولة		60 80	تعيين انتخاب تعيين	3 سنوات 3 سنوات	ثلثي الأعضاء على الأقل (م 83) لا يتجاوز نصف عدد أعضاء مجلس الشورى	بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين (م 99)	أ. مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية قبل اتخاذ إجراءات إصدارها، وذلك فيما عدا القوانين التي يرى جلالة السلطان أن المصلحة العامة تقتضي إصدارها مباشرة، ويحيل المجلس مشروعات القوانين التي يتولى مراجعتها مشفوعة بتوصياته إلى مجلس الدولة ب. تقديم ما يراه مناسباً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة، ويحيل المجلس مشروعات التعديلات التي يقترح إجراؤها على هذه القوانين إلى مجلس الدولة	كل ولاية ترشح أربعة من أبنائها إذا كان عدد سكانها ثلاثين ألف نسمة فأكثر، يتم اختيار اثنين منهم. إذا كان عدد سكان الولاية أقل من ثلاثين ألف نسمة رشحت اثنين فقط يختار أحدهما لعضوية المجلس تم انتخاب امرأتين كعضوين في مجلس

الملحق (2) (تابع)

المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الأمة، الوطني، الشورى)

الدولة	السنة	اسم المجلس التشريعي	حدود السلطة	عدد الأعضاء	أسلوب العضوية	مدة المجلس	نصاب انعقاد الجلسات	القرارات	اختصاصات المجلس	ملاحظات
									جـ. إبداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من موضوعات وتقديم المقترحات المناسبة إليها في هذا الشأن عن طريق الأمانة العامة لمجلس الوزراء. د. المشاركة في الإعداد لمشروعات الخطط التنموية للبلاد وإبداء الملاحظات على إطارها العام الذي تحيله الحكومة إلى المجلس هـ. المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهامها وأولياتها والجهود التي تبذل لتنفيذها، وذلك لمعرفة طبيعة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية للمناطق وتعميق الترابط بين المواطنين والحكومة و. المشاركة في الجهود الرامية إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من أضرار التلوث ز. النظر في الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة واقتراح سبل تطويرها وتحسين أدائها. ح. النظر فيما يواجه القطاع الاقتصادي من معوقات، واقتراح وسائل العلاج المناسب لها ط. إبداء الرأي في الموضوعات الأخرى التي يرى جلالة السلطان عرضها على المجلس	الشورى لأول مرة في تاريخ البرلمانات الخليجية صدر أول نظام للمحكم في سلطنة عُمان عام 1996.

المصادر

1. المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية "نظام الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الرياض الأمانة العامة للمجلس، 1997.
2. إدارة الأبحاث والنشر، أضواء على منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية النظام الأساسي، نظام مجلس الوزراء، نظام مجلس الشورى، نظام المناطق، الرياض: دار الأفق للنشر والتوزيع، 1415هـ.
3. مجلس الوزراء، دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي مجلس الوزراء
4. المجلس التأسيسي، دستور دولة الكويت، الكويت. د. ن 1962
5. دولة البحرين، مجلس الشورى، مجموعة الوثائق، الأوامر الأميرية، البحرين: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1996
6. السكرتارية العامة لمجلس الشورى، النظام الأساسي المعدل لدولة قطر واللائحة الداخلية لمجلس الشورى، الدوحة العالمية للطباعة والنشر، 1997
7. مرسوم سلطاني رقم 86/ 97 في شأن مجلس عُمان (مجلس الدولة ومجلس الشورى)، الجريدة الرسمية العدد (614)، 1997

الملحق (3)*

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه .

التأسيس	تأسست الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في 21 رجب 1401 هجرية ـ الموافق 25 أيار/ مايو 1981 ميلادية	المقر مدينة الرياض
الأهداف (م 4)	1 . تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها . 2 . تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات . 3 . وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين . 4 . دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة ـ التعدين ـ الزراعة والثروات المائية والحيوانية ، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها .	ميزانية الأمانة بأنصبة متساوية بين الدول
الأعضاء (م 5)	1 . دولة الإمارات العربية المتحدة 2 . دولة البحرين 3 . المملكة العربية السعودية 4 . سلطنة عُمان 5 . دولة قطر 6 . دولة الكويت .	ست دول
اختصاصات المجلس الأعلى (م 8)	1 . النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء . 2 . وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها . 3 . النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري . 4 . النظر في التقارير والدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها . 5 . اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية . 6 . إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها . 7 . تعيين الأمين العام . 8 . تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون . 9 . إقرار نظامه الداخلي . 10 . التصديق على ميزانية الأمانة العامة .	الأعضاء: رؤساء الدول الزمان: دورة واحدة كل سنة المكان: دول الأعضاء النصاب: ثلثا الدول الأعضاء (م 7)
هيئة تسوية المنازعات	هيئة تسوية المنازعات هيئة تتبع المجلس الأعلى الذي يتولى تشكيلها في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف وتختص الهيئة بالنظر فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من : 1 . منازعات بين الدول الأعضاء .	تتكون الهيئة من مواطني الدول الأعضاء غير

* مقتبس من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

(م10)	2. خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون.	الأطراف في النزاع الذي يرى للمجلس اختيارهم على ألا يقل عددهم عن ثلاثة ويكون انعقاد الهيئة صحيحاً بحضور جميع أعضائها
اختصاصات المجلس الوزاري (م 12)	1. اقتراح السياسات ووضع الدراسات والتوصيات والمشاريع التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات. 2. العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها. 3. تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ. 4. تشجيع أوجه التعاون فيما بينهما والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص وتطوير التعاون القائم بين غرف التجارة والصناعة للدول الأعضاء وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء. 5. إحالة أي وجه من أوجه التعاون إلى لجنة أو أكثر فنية أو مختصة لدراسة وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه. 6. النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى. التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. 7. إقرار نظامه الداخلي وإقرار النظام الداخلي للأمانة العامة. 8. بترشيح من الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. 9. اعتماد التقارير الدورية والأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقدمة من الأمين العام للأمانة العامة والتوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة. والنظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى.	الأعضاء: وزراء الخارجية الزمان: كل ثلاثة أشهر المكان: الدول الأعضاء النصاب: ثلثا الدول الأعضاء (م11)
اختصاصات الأمانة العامة (م 15)	1. اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول المجلس. 2. إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون. 3. متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس من قبل الدول الأعضاء. 4. إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري. 5. إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته. 6. إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون. 7. التحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات. 8. الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك. 9. تتحمل المهام الأخرى التي تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري.	الأمانة العامة تتكون الأمانة العامة من أمين عام يعاونه أمناء مساعدون وما تستدعيه الحاجة من موظفين (م14)

الهوامش

1. جريدة **الخليج**، 22/ 12/ 1997.

2. غازي القصيبي، **أزمة الخليج: محاولة للفهم**، (لندن: دار الساقي، 1991) ص 185.

3. محمد حسنين هيكل، «الزلزال السوفيتي»، **الخليج**، 16/ 11/ 1989. كذلك انظر: بطرس غالي «حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية»، **السياسة الدولية**، العدد 114، (تشرين الأول/ أكتوبر 1993) ص 146.

4. فؤاد زكريا، «مستقبل الديمقراطية بعد الأزمة» بحث ورد في كتاب: سعد الدين إبراهيم وحسن وجيه (محرران)، **أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط: رؤى عربية وأمريكية**، (القاهرة: سلسلة أزمة الخليج (5) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ودار سعاد الصباح ط1، 1992)، ص 212-213.

5. حسن جوهر وجودت بهجت، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوط الخارج» **المستقبل العربي**، العدد 211، (أيلول/ سبتمبر 1996) ص 35-49. وانظر: عبدالخالق عبدالله، «النظام الإقليمي الخليجي» **المستقبل العربي**، العدد 114 (تشرين الأول/ أكتوبر 1993).

6. انظر:
Jamal Al-Suwaidi, "Arab and Western Conceptions of Democracy: Evidence from a UAE Opinion Survey," in David Garnham and Mark Tessler (eds.) *Democracy, War and Peace in the Middle East* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1995), 82-115.

7. غازي القصيبي، **أزمة الخليج: محاولة للفهم**. ص 184.
انظر أيضاً: "Democracy in the Gulf," *Foreign Report*, May 22, 1997
وانظر: عبدالخالق عبدالله، «النظام الإقليمي الخليجي»، **السياسة الدولية**، العدد 114، (تشرين الأول/ أكتوبر 1993).

8. انظر:
Abdulla Al-Anzy, *The Gulf Co-operation Council: Reasons and Challenges* (Ph.D. Dissertation, USA Faculty of Claremont, Graduate School, 1986), 128.

9. نزار عبيد مدني، «مدخل لدراسة الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، بحث ورد في كتاب: **التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي**، محاضرات الموسم الدبلوماسي (الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، 1986)، ص 94-95.

10. عبدالخالق عبدالله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي»، **السياسة الدولية**، العدد 132، نيسان/ إبريل 1998) ص 26.

11. خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، **أمن الخليج العربي**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ـ سلسلة محاضرات الإمارات، 18، 1997)، ص 33. وحول الإصلاحات السياسية في منطقة الخليج العربي. انظر مجلة **المستقبل العربي**، العدد 149 (تموز/ يوليو 1991)، ص 158. وانظر أيضاً أعداد:

The Economist Intelligence Unit, *Country Profile 1997-98* (Saudi Arabia, Kuwait, Oman, Qatar, Bahrain, and the United Arab Emirates).

12. انظر: Jamal Al-Suwaidi, op. cit., Table 1, 97.

13. غازي القصيبي، **أزمة الخليج: محاولة للفهم**، مرجع سابق،
وانظر: هدى متيكس، **المستقبل العربي**، العدد 168 (شباط/ فبراير 1993) ص 102.
وكذلك، جودت بهجت وحسن جوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج في التسعينيات: إرهاصات الداخل وضغوط الخارج»، **المستقبل العربي**، العدد 211، (أيلول/ سبتمبر 1996) ص 42.

14. انظر:
Gawdat Bahgat, "Military Security and Political Stability in the Gulf," *Arab Studies Quarterly* vol. 17, no. 4 (Fall 1995).
وانظر أيضاً. جودت بهجت وحسن جوهر، **المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص 44.

15. انظر:
Graham Fuller and Ian Lesser, "Persian Gulf Myths," *Foreign Affairs* (May-June 1997): 42-52.

16. انظر:
William A. Rugh, "The United Arab Emirates: What are the Sources of its Stability?" *Middle East Policy* vol. 5, no. 3 (September 1997): 14-24.

17. جيمس بيل، «الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج: مستطيل التوتر»، بحث ورد في كتاب: جمال سند السويدي (محرر)، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996) ص 142-143.

18. محمد محمد بدران، **النظم السياسية المعاصرة: دراسة تحليلية مقارنة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1997)، ص 354.
وانظر: محمد عبدالمعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**، (بيروت: دار النهضة، 1981)، ص 536-542.

19. وقد توسع المشرِّع في العصر الحديث حيث لا يشترط في المرشح لعضوية البرلمان نصاباً مالياً، أو شرطاً تعليمياً أو فئوياً، أو الانتماء إلى حزب معين. بل كفل تكافؤ الفرص بين المواطنين في الترشيح، انظر: محمد محمد بدران، ص 323.

20. عاصم أحمد عجيلة ومحمد رفعت عبدالوهاب، **النظم السياسية**، (مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط5، 1992)، ص 187 ـ 188.

21. محمود محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، ص 150.
كذلك انظر: رضوان السيد، **الشورى بين النص والتجربة التاريخية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (10)، 1997).

22. للاطلاع على التحليل القانوني لمجلس الأمة وصلاحياته ونشاطاته انظر:
محمد بشير صفار، «المؤسسة التشريعية في الكويت»، بحث ورد في كتاب: أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997)، ص 325 ـ 402.

23. لمزيد من الاطلاع على هيكل وصلاحيات المجلس الوطني الاتحادي، انظر:
عبدالوهاب الأزرق، مرجع سبق ذكره، ص 90 ـ 116.

24. للاطلاع على تحليل هيكل وصلاحيات ونشاطات المجلس انظر:
أيمن الدسوقي، «تجربة مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية» في: أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص 497 ـ 541.

25. حول تحليل هيكل وصلاحيات ونشاطات المجلس انظر:
حارس فرج، «المؤسسة التشريعية في البحرين» في: أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص 455 ـ 496.

26. النظام الأساسي المعدل لدولة قطر، 1997، ص 41 ـ 42. وكذلك انظر:
حنان تمام «المؤسسة التشريعية في قطر» في: أحمد الرشيدي، المرجع السابق ص 433 ـ 454.

27. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996) ص 63 ـ 64.
وانظر: Jamal Al-Suwaidi, op. cit., 82-115.
وانظر: هدى متيكس، «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع والتحديات والآفاق» **المستقبل العربي**، العدد 168 (شباط/ فبراير 1993) ص 101 ـ 104.
وانظر: أمين ساعاتي، **مجلس التعاون الخليجي ومستقبله** (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997) ص 65 ـ 133.
وكذلك انظر: حسين محمد البحارنة، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها**، (بيروت: شركة التنمية والتطوير، 1973).
وانظر أيضاً: عبدالله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، (الرياض: د.ن، 1983).

وانظر: عبدالكريم حمود الدخيل، «التحديث السياسي في عُمان»، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 82، (صيف 1996)، ص 263 ـ 268. وانظر الملحق (2).

28. لمزيد من الإيضاح انظر: محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **«موسوعة العلوم السياسية»**، ص 519 ـ 522.

29. حول هذا الجدل انظر: توفيق محمد الشاوي، **الشورى أعلى مراتب الديمقراطية**، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، قسم النشر، 1994).

30. انظر: رضوان السيد، **الشورى بين النص والتجربة التاريخية**. مرجع سابق.

ويشبه محمد جابر الأنصاري "الديمقراطية" بثمرة مرتبطة بالشجرة التي تعيش في تربتها الخاصة التي تتمثل بالتعددية والحوار وحرية الرأي.. لذا لابد من إعداد هذه التربة إعداداً كافياً.. انظر محمد جابر الأنصاري، مرجع سابق، ص 6.

31. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون الخليجي** ص 156 ـ 157. ولمزيد من الاطلاع على أهداف وصلاحيات هذا المجلس انظر: الملحق (3). وحول تطوير مجلس التعاون الخليجي انظر: عبدالمنعم داوود، **مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة**، (الإسكندرية: دار المعارف، 1988).

32. محمد جواد رضا، «العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ»، **المستقبل العربي**، العدد 230، (أبريل 1998)، ص 47 ـ 63.

33. المرجع:
Vahan Zanoyan, "After Oil Boom," *Foreign Affairs* vol. 74, no. 6 (Nov-Dec 1995): 2-7.
وحول تأثير انخفاض عائدات النفط انظر أيضاً:
عبدالخالق عبدالله «النظام الإقليمي الخليجي»، **السياسة الدولية**، العدد 114 (أكتوبر 1993)، ص 40 ـ 41 وانظر جودت بهجت وحسن جوهر، مرجع سابق.

34. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون**، ص 341.

35. عبدالله النفيسي، «استراتيجية التعاون الخليجي وإطار العمل السياسي» مجلة **الخليج العربي**، العدد 15 (1983)، ص 33 ـ 39. وانظر أيضاً:
عمر إبراهيم الخطيب، «الإنماء السياسي»، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، المجلد 13، العدد 4 (شتاء 1985)، ص 186 ـ 187. وانظر أيضاً:
محمد الرميحي، «مجلس شعبي استشاري خليجي: لماذا وكيف؟»، جريدة **البيان**، 1 كانون الأول/ ديسمبر 1997 ص 24.

36. انظر: أحمد جزولي، «الحوار القومي الإسلامي الديمقراطي: من الإصغاء إلى المشروع المجتمعي المشترك»، **المستقبل العربي**، العدد 221، (7/ 1997). ص 111 ـ 116.
حول الصراع الأصولي الليبرالي انظر:

شفيق ناظم الغبرا، «الكويت ومصاعب الديمقراطية»، جريدة **البيان**، 23 آذار/ مارس 1998، وانظر: محمد الرميحي، «قراءة ثقافية في أزمة سياسية» جريدة **البيان**، 24 آذار/ مارس 1998. وانظر: عامر دياب التميمي، «مخاض عسير»، جريدة **الخليج**، 25 آذار/ مارس 1998.

37. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون**، مرجع سابق، ص 341. وانظر:
عبدالوهاب الأزرق، مرجع سابق، ص 61، حيث يرى أن «الديمقراطية ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لأنها تترعرع في ظروف معينة وبيئة محددة، ولهذا ينبغي أن تراعي بدقة عند تطبيق المبادئ الديمقراطية ظروف المجتمع وتقاليده وتراثه وتطلعاته..».

38. علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية جديدة للتنمية الشاملة لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1986). ص 121.

39. عمر إبراهيم الخطيب، «الإنماء السياسي» **مجلة العلوم الاجتماعية** ـ المجلد 13 ـ العدد 4، (شتاء 1985) ص 187. وانظر:
نايف علي عبيد. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص 157. وانظر عبدالله النفيسي «مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي الاستراتيجي»، **مجلة الخليج العربي**. المجلد 15، العدد 1، 1983. ص 19.

40. أمين ساعاتي، **مجلس التعاون الخليجي ومستقبله**، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1997)، ص 136 ـ 140.

41. محمد الرميحي، «مجلس شعبي استشاري خليجي: كيف ولماذا؟»، جريدة **البيان**، 1 كانون الأول/ ديسمبر 1997 ص 24.

42. مقابلة مع السفير أحمد الجرمن مدير إدارة الشؤون القانونية والدراسات بوزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، الثلاثاء 24/ 3/ 1998. كذلك انظر ملحق رقم (1)، «النظام الأساسي للهيئة الاستشارية».

43. نايف علي عبيد. **مجلس التعاون**، مرجع سابق، ص 349 ـ 350.

44. أحمد الرشيدي، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 325 ـ 541.

45. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون**، مرجع سابق، ص 150 ـ 151. (تنص المادة الخامسة عشرة في الفقرة (3) من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن أهم اختصاصات الأمانة العامة (متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء)، أي المتابعة وليس إصدار قرارات. ولمزيد من الاطلاع على اختصاصات الأمانة العامة للمجلس انظر الملحق (3).

المراجع العربية

1. أحمد الرشيدي (محرر)، **المؤسسة التشريعية في العالم العربي**، (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1997).

2. أحمد جزولي، «الحوار القومي الإسلامي الديمقراطي: من الإصغاء إلى المشروع المجتمعي المشترك»، **المستقبل العربي**، العدد 221، تموز/ يوليو 1997.

3. أحمد يوسف القرعي، «رؤى عربية لحقوق الإنسان»، **السياسة الدولية**، العدد 1، كانون الثاني/ يناير 1993.

4. إدارة الأبحاث والنشر، **أضواء على منجزات التنمية في المملكة العربية السعودية: النظام الأساسي، نظام مجلس الوزراء، نظام مجلس الشورى، نظام المناطق**، (الرياض: دار الأفق للنشر والتوزيع، 1415).

5. السكرتارية العامة لمجلس الشورى، **النظام الأساسي المعدل لدولة قطر واللائحة الداخلية لمجلس الشورى**، (الدوحة: العالمية للطباعة والنشر، 1997).

6. المجلس التأسيسي، **دستور دولة الكويت**، (الكويت: د. ن، 1962).

7. أمين ساعاتي، **مجلس التعاون الخليجي ومستقبله**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1997).

8. بطرس بطرس غالي، «حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية»، **السياسة الدولية**، العدد 114، تشرين الأول/ أكتوبر 1993.

9. توفيق محمد الشاوي، **الشورى أعلى مراتب الديمقراطية**، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، قسم النشر، 1994).

10. جريدة **الخليج**، 23/ 12/ 1997.

11. جمال سند السويدي (محرر)، **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996).

12. جودت بهجت وحسن جوهر، «عوامل السلام والاستقرار في منطقة الخليج: إرهاصات الداخل وضغوط الخارج»، **المستقبل العربي**، العدد 211، أيلول/ سبتمبر 1996.

13. حسين محمد البحارنة، **دول الخليج العربي الحديثة: علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية أو الدستورية فيها**، (بيروت: شركة التنمية والتطوير، 1973).

14. حوار أجرته قناة الجزيرة التلفزيونية في برنامجها "الاتجاه المعاكس" بين الكاتب المغربي محمد الفزاري والدكتور سعيد شعبان، يوم الثلاثاء 3/ 3/ 1998، الساعة 11.30 بتوقيت الإمارات.

15. خالد بن عبدالعزيز آل سعود، «أمن الخليج العربي»، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، 18، 1997).

16. دولة البحرين **مجلس الشورى**، مجموعة الوثائق والأوامر الأميرية، (البحرين: المؤسسة العربية للطباعة والنشر، 1996).

17. رضوان السيد، **الشورى بين النص والتجربة التاريخية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، 10، 1997).

18. سعدالدين إبراهيم وحسن وجيه (محرران)، **أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط، رؤى عربية وأمريكية**، سلسلة أزمة الخليج (5)، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. والكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1992).

19. شفيق الغبرا، «الكويت ومصاعب الديمقراطية»، جريدة **البيان**، 23 آذار/ مارس 1998.

20. عاصم أحمد عجيلة ومحمد رفعت عبدالوهاب، **النظم السياسية**، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط5، 1992).

21. عامر دياب التميمي، «مخاض عسير»، جريدة **الخليج**، 25 آذار/ مارس 1998.

22. عبدالله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، (الرياض: د. ن، 1983).

23. عبدالخالق عبدالله، «النظام الإقليمي الخليج»، **السياسة الدولية**، العدد 114، تشرين الأول/ أكتوبر، 1993.

24. عبدالخالق عبدالله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي»، **السياسة الدولية**، العدد 132، نيسان/ إبريل، 1998.

25. عبدالله النفيسي، «استراتيجية التعاون الخليجي وإطار العمل السياسي»، مجلة **الخليج العربي**، العدد 15، 1983.

26. عبدالمنعم داوود، **مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة**، (الإسكندرية: دار المعارف، 1988).

27. عبدالوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج2، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

28. عبدالوهاب الأزرق، **موجبات تعديل الدستور المؤقت بدولة الإمارات العربية المتحدة**، (أبوظبي: وزارة الإعلام والسياحة، سلسلة الدراسات الإعلامية، 14، د. ت).

29. علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة لأقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

30. عمر إبراهيم الخطيب، «الإنماء السياسي»، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (الكويت)، المجلد 13، العدد 4، شتاء 1985.

31. غازي القصيبي، **أزمة الخليج: محاولة للفهم**، (لندن: دار الساقي، 1991).

32. فلاح المديرس، «التجمعات السياسية الكويتية: مرحلة ما بعد التحرير». **السياسة الدولية**، العدد 114، تشرين الأول/ أكتوبر 1993.

33. **المستقبل العربي**، العدد 149، تموز/ يوليو 1991.

34. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **التعليم في أرقام: لمحة إحصائية**، (الرياض: الأمانة العامة، مركز المعلومات إدارة الإحصاء، 1997.

35. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **نظام الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (الرياض، الأمانة العامة للمجلس، 1997).

36. مجلس الوزراء، **دولة الإمارات العربية المتحدة دستور دولة الإمارات العربية المتحدة**، (أبوظبي: مجلس الوزراء).

37. محمد الرميحي، «قراءة ثقافية في أزمة سياسية»، جريدة **البيان**، 24 آذار/ مارس 1998.

38. محمد الرميحي، «مجلس شعبي استشاري: لماذا وكيف؟» جريدة **البيان**، 1 كانون الأول/ ديسمبر 1997.

39. محمد جابر الأنصاري، «الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي»، **المستقبل العربي**، العدد 203، كانون الثاني/ يناير 1996.

40. محمد جواد رضا، «العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ»، **المستقبل العربي**، العدد 230، نيسان/ إبريل 1998.

41. محمد عبدالمعز نصر، **في النظريات والنظم السياسية**، (بيروت: دار النهضة، 1891).

42. محمد محمد بدران، **النظم السياسية المعاصرة: دراسة تحليلية مقارنة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1997).

43 . محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرران)، **موسوعة العلوم السياسية**، (الكويت : جامعة الكويت، 1994).

44 . مرسوم سلطاني رقم 86/ 97 في شأن مجلس عُمان "مجلس الدولة ومجلس الشورى"، **الجريدة الرسمية**، العدد 614، 1997 .

45 . معهد الدراسات الدبلوماسية، (السعودية)، «التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي»، محاضرات الموسم الدبلوماسي، (الرياض، المعهد، 1986).

46 . محمد حسنين هيكل، «الزلزال السوفياتي»، جريدة **الخليج**، 16/ 11/ 1989 .

47 . ناصر الدين الأسد، **نحن والآخر: صراع وحوار**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997).

48 . نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: من التعاون إلى التكامل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

49 . هدى متيكس، «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع، والتحديات، والآفاق»، **المستقبل العربي**، العدد 168 شباط/ فبراير، 1993 .

50 . يوسف الحسن، **دولة الرعاية في الإمارات العربية المتحدة: من الحرمان إلى الرفاه إلى المشاركة**، (الشارقة: مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية، أوراق استراتيجية خليجية (4)، 1997).

المراجع الأجنبية

1. Al-Anzy, Abdulla. *"The Gulf Co-operation Council: Reasons and Challenges"* (Ph.D Dissertation, USA Faculty of Claremont, Graduate School, 1986).
2. Bahjat, Gawdat. "Military Security and Political Stability in the Gulf." *Arab Studies Quarterly* vol. 17, no. 4 (Fall 1995).
3. *Bahrain and Qatar, Country Profile 1997-1998* (London: The Economist Intelligence Unit, September 22, 1997).
4. "Democracy in the Gulf." *Foreign Report.* May 22, 1997.
5. Fuller, Graham and Ian Lesser. "Persian Gulf Myths." *Foreign Affairs* (May-June, 1997).
6. Garnham, David and Mark Tessler. *Democracy, War and Peace in the Middle East* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1995).
7. *Kuwait, Country Profile, 1997-1998* (London: The Economist Intelligence Unit, December 24, 1997).
8. *Oman, Country Profile, 1997-1998* (London: The Economist Intelligence Unit, August 5, 1997).
9. Rugh, William A. "The United Arab Emirates: What are the Source of its Stability?" *Middle East Policy* vol. 5, no. 3 (September, 1997).
10. *Saudi Arabia, Country Profile, 1997-1998* (London: The Economist Intelligence Unit, December 30, 1997).
11. *United Arab Emirates, Country Profile 1997-1998* (London: The Economist Intelligence Unit, January 21, 1998).
12. Zanoyan, Vahan. "After the Oil Boom." *Foreign Affairs* vol. 74, no. 6 (Nov-Dec 1995).

الفصل الرابع

الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: نشأتها وإطارها التنظيمي والوظيفي

خليل عبدالمنعم مرعي*

مقدمة

أعلن عن إنشاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى المنعقدة في دولة الكويت خلال الفترة 20ـ22 كانون الأول/ ديسمبر 1997، وتصدرت البيان الختامي لهذه القمة. وكان الهدف من وراء تأسيس هذه الهيئة تعزيز دور المواطن الخليجي في تفعيل مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بالهيئة الاستشارية وتبيان مراحل تطور الدعوة لإنشائها وطبيعتها القانونية، واختصاصاتها وكيفية مباشرتها لهذه الاختصاصات، مع مقارنة كل ذلك بالنماذج المماثلة لتلك الهيئة في المنطقة العربية. وقد تبين أن النموذج الوحيد القائم حالياً هو مجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي الذي يعتبر منظمة إقليمية تجمع دول المغرب العربي الخمس، مثلما يجمع مجلس التعاون لدول الخليج العربية دول الخليج العربية الست.

ولما كانت هذه الهيئة الاستشارية حديثة النشأة ولم تباشر اختصاصاتها وصلاحياتها بعد، وسيستمر ذلك الوضع على حاله إلى حين صدور توجيه من المجلس الأعلى لها بالانعقاد، وقد لا يصدر هذا التوجيه قبل انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى

* باحث في مكتب أمين عام مجلس الشورى العُماني.

المقرر انعقادها في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1998 بدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن هذه الورقة البحثية سوف تلقي الضوء على نشأة الهيئة وإطارها التنظيمي والوظيفي من واقع مراجعة وتحليل الوثائق المتاحة حول هذه الهيئة وأجهزة مجلس التعاون الأخرى والتصريحات المحدودة التي أدلى بها بعض المسؤولين في دول مجلس التعاون بهذا الخصوص، ومن ثم يغلب على هذه الدراسة الصبغة القانونية النظرية؛ وذلك لأنه من السابق لأوانه أن يجري الحديث عن فاعلية الهيئة وأصول وقواعد ممارستها الفعلية لمهامها وأعمالها. ووفق هذا التصور، تتناول هذه الورقة طائفة من المحاور الرئيسية تدور حول الإطارين التنظيمي والوظيفي للهيئة.

أولاً: تأسيس الهيئة الاستشارية والنماذج المماثلة في المحيط العربي

1 ـ إنشاء الهيئة والتجارب المماثلة في المنطقة العربية

أ. لم يتضمن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – الذي أنشئ في عام 1981 من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتعلق بالتنسيق والتعامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها[1] – إنشاء مجلس أو هيئة استشارية، تضم ذوي الخبرة والكفاءة من مواطني الدول الأعضاء ضمن أجهزته الرئيسية التي تنحصر في: المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات، المجلس الوزاري، والأمانة العامة[2]. وما كان هذا الطرح وارداً عندما أنشئ المجلس، ولم تر هذه الهيئة النور إلا بعد مضي سبعة عشر عاماً على تأسيسه، وذلك على العكس من تجارب ونماذج العمل الجماعي الأخرى المعروفة في المنطقة العربية، التي نصت الاتفاقيات المنشئة لها على إقامة نظام برلماني مشترك ضمن أجهزتها الرئيسية، ومن هذه النماذج التي سبق لها أن أنشأت كيانات ذات طبيعة مناظرة – إلى حد بعيد – للهيئة الاستشارية ومقاصدها، نذكر تجربة التكامل بين مصر والسودان في نهاية السبعينيات، والتي تضمنت تأسيس "برلمان وادي النيل" الذي ضم عدداً من أعضاء مجلسي الشعب بالبلدين. كما نذكر تجربة مجلس

التعاون العربي، وكذلك تجربة اتحاد المغرب العربي الذي أسس كيانه في شباط/ فبراير 1989، وهو يعد النموذج الوحيد من التجارب المذكورة الذي ما يزال قائماً ومستمراً بعدما تعثرت تجربة التكامل بين مصر والسودان بعد القضاء على نظام الرئيس جعفر نميري في السودان، مثلما انهارت تجربة مجلس التعاون العربي وهي في مهدها، في أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت في 2 آب/ أغسطس 1990 وتداعياته المعروفة.

ب. تنص المادة الثانية عشرة من معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي على إنشاء مجلس شورى يتألف من عشرين عضواً عن كل دولة، مهمته إبداء الرأي فيما يحيله عليه مجلس رئاسة الاتحاد من مشروعات قرارات، كما أن له أن يرفع إلى الأخير ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، وتم تشكيل هذا المجلس في صيف عام 1989، وقد أقر هذا المجلس نظامه الداخلي وصادق عليه مجلس رئاسة الاتحاد[3]. ولما كان هذا المجلس هو النموذج الحي الوحيد المناظر في المحيط العربي للهيئة الاستشارية فسوف تجرى المقارنة – ما أمكن ذلك – بين نظام كل منهما، وذلك من باب تقديم رؤية أكثر شمولاً وعمقاً لهذه الهيئة الاستشارية، والتعريف بها ونظام عملها واختصاصاتها.

2 ـ تطور الدعوة لإنشاء الهيئة وتوقيتها

أ. إذا كان إنشاء الهيئة الاستشارية قد ظهر للوجود الفعلي بعد موافقة المجلس الأعلى على نظامها الأساسي في دورته السنوية الثامنة عشرة المنعقدة بدولة الكويت في كانون الأول/ ديسمبر 1997، فإنه ما بين إنشاء مجلس التعاون وتأسيس هذه الهيئة الاستشارية قد طرحت مبادرات من قبل الدول الأعضاء لإنشاء تجمع برلماني موحد يضم ممثلين عن هذه الدول، ويكون أحد الأجهزة الرئيسية لمجلس التعاون التي تؤمن مشاركة فاعلة للمواطن الخليجي في صنع القرار وتحمل أعباء العمل الجماعي المشترك. وقد بدأت هذه الدعوات منذ بدايات الثمانينيات من هذا القرن، وكان لدولة الكويت زمام المبادرة في هذا الخصوص، غير أن هذه الدعوة لم تكن لتجد استجابة من الدول الأعضاء في تلك الفترة

لمجموعة من الاعتبارات، أهمها أن بعض هذه الدول لم تكن قد استقرت بعد على تأطير نظام مؤسسي يسمح بمشاركة المواطن في الشؤون العامة وفي عملية صنع القرار على المستوى الوطني[4].

والمعروف أن الإعلان عن إنشاء المجالس الوطنية بدول المجلس - مع اختلاف مسمياتها - لم يأت في وقت واحد؛ فتجربة مجلس الأمة في دولة الكويت بدأت منذ أوائل الستينيات، وتجربة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر عرفت منذ أوائل السبعينيات، وظهرت تجربة سلطنة عُمان في أوائل الثمانينيات مع إنشاء مجلس وما تلاه من الأخذ بنظام المجلسين فيما يعرف بمجلس سلطنة عُمان، الذي يتألف من مجلسي الشورى والدولة، طبقاً لنص المادة (58) من النظام الأساسي للدولة الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، والقوانين واللوائح التي صدرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 بشأن مجلس سلطنة عُمان واللائحة الداخلية لكل من مجلسي الشورى والدولة. أما تجربة المملكة العربية السعودية في هذا المجال فلم تظهر إلا في أوائل التسعينيات حيث صدر نظام مجلس الشورى والأوامر الملحقة به في 27 شعبان 1412 هـ، وكذلك أنشأت دولة البحرين مجلساً للشورى في عام 1992، وإن كانت قد شهدت قبل ذلك تشكيل مجلس تشريعي عرف باسم المجلس الوطني، وذلك خلال الفترة من كانون الأول/ ديسمبر 1973 وحتى توقفه في آب/ أغسطس 1975[5].

ب. مع بداية عقد التسعينيات، واكتمال تشكيل المجالس الوطنية في جميع الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واصلت دولة الكويت جهودها لإحياء فكرة تأسيس اتحاد برلماني لدول الخليج العربية، وقد كان لمجلس الأمة الكويتي زيارات مكوكية للمجالس المناظرة في دول مجلس التعاون، للتباحث والتشاور حول هذا الموضوع الذي كان واحداً من أهم البنود التي تناقش بجلسات المباحثات الرسمية في زيارات وفود مجلس الأمة الكويتي للمجالس الوطنية الأخرى بدول المجلس.

ومن أجل التقريب بين هذه المجالس وبحث مجالات التعاون والعمل المشترك فيما بينها، فقد عُقد بمقر مجلس الأمة الكويتي "ملتقى الوفاء" لمجالس

الشـورى والوطني الاتحادي والأمة في دول مجلس التعاون خلال الفترة 12 ـ 17 تشرين الثاني/ نوفمبر1994، وشاركت فيه وفود من جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن أهم اللجان التي شكلت في هذا الملتقى: لجنة دعم مسيرة مجلس التعاون ولجنة توثيق الروابط بين المجالس الخليجية. ولا شك في أن هذا الملتقى الأول - الذي شكل أول تجمع إقليمي لوفود على مستوى عال من جميع المجالس الوطنية بدول مجلس التعاون - قد أكد مدى أهمية وجدوى التقارب والتنسيق فيما بينها ودورها المأمول في مساندة جهود قادة دول المجلس في إطارها الإقليمي ضمن نطاق مجلس التعاون، كما أن هذا التجمع يسر السبيل أمام القبول الجماعي لفكرة إقامة إطار مؤسسي يضم ذوي الخبرة والرأي من مواطني دول المجلس، سواء أكان ذلك التجمع في صورة اتحاد برلماني أم في شكل مجلس استشاري أم أي صورة أخرى من الصور التي تزيد فرص مشاركة المواطن الخليجي في دعم مسيرة العمل المشترك والمساهمة في صنع القرارات المتعلقة بهذه المسيرة.

جـ. ولقد تواصلت الجهود المبذولة والمشاورات فيما بين الدول الأعضاء بعد ذلك، من أجل إنشاء هذا الكيان الجديد الذي يجمع ممثلين عن مواطني دول المجلس من ذوي الرأي والخبرة. وواضح من ديباجة النظام الأساسي للهيئة الاستشارية أن هذا الموضوع كان موضع تشاور ومداولات بين قادة دول المجلس في اجتماعات دورة المجلس السابعة عشرة التي انعقدت بالدوحة خلال الفترة 7 ـ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1996، وأنه قد تم الاتفاق في هذه الدورة على تأسيس هذا الكيان الوليد، وقد كان الطرح في بادئ الأمر أن ينشأ اتحاد برلماني للدول الأعضاء في مجلس التعاون، غير أن هذه الفكرة لم تحظ بقبول كل الأعضاء، الأمر الذي ترتب عليه العدول عنها والاستعاضة عن ذلك بإنشاء مجلس استشاري، ولقد جرى تعديل هذا المسمى في اللحظات الأخيرة، إذ أقر وزراء خارجية دول المجلس في اجتماعهم المنعقد في دولة الكويت 17 كانون الأول/ ديسمبر 1997، تغيير هذا المسمى إلى "الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية". وأقر قادة دول المجلس تأسيس هذه الهيئة في قمة الكويت التي

عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1997، حيث تصدرت البيان الختامي لهذه القمة. وقد جاء فيه أنه «انطلاقاً من حرص المجلس الأعلى على تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس، أقر المجلس الأعلى إنشاء هيئة استشارية من مواطني دول مجلس التعاون ذوي الخبرة والكفاءة، تتولى إبداء الرأي فيما يحيله المجلس الأعلى إليها من أمور»[6]. وتنص المادة الأولى من النظام الأساسي للهيئة والذي أصبح نافذاً اعتباراً من موافقة المجلس الأعلى عليه على أن «تنشأ هيئة استشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يشار إليها فيما بعد بالهيئة، ويكون تشكيلها واختصاصاتها وقواعد إجراءاتها وفقاً لهذا النظام»[7].

والسؤال الذي يطرح نفسه في سياق هذا الحديث هو لماذا جرى الاتفاق على تعديل مسمى المجلس الاستشاري إلى الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى؟ وما الفرق بين هذه الهيئة واللجان الفنية التي يشكلها المجلس الأعلى عند الاقتضاء، وبينها وبين هيئة تسوية المنازعات التي جاء النص على إنشائها في متن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وما اختصاصات هذه الهيئة الاستشارية، وما طبيعة الدور والأهداف المتوخاة من إنشائها؟ هذه الطائفة من التساؤلات تحث على البحث في التوصيف والطبيعة القانونية للهيئة وتحديد موضعها بين أجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو الأمر الذي سيتناوله المحور التالي.

ثانياً: التوصيف القانوني للهيئة وموضعها بين أجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1 ـ في تحديد مسمى الهيئة: لماذا هيئة استشارية؟

تمخضت المساعي والجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن تأسيس هيئة استشارية للمجلس الأعلى بدلاً من تكوين مجلس استشاري أو برلمان خليجي موحد. والسؤال الذي تبادر إلى الأذهان في هذا السياق هو لماذا تم الاتفاق على هذه التسمية دون غيرها من المسميات الأخرى؟ وما دلالات هذا المسمى ومغزاه؟ ولماذا تحفظت بعض الدول الأعضاء على تشكيل مجلس أو برلمان

خليجي موحد؟ في هذا الصدد، تطرح مجموعة من الأسباب والدوافع التي تكمن وراء الانتهاء إلى تسمية الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى بديلاً من المجلس الاستشاري أو البرلمان الخليجي، ومنها:

أ. تفاوت النظم البرلمانية المعمول بها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واختلافها من عدة جوانب، وما تحمله هذه المسميات من مغزى ودلالة، وكذلك تباينها في أسلوب اختيار أعضائها الذي يدور ما بين التعيين، وهو السائد في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، أو الانتخاب كما هو الحال في دولة الكويت، أو أسلوب الجمع بين الانتخاب والتعيين مثلما هو معمول به بمجلس الشورى في سلطنة عُمان؛ هذا فضلاً عن تفاوتها في الاختصاصات ومدى قربها أو ابتعادها عن الطبيعة المميزة للمجالس التشريعية المعهودة في نظم وأصول الممارسة البرلمانية المعاصرة، والتي تزاوج بين وظيفتي التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية[8].

ب. انتهاج الدول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية مبدأ التدرج والسير خطوة خطوة في مسيرة العمل المشترك، ترجمة لإعمال هذا المبدأ وشيوعه وإيثاره في صنع القرارات وبناء المؤسسات على المستوى الوطني في هذه الدول. ولقد عبر عن هذا الأمر بجلاء تام صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت في كلمته عند افتتاح الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى، حيث قال: «إن أعباء العمل الجماعي، من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ظلت منذ البداية وإلى الآن معصوبة في معظمها في رؤوس القادة، معتمدة على حكمتهم، تتقدم رويداً رويداً، تضبط الأناة خطواتها، وتكف من غلوائها، حتى تتبع الخطوة سابقتها، مؤمنين أن الحركة الوئيدة للأمام أنجح ألف مرة من هرولة تضطر إلى الارتداد أو التوقف. وكان دور الشعوب في تلك الفترة مفعماً بالحماسة، مليئاً بالطموحات والأحلام، تغلب عليه "الفزعة" العربية المعروفة، دون فلسفة متبلورة للعمل الجماعي، حتى تتحقق ثمراته للمجموع وعلى المدى المستمر»[9].

جـ. إن إنشاء هيئة استشارية للمجلس الأعلى بديلاً من البرلمان الخليجي الموحد، يعطي حرية أكبر أمام القيادات السياسية فيما يتعلق باختيار أعضاء هذه الهيئة من خارج المجالس الوطنية القائمة بتلك الدول، في حين أن إنشاء برلمان خليجي موحد أو أي إطار مؤسسي آخر، يتطلب أن يشكل من بين أعضاء المجالس الوطنية في هذه الدول. وقد لا تحبذ هذه الحفاوة على الأقل في الوقت الراهن، التي يلزمها بطبيعة الحال أن يمنح هذا البرلمان الموحد صلاحيات أكبر بكثير من تلك الممنوحة للهيئة الاستشارية التي تم الاتفاق على إنشائها.

د. علاوة على ما تقدم، فإن ثمة عاملاً قانونياً رابعاً نرجح أنه من الأسباب التي كانت وراء الاكتفاء بإنشاء الهيئة الاستشارية في الوقت الراهن، وهو أن تأسيس برلمان موحد كان يستوجب تعديلاً نافذ المفعول، إلا إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع، حسبما تقضي بذلك المادة العشرون من النظام الأساسي لمجلس التعاون. وبطبيعة الحال فإنه يبدو أن قادة دول المجلس – وهم ينشدون الاستقرار لهذا المجلس – ليست لديهم الرغبة في فتح المجال أمام إدخال أي تعديلات على نظامه الأساسي.

2 ـ الطبيعة القانونية للهيئة وموضعها بين أجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أ. من خلال استقرار ديباجة نظام الهيئة الاستشارية، ومن مسماها الذي استقر عليه، ومما جاء في البيان الختامي للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى عنها[10]، وما تلا ذلك من تصريحات للمسؤولين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حولها، يتبين أنها مجرد هيئة استشارية تابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد أنشئت استناداً إلى نص المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية[11]، ولا تعتبر أحد أجهزته الرئيسية التي وردت على سبيل الحصر في نظامه الأساسي.

وهذه الأجهزة الرئيسية هي: المجلس الأعلى، المجلس الوزاري، الأمانة العامة، وإنما هي – أي الهيئة الاستشارية – جهاز فرعي شكله المجلس بهدف توسيع قاعدة التشاور، وتكثيف الاتصالات بين الدول الأعضاء.

ب. وبناء على ما ذكر أعلاه، فإن هذه الهيئة الاستشارية مثلها مثل هيئة تسوية المنازعات التي نص على تكوينها هيئة تابعة للمجلس الأعلى. غير أن النص على إنشاء هذه الأخيرة قد ضُمن في النظام الأساسي لمجلس التعاون وتوافق صدور نظامها الأساسي مع تاريخ التوقيع على الأول؛ وهما – أي الهيئة الاستشارية وهيئة تسوية المنازعات – يلتقيان أيضاً في نظامهما الأساسي الذي لا يجوز تعديله إلا بناءً على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء يقدم للأمين العام لمجلس التعاون الذي يحيله إلى الدول الأعضاء قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل، ولا يصبح هذا التعديل نافذاً إلا إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع[12]. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه إذا كانت كل من هيئة تسوية المنازعات والهيئة الاستشارية مجرد جهازين فرعيين يتبعان المجلس الأعلى، فإن ذلك لا يقلل من أهميتهما وطبيعة الدور المنوط بكل منهما والاختلاف بينهما في الاختصاصات والمهام ونظام العمل، بل وفي الإطار الهيكلي حيث تعتبر الهيئة الاستشارية جهازاً دائماً ومستمراً من حيث التشكيل، رغم تجديد وتغيير العضوية فيها، بينما يتم تشكيل هيئة تسوية المنازعات من عدد مناسب لا يقل عن ثلاثة من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع المعروض عليها، يختارهم المجلس الأعلى في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف[13]، مما يفيد أن تشكيلها لا يأخذ صفتي الديمومة والاستمرار، وإنما يجري حسب كل حالة (نزاع بين الدول الأعضاء) تنظر فيها هذه الهيئة.

جـ. بما أن الهيئة الاستشارية تابعة للمجلس الأعلى، وإذا كان هذا الأخير يملك صلاحية إنشاء اللجان الفنية حسبما تقضي بذلك المادتان الثالثة والسابعة عشرة من نظامه الداخلي، ولما كانت هذه اللجان الفنية يعين أعضاؤها من بين مواطني الدول الأعضاء المتخصصين في مجالات عملها، ويعهد إليها بتقديم المشورة في

إعداد وتنفيذ برامج المجلس الأعلى في مجالات معينة، فإن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو ما الفرق بين هذه اللجان الفنية وأعمالها وبين الهيئة الاستشارية؟ وتختزل الإجابة في أمرين: أولهما أن الهيئة تتصف بالديمومة والاستمرار من حيث تشكيلها، ومن ثم لا تنتهي بانتهاء ما تقوم به من أعمال ومهام، في حين أن اللجان الفنية مؤقتة وتنتهي عادة بانتهاء المهمة التي أنشئت من أجلها. وثانيهما أن اللجان الفنية – من حيث طبيعة عملها – تؤدي عملاً محدداً يقتصر على تقديم الرأي والمشورة الفنية في مسألة بعينها؛ أما الهيئة الاستشارية فدورها ومهامها أوسع مدى ومجالاً من اللجان الفنية، فهي تقدم الرأي والمشورة في شتى الموضوعات وجميع المجالات التي يرى المجلس الأعلى إحالتها إليها.

وترتيباً على ذلك، فإنه يمكن أن نستنتج أن الهيئة الاستشارية سوف تؤدي على الأقل إلى الحد من إنشاء اللجان الفنية، والكف عن تشكيلها إلا فيما ندر، وحينما يتعلق الأمر بمسائل فنية بحتة تستدعي الحاجة أن يبت فيها بمعرفة ذوي الاختصاص وليس أهل الرأي والخبرة. وبما أن من حق الهيئة الاستشارية أن تستعين بمن تراه من المختصين والخبراء من مواطني الدول الأعضاء، فإنه من باب أولى أن يحال إليها مثل هذه الموضوعات التي تدرسها اللجان الفنية ليشارك في إبداء الرأي والمشورة فيها كل من أهل الرأي والخبرة وذوي الاختصاص على السواء، ومن ثم فإنه قد تنتفي الحاجة كلياً إلى تشكيل اللجان الفنية.

3 ـ اختصاصات الهيئة ومهامها

أ. إن الهدف الأساسي من إنشاء هذه الهيئة هو تعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوسيع قاعدة التشاور وتكثيف الاتصالات بين الدول الأعضاء، والعمل على تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئ المجلس؛ وذلك عن طريق إبداء الرأي والمشورة فيما يحيله المجلس الأعلى إلى الهيئة من أمور. بناء على ذلك تنص المادة الخامسة من نظامها على أن تنعقد الهيئة الاستشارية بتوجيه من المجلس الأعلى، ولا تناقش من الأمور إلا ما يحيله المجلس الأعلى إليها، ويحدد المجلس الأعلى المدة التي يتعين على الهيئة تقديم

مرئيتها خلالها. ويجوز عند الاقتضاء وبصفة استثنائية أن «تنعقد الهيئة بتوجيه من رئيس دورة المجلس الأعلى بعد التشاور مع قادة دول المجلس والاتفاق على المواد المراد بحثها». ويبدو واضحاً من هذا النص أنه لم تتحدد للهيئة الاستشارية اختصاصات وصلاحيات واضحة المعالم، وأن ذلك سيكون مرهوناً بما سيحيله إليها المجلس الأعلى من موضوعات لإبداء الرأي والمشورة.

ب. يفهم من نص المادة الخامسة المذكورة أنه لا يجوز للهيئة الاستشارية أن تتولى من تلقاء ذاتها إبداء الرأي في موضوعات وأمور أخرى لم تكلف بها من قبل المجلس الأعلى، وذلك على عكس مجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي الذي منح صلاحية أن يرفع إلى مجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، فضلاً عن إبداء الرأي في مشروعات القرارات التي يعرضها عليه مجلس الرئاسة، كما أنه يحق لهذا المجلس أن يدرس اقتراحات البيانات التي يقرها مكتبه والمتعلقة بموضوعات ذات طابع عام، وأن يدرس كذلك القضايا المتعلقة بنظام العمل فيه وإصدار وتعديل نظامه الداخلي[14].

جـ. بما أنه لم يرد في نظام الهيئة الاستشارية نص محدد حول طبيعة القضايا والموضوعات التي تناقشها وتدلي بدلوها بشأنها، وبما أن تقدير الأمر متروك للمجلس الأعلى الذي يقرر وحده الموضوعات التي يرى أن تحال إليها لإبداء الرأي، فإنه يمكن القول إن توسيع صلاحيات الهيئة من عدمه وفاعليتها في ممارسة هذه الصلاحيات وتمكينها من تحقيق أهدافها، إنما هو أمر يعود إلى المجلس الأعلى ذاته ونظرته إلى هذه الهيئة وتقديره لدورها في دعم مسيرة العمل الجماعي المشترك. وفي هذا المجال - وفيما يتعلق بفاعلية الهيئة الاستشارية في أداء مهامها - يمكن تخيل ثلاثة تصورات أو بدائل مطروحة:

أولها: أن يكون مصير هذه الهيئة أقرب إلى حالة هيئة تسوية المنازعات التابعة هي الأخرى للمجلس الأعلى، والتي يبدو نظامها الأساسي مجرد وثيقة من وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهي لم تر النور ولم يجر تشكيلها منذ

عام 1981 ، على الرغم من نشوء منازعات بين الدول الأعضاء أحيل بعضها إلى محكمة العدل الدولية .

ثانيها : أن تغدو الهيئة جهازاً استشارياً حقيقياً للمجلس الأعلى تساعده بإبداء الرأي والمشورة في كل المسائل أو معظمها ذات الصلة بأهداف مجلس التعاون بصفة عامة وباختصاصات المجلس الأعلى على وجه الخصوص ، وفي هذه الحالة سوف تمارس هذه الهيئة صلاحيات واسعة ومتنوعة ، تتخطى المظهر إلى المضمون والجوهر .

ثالثها : أن تقف الهيئة الاستشارية عند حدود الشكل ، ولا تتجاوزه إلى المضمون والجوهر ، ومن ثم تتحول إلى جهاز وظيفي تشغله القضايا الإدارية عن أداء دوره المأمول في تعزيز العمل الخليجي المشترك .

وإذا كنا نستبعد إلى حد كبير حدوث البديلين الأول والأخير ، فإن البديل الثاني هو الذي يبقى وحده الأقرب إلى الوقوع والتطبيق .

ثالثاً : تشكيل الهيئة واختيار أعضائها

1 ـ تشكيل الهيئة

أ . تتألف الهيئة الاستشارية من ثلاثين عضواً من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بواقع خمسة أعضاء لكل دولة ، ومدة العضوية فيها ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التعيين[15] . وحسب نص المادة الثالثة من نظامها ، تقوم كل دولة في نهاية مدة العضوية بتجديد أو تغيير ممثليها فيها - كلهم أو بعضهم - كما يجوز لكل دولة خلال مدة العضوية تغيير كل ممثليها أو بعضهم في عضويتها .

ب . وبموجب هذا النص ، فإن تعيين ممثلي الدول الأعضاء في الهيئة إنما يخضع للسلطة التقديرية للقيادات السياسية في هذه الدول ، ولهذه القيادات كذلك سلطة واسعة - من الناحية النظرية - في تغيير ممثليها في عضوية الهيئة ، كلهم أو بعضهم ، سواء أكان ذلك أثناء مدة العضوية ، أي قبل مضي السنوات الثلاث من تاريخ

التعيين، أم بعد انتهاء هذه المدة. غير أنه من الناحية العملية يصعب تصور قيام هذه القيادات بممارسة سلطاتها التقديرية في تغيير ممثلي دولها في عضوية الهيئة أثناء مدة العضوية إلا في حالة الوفاة فقط؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إحداث نوع من عدم الاستقرار في الهيكل التنظيمي للهيئة، وهو أمر غير مرغوب فيه، بل ويتوقع - لضمان استمرار الهيئة واستقرارها - أن يراعى أمران جوهريان في تشكيل الهيئة واختيار ممثلي دول مجلس التعاون فيها:

أول هذين الأمرين أن تتحرى حكومات الدول الأعضاء الدقة التامة عند اختيارها لممثليها في عضوية الهيئة، حتى لا تضطر إلى إعادة النظر في هؤلاء الأعضاء وتغييرهم أثناء مدة العضوية، ولعل ذلك أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تأخر بعض الدول عن الموعد المتفق عليه في شأن تعيين وتسمية ممثليها في عضوية الهيئة، فقد كان على الدول الأعضاء أن تقدم قوائم مرشحيها في شهر آذار/ مارس 1998، وقد انتهى ذلك الموعد. وكانت دولتا الكويت وقطر هما الدولتين اللتين أعلنتا عن مرشحيهما، وقدمتا هذه الترشيحات إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون، حسبما جاء في تصريحات أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمنامة بتاريخ 13 آذار/ مارس 1998[16].

أما الأمر الثاني، فهو أنه يتوقع أن يتم التجديد لعدد غير قليل من الأعضاء الحاليين في الهيئة بعد انتهاء مدة العضوية الحالية، ليواصلوا تمثيل دولهم فيها لمدد قادمة على نحو يضمن استقرارها من جانب، وزيادة فاعليتها في أداء مهامها من جانب آخر، والاستفادة من الخبرات المتراكمة عند هؤلاء الأعضاء في ضوء ممارستهم للعمل بها من جانب ثالث.

جـ. لقد اعتمد في تشكيل الهيئة الاستشارية على معيار تساوي عدد الأعضاء (خمسة أعضاء) لكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتمثيلها في الهيئة، وذلك بغض النظر عن الاعتبارات والمعايير الأخرى الواردة، كالتعداد السكاني لكل دولة من هذه الدول مثلاً، والذي يفرض تمثيلاً من نوع آخر ربما يكون غير مقبول من قبل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الذي يجمع دولاً تحرص على توكيد سيادتها واستقلالها، وهذا الأمر يفضي إلى أن يكون تمثيل كل

واحدة منها في الهيئة وفي غيرها من الأجهزة على قدم المساواة مع الدول الأخرى. ولا شك في أن هذا التمثيل وفق معيار المساواة في عدد الأعضاء لكل دولة هو الشائع والمعمول به في مثل هذه التنظيمات المعروفة في عالمنا العربي، فعلى سبيل المثال يتألف مجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي من عشرين عضواً من كل دولة عضو بهذا الاتحاد[17].

2 ـ شروط العضوية في الهيئة وأحكامها العامة

أ. يجري تعيين ممثلي دول مجلس التعاون في الهيئة الاستشارية من قبل القيادات السياسية في هذه الدول التي تتولى تسمية هؤلاء الأعضاء، ويشترط في اختيار هؤلاء الأعضاء عدة شروط، منها:

(1) أن يكون العضو من مواطني الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية[18]. وهذا الشرط مسألة طبيعية لما تقتضيه طبيعة الهيئة والأهداف المتوخاة من إنشائها، والتي تستوجب أن تقتصر العضوية فيها على من يتمتع بجنسية الدولة التي يمثلها.

(2) أن يكون العضو من ذوي الخبرة والكفاءة[19]. وهذا الشرط أمر لازم في هيئة ذات طبيعة استشارية، تتولى إبداء الرأي والمشورة فيما يحال إليها من موضوعات من قبل قادة دول مجلس التعاون، وتسهم في تحقيق التكامل والتنسيق ومزيد من الاتصالات بين دول المجلس على المستويين الحكومي والشعبي، وتعميق الترابط فيما بينهما، وتعزيز العمل الخليجي المشترك.

ويبدو واضحاً من القوائم التي أعلنتها الدول الأعضاء بشأن تسمية ممثليها في عضوية الهيئة الاستشارية، أنه يراعى تنويع الخبرات واتساعها في تشكيل الهيئة، بحيث تجمع بين عدة فئات من ذوي الخبرة والكفاءة المعروفين على المستويين الوطني والإقليمي. ومن بين هذه الفئات، أولاً: شريحة الوزراء ورؤساء المجالس والسفراء السابقين، وثانياً: شريحة من كانت لهم خبرة طويلة في العمل بمجلس التعاون لدول الخليج العربية كأمينه العام الأسبق الذي اختارته دولة الكويت ضمن ممثليها الخمسة، وأمينه العام المساعد السابق للشؤون السياسية الذي عينته سلطنة

عُمان في عضوية الهيئة، وثالثاً: شريحة من أعضاء المجالس الوطنية في دول مجلس التعاون كحالة المملكة العربية السعودية التي عينت اثنين من أعضاء مجلس الشورى السعودي في عضوية الهيئة، وحالة سلطنة عُمان التي عينت ثلاثة من أعضاء مجلس الدولة في عضويتها، وهناك شريحة رابعة يندرج في إطارها رجال الأعمال والاقتصاد الذين يتمتعون بخبرات اقتصادية طويلة ويقدرون على التعبير عن القطاع الخاص في دول المجلس.

والملاحظ أن التشكيل الحالي للهيئة لم يضم أي امرأة في عضويتها رغم أن نظامها لا يحول دون تعيين النساء في عضويتها، غير أن ذلك ربما يكون سابقاً لأوانه في الوقت الحاضر؛ نظراً لأن قاعدة المشاركة في الرأي بدول مجلس التعاون - باستثناء حالة سلطنة عُمان - تستبعد مشاركة العنصر النسائي في عضوية مجالسها الوطنية[20].

ب. يلاحظ أنه لم يرد في نظام الهيئة الاستشارية نص معين يقنن شروطاً محددة يجب أن يتمتع بها أعضاء الهيئة من حيث السن أو المستوى التعليمي والثقافي، اكتفاء بشرط الخبرة والكفاءة وهو شرط جامع، كما لم ينص هذا النظام على أن يختار أعضاؤها من بين أعضاء المجالس الوطنية القائمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[21]، باعتبار أنها الهيئات التي تجسد مشاركة المواطن في الشؤون العامة، وهي المخولة صلاحية إبداء الرأي والمشورة في القضايا الوطنية بصرف النظر عن أسلوب اختيار أعضائها؛ تعييناً أو انتخاباً، ونطاق دائرة اختصاصاتها؛ ضيقاً أو اتساعاً، ومدى الأخذ بقراراتها وتوصياتها؛ إعلاماً أو إلزاماً. أضف إلى ذلك أن نظام الهيئة لم يتضمن كذلك النص على مبدأ عدم الجمع بين عضويتها وأي مسؤولية أخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويرجع عدم التوسع في شروط العضوية بهذه الهيئة وعدم حصر اختيار أعضائها من بين أعضاء المجالس الوطنية بدول مجلس التعاون إلى السلطة التقديرية الواسعة الممنوحة لقادة دول المجلس في تعيين وتسمية ممثلي دولهم بهذه الهيئة، وهم - بطبيعة الحال - أعضاء المجلس الأعلى لمجلس التعاون الذي تتبعه

الهيئة، وبالتالي فإنهم أقدر على تعيين ممثلي دولهم بالهيئة سواء أكان تعيينهم من بين أعضاء المجالس الوطنية أم من سواهم.

ورغم ذلك، فإن سياق هذا التحليل يطرح سؤالين مهمين: أولهما: هل يجوز لعضو الهيئة الاستشارية أن يجمع بين عضويتها وأي مسؤوليات أخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وثانيهما: ما هي طبيعة العلاقة بين الهيئة الاستشارية باعتبار أنها تجسد في الوقت الحاضر صورة المشاركة الشعبية ضمن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وضمن المجالس الوطنية في دول المجلس بصفتها تجسد هي الأخرى أنماط المشاركة السائدة على المستوى الوطني في كل دولة؟ في حقيقة الأمر، فإنه تتعذر الإجابة عن هذين السؤالين من خلال نظام الهيئة وما تضمنه من نصوص وأحكام، وبالتالي فإن الممارسة العملية هي التي ستقدم السوابق والتقاليد التي تحدد شكل العلاقة فيما بين الهيئة والمجالس الوطنية القائمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي التي ستحدد أيضاً ما إذا كان الجمع بين عضوية الهيئة وأي مسؤوليات أخرى في مجلس التعاون أمراً جائزاً أم غير جائز. ولكن يمكن القول إن الجمع بين عضوية الهيئة وأية مسؤوليات أخرى في مجلس التعاون يبدو أمراً غير وارد، وهو ما يظهر من خلال التشكيل الحالي للهيئة، كما أن تأسيس علاقة محددة بين الهيئة والمجالس الوطنية بدول المجلس لن تكون ممكنة ما دام أعضاء الهيئة ليسوا بالضرورة من بين أعضاء هذه المجالس، وما دامت هذه الهيئة مجرد جهاز استشاري للمجلس الأعلى ولم تتطور في المستقبل لتصبح اتحاداً برلمانياً خليجياً.

جـ. إذا كانت مدة العضوية بالهيئة الاستشارية - كما سلف - هي ثلاث سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ التعيين، وفي ضوء ما أفرزته أول تجربة عملية من تفاوت في تواريخ تسمية كل واحدة منها لترشيحها، فإن السؤال الذي يفرض نفسه والذي يثير مشكلة عملية من المتوقع حدوثها هو أي تاريخ تعيين يعتد به في حساب مدة العضوية؟ هل يعتد في حسابها بالتاريخ المتفق عليه فيما بين الدول الأعضاء للانتهاء من تسمية ممثليها في الهيئة، ومن ثم سيكون بعض الأعضاء قد أمضوا مدة تقل عن ثلاث سنوات في عضويتها، أم هل يعتد في حساب هذه المدة

بالتاريخ الفعلي الذي عينت فيه كل دولة ممثليها بالهيئة، ومن ثم يستمر هذا التفاوت قائماً في تواريخ تعيين ممثلي الدول في عضويتها؟ ويبدو هذا الأمر مسألة غير عملية؛ حيث ستنتهي مدة العضوية بالهيئة بالنسبة إلى ممثلي بعض الدول قبل غيرها، ومن ثم فإنها ستعين ممثليها الجدد فيها بينما ما يزال ممثلو البعض الآخر يتمتعون بعضوية الهيئة إلى حين انتهاء مدتها.

وتلك مسألة تنظيمية في حاجة ملحة إلى المعالجة القانونية على نحو يؤدي إلى أن تبدأ عضوية ممثلي جميع الدول بالهيئة وتنتهي في وقت واحد. ولعل ذلك كان يتطلب أن تبدأ مدة العضوية بالهيئة اعتباراً من تاريخ صدور توجيه المجلس الأعلى لمجلس التعاون إلى الهيئة بالانعقاد ومباشرة أعضائها لمهامهم بدلاً من تاريخ التعيين، أو أن تبدأ مدة العضوية من تاريخ التعيين، على أن تقوم الدول الأعضاء بتسمية ممثليها في الهيئة في وقت واحد وتحيل قوائم ترشيحاتها إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون، وتسري مدة العضوية اعتباراً من تاريخ إبلاغ الأمانة العامة بهذه الترشيحات.

د. لقد تحدث نظام الهيئة عن أحكام العضوية المتعلقة بتعيين الأعضاء والتجديد لهم وتغييرهم سواء عند انتهاء مدة العضوية أو أثناء هذه المدة، وحدد السلطة المخولة بالقيام بهذا التعيين والتجديد والتغيير. وترتيباً على ذلك لم يرد نص في هذا النظام يبين حالات انتهاء العضوية؛ لأن كل دولة من دول مجلس التعاون تتمتع بصلاحيات واسعة في تعيين واستبدال ممثليها بالهيئة وقتما شاءت، غير أن ذلك لا يمنع من طرح الاستفسار عما يحدث عند انقضاء العضوية في الهيئة، ولم تقم الدول الأعضاء كلها أو بعضها باختيار ممثليها في عضوية الهيئة. وتبدو هذه الحالة أمراً وارداً، بل وحدث أن تأخرت أغلب الدول في تعيين ممثليها في عضوية الهيئة عن الموعد المتفق عليه فيما بينها، ومن ثم لم تشكل الهيئة حتى نهاية آذار/ مارس 1998 - كما أسلفنا - من جراء هذا التأخير.

ويفضي الاستفسار المطروح آنفاً إلى أهمية وجدوى تدارك مثل هذه الحالات، مما يضمن استمرار قيام الهيئة الاستشارية، وقد يكون من المناسب أن تعالج مثل هذه الحالات وتغطى في نظامها الداخلي ليكون مكملاً لنظامها الأساسي، بحيث

يتضمن نصاً يقضي بأنه في حالة عدم تعيين الدول لممثليها في عضوية الهيئة بعد انقضاء مدة العضوية، يستمر أعضاء الهيئة الذين تنتهي عضويتهم في ممارستها إلى حين اختيار من سيخلفهم أو التمديد لهم حسب الأحوال.

3 ـ حقوق وامتيازات أعضاء الهيئة

أ. على الرغم من أهمية موضوع حقوق وامتيازات أعضاء الهيئة الاستشارية فإن نظامها لم يتناول هذا الموضوع ضمن نصوصه وأحكامه، فلم يبين الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها الهيئة وأعضاؤها في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء، وذلك على العكس من النظام الداخلي لمجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي الذي يقضي بتمتع أعضائه خلال مدة عملهم بالحصانة البرلمانية على إقليم الدول الأعضاء في الاتحاد، وعدم جواز توقيف أي عضو أو رفع دعوى مدنية أو جزائية عليه بسبب ما يعبر عنه من آراء أثناء ممارسته لعمله، واستفادة هؤلاء الأعضاء من تعويض خاص ومن إجازة مرور يسلمها إليهم رئيس المجلس تضمن لهم حرية التنقل والمساعدة والحماية أثناء تنقلاتهم داخل الدول أعضاء الاتحاد[22]. كما أن النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قد اشتمل على نص يقضي بتمتع الهيئة وأعضائها بالحصانات والامتيازات التي يتطلبها تحقيق أغراضها، طبقاً للمادة السابعة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون[23].

ب. بما أن نظام الهيئة لم يبين الحصانات والامتيازات التي تتمتع بها وأعضاؤها، وبما أن الهيئة من أجهزة مجلس التعاون كما أن أعضاءها ممثلون للدول الأعضاء في هذا المجلس، فإنه في هذه الحالة تسري على الهيئة الاستشارية وأعضائها أحكام المادة السابعة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبموجب أحكام هذه المادة، تتمتع الهيئة في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضها وقيامها بوظائفها، ويتمتع أعضاؤها بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات

المماثلة. وإذا كانت هذه الأحكام تحدد، بوجه عام، امتيازات وحصانات الهيئة وأعضائها، كغيرها من أجهزة مجلس التعاون الأخرى، فإن ذلك لا يمنع من أن ينص في نظامها الداخلي على هذه الامتيازات وتلك الحصانات بالتفصيل، وبما يتفق مع طبيعة عمل الهيئة ذاتها ومهامها.

رابعاً: أجهزة الهيئة الاستشارية

يستشف من نصوص نظام الهيئة أن لها ثلاثة أجهزة تساعدها في أداء مهامها وأعمالها ويتوقع تشكيل جهاز رابع، وأهمها على الإطلاق رئاسة الهيئة وتليها اللجان، ثم الجهاز التنفيذي الذي يقوم بأداء الأعمال الفنية والإدارية اللازمة لمعاونتها في مباشرة اختصاصاتها.

1 ـ رئاسة الهيئة

أ. تتألف رئاسة الهيئة الاستشارية من الرئيس ونائبه، ومدتها عام واحد غير قابل للتجديد بمقتضى أحكام المادة العاشرة من نظام الهيئة التي نصت على أنها تختار سنوياً رئيساً لها من بين ممثلي الدولة التي ستتولى رئاسة الدورة التالية للمجلس الأعلى، ويقصد "بالدورة" هنا دورة الانعقاد العادية للمجلس الأعلى التي تنعقد سنوياً. وبموجب هذا النص سوف تختار الهيئة رئيسها ونائبه سنوياً، وبصفة تلقائية، من بين أحد ممثلي الدول الأعضاء (حسب رئاسة كل دولة لدورة المجلس الأعلى) وسيكون ذلك بالتناوب بينهم على أساس الترتيب الهجائي لأسماء هذه الدول، ولن يكون الرئيس ونائبه من بين ممثلي دولة واحدة بأي حال من الأحوال، ويظل الرئيس يمارس أعمال الرئاسة إلى أن تسند إلى خلفه فيما بعد، ويتولى نائبه معاونته فيما يوكله إليه من مهام وينوب عنه في رئاسة الهيئة حال غيابه.

ب. لعل المرء يتساءل هنا عما يحدث في حالة انتهاء عضوية رئيس الهيئة أو نائبه لأي سبب من الأسباب قبل انقضاء مدة رئاسته، كما يتساءل أيضاً عما يحدث في

حالة انتهاء رئاسة الدولة لدورة المجلس الأعلى، بينما رئيس الهيئة - الذي يختار من بين ممثلي تلك الدولة، حسبما تقضي المادة العاشرة من نظام الهيئة - لم يكمل بعد مدة سنة في هذا المنصب. فهل يجري في هذه الحالة اختيار رئيس جديد من بين ممثلي الدولة التي تولت رئاسة دورة المجلس الأعلى، أم يبقى الرئيس الحالي في منصبه حتى يكمل مدة الرئاسة؟

إن الأمر المنطقي والطبيعي في الحالة الأولى هو أن تختار الهيئة خلفاً لهذا الرئيس من بين ممثلي الدولة التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى، كما تختار نائبه من بين ممثلي الدولة التي ستتولى رئاسة الدورة التالية للمجلس الأعلى، أي أن تنتهي رئاسة الدولة التي يمثلها الرئيس لدورة المجلس الأعلى.

أما في الحالة الثانية - حالة انتهاء رئاسة الدولة للمجلس الأعلى وعدم استكمال رئيس الهيئة لمدة سنة في رئاستها - فإن الأولى أن يعتد بمبدأ أن تنتهي مهام رئيس الهيئة ويُختار خلف له بانتهاء رئاسة دولته لدورة المجلس الأعلى، سواء أكمل هذا الرئيس مدة عام كامل في رئاسته للهيئة أو لم يكمل هذه المدة. وبناء على ذلك، فإنه في حالة اكتمال تشكيل الهيئة وتوجيه المجلس الأعلى لها بالانعقاد في أي وقت قبل كانون الأول/ ديسمبر 1998 - موعد الدورة العادية القادمة للمجلس الأعلى - فإن على الهيئة أن تختار رئيسها من بين ممثلي دولة الكويت باعتبار أنها تترأس الدورة الحالية للمجلس الأعلى، وتختار نائبه من بين ممثلي دولة الإمارات العربية المتحدة التي ستترأس الدورة القادمة للمجلس الأعلى، وتباشر رئاسة الهيئة مهامها حتى تنتهي رئاسة دولة الكويت لدورة المجلس الأعلى في كانون الأول/ ديسمبر 1998، وعلى الهيئة أن تختار بعد ذلك رئيسها من بين ممثلي دولة الإمارات العربية المتحدة التي ستتولى رئاسة الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى ويكون نائب الرئيس من ممثلي دولة البحرين؛ لأنها هي التي ستتلو دولة الإمارات العربية المتحدة في رئاسة دورة المجلس الأعلى.

جـ. إن رئاسة الهيئة تعد من أهم أجهزتها الدائمة على الإطلاق؛ فرئيسها هو الذي يتلقى توجيه المجلس الأعلى للهيئة بالانعقاد، وما يحال إليها من أمور للدراسة

وإبداء الرأي، وبالتالي فإنه هو الذي يدعوها إلى الاجتماع ويترأس هذه الاجتماعات ويفتتحها ويدير المناقشات خلالها ويعطي الكلمة حسب ترتيب طلبها للأعضاء، ويكفل مراعاتهم لأحكام نظام الهيئة والالتزام بحدود الموضوع أثناء سير المناقشات، ويقفل بابها، ويطرح الموضوع للتصويت، ويعلن ما تصدره الهيئة من قرارات (مرئيات حسب الموضوعات محل الدراسة) ويحيلها إلى الأمين العام لمجلس التعاون، كما أن من سلطة الرئيس إعلان وقف الجلسات أو تأجيلها أو انتهائها، وهو الذي يتولى الإشراف العام على حسن سير جميع أعمال الهيئة ويتابع أعمال لجانها عند تشكيلها، ويتحدث باسمها ويمثلها في اتصالاتها بالهيئات والجهات الأخرى.

ولما كانت لرئيس الهيئة هذه الصلاحيات الواسعة في تسيير أعمالها واجتماعاتها، فهل يحق له الاشتراك في المداولات والمناقشات التي تجري في اجتماعاتها؟ في الحقيقة، ليس ثمة ما يفيد أو يمنع رئيس الهيئة من الاشتراك في المداولات والمناقشات وإبداء الملاحظات حول الموضوعات التي تنظر فيها، غير أنه ربما تسفر سوابق الممارسة وتقاليدها - وهذا هو الأولى - عن الاتفاق على أن يظل الرئيس محايداً، يكتفي بإدارة الجلسات وتنظيم المداولات والمناقشات خلالها دون أن يشارك هو فيها، ما دام هناك من ممثلي دولته من يحل محله ويستطيع أن يدلي بدلوه في هذه المناقشات ويقدم ما يراه من اقتراحات ووجهات نظر حيال الموضوعات المعروضة على الهيئة، ومن ثم يبقى الرئيس رمزاً إلى وحدتها واستقلالها، لكونها هيئة اتحادية تمثل المصالح المشتركة للمواطن الخليجي وللدول الأعضاء كافة.

2 ـ اللجان

أ. لقد منحت الهيئة بمقتضى نص المادة الثانية عشرة من نظامها، صلاحية أن تشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائها، تتولى دراسة كل أو بعض ما يحال إليها من موضوعات، ويفهم من ذلك أن نظام الهيئة قد أقر فقط مبدأ تشكيل اللجان المتخصصة من بين أعضائها، ولم يسم هذا النظام لجاناً بعينها، كما لم يحدد

قواعد وإجراءات تشكيل هذه اللجان، وكيفية ممارستها لمهامها، ونظام عملها، واختيار رؤسائها، وغير ذلك من القواعد والإجراءات اللازمة لتنظيم وإدارة أعمال اللجان. فقد أعطت المادة الثانية عشرة المذكورة لهذه اللجان سلطة أن تستعين - عند الحاجة - بمن تراه من المختصين والخبراء من مواطني الدول الأعضاء، وبمفهوم المخالفة لا يحق لهذه اللجان أن تستعين فيما تدرسه من موضوعات بخبراء أو مختصين من غير مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ب. حيث إن نظام الهيئة قد اكتفى بتقرير مبدأ تشكيل اللجان فحسب، فإنه بذلك قد أعطاها مرونة كبيرة لكي تمارس صلاحيتها في تشكيل ما تراه من لجان دائمة أو مؤقتة، بحسب طبيعة الموضوعات التي ستحال إليها وتتطلب الدراسة وإبداء الرأي من قبل اللجان.
وبموجب هذه الصلاحيات الواسعة للهيئة في تشكيل اللجان، فإنها تستطيع أن تسمي من اللجان ما تراه لازماً لمساعدتها وبالسرعة اللازمة في أداء مهامها، غير أنه من الضروري أن يرد ذلك في نظامها الداخلي، مثلما تستوجب أصول الممارسة أن تحدد القواعد والإجراءات اللازمة لتنظيم وإدارة أعمال اللجان وينص عليها في النظام الداخلي للهيئة.

3 ـ الجهاز التنفيذي (سكرتارية الهيئة)

أ. لم يقض نظام الهيئة بإنشاء جهاز مستقل للقيام بأعمال سكرتاريتها، وقد نصت المادة الحادية عشرة من هذا النظام على أن «تتولى الأمانة العامة أعمال سكرتارية الهيئة وتحديد مواعيد اجتماعاتها، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء». ويدل ذلك على أن جهاز الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الذي سيقوم بدور الجهاز التنفيذي للهيئة الاستشارية، ومن ثم فإنها ستتولى أداء الشؤون الإدارية والمالية والفنية للهيئة. ويقتضي ذلك أن يجري التنسيق المستمر بين أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورئيس الهيئة، بشأن تحديد

مواعيد الاجتماعات والمشاركة فيها وتعيين عدد كاف من الموظفين للقيام بأعمال السكرتارية .

ب. وبطبيعة الحال، فإن تولي الأمانة العامة لمجلس التعاون مهمة القيام بأعمال سكرتارية الهيئة لا يحول دون إنشاء جهاز مستقل للقيام بهذه الأعمال، أو أن تتولى الدولة التي تنعقد فيها اجتماعات الهيئة القيام بهذه المهمة عند الاقتضاء، شريطة أن يتم ذلك بموافقة المجلس الأعلى لمجلس التعاون، وأن ينص عليه في النظام الداخلي للهيئة .

4 ـ مكتب الهيئة

أ. لم ينص في نظام الهيئة على إنشاء وتشكيل مكتب لها، يقوم بمساعدة رئيسها في إدارة أعمالها وتشكيل اللجان وإحالة الموضوعات إليها وتحديد جدول أعمال دورات انعقادها، وتنظيم علاقاتها مع الهيئات والجهات الأخرى والإشراف على المرئيات التي تعتمدها قبل إحالتها للمجلس الوزاري لمجلس التعاون .

ب. ورغم ما ذكر أعلاه، فليس هناك ما يمنع من إنشاء هذا المكتب وتشكيله وتحديد صلاحياته؛ ذلك لأنه من الأهمية بمكان أن يكون للهيئة مكتب يتولى المهام المذكورة على غرار مكتب المجلس الأعلى والمجلس الوزاري اللذين لم ينص على إنشائهما وتشكيلهما في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد وردا فقط في النظام الداخلي لكل منهما . ولعله من المناسب أن يشكل هذا المكتب – عند إنشائه – من رئيس الهيئة الذي يتولى رئاسته بحكم منصبه، ونائبه، وأربعة أعضاء آخرين على أساس واحد من بين ممثلي كل دولة من الدول الأعضاء غير تلك التي اختير من بين ممثليها رئيس الهيئة ونائبه . وإلى حين إنشاء وتشكيل مكتب الهيئة فإن مهامه واختصاصاته المذكورة ستتولاها الرئاسة بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس التعاون .

خامساً: نظام عمل الهيئة الاستشارية

بعد الحديث عن اختصاصات الهيئة ومهامها وتشكيلها وأجهزتها، يأتي استفسار جوهري هو كيف تقوم الهيئة بوظائفها وتمارس صلاحياتها؟ وتقتضي الإجابة عن هذا السؤال أن يتم التعرف على اجتماعاتها وصحة انعقادها، ونظام التكلم والتصويت فيها، وإعلان نتائج أعمالها، ومخرجاتها التي تتضمن مرئياتها بشأن الموضوعات المحالة إليها من قبل المجلس الأعلى.

1 ـ اجتماعات الهيئة

أ. تعقد الهيئة اجتماعات عادية وأخرى استثنائية؛ وتجرى الأولى بتوجيه من المجلس الأعلى ينقله الأمين العام لمجلس التعاون إلى رئيسها، وتناقش في هذه الاجتماعات ما يحيله إليها المجلس الأعلى من أمور، ويحدد هذا الأخير المدة التي يتعين على الهيئة تقديم مرئياتها خلالها، أما الاجتماعات الاستثنائية فلا يجوز انعقادها إلا عند الاقتضاء والضرورة، وذلك بموجب توجيه من رئيس دورة المجلس الأعلى بعد التشاور مع قادة دول المجلس والاتفاق على المواد المراد بحثها[24]، ولا تناقش الهيئة في هذه الاجتماعات غير الموضوعات التي من أجلها عقدت هذه الاجتماعات الاستثنائية، ومن ثم فإنه لا يجوز إدراج أي موضوع آخر في جدول أعمال هذه الاجتماعات، وتختتم بمجرد إنهاء جدول أعمالها. ولم يحدد نظام الهيئة مواقيت افتتاح اجتماعاتها العادية، وبناء على ذلك فإن التوجيه الذي يصدره المجلس الأعلى أو رئيس دورته حسب الأحوال، هو الذي يعين تاريخ انعقاد هذه الاجتماعات.

ب. تنعقد اجتماعات الهيئة في الدولة العضو التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى لمجلس التعاون، كما يجوز لها أن تعقد اجتماعاتها بمقر الأمانة العامة في الرياض[25]، ومن ثم فإن هذه الدورات سوف تعقد بالتناوب في كل دولة عضو بمجلس التعاون لدول الخليج العربية تبعاً لتناوب هذه الدولة على رئاسة الدورات العادية للمجلس الأعلى. ولا يصح انعقاد اجتماعات الهيئة إلا

بحضور ثلثي أعضائها[26]، أي حضور عشرين عضواً من أعضائها الثلاثين على الأقل؛ وهذا النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد جلسات الهيئة هو نفسه النصاب المقرر لصحة انعقاد اجتماعات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما يختلف هذا النصاب عنه في جلسات مجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي الذي يشترط لصحة انعقاد جلساته حضور أربعة أخماس أعضائه، كما يختلف أيضاً عن النصاب المقرر لصحة انعقاد هيئة تسوية المنازعات التابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، والتي لا يكون انعقادها صحيحاً إلا بحضور جميع أعضائها[27].

جـ. عند الحديث عن اجتماعات الهيئة، تثار مجموعة متنوعة من الاستفسارات التي تتداخل مع بعضها البعض، ومنها، أولاً: من له حق حضور اجتماعات الهيئة غير أعضائها؟ وثانياً: كيف يتم تنظيم المناقشات والمداولات في هذه الاجتماعات؟ وثالثاً: هل تكون هذه الاجتماعات وما يدور فيها من مداولات ومناقشات وما تعتمده من مرئيات سرية أم علنية؟ وهل يجوز نشر وقائعها عبر وسائل الإعلام؟ ورابعاً: هل عضو الهيئة فيما يعبر عنه من آراء وما يجريه من مناقشات يتحدث باسم الدولة التي يمثلها، ومن ثم يعبر عن مصالحها وحدها، أم أنه يمثل الهيئة في مجموعها، ومن ثم عليه أن يدلي بآرائه وملاحظاته في استقلال تام معبراً عن المصالح المشتركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى لو تعارضت مع مصالح دولته؟ وخامساً: هل يجوز إدراج مسائل إضافية في جدول أعمالها لها صفة الاستعجال؟ وسادساً: هل تحرر لهذه الاجتماعات مضابط يدون فيها تفصيلاً جميع إجراءات كل جلسة وما عرض فيها من موضوعات وما دار من مناقشات وما صدر من مرئيات، أم يكتفى بإعداد محاضر تسجل فيها أسماء الحاضرين والغائبين والمعتذرين ويدون ملخص المناقشات ونصوص القرارات التي تتخذها الهيئة؟

إن نظام الهيئة لا يسعف في الإجابة عن كل هذه التساؤلات؛ لأنه لم يتضمن نصوصاً تقننها، ومن ثم فإن سوابق الممارسة وتقاليدها هي التي ستقدم إجابات

عن هذه التساؤلات، وإن كان من المفيد أن تقنن في النظام الداخلي للهيئة حال صدوره. وقياساً على ما يجري عليه العمل في اجتماعات أجهزة مجلس التعاون الأخرى يمكن أن تستشف بعض المؤشرات بصدد الإجابة عن هذه الاستفسارات، وأهمها أن تقرر مدى سرية أو علنية الجلسات، وتحرير مضابط أو محاضر لهذه الجلسات وهل ستنتشر أم لا؟ ومن له حق الحضور في هذه الجلسات من غير الأعضاء وتنظيم المناقشات والمداولات؟ هذه كلها من المسائل الداخلية التي تترك للهيئة وحدها للفصل فيها أسوة بغيرها من أجهزة مجلس التعاون الأخرى. أما إدراج مسائل إضافية لها صفة الاستعجال في جدول أعمال اجتماعات الهيئة فإنه أمر مستبعد إلا إذا كانت هذه المسائل محالة إليها من المجلس الأعلى. ومن المنطقي أن يعبر أعضاء الهيئة عن آرائهم في جلساتها في حرية واستقلال تام، بيد أن عليهم أيضاً أن يراعوا التوازن بين مصلحة الدولة التي يمثلونها، والمصالح المشتركة للدول الأعضاء التي تعزز مسيرة العمل الخليجي المشترك، ومن ثم فإنه يتوقع أن تتبع رئاسة الهيئة سياسة التوفيق والحلول الوسط بشأن تقريب وجهات نظر الأعضاء في المسائل التي تناقشها الهيئة وتكون موضع خلاف فيما بينهم، بغية أن تصدر مرئياتها معبرة عن رضا واقتناع جميع الأعضاء.

2 ـ إصدار القرارات: مرئيات الهيئة الاستشارية

أ. بعد انتهاء الهيئة من النظر في أي موضوع مدرج في جدول أعمالها وإقفال باب المناقشة فيه، يؤخذ الرأي بأية وسيلة تقرها الهيئة؛ لأنه لم يحدد في نظامها وسيلة معينة لأخذ الرأي، وإن كان الشائع في أجهزة مجلس التعاون الأخرى أن أخذ الرأي يكون عن طريق النداء بالاسم أو برفع الأيدي أو بالاقتراع السري[28]. ومن الشائع أيضاً أن لكل عضو صوتاً واحداً، ويشترط لإقرار مرئيات الهيئة أن تحظى بموافقة أغلبية ثلثي أعضائها[29]. ويختلف ذلك النصاب عن النصاب اللازم لإقرار توصيات كل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري اللذين يصدران قراراتهما في المسائل الموضوعية بالإجماع، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، وتصدر هيئة تسوية المنازعات توصياتها وفتواها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حال تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس[30].

ب. تحال مرئيات الهيئة – بعد إقرارها – إلى أمين عام مجلس التعاون، الذي يقوم بتقديمها إلى المجلس الوزاري في أول اجتماع له لدراستها وعرضها على المجلس الأعلى[31]، ويفهم من ذلك أن الهيئة لا ترفع مرئياتها مباشرة إلى المجلس الأعلى، مثلما هو معمول به بالنسبة إلى هيئة تسوية المنازعات التي ترفع تقاريرها إلى المجلس الأعلى مباشرة لاتخاذ ما يراه مناسباً[32]، أو كما هو الحال في مجلس الشورى باتحاد المغرب العربي الذي يرسل رئيسه قراراته وتوصياته إلى رئيس مجلس رئاسة الاتحاد في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ إقرارها[33].

جـ. إذا كانت الهيئة تقدم مرئياتها إلى المجلس الوزاري الذي يتولى دراستها ومن ثم عرضها على المجلس الأعلى، فإن السؤال الذي يطرح في هذا الخصوص هو هل يجوز للمجلس الوزاري أن يعدل هذه المرئيات قبل عرضها على المجلس الأعلى؟ إن نص المادة الثالثة عشرة من نظام الهيئة يبين الغرض من تقديم هذه المرئيات إلى المجلس الوزاري، وهو أنه يدرسها أولاً ثم يعرضها على المجلس الأعلى ثانياً، وتدل عبارة "دراستها" الواردة في هذه المادة على أحقية الأول في إبداء الآراء والملاحظات عليها، غير أنه في هذه الحال سوف تعرض على المجلس الأعلى مرئيات تعبر عن وجهة نظر المجلس الوزاري أكثر من كونها تعبيراً عن آراء واقتناعات الهيئة الاستشارية. وقد لا يستقيم ذلك مع الغرض الذي من أجله أنشئت هذه الهيئة، لذا فإن ما يتوقع حدوثه هو ألا يجري هذا الأخير أي تعديلات على مرئيات الهيئة، وأن يكتفي بإدراجها في مشروع جدول أعمال الدورة التالية للمجلس الأعلى، وإن كانت ثمة ملاحظات على هذه المرئيات فسوف يقدمها في صورة ملحق يرفق معها للعرض على المجلس الأعلى.

د. لقد تم استحداث **مصطلح** جديد لمخرجات الهيئة وخلاصة أعمالها، وهو مفهوم "**المرئيات**"، خلافاً لما استقر عليه العمل في أجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، وفي مجلس الشورى باتحاد المغرب العربي وغيره من الهيئات المناظرة للهيئة الاستشارية، وخلافاً أيضاً لما هو شائع في الهيئات التي تباشر ما

يعرف "بالدبلوماسية البرلمانية أو الشعبية"، مثل "الاتحاد البرلماني الدولي" و"اتحاد البرلمانات الأفريقية" و"الاتحاد البرلماني العربي" و"البرلمان الأوربي"، وكذلك أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة الأخرى[34]؛ فالشائع في هذا الإطار هو أن هذه الهيئات تصدر قرارات أو توصيات. فما هي دلالة هذا المفهوم الجديد الذي جاء في نظام الهيئة الاستشارية؟ وهل يختلف عن القرارات والتوصيات؟ وهل مرئيات الهيئة ملزمة أم مرشدة للمجلس الأعلى؟ إذا كان مفهوم "المرئيات" يختلف عن "القرارات" التي تحمل صفة الإلزام ما لم ينص على غير ذلك في النظم الأساسية للهيئات والمنظمات الدولية، فإنه يقترب في دلالاته من مفهوم "التوصيات" التي ليس لها صفة الإلزام، وبناءً على ذلك فإن مرئيات الهيئة الاستشارية ليست ملزمة للمجلس الأعلى، وإنما هي مرشدة له ليسترشد بها عند اتخاذ قراراته الخاصة بالموضوعات التي يحيلها ابتداءً إلى تلك الهيئة.

خاتمة: الهيئة خطوة على طريق مشاركة المواطن على المستوى الإقليمي

يتضح من العرض السابق حول نشأة الهيئة الاستشارية والتعريف بإطاريها الهيكلي والوظيفي، أن تأسيسها هو خطوة على طريق توسيع قاعدة التشاور وتعزيز دور المواطن في تفعيل مسيرة العمل الخليجي المشترك، تتاح من خلاله الفرصة أمام نخبة مختارة من مواطني دول مجلس التعاون، الذين تجمعهم صفة العضوية فيها، لإبداء الرأي وتقديم المشورة فيما يحال إليها من موضوعات من قبل المجلس الأعلى.

وإذا كان قرار قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد انتهى إلى إنشاء هذه الهيئة لتكون جهازاً فرعياً تابعاً للمجلس الأعلى وبديلاً من إقامة مجلس استشاري أو اتحاد برلماني خليجي، فإن العبرة ليست في التسمية في حد ذاتها؛ إذ إن المهم هو فاعلية هذا الكيان الجديد، وهو أمر مرهون بتقدير القادة أنفسهم لهذه الهيئة، وبما يحال إليها من موضوعات للدراسة وإبداء الرأي ومجالات هذه الموضوعات ضيقاً أو اتساعاً، كما أنه مرهون كذلك بأداء الهيئة، ومدى استجابتها وتعاملها بالسرعة اللازمة مع هذه الموضوعات.

ولقد حدد نظام الهيئة القواعد والإجراءات العامة المتعلقة بتشكيلها وصلاحياتها وأحكام العضوية فيها وأهم أجهزتها وإجراءات انعقادها وتنظيم وإدارة اجتماعاتها، وما تصدره من مرئيات تعرض على قادة المجلس الأعلى بعد دراستها من قبل المجلس الوزاري، ولقد تحدثت هذه الورقة البحثية عن هذه القواعد والإجراءات تفصيلاً، وأثارت العديد من القضايا وطرحت مجموعة متنوعة من الاستفسارات في هذا الشأن، مؤكدة أهمية أن تعالج هذه المسائل وتؤخذ في الحسبان عند إصدار النظام الداخلي لهذه الهيئة.

الهوامش

1. حول أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما حققه من إنجازات في سبيل تحقيق هذه الأهداف، انظر:

* **النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (الرياض: **الأمانة العامة للمجلس**، الطبعة السادسة، 1991).
* **البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى** (من الدورة الأولى إلى الدورة السابعة عشرة)، (الرياض: **الأمانة العامة للمجلس**، 1997).
* **موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (الرياض: الأمانة العامة للمجلس، 1997).
* عبدالله الأشعل، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (القاهرة: دار النهضة، الطبعة الثانية، 1988).
* عبدالله الأشعل، **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1990).

2. للتعرف على نظام عمل هذه الأجهزة الرئيسية وتشكيلها واختصاصاتها، يراجع: النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، والنظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات، وهي واردة في إصدار الأمانة العامة لمجلس التعاون حول نظامه الأساسي، مرجع سابق.

3. لقد عدل النظام الداخلي لمجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي بمقتضى قرار صادر من المجلس في اجتماعاته بتونس خلال الفترة 25 ـ 26 حزيران/ يونيو 1990. وجرت المصادقة عليه من قبل مجلس الرئاسة بمقتضى قرار صادر في 23 تموز/ يوليو 1990. وللتعرف على نظام عمل هذا المجلس وأهدافه وتشكيله، ينظر في:
النظام الداخلي لمجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي، والذي نشرته النشرة التفصيلية التي تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي المعروفة باسم **البرلمان العربي**، وذلك في العددين الثالث والأربعين والرابع والأربعين، تموز/ يوليو وكانون الأول/ ديسمبر 1991، ص 180 ـ 190.

4. تكفل الدساتير والنظم الأساسية للحكم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوقت الحاضر مبدأ مشاركة المواطن في الشؤون العامة ويراجع في هذا الصدد على سبيل المثال ما يلي:

* المواد (34، 10، 9) من النظام الأساسي للدولة بسلطنة عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم: 101/ 96.

* المادة (43) من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بتاريخ 27/ 8/ 1412هـ.

* المادة (30 و41) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الصادر عام 1971 .

* المادة (36 و45) من دستور دولة الكويت الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1962 .

* المادة (5) من النظام الأساسي لدولة قطر الصادر في 19 نيسان/ إبريل 1972 .

5. للتعرف على اختصاصات كل مجلس من المجالس الوطنية بدول مجلس التعاون وتشكيلها واختيار أعضائها ونظم عملها، تراجع الوثائق التالية:

* المادة (58) من النظام الأساسي للدولة بسلطنة عُمان والمراسيم السلطانية بالأرقام: 86/ 97، 87/ 97، 88/ 97 في شأن مجلس سلطنة عمان ولائحتي مجلسي الشورى والدولة .

* المادة (68) من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، ونظام مجلس الشورى والأوامر الملحقة به الصادر بتاريخ 27/ 8/ 1412هـ.

* الفصل الرابع من النظام الأساسي في دولة قطر وتعديلاته واللائحة الداخلية لمجلس الشورى القطري الصادرة بالقانون رقم 6 لسنة 1979 .

* المواد (79ـ122) من دستور دولة الكويت، واللائحة الداخلية لمجلس الأمة الكويتي الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963 .

* المواد (68ـ93) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني الاتحادي الصادرة بالمرسوم الاتحادي رقم 97 لسنة 1977 .

* الأمر الأميري رقم (9) لسنة 1992 بإنشاء مجلس الشورى في دولة البحرين والمعدل بالأمر الأميري رقم (12) لسنة 1996، والأمر الأميري رقم (10) لسنة 1992 بإنشاء النظام الداخلي لسير العمل في مجلس الشورى البحريني والمعدل بالأمر الأميري رقم 13 لسنة 1996 .

ولمزيد من المعلومات حول المجالس الوطنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يراجع ما يلي:

* **مجالس الشورى والوطني والأمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (الكويت: مجلس الأمة الكويتي، 1997).

* حسن درويش ومنصور العريض، **الشورى في دولة البحرين**، (المنامة: المطبعة الحكومية ـ وزارة شؤون مجلس الوزراء والإعلام بدولة البحرين، الطبعة الأولى، 1969).

* علي بن محمد بن عبدالرحمن آل مشبب، **المملكة العربية السعودية: مجلس الشورى بين الماضي والحاضر**، مراجعة: عبدالله بن عمر نصيف، (الرياض: مطابع الحرس الوطني، الطبعة الأولى، 1997).

* الأمانة العامة لمجلس الشورى بسلطنة عُمان، **مجلس الشورى (1991ـ1997)**، (مسقط: المطبعة الشرقية، 1997).

* المعهد الجمهوري الدولي، **سلطنة عُمان: التطور السياسي ومجلس الشورى**، (تموز/ يوليو 1995).

* صلاح الدين فوزي، **البرلمان: دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1994)، ص 70ـ114.

6 و7. نشر البيان الختامي للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الصحف الوطنية بدول المجلس، كما نشرته في وثائقها دورية **التعاون** التي تصدرها الشؤون الإعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون، وذلك في عددها السابع والأربعين، بتاريخ ذي القعدة 1418هـ الموافق آذار/ مارس 1998، ص 335ـ341 كما نشرت هذه الدورية في العدد نفسه نظام الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، ص ،342ـ343.

8. لمزيد من التفاصيل حول وظائف المجالس التشريعية واختصاصاتها في النظم البرلمانية المعاصرة، يراجع ما يلي:

* قائد محمد طربوش، **السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام الجمهوري ـ تحليل قانوني مقارن**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995)، البابان الأول والسادس.

* محمد كامل ليله، **النظم السياسية ـ الدولة والحكومة**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1971)، ص 614ـ624.

* محمود عاطف البنا، **الوسيط في النظم السياسية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 1988)، ص 214 ـ215.

* كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1987)، ص 231ـ237.

* سليمان محمد الطماوي، **السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي**، (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة السادسة، 1996)، ص 141ـ186، ص 475ـ502.

* موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ـ الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة: جورج سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1992)، ص 111ـ141، ص 209ـ228.

* أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ترجمة: علي مقلد وآخرون، (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1977)، الجزء الأول: الفصل الرابع والسادس، والجزء الثاني: الفصل الثالث الخاص بالبرلمان الفرنسي.

Michael Curtis, *Comparative Government and Politics* (New York: Harper and Row Publishers, 1968), 188-193

Joseph Lapalombara, *Politics Within Nations* (New Jersey: Prentice Hall, 1974), 154-178.

9 . يراجع نص هذه الكلمة، وقد نشرت في دورية **التعاون**، مرجع سابق، ص 331-334 وعلى وجه التحديد ص 332.

10 . انظر نص ديباجة نظام الهيئة الاستشارية، مرجع سابق، ص 342، وراجع نص البيان الختامي للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص 336.

11 . جاء في عجز المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بعد حصر أجهزته الرئيسية في صدر هذه المادة، ما نصه: «ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية».

12 . إن قواعد وإجراءات تعديل النظام الأساسي لكل من هيئة تسوية المنازعات والهيئة الاستشارية هي ذاتها القواعد والإجراءات اللازمة لتعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون، وهي تتطلب جميعها موافقة المجلس الأعلى بالإجماع على إجراء هذا التعديل، بينما تعديل النظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري يتخذه المجلس الأعلى بموافقة أغلبية أعضائه، تراجع في هذا الخصوص: المادة العشرون من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمادة الثانية عشرة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات، والمادة الرابعة عشرة من نظام الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، والمادة الثامنة عشرة من النظام الداخلي للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمادة الثامنة والثلاثون من النظام الداخلي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

13 . تراجع المادة الرابعة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

14 . المواد بالأرقام (1، 23، 32، 33، 34، 35، 44) من النظام الداخلي لمجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي.

15 . المادتان الثانية والثالثة من نظام الهيئة الاستشارية.

16 . نشرت تصريحات معالي أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عدد من الصحف الخليجية، ومنها على سبيل المثال صحيفة **الوطن** التي تصدر في سلطنة عُمان، العدد 5365، (14 آذار/ مارس 1998).

17 . المدة الثانية من النظام الداخلي لمجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي.

18 . المادة الثانية من نظام الهيئة الاستشارية.

19 . المادة الرابعة من نظام الهيئة الاستشارية.

20 . تعتبر سلطنة عُمان الدولة الوحيدة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي منحت المرأة حق الترشيح والانضمام إلى عضوية مجلس الشورى، وقد بدأت هذه الخطوة اعتباراً من عام 1994 حيث شاركت امرأتان في تشكيل هذا المجلس لفترته الثانية (1994 ـ 1997)، واستمر هذا التمثيل للعنصر النسائي للفترة الحالية للمجلس (1997 ـ 2000) حيث دخلته أيضاً امرأتان في تشكيله الحالي والذي يتألف من اثنين وثمانين عضواً، كما أن مجلس الدولة الذي يجري تعيين أعضائه، يتألف من واحد وأربعين عضواً منهم أربع من النساء. يراجع في هذا الخصوص: المراسيم السلطانية بالأرقام: 86/ 97، 87/ 97، 88/ 97، 79/ 97، 89/ 97 في شأن مجلس سلطنة عُمان ولائحة مجلس الشورى والدولة وتسمية أعضاء المجلسين خلال الفترة (1997 ـ 2000)، ويراجع أيضاً كتاب: **مجلس الشورى (1991 ـ 1997)**، مرجع سابق، ص 41 ـ 45، المعهد الجمهوري الدولي، **سلطنة عُمان: التطور السياسي ومجلس الشورى**، مرجع سابق، ص 31ـ35.

21 . هذا الشرط معمول به في مجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي، والذي تقضي مادته الثانية بأن أعضاء كل دولة بالمجلس يختارون من الهيئات النيابية لهذه الدولة أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.

22 . المواد (8، 9، 10، 11، 12) من النظام الداخلي لمجلس شورى اتحاد المغرب العربي.

23 . المادة العاشرة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

24 . المادتان الخامسة والسادسة من نظام الهيئة الاستشارية.

25 . المادة السابعة من نظام الهيئة الاستشارية.

26 . المادة الثامنة من نظام الهيئة الاستشارية.

27 . تراجع المادتان السابعة والحادية عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والمادة الخامسة من النظام الداخلي للمجلس الأعلى والمادة السادسة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات، والمادة الخامسة والعشرون من النظام الداخلي لمجلس الشورى في اتحاد المغرب العربي.

28 . حول التصويت وإجراءاته في كل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، تراجع المواد الرابعة عشرة والخامسة عشرة من النظام الداخلي للمجلس الأعلى والمواد من الرابعة والثلاثين إلى السابعة والثلاثين من النظام الداخلي للمجلس الوزاري.

29 . المادة التاسعة من نظام الهيئة الاستشارية.

30 . المادة التاسعة والثالثة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون، والمادة الخامسة من النظام الداخلي للمجلس الأعلى، والمادة الثالثة والثلاثون من النظام الداخلي للمجلس الوزاري، والمادة السابعة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

31. المادة الثالثة عشرة من نظام الهيئة الاستشارية.

32. المادة التاسعة من النظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات.

33. المادة الثانية والثلاثون والخامسة والثلاثون من النظام الداخلي لمجلس شورى اتحاد المغربي العربي.

34. حول الصور المعاصرة للعمل الدبلوماسي، يراجع:

* علي حسين الشامي، **الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، (بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1990)، ص 104ـ111.

* محمود سمير أحمد، **الدبلوماسية**، (القاهرة: المكتب المصري الحديث)، ص 114ـ120، ص 129ـ138.

* بطرس غالي، محاضرة بعنوان «الدبلوماسية في العلاقات الدولية» ضمن مجموعة «دراسات الدبلوماسية العربية»، الجزء (13) الصادر عام 1971، نقلاً عن علي حسين الشامي، المرجع السابق.

* حسن محمد الظاهر، «مكانة الدبلوماسية في السياسة الخارجية»، ضمن محاضرات الدورة الرابعة للمعهد الدبلوماسي العُماني عام 1973، دار جريدة **عُمان** للصحافة والنشر، سلطنة عُمان، 1994، ص 74ـ77.

الوثائق

1. نظام الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الفصل الخامس

الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة قانونية تحليلية

عادل الطبطبائي*

تمهيد

إذا كان تكوين مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي جاء بناء على اقتراح من دولة الكويت قد وجد صداه لدى قادة دول الخليج العربية، باعتباره يجسد الأمل في اتحاد هذه الدول وجمع شملها في مجلس ينسق جهودها، ويوحد رأيها في شأن الأوضاع المستجدة سواء على الصعيدين الخليجي والعربي، أو على الصعيد العالمي، وبوصفه كذلك لبنة قوية في تدعيم أواصر الإخاء والمودة القائمة بين شعوب هذه الدول، فإن إنشاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون جاء هو الآخر بناء على اقتراح من دولة الكويت، لتكون هذه الهيئة النبض المعبر عن آراء شعوب المنطقة وتطلعاتها ومجسداً لإرادتها على مستوى اتخاذ القرار السياسي.

وقد عبر عن هذه المعاني البيان الختامي للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد بدولة الكويت خلال الفترة 20ـ22 كانون الأول/ ديسمبر 1997 بقوله: «انطلاقاً من حرص المجلس الأعلى على تقرير دور المواطن في تفعيل مسيرة المجلس، أقر المجلس الأعلى إنشاء هيئة استشارية من مواطني دول مجلس التعاون من ذوي الخبرة والكفاءة تتولى إبداء الرأي فيما يحيله المجلس الأعلى إليها من أمور».

* أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الكويت، ورئيس تحرير مجلة الحقوق التي تصدر في دولة الكويت.

وقد سبق أن اقترحت دولة الكويت إنشاء الهيئة الاستشارية على المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أعوام 1984 و1986 و1989، ولكن تأخرت عملية الموافقة عليه إلى عام 1996 عندما وافق المجلس الأعلى بدورته السابعة عشرة المنعقدة بالدوحة بدولة قطر خلال الفترة 7-9 كانون الأول/ ديسمبر 1996 على فكرة إنشاء الهيئة الاستشارية، وتكليف لجنة تحضيرية بإعداد النظام الأساسي لها.

ولا شك في أن قبول هذه الاقتراحات من قبل قادة دول مجلس التعاون يشكل العمود الفقري لمجلس التعاون وهيئته الاستشارية. وما كان يمكن أن يتجسد هذا في أرض الواقع لولا الاقتناع الكامل من القادة بأهمية إنشاء هذا المجلس والدور الكبير الذي يأمل أن يقوم به، والذي تجسد بأبهى صوره وأعمقها وأقواها خلال محنة الاحتلال العراقي لدولة الكويت.

إن دراسة الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون تستلزم منا تحديد طريقة تكوين هذه الهيئة، وتحديد موقعها بين أجهزة المجلس المتعددة، ودراسة نظامها الداخلي المنظم لشؤونها المختلفة، وذلك تمهيداً لدراسة الاختصاصات المنوطة بها.

لذلك نقسم دراستنا هذه إلى قسمين اثنين:

القسم الأول: تكوين الهيئة الاستشارية وبيان نظامها الداخلي.

القسم الثاني: اختصاصات الهيئة الاستشارية.

أولاً: تكوين الهيئة الاستشارية وبيان نظامها الداخلي

إن دراسة طريقة تكوين الهيئة الاستشارية ونظامها الداخلي يعتبر أمراً ضرورياً ولازماً للإحاطة بوضع هذه الهيئة ومعرفة طريقة عملها، وموقعها بين أجهزة مجلس التعاون.

لذلك ندرس في مبحث أول طريقة تكوين الهيئة وتحديد موقعها بين أجهزة مجلس التعاون، ثم نخصص المبحث الثاني لدراسة التكوين الداخلي للهيئة الاستشارية.

1- طريقة تكوين الهيئة الاستشارية وتحديد موقعها بين أجهزة المجلس

نبين أولاً طريقة تكوين الهيئة الاستشارية، ثم نحدد موقعها بين أجهزة المجلس المتعددة:

أ- طريقة تكوين الهيئة الاستشارية

نصت المادة الأولى من النظام الخاص بالهيئة على أن «تنشأ هيئة استشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يشار إليها فيما بعد بالهيئة، ويكون تشكيلها واختصاصاتها وقواعد إجراءاتها وفقاً لهذا النظام».

كما تنص المادة الثانية من النظام على أن «تشكل الهيئة من ثلاثين عضواً من مواطني دول المجلس تعين كل دولة خمسة من مواطنيها أعضاء فيها».

وتنص المادة الثالثة من النظام على أن «مدة العضوية في الهيئة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ التعيين، وتقوم كل دولة في نهاية المدة بتجديد أو تغيير ممثليها أو بعضهم، كما يجوز لكل دولة خلال المدة تغيير كل أو بعض ممثليها».

وأخيراً تنص المادة الرابعة من النظام على أن «تراعي كل دولة عند اختيار ممثليها أن يكونوا من ذوي الخبرة والكفاءة».

ويتضح من النصوص السابقة الأحكام التالية:

1. أن الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى تتكون من (30) عضواً بواقع خمسة أعضاء لكل دولة، تختارهم من بين مواطنيها.

ولم يحدد النظام طريقة معينة لاختيار ممثلي كل دولة، وإنما ترك لها الحرية الكاملة والمطلقة في طريقة الاختيار، ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف النظم الدستورية المتبعة في الدول الأعضاء لمجلس التعاون، ولاسيما اختلاف النظام الدستوري في دولة الكويت عن غيره من الدول الأعضاء.

كما أن أعضاء الهيئة الاستشارية الذين تختارهم الدول الأعضاء يعتبرون ممثلين لها، وليس للمجالس التشريعية أو مجالس الشورى الموجودة في هذه الدول. وهذا ما يكشف لنا عن السبب في عدم إسناد عملية اختيار هؤلاء الأعضاء للمجالس السابقة، مع أن طبيعة الهيئة الاستشارية هي إتاحة الفرصة للإرادة الشعبية للاشتراك في عملية اتخاذ القرار على مستوى مجلس التعاون. إذ كان يمكن أن يقال إنه من الأولى أن يترك للمجالس التشريعية ومجالس الشورى أداء هذه المهمة. والواقع أن اختلاف طريقة تكوين مجلس الأمة الكويتي عن غيره من مجالس الشورى ربما كان السبب الأساسي في عدم إسناد هذه المهمة لها، وإنما تتولاها كل دولة بطريقتها الخاصة.

ويلاحظ أن المادة الثانية من نظام الهيئة الاستشارية لم تحدد الجهة المختصة في كل دولة بإجراء عملية اختيار ممثليها، وإنما تركت الطريقة لمحض اختيار الدولة، وبالتالي يرجع أن يقوم رئيس كل دولة باختيار ممثلي دولته، وذلك وفقاً للأسس الدستورية المعمول بها.

2. مدة العضوية في الهيئة الاستشارية ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى، دون وضع حد أقصى لعدد مرات التجديد. وكان الأفضل - بنظرنا - تحديد حد أقصى لعدد مرات التجديد، وذلك لإتاحة الفرصة لدخول أعضاء جدد ودماء جديدة للهيئة من فترة إلى أخرى.

وإذا كان نظام الهيئة الاستشارية يسمح لكل دولة بتغيير جميع ممثليها أو بعضهم في نهاية المدة، فإن المادة الثالثة سمحت مع ذلك لكل دولة أن تغير كل ممثليها أو بعضهم خلال مدة عضويتهم إذا ما قدرت أن مصلحتها تقتضي تغييرهم، ومع ذلك فإننا نعتقد بأن حق الدولة بتغيير ممثليها في نهاية المدة كان يمكن أن يغني عن إيراد الفقرة الأخيرة في المادة الثالثة.

3. لم يشترط النظام أية شروط يجب توافرها في ممثلي كل دولة، وإنما ترك لها حرية الاختيار، ولكنه مع ذلك وضع شرطاً موضوعياً واحداً، وهو أن يكون هؤلاء من

ذوي الخبرة والكفاءة. ومجال هذا الشرط الواسع يسمح باختيار من ترى الدولة أنه من أهل الخبرة أو الكفاءة، سواء أكان ذلك من النواحي السياسية أم الاقتصادية أم القانونية أم غيرها.

ب ـ موقع الهيئة الاستشارية بين أجهزة مجلس التعاون

من المعروف أن الهيئة الاستشارية جهاز جديد مستحدث من أجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لم ترد بشأنه أية أحكام في النظام الأساسي للمجلس. ومع ذلك فإن المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون تنص على أنه «يتكون مجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية التالية:

1. المجلس الأعلى، وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.
2. المجلس الوزاري.
3. الأمانة العامة.

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية».

ولذلك تجد الهيئة الاستشارية الأساس القانوني في إنشائها بالمادة السادسة من النظام الأساسي والتي تسمح لكل جهاز من أجهزة المجلس بإنشاء أجهزة فرعية عندما تقتضي الحاجة.

ولكن هل تعتبر الهيئة الاستشارية وفقاً لحكم المادة السادسة من النظام الأساسي لدول مجلس التعاون جهازاً فرعياً؟ لا نعتقد ذلك، وإنما تعتبر هذه الهيئة - في نظرنا - من الأجهزة الأساسية في المجلس، وتتبع مباشرة المجلس الأعلى، شأنها في ذلك، شأن هيئة تسوية المنازعات.

وإذا كان النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يتضمن الإشارة إلى هذه الهيئة بحكم إنشائها لاحقاً، فإنه من المستحسن - في نظرنا - تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي المشار إليه، بما يكفل اعتبار هذه الهيئة من بين الأجهزة الرئيسية للمجلس؛ نظراً لما يحمله إنشاؤها من معان سامية تتمثل في إيجاد اللبنة

الأولى للمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي على مستوى القمة، بما قد يكون المقدمة نحو تكوين برلمان خليجي موحد يشد من أواصر التعاون بين دول الخليج العربية، ويعمق الشعور بالوحدة بين أبنائها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فلا شك في أن هذه الهيئة لا تقل شأناً أو أهمية عن هيئة تسوية المنازعات والتي تتبع المجلس الأعلى مباشرة، ولاسيما أن المادة الأولى من نظام إنشائها نصت صراحة على تبعيتها مباشرة للمجلس الأعلى، فلا يجوز إذن أن يختلف المستوى القانوني لهيئتين تتبعان المجلس الأعلى، وإنما لابد في هذه الحالة، وبحكم الضرورة، من أن تكونا من الأجهزة الرئيسية في مجلس التعاون.

2 ـ التكوين الداخلي للهيئة الاستشارية

تشمل دراسة التكوين الداخلي للهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى، رئاسة اللجنة ولجانها، ومكان انعقاد جلساتها وزمانه، والنصاب اللازم لانعقادها، واتخاذ قراراتها، ونبين هذه المسائل تباعاً.

أ ـ رئيس الهيئة ونائبه

جاءت المادة العاشرة من النظام الأساسي للهيئة الاستشارية بحكم فريد في نوعه يحكم عملية اختيار رئيس اللجنة؛ إذ تنص هذه المادة على أن «تختار الهيئة رئيساً سنوياً من بين ممثلي الدولة التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى، كما تختار نائباً للرئيس من بين ممثلي الدولة التي ستتولى رئاسة الدورة التالية للمجلس الأعلى». وبذلك تكون هذه المادة قد حسمت طريقة اختيار رئيس الهيئة ونائبه، فأوجبت أن يكون رئيس الهيئة من بين ممثلي الدولة التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى، ويعود ذلك للأسباب التالية:

1. حسم أي خلاف بشأن رئيس الهيئة قد ينشب بين الدول الأعضاء في المجلس.
2. أن اختيار رئيس الهيئة من بين ممثلي الدولة التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى، يجعل التفاهم قائماً بشكل أكبر وأعمق بين رئيس الدورة ورئيس الهيئة الاستشارية.

3. تساوي الدول الأعضاء بالحق برئاسة الهيئة وبشكل دوري.

كما أن اختيار نائب رئيس الهيئة من بين ممثلي الدولة التي سوف تتولى رئاسة الدورة المقبلة للمجلس الأعلى يعني تلقائياً اختياره رئيساً للهيئة في الدورة المقبلة، على أن ذلك يتوقف على شرط واحد مؤداه استمرار عضويته في الهيئة إلى حين انعقاد الدورة التالية للمجلس الأعلى.

ويكون اختيار رئيس الهيئة ونائبه بالأغلبية العادية، تطبيقاً للقواعد العامة في هذا الشأن، إذ لم ينص النظام الأساسي للهيئة على أغلبية خاصة لاختيارهما. وإذا كان اختيار رئيس الهيئة ونائبه، يتم من قبل جميع الأعضاء فيها، فإننا نعتقد أن الاختيار الحقيقي لهما سيكون داخل ممثلي دولتيهما، إذ سيزكي، أو يختار ممثلو الدولة التي عليها الدور في رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى، الرئيس من بينهم، ويكون بالتالي اختيار بقية الأعضاء له تأكيداً لعملية الاختيار الأولى.

ولكن هل يتصور عدم حصول من اختاره ممثلو الدولة التي عليها الدور في رئاسة اجتماع المجلس الأعلى على الأصوات المطلوبة لرئاسة الهيئة، وبالتالي طلب ترشيح شخص آخر بدلاً منه؟ من الناحية القانونية المجردة يمكن تصور ذلك، ولكن من الناحية العملية، وبحكم الالتزام الأدبي باحترام رغبة ممثلي الدولة التي عليها الدور في تحديد من يتولى رئاسة الهيئة لا نعتقد إمكان حدوث ذلك.

ب ـ لجنة الهيئة

تنص المادة (12) من النظام الأساسي للهيئة على أن «للهيئة أن تشكل لجنة أو أكثر من أعضائها لدراسة كل أو بعض ما يحال إليها. ولها عند الحاجة أن تستعين بمن تراه من المختصين والخبراء من مواطني الدول الأعضاء».

ولا شك في أن هذا الحكم منطقي؛ إذ لابد من تحضير الموضوع المحال للهيئة لدراسته، وإعداد الرأي بشأنه تمهيداً لاتخاذ الهيئة قرارها بهذا الأمر، مما يستلزم أن تتم دراسته في لجان الهيئة.

ويلاحظ بشأن حق الهيئة في تشكيل لجانها الداخلية ما يلي :

1 . عدم النص على تكوين لجان دائمة أو مؤقتة للهيئة ، وإنما تشكل اللجان عند إحالة أحد الموضوعات إليها لدراسته . وذلك يتفق مع طبيعة عمل الهيئة والتي لا تنعقد بشكل دائم ، وإنما عند إحالة أحد الموضوعات إليها لدراسته ، على نحو ما سوف نوضحه فيما بعد .

2 . يجوز للهيئة ولجانها ، الاستعانة بمن تراه من الخبراء والمختصين لمعاونتها في أداء أعمالها بشرط واحد ، هو أن يكون هؤلاء من مواطني الدول الأعضاء . ولا شك في أن هذا الشرط ضروري ؛ إذ تزخر الدول الأعضاء بذوي الخبرة والكفاءة ممن يستطيعون تلمس الاحتياجات الفعلية للهيئة . كما أن آراءهم ستكون نابعة من البيئة المحلية مراعية ظروفها ، وبذلك يكون الرأي الاستشاري للخبراء والمختصين فضلاً عن مكانته العلمية ، ملبياً للاحتياجات الفعلية للمجلس .

ج ـ مكان انعقاد الهيئة وزمانه

تنص المادة السابعة من النظام الأساسي للهيئة على أن «تعقد الهيئة اجتماعاتها في الدولة العضو التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى لمجلس التعاون ، ويجوز عقدها في مقر الأمانة العامة في الرياض» .

وهذا الحكم منطقي هو الآخر ، ويتوافق مع جعل رئيس الهيئة من بين ممثلي الدولة التي تتولى رئاسة المجلس الأعلى . ومع ذلك ، يجوز أن تعقد الهيئة اجتماعاتها في مقر الأمانة العامة بالرياض . ونعتقد أن هذا الحكم يمكن تطبيقه في حالة تعذر انعقاد اللجنة في الدولة التي تتولى رئاسة المجلس الأعلى لأي سبب من الأسباب .

أما زمان انعقاد الجلسات ، فذلك يرجع إلى طبيعة عمل الهيئة ؛ إذ لا يوجد لها دورات انعقاد محددة تجتمع خلالها ، وإنما هي تجتمع عند إحالة أحد الموضوعات إليها لدراسته وإبداء الرأي بشأنه . ويتضح ذلك من قراءة المادة الخامسة من النظام الأساسي للهيئة ، إذ تنص على أن «تنعقد الهيئة الاستشارية بتوجيه من المجلس الأعلى ، ولا تناقش من الأمور إلا ما يحيله المجلس الأعلى إليها ، ويحدد المجلس الأعلى المدة التي

يتعين على الهيئة تقديم مرئياتها خلالها. ويجوز عند الاقتضاء وبصفة استثنائية أن تنعقد الهيئة بتوجيه من رئيس المجلس الأعلى بعد التشاور مع قادة دول المجلس، والاتفاق على الموضوعات المراد بحثها».

كما تنص المادة السادسة من النظام على أن «يتولى الأمين العام لمجلس التعاون نقل توجيه المجلس الأعلى إلى رئيس الهيئة الاستشارية».

ويتضح من هاتين المادتين أن الهيئة الاستشارية لا تعقد أية جلسات لها إلا بناء على طلب (توجيه) من المجلس الأعلى ينقله إلى رئيسها أمين عام مجلس التعاون. ويجوز عند الاقتضاء أن تنعقد بناء على طلب (توجيه) من رئيس الدولة التي تتولى رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى بعد تشاوره مع قادة الدول الأعضاء بشأن الموضوعات المراد بحثها. كما يجب على الهيئة الانتهاء من دراسة الموضوعات المحالة إليها خلال المدة التي يحددها لها المجلس الأعلى. وبذلك لا تكون هناك دورات انعقاد عادية للهيئة الاستشارية وإنما تنعقد كلما رأى المجلس الأعلى ذلك، وعند الضرورة بناء على طلب (توجيه) رئيس الدولة التي تتولى رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى.

ونعتقد أنه كان الأولى أن يكون هناك دورة انعقاد عادية للهيئة الاستشارية تتزامن مع انعقاد المجلس الأعلى، بحيث يمكنه أن يحيل إليها الموضوعات المطلوبة دراستها خلال فترة الانعقاد، مع الاحتفاظ بحق المجلس الأعلى ورئيس الدولة التي تتولى رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى بطلب انعقادها عندما يريدان ذلك، لدراسة الموضوعات التي تحتاج إلى بحث وتقص عميقين.

د- النصاب اللازم لانعقاد الهيئة واتخاذ قراراتها

للنصاب معنيان؛ الأول خاص بالعدد اللازم من الأعضاء لانعقاد الجلسة صحيحة، والثاني العدد اللازم من الأصوات لاتخاذ قرار ما.

1. ويقصد بالنصاب اللازم لانعقاد الهيئة الاستشارية الحد الأدنى اللازم توافره لانعقاد الجلسة، وهو أن يحضرها "ثلثا" أعضائها. ولما كان عدد أعضاء الهيئة الاستشارية 30 عضواً، فيكون الحد الأدنى اللازم لانعقادها صحيحة هو 20 عضواً.

ويلاحظ أن المادة الثامنة من النظام الأساسي التي حددت النصاب اللازم لانعقاد الهيئة الاستشارية، لم تعلق ذلك على وجوب حضور بعض ممثلي كل دولة كشرط لصحة الاجتماع. وحسناً فعلت ذلك، فالهيئة بعد تشكيلها تصبح هيئة لها وجودها القانوني القائم بذاته، المستقل عن الدول التي تساهم بممثليها في تكوينها، وبالتالي فإن اجتماعها يكون صحيحاً بحضور 20 عضواً منها على الأقل. وبذلك يكون الاجتماع صحيحاً حتى لو تغيب جميع ممثلي إحدى الدول، أو جميع ممثلي دولتين من الدول الأعضاء كحد أقصى.

وأخيراً نشير إلى أن الأمانة العامة لمجلس التعاون تتولى أعمال سكرتارية الهيئة الاستشارية وتحديد مواعيد اجتماعاتها، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء (المادة 11 من النظام). وذلك لا يعني حق الأمانة العامة بدعوة الهيئة الاستشارية للانعقاد كلما رأت ذلك، وإنما حقها في تحديد مواعيد الاجتماعات يأتي بعد إحالة المجلس الأعلى أحد الموضوعات إلى الهيئة لدراسته وإبداء الرأي فيه.

2. أما النصاب اللازم لاتخاذ الرأي في الهيئة الاستشارية فقد حددته المادة التاسعة من النظام الأساسي بـ "ثلثي" أعضائها. ولا شك في أن هذه الأغلبية المتشددة التي تفوق الأغلبية العادية التي يتم عادة اتخاذ القرارات بموجبها قد قصد منها أن يكون رأي الهيئة معبراً عن موافقة أغلبية كبيرة من أعضائها على الموضوعات محل الدراسة، مما يسهل بعد ذلك تبني المجلس الأعلى للرأي الذي انتهت إليه الهيئة الاستشارية.

هـ - المركز القانوني لأعضاء الهيئة الاستشارية

يقصد بالمركز القانوني لأعضاء الهيئة الاستشارية تلك الضمانات والامتيازات التي تتقرر للأعضاء، من أجل تمكينهم من أداء واجباتهم التي اختيروا للقيام بها. وتشمل هذه الضمانات الحصانة الدبلوماسية، ومكافأة العضوية:

1. الحصانة الدبلوماسية: يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية من المنظمات التي تتمتع بالصفة الدولية، وبالتالي تعتبر الحصانة الدبلوماسية للعاملين فيه من

ضروريات العمل داخل المجلس، من أجل تمكينهم من أداء الوظائف المنوطة بهم على الوجه الأكمل.

وإذا كنا قد سبق وانتهينا إلى اعتبار الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون من الأجهزة الرئيسية في المجلس، فلابد إذن من أن تثبت الصفة الدبلوماسية لأعضاء الهيئة الاستشارية تمكيناً لهم من أداء المهمة التي تم اختيارهم لأدائها. وبالعودة إلى النظام الأساسي للهيئة الاستشارية نجده قد جاء خالياً من إضفاء الصفة الدبلوماسية على أعضائها.

ونعتقد أن أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية للسببين التاليين:

أ. تنص المادة (17)من النظام الأساسي لدول مجلس التعاون على أنه من حيث: (الامتيازات والحصانات):

(1) يتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.

(2) يتمتع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس وموظفوه بالامتيازات والحصانات التي تحددها اتفاقية تعقد لهذا الغرض بين الدول الأعضاء، كما تنظم العلاقة بين المجلس ودولة المقر باتفاقية خاصة.

(3) إلى أن يتم وضع الاتفاقيتين ونفاذهما المشار إليهما في الفقرة (2) من هذه المادة يتمتع ممثلو الدول أعضاء مجلس التعاون وموظفوه بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية الثابتة للهيئات المماثلة.

واستناداً إلى هذه المادة، نعتقد بشكل جازم أن أعضاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية، شأنهم في ذلك شأن ممثلي الدول الأعضاء في المجلس والعاملين فيه، رغم عدم النص في النظام الأساسي للهيئة على إضفاء الصفة الدبلوماسية على أعضائها، غير أن تمتعهم بالحصانة الدبلوماسية يجد سنده القانوني في المادة (17) من النظام الأساسي لمجلس التعاون.

ب. إن أعضاء لجنة تسوية المنازعات التابعة للمجلس الأعلى يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية وفقاً لحكم المادة (10) من نظامها الأساسي والتي تنص على أن «تتمتع الهيئة وأعضاؤها في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات التي يتطلبها تحقيق أغراضها طبقاً للمادة السابعة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون»، فإذا ما كنا قد انتهينا إلى أن الهيئة الاستشارية هي هيئة تابعة مباشرة للمجلس الأعلى، وتعتبر بذلك من الأجهزة الرئيسية في المجلس، فلابد من أن يتمتع أعضاؤها بالحصانات والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء هيئة تسوية المنازعات من باب القياس.

وقد يكون من المفيد، تلافياً لأي إشكال في هذا الشأن، تعديل النظام الأساسي للهيئة الاستشارية والنص صراحة على منح أعضائها الحصانة الدبلوماسية.

2. الامتيازات: إن قيام أعضاء الهيئة الاستشارية بأداء الوظائف المنوطة بهم يعتبر من قبيل المساهمة في بناء هذا المجلس المهم وترسيخه في حياة دول منطقة الخليج العربي وشعوبها. ومع ذلك فإن المادة السابعة عشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون قد نصت صراحة على تمتع ممثلي الدول الأعضاء بالامتيازات، ولكنها لم توضح ماهيتها وحدودها.

ولو عدنا إلى النظام الأساسي للهيئة الاستشارية لوجدناه قد جاء خالياً كذلك من الإشارة إلى تمتع أعضاء الهيئة الاستشارية بالامتيازات. ولكن ذلك لا يمنع – في نظرنا – من تمتعهم بالامتيازات ذاتها التي يتمتع بها أعضاء هيئة تسوية المنازعات بحكم كون كل من الهيئتين: تسوية المنازعات، والهيئة الاستشارية من الهيئات التابعة مباشرة للمجلس الأعلى، الأمر الذي يقضي مساواة أعضائهما بالحصانات والامتيازات المقررة لأي منهما.

و. اللائحة الداخلية للهيئة

يعتبر النظام الأساسي للهيئة الاستشارية بمنزلة لائحتها الداخلية المنظمة لشؤونها المختلفة. وقد بينت المادة (14) من النظام الأساسي للهيئة طريقة تعديله، فنصت على أنه يحق لأي من الدول الأعضاء في مجلس التعاون اقتراح تعديله، ويقدم طلب

التعديل للأمين العام للمجلس الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء، وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل، ويصبح التعديل نافذاً إذا أقره المجلس الأعلى بالإجماع.

ونعتقد أنه كان بالإمكان منح الهيئة الاستشارية حق اقتراح تعديل نظامها الأساسي ولو بأغلبية خاصة، ولا ضير من وراء ذلك ما دام هذا الاقتراح لن يكون نافذ المفعول إلا بموافقة المجلس الأعلى بالإجماع. وبذلك يكون للهيئة الاستشارية مجال محدود تستطيع أن تعبر من خلاله عن احتياجاتها التي يتطلبها نظام عملها.

ثانياً: اختصاصات الهيئة الاستشارية

1. الهيئة الاستشارية كما يدل عليها اسمها لا تعتبر برلماناً موحداً للدول الأعضاء، وإنما هي مجرد هيئة استشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، تعينه في دراسة القضايا المحالة إليها، معبرة بذلك عن نبض المواطن الخليجي وتطلعاته نحو الوحدة أو الاتحاد.

وبدراسة النظام الأساسي للهيئة الاستشارية يتضح لنا عدم وجود اختصاصات محددة لها، وإنما تقوم بإبداء الرأي في الموضوعات المحالة إليها من المجلس الأعلى، أو من رئيس الدولة التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى عند الاقتضاء.

ويتضح ذلك من دراسة المادة الخامسة من النظام الأساسي للهيئة، فهي تنعقد - كما سبق أن أوضحنا - بطلب (توجيه) من المجلس الأعلى، أو رئيس الدولة التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى، ولا يحق لها أن تناقش من الأمور إلا ما يحال إليها. وهذا يعني أن الهيئة لا يحق لها أن تبادر وتطرح بعض الموضوعات لدراستها ورفعها للمجلس الأعلى مهما بلغت أهميتها، وإنما دورها ينحصر في تلقي الموضوعات المحالة إليها ودراستها وإبداء الرأي بشأنها.

ونعتقد أنه إذا كان دور الهيئة الاستشارية محدوداً بدراسة الموضوعات المحالة إليها دون غيرها، فإن ذلك لا ينفي قدرة الهيئة على إبداء رأيها في الموضوعات المرتبطة بالموضوع المحال إليها لدراسته، وإبداء رأيها بشأنها، ولو لم تكن محالة إليها،

وإنما هي تستمد حقها في الدراسة وإبداء الرأي، في هذه الحالة، من الارتباط العضوي بين الموضوعات، وحتى تكون الدراسة وإبداء الرأي بشأنها أمراً متكاملاً ومتناسقاً من جميع النواحي.

ويلاحظ أن المادة التاسعة من النظام الأساسي جاءت باصطلاح جديد عرَّفت فيه ما يصدر عن الهيئة الاستشارية؛ إذ لم تقل إن الهيئة تتخذ قراراً أو توصية بشأن الموضوعات المحالة إليها، وإنما استخدمت مصطلح "**مرئيات**"، وهو دون شك مشتق من الرأي، أي أن الهيئة تبدي رأيها في الموضوع المحال إليها.

ويبدو أن اختيار مصطلح "**مرئيات**" دون غيره من المصطلحات القانونية المتعارف عليها في هذا المجال، قصد به عدم وجود أي حرج على المجلس الأعلى لمجلس التعاون لو أنه لم يأخذ بما انتهت إليه الهيئة الاستشارية؛ لأن ما توصلت إليه لا يعدو أن يكون رأياً من الآراء المطروحة، إن شاء أخذ به، وإن شاء عدل عنه إلى غيره.

ومع ذلك نعتقد أن "**المرئيات**" التي تتوصل إليها الهيئة الاستشارية لابد من أن تأخذ مكانها اللائق بها - من دون شك - لدى المجلس الأعلى باعتبار أنها معبرة عن نبض الحس لدى مواطني دول المجلس، وما الهيئة الاستشارية إلا أحد الشرايين المعبرة عن هذا الإحساس الشعبي.

2. وأخيراً نشير إلى أن الهيئة الاستشارية إذا كانت تتلقى الموضوعات المحالة إليها من المجلس الأعلى مباشرة، أو من رئيس الدولة التي تتولى رئاسة دورة المجلس الأعلى عن طريق الأمين العام لمجلس التعاون، فإن إحالتها لمرئياتها التي توصلت إليها لا يكون كذلك مباشرة، وإنما يتولى الأمين العام للمجلس تقديم مرئيات الهيئة الاستشارية إلى المجلس الوزاري لمجلس التعاون في أول اجتماع له لدراستها وعرضها على المجلس الأعلى (المادة 13 من النظام).

وإذا كان من المفهوم أن تحال مرئيات الهيئة الاستشارية إلى المجلس الوزاري لمجلس التعاون، والذي يعد جدول أعمال المجلس الأعلى (المادة 12 من النظام الأساسي لمجلس التعاون) لدراستها حسب نص المادة (13) من نظام الهيئة الاستشارية، فذلك لا يعني إمكان حجب ما توصلت إليه هذه الهيئة من مرئيات عن المجلس

الأعلى. وكل ما للمجلس الوزاري في هذا الشأن هو دراسة هذه المرئيات، وإبداء ملاحظاته بشأنها، ورفع كل ذلك للمجلس الأعلى الذي له وحده اتخاذ القرار النهائي في الموضوع أو الموضوعات التي قدمت بشأنها مرئيات الهيئة الاستشارية.

الخلاصة

إن تكوين الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من مواطني الدول الأعضاء في المجلس يعتبر خطوة رائدة من دون شك، إذ أضفت الطابع الشعبي، ولو بصورة محدودة، على أجهزة المجلس ولجانه المتعددة. وإذا كان يحق لكل دولة اختيار ممثليها وفقاً لما تراه، فإن مرد ذلك دون شك، لمراعاة الأوضاع الداخلية الحالية للدول الأعضاء، ولكن ذلك لا يمنع من تطوير عملية اختيار ممثلي الدول الأعضاء في المجلس في المستقبل عندما تسمح الظروف بذلك.

كما أن الدور المحدود للهيئة الاستشارية في الوقت الحاضر لا يمنع هو الآخر من زيادته ومد نطاقه، ليشمل موضوعات أخرى ترى الهيئة الاستشارية من تلقاء نفسها أن تدرسها وتبدي الرأي فيها.

ولا نعتقد أن مثل هذه الخطوة سوف يطول الأمد لتبنيها؛ إذ المسألة - في نظرنا - مسألة وقت، تبرهن الهيئة الاستشارية من خلاله على قدرتها في تجسيد الطموحات والآمال المعقودة عليها في نقل مشاعر وأحاسيس مواطني الدول الأعضاء في مجلس التعاون لقادتهم، وهم من دون شك ليسوا ببعيدين عنها.

المحور الثالث

أمن الخليج العربي

الفصل السادس

أمن الخليج
ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

محمد الرميحي*

مقدمة

يعتبر موضوع أمن الخليج، وتحديداً ما يخص مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موضوعاً ضخماً ومتشعباً، فهذه المجموعة من الدولة العربية التي تمتد على شاطئ الخليج العربي، تمثل بؤرة تتجمع عندها أشعة مصالح ومطامع ومطامح إقليمية ودولية كثيرة، من واقع ما تمثله كمصدر لثروة حيوية هي النفط، وإن تدنت أسعاره، وما تمثله كسوق عالمية مهمة، إضافة للموقع الجغرافي ـ السياسي الذي تمثله في منطقة تتكاثر بها وعلى جانبيها علامات الاستفهام السياسية والعسكرية ذات الأبعاد الاستراتيجية الخطيرة، خاصة في ضوء ما حدث من احتدام عسكري واكب وأعقب احتلال العراق لدولة الكويت، وما يزال جمره متقداً وإن غطاه بعض الرماد. كما أضيف إلى تلك الأبعاد الاستراتيجية الخطرة مؤخراً بُعد جديد له سطوع لهيب التجارب النووية الهندية ثم الباكستانية وإن كانت تحت الأرض، وهي أرض أقرب ما تكون من دول الخليج العربية التي نحاول دراسة موضوع أمنها.

لهذا كله فإنني أرى أن موضوع أمن الخليج ودول مجلس التعاون تمكن معالجته عبر ثلاثة محاور رئيسية، وأود أن أنبه إلى أن معالجتي - حتى تتشبث بالمجسد أكثر من تعلقها بالمجرد - استلهمت أساساً هموم الأمن الكويتي كنقطة انطلاق توسعت بواقع الحال نحو موضوع الأمن الأوسع لدول الخليج العربية مجتمعة. والمحاور الثلاثة التي أعني هي:

* أمين عام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.

1. السيطرة الأجنبية وما بعدها.
2. اضطراب البيئة السياسية حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
3. النفط والثروة.

هذه العناصر الثلاثة المتفاعلة معاً، تكاد تحتكر قضايا الأمن الخارجي والداخلي في منطقة الخليج لفترة طويلة من الزمن، بل ما زالت آلياتها سارية وفاعلة إلى اليوم.

1- السيطرة الأجنبية وما بعدها

في القرنين الماضيين وإلى منتصف هذا القرن تقريباً، زحف النفوذ الأجنبي على الخليج العربي، خاصة النفوذ البريطاني الذي وجد أنه لحماية ممتلكاته في الهند لا بد له من أن يفرض سيطرته على منطقة الخليج العربي، لأنه ممر مائي وتجاري حيوي، ووجد في الخليج قوى محلية بحرية أو برية متنازعاً عليها، كانت في الأغلب ذات نفوذ وقوة محدودة، فقام بتقليص هذه القوى المحلية وبفرض السلام فيما بينها، وفرض السلام الذي يتوخاه من جانبه.

تطور هذا السلام البريطاني في النصف الأول من القرن العشرين ليشهد احتلالاً في الجانب الغربي من الخليج، والجانب الشمالي منه، أي إيران والعراق، وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى أصبح الخليج العربي بمنزلة بحيرة بريطانية بلا منازع، إلا أن الذي أوصل بريطانيا إلى الانتصار في الحرب هو جهد ما لبث أن تحول إلى إجهاد أضعفها اقتصادياً ثم سياسياً، فأتى قادم آخر هو الولايات المتحدة الأمريكية التي شاركت بريطانيا عنوة في النفوذ الاقتصادي (النفط) ثم في النفوذ السياسي والعسكري.

لقد صبغت الحياة السياسية والأمنية في الخليج العربي تفاعل القوى الغربية، خاصة بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية، والخلاف على المكانة والنفوذ بين القوتين الإقليميتين إيران والعراق، ووجود النفط الذي أسرع من تفاعل الأمن الخارجي مع الأمن الداخلي.

ولم تظهر فترة فيها قلق كبير على الأمن في الخليج العربي مثل الفترة التي امتدت من السبعينيات حتى اليوم، فقد شهدت هذه الفترة انحسار النفوذ البريطاني وانسحابه العسكري، كما شهدت استقلال الدول الخليجية الصغيرة، وتغيرات جذرية في إيران والعراق وحروباً إقليمية شرسة، وشهدت أيضاً بروز طبقات وفئات اجتماعية داخلية ذات تطلعات اقتصادية واجتماعية.

حاولت دول الخليج خاصة أمام الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني أن تنظم العلاقة الأمنية الإقليمية فيما بينها، بعد أن تخلت إيران عن مطالبتها بالبحرين واحتلت مع ذلك الجزر الإماراتية الثلاث في عرض الخليج العربي*، ولكن هذه العلاقة المطلوبة تحطمت أمام السباق على النفوذ والمكانة خاصة بين إيران والعراق. ففي منتصف السبعينيات حاولت دول الخليج العربي أن تخرج بصيغة أمنية متناسقة، وعُقد لذلك مؤتمر في العاصمة العُمانية مسقط بعد تشاور كثيف، ولكن هذا المؤتمر فشل بسبب انعدام الثقة والشكوك المتبادلة بين العراق وإيران، وبرغم التغير في السلطة جزئياً في العراق وكلياً في إيران حيث قامت الثورة الإيرانية، والتي أشاعت عدم الاستقرار وقتها في المنطقة، فإن هذا النقاش القديم الجديد ما لبث أن فجر حرباً شعواء بين البلدين، أي إيران والعراق.

على أثر ذلك قامت الدول الأصغر في الخليج بمحاولة ترتيب البيت الخليجي، فكان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يضم ست دول خليجية هي المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والبحرين وقطر وسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1981، بمنزلة رد الفعل الجيوسياسي على أحداث إيران والحرب العراقية ـ الإيرانية. فلم تواجه منطقة الخليج العربي باضطراب أمني فاق كل ما مضى منذ أن خرجت القوة الاستعمارية البريطانية في السبعينيات أشد من الحرب العراقية ـ الإيرانية التي أوقعت دول الخليج في حيرة سياسية، فحاولت أولاً التوفيق بين العدوين، ولكنها بعد ذلك بدرجات مختلفة أخذت تساعد العراق خوفاً من أطروحات الثورة الإيرانية المتشنجة آنذاك.

---

* احتلت إيران الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 وما زالت تحتلها حتى الآن.

إلا أن الطامة الكبرى جاءت بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية، فقد قامت سلطات العراق بتوجيه مدافعها إلى دولة الكويت، وبالتالي أطاحت بمفهوم أمني كاد أن يترسخ وهو الأمن العربي، وكان احتلال دولة الكويت بمنزلة الإنذار الحقيقي لدول المجلس بأن الأمن في الخليج مهدد من قبل أكثر من طرف وفي مقدمتهم الجارة العربية العراق.

2- اضطراب البيئة السياسية حول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعيش الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط ضمن بيئة سياسية مضطربة منذ العقود الخمسة الأخيرة على الأقل وهي غير مرشحة للاستقرار قريباً، فعلى مدى العقود الماضية شكلت القضية الفلسطينية إحدى بؤر الاضطراب، ودخلت البلاد العربية المحاذية لفلسطين والبلاد المجاورة بشكل غير مباشر حروباً مع إسرائيل هي خمس حروب رئيسية، أي بمعدل حرب رئيسية كل عشر سنوات، كما ساهمت البيئة السياسية غير المستقرة في المنطقة في قيام عدة حروب أهلية في كل من السودان واليمن ولبنان والعراق والصومال والجزائر، أدت إلى قتل مئات الأشخاص وتشريد ملايين من العرب خارج أوطانهم.

كما شابت البيئة السياسية الخليجية حالة عدم استقرار أيضاً، ففي العقود الخمسة الماضية تحولت البلاد العربية وغير العربية المتاخمة لدول الخليج من حكم ملكي يقوم على أسر حاكمة لها حق الحكم المطلق، إلى حكم جمهوري من المفترض أن يشارك فيه عامة الجماهير، فأصبح العراق في الشمال واليمن في الجنوب ومصر وسوريا في الغرب وإيران في الشرق، أنظمة جمهورية على مدى هذه العقود الخمسة.

وكانت الثورة الإيرانية في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بمنزلة الزلزال لاستقرار منطقة الخليج العربي، حيث أيقظت الكثير من أشكال التعصب، وحرّكت قطاعات عديدة من شرائح الشعب في الخليج معها أو ضدها، خاصة عندما تبنّى الإمام آية الله الخميني زعيم الثورة الإيرانية فكرة الحزب ضد المستكبرين ونصرة المستضعفين.

كما أدخل احتلال وتحرير دولة الكويت من الغزو العراقي المنطقة في العديد من الأنفاق السياسية، منها عدم استقرار طويل المدى في العراق قد يؤثر في استقرار

المنطقة، ومنها عداء سافر بين العراق وقطبين خليجيين رئيسيين هما المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

وبقيت دول الخليج العربية فقط الدول التي تحكمها أسر حاكمة تقليدية، كما أن بعض هذه الأسر قد تبنت في فترة لاحقة أشكالاً من التنظيمات الدستورية أو شبه الدستورية لتنظيم شكل السلطة السياسية، ربما تحت الضغوط الكثيرة لتيارات التغيير الإقليمية والدولية، وظلت تقدم لشعوبها خدمات أقرب ما تكون لدولة الرفاهية.

لقد خاض العراق حربين مدمرتين في العقدين الماضي والحالي، فخسرت المنطقة من جرائها على الصعيد البشري مئات الآلاف من البشر ومليارات الدولارات على الصعيد المادي، وتركت جروحاً من الصعب أن تندمل بين الفرقاء في دول الخليج المعنية، وإن حسبنا الفرص الضائعة على التنمية من جراء هذه الصراعات المدمرة، فإنها بالتأكيد تشكل أضعاف الخسارة المادية والبشرية المحسوبة.

3- النفط والثروة

يمكن القول إن منطقة الخليج العربي وهي تتقدم إلى مشارف القرن الحادي والعشرين تودع عصراً وتستقبل عصراً آخر، تودع عصر النفط، وتستقبل عصر العولمة، والمراقب المنصف يرى أن التوديع والاستقبال لم يهيأ لهما التهيئة الصحيحة بعد، وإن كانت هنالك إرهاصات لهذا الاستقبال تمكن قراءتها في الأمثلة السابقة.

خارجياً تكمن المشكلة الأولى في تأخر قراءة العرب الصحيحة للمتغيرات، ومن المؤسف أن المنطقة العربية ما زالت تعتقد أنه باق هناك فائض مالي في الدول النفطية، ومن هذا الفائض يمكن تقديم معونات أو مساعدات أو حتى قروض لتمويل مشروعات التنمية العربية في الدول ذات الحاجة. هذه الفرضية التي استمرت لعدد من العقود الماضية كانت صحيحة، وجاء الاحتلال العراقي لدولة الكويت في مطلع التسعينيات، وما تلاه من أعباء عسكرية وسياسية على دول الخليج العربية ليقلصها بسبب موضوعي، ثم جاء انخفاض أسعار النفط السريع بعد ذلك ليحقق عجزاً مستمراً في ميزانيات الدول الخليجية العربية المنتجة، إلى درجة أن أحد الثقات المطلعين على

الأرقام قال قبل أشهر في اجتماع أكاديمي يبحث الموضوع «سوف تصعقون لو عرفتم ما هي الأرقام الحقيقية التي في حوزة وزراء المال الخليجيين اليوم».

وهو يقصد الإشارة إلى الندرة لا الوفرة، فبعض الدول الخليجية الأقل حظاً في تدفق النفط تعاني شهرياً من عدم قدرتها على الوفاء بدفع مرتبات موظفيها، أما الدول الأخرى فإنها تصارع أرقام العجز المالي كل ربع عام على أبعد تقدير. فقضت هذه التراكمات على الأمل الباقي - ولو كان قليلاً - لإمكانية الاستمرار في تمويل بعض المشروعات التنموية في الدول العربية ذات الكثافة السكانية.

وإذا كان الأمر كذلك فإن الصورة التي استمرت لعقود بين العرب وهي أن هناك "عرب نفط، خاصة الخليجيين" وعرباً غير نفطيين، آن لها أن تتغير، ويعرف مثلي وربما غيري أن هذه النظرة تحتاج إلى وقت طويل لتتغير.

إن فهم هذا التغيير الاقتصادي العميق سوف يؤثر على المدى المتوسط في تصحيح الفهم الخاطئ الذي ساد لفترة طويلة من الزمن بين العرب ذاتهم عندما قسموا أنفسهم إلى أغنياء وفقراء بسبب النفط، وتراكمت على هذه الصورة المقلوبة نظرات ومواقف عدائية غير مبررة سادت ليس بين الفقراء الأبعد، وإنما أثرت في الأيديولوجيين من أبناء منطقة الخليج أنفسهم، وتظهر هذه التشنجات أكثر وأبرز ما تظهر في الأزمات الحادة مثل ما مر بنا من قيام الثورة الإيرانية واحتلال العراق لدولة الكويت والأزمات السياسية الخانقة التي مرت بعد ذلك.

وعلى الرغم من أن النفط خاصة الخليجي منه هو الثروة الطبيعية العربية الوحيدة أو من الثروات الطبيعية العربية القليلة التي شارك فيها العرب من شرقهم إلى غربهم بنسبة أو أخرى، إما عن طريق صناديق التنمية العربية التي شهدت المنطقة انتشاراً لها منذ الستينيات، وإما عن طريق المساعدات والهبات والقروض المالية المباشرة، وإما عن طريق تدفق العمالة واشتراك القطاع الخاص العربي في التنمية، فإنها الأقل في تلقي الشكر، فقد ألقينا جميعاً بالكثير من المصائب السياسية والاجتماعية التي مررنا بها - وكان معظمها من صنع أيدينا - بتبعاتها على النفط وكأنه المحرك لهذه التفاعلات.

ولا يشك عاقل في أن النفط أيضاً حقق لنا الكثير من سبل التنمية دون شكر، قلت إن النفط محايد مثله مثل أشياء كثيرة أخرى في الحياة، يعتمد فعله أو عدم فعله على من يقوم بتحريك قدراته من البشر، ولكن بيت القصيد الآن أن هذا النفط وأهله إن صح التعبير يودعون عصره الذهبي، وينعون إلى العرب جميعاً موت قدرته على الفعل، وما المحاولات لرفع سعره إلا محاولات إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهي على أي حال محاولات قد ترفع الأسعار مؤقتاً، أما تدهور الأسعار على المدى المتوسط والبعيد فلا مناص منه.

وفي هذا الوضع لابد من أن نتحول إلى التفكير الجاد في الحقيقة، وهي مُرة، وتقول لنا إن التنمية الحقيقية مسؤولية الأفراد والنظم على حد سواء، وليست بالقطع مسؤولية مصدر ثروة طبيعية عرف الجميع منذ جاءت أنها ذاهبة.

أما داخلياً فالأمر أصعب، فقد تعود الجيل الذي يشب عن الطوق في الخليج اليوم على رفاهية صنعها النفط، وهو جيل ليس كسابقه الذي يودع، قد خبر شظف العيش وشدته، ولكنه الجيل - إن صح التعبير - ذو الملعقة الذهبية، يواجه هذا الجيل وهو يكاد يدخل معترك الحياة بحقيقة تفاجئه أن أرقام دولة الرفاهية المطلوبة هي أكثر بكثير مما في خزائنه، ويواجه أيضاً بأن ملائكية الآباء الكبار الذين وجهوا الإدارة وتحكموا فيها قد تركوا مواقعهم لجيل وسط لا يتمتع على أقل تقدير بسمعة زوجة قيصر، فأصبح أمامهم معادلة صعبة الحل، مطالب متعاظمة للاستمرار في تمويل دولة الرفاهية من جهة، ومصادر تمويل متسارعة النضوب من جهة أخرى، وبين هذين المطلبين الملحين واد كبير تختفي فيه الكثير من الموارد للجيوب الخاصة. أمام هذه المعادلة المستحيلة تقف الأجيال الجديدة في الإدارة مشدوهة، وتقف التدفقات الضخمة من المواطنين المؤهلين الذين تلفظهم الجامعات والمعاهد والمدارس كل عام إلى سوق عمل محدودة القدرات وضيقة الاستيعاب، كل هذا يفرز التشنجات السياسية المشاهدة، كما يفرز محاولات جادة لاستنباط الحلول.

لقد أفاد وزير التخطيط والتنمية الإدارية الكويتي السابق، وهو رجل قدير كلاحقه، ومتمكن من جيل الإداريين الجدد، قائلاً في الأيام الأولى لتسلمه الحقيبة الوزارية منذ

سنتين «وداعاً لدولة الرفاهية» ولم يترك السياسيون في البرلمان هذا التصريح المقتضب إلا وناقشوه بغضب ورفضوه بعنف مسايرة للتمنيات، فقد رفض بعضهم أن يرى الشمس في عز الظهر، محملين الأفراد بدلاً من الواقع ما يمكن أن يؤول إليه الحال. وعندما وجد هؤلاء السياسيون أن الطرق قد سدت أمامهم في وضع تصور لتنمية حقيقية ومستدامة تحتاج إلى المصارحة وتحمل الأعباء، لجأ البعض منهم إلى قضايا جانبية مثل ما عرف بأزمة الكتب الممنوعة في دولة الكويت لترحيل الحكومة، ولكن المعضلة ما زالت باقية وهي محاولة الإجابة عن التساؤل المقلق، كيف يمكن الحفاظ على المستوى العالي من دولة الرفاهية في زمن تتراجع فيه بقوة الإيرادات التقليدية؟ وهو سؤال مطروح على الجميع في منطقة الخليج العربي، وكانت دولة الكويت سبّاقة إلى ذلك نظراً لتوافر فضاءات محمية للتشاور والمناقشة والعمل السياسي.

التوجهات الدفاعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعيش العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أشكالاً من التبدلات والتغيرات في العلاقات الدولية الشديدة السرعة والمختلفة الأسباب والنتائج، الكثير منها علاقات صراعية محتدمة تصل إلى حد الحروب الساخنة، ولقد تكبد العالم نتيجة هذه الصراعات والحروب من الضحايا أكثر مما سببته الحربان العالميتان مجتمعتين، وما فتئ العقلاء من السياسيين ومتخذي القرار العالميين يبذلون المحاولات الدؤوبة والجادة، لإحلال الوفاق بديلاً من الصراع، ونزع فتيل التنافس المدمر، خصوصاً أن المجتمع الدولي قد خلق أدوات ومؤسسات منها مؤسسة الأمم المتحدة ووكالاتها، وفوّضها للقيام بدور دبلوماسي وقانوني للتوسط في حل هذه الصراعات وإنهائها، كما زودها بآليات تدخُّل وردْع دولية وقايةً من تلك الصراعات ودحراً لمعتدين سافرين، وبدعم غير محدود من الدول الكبرى ذات المصلحة في استتباب الأمن العالمي.

ويمكن أن نشير هنا إلى ثلاث ظواهر تمثل أهم قضايا الصراعات الدولية، أولاها نشوب الصراعات حول حقوق السيادة والوصول إلى مصادر السلطة، وثانيتها

الصراعات الناجمة عن الشك الذي تشعر به إحدى الدول إزاء الأفعال التي تتخذها الدول المجاورة، والإحساس المتبادل بين الدول بالتهديد الناتج عن هذا الشك، وأخيراً الصراعات الداخلية التي تتجاوز الحدود الوطنية، لتهدد استقرار الدول داخل النظام الإقليمي.

وقد شهدت منطقتنا العربية التي هي ليست استثناء من الصراعات والحروب نتيجة هذه الظواهر ما تنوء بحمله وما هو أكثر نسبياً من المعدل الدولي، وتكبدت من الضحايا البشرية والخسارة المادية ما يفوق قدراتها، وعلى حساب طموحات شعوبها التنموية، وخلفت هذه الصراعات والحروب من الآلام البشرية والضحايا مما لا نزال نعاني انعكاساته إنسانياً حتى اليوم.

ولقد شكل احتلال وتحرير دولة الكويت فصلاً جديداً في العلاقات الإقليمية غير مسبوق، وفي علاقات التعاون لدحر المعتدي، حيث اخترق النظام العراقي المفتون بالحرب ونزعة التوسع كل النظم والاتفاقات العربية وكل المواثيق بما فيها الميثاق الإقليمي لجامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك التي صممت أصلاً للوقاية من الصراعات الإقليمية الحادة والبينية. كما شكل احتلال وتحرير دولة الكويت تحالفاً عربياً ودولياً واسعاً من كل الدول المحبة للسلام واستتباب الأمن وإعلاء الشرعية، للوقوف أمام الاعتداء السافر، وكذلك نشطت آليات الأمم المتحدة والقانون الدولي لردع المعتدي، وبذلك أصبحنا نتيجة لتجربتنا الكويتية، أمام معادلة جديدة في الدفاع عن السلام وتجنب الحروب، مكونة من ثلاثة عناصر:

الأول: أن الدول والمجتمعات المحتقنة داخلياً بالعنف والتوتر والتضييق على الحريات والمتطلعة للتوسع، هي التي تقوم بالاعتداء وشن الحروب هروباً من مواجهة استحقاقات داخلية شرعية، والمثل الواضح هنا هو العراق.

الثاني: أن الدول المحبة للسلام والمدافعة عن الشرعية إقليمياً تتساند في الملمات وتقف مع الضحية ضد الجلاد، وقد فعلت ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، والإخوة، على كافة المستويات، في

دول الخليج العربي، وكذلك دول إعلان دمشق، مصر وسوريا ودول عربية أخرى، ومن العالم الثالث تلك الدول التي تتوق للسلام.

الثالث: أن المجتمع الدولي بقيادة الدول الفاعلة فيه والمؤثرة في مجلس الأمن لها دور ليس قانونياً وسياسياً مهماً وفاعلاً فقط، بل شراكة فعلية في دحر المعتدي وعدم تمكينه من جني ثمار استخدام القوة الغاشمة.

هذه الأبعاد الثلاثة قائمة على خلفية مهمة بالنسبة إلى دولة الكويت، فقد أدت السياسات المتوازنة التي اتبعتها دولة الكويت والكويتيون منذ أن رزقوا بالثروة النفطية، والقائمة على توزيع ثمار التنمية داخلياً وإقليمياً، والمشاركة دون منة من خلال مؤسسات، كالصندوق الكويتي للتنمية العربية في دعم المشروعات التنموية العربية المعتنية بالإنسان وتوسيع قاعدة الأصدقاء في العالم أجمع، والإقبال على تبني سياسات داخلية تنموية شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، وفوق ذلك تبني دستور حديث يتيح للمواطنين مشاركة فاعلة في إدارة مجتمعهم، كل ذلك بنى مجتمعاً تكاتف بفاعلية حول قيادته الشرعية، وتنادى لدحر العنف القادم من المحتل، وجعل من هزيمة العدوان العراقي على دولة الكويت أمراً ممكن التحقيق وهزيمة غير مسبوقة في الشكل والمضمون، رغم ضخامة العدوان وعنفه.

تلك هي الدروس المستفادة من تجربتنا في دولة الكويت، والتي تشكل رؤيتنا للاستقرار الأمني الطويل الأمد في المنطقة، فهو - هذا الاستقرار الأمني - شراكة فعلية داخلية وخطط تنموية للمواطنين، مع شراكة إقليمية فاعلة ومتوازنة وصداقات واسعة مبنية على الاحترام المتبادل، وشراكة دولية اقتصادية وتنموية أيضاً، وهي توليفة نرى أنها أساسية للدول الصغيرة وللإقليم العربي، وربما هي توليفة تصلح أن تكون دولية.

من هنا فإن الشراكة مع إخواننا في دول الخليج العربي قضية مهمة وأساسية، فالنزاعات والصراعات من حولنا لن تختفي، ما دامت هناك أطماع إقليمية وتشنجات داخلية، وقوة ردع عسكرية، وتحالف دولي يعترف بالمصالح المشتركة ويشارك في الأعباء المحتملة.

تصورات لتكثيف القوة

إن القوة البشرية الفاعلة هي أفضل ما يمكن الاعتماد عليه في التصدي للتحديات الأمنية والسياسية والتنموية القائمة والمحتملة في منطقتنا. والحاجة إلى تدريب الفرد وحشد طاقته هي حاجة ملحة في دولنا الخليجية، للاستفادة من هذه الطاقة الإنسانية الثمينة لأغراض التنمية المختلفة والمتجددة، ولأغراض الدفاع والأمن، والحفاظ على الوطن وحماية الأهل، وتكون المهمة أصعب لتأهيل الفرد إذا وضعنا في اعتبارنا حاجة العلوم الحديثة والتقنية المتجددة إلى عناصر بشرية ذات تأهيل متقدم ووعي بالمهمات الوطنية، لذلك فإن أهم التحديات التي تواجهنا هي تأهيل المواطن، وهي مهمة مجتمعية يشترك فيها التربويون والمعلمون والمجتمع بكل فئاته.

وإن أخذنا بعين الاعتبار القلة النسبية للعدد البشري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بالأعداد البشرية التي يمكن أن توفرها دول أو مجتمعات أخرى قريبة أو بعيدة، تزداد أهمية التدريب والتأهيل إلحاحاً في سلم أولوياتنا، وتتفاقم المهمات الموكلة للمخططين والمدربين صعوبة. وإذا أضفنا إلى كل ذلك أن موارد مجتمعاتنا، مهما كثرت، فهي مطالبة بالتوزيع على أولويات مختلفة تتسم بذات الأهمية كالتعليم والإسكان والخدمات الصحية، وهي عناصر لا غنى عنها في التكوين البشري الفاعل الذي نتطلع إليه، فإن تخصيص الموارد لمواءمة الطموحات بالإمكانيات عمل يواجهنا كل يوم، بل كلما حاولنا إيجاد معادلة فاعلة بين الموارد من جهة والتحديات والطموحات من جهة أخرى، زادت حاجتنا إلى مواطن واع مدرب.

تصورات للاستفادة من مصادر القوة

إن عناصر القوة الكامنة في منطقتنا الخليجية كثيرة، وهي ناتجة عن الجهد المكثف الذي قام به قادتنا وآباؤنا المؤسسون بوعيهم وإخلاصهم، فالرغبة والإرادة السياسية متوافرة بين قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الإحساس بحتمية النأي بهذه المنطقة الحساسة من العالم عن الصراعات العبثية، والتعامل مع المؤثرات والمتغيرات الإقليمية والعالمية من خلال أداء جماعي يحافظ على المصالح المشتركة.

وتوحي بالثقة التطورات الأخيرة التي تبناها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإنشاء هيئة استشارية تؤازر المجلس الأعلى بالمشورة في الرأي، وكذلك انتشار المؤسسات الشورية على اختلافها، وذلك لإشراك المواطنين في تفعيل أعمال المجلس من جهة، والمشاركة في أعباء التنمية والدفاع من جهة أخرى، كما أن التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو من أكثر فعاليات المجلس تطوراً وانسجاماً.

إذن عناصر القوة المشتركة بين دول المجلس كثيرة، وتأتي في مقدمتها الأصول الاجتماعية المشتركة واللغة والثقافة والتقاليد والعادات واتساق وتماثل البنيان السياسي والقانوني، وتعليم حديث كثيف يزداد اتساعاً، كما أن هذه الدول تحظى باستقرار سياسي طويل دعمته السياسات الرشيدة للقادة، هذا الاستقرار أنتج رؤية متقاربة للكثير من القضايا الإقليمية والدولية، ويتمتع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعلاقات دولية متسقة نعمل جميعاً على تدعيمها، وبالتالي فإن هناك حضوراً دولياً وإقليمياً لدول المجلس، هو محل تقدير وتشهد عليه ساحات السياسة الدولية.

التعاون الدفاعي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

منذ قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل أجواء مشبعة بالاضطراب الأمني الإقليمي في عام 1981، استمرت الجهود حثيثة في جميع الميادين لتحقيق أكبر قدر من التنسيق في جميع شؤون الدول الخليجية، واعتبر قادة مجلس التعاون ومواطنو دوله أن هذا الصرح الإقليمي الجديد هو بمنزلة دعم للعمل العربي المشترك ولقضايا الدول الإسلامية والدول المحبة للسلام، وهو أمل للتطور القادم. ولقد كان للمجلس موقفه الثابت المؤيد لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بدعم السلام والوفاق الدوليين في كل المشكلات الدولية العالقة، كما تواصل مع جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظماتهما المختلفة لدعم السياسات الصحية والبيئية والإنسانية المختلفة، وكان "العمل الخليجي المشترك" هو الهدف الذي سعى إلى تحقيقه هذا المجلس من أجل توفير أقصى درجات التفاعل والتنسيق بين دوله على المستويين الشعبي والرسمي. وفي

الإطار العسكري أرسى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأسس التالية كأهداف يسعى جاهداً لتحقيقها والتي تتعلق بالأمن الخارجي لدوله:

1. الحفاظ الجماعي على أمن واستقرار المنطقة.
2. إبعاد منطقة الخليج العربي عن الصراعات الدولية.
3. المساهمة في حل الصراعات الدولية سياسياً.
4. إعطاء الأمم المتحدة ووكالاتها دوراً أساسياً وحجماً فاعلاً في أدائها وفي التفاعل الإيجابي مع توجهاتها وقراراتها.

ولقد ارتكزت توجهات دول الخليج العربي على عدد من المبادئ في هذا الصدد من أهمها:

1. تأكيد مبدأ حسن الجوار كقاعدة أساسية وشرعية تلتزم بها دول مجلس التعاون في تعاملها الدولي.
2. التأكيد على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية وتأكيد الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
3. اعتبار مبدأ التعاون السلمي حجر الزاوية في تحقيق السلام والأمن العالميين.
4. تأييد جميع الجهود الرامية إلى إحلال السلام في العالم.

منظومة العمل العسكري
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

استناداً إلى الرؤية والفهم المشترك لدول مجلس التعاون، ومن منظور استراتيجي، وبناء على المعطيات الواقعية من حجم ومساحة وإمكانات بشرية ومادية، وموازنة بين المصالح من جهة والأهداف المشتركة من جهة أخرى، فقد حددت دول المجلس مفهومها للدفاع وأرست قواعد سياستها الدفاعية وفق منظومة واضحة المعالم، ومحددة في إطار متسق ومتدرج يتفاعل مع الأحداث ويتطور مع تطور الموقفين

السياسي والعسكري، وقد تحددت المنظومة الدفاعية لدول مجلس التعاون للتعامل مع أية أعمال عدائية وفق التدرج الآتي:

1. تكون البداية في الاعتماد التام على الذات وعلى القدرات والإمكانات الدفاعية الذاتية ومن خلال جميع الأنشطة والفعاليات الأساسية والمساندة، وتعمل دولنا منفردة على تطوير قدراتها العسكرية الدفاعية وإمكاناتها العسكرية لمواجهة التهديدات المحتملة، مع كل ما يتطلبه ذلك من إعداد لمسرح العمليات وتحضير للتعبئة العامة، ناهيك عن إعداد القوات والخدمات المطلوبة والملازمة لها، مع اتخاذ الخطوات اللازمة لتفعيل الانتقال السلس إلى المرحلة التالية.

2. في المرحلة التالية من أداء منظومة الدفاع يبدأ تفعيل وتشغيل آلية عمل الدفاع الجماعي لدول مجلس التعاون، وتسخير كل الطاقات والإمكانات لتنفيذ ما اتفق عليه جماعياً، والتحرك لمواجهة التهديد بروح جماعية وفق مفهوم ورؤية محددين ومتفق عليهما مسبقاً، ولا يخفى على أحد من المراقبين أن المناورات البرية والجوية والبحرية السنوية التي تجريها وحدات منتخبة من جيوش مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي لتحقيق الاندماج والفهم المشترك إذا دعت لذلك الظروف المستجدة. ولقد أخذت هذه الخطوات في التنسيق العسكري بين دول المجلس مداها منذ زمن، فقد ولدت الفكرة أولاً كقوة درع الجزيرة، وكانت نواة نحو السير إلى التجانس والعمل الجماعي العسكري المشترك وفق مفاهيم موحدة، واستمر العمل بتلك الخطوة للتعرف على جوانب النقص والقصور فيها لتلافيها، وعلى جوانب القوة لدعمها، لتظهر بعد ذلك أفكار أكثر عملية وأبعد طموحاً ولتتوالى اجتماعات العسكريين المعنيين في الأمانة العامة لمجلس التعاون لتطوير تلك القوة وزيادة فاعليتها حتى تصبح نواة فاعلة وعملية للجيش الخليجي الموحد والمأمول في التدريب والتنسيق.

3. إن النطاق الآخر في منظومتنا الدفاعية الخليجية هو النطاق العربي، فما يزال الأمل باقياً ومأمولاً في تعزيز الدور العربي وتفعيل الدفاع العربي المشترك التي اخترقها النظام العراقي، وما اتفاق دمشق إلا مظهر للرغبة الصادقة من دول

الخليج العربية لإبقاء الروح فاعلة ونشطة وقابلة للتطوير في النطاق الإقليمي العربي للحفاظ على الأمن الإقليمي.

4. أما الإطار الرابع من منظومة الدفاع الخليجي فتتجه إلى تفعيل دور الأمم المتحدة الموكول لها الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، ومن خلال التحالف مع الدول الصديقة المؤمنة مثلنا بأهمية الحفاظ على السلام الإقليمي لصالح أبناء المنطقة ولصالح العالم أيضاً. وفي الإطار الأخير فقد جرت في دولة الكويت مجموعة من اللقاءات والمؤتمرات والتمارين المشتركة بين دول مجلس التعاون وبمشاركة كل من مصر وسوريا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تحت ما عرف بتمرين "الحسم النهائي" (The Ultimate Resolve).

وقد تحققت أهداف ملحوظة من هذا التمرين، في مقدمتها تحقيق التنسيق والتفاهم والرؤية المشتركة للعمل الجماعي المنسق، مما يوصل التنفيذ السياسي للعملية الدفاعية لدول مجلس التعاون، ويربطها بالمنظومة الدفاعية الإقليمية والدولية في إطار مرن وناجح.

التهديدات القائمة والمحتملة

إن المهمة التي تنتظر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي تطوير القدرة الدفاعية على مستوى منظومة المجلس بالاشتراك مع الدول العربية والصديقة لاستمرار الحفاظ على الأمن والسلام، ومنطقة الشرق الأوسط ما زالت حبلى بأشكال من التغيرات التي ينبغي أن نعد بيقظة لملاقاة فيضان فورانها حولنا، وهي عملية دؤوب بمتطلباتها ويومية ومتغيرة في آن واحد، تستحق منا جميعاً اليقظة والتعاون.

إن تعثر مسيرة السلام في الشرق الأوسط تقلق المنطقة، وتستنزف بعض أفضل طاقاتها، وهي قضية تؤرق الجميع في الخليج العربي وفي المنطقة العربية بأسرها وفي العالم غربه وشرقه تبعاً لحجم المصالح. إلا أن التهديد الأكبر والخطر الأعظم هو العدوان المجرب القادم من العراق، الذي لا يؤمن ولا يتقيد بالاتفاقات أو نصوص وروح القانون الدولي والقوانين الإقليمية.

فقد دخل العراق حربين ضروسين في أقل من عقدين من الزمان، واستخدم الأسلحة الفتاكة ضد جيرانه وشعبه، وفتك بملايين البشر من شعبه ومن غيرهم، وتدخل في الشؤون الداخلية لدول عديدة، وما يزال يحتفظ في سجونه بأسرى كويتيين ومن دول أخرى، اختطفتهم قواته من المساجد والمنازل والشوارع في دولة الكويت من غير ذنب جنوه، كما أنه يفصح عن عدوانيته ليل نهار ويحتفل بذكرى احتلال بلادنا علناً دون خجل، ويخفي أسلحة بيولوجية وكيماوية فتاكة، ويقوم باستفزاز المجتمع الدولي بشكل دوري، هذا في رأينا هو التهديد المباشر والظاهر للعيان والقائم بالفعل، لا على دولة الكويت وشعبها فقط، وإنما على الاستقرار في المنطقة ككل.

ويعاني إخواننا في دولة الإمارات العربية المتحدة من موقف سياسي معقد في جزره الثلاث المحتلة، وهي من مخلفات حكمين سابقين، شاه إيران من جهة، والوجود البريطاني السابق في الخليج من جهة أخرى، وتحاول الدول الخليجية أن تري الجارة المسلمة إيران - خاصة تحت قيادتها الجديدة والمعتدلة - أهمية حل هذه القضية المعقدة والمستنزفة للطاقة من الجانبين، حلاً سلمياً عادلاً، ولقد استبشر أهل الخليج من الخطوات الدبلوماسية الإيرانية المشجعة التي تمت أخيراً بين طهران وعواصم خليجية عديدة التي نرجو لها أن تتطور لصالح السلم والأمن الخليجيين وصالح شعوب المنطقة.

الخاتمة

إن التوجهات الدفاعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هي عملية دائبة التكوين ومتغيرة حسب الظروف، قواعدها ثابتة في الوفاق السياسي الذي يجمع هذه الدول العربية التي يربط بينها التاريخ والأصول الاجتماعية والثقافية واللغة والمصالح المشتركة، وتقوم سياستها الدفاعية على منظومة من التوازنات بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والعسكري الداخلي والخارجي، حيث إن الاعتماد على المواطن الخليجي هو المصدر الأول والخط الأمامي للدفاع، كما أن هدفها السياسي هو الاعتماد على فض الصراعات والمنافسات بتحكيم القانون الدولي، والعمل ضمن مبادئه.

إن المسؤولين عن الدفاع في الخليج العربي، وبناء على توجيهات قادتهم لا يألون جهداً في التنسيق ووضع الخطط والتشاور والمتابعة في كل ما يخص موضوع الدفاع والحفاظ على الأمن والسلامة الإقليميين، كما أن الشراكة التي نتطلع إليها مع حلفائنا في الغرب وفي العالم أجمع هي شراكة أبعد من التزود بالمهمات على أهميتها، ولكننا نتطلع إلى شراكة في الفهم السياسي الواقعي، والمشاركة في التنمية الاقتصادية وفي توطين واستنبات التقنيات، وتدريب الكوادر في المجالات المختلفة.

إننا في عصر يغادر فيه العالم قرن المواصلات للولوج في عصر الاتصالات والمعلومات، عصر تبنيه العقول النيرة، وهي التي تخلق التفوق النوعي الذي يحلم به كل قائد لتجاوز المعادلة الصعبة والمكونة من ضيق القاعدة البشرية مع اتساع عناصر التهديد، وفي هذا المجال الحيوي الواسع والشامل نتطلع إلى أصدقائنا للمعونة والمشورة وصولاً إلى الهدف الأسمى في استقرار منطقتنا وتطور شعوبنا. إن الدرس الثلاثي الذي خرجنا به من كارثة الاعتداء علينا واحتلال بلادنا وتحريرها يؤكد ضرورة الاعتماد على الذات في بناء مجتمع ديمقراطي متوازن، وعلاقات خليجية متميزة، وعربية وعالمية متفاعلة، وبهذه الخطوط العريضة نبني السلم والتعاون لصالح الأجيال القادمة، لتظل دولنا كما ورثّها لنا أجدادنا بلاد سلم وعمل ومحبة.

الفصل السابع

تعزيز الدفاع الخليجي

جون ديوك أنتوني*

تركز هذه الورقة على آليات التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دولة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عُمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة - من أربعة منظورات مختلفة. يحلل القسم الأول من هذه الورقة علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الدول في ضوء الاحتياجات الأمنية على المستويين الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والإمكانيات التي يساهم بها المجلس والولايات المتحدة في ثلاثة من مجالات تقاسُم العبء، وهي على التوالي: المحور الاقتصادي والمحور السياسي/ الدبلوماسي والمحور العسكري. يعالج القسم الثاني التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتناول القسم الثالث التساؤل التالي وهو: «ما السياسات والاستراتيجيات الملائمة التي ستتبناها الولايات المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، على ضوء التهديدات المحتملة والقدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟». ويقدم القسم الرابع وصفاً وتحليلاً لعدد من التحديات التي تواجه الاحتياجات الدفاعية الرئيسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة كما يقدم بعض الملاحظات والتوصيات الاستنتاجية.

أولاً: الاحتياجات والإمكانيات وتقاسم العبء

يتفق الاستراتيجيون العسكريون في الولايات المتحدة الأمريكية مع القادة ووزراء الدفاع والمخططين ورؤساء هيئة الأركان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول الاحتياجات الدفاعية لمنطقة المجلس. وهم يتفقون على أن المسألة الأساسية هي

* رئيس المجلس الوطني للعلاقات العربية ـ الأمريكية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

الحاجة إلى استمرارية تماسك التحالف والتزام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالقيام بكل جهد ممكن، لردع الاعتداء ضد الدول الأعضاء بالمجلس والدفاع عن المنطقة في حالة فشل إجراءات الردع.

يمثل التحسن المستمر في القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتصميم الجوهري من قبل دول التحالف على استمرارية تعهدها بالبقاء كشريك خلال المستقبل غير المحدود، جانباً ضرورياً في هذا الالتزام. ويرى قادة المنطقة أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيتمكن من تلبية الاحتياجات الدفاعية المشروعة للمنطقة بالتعاون مع التحالف المتماسك الذي يضم أهم الأطراف؛ وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

يؤكد القادة العسكريون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على طبيعة المدى الطويل لهذا الالتزام. وهم يشيرون إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية - وبالرغم من تغير الظروف بصورة جذرية في عام 1998 - ما زالت تتمسك بالقدر الأعظم من مجموعة المصالح الدفاعية الوطنية وأهداف السياسة الخارجية بمنطقة الخليج العربي، وهي الأهداف ذاتها التي ظلت تعمل على تحقيقها منذ عام 1949، عندما رست إحدى سفن البحرية الأمريكية لأول مرة في البحرين كخطوة أدت لأول وجود عسكري أمريكي دائم في المنطقة.

ففي ذلك الوقت، كانت طبيعة الوجود العسكري والاقتناعات والالتزام الذي يقف خلفه أموراً رمزية بقدر كبير، كما كان عدد القوات الأمريكية والنفقات المخصصة لها ضئيلة للغاية، وكانت القوة السياسية والعسكرية البريطانية هي المسيطرة. ومع ذلك، تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية برؤية بعيدة المدى. وتسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لضمان استمرار الرؤية والدور القيادي ذاتهما في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور.

1 - تقاسم العبء الاقتصادي

غالباً ما تم التخطيط والإعداد لمواجهة تهديدات إقليمية معينة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدى عقود. وتعتبر الحالة الملائمة هنا قرار المملكة العربية السعودية عام 1974 بالاستعداد لمواجهة تهديد عراقي، وهو الذي وقع لاحقاً عام 1990. وهناك حاجة إلى اتخاذ استعدادات معينة في المدى القريب للحماية من تهديدات أخرى، مثل الرفض الضمني لإيران لمناقشة قضية السيادة على الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، والطموحات الإيرانية إلى أن تتبوأ مكانة القوة العسكرية المهيمنة في الخليج العربي.

وسواء ركز المنظور الدفاعي على المدى المتوسط أو البعيد، فإن دول مجلس التعاون تسعى إلى تثبيت ثلاث سياسات في المجال الدفاعي الخارجي، وهي: التمسك بسيادتها الوطنية، واستقلالها السياسي، ووحدة وسلامة أراضيها. وتتداخل مع هذه السياسات الثلاث، المتطلبات الاقتصادية المحلية والوطنية والإقليمية والدولية العليا اللازمة لضمان استمرارية إنتاج وتصدير موارد النفط والغاز الضخمة من مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتطلب ذلك على المستوى الجزئي توفير الحماية لمنشآت إنتاج الطاقة في دول المجلس التي تشمل خطوط الأنابيب ومصافي النفط ومحطات التخزين والموانئ وممرات الشحن.

يتفهم قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوضوح تام طبيعة وتوجهات الاهتمام الملحوظ الذي تبديه الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الأخرى تجاه منطقة الخليج العربي. فهم يدركون أن هذه الدول، إنما تسعى مثل كل الدول الأخرى، بما في ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذاتها، إلى تحقيق مصالحها الذاتية. ويأتي في مقدمة تلك المصالح سيطرة دول المجلس على نسبة 50٪ من مخزون النفط العالمي المؤكد ونسبة 15٪ من احتياطي الغاز في العالم.

ويجدر بنا أن نتذكر في هذا الصدد ذلك الشعار الذي وجد رواجاً كبيراً خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1992 والذي يقول: «الانتخابات دُمية الاقتصاد». ولكن، لو كان التنوير هو الهدف المنشود لكانت العبارة الأكثر ملاءمة ودقة لمثل ذلك الشعار هي «الاقتصاد دُمية الطاقة»؛ وذلك بسبب أن الطاقة هي التي تحرك كل الاقتصادات أساساً.

أ. تعويض النقص في العرض

كانت استجابة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للاحتياجات التي طرأت خلال أزمة الخليج الثانية عام 1990 ـ 1991 إيجابية للغاية. وظهرت تلك الاحتياجات عندما فقدت السوق العالمية 4.5 ملايين برميل من إنتاج النفط اليومي نتيجة للقرارات التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحق العراق. فقد دخلت أربع من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط – وهي دولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة – في حوار مباشر وساخن حول الإجراء الذي يتعين على الأعضاء القيام به. وفى نهاية المطاف نجحت الدول الأربع في دفع بقية الأعضاء لتبنى القرار الذي أتاح لها ولأعضاء آخرين بمنظمة الدول المصدرة للنفط أن تعوض النقص المرحلي على الفور.

كان تأثير ذلك القرار في تحديد المسار اللاحق للصراع عميقاً. فقد تمكنت دول مجلس التعاون، عن طريق إقناع أعضاء الأوبك برأيها، أن تنتزع بسرعة إحدى القدرات الاستراتيجية لصدام حسين في المراحل المبكرة من الأزمة. وكان العراق قادراً بسبب سيطرته على إنتاج نفط دولة الكويت أن يبتز القوى الدولية الرئيسية لتستجيب لمطالبه. فقد تبنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قرار تعويض الإنتاج خلال تلك الأزمة لأسباب استراتيجية خاصة بها، وهي تدرك بأن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي سارعت للدفاع عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي المستهلك الرئيسي للنفط والغاز على مستوى العالم.

ب. العناصر الثابتة: الطاقة والاقتصاد والتقنية

إضافة إلى الاحتياطيات النفطية الهائلة والقدرة على الإنتاج الإضافي التي تملكها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تستند العناصر الثابتة في علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الدول – وهي الطاقة والاقتصاد والتقنية – إلى العوامل التالية:

- تعد الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم.

- تضم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للنفط على مستوى العالم.

- اعتماد رفاهية العالم بصورة حيوية على ضمان حرية الوصول إلى مخزون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من النفط والغاز، وضمان حرية انسياب تلك الموارد.

- على الرغم من أن نسبة الواردات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتبر أقل من النسب التي يستوردها العديد من دول الاتحاد الأوربي والدول الآسيوية منها، فإن للعوامل المرتبطة باستقرار أو اضطراب إنتاج النفط في المنطقة تأثيراً مهماً في أسعار النفط العالمية. وتؤثر هذه الأسعار العالمية بدورها بصورة فورية وهائلة في أسواق المال الأمريكية - وهي أكبر أسواق في العالم حتى الآن - وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية.

- تملك الولايات المتحدة الأمريكية أفضل التقنيات لإنتاج وتنقيب وتكرير النفط والغاز على مستوى العالم.

- يتفوق حجم الاستثمارات الأمريكية في منطقة الخليج العربي على جميع الاستثمارات الأجنبية الأخرى بالمنطقة مجتمعة.

ج. عنصر العملة

لا تقتصر المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة الخليج العربي على مجرد المساعدة في ضمان استمرار دوله في إنتاج النفط والغاز وتصديرهما، أو ضمان تشجيع وحماية الاستثمارات الأمريكية في المنطقة. فقد تتعرض إمكانيات اقتصادية أخرى ذات أهمية بالغة للمخاطر إذا لم تتم حماية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصورة كافية، ومنها الأصول المالية التي تشمل الارتباط بين اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقوة الدولار الأمريكي.

ظل الدولار الأمريكي لعدة عقود هو وحدة النقد التي تتعامل بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجميع الدول الأخرى المصدرة للنفط في تسعير مبيعاتها العالمية من النفط والغاز.

ولم يتذبذب دعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للدولار الأمريكي حيث كان ذلك من العوامل الرئيسية في الحفاظ على استقراره. ويقف ذلك الدعم خلف المكانة والاحترام والمنفعة التي يحققها الدولار الأمريكي، وما يرتبط بذلك من استمرار تفوق النظام المالي الأمريكي على المستوى العالمي. ويعتبر ضمان تفوق العملة الأمريكية واحداً من أهم مكونات تقاسم العبء بين الطرفين.

د. المساعدات الخارجية

تأخذ مساهمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تقاسم العبء الاقتصادي صيغة تقديم المساعدات لأصدقائها وحلفائها في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال تعتبر المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة من أسخى حكومات العالم في تقديم المعونات، من حيث النسبة المخصصة سنوياً لهذا الغرض من الناتج القومي الإجمالي ومن متوسط الدخل السنوي. وتشمل المعونات الاقتصادية الخارجية التي تقدمها تلك الحكومات، المعونات الإنسانية للبوسنة والهرسك والصومال، وكذلك المعونات الغذائية، والرعاية الصحية، والخدمات التعليمية والفنية، ومعونات اقتصادية أخرى مقدمة إلى أكثر من ثمانين دولة من أنحاء متفرقة من العالم.

ومن الجوانب الأخرى لدور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تقاسم العبء الاقتصادي، المساهمة التي ظلت هذه الدول تقدمها بصفتها الفردية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي بالدول التي شهدت ركوداً اقتصادياً، والتي أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الأخرى برامج المعونات التنموية التي كانت تقدمها لها في مرحلة سابقة. فهناك العديد من الدول ذات الأهمية للمصالح الدفاعية القومية للولايات المتحدة الأمريكية والمصالح الأخرى ذات الصلة؛ مثل مصر والمغرب وسوريا وتونس التي لم تعد تتلقى الحجم ذاته من المعونات الاقتصادية الأمريكية التي كانت تتلقاها في الماضي.

وبالرغم من ذلك، تدرك قلة من الأمريكيين، أنه بينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض دعمها الاقتصادي للعديد من الدول، فإن مساعدات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتلك الدول ما تزال مستمرة ومتزايدة في بعض الأحيان. وتأخذ تلك المساعدات غالباً شكل الاستثمارات والقروض اللازمة لتطوير البنية التحتية بفوائد ميسرة أو دون فوائد في أغلب الأحيان.

وتعتبر تلك المساعدات ذات أهمية كبيرة، كما أنها ليست هامشية؛ لأنها عنصر مهم في تحقيق الاستقرار والأمن والمحافظة على اعتدال السياسة الخارجية في الدول المتلقية للمساعدات. وبالنسبة إلى مصر وسوريا - وقد شاركت قواتهما المسلحة مع قوات التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية مع قوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حملة تحرير دولة الكويت - تعتبر تلك المساعدات ضرورية لضمان استمرارية الدعم الجيو-سياسي والعسكري للدفاع عن منطقة الخليج العربي.

هـ. المساعدات العينية

تأخذ مساهمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً صيغة الكميات الضخمة من المساعدات العينية والمادية. وهذا المجال هو أحد المجالات التي استفاد منها سابقاً - وما يزال يستفيد منها بصورة هائلة - الحلفاء الآخرون للولايات المتحدة الأمريكية ولدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يمكن القول باختصار إن النفط والغاز الذي تنتجه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر حيوياً للغاية، ليس لتحقيق الرفاهية المادية للعالم فقط، وإنما للحفاظ والدفاع عن تلك الحيوية أيضاً. فقد قدمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الوقود المجاني لتمكين دول التحالف من النجاح في إنهاء حرب تحرير دولة الكويت عام 1991. ورداً على تعليقات المصادر الخارجية التي لا ترى أي "تميُّز" أو "استثناء" في مثل تلك الترتيبات، يشير قادة دول مجلس التعاون إلى حاجة أولئك المعلقين إلى إدراك حقيقة واحدة فقط، وهي أن تلك المساهمة ليست من نوعية العبء ذاته الذي يمكن أن تساهم به دول أخرى حليفة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مثل مصر وإسرائيل والمغرب وتونس وتركيا.

وبالإضافة إلى عنصر الوقود المهم، وفرت دول مجلس التعاون مرة أخرى وعلى أساس مجاني، كميات ضخمة من المياه والكهرباء اللازمة أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية وحرب تحرير دولة الكويت. وعلاوة على ذلك، تقوم حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ منتصف السبعينيات بتوفير تكاليف البنية التحتية الجوية والبحرية والبرية ذات الأهمية الحيوية لمؤسساتها الدفاعية، وذلك على عكس الوضع بالنسبة إلى الحلفاء الخمسة المذكورين آنفاً. كما عملت حكومات هذه الدول على ضمان بناء تلك البنية التحتية لتتلاءم أساساً مع مواصفات دول التحالف، وذلك بغرض تعزيز فاعليتها الإمدادية والعملياتية.

و. الموارد البشرية

من الأشكال الأخرى لتقاسم العبء، وجود جالية أمريكية كبيرة تضم خمسين ألفاً من مندوبي الشركات وعائلاتهم، وهم يعيشون ويعملون في منطقة الخليج العربي. وتعتبر غالبية هؤلاء المندوبين من ذوي المهارات العالية، وهم يؤدون عملهم إلى جانب نظرائهم من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى المستوى الداخلي بالولايات المتحدة، هناك مليونا أمريكي يستمدون مصدر معيشتهم من صادرات الشركات الأمريكية ومن عوائد استثماراتها وخدماتها بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويعتبر عنصر الثقة المتبادلة - الذي يأتي كجزء من عملية تولي مواطنين أمريكيين مناصب مهمة في مجال الاستشارات والتدريب - جانباً أساسياً لصورة المصداقية الكلية في العلاقة الدفاعية بين الجانبين، وهي الصورة التي تعتزم دول مجلس التعاون إبلاغها لأي أعداء محتملين. وسيترتب على استبعاد تلك الموارد البشرية الحيوية من المعادلة الاستراتيجية الكلية تقديم إغراء لكل من إيران والعراق لتصعيد التهديد الذي يفرضانه على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ز. التجارة وتمويل الديون

هناك جانبان من المصالح الاقتصادية الأمريكية المهمة المترسخة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد يتعرضان للخطر؛ وهما: أولاً، أن دول مجلس

التعاون هي الضامن الرئيسي لتوفير الأموال التي تساهم في تسديد الديون القومية بالولايات المتحدة الأمريكية وتغطية العجز السنوي في ميزانيتها؛ وذلك من خلال شراء تلك الدول لسندات وزارة الخزانة الأمريكية وسندات الضمان الأخرى التي تساعد في المحافظة على انخفاض أسعار الفائدة الأمريكية. وثانياً، من بين دول العالم التي تزيد على مئتي دولة، يأتي ترتيب دول مجلس التعاون - لجهة الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية - ضمن أول أربع عشرة دولة.

ونذكر حقيقة وثيقة الصلة بالنقطة الأخيرة، وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي ضمن أعلى خمس دول في ترتيب الشركاء التجاريين الرئيسيين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويزيد الحجم السنوي للتجارة الأمريكية مع دولة واحدة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - وهي المملكة العربية السعودية التي تعتبر أكبر قوة اقتصادية في المنطقة - على الحجم الكامل للتجارة الأمريكية مع بقية السبع وعشرين دولة من دول الشرق الأوسط مجتمعة.

ح. ليس بالنفط وحده

ينبغي أن تساعد الحقائق المذكورة آنفاً على التخلص من الانطباع الزائف الذي يقول إن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي إنما تنحصر في الطاقة فقط. إن استمرارية الحصول على موارد الطاقة الهيدروكربونية الهائلة هي المصلحة الاقتصادية الكبرى للولايات المتحدة ودول التحالف المعرضة للخطر، وهي المصلحة التي يعتبر الدفاع عنها مسألة حيوية. وعلى الرغم من ذلك يعتبر حجم الإمكانيات الاقتصادية الأخرى وتنوعها كبيراً أيضاً. وتحتاج تلك المصالح الأخرى التي تعادل قيمتها الاقتصادية المتراكمة مليارات الدولارات والتي تزيد في أهمية قيمة مخزون المنطقة من النفط والغاز، إلى الحماية أيضاً.

2 - تقاسم العبء السياسي والدبلوماسي

جرت الحرب الخاصة بأكبر صراعين دوليين وقعا خلال العقد المنصرم، على أرض منطقة الخليج العربي. وما يزال حاضر الدفاع عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستقبله غير واضح حتى بعد مرور ما يقارب العقد منذ انتهاء آخر صراع في المنطقة.

ويمكن للمهارات السياسية والدبلوماسية أن تحدث فرقاً كبيراً في مثل هذه الظروف، وخاصة في تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى استخدام القوة لضمان الدفاع عن المنطقة. كما يمكن أن تؤثر مثل تلك المهارات في مسألة ما إذا كانت عملية السلام الراهنة ستبقى معلقة، أم أنها ستستقر بمرور الوقت وتعجل بحدوث ازدهار إقليمي أكبر.

وستكون هناك تدابير معينة، لا يمكن تأجيلها أو تركها للمصادفة، إذا ما دعت الضرورة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و/ أو دول التحالف إلى أن تستخدم القوة مرة أخرى. وإذا ما أخذنا في الاعتبار حجم المصالح المعرضة للخطر، فلابد من إعداد شكل مسبق لالتزام مجلس التعاون وحكومات دول التحالف بصد أي اعتداء على دول المجلس والحيلولة دون توسعه. ومن الملائم في هذا الإطار أن نتفحص الإمكانيات السياسية والدبلوماسية التي ساهمت بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعزيز الدفاع عن المنطقة.

هناك العديد من الحالات التي حققت فيها حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نتائج كبيرة، من خلال استخدامها لنفوذها السياسي والدبلوماسي، سواء للمساعدة في حل نزاع إقليمي أو الحيلولة دون اندلاع حرب.

أ. حرب أفغانستان (1979 ـ 1988)

وحّدت الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وباكستان، خلال الجزء الأخير من الثمانينيات، جهودها السياسية والدبلوماسية، وسخرت إمكانياتها ذات الصلة لتجبر القوات السوفيتية على الانسحاب من أفغانستان. وساهمت دول مجلس التعاون في ذلك الجهد بتجميد علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي خلال الجزء الأكبر من تلك الفترة.

وكانت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة في طليعة الدول التي قدمت مساهمات ضخمة، وتحملت النفقات الاقتصادية لتحرير أفغانستان. كما قدمت سلطنة عُمان، الدولة الأقرب إلى أفغانستان، مساهمات إمدادية كبيرة.

ب. الحرب العراقية ـ الإيرانية (1980 ـ 1988)

ساهمت المهارات السياسية والدبلوماسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المجهود الناجح الذي قام به عدد من الدول، والذي وضع حداً للصراع بين إيران والعراق. وساعدت دول المجلس من خلال تلك الجهود على الحيلولة دون امتداد النموذج الراديكالي والثوري المستلهم من التجربة الإيرانية إلى منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكانت الوسيلة الدبلوماسية الرئيسية في تلك الحملة هي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (598) الصادر في 15 تموز/ يوليو 1987 الذي دعا إلى وقف إطلاق النار فوراً في الحرب بين إيران والعراق.

كان ذلك القرار الذي قبله العراق بعد يوم واحد من صدوره، وقبلته إيران بعد ذلك بثلاثة عشر شهراً، هو الذي وضع نهاية لذلك الصراع. ولقد تجاهل الكثيرون حينها الحقائق التالية: (1) أن ذلك القرار كان أول قرار لصنع وتحقيق السلام يجيزه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع منذ الحرب الكورية، و(2) أن نتيجة التصويت النهائي قد عكست نجاح الجهود الدبلوماسية المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تمثلت في القيام بزيارات لعواصم جميع الدول الخمس عشرة الأعضاء في مجلس الأمن حينها، قبل إجراء التصويت بوقت كاف سعياً للحصول على موافقتها بالتصويت لصالح القرار.

ج. أزمة الخليج الثانية (1990 ـ 1991)

يعود الفضل الأكبر في النجاح السياسي والدبلوماسي الثالث الذي تحقق في الأيام الثمانية الأولى التالية لغزو العراق لدولة الكويت في 2 آب/ أغسطس 1990، إلى الجهد الذي قامت به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعها مصر وسوريا. فقد شكلت دول مجلس التعاون الست وبدعم من ست دول عربية أخرى – هي جيبوتي ومصر ولبنان والمغرب والصومال وسوريا – أغلبية قوية، من بين أعضاء جامعة الدول العربية الإحدى والعشرين دولة، وصوتت لتأييد القرارين الذين أصدرتهما الجامعة.

دان القرار الأول الغزو العراقي بقوة، وصدرت قرارات مماثلة في اليوم ذاته بمساعدة حلفاء الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من منظمة المؤتمر الإسلامي التي كانت تضم 51 عضواً حينها، وتبعه بعد وقت قصير قرار الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية التي تضم 54 عضواً. كان تأثير قرار جامعة الدول العربية الثاني كبيراً بكل المقاييس؛ فقد أجاز تعبئة الجيوش العربية ونشرها في المملكة العربية السعودية لمنع العراق من غزو دول مجلس التعاون الأخرى.

قدم القراران، وبصفة خاصة القرار الأخير، الدعم الجيو-سياسي والدبلوماسي المهم من الدول العربية والإسلامية لعمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء، وشكّلا عاملين رئيسين ساهما في حسم الصراع. فقد أضعف القراران تصميم الرئيس العراقي صدام حسين الذي كان يعول على نقيضهما تماماً، حيث بنى حساباته على خضوع جامعة الدول العربية التي اعتقد أن أعضاءها لن يجرؤوا على الوقوف ضده.

ومن المرجح أن تبرز الحاجة مستقبلاً إلى التأييد الذي حصلت عليه دول مجلس التعاون من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية، في حال وقوع اعتداء من قبل إيران أو العراق ضد دولة أو أكثر من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويمكن لذلك التأييد والنفوذ أن يُحقق في حال حدوثه، أو يبطل في حال غيابه استراتيجية التدخل. وعلى أية حال، يعتبر ذلك التأييد والدعم شيئاً قد يصعب على الولايات المتحدة الأمريكية توفيره على الأرجح؛ لأنها ليست عضواً في تلك المنظمات ذات الأهمية من الناحيتين الجيو-سياسية والدبلوماسية.

د. إعادة رفع الأعلام على ناقلات النفط الكويتية (1987-1988)

لم تكن أزمة الخليج الثانية هي المرة الوحيدة التي نجحت فيها دول مجلس التعاون في حشد إمكانيات جيو-سياسية ودبلوماسية ذات تأثير ناجح في حل صراع بمنطقة الخليج العربي. فقد حققت وبقدر كبير ذلك الانتصار ذاته في كانون الأول/ ديسمبر 1987 بمؤتمر قمة عربية، عُقد في العاصمة الأردنية، عمّان.

فقد حقق زعماء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إنجازاً ملموساً؛ ففي ذلك المؤتمر الذي عُقد بضيافة العاهل الأردني الملك حسين، وحضره إلى جانب الرؤساء العرب زعماء الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعلى رأسهم ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الذي ناب عن الملك فهد بن عبدالعزيز، تمكن زعماء دول المجلس من كسب التأييد والدعم بالإجماع لقرار غير مسبوق حول قضية لم يسبق طرحها قط على المستوى العربي الجامع. فقد أقر المؤتمر تصرف دولة الكويت في استقطاب دعم السفن الحربية الأمريكية والبريطانية والفرنسية والسوفيتية، لضمان العبور الآمن لناقلاتها النفطية التي كانت تتعرض لاعتداءات متكررة من قبل إيران في مياه الخليج العربي.

وبذلك الإجراء حققت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أول موافقة عربية شاملة على الإطلاق على الاستعانة بالتدخل الأجنبي لإنهاء صراع في تلك المنطقة. ولم تواجه إيران من قبل مطلقاً – وهي التي سعت إلى إطالة ذلك الصراع – مثل ذلك الجدار القوي من المعارضة العربية والإسلامية. وبعد مُضي ثمانية أشهر على ذلك الإجراء انتهت الحرب تماماً، وحدث ذلك بعد أن فقدت طهران أي أمل في الحصول على تأييد من داخل المنطقة لمواصلة حربها مع العراق، أو تهديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

هـ. عملية السلام في الشرق الأوسط

يشمل الجانب الخامس، وهو الجانب الأحدث الذي يوضح الدعم السياسي والدبلوماسي الشامل من قبل دول مجلس التعاون لتعزيز الدفاع والاستقرار الإقليمي، محور الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فقد بادرت دول المجلس بجرأة في محاولاتها لتحقيق الحد الأدنى من المطالب الضرورية التي تطرحها إسرائيل في عملية السلام.

وبالرغم من أن مساعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق المصالحة بين العرب والإسرائيليين تعتبر غير معروفة بقدر كبير خارج المنطقة، فإن دول مجلس التعاون تأتي من حيث الترتيب بعد مصر والأردن والمغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية

وتونس، من حيث المضي لمدى غير مسبوق في محاولاتها المتكررة لإبلاغ رسالة مهمة لمناصري السلام في إسرائيل. فقد ظلت تقول بأنها ملتزمة بتأييد حل الصراع العربي-الإسرائيلي بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وأنها على استعداد للقيام بكل ما في وسعها للتوصل إلى تسوية مقبولة لأكبر عدد ممكن من الإسرائيليين واللبنانيين والفلسطينيين والسوريين.

تجاوزت تلك التأكيدات حدود الخطاب الحماسي. فقد بدأته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر القمة العربية بفاس عام 1983؛ ففي ذلك المؤتمر حث العاهل السعودي الملك فهد - الذي كان يتحدث بتأييد تام من قبل إخوته زعماء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - رؤساء الدول العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية على أن توافق على خيار تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي بالوسائل السلمية بدلاً من استخدام القوة.

وتواصلت جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر مؤتمر مدريد عام 1991 وما تلاه من مفاوضات متعددة الأطراف (حول القضايا المتعلقة بضبط التسلح والتكامل الاقتصادي الإقليمي وقضايا اللاجئين والمياه)، وإنهاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمقاطعة الاقتصادية المفروضة ضد إسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة، ثم قيام القادة الإسرائيليين بزيارات لعدد من دول المجلس قبل انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في أيار/ مايو 1996.

وطوال تلك الفترة لم تقم أي مجموعة من الحكومات العربية بأي خطوات أكثر جرأة للمساعدة في التوصل إلى حل سلمي للصراع العربي-الإسرائيلي.

وباختصار، لقد ساهمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجهد كبير في التوصل إلى حلول للصراعات الإقليمية في الماضي القريب، وهي على استعداد دائم للمساهمة بجهد أكبر في الحاضر والمستقبل. وعلى القدر ذاته من الأهمية، كما ظهر في المفاتحة والمبادرات الحسنة التي قامت بها المملكة العربية السعودية تجاه إيران منذ مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1997 بطهران، ظلت دول مجلس التعاون تقوم بما في وسعها لتجنب الدخول في مواجهة مع إيران أو العراق.

إذا استمرت دول المجلس في بذل الجهود المذكورة آنفاً بما لديها من إمكانيات اقتصادية ودبلوماسية وسياسية، ومن ثم تمكنت من تطوير إمكانياتها الدفاعية لتصبح أكثر قوة واعتمادية مما هي عليه حالياً، فإن مساهماتها في تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي ستكون هائلة بلا شك.

3 - البُعد الدفاعي

يُدرك قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن الوضع العسكري الجماعي في دولهم يُعتبر أقل حجماً وتجربة، وهو عُرضة للتهديد إذا ما قورن بالوضع في إيران والعراق حيث السكان أكبر عدداً والقوات المسلحة أكثر خبرة وتجربة.

بيد أن إدراك قادة دول المجلس لذلك الواقع إنما يشير إلى حقيقة تقدُّم واستمرار جهودهم نحو سد وتعويض أوجه القصور المذكورة، حتى ولو ظلت دولهم، مع قرب إسدال الستار على القرن العشرين، في وضع أقل مما يكفي لصد التهديدات الحالية والمستقبلية بفاعلية تامة.

وبالرغم من محدودية قدرات قوتها الجماعية، فإن هناك حقيقة ذات أهمية محورية أكبر بالنسبة إلى تعزيز القدرات المحتملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدفاع ضد أي معتد عليها. وتتمثل تلك الحقيقة فيما أشرنا إليه سابقاً من قيام دول المجلس ببناء موانيها البحرية ومطاراتها ومنشآتها العسكرية البرية قياساً على المواصفات الغربية، وتزويد قواتها المسلحة بأصناف وكميات كبيرة من المعدات الدفاعية المتسقة مع مواصفات دول التحالف، وخاصة الطائرات. ويُقر المخططون الاستراتيجيون وقادة القوات في دول التحالف بأن هذا الجانب من جوانب تقاسم العبء يعتبر مفيداً بقدر هائل، ليس بالنسبة إلى تخطيطهم العسكري الخاص بمواجهة الظروف الطارئة، ولكن أيضاً لتعزيز احتمالات نجاحها وفاعليتها العسكرية.

تعتبر فاعلية استثمارات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مجال البنية التحتية العسكرية قصة نجاح مجهولة، وذلك بالرغم من الانتقادات الكثيرة التي توجه

لها من معارضيها على المستويين الإقليمي والدولي. إن المدى الذي ساهمت به تلك الإمكانيات المملوكة لدول المجلس في تحقيق نتيجة إيجابية أثناء أزمة الخليج الثانية خلال الفترة 1990 ـ 1991، يلقى التقدير الواسع الآن، حتى ولو جاء من قبل المحللين العسكريين بصفة رئيسية. وهناك جانب آخر يلقى قدراً أقل بكثير من التفهم – حسبما سنوضح في الفقرات التالية – ونعني بذلك الأساليب العديدة الإضافية التي ظلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستخدمها عبر أكثر من عقد بأكمله، في تجنب الأعمال العدائية أو الدفاع عن نفسها في مواجهتها.

أ. المملكة العربية السعودية

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/ يونيو 1984 بتأسيس نظام المراقبة والإنذار المبكر (AWACS) بالمملكة العربية السعودية، واشترت السعودية 15 طائرة مقاتلة من طراز (إف ـ 15) بعد مناقشات مطولة وحادة في الكونجرس الأمريكي، وتولت المملكة نشرها بصورة فاعلة على النحو الذي حقق فرقاً كبيراً خلال سير حرب إيران ـ العراق فيما بعد.

لقد نجح الطيارون السعوديون في الدفاع عن شعبهم وبلادهم، وأسقطوا بالفعل طائرة إيرانية مقاتلة من طراز (إف ـ 4)، بعد رصدها وهي تتسلل في اتجاه المنطقة الشرقية الغنية بالنفط في المملكة العربية السعودية. ويمكن القول إنهم قد تمكنوا بذلك العمل من إنقاذ أرواح عدد كبير من العاملين الأجانب ومنهم 20 ألف أمريكي. ومن بين هؤلاء 5 آلاف أمريكي يشكلون أكبر تجمع لمدنيين أمريكيين بالخارج، وهم يعملون لدى شركة أرامكو السعودية التي تعتبر أكبر شركة نفط على مستوى العالم. لم تجرؤ إيران على القيام مرة أخرى بدخول المجال الجوي لأي دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السنوات الأربع الأخيرة من الحرب الإيرانية ـ العراقية. ويعود الفضل في ذلك إلى المجهود الحيوي الذي ساهمت به المملكة العربية السعودية في تلبية احتياجات الردع والدفاع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلاوة على ذلك، واصلت المملكة العربية السعودية بعد وقف إطلاق النار في حرب تحرير دولة الكويت عام 1991 القيام بأداء دورها الحيوي في الأمور المتعلقة بالدفاع عن المنطقة. فقد سمحت باستخدام مطاراتها لتنفيذ عملية مراقبة منطقة جنوب العراق، التي اعتمدها مجلس الأمن ضمن طلعات الرصد الجوي فوق العراق. وكان القصد من عملية مراقبة جنوب العراق، ضمان عدم قيام قواته المسلحة بمهاجمة السكان الذين يعيشون في أغلب أجزاء الثلث الجنوبي من أراضيه، وضمان عدم تحرك القوات الموجودة شمال خط الطول 36 نحو المنطقة الواقعة على جنوبه.

إن الإلمام بالخلفية والإطار الذي دعا المملكة العربية السعودية لاتخاذ قرارها الاستراتيجي الخاص بتطوير بنيتها الدفاعية، يعتبر مسألة ضرورية لتفهم أدوارها السابقة والحالية في الدفاع عن منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فقد باشرت المملكة العربية السعودية بعد وقت قصير من حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 بين مصر وإسرائيل، وبالتشاور الوثيق مع المخططين العسكريين والمختصين في المجال الاستراتيجي الدفاعي بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، باشرت التهيؤ لغزو محتمل من قبل العراق.

أنفقت المملكة العربية السعودية مليارات الدولارات في بناء شبكة من المنشآت العسكرية لتستوعب قوات تدخل من دول متحالفة في حالة وقوع هجوم ما. وببناء تلك التجهيزات تفهمت كل من واشنطن والرياض، أن من المتوقع في حالة وقوع مثل ذلك الهجوم أن تتصل المملكة العربية السعودية بالولايات المتحدة، وأن تستجيب الأخيرة بكل الوسائل اللازمة لصد ذلك التهديد.

عندما وقع ذلك السيناريو المحدد في 2 آب/ أغسطس 1990، تمت تجربة النظام وثبت نجاحه. وهكذا فإن ما تم الاتفاق عليه وتنفيذه قبل عدة سنوات، قد أثبت أنه واحد من أنسب أساليب التوظيف الصحيح وغير المكلف للإمكانيات الدفاعية بين دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية خلال القرن الحالي.

لقد تمكن ذلك التوظيف الدفاعي بما حدده من أهداف مسبقة على المدى البعيد من حسم الموقف، عندما حانت اللحظة المناسبة لجني ثماره. ومن الصعب أن نتصور نجاح عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء، وما تلاهما من حفاظ على السلام بمنطقة الخليج حتى الآن، لولا توافر التصور والقيادة السعودية ـ الأمريكية/ السعودية ـ البريطانية المشتركة، والأهم من ذلك وجود الاتفاق المسبق بين الرياض وواشنطن.

وأخيراً، فقد أطلقت المملكة العربية السعودية بعد صد الاعتداء العراقي عام 1991 العنصر الإعلامي الذي لم يكن موجوداً أثناء آخر انهيارين في النظام الإقليمي. فقد وجدت دول مجلس التعاون نفسها في وضع دفاعي إعلامي في عواصم المنطقة وأماكن أخرى، وهي تواجه جهود العراق في تصوير التدخل العسكري الذي قادته دول التحالف لتحرير دولة الكويت، على أنه ليس سوى حملة صليبية غربية أخرى ضد العرب والمسلمين.

ومن المرجح أن يختلف الوضع كثيراً بالنسبة إلى دور العنصر الإعلامي في دول مجلس التعاون مستقبلاً في حال قيام العراق أو إيران بتهديد استقرار منطقة الخليج العربي مرة أخرى. وسينطبق أثر ذلك التغيير ليس على الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي فحسب، ولكن على أوربا والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً.

هذا وتعد المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة الأفضل استعداداً فيما بين دول المنطقة على الصعيد الإعلامي وفي مجال حشد الرأي العام عموماً. فعلى سبيل المثال تملك المملكة العربية السعودية – وتدير الآن – مؤسسات إعلامية، مثل يونايتد برس إنترناشيونال (United Press International) ومركز إذاعة وتلفزيون الشرق الأوسط (M.B.C)، وشبكة تلفزيون (Orbit)، بالإضافة إلى تمويل صحيفتي "**الحياة**" و"**الشرق الأوسط**" وهما من الصحف التي تملك قاعدة عريضة من القراء على مستوى العالم العربي بأكمله.

وقد تمكنت المملكة العربية السعودية – كما تمكنت، بدرجة أقل، دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة – من امتلاك مجموعة متنوعة من منشآت الإنتاج

الإعلامي والبرامجي وإمكانيات الإخراج والتقنية والتمويل، مما يؤكد مساهمتها في جانب آخر من جوانب تقاسم العبء. وتلتزم تلك الإمكانيات على المدى البعيد بالقيام بدور نشط في مجال التأثير في الرأي العام العربي والإسلامي.

لم تكن كل تلك الإمكانيات الإعلامية متوافرة للاستخدام أثناء الحرب بين إيران والعراق، أو أثناء أزمة الخليج الثانية خلال الفترة 1990 ـ 1991، ولكنها أصبحت جاهزة للمساهمة عند الحاجة، وهي إضافة قيمة للقدرات الدفاعية الشاملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ب. دولة الكويت

تكوّنت لدولة الكويت التجربة الأوسع في التعامل المباشر مع إفرازات مجاورة كل من العراق وإيران، فقد تعرضت لهجوم من كل منهما. وبالإضافة إلى الدور الرئيسي السياسي والدبلوماسي والمالي الذي قامت به في إنهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية، وفي إنجاح عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء، ظلت دولة الكويت تتصدر دول مجلس التعاون في المطالبة بإنشاء نظام دفاعي جماعي لدول مجلس التعاون يكون أكثر قوة واعتمادية.

كانت الكويت هي الدولة الخليجية الثانية، بعد سلطنة عُمان، التي تدخل في اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما كانت أول دولة تدخل في اتفاقيات شبيهة و/ أو تتوصل إلى اتفاقيات تفاهم مماثلة مع بقية الدول الأعضاء الأربع الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي الصين وبريطانيا وفرنسا وروسيا الاتحادية.

وتملك دولة الكويت منشآت تضم معدات متمركزة مسبقاً للجيش الأمريكي تكفي لتسليح قوة بحجم لواء، وذلك لاستخدامها عند الحاجة في حالة تعرض دولة الكويت لتهديد آخر من العراق، أو في حالة تعرضها لأي هجوم من قبل إيران. وتستضيف دولة الكويت أيضاً بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود العراقية ـ الكويتية (UNIKOM)، وهي بعثة مكلفة بضمان الحدود التي تم ترسيمها بين العراق والكويت. وتعتبر الحدود بين الدولتين هي أول حدود في التاريخ تضمنها منظمة دولية.

ج. دولة الإمارات العربية المتحدة

تبدو دولة الإمارات العربية المتحدة من النظرة الأولى شريكاً غير أساسي في علاقة التعاون الدفاعي الوثيق مع دول التحالف، وخاصة خلال فترة الحرب بين إيران والعراق. ويعود ذلك إلى استمرار احتلال إيران العسكري لثلاث جزر تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

إضافة إلى ذلك، وبالرغم من التحسن الذي طرأ على علاقات الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقات إيران بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ انتخاب الرئيس الإيراني الجديد محمد خاتمي عام 1997، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تظل معرضة للتهديد.

هذا وقد وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية تعاون دفاعي عام 1994 مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلاوة على ذلك كانت دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تستضيف في خريف عام 1983 تمارين عسكرية بمشاركة جميع دول المجلس، وقد كانت تلك التمارين هي الأضخم في تاريخ العالم العربي؛ فقد استمرت لمدة ثلاثة أسابيع متتالية، وشاركت فيها وحدات من القوات المسلحة لكل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتم نشر تلك الوحدات على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تدربت على المناورات الميدانية الأساسية، وزادت خبرتها العملية في التعرف على هياكل القيادة والسيطرة لدى كل منها.

كان لتلك التدريبات عدة أهداف، بالإضافة إلى تطوير الكفاءة القتالية على المستويين الفردي والمشترك للدول الأعضاء. ومن تلك الأهداف: (1) أن تظهر دول المجلس لمواطنيها درجة من التصميم المعنوي والسياسي نحو تمسكها بتعزيز قدراتها الدفاعية، (2) تحديد جوانب القوة والضعف في قوات دول المجلس بغرض تبني الخطط الاستراتيجية اللازمة للتغلب على جوانب القصور على المديين القريب والبعيد، (3) إرسال رسالة لإيران والعراق بأن دول المجلس لا تنوي الاعتماد على

الدول الصديقة والحلفاء الخارجيين فقط، عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع التهديدات التي تجابه سيادتها الوطنية.

لقد كانت الدروس المستفادة من تلك التمارين العسكرية المشتركة عديدة وبعيدة الأثر. ومن بينها الإقرار بالحاجة إلى تشكيل جيش دائم يضم وحدات من القوات المسلحة من جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، وذلك بغرض إضافة عنصر مادي وعملي لاستراتيجيتها الدفاعية المشتركة.

أما الدرس الثاني فهو إدراك أهمية رفع مستوى تبادل المعلومات بين دول مجلس التعاون، وزيادة تبادل الزيارات واللقاءات بين وزراء الدفاع ورؤساء الأركان وكبار القادة من المؤسسات العسكرية في دول المجلس. وكان الدرس الثالث هو إدراك مدى الأثر المترتب على تقدير ومكافأة الوحدات التي بذلت جهداً مميزاً في التمارين الميدانية، وبخاصة من حيث حفز جميع القوات إلى تجويد مهاراتها القتالية وكفاءتها الكلية في مجال القيادة والسيطرة.

وبالإضافة إلى تلك الإنجازات، تستمر دولة الإمارات العربية المتحدة في التأثير بصورة متميزة في الدول الأخرى بمجلس التعاون، وذلك بمقتضى ما حظيت به من هيكل حكومي، ونظراً لطبيعة ومسار علاقاتها المتطورة مع دول المجلس وتعاونها في الأمور المتعلقة بالدفاع الجماعي.

وتتشابه دولة الإمارات العربية المتحدة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية نفسه في بعض الجوانب. فهي دولة تقوم على اتحاد مرن يتكون من سبع إمارات تتمتع بدرجة من الاستقلالية. ويقع مركز اتخاذ القرار في هذه الدولة بمدينة أبوظبي، وهي أكبر الإمارات السبع وأغناها، ولكن حجم الجهاز البيروقراطي بدولة الإمارات العربية المتحدة يعتبر أقل من حجم نظرائه في بعض دول مجلس التعاون. وقد يدهش بعض المحللين الأجانب من هذه الحقيقة، ولكنها مزية تعكس تطلعات غالبية مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبكل تأكيد، فليس هناك من يستطيع إنكار الحقيقة الواضحة، وهي أنه منذ إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة - وما تزال - هي الدولة العضو الوحيدة تقريباً التي ليس فيها اضطرابات داخلية، وهي الدولة التي تحظى بالقائد الأكثر شعبية، وبالاقتصاد الأسرع نمواً، وهي أيضاً الأقل مديونية حتى الآن، ويبدو أنها ستبقى كذلك.

يتطلع العديد من المحللين الاستراتيجيين ممن لهم اهتمام بمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة، كإطار مرجعي مفيد، عندما يتساءلون عن مدى نجاح جهودهم في تعزيز التعاون الإقليمي بين دول المجلس في مجال الدفاع والمجالات الأخرى. فبالرغم من أوجه القصور المزعومة في هيكلها الحكومي، فإن هناك حقيقة بارزة لا تحتمل الجدل، وهي أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي تجربة الاتحاد الوحيدة الأطول استمراراً والأكثر نجاحاً في مجال الوحدة السياسية والتكامل الدفاعي، على مستوى العالمين العربي والإسلامي في التاريخ الحديث.

د. سلطنة عُمان

قدمت سلطنة عُمان التي تقع على الطرف الجنوبي البعيد من الخليج العربي العديد من المساهمات المهمة للدفاع عن منطقة الخليج العربية. فقد أدت، بصفتها رئيساً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال دورة انعقاده في أعقاب أزمة الخليج الثانية (1990 ـ 1991) الدور الرئيسي في مفاوضات صياغة قرار مجلس الأمن رقم (986). ويسمح ذلك القرار باستئناف بيع كميات محدودة من النفط العراقي لشراء الغذاء والأدوية والمساعدات الإنسانية الأخرى التي يحتاج إليها الشعب العراقي.

وتمارس سلطنة عُمان دوراً جيو ـ استراتيجياً حيوياً يتفوق من حيث أهميته الأساسية على الدور الذي قد تقوم به أي دولة من دول مجلس التعاون في هذا الصدد. هذا وتقع ممرات الشحن الواقعة في مضيق هرمز، والتي تمر عبرها صادرات الخليج من النفط والغاز والحركة البحرية الأخرى، في المياه التابعة لسلطنة عُمان.

وإدراكاً لمسؤوليتها في القيام بما في وسعها لضمان سلامة مضيق هرمز والدفاع عنه، كانت سلطنة عُمان هي أول دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقوم بتوقيع اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980، وقد سبقت دول المجلس الأخرى بعقد كامل في هذا المجال.

كما كانت السلطنة أول دولة من دول مجلس التعاون توافق على: (1) استضافة مناورات التدريب العسكري المشترك مع القوات المسلحة الأمريكية والمشاركة فيها؛ (2) التمركز المسبق لمعدات دفاعية أمريكية تزيد قيمتها على مليار دولار أمريكي، وذلك لاستخدامها في حالة نشوب أزمة تتطلب نشر القوات الأمريكية في المنطقة؛ (3) تحديث حظائر الطائرات المتوافرة على أرضها، وتمديد طول مدارج هبوط وإقلاع الطائرات لتستوعب طائرات القصف والطائرات الأمريكية المقاتلة ذات المدى البعيد.

إضافة إلى ذلك خاطرت سلطنة عُمان، خلال الحرب بين إيران والعراق، وذلك بمنح الطيارين الأمريكيين حق الهبوط الاضطراري في 37 حالة مختلفة. وبذلك العمل أنقذت سلطنة عُمان حياة أولئك الطيارين الذين كانوا سيتعرضون للموت المحقق في حال سقوط طائراتهم في مياه المحيط.

هـ. دولة البحرين

تعتبر دولة البحرين مثالاً آخر على مساهمة دول مجلس التعاون في تقاسم العبء؛ فقد اعتمدت مساهمة دولة البحرين على عوامل أخرى - مثل القيادة والالتزام - وهي جوانب لا ترتكز كثيراً على المساحة أو تعداد سكان الدولة، ولا على طبيعة مواردها وسعتها، ولا على إمكانياتها الاقتصادية.

وتواصل دولة البحرين استغلال وضعها الجغرافي كجزيرة في مياه الخليج، لتقديم خدماتها كميناء للأسطول الخامس الأمريكي الذي يعمل قائده تحت إمرة القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية بصفة مباشرة. وتتولى القيادة المركزية المسؤولية الكلية عن ضمان الدفاع عن منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما تستضيف دولة البحرين مقر الفريق المتعدد الجنسيات والمكلف من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالبحث وتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل. ويعتبر هذان المثالان نموذجاً للكيفية التي تتيح لأصغر دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأقلها تطوراً من الناحية العسكرية، أن تؤدي دوراً إيجابياً من خلال المساهمة في مجهود الدفاع عن المنطقة.

وكانت دولة البحرين قد قامت بدور استثنائي خلال الفترة التي شهدت ذروة الحرب بين إيران والعراق؛ فقد تعرضت حاملة الطائرات الأمريكية (USS Stark) لهجوم من طيار عراقي في أيار/ مايو 1987، نتج عنه مقتل أكثر من ثلاثين من جنود البحرية الأمريكية ممن كانوا على ظهر تلك الحاملة، وكان من المحتمل أن ترتفع نسبة القتلى لولا قيام طياري إحدى المروحيات البحرينيين بإنقاذ أفراد البحرية وأطقم الطائرات وإخلائهم من عرض البحر.

و. دولة قطر

ساهمت دولة قطر بالتضامن مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في بناء الهياكل والأنظمة الأكثر فاعلية، التي صمّمت لدعم إمكانيات السلام والاستقرار في المنطقة على المديين القريب والبعيد. فقد وافقت دولة قطر - مثلما فعلت دولة الكويت من قبل كجزء من اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة - على التمركز المسبق لمعدات بحجم لواء من الجيش الأمريكي، كوسيلة لتسهيل رد الفعل الأمريكي الأكثر سرعة في حال القيام بأي اعتداء مستقبلي على دول الخليج العربية.

كما وافقت دولة قطر أيضاً، بصفة مستقلة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على التمركز المسبق لمعدات إضافية بحجم لواء؛ لتؤكد التزامها لمواطنيها ولتبرهن لكل من طهران وبغداد، ولدول التحالف الأخرى مدى استعدادها لتعزيز قدرات الردع والدفاع بمنطقة الخليج العربي.

وكانت دولة قطر قد استضافت خلال السنوات القليلة الماضية تمارين عسكرية كبيرة بمشاركة القوات الجوية الأمريكية ووحدات من قوات التدخل السريع التابعة لمشاة

البحرية الأمريكية. علاوة على ذلك، فقد دفعت دولة قطر ونفذت مع الولايات المتحدة الأمريكية - مثلما فعلت دولة الكويت على امتداد فترات أطول - مناورات عسكرية ثنائية أكثر من أي دولتين أخريين في المنطقة.

ز. مساهمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وأخيراً فقد كانت هناك المساهمة الجماعية الإضافية من جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما لها من أهمية بالرغم من رمزيتها. وتتمثل تلك المساهمة في شكل قوة عسكرية مشتركة سُميت بقوات درع الجزيرة. وتتمركز تلك القوات بصفة دائمة في قاعدة بحفر الباطن في المملكة العربية السعودية على مقرُبة من الحدود مع دولة الكويت. ونادراً ما يتناول المحللون العسكريون أهمية تلك القوة بالكثير من الجدية.

وعلى الرغم من ذلك، يجب ألا تكون النقطة المهمة التي يتركز عليها النقاش عند تحليل القدرات القتالية المحدودة لقوة درع الجزيرة، هي أن تلك القوة لم تأخذ في حسبانها احتمال عدم قدرتها على تحديد نتيجة أي حرب قد تُشن إما بالقرب من - أو على - أراضي أي دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فقد خدمت تلك القوة كجرس إنذار جيو - سياسي لتنبيه جميع الأطراف بأن أي اعتداء على أي دولة من دول المجلس سيفسر من قبل الأعضاء الخمس الأخرى بأنه اعتداء على جميع دول المجلس الست.

ونقول باختصار إن المحللين من خارج المنطقة قد دأبوا على التقليل من قيمة هذه الآلية، وخاصةً المحللين المشككين في إمكانية توصل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى اتفاقية دفاع مشترك. إن الأسلوب المختلف الذي يمكن أن ننظر به إلى أهمية قوة درع الجزيرة، هو أن هناك تحالفاً قائماً من ست دول وهو على استعداد لمقاومة أي هجوم على أي دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومن الناحية النظرية، يعتبر وجود قوة درع الجزيرة عاملاً مساعداً لتسهيل مهمة حكومات الدول المعنية عند التفكير في الانضمام إلى التحالف. وفي نهاية المطاف يعتبر ذلك هو الغرض الرئيسي من تشكيل القوة.

ويقر المخططون العسكريون بدول مجلس التعاون سراً بأن الغرض من كل ذلك المجهود هو توجيه رسالة مفادها أن دول مجلس التعاون الست قد نجحت بصفة عامة في استخلاص أقصى فائدة من الإمكانيات الأخرى التي تم توظيفها للدفاع عنها، وذلك بالرغم من أنها تمتلك عدداً أقل من الأسلحة والأفراد مقارنة بما لدى إيران والعراق من الإمكانيات ذاتها.

وعليه يمكن القول بأن المساهمة الجماعية لهذه الدول قد لقيت الاهتمام والتفهم. وبالرغم من ذلك يتساءل الكثيرون عن مدى إمكانية توقع مساهمات مثيلة في الوقت الراهن وفي المستقبل القريب.

هناك أسباب قوية ترجح استمرار الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية في إبداء الرغبة والقدرة على اقتسام الأعباء نفسها التي ظلت تتقاسمها في الماضي. ولكن الاختلاف المهم عما جرى سابقاً، هو أن كمية المساعدات المالية لم تعد كما كانت في السابق.

وبرغم تراجع المساهمة المالية، فإن هناك مجالات أخرى للتعاون المرتبط بالجانب الدفاعي، قدمت فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدراً أكبر من المساهمة في تقاسم العبء الدفاعي.

ومن أمثلة تعزيز جهود تقاسم العبء حصول دولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة على عدد إضافي من طائرات (إف-16) المقاتلة من الولايات المتحدة الأمريكية. والمثال الآخر هو شراء دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة لكمية إضافية من الطائرات والأسلحة الأخرى، المتفقة مع مواصفات دول التحالف، من فرنسا وبريطانيا.

ويأتي المثال الثالث نتيجة للقرار الذي اتخذه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مؤتمر قمتهم السنوي الثامن عشر، الذي انعقد بدولة الكويت عام 1997، حيث قرروا بناء نظام دفاع جوي على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنحوا العقد الخاص بذلك إلى مؤسسة أمريكية متخصصة في الصناعات الفضائية الجوية. وجاء المثال الرابع نتيجة لقرار منفصل في المؤتمر ذاته، أجاز لدول المجلس أن تبني نظام اتصالات آمناً يربط ما بين مراكز القيادة والسيطرة فيها.

يعتبر مجال الاستخبارات من العناصر الأخرى لتقاسم العبء بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فقد توسع التعاون بين هذه الدول والأعضاء الرئيسيين من دول التحالف في هذا المجال بصورة كبيرة، وبصفة خاصة في المجالات البالغة الحيوية المتعلقة باختراق المجموعات الهدامة وجمع المعلومات الاستخبارية.

ومن أمثلة التعاون في هذا المجال انفجارات الرياض عام 1995 وأبراج الخبر عام 1996 بالمملكة العربية السعودية. ويعترف المتخصصون الأمريكيون في مجال الاستخبارات أنه بالنسبة إلى منطقة الخليج العربي عامة تبقى قدرات الولايات المتحدة الأمريكية، في المجالات المتعلقة باختراق المجموعات الهدامة وجمع المعلومات الاستخبارية، ضعيفة وغير فاعلة للغاية.

لقد ظلت مساهمات دول مجلس التعاون في هذا الخصوص متصلة وفي تزايد مستمر، وذلك بالإضافة إلى التصعيد المستمر لمستويات التعاون الاستخباري بين أعضاء دول التحالف بصفة عامة.

ويعتبر العاملون في الأجهزة الاستخبارية بدول مجلس التعاون من الكوادر المتخصصة التي تتميز بمستويات ومهارات رفيعة في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة ببيئاتهم المحلية. ومن المرجح أن يحتفظوا بذلك المستوى المميز خلال المستقبل البعيد.

لقد عملت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجدية لإزالة الشكوك أو الغموض التي كانت مرتبطة بمفهومها للردع والدفاع الإقليمي. فقد تغير مثلاً وبصورة هائلة التفضيل السابق لدول المجلس لإبقاء الوجود الدفاعي الأمريكي بعيداً عن الظهور في المنطقة، وحدث ذلك نتيجة لأزمة الخليج الثانية.

ومنذ انتهاء تلك الأزمة، تبدلت الخيارات لتتسق مع تقويم دول المجلس للتهديدات المحتملة (انظر ثانياً)، وأصبح الخيار المطبَّق هو الوجود القريب للقوات الأمريكية المدعوم بمزيج متفق عليه بين الجانبين من القوات الجوية والبحرية والبرية، سواء على البر أو في البحر لتكون مستعدة للدفاع عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متى دعت الحاجة.

وعلاوة على ذلك تدرك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أنها لا تستطيع أن تضمن التأييد الجماعي الذي قدمته لها جميع الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال أزمة الخليج الثانية 1990 ـ 1991. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعلها تباشر إدارة حوارها الخاص وتطبيق معيار مختلف في علاقاتها الثنائية مع كل من بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا.

ويفسر ذلك السبب ما تقوم به دول مجلس التعاون من جهد في العمل مع هذه الدول ومع دول الاتحاد الأوربي الأخرى ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتخذ من مدينة فيينا مقراً لها، لحرمان العراق وإيران من امتلاك المزيد من أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إطلاقها.

ثانياً: أبعاد التهديد

إن أهم مصدرين للتهديد العسكري على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هما طموحات الهيمنة لدى كل من إيران والعراق. ومن الأسباب التي تجعل هذين البلدين مصدر تهديد، تفوقهما في المساحة والقدرات، بالإضافة إلى الخبرة القتالية الواسعة للقوات المسلحة في كل منهما. ويتفوق البلدان - إيران والعراق - في الجوانب الثلاثة على القدرات الجماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست مجتمعة.

هناك عامل يزيد في احتمالات القدرة التهديدية التي يفرضها التفوق العددي والخبرة القتالية لدى كل من إيران والعراق، ويعطيها قوة قد لا تظهر في ظروف مخالفة. ويتمثل هذا العامل في الاعتقاد السائد لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن بغداد وطهران قد تسعيان للثأر من الهزيمة والمهانة التي تعرضت لهما قواتهما المسلحة في أزمة الخليج الثانية 1990 ـ 1991، والحرب الإيرانية ـ العراقية خلال الفترة 1980 ـ 1988.

1 - الاستياء واحتمال التفكير في الثأر

ينبع ذلك الاعتقاد من حقيقة أن دول مجلس التعاون قد تعاونت تعاوناً كاملاً مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الأخرى في الحربين اللتين نجم عنهما هزيمة إيران أولاً ثم العراق لاحقاً. إن الارتباط الوثيق لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست بالحرب التي ألحقت عاراً وطنياً بأقوى جارتين في المنطقة يمكن أن يُشكل قنبلة موقوتة في علاقات الطرفين.

ويحمل العديد من العراقيين والإيرانيين إدانة بحكم الواقع لدول مجلس التعاون ويعتبرونها "شريكاً مذنباً" في الهزائم التي لحقت ببلادهم. ويشكل تفهم ذلك الاستياء أساساً للاعتقاد السائد وسط العديد من المخططين العسكريين بمجلس التعاون بأن دول المجلس مُستهدفة في هجمات مستقبلية من قبل العراق وإيران. وهناك اقتناع لدى المخططين العسكريين في كل أنحاء المنطقة بأن سعي العراق وإيران للثأر لم يعد محل تساؤل، ويرى هؤلاء المخططون أن التساؤل الآن هو متى سيأتي ذلك الانتقام وكيف؟

يعتقد العديد من القادة المسؤولين في المنطقة أن هناك عاملاً آخر يعزز سيناريو الثأر، ويتمثل ذلك وفقاً لاعتقاد أولئك القادة في الاستياء والغيرة العراقية والإيرانية تجاه النجاحات والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها دول مجلس التعاون (قياساً بالدول العربية الأخرى وإيران)، وارتفاع العائد من حصص إنتاجها النفطي في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، فضلاً عن النفوذ الاستثنائي لشركات النفط التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الشؤون الإقليمية والدولية.

يرى الكثيرون بأن مثل هذه المشاعر تنعكس في: (1) السهولة التي يتغاضى بها القادة الإيرانيون والعراقيون عن عمليات الاغتيال التي تقع داخل وخارج أراضيهما، (2) خداع العراق المتكرر ومراوغته للجنة المكلفة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمراقبة أسلحة الدمار الشامل في العراق (UNSCOM)، و(3) استمرار جهود كل من بغداد وطهران للحصول على قدرات إنتاج الأسلحة النووية وأنظمة إطلاقها وامتلاك أسلحة التدمير الشامل الأخرى التي تتجاوز - وفقاً لتقدير حكومات دول مجلس التعاون - الحد الذي تحتاجه إيران والعراق لتلبية متطلباتهما الدفاعية المشروعة.

2 - المخاوف الإضافية

ويضاف إلى الاعتبارات السابقة الذكر ما يلي : (1) صحة مخاوف دول المجلس حول انتهاك إيران والعراق وتهديداتهما لسيادة هذه الدول ؛ (2) الاستخدام المتكرر لعبارات الطعن من قبل كبار القادة العراقيين والإيرانيين بحق النظام السياسي في كل من الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ؛ (3) التعديات الإيرانية والعراقية في الماضي والحاضر وانتهاكهما لوحدة وسلامة أراضي بعض دول مجلس التعاون ؛ (4) الاستخدامات المستقبلية المجهولة حتى الآن، التي قد تكون خطرة، للأسلحة المتقدمة المملوكة لكل من العراق وإيران.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، لا تملك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الأسباب الكافية ما يحملها على الاطمئنان لسلامة نوايا بغداد أو طهران. وفي المقابل فقد ازداد وضوح الأسباب الداعية لتفهم مشروعية مخاوف التهديد التي تشعر بها دول المجلس تجاه كل من إيران والعراق.

وبالرغم من حدة خطورة التهديدات الحالية والتهديدات المتوقعة على المدى الطويل، تشعر دول المجلس بالاطمئنان لمدى النجاح الذي حققته عملية المراقبة الجوية لجنوب العراق، وعملية الاعتراض البحري لمراقبة الحظر المفروض على العراق. وكان مجلس الأمن الدولي قد أجاز هاتين العمليتين اللتين حققتا نجاحاً في إحكام السيطرة على العراق وضمان عدم مقدرته على مُعاودة تهديداته ضد أي دولة أو دول من مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تشعر دول المجلس بالاطمئنان للمدى الذي وصلت إليه سياسة الاحتواء العسكري لإيران باستخدام أساليب أخرى.

3 - حقائق الأوضاع في إيران: المعلوم والمجهول

يدرك قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حقيقة الاختلاف الكبير بين استمرار عدم وضوح الرؤية على مستوى الوضع الاقتصادي والسياسي الداخلي في إيران وقدرتها المحتملة على التأثير في المعادلة الدفاعية بالمنطقة، مقارنة بالوضع في العراق.

وأول جوانب الاختلاف أن أغلب المحللين الاستراتيجيين والعسكريين بدول المجلس - بغض النظر عن انتخاب رئيس إيراني جديد أكثر اعتدالاً سنة 1997 وهو الرئيس محمد خاتمي - لا يزالون يعتبرون أن التهديد الإيراني ما زال قائماً كما كان في السابق.

ثانياً، لم تتعرض قوة إيران العسكرية الكبيرة - التي تشمل مخزونها من أسلحة الدمار الشامل - للتفتيش أو التفكيك، وذلك على عكس الوضع بالنسبة إلى حالة العراق. كما أن حيز المناورة المتاح لإيران يعتبر كبيراً، ويعود ذلك إلى عدم خضوعها للمراقبة الدولية المفوضة من قبل الأمم المتحدة، ومراقبتها من قبل الولايات المتحدة بمفردها.

ظلت إيران، منذ هزيمة العراق لها عام 1988 والهزيمة التي تعرض لها العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، تستعيد تدريجياً وبانتظام وضعها السابق في مرحلة ما قبل الثورة كقوة عسكرية يحسب لها حساب. فقد تمكنت من بناء أكبر قوة بحرية في المنطقة. وتمكنت بمساعدة الصين من تعزيز قدراتها البحرية، وأصبحت نيران قواتها البحرية قادرة على استهداف السفن الحربية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسفن دول التحالف. كما تمكنت من الحصول على غواصات عن طريق روسيا التي يبدو أنها ستكون شريكاً مستعداً لمساعدة إيران على تطوير وتجريب قدرة نووية أو تعزيز قدرات إطلاق صواريخها وزيادة مداها، وهو التطور الذي عجلت به التجارب النووية التي أجرتها كل من الهند وباكستان قبل بضعة أشهر (1998).

إضافة إلى ذلك اكتسبت القوات الإيرانية، من خلال تنفيذ عدد متزايد من المناورات البحرية المحترفة، مهارات زرع الألغام البحرية وتنفيذ عمليات القوات الخاصة تحت الماء.

ويعتبر هذان المجالان من القدرات الدفاعية التي لم تتمكن القوات البحرية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مجاراتها بمستوى المهارة ذاته حتى الآن.

وما تزال القوات المسلحة الإيرانية تبرهن على قدرتها المتنامية على تحمل وإدامة عمليات بحرية لفترات ممتدة من الوقت. وعلاوة على ذلك فإن صواريخها البالستية تطوق مضيق هرمز وتستهدف سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن إيران قد أظهرت ما يلي: (1) التجاهُل المتكرر لقانون البحار الدولي والأعراف القانونية الدولية الأخرى؛ (2) عدم الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأخرى؛ (3) الضلوع في تدريب أفراد من دول المجلس على المتفجرات والأعمال التخريبية الأخرى على يد مجموعات تستمر إيران في تمويلها والسيطرة على تدريبها بمعسكرات في منطقة وادي البقاع بلبنان. وعندما نجمع حصيلة كل ذلك معاً، فإننا سنتفهم الأسباب التي تدعو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لترجيح إمكانية التهديد الإيراني، والنظر بعين الشك إلى تصريحات طهران التي أعلنت فيها نواياها الحسنة تجاه الأمور المتعلقة بالدفاع عن منطقة الخليج العربي.

4 - علاقات العراق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يعجز العديد من المحللين عن تفهم السبب الذي يدعو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الاستمرار في وضع مسألة علاقاتها المعلقة مع العراق على رأس أولويات سياستها الخارجية. ويشير هؤلاء المحللون إلى حقيقة أن العراق لم يعد يمثل تهديداً مثلما كان قبل عام 1990، وأن عدداً من قادة دول المجلس قد عبَّروا كثيراً عن تعاطفهم مع تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. ويعبر المحللون عن عجزهم تجاه تفهم أسباب عدم تنازل أغلب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن تمسكها بضرورة إجبار العراق على الالتزام التام بالعقوبات المفروضة عليه من الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن دول مجلس التعاون لا تجد أي حرج في الإشارة إلى حقيقة تعرض دولة الكويت لغزو واحتلال من دولة غير عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي هذا الإطار فإن اهتمامهم الأكبر هو الانحياز والدعم الكامل لدولة الكويت باعتبار أنها ضحية للاعتداء العراقي.

وبناء عليه فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعارض بالإجماع اتخاذ موقف محايد بالنسبة إلى قضية الوقوف مع دولة الكويت. وليس هناك من سبب يجعل دولة من دول المجلس ترغب في التضحية، ولو على سبيل الاحتمال، بالدعم غير المحدود لشقيقاتها من دول المجلس وحليفاتها من الدول العربية الأخرى في مواجهة مثل تلك الأزمة مستقبلاً.

تنطبق على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تجاور بلدين يتفوقان عليها في القوة العسكرية، النصيحة المضمنة في الحكمة التي أطلقها بن فرانكلين (Ben Franklin) والتي دعا فيها إلى تماسك الجميع الذي يغني عن تعرضهم للأخطار إذا ما تفرقوا.

يقوم دعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدولة الكويت على الأسس التالية: أولاً، قلق جميع قادة دول المجلس من عدم إبداء العراق القدر الكافي من الجهد الذي يثبت نواياه الحسنة لمعالجة الآثار المترتبة على غزو دولة الكويت. ويشمل ذلك دفع التعويضات المقررة بسبب الدمار المترتب على اعتدائه، وتقديم بيانات كاملة وإعادة الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى المحتجزين بالعراق حتى الآن. ويضاف إلى ذلك إعادة البيانات والمعدات العلمية والمقتنيات التراثية العربية والإسلامية، التي لا تقدر بثمن، والتي نهبها الجنود العراقيون من دولة الكويت. وأخيراً فشل بغداد في الاعتذار عن المأساة التي تسببت فيها وما نتج عنها من معاناة للشعب الكويتي.

ثانياً، إذا لاحظنا الفترة الطويلة لاستمرار العراق في عدم الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإن ممثلي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتساءلون عن تفهم المحللين من خارج المنطقة لمدى سلبية وخطورة التهديد المترتب على هذا المسلك العراقي كما تراه دول الخليج العربية.

إن أي تصرف يقل عن مطالبة العراق بتطبيق قرارات الأمم المتحدة سيمثل أسوأ إشارة ممكنة لبغداد، وربما لإيران مستقبلاً. وبعبارة أخرى فإن أي تراخ في تمسك دول مجلس التعاون وموقفها الموحد حول مسألة التزام العراق بالتطبيق الكامل لقرارات الأمم

المتحدة، أو الإعلان عن أي نوايا جادة في الانضمام إلى المجموعة المطالبة برفع العقوبات المفروضة على العراق بدعوى رفع المعاناة عن الشعب العراقي، سيعتبر خياراً سياسياً غير سليم.

ثالثاً، ما زال قادة دول مجلس التعاون يعتقدون بأن الدروس المستفادة من أزمة الخليج الثانية 1990 ـ 1991 عميقة وأساسية وذات أثر بعيد، وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الجهود الحثيثة لإقامة نظام دولي وإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة. وتسعى دول المجلس إلى تحقيق وضع شبيه من الأمن والاستقرار الذي تميزت به العلاقات بين أغلب دول العالم، ومن ضمنها دول الخليج العربية، خلال الفترة الممتدة من نهاية الأربعينيات حتى منتصف الثمانينات.

وليست الإفرازات الدولية والإقليمية لمصالح وسياسات الولايات المتحدة ودول التحالف الأخرى هي المطروحة هنا. إن القضية الأكثر أهمية هي دلالات استمرار سعي دول مجلس التعاون نحو البحث عن نظام عربي داخلي للمدى القريب والمستقبل المنظور. وفي هذا الإطار، ترى دول المجلس أن من الأهمية الفائقة بالنسبة إليها، ألا يحدث أي ضعف أو تراجع عن التصميم الدولي فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية المتضمنة في قرارات الأمم المتحدة التي اتخذت بحق العراق كرد فعل على غزوه واحتلاله لدولة الكويت.

وكما قال وزير من إحدى دول المجلس: «في نهاية المطاف، تمثل هذه العقوبات الوسائل المعتمدة والشرعية والسلمية التي تستخدمها الأمم المتحدة لإجبار العراق على الانصياع لإرادة أهم منظمة دولية على مستوى العالم. فمن ذا الذي سيجادل، بكامل الجدية وبالنظر للنتائج المترتبة، بألا تتم محاسبة النظام العراقي على انتهاك الحق الفطري الأصيل لدولة جارة في الحفاظ على وجودها؟».

وكما قال محلل آخر من إحدى دول المجلس، موضحاً هذا الجانب: «إن الإحباط المترتب على عدم ظهور النتائج المرجوة من العقوبات حتى اليوم لا يمكن أن يشكل مبررات كافية للتحول إلى سياسة استرضاء ومكافأة العراق على استمراره في الكذب وتحدي الأمم المتحدة لتجنب الالتزام بتطبيق قراراتها».

ويقول محلل آخر: «يجب ألا نتجاهل الأهداف الشرعية والسلمية لتلك العقوبات، وهي تقديم التعويضات للمتضررين من غزو العراق والحيلولة دون تكرار وقوع أعمال عدائية من جانب العراق في المستقبل». ويستطرد المحلل قائلاً: «إن المنتقدين لا يقدرون أننا قد عملنا من خلال سلطنة عُمان، التي كانت تترأس مجلس الأمن خلال فترة السنتين التاليتين لتحرير دولة الكويت، على ضمان التدابير اللازمة كافة للتخفيف من معاناة الشعب العراقي وتوفير كافة احتياجاته الإنسانية. لقد بذلت سلطنة عُمان جهداً مماثلاً لما قامت به الدول الأخرى لضمان إصدار القرارات اللازمة لتوفير الوسائل العملية لتلبية الاحتياجات الشرعية للشعب العراقي».

وقد زادت الاعترافات التي صاحبت عملية انشقاق حسين كامل وهروبه من العراق قبل سنوات، من مخاوف دول مجلس التعاون تجاه تلك الأمور. فقد كشف هروبه عن وجود برنامج عراقي للأسلحة البيولوجية أكبر بكثير مما اعترفت به بغداد، فضلاً عن استمرار جهود العراق للحصول على قطع غيار لصواريخه وأسلحته الأخرى المحظورة، مما يعد انتهاكاً للعقوبات المفروضة عليه.

5 - علاقات إيران مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ينظر جميع قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تقريباً لتحركات طهران تجاه دول المجلس منذ انتخاب الرئيس خاتمي، باعتبارها مفاتحة نحو تحقيق الانفراج، إن لم يكن الوفاق، مع تطلعهم الحذر الممزوج بالتحفظ والارتياب.

ويستمد القادة أملهم من حقيقة كون الرئيس خاتمي قد فاز في الانتخابات بتأييد من ملايين الشباب الإيرانيين من الجنسين. وتحمل غالبية هؤلاء الشبان والشابات آراء حول مسائل السياسة الخارجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعتبر أكثر تحرراً من تلك التي سادت أثناء فترة حكم الرؤساء الإيرانيين السابقين.

ولكن بالرغم من أهمية الأغلبية الكبيرة التي حققها الرئيس خاتمي في الانتخابات، فإنها لا تمثل فارقاً مسيطراً في هذه الحالة. وتنبع أسباب التحفظ من عامل أكثر أهمية

وهو أن قدرة الرئيس خاتمي على تحويل الكلمات والنوايا الطيبة إلى أفعال وواقع ملموس تعتبر محدودة للغاية؛ إذ يملك الرئيس في النظام السياسي الإيراني سلطة محدودة في مجال الشؤون الخارجية.

لقد قلل العديد من المعلقين الأمريكيين من أهمية هذا الجانب من النظام السياسي الإيراني أو أساؤوا فهمه، على الرغم من التفهم الواسع الذي يلقاه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ إذ يملك آية الله خامنئي والرئيس السابق رفسنجاني ورئيس البرلمان ناطق نوري - ويعتبر الثلاثة شخصيات قوية تتعارض آراؤهم كثيراً مع الرئيس الجديد - صلاحيات وسلطة أكبر من الرئيس خاتمي. ويعد هؤلاء المسؤولون هم أصحاب الرأي الحاسم حول علاقات إيران بالدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية العالم الخارجي.

ويبرز قدر ضئيل من الأدلة التي تُثبت حدوث أي تغيير بارز في المواقف المتشددة التي ظل يتمسك بها المسؤولون الثلاثة تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عامة. وعلاوة على ذلك تظل آراؤهم تجاه الولايات المتحدة الأمريكية مشوبة بانعدام الثقة، وبالشجب والتمسك برفض الدخول في حوار على المستوى الرسمي مع واشنطن حول العديد من القضايا المعلقة بين البلدين.

وبالرغم من ذلك، يدعي المتفائلون وجود جوانب مضيئة كبيرة في المشهد العام لطبيعة نوايا إيران، ويستشهدون في هذا الصدد بالزيارة التي امتدت لما يقارب الأسبوعين، والتي قام بها الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني للمملكة العربية السعودية عام 1998، والزيارة اللاحقة التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية إلى طهران.

وقد أدى تبادل مثل تلك الزيارات وما ترتب عليها من تهدئة إلى توسيع فرص الحوار حسبما يعتقد المتفائلون؛ إذ يعتبرونها مؤشرات بارزة تدل على اهتمام كبار المسؤولين على جانبي منطقة الخليج العربي، ببذل بعض الجهد على الأقل لتلمُّس الخيارات المتاحة للتعاون على المدى القريب في المجالات التي تحظى باهتمام الطرفين

وتحقق مصلحتهما المشتركة. وما يزال العديد من المحللين رغم هذا يتمسكون بوجهة النظر التي تدعو إلى التريث قبل التوصل للاستنتاج النهائي؛ فيما إذا كان قد حدث أي تغيير حقيقي يستوجب إعادة النظر في السياسات الدفاعية والاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن الفئة الأخيرة من المحللين من يعتقد بأن هيكلية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية قد تحولت كثيراً عن اتجاه الوفاق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو الولايات المتحدة، والذي ساد المرحلة الأولى بعد وصول الرئيس خاتمي إلى سدة الحكم.

وليس هناك أدنى شك لدى المخططين العسكريين الاستراتيجيين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأغلب نظرائهم الأمريكيين، بأن النبرة والمظهر المعتدل الذي تعكسه طهران للعالم الخارجي إنما تمليه متطلبات الأوضاع الداخلية في إيران.

لقد أفرزت الظروف الداخلية للجمهورية الإسلامية تكتيكاً إيرانياً يستهدف الحصول على استثمارات القطاع الخاص، من الدول الغربية والآسيوية وربما من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي الاستثمارات التي يحتاج إليها بشدة الاقتصاد الإيراني المتوعك. ويدرك قادة دول المجلس هذه الحاجة ويقدرونها، ولكنهم يسعون على مستوى الحكام إلى الحصول على التزام إيراني استراتيجي بإقامة علاقة سلمية مع جاراتها، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يعود بالفائدة المشتركة على الجانبين.

6 - شعارات الحذر

تُبرز تعليقات قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذه المؤشرات التي تدل على الحاجة إلى توخي الحذر. وتتدرج تلك التصريحات من نصيحة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جميل الحجيلان التي دعا فيها إلى التريث بقوله: «فلنتريث ولا نتعجل»، إلى ما قاله أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بأن إيران «تحتاج أولاً إلى إثبات أقوالها بأفعال». وبخلاف ذلك، فهو لا يستطيع، كما قال، تصور قيام إيران بأي دور دفاعي في منطقة الخليج العربي بالتضامن مع دول المجلس خلال أي وقت في المستقبل القريب.

وعلاوة على ذلك، يشير جميع قادة دول المجلس تقريباً إلى رفض طهران إحالة النزاع على الجزر القائم بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التسوية السلمية، سواء عن طريق محكمة العدل الدولية في لاهاي أو عن طريق أية آلية أخرى لحل النزاعات. ويتطلع قادة دول المجلس إلى رد الفعل الإيراني تجاه هذه المخاوف آملين أن يؤدي إلى تركيز الضوء على القضايا الجيو-سياسية الأخرى المؤثرة في علاقاتها الدفاعية الخارجية وأمنها الداخلي.

على كل، تستمر الصورة الجديدة لإيران وقيادتها في الظهور تدريجياً بعد انتخاب الرئيس محمد خاتمي. ولكن الذي يبقى واضحاً، هو الحاجة إلى انقضاء وقت أطول قبل أن يراهن أي شخص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على قرب حدوث تحول أساسي وطويل الأمد فيما يتعلق بالدفاع عن منطقة الخليج العربي، سواء على مستوى العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، أو بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثالثاً: السياسات العسكرية والاستراتيجية

إذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة ومدى التهديد الذي يواجه المصالح الأمريكية ومصالح دول التحالف الأخرى المعرضة للخطر بالمنطقة، ثم القيود الحادة على القدرات الدفاعية الداخلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فما هي السياسات والاستراتيجية العسكرية الملائمة التي يمكن لقوى التحالف الغربية أن تتبناها تجاه منطقة الخليج العربي؟ ليست هناك إجابة واحدة عن هذا التساؤل، وذلك لوجود ست دول في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تختلف وجهات نظرها في هذا الصدد كثيراً ولكل منها احتياجاته الذاتية المختلفة.

يرجع جزء من أسباب هذا التعقيد إلى عدم وجود إجماع في أوساط القادة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – وفي أوساط المحللين الأمريكيين والأجانب الآخرين – حول تعريف وتحديد التهديد الرئيسي الذي تدافع ضده. وتختلف دول مجلس التعاون فيما بينها حول تقويم التهديد الإقليمي وفقاً لموقعها الجغرافي بصفة رئيسية.

وقد يكون هذا الوضع مزعجاً بالنسبة إلى المخططين الاستراتيجيين والقادة العسكريين الغربيين المسؤولين عن وضع الخطط الدفاعية الذين ينظرون إلى الوضع من بعيد. ولكن يجب ألا يشكل ذلك مفاجأة لهم؛ فمن الطبيعي أن يترتب على الموقع الجغرافي أن تتخوف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقعة إلى الشمال - دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة البحرين - من العراق أكثر من إيران، بينما تتخوف دول المجلس الواقعة على الجزء الجنوبي من المنطقة - دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان - من إيران أكثر من العراق.

1 - تعزيز القدرة والتصميم

يتفق أغلب قادة دول مجلس التعاون على ضرورة استمرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الأخرى في تنفيذ الخطوط العريضة لسياسات الردع والدفاع في منطقة الخليج العربي منذ تحرير دولة الكويت عام 1991. ويعتقد قادة دول مجلس التعاون أن عدم وجود تهديد خطير منذ عام 1991، هو نتيجة مباشرة للصلة القوية بين درجة التصميم الرسمي الأمريكي وعزم دول التحالف الأخرى، وما قامت به دول المجلس نفسها لاقتسام العبء الدفاعي الكلي.

يقلل القادة العسكريون بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من قيمة الرأي القائل بأن العناصر الأساسية للسياسات الدفاعية التي تضعها الولايات المتحدة ودول التحالف الأخرى لمنطقة الخليج هي عناصر سليمة ومقبولة. وهم يرون بأن هذه السياسات - خلافاً للسياسات الدفاعية الأخرى التي تتبعها الولايات المتحدة (كما يتضح أدناه) - قد كانت وما تزال ضرورية للحفاظ على السلام والاستقرار بمنطقة الخليج العربي عموماً، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه التحديد.

2 - اتفاقيات التعاون الدفاعي

تعتبر مساهمة اتفاقيات التعاون الدفاعي الخمس، التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نماذج عملية لتحقيق النتائج التي أشرنا إليها بالرغم من أنها تقتصر على ما يتعلق بالعراق بصفة رئيسية. فقد ثبتت

فاعلية اتفاقيات التعاون الدفاعي في أكثر من مناسبة منذ أزمة الخليج الثانية. وتتطلب عبارة (ما يتعلق بالعراق بصفة رئيسية) المزيد من التوضيح.

يعتقد أغلب المحللين أن اتفاقيات التعاون الدفاعي الخمس بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجاورة لإيران، التي تدعو إلى التشاور والتعاون الدفاعي، قد فرضت بعض القيود على جوانب من سياسات وتصرفات طهران تجاه منطقة الخليج العربي.

ومن المؤكد أن إيران لم تقم بأي تحركات عسكرية ضد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في فترة ما بعد أزمة الخليج الثانية، تشبه ما قام به العراق ضد دولة الكويت لاختبار مدى مصداقية الالتزام العسكري الأمريكي بالدفاع عن دول المجلس الواقعة جنوبي الخليج، أو دول المجلس الأخرى.

ويصعب في الغالب تقويم فاعلية نظام معين تم وضعه لردع معتد محتمل. ولكن بالرغم من ذلك، من المهم أن نذكر أن عدم تعرض آلية الردع للاختبار هو في الواقع أحد الأساليب المتاحة لقياس مدى الفاعلية. وينطبق ذلك على المنظومة الدفاعية للمملكة العربية السعودية المكونة من نظام الإنذار المبكر (AWACS) وأسطول طائرات (إف-15) المقاتلة التي لم تتعرض لأي تحد آخر بعد حزيران/ يونيو 1984.

3 - التوقعات

توجد أسباب كافية تدفع إلى الاعتقاد بأن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستواصل القيام بما يلي، وذلك في ضوء سجل تصرفها حتى اليوم: (1) الالتزام التام بنص وروح اتفاقيات التعاون الدفاعي؛ (2) السماح باستمرارية وجود كبار القادة من القوات المسلحة بدول التحالف واستفادتهم من المنشآت الدفاعية بدول المجلس في الحالات الطارئة ولأغراض التدريب؛ (3) الموافقة على التمركز "التخزين" المسبق للمعدات والذخائر التابعة لدول التحالف؛ (4) إجراء التمارين الميدانية المشتركة لتعزيز الجاهزية القتالية؛ (5) تبادل المعلومات حول عدد واسع من المسائل ذات الصلة بالجوانب الدفاعية؛ (6) تقاسم الأعباء في المجالات المالية والتموينية والعملياتية والمساعدات

العينية، إضافة إلى الاستمرار في التعاون السياسي والدبلوماسي على النحو الموضح سابقاً. ومع ذلك يعتبر الاتفاق بين دول مجلس التعاون، لتوفير تلك الخدمات وغيرها من الخدمات المرتبطة بتعزيز ومساندة جهود الردع والدفاع عن المنطقة، جزءاً من المتطلبات المشار إليها. أما الجانب الآخر فيتعلق بالإجابة عن التساؤل عما إذا كانت تلك المساهمات ستكفي - حتى في حالة دمجها مع مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الأخرى - لحماية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الهجوم الخارجي.

4 - المستلزمات على المدى القريب

هناك شيء مؤكد وهو الحاجة إلى المزيد من الخطوات، ولكن ليس بالضرورة أن تعني كلمة "المزيد" جلب المزيد من المعدات. فالولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الآخرون يمكن أن يساهموا أيضاً، كما حدث في هذه الحالة، في تحقيق الاستفادة الأفضل والأكثر فاعلية من معدات التحالف وأنظمته الدفاعية المتوافرة حالياً.

يعتقد العديد من القادة العسكريين في دول المجلس بأن الحاجة الملحة الأخرى هي زيادة فاعلية ضبط التسلح. أما الحاجة الثالثة فهي المزيد من الالتزام الصارم بالاتفاقيات الحالية بين موردي الأسلحة للحد من انتقال التقنية العسكرية.

إضافة إلى ذلك، يتفق العديد من المخططين العسكريين الاستراتيجيين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ضرورة توفير المزيد من القدرات المستقبلية لقوة التحالف. كما يقرون بأن على دول المجلس أن تقوم - بالتزامن مع هذه التدابير - بالمزيد من الجهد لتعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية ومعادلة إرادة التحالف بعزمها على تحقيق تلك الأهداف.

ويتوازى مع مجابهة تلك التحديات ضرورة إيجاد السبل المبتكرة لبناء هيكل ردع ودفاع أكثر شمولية وفاعلية. ويعني ذلك زيادة التمويل لجهود البحث والتطوير المستمر وجلب قدرات نقل جوي وبحري إضافية، علاوة على اتخاذ التدابير الأخرى التي تهدف إلى حماية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الاعتداء الخارجي.

يتفق أغلب القادة العسكريين ومحللو الشؤون الدفاعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على شيء واحد، وهو عدم كفاية التدابير المتمثلة في الهياكل والأنظمة والمعدات الدفاعية للقيام بمهمة الردع، حتى لو اقترنت بالبرامج الفاعلة في مجالات تبادل المعلومات والتدريب المنتظم والتمارين المشتركة مع قوات التحالف ما دامت تلك القوات غير موجودة بصفة دائمة في المنطقة.

5 - الاحتمالات المستقبلية

إذا أخذنا هذه الجوانب المجهولة في الاعتبار، فلن يكون الطريق أمامنا سهلاً. ونستشهد على ذلك بذكر إحدى الصعوبات، وهي أن الاختلاف في وجهات النظر بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مجال تقويم وتحديد التهديد، سيكون موجوداً على الدوام.

يعتبر التحدي المستمر الذي يجابه الطرفين هو الحاجة إلى معالجة تلك الاختلافات بفاعلية أكثر. فبالنسبة إلى الجزء الشمالي أو الأعلى من الخليج العربي، على سبيل المثال، من المرجح أن تستمر دول مجلس التعاون الواقعة على الجزء الجنوبي من الخليج في اعتبار العراق كقوة استراتيجية موازنة لإيران (حسبما أوضحنا آنفاً).

وفي المقابل، بالنسبة إلى الجزء الجنوبي أو الأسفل من الخليج العربي، من المرجح أن تستمر دولتان على الأقل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقعة في الجزء الشمالي من الخليج العربي، وهما الكويت والمملكة العربية السعودية، في اعتبار إيران كقوة استراتيجية موازنة للعراق.

ويتمثل التحدي الثاني في الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية، النابعة من الآثار الواقعة على شعب العراق من جراء التمديد الطويل للعقوبات المفروضة من الأمم المتحدة. ويتعاطف العديد من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع إخوتهم من مواطني العراق العرب، المسلمين والمسيحيين على السواء، الذين تستمر معاناتهم تحت نظام صدام حسين التعسفي.

6 - القضايا المعلقة

يمثل اهتمام قادة دول مجلس التعاون بالمعاناة الإنسانية للشعب العراقي جانباً من المسألة. أما الجانب الآخر فهو إقرارهم بالحاجة المستمرة لضمان التزام العراق الكامل بجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبهذا الصدد، يؤكد قادة دول المجلس على ضرورة التزام العراق بالتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي الذي يطالب بغداد بإطلاق سراح و/ أو بيان مصير 608 من الأسرى الكويتيين وجنسيات أخرى يحتجزهم العراق كرهائن. وقد يعتقد المراقبون الأجانب أن العدد المذكور صغير وغير ذي أهمية. ولكن ليست تلك هي وجهة النظر السائدة في دولة الكويت وأنحاء أخرى من المنطقة.

ويشير المسؤولون في دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى إلى أنهم إذا قارنوا عدد أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين، بوضع أمريكي مثلاً، فإنه سيعادل فقدان أكثر من 250 ألف أمريكي في دولة جارة مثل كندا أو المكسيك.

يشمل التحدي الثالث، الذي يتطلب المعالجة من قبل العاملين في مجال الشؤون الخارجية الأمريكية، السياسات العامة التي تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية حول إعلان ونشر المعلومات والتقارير الحساسة ذات الصلة بالمسائل الدفاعية، بالإضافة إلى تقارير تحليل المعلومات الاستخبارية والتقنية التي تؤثر في الخطط الوقائية الحالية والمستقبلية لحماية دول مجلس التعاون.

يعتقد العديد من القادة العسكريين المختصين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن القيود الأمريكية التي تحكم مثل تلك الأمور تعود جذورها إلى فترة الحرب الباردة. ويعزون أسباب تكريس تلك القيود لعجز الأجهزة البيروقراطية في التكيف مع فترة ما بعد الحرب الباردة.

ويرى القادة العاملون في الحقلين العسكري والدبلوماسي بدول مجلس التعاون أن القيود الأمريكية المفروضة على المعلومات، تأتي نتيجة للنفوذ السياسي للمفكرين الإسرائيليين في المجال الجيو-استراتيجي، بالإضافة إلى التأثير الكبير لمؤيدي إسرائيل المتشددين داخل الولايات المتحدة الأمريكية في السياسات والمواقف والتصرفات والتوجهات التي تتبناها الولايات المتحدة تجاه دول مجلس التعاون. وتضم الشريحة الأخيرة عدداً من الشخصيات التي ظلت تتمسك بمعارضتها لأي علاقة قوية متعددة الأوجه من أي نوع، بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سواء في المجال الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي والتجاري والعسكري أو الثقافي.

7 - التحديات الثقافية والمفاهيمية

أما التحدي الرابع، فيتجلى في أنه سيجد القادة الأمريكيون الموجودون في وطنهم والموجودون بالمنطقة أنفسهم في مواجهة الإفرازات السلبية لصورة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والتي تنبع من التمييز الديني والاستعلاء الثقافي الذي تظهره شريحة كبيرة في المجتمع الأمريكي تجاه العرب والمسلمين بصفة عامة.

ويعتقد العديد من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بحكم ما يشاهدون وما يطلعون عليه في وسائل الإعلام الأمريكية، وما يسمعونه في أحيان كثيرة من تصريحات رسمية، بأن نسبة كبيرة من الأمريكيين تنظر إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كطرف متلق لا كطرف فاعل، وكمنطقة تضم عدداً كبيراً للغاية من آبار النفط وليست كدول لها كينونتها، وكجبال من المال لا كشعوب، وكمنطقة حارة يغلب عليها الغبار والرمال وليس كأصدقاء وشركاء استراتيجيين لهم مصالحهم التي تتطابق في الغالب مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بل وتكمِّل قدراً كبيراً من الاهتمامات والاحتياجات الأمريكية المهمة.

أما التحدي الخامس فهو صعوبة تجنب الحوار الدائر، والاختلاف أحياناً، داخل القطاع غير الرسمي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة

الأمريكية، حول الحجم والتشكيل المناسب للقوات الأمريكية العاملة في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولكن إذا أخذنا في الاعتبار استمرار فشل العراق في تطبيق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وطموح إيران في أن تصبح أكبر قوة عسكرية على مستوى الخليج، ثم التهديدات والتحديات الأخرى التي تم سردها وتحليلها هنا، لوجدنا أن عملية صنع القرار في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وواشنطن حول الأمور المتعلقة بالدفاع عن دول المجلس، قد ظلت أقل تعقيداً أو أقل إثارة للجدل عما يوحي به عدد كبير من المهتمين في أجهزة الإعلام ومراكز البحوث وفي جماعات المصالح الخاصة.

ومن المؤكد أن قلة - إن وجدت - من القادة الميدانيين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة، ترى أن العدد والتشكيل الحالي لقوات التحالف غير ملائم. ونعني هنا القوات التي تم تشكيلها للتعامل مع التهديد الذي تم توضيحه، والتي تعمل في إطار روح قرارات مجلس الأمن الدولي الداعية إلى استعادة السلام في المنطقة.

وبعبارة أخرى، هناك إجماع واسع في أوساط القادة المتخصصين بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقادة الأمريكيين بأن حجم وتشكيل قوات التحالف، قبل الأزمة التي وقعت هذا العام (1998) بين العراق والأمم المتحدة (عددهم 19000 فرد، منهم أكثر من 11000 على ظهر سفن مرابطة في عرض البحر)، يعتبر متسقاً بنسبة تقريبية مع التهديدات الإقليمية المتصورة. كما تتسق مع حاجة دول مجلس التعاون وقوات التحالف إلى بناء قدرات ردع ودفاع أكثر قوة.

تحتاج دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من القادة المتخصصين أن يدركوا أن تلك الأفكار تتعارض مع أفكار العدد المتزايد من جماعات المصالح الأمريكية الخاصة وآراء شريحة كبيرة من مواطنيها. وبالنسبة إلى التساؤل الذي يثيره علناً أو يشير به ضمناً العديد من الذين يمثلون تلك الجماعات، عما إذا كان عدد القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي كبيراً للغاية، يقدم القادة العسكريون الأمريكيون مرجعية مختلفة لتحليل تلك المسألة.

8 - تحديد العدد الملائم

يشير المخططون والقادة العسكريون الأمريكيون إلى وجود عدد أكبر من القوات الأمريكية في بنما خلال أي يوم من الأيام مقارنة بالعدد الموجود في اليوم ذاته بمنطقة الخليج بأكملها، التي تضم كتلة أرضية تزيد مساحتها على أوربا الغربية قاطبة. هذا بالرغم من أن مساحة بنما تعادل ما يقل عن نسبة 50/1 من حجم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويبلغ تعداد سكانها قرابة خُمس سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما الذي يختلف عن بنما كثيراً، فهو أن غالبية أفراد القوات المسلحة الأمريكية الموجودين في منطقة الخليج بصفة عامة يتمركزون على سفن في المياه الدولية، وهي المواقع التي تتيح لهم الحق القانوني في البقاء إلى جانب أفراد قوات الدول الأخرى.

ترتبط هذه النقطة الأخيرة بالاهتمام الدائر بظاهرة معاداة متفاقمة للولايات المتحدة الأمريكية. ومن المهم أن نشير هنا إلى الاختلافات البارزة بين حالة بنما ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ففي حالة بنما تعتبر ظاهرة معاداة أمريكا عميقة وعامة وتعود إلى أكثر من قرن إلى الوراء. فقد يعتقد العديد من الأمريكيين أن «أخذهم لقناة بنما يعتبر عملاً مبرراً»، بينما يرى مواطنو بنما خلاف ذلك.

9 - جذور الاختلاف

وعلى العكس تماماً، وبالرغم من تزايد الإحساس بظاهرة معاداة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، فإنها قد ظلت عند الحد الأدنى حتى الآن مقارنة بمناطق أخرى مثل جزيرة أوكيناوا وبنما.

وتتزايد المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدة عوامل؛ فالاعتقاد السائد لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هو أن المسؤولين في واشنطن

بتأييدهم المطلق لإسرائيل، إنما يتجاهلون بإصرار مشاعر المسلمين والمسيحيين في العالم العربي وبإحساسهم بالظلم النابع من استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية.

تزيد هذه الاعتقادات من التعقيد والتقليل من تأثير الجهود التي يقوم بها المسؤولون الأمريكيون من الدبلوماسيين والسياسيين والقادة العسكريين في المنطقة لإقامة حاجز جيو-سياسي ودفاعي، أكثر قوة وتماسكاً، ضد تهديدات العراق و/ أو إيران لجيرانهم من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وعلاوة على ذلك، فإن الذي يزيد غضب الرأي الداخلي هو الاعتقاد السائد في المنطقة حول التعمد الأمريكي للمواقف غير العادلة. ووفقاً لهذا الاعتقاد، ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها المدافع الرئيسي والوحيد أحياناً عن انتهاكات إسرائيل الصارخة لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى حول القضايا ذات الأهمية المعنوية والدينية للمسلمين والمسيحيين في العالم العربي، وللعرب والعالم الإسلامي بصفة عامة.

تشمل القضايا الأكثر إثارة للنزاع التي تزيد في تنامي الروح المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ما يلي: (1) الوضع النهائي لمدينة القدس والمدى الذي يُنظر فيه إلى الولايات المتحدة على نطاق واسع بأنها متواطئة مع الخيارات التي تميل لها إسرائيل في هذه القضية الحساسة؛ (2) استمرار إسرائيل في بناء وتعزيز المستوطنات على الأراضي العربية المحتلة؛ (3) عدم التزام إسرائيل بنص أو روح عملية السلام في الشرق الأوسط التي توسطت فيها الولايات المتحدة، وعدم فاعلية جهود الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقادة الآخرين في تحقيق التزام إسرائيل؛ (4) المعايير المتباينة والمزدوجة التي تنعكس في تمسك الولايات المتحدة وإصرارها على ضرورة التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على العراق، بينما لا تطالب في المقابل بتطبيق العدد الأكبر من قرارات الأمم المتحدة المفروضة على إسرائيل على امتداد فترة أطول.

10 - صورة قاتمة للواقع

بالرغم من الأسلوب الذي تناقش به هذه القضايا داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يُصرّ بعض المحللين الأمريكيين على الادعاء، بلا دليل مقنع، بأن وجود أفراد القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة هو السبب الجذري أو الأساسي لتآكل القبول الغربي في المنطقة.

وباختصار فإن ما يصل إلى الرأي العام في أنحاء أخرى من الشرق الأوسط، حول موضوع الوجود العسكري الأمريكي أو أي وجود عسكري أجنبي آخر في منطقة الخليج العربي، يفتقد المصداقية بقدر كبير. ففي الواقع ظل شكل من أشكال الوجود العسكري الأجنبي الدائم في منطقة الخليج، هو السمة المعتادة وليس الاستثناء لأكثر من 400 عام.

فقد تم توفير الدفاع عن منطقة الخليج العربي طوال أربعة قرون متتالية، ولمقتضيات الضرورة، من قبل قوى خارجية، بدءاً من القرن الخامس عشر، عن طريق البرتغاليين، يليهم الهولنديون، وإلى حد ما العثمانيون، ثم البريطانيون، والآن الأمريكيون بصفة أساسية وبمساعدة كل من بريطانيا وفرنسا ودول مجلس التعاون نفسها.

إن الجانب المفتقد في الحوار الدائر داخل الولايات المتحدة الأمريكية - حول تحديد الحجم الذي يعتبر كبيراً للغاية بالنسبة إلى عدد وتشكيلة القوات الأمريكية المرسلة إلى المنطقة، وحول المسألة الأكثر أهمية والمتعلقة بما إذا كان من الواجب أن يتوافر أي عدد كبير من القوات الأمريكية في المنطقة على الإطلاق - هو الإلمام بالخلفية والإطار والمنظور.

وفي إثر ذلك يأتي فشل الكثيرين في تفهم جانب مهم؛ وهو أن تاريخ وظروف منطقة الخليج العربي كانا مختلفين في الأساس عن أجزاء أخرى من العالمين العربي والإسلامي.

الخلاصـــة

يتضح مما ورد أن القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تظل أقل بكثير مما يلزم للدفاع عنها ضد إيران والعراق، وتلك حقيقة لها إفرازاتها على المدى البعيد بالنسبة إلى المخططين العسكريين المحليين وفي دول التحالف أيضاً.

وفي غياب المعالجة اللازمة لإصلاح هذا الخلل على المدى القريب أو البعيد، سيظل افتقاد القدرات الكافية باقياً على الأرجح في أي تقويم لاحتمالات توصل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى قدر أكبر من الاعتماد على الذات في مجال الدفاع عن نفسها ضد الخطر الخارجي. وأول أسباب ذلك أن دول المجلس بأجمعها، على عكس العراق وإيران، لها قاعدة سكانية أقل وجيوش وقوات بحرية صغيرة وغير متطورة، مع تعرض القوات البحرية لضغوط كبيرة لحماية سواحل بحرية طولها 2000 ميل تقريباً.

ثانياً، تواجه جميع دول مجلس التعاون قيوداً كبيرة في الموارد المالية والبنية التحتية والموارد البشرية والطبيعية. فعلى سبيل المثال عانت معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من عجوزات في ميزانياتها خلال الخمسة عشر عاماً الماضية. إضافة إلى ذلك، وخلافاً لإيران والعراق، لا تملك أي دولة من دول مجلس التعاون صناعة حربية ذات أهمية.

ثالثاً، بالرغم من احتياطيات النفط والغاز الهائلة التي تملكها تلك الدول، لا توجد دولة منها تماثل العراق أو إيران في امتلاك قاعدة عريضة من الموارد الطبيعية المتنوعة. فعلى خلاف الحال في الدولتين، لا توجد أنهار أو جداول مائية دائمة على امتداد منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رابعاً، هناك أربع دول من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دولة البحرين وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة - نالت استقلالها منذ ربع قرن فقط. لذا، ما تزال تجربتها الوطنية والدولية قصيرة نسبياً، وما تملكه من

أعداد محدودة من الموارد البشرية ذات المهارات اللازمة للتعامل بفاعلية مع القضايا المرتبطة بالدفاع عن المنطقة، ما تزال شحيحة مقارنة بما تملكه إيران، ومحدودة للغاية بحيث لا تضاهي ما يملكه العراق.

التفاعلات الداخلية

إذا ما أخذنا هذه القيود وغيرها في الاعتبار، يجدر بنا أن نشير إلى عدم وجود استياء يذكر على المستوى الداخلي في أغلب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن أسباب ذلك أن درجة المشاركة الشعبية في آليات الحكم داخل أغلب مجتمعات دول المجلس تفوق درجة المشاركة في العديد من الدول النامية الأخرى، على الرغم من أن تلك المشاركة ليست بالطبيعة ولا بالدرجة المفضلة لدى العديد من الغربيين الذين يحللون المنطقة من إطار خارجي وليس من عمق داخلي.

هناك مساحة كبيرة للاختلاف حول هذا الموضوع. وبالرغم من ذلك، يمكن للمتشككين في حقيقة الاستقرار السياسي الذي تتمتع به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يطبقوا تجربة الخروج-الدخول على دول المجلس. فبالنسبة إلى عنصر الخروج، من المهم أن نذكر أن عدد مواطني دول المجلس الذين يهاجرون أو يسعون للهجرة من المنطقة قد كان محدوداً للغاية. أما بالنسبة إلى عنصر الدخول، فمن المهم بالقدر ذاته أن نذكر أن عدد الجنسيات الأخرى الراغبة في الإقامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتبر كبيراً للغاية. وباختصار فإن احتمال حدوث اضطراب سياسي خطير أو هزة اجتماعية هائلة في دول المجلس ما يزال بعيداً.

من المحتمل للغاية بالطبع أن ينضب معين القبول والرضا المتوافر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، بسرعة أكثر وبقدر أكبر مما حدث حتى اليوم، وأن يؤدي ذلك إلى مضاعفة احتمالات عدم الاستقرار في المنطقة. وسيصبح ذلك أمراً حتمياً من الناحية العملية، إذا أوقعت الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من الضرر على صورتها الأولى في الالتزام بالمبادئ المتعلقة بالعدالة الأساسية واحترام وحماية حقوق الإنسان.

إذا ظلت الصورة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية دون تصحيح، فمن الطبيعي أن نتوقع ما يترتب عليها من إفرازات، وهي: ازدياد عدد التفجيرات الإرهابية والاغتيالات، وحتى الهجمات بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية الموجهة ضد الأمريكيين ومصالحهم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

خيارات لا تخلو من المخاطر

وبصرف النظر عما سبق، فإن من المستبعد أن تخلو البيئة الإقليمية بالكامل من المخاطر أو التطورات الفجائية. إن أعمال العنف التي يمكن أن تحدث أو حدثت بالفعل في مدن أمريكية مثل أتلانتا وأوكلاهوما يمكن أن تحدث أيضاً في إحدى دول المنطقة. وحتى لو قدر لمثل تلك الحوادث أن تقع في المستقبل، فمن غير المرجح أن تغير بقدر كبير التقويم الكلي للوضع الذي عرضناه هنا.

يواجه المخططون العسكريون بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عدداً من التحديات المستقبلية التي قد لا تسعفهم الحكمة التقليدية في الحصول على أية حلول سهلة وسريعة لها. فأولاً، هم يدركون تماماً أن من المكلف بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تساعد على ضمان الدفاع عن المنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، يدرك أولئك المخططون بأن الولايات المتحدة الأمريكية، في سعيها إلى زيادة النسبة التي تضمن تقاسم عبء الدفاع عن منطقة الخليج العربي بالتساوي مع حلفائها الآخرين، إنما تستمر في البحث عن مخارج لتخفيض التكاليف التي تدفعها وزيادة الحصة التي يساهم في دفعها الآخرون. كما يدرك المخططون الخليجيون أيضاً بأن الأمريكيين المطالبين بتلك الأموال في داخل الولايات المتحدة الأمريكية سيستمرون في المجادلة بضرورة الاستفادة من تلك الأموال في أغراض أخرى.

ولكن، لو اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حشد قوات مسلحة ونشرها في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرة أخرى، وأن تصرف مبلغاً يصل إلى 64 مليار دولار أمريكي مثلما فعلت إبان أزمة الخليج الثانية، فمن أين ستأتي بمثل ذلك

المبلغ؟ هذا هو التساؤل الذي يطرحه القادة العسكريون ومخططو الشؤون الدفاعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما يطرحه نظراؤهم الأمريكيون وغيرهم في دول التحالف الأخرى، في ضوء ظروف تراجع احتياطياتهم المالية بقدر كبير.

تطبيق استراتيجية "الوجود القريب المستمر"

ثانياً، يدرك القادة العسكريون بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ونظراؤهم الأمريكيون أنه وبعد تطبيق الاستراتيجية العسكرية الأمريكية لفترة التسعينيات القائمة على مبدأ "الوجود القريب المستمر"، بدأ بعض أعضاء الكونجرس يحتجون على أساس أن تنفيذ عملية المراقبة الجوية لجنوب العراق (Operation Southern Watch) التي صرَّحت بها الأمم المتحدة منذ عام 1991 قد اعتمد على استغلال الطائرات المقاتلة وطائرات الرصد الأمريكية في الخليج العربي.

هناك أسلوب آخر للنظر في هذه المسألة، وذلك دون اعتبار ما إذا كانت مثل تلك المقولات دقيقة أم لا. فما هي البدائل مثلاً إذا امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الأخرى عن الطيران دعماً وتنفيذاً لعملية المراقبة الجوية على جنوب العراق وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة التي اتخذت ضده، بل ما هي الأماكن الأخرى التي يمكن أن تستخدم فيها الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الطائرات الحربية إلى ذلك الحد مساندة للدفاع الإقليمي ودعماً لرفاهية العالم الاقتصادية؟

متطلبات تخطيط القوة

ثالثاً، يتفق جميع القادة العسكريين بدول مجلس التعاون مع نظرائهم الأمريكيين بأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تملك القدرة المستمرة على تخطيط القوة اللازمة مستقبلاً بفاعلية تامة، لكي تتمكن من تعزيز القدرات الدفاعية الخاصة بها وبدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما يتفق القادة العسكريون بدول المجلس مع شركائهم الأمريكيين، بأن من مقتضيات الحصول والمحافظة على تلك القدرات، استمرار حاجة واشنطن إلى شبكة من الإمكانيات على مستوى العالم، تتيح لها إمكانية الوصول إلى المنشآت العسكرية.

ولأغراض التخطيط على المدى البعيد وتلبية الاحتياجات التموينية والعملياتية على المدى القريب، من المهم أن نشير إلى أن دول مجلس التعاون، قد ساعدت الولايات المتحدة سياسياً ودبلوماسياً في تسهيل تأمين مثل تلك الإمكانيات.

الأهم من ذلك، أن دول المجلس جميعاً قد ظلت، وبلا أي استثناء، ملتزمة على الدوام ببناء وتأمين واستخدام تلك الإمكانيات لدعم الدفاع عن نفسها بما يتواكب مع مستلزمات المستقبل قدر الإمكان. وتدرك دول المجلس أنها لن تستطيع، دون مساعدة أصدقائها من الدول الكبرى، الدفاع عن نفسها ضد معتدين محتملين لديهم الجرأة والتصميم، كالعراق أو إيران.

الخليج العربي ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط

أما التحدي الرابع، فمن غير المؤكد أن تتم معالجته وإصلاحه على المدى القريب. وهو يرتبط بسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل. فقد أثرت تلك السياسات مراراً في مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الخليج العربي، وما تزال تؤثر فيها حتى الآن. وفي أغلب الأحيان تتأثر المصالح الأمريكية بصورة سلبية.

وما لم يتم تعديل تلك السياسات وجعلها تخدم المصالح الأمريكية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي، فإن من المرجح ازدياد الأثر السلبي للرؤية السائدة في المنطقة تجاه ما يعتبر تجاهلاً أمريكياً رسمياً لقيم العرب من مسلمين ومسيحيين الأساسية، فيما يتعلق بالسلام والعدل وأمور العقيدة والالتزام الروحي.

يُنظر إلى العديد من السياسات التي يتبعها الكونجرس والإدارة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، من منظور منطقة الخليج العربي وعلى مستوى العالم، باعتبارها تهديداً خطيراً للدفاع عن المنطقة وللاستقرار السياسي والاقتصادي فيها. والأسوأ من ذلك أن هذا المنظور يعتبر تلك السياسات مجردة من قيمتين ومفهومين سياسيين يصرّ عليهما كثير من المسؤولين الأمريكيين تكراراً ويطالبون الآخرين بالالتزام بهما، وهما مبدأ المسؤولية، ومبدأ المساءلة.

وحتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على إفرازات هذا الوضع بالنسبة إلى أهداف سياستها الخارجية ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط، فإن الأمور ذات الصلة بصياغتها وتنفيذها للتخطيط الدفاعي عن منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لن تكون على ما يرام بالنسبة إليها.

وسوف يستمر الدبلوماسيون والمسؤولون السياسيون والعسكريون الأمريكيون في منطقة الخليج العربي يواجهون صعوبة في تفسير الإصرار الذي تقوِّض به سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، والمتعلقة بقضايا تهمّ جزءاً كبيراً من البشرية باستمرار مصداقية حلفائها في واحدة من أهم مناطق العالم حيوية من الناحية الاستراتيجية.

ومن المؤسف أن الفاعلية السياسية والدبلوماسية للولايات المتحدة الأمريكية، على المدى القصير، ستواجه على الأرجح صعوبات مستمرة بسبب المعايير المزدوجة والنفاق الذي تتبعه واشنطن والذي تولد عنه - كما يقول منتقدوها - فشلها المتكرر في أن تقول ما تعنيه، وأن تعني ما تقول حول العديد من المسائل المتنازع عليها في الصراع العربي-الإسرائيلي.

الاحتواء العسكري وسط المشاركة الاقتصادية والسياسية

وأخيراً، يدرك القادة العسكريون ومسؤولو السياسة الخارجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التوصيات العديدة التي تقدمها جماعات المصالح الخاصة في القطاع الخاص الأمريكي، للتغاضي عن/ إسقاط سياسات الولايات المتحدة في الدفاع عن منطقة مجلس التعاون، بغرض إعادة فتح السوق الإيرانية ومن ثم العراقية أمام الشركات الأمريكية.

من المفهوم أن يصر عدد متزايد من المستثمرين والتجار والممولين الأمريكيين على رغبتهم في الحصول على شريحة من "النشاط الاقتصادي الإيراني"، التي يرجح أن تذهب بخلاف ذلك إلى المنافسين التجاريين من أوربا وآسيا. وبالرغم من ذلك، يأمل أغلب المخططين العسكريين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ألا تقلل

المصالح التجارية الأمريكية، على المدى القصير، من قيمة المصالح الاستراتيجية والمصالح الدفاعية الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية وأغلب دول العالم على المدى البعيد.

إذا بدت تلك المخاوف كمبالغة بالنسبة إلى البعض فإن المخططين العسكريين الأمريكيين ونظراءهم الخليجيين يستشهدون بما حدث في لبنان. ففي تلك الحالة، كان هناك اقتصاد نابض بالحياة والازدهار، وكان لبنان مركزاً للعصرنة والتحديث والتطور في الشرق الأوسط، ومركزاً للتجارة والمال على وجه الخصوص، ولكنه تعرَّض للدمار لعدم ضمان أمنه الداخلي أو الدفاع عنه ضد التهديد والخطر الخارجي على وجه التحديد.

بيد أن لبنان ليس هو المثال الوحيد. فهناك الجزائر التي تعتبر مثالاً مختلفاً، وهي بلد عربي غني بموارده الطبيعية وثرواته الأخرى. فقد ظل الجزء الأكبر من الإمكانيات الاقتصادية للجزائر معطلاً في الواقع لأكثر من نصف عقد من الزمان.

ونتيجة للحرب الأهلية العنيفة التي تشهدها الجزائر وما يترتب عليها من انهيار في الأمن الداخلي، قتل حتى الآن أكثر من سبعين ألفاً - أغلبهم من المدنيين- دون أن تلوح في الأفق أي نهاية للصراع الدائر. وتمثل الجزائر نموذجاً يبرهن لنا ما يمكن أن يحدث للمستقبل الاقتصادي لبلد فقدَ سيطرته على الأمن الداخلي.

وبالنسبة إلى المتطلعين لمستقبل أكثر ازدهاراً من حيث ازدياد التجارة والاستثمار وإقامة المشروعات التجارية المشتركة مع شركاء أجانب، تمثل هاتان الحالتان إقراراً بصحة المثل الذي يقول إن "رأس المال جبان".

أمجاد الأمس

وفي الختام، قد يكون مفيداً أن نقدم الأمثلة التي توضح بعض الإنجازات البارزة للعلاقات الدفاعية الوثيقة للغاية، المتعددة الأوجه والعلاقات الأخرى ذات الصلة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال فترة الخمسة عشر عاماً الماضية.

علاقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالولايات المتحدة الأمريكية

- كانت هذه العلاقة عاملاً حيوياً في إنهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية.
- أدت دوراً حاسماً في الحيلولة دون توسع الصراع إلى الدول الست الواقعة على الجزء الغربي من الخليج العربي.
- أنقذت حياة عشرات الآلاف من أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها من العرب، فضلاً عن إنقاذ حياة عشرات الآلاف من المواطنين الأمريكيين ومواطني دول التحالف الأخرى، إضافة إلى آلاف من الجنسيات الأخرى التي تعيش وتعمل في المنطقة.
- ساعدت على إنهاء الاحتلال السوفيتي لأفغانستان.
- شكلت حجر الزاوية في تكوين التحالف الذي تمكن من إنهاء الاحتلال العراقي لدولة الكويت.
- ساعدت على منع العراق من توسيع غزوه بقدر أكبر، وحالت دون أن يمتد ذلك الغزو إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى.
- تمكنت من تحرير دولة الكويت وإعادة حكومتها الشرعية المعترف بها دولياً للحكم، واستعادت الحرية والأمن للشعب الكويتي.
- نفَّذت، ولأول مرة منذ الحرب الكورية، الفصل التمهيدي من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بعدم الاعتراف باحتلال الأراضي بالقوة.
- نجحت في إقناع أعلى هيئة سياسية في العالم، وهي مجلس الأمن، للقيام بإجراء لم يقم به المجلس نفسه ولا أي هيئة أخرى من قبل، وهو ضمان الحدود بين دولتين هما العراق والكويت.
- ساعدت على بلورة الإجماع الدولي حول الحاجة إلى تقوية وتعزيز ميثاقي لاهاي وجنيف المتعلقين بقوانين الحرب، بغرض توفير آليات تنفيذ أكثر فاعلية للحيلولة دون تكرار حدوث بعض الفظاعات، كالتي ارتكبت أثناء أزمة الخليج الثانية، والتي اعتبرت أفظع أعمال تخطر على البال ترتكبها دولة ضد مجتمع آخر وشعب بأكمله.

تكتسب هذه الإنجازات وغيرها أهمية لا مثيل لها، ليس فقط في تاريخ العلاقات العربية-الأمريكية على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي والعلاقات الأخرى ذات الصلة، ولكن أيضاً في تاريخ تعاون دول التحالف للدفاع عن منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وباختصار، يعتبر سجل الشراكة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف بصفة عامة علاقة مميزة. فقد لبَّت في حالات لا تحصى احتياجات واهتمامات ومصالح الطرفين؛ ليس على نحو تام فقط، ولكن بتوازن جيد على نحو فائق. وتعتبر هذه الشراكة، في نظر القادة على طرفي معادلة التعاون الدفاعي، ناجحة في أغلب جوانبها.

استمرار التعهد

بالرغم من ذلك، لا يمكن التسليم بضمان أي من تلك الإنجازات وما تنطوي عليه من أمجاد، وليست القوة التي تمثلها تلك الإنجازات مضمونة، كما أن الجزء الأعظم من التحدي الخاص بإنشاء نظام ردع ودفاع إقليمي يُعتمد عليه لم يصبح بعد مرادفاً لعصر ماض.

ليست هناك حلول بسيطة وعاجلة لمعالجة الصعوبات التي يقتضيها الدفاع عن منطقة ضخمة وحيوية كهذه لفائدة بقية العالم. ومع ذلك، يختلف بعض المكلفين بإنجاح هذه المهمة حول احتياجاتها الأساسية.

إن المطلوب الآن، والمطلوب بقدر أكبر في الفترة القادمة هو ثبات الرؤية.

والمطلوب أيضاً هو الإخلاص في القيادة وثباتها، والاقتناع والالتزام الضروريان والشجاعة المتناسبة مع حجم المصالح المعرضة للخطر. إن المطلوب هو الصبر والمثابرة والإصرار.

إنه التصميم على السير في الدرب، واستمرار علاقة الشراكة في النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية، حتى يتأكد تحقيق هدف الدفاع عن المنطقة، ووضعه على أسس راسخة في الحاضر والمستقبل.

المحـــور الرابع

المجتمع المدني في دول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية



الفصل الثامن

المجتمع المدني في دول الخليج العربية

سعدالدين إبراهيم*

مقدمة

تتناول هذه الورقة وصفاً تحليلياً لحالة "المجتمع المدني" في دول الخليج العربية الست، والعوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أسهمت في نمو تكوينات المجتمع المدني أو عرقلت وعطلت نمو هذه التكوينات.

كما نتأمل في تداعيات الحقبة النفطية على المجتمع المدني الخليجي، والعلاقة الجدلية بين هذا المجتمع والتنمية السياسية عموماً، والدولة خصوصاً، والآفاق المستقبلية للتحول إلى الديمقراطية بشكل أخص. وبقدر ما هناك الكثير مما هو عام ومشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بقدر ما هنالك من فروق وتباينات في مسيرة هذه الدول في القرنين الأخيرين عموماً، وفي النصف الثاني من القرن العشرين خصوصاً.

وبداية، نشأت أول مؤسسة خليجية حديثة مما ينطبق عليها وصف مؤسسات المجتمع المدني في دولة البحرين عام 1919، وهي "النادي الأدبي"، وتأسس بعده بثلاث سنوات، أي في عام 1922، ناد مماثل في دولة الكويت؛ أي أن أول بذرة جنينية للمجتمع المدني غرست منذ ما يقرب من ثمانين عاماً. وفي السياق العربي العام، فإن هذه البذرة أرسيت بعد أول بذرة مشابهة في مصر بحوالي مئة عام، وهي تأسيس الجمعية المصرية ـ الهلينية عام 1821. وفي داخل دول الخليج نفسها، سبقت دولتي البحرين والكويت بقية الأقطار الستة، التي تكون مجلس التعاون بحوالي ربع قرن؛

* أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، ورئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

أي إلى أن نمت مؤسسات مشابهة في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات. وقد نمت هذه البذرة الجنينية الأولى إلى شبكة معقولة من منظمات المجتمع المدني قوامها حوالي 400 مؤسسة أهلية مسجلة، وأكثر من ثلاثين صحيفة يومية، وعشر قنوات تلفزيونية - إذاعية خاصة، فضلاً عن المجلات والدوريات ودور النشر الخاصة، ومجلس تشريعي برلماني منتخب واحد كامل الأهلية (دولة الكويت)، وخمسة مجالس شورى ذات سلطات تقديرية متفاوتة.

فلنبدأ في استعراض تفاصيل مسيرة المجتمع المدني الخليجي.

أولاً: في ضبط مفردات خطاب الورقة

إن الموضوع الرئيسي لهذه الورقة هو "المجتمع المدني"، وهو مفهوم حديث نسبياً في العلوم الاجتماعية عموماً، وفي لغتنا العربية خصوصاً. وليست هذه الحداثة مصادفة تاريخية؛ فالأمر كذلك لأن ما يصفه أو يشير إليه مفهوم "المجتمع المدني" لم يوجد في دولنا العربية إلا حديثاً. ولذلك سنبدأ بتعريف هذا المصطلح؛ ثم المصطلحات ذات العلاقة الوثيقة به، وأهمها "الدولة"، والمؤسسات "الأولية - الإرثية" (Primordial Ascriptive) مثل "العائلة" و"العشيرة" و"القبيلة" و"الطائفة" والتكوينات الاجتماعية - الاقتصادية "الثانوية المكتسبة" (Socio-economic formating, secondery- Ascbeicmuent) مثل الطبقة والمهنة والنقابة والحزب.

ودون استغراق في التعريفات، فإننا نوجز أهم ما تعنيه المفاهيم المذكورة أعلاه في الفقرات التالية (ونحيل القارئ إلى مصادر ومراجع إضافية في نهاية الورقة):

1 - المجتمع المدني

"المجتمع المدني" هو شبكة من التنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشأ بالإرادة التطوعية الحرة لأعضائها، خدمة لمصلحة أو قضية، أو تعبيراً عن قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد، مع استقلال نسبي عن الدولة من جهة وعن المؤسسات "الإرثية" من جهة أخرى، وملتزمة في أنشطتها بالتسامح واحترام الآخرين.

وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني يضم المنظمات غير الحكومية، والنقابات بكل أنواعها المهنية والعمالية، والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية؛ وكذلك المبادرات والحركات الاجتماعية والسياسية ذات الأهداف الموقوتة أو المرحلية.

والذي يضفي على كل هذه التنظيمات والأنشطة والممارسات صفة "المدني" هو طبيعتها السلمية واحترامها "للآخرين". "فالمدني" من "التمدين" أو "التحضر" وتشير إلى قبول واحترام الآخرين، والتعايش مع التنوع الاجتماعي والإنساني في المجتمع ذاته. و "المدني" بهذا المعنى أيضاً يختلف عن - وإن لم يتناقض بالضرورة مع - "العائلي" و "الديني" و "العسكري". فالعائلي والديني هو انتماء أولي "موروث" و "مفروض" على الفرد، فنحن لا نختار العائلة (أو العشيرة أو القبيلة) التي نولد فيها، ولا الدين (أو المذهب) الذي نشب عليه ويتم غرس معتقداته فينا. ويختلف المدني عن "العسكري" في أن الأول يقبل التنوع والاختلاف ويعتمد الأسلوب السلمي نهجاً لتسوية الخلافات والصراعات؛ أما الثاني فهو يقوم على التماثل والانضباط في الزي (الميري أو الرسمي) والسلوك (الضبط والربط)، ويعتمد القوة والعقاب أو التهديد بهما لحسم الخلافات والصراعات.

ولا ينطوي تبيان هذه الفروق بين "المدني" والعائلي والديني والعسكري على تفضيل أحدها على الآخرين. فلكل من هذه الأنواع المجتمعية وظيفته أو وظائفه الاجتماعية. كما لا تنطوي عضوية الإنسان أو المواطن لأي من هذه التكوينات على إنكار أو منع عضوية نفس الإنسان لبقية تلك التكوينات. فالقاعدة هي عضوية الفرد في التكوينات الإرثية المفروضة والتي لا خيار له في أمرها. فكل منا عضو في أسرة أو عائلة، وينتمي إلى دين أو طائفة أو ملة، ولكن ليس كل منا عضواً في نقابة أو ناد أو حزب، فالعضوية فيها تتم بالاختيار المحض، وهي أمر تطوعي سواء في الانضمام إليها أو الخروج منها. وبينما يكون كل منا عضواً في عائلة واحدة أو ينتمي إلى دين واحد، فإنه من الممكن أن يكون المرء عضواً في أكثر من تنظيم مدني في الوقت ذاته. فقد يختار أن يكون عضواً في عدة أندية أو جمعيات أو روابط، ما دام لا يمنع أي منها ذلك، والقيمة المركزية التي تحكم المجتمع المدني هي "الحرية" (Liberty).

2 ـ التكوينات الإرثية

التكوينات أو المنظمات أو المؤسسات الإرثية هي تلك الجماعات القرابية التي يولد فيها الفرد، وتقوم على رابطة الدم، وبالتالي فإن عضويتها إجبارية. ويترتب على الانتماء إليها واجبات وحقوق مسبقة ولا دخل أو خيار للفرد فيها. والقيمة الأساسية التي تحكمها هي التضامن أو "الولاء" الكامل (أو حتى الأعمى) بحق أو بغير حق! و"الأسرة" هي المؤسسة الإرثية القرابية الأولى، وتتكون في أصغر أشكالها من الأب والأم والأبناء. ومجموعة الأسر التي تنحدر من جد واحد تكون معاً "عشيرة". ومع تكاثر العشائر وتجاورها وتعايشها معاً تتكون "القبيلة"، وتصبح هي الجماعة القرابية الأكبر. فإذا كانت الأسرة وهي أصغر هذه الجماعات القرابية تتكون من عدة أفراد، فإن القبيلة وهي أكبر هذه الجماعات القرابية قد يصل حجمها إلى عدة آلاف.

كذلك يدخل ضمن التكوينات الإرثية "الجماعة الدينية" أو "الملة" أو "الطائفة". وهي جماعة ينتمي أفرادها إلى نفس العقيدة الروحية الميتافيزيقية "الأخروية"، بحكم انتماء آبائهم وأسرهم لها ويمارسون طقوسها وعباداتها (على الأقل في سنوات الحياة المبكرة). وبنفس الطبيعة الإرثية في الأسرة والعشيرة والقبيلة، فإن الرابطة الدينية أو الملية أو الطائفية هي رابطة إجبارية غير طوعية على الأقل إلى أن يشب الفرد عن الطوق ويمارس بعض الاختيار، ومن ثم قد يغير معتقده الديني، وإن كان ذلك أمراً نادر الحدوث، حتى في أكثر المجتمعات الليبرالية حرية.

3 ـ الدولة

الدولة هي كيان سياسي ـ قانوني، ذو سلطة سيادية معترف بها على جماعة بشرية معينة في رقعة جغرافية محددة. والدولة هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تمارس أعمالها بكل أنواع الضبط، بما في ذلك استخدام القوة المادية، على كل من يعيشون ضمن حدودها الجغرافية. فإذا كانت القيمة المركزية في المجتمع المدني هي "الحرية"، وفي المؤسسات الإرثية هي "الولاء"، فإن القيمة المركزية في الدولة هي "السيطرة" أو الضبط (Control). فكل ما يصدر عن الدولة من قوانين ولوائح هو بفرض السيطرة

والضبط أو التنظيم والجباية. وبالتحديد الذي ينطوي عليه التعريف السابق، فإن الدولة مؤسسة حديثة، تعود في نشأتها إلى القرن السادس عشر في أوربا، ومنها انتقلت إلى مختلف أرجاء المعمورة، بما في ذلك العالم العربي، ومنطقة الخليج العربي. ولا يعني ذلك أن البشرية لم تعرف إلا هذا الشكل من أشكال السلطة السياسية؛ إذ لم توجد أي حياة بشرية منظمة أو مستمرة بلا سلطة حاكمة. فقد وجدت في كل الجماعات والمجتمعات "سلطة" سياسية تضبط وتقنن، سواء على مستوى القبيلة الأصغر أو على مستوى الإمبراطورية التي تضم بلداناً وشعوباً وقبائل مختلفة. ولكن الدولة بالتعريف الذي أوردناه، هي آخر وأحدث هذه الأشكال. وهي وحدة التنظيم الدولي منذ معاهدة وستفاليا (Treaty of Westphalia) عام 1648.

وقد أصبحت "الدولة" بهذا المعنى التنظيم المجتمعي السياسي المفضل؛ لأنه ينطوي، ضمن أشياء أخرى، على الاعتراف المتبادل "بالسيادة" بينه وبين الدول الأخرى، وأهم من ذلك بينه وبين شعبه ومواطنيه. فالجماعة البشرية التي تسودها الدولة ضمن حدودها الجغرافية هي "شعب" ذو سيادة أيضاً؛ وأفراده هم "مواطنون"، لكل منهم أيضاً "سيادة" معترف بها من الدولة ذاتها، بمعنى أن له حقوقاً لابد من أن تراعيها وتحميها الدولة، مقابل واجبات يقوم بها الفرد حيال الدولة (مثل دفع الضرائب والخدمة العسكرية وطاعة القوانين). أي أن الدولة الحديثة قدمت أول فرصة ممكنة لتبادل السيادة مع مواطنيها وشعبها.

لذلك حرصت الشعوب طوال القرون الأربعة الأخيرة أن تكون دولها بهذا المعنى الحديث، وأصبحت "الدولة المستقلة" هدفاً ووسيلة وعنواناً للرقي السياسي. ولا يعني ذلك بالضرورة أن الدولة تراعي في كل الأحوال شروط السيادة المتبادلة مع مواطنيها أو تحرص عليها، ففي كثير من الأحيان تنزع الدولة إلى تجاهل سيادة مواطنيها أو حتى الجور عليها، أو انتهاكها. ومن هنا ستكون إحدى وظائف المجتمع المدني هي التوسط بين الفرد (المواطن) والدولة.

وبين العضوية الاختيارية (المجتمع المدني) والعضوية الإجبارية (الأسرة)، فإن الدولة هي أقرب إلى المؤسسة الإجبارية، فنحن نولد في دول لا نملك من اختيارها بدءاً.

ولكن ربما بالمخالفة للأسرة، يمكن للفرد، وخاصة في الأزمنة الحديثة أن يفلت من هذه العضوية الإجبارية، حين يشب عن الطوق، فيغير إقامته وجنسيته، ولكن هذا أيضاً نادر الوقوع.

4 ـ المجتمع، والمجتمع المدني، والدولة

إن "المجتمع" - أي مجتمع - هو كيان جماعي من البشر، بينهم شبكة من التفاعلات والعلاقات الدائمة والمستقرة، والتي تسمح باستمرار هذا الكيان وتجدده في الزمان والمكان. وتتباين المجتمعات البشرية في أحجامها، وتنوعها الداخلي، ودرجة تعقيدها، ومستوى تطورها. من ذلك أن هناك مجتمعات بسيطة وصغيرة الحجم وتعتمد على اقتصاد الكفاف (من صيد أو رعي أو زراعة). وهناك مجتمعات كبيرة الحجم معقدة طبقياً، ومتقدمة في وسائل وأنماط إنتاجها. وبهذا المعنى فإن المجتمع الذي يولد فيه الفرد هو تكوين "إرثي"؛ حيث إننا لا نختار المجتمع الذي نولد فيه.

والمجتمع يسبق "الدولة" في النشأة والوجود، فكما ذكرنا يرجع ظهور الدولة الحديثة، وبالمعنى الذي اصطلحنا عليه أعلاه إلى القرن السادس عشر فقط. بينما تعود نشأة المجتمع إلى بداية العمران البشري، أي إلى عدة آلاف من السنين. ويشتركان معاً - أي الدولة والمجتمع - في أنهما إرثيان؛ أي إن عضويتهما المبدئية هي عضوية إجبارية وليست طوعية.

ولكن "المجتمع المدني" (بالمعنى الذي اصطلحنا عليه في أعلاه) هو أيضاً حديث العهد مثل "الدولة". بل إن جمهرة المتخصصين في الموضوع يربطون بين ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني، ويرجعونهما إلى القرن السادس عشر. فما علاقة "المجتمع المدني" بالمجتمع عموماً، وبالدولة خصوصاً؟

الأساس في "المجتمع المدني" هو أنه ينشأ بالإرادة الحرة، وليست عضويته إجبارية مثل المجتمع الأكبر أو الدولة. من هنا يمكن القول إن التنظيمات التي تنشأ اختيارياً أو تطوعياً من قبل أبناء المجتمع الأكبر أو مواطني الدولة هي المجتمع المدني. وبعض أبناء المجتمع أو بعض مواطني الدولة لا ينشئون هذه التنظيمات إلا لأن لديهم "قضية" أو

"مصلحة" تختلف أو تتباين عن قضايا أو مصالح بقية المجتمع ككل، وعن الدولة ككل؛ ومن ثم يبادرون إلى إنشاء هذه التنظيمات.

ويبدو أن ظهور المجتمع المدني متزامناً مع ظهور الدولة الحديثة في الغرب، كان – وما يزال – لحماية المواطنين من جور أجهزة الدولة. فهذه الأخيرة – كما قلنا – تنزع إلى السيطرة والتحكم والضبط؛ بينما ينزع المجتمع المدني وتنظيماته إلى "الحرية" في المبادرة والعمل. وبهذا المعنى فإن أحد تعريفات المجتمع المدني هو «مجموع التنظيمات الوسيطة بين الأسرة والدولة». وهي "وسيطة" ليس فقط بالمعنى المادي أو الهندسي، وإنما أيضاً بالمعنى "الوقائي". فهي تغلف الفرد، وتسعى لحمايته ضد جبروت الدولة، وهي تحاول إشباع حاجاته في مواجهة إهمال الحكومة أو استغلال السوق (رأس المال أو القطاع الخاص).

بل يذهب أصحاب نظريات العقد الاجتماعي (Social Contract) إلى أن المجتمع المدني هو الذي أضفى الشرعية على السلطة مقابل شروط تعاقدية، يلتزم بها الحاكم تجاه المحكومين. وقد برر بعض المنظرين مثل جون لوك (John Lock) وجان جاك روسو (J. J. Rouseau) حق الشعوب في الثورة ضد حكامها إذا أخفق هؤلاء الحكام في احترام شروط العقد الاجتماعي المبرم معهم، ولكن هذه قصة طويلة، ليس هنا مجال الخوض فيها.

ثانياً: من القبيلة إلى الدولة في الخليج

إذا كانت الخبرة التاريخية المعاصرة تفيد، كما ذكرنا أعلاه، أن ظهور المجتمع المدني قد تزامن مع ظهور الدولة الحديثة، فهل يعني ذلك أن المجتمع المدني في دول الخليج العربية لم يظهر إلا مع أو بعد انبثاق الدولة الحديثة في هذه البلدان، أي في القرن العشرين؟

ربما تكون الإجابة هي "نعم"؛ أي لم تظهر تنظيمات للمجتمع المدني بمعناه الحديث الذي اصطلحنا عليه في هذه الورقة (المجتمع المدني أعلاه)، إلا قبيل، أو مع، أو بُعيد ظهور الدولة الحديثة في منطقة الخليج العربي، كما في بقية العالم العربي كله. وهذا ما سيتضح جلياً في الأقسام التالية من الورقة.

ولكن ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك بذور جنينية لأشكال وتكوينات اجتماعية تقوم بوظائف المجتمع المدني، سواء من حيث حماية الفرد في مواجهة "السلطة"، أو ممارسة التأثير في هذه السلطة من أجل الحقوق والمصالح. ونذكر تحديداً في هذا الصدد أن القبيلة أو العشيرة كانت تمثل مؤسسة وسيطة بين الفرد من أبنائها أو ممن يحتمون بها والسلطة المركزية، إن وجدت مثل هذه السلطة.

وفي مدن الخليج العربية، حيثما وجدت تجمعات سكانية مستقرة تعتمد على أنشطة غير رعوية وغير زراعية، فقد كان المعادل الوظيفي للمجتمع "المدني" فيها هو "أهل الحل والعقد"، وهم الأعيان والعلماء ورؤساء الطوائف والحرف. وكان الحاكم يلجأ لأهل الحل والعقد كمجلس الشورى في الأمور المهمة. وبدورهم كان أهل الحل والعقد يتوسطون لدى الحاكم (أو الوالي) من أجل حاجات ومصالح الأفراد (الرعية). وقد كانت هذه هي الصيغة التقليدية الإسلامية الشرعية.

1 ـ ظهور النخب القبلية

بين سقوط بغداد في القرن الثالث عشر وبداية الاختراق الأوربي في القرن الثامن عشر، عاشت بلدان الخليج والجزيرة العربية في نمط اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي يدور حول "القبيلة" كوحدة للتنظيم الإنساني، تقدم لأفرادها الحماية والرعاية مقابل الطاعة والولاء. وكانت القبائل تعمل في الرعي والزراعة والصيد والتجارة بشكل أساسي، وتلجأ إلى الغزو بشكل ثانوي أو استثنائي. أي أنه بعكس الانطباعات الشائعة عن أن حياة الأفراد في الخليج والجزيرة العربية كانت كلها قائمة على الغزو والقتال، فإن الوثائق التاريخية والدراسات المتعمقة تدل على غير ذلك. فالشواهد تفيد على أن التجارة تكاد تكون النشاط الرئيسي لمعظم قبائل الجزيرة والخليج، سواء تجارة المسافات الطويلة مع سواحل فارس والهند وشرق أفريقيا ومصر والشام، أو تجارة المسافات القصيرة بين سواحل الجزيرة والداخل. وكانت القبائل البدوية التي لا تعمل مباشرة بالرعي والزراعة تتوجه دورياً إلى أقرب المدن وتساهم في هذا النشاط التجاري بيعاً وشراء (النقيب، 15 ـ 85).

وكانت الأرستقراطيات القبلية هي التي لا تمارس الرعي والتجارة والزراعة مباشرة، وإنما تتولى تنظيم وحماية طرق التجارة والأسواق مقابل "رسوم" أو "خوّات"، أو "مكوس"، أو جمع "الزكاة"، وإعادة توزيعها. وإذا كان هناك تغيير في هذا التقسيم الاجتماعي للعمل، فإنه يكون غالباً لتعثر أو فشل أو طمع أحد هذه الأرستقراطيات القبلية في القيام بدورها. وهنا قد تتحداها نخبة قبلية أخرى، أو إحدى عشائر القبيلة ذاتها لتحل محلها. وأغلب الظن أنه في مرحلة التحدي الانتقالية بين نخبة سابقة ونخبة لاحقة، كانت ممارسات الغزو تنتشر إلى حين. وربما يكون هذا هو السبب الذي دعا الرحالة إلى تعميم الصورة الشائعة عن الحياة في الخليج والجزيرة، على أنها فوضى قتالية مستمرة، رغم أنها كانت الاستثناء.

وطوال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت بلدان الخليج والجزيرة تشهد تحولات مهمة في علاقاتها الداخلية والخارجية. فقد كانت هناك هيمنة اسمية للإمبراطورية العثمانية على الحجاز ونجد، وارثة في ذلك نفوذ المماليك السابق، كما كانت هناك هيمنة اسمية للإمبراطورية الفارسية على سواحل الخليج العربي. واستفادت القبائل الكبيرة من الصراع والمنافسة بين الإمبراطوريتين في الإبقاء على نفوذ كل منهما اسمياً أو رمزياً، بل وظل الحال كذلك معظم القرن التاسع عشر بالنسبة إلى الداخل. ولكن القوى الأوروبية الصاعدة غيَّرت الموازنة حينما دخلت حلبة الصراع والتطلع إلى الهيمنة على تجارة المسافات الطويلة، وخاصة في بحر العرب والمحيط الهندي والخليج العربي. ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت هذه القوى الأوروبية قد انتزعت زمام السيطرة تماماً من الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية، ومن القوى المحلية على سواحل الجزيرة والخليج. وكان ذلك أساساً بفضل السفن الحربية المتفوقة والمدافع الأقوى، التي وفرها التقدم العلمي والتقني والملاحي للدول الأوروبية؛ فتوافرت الغلبة للبرتغال أولاً، ثم لهولندا، وأخيراً لكل من فرنسا وبريطانيا. ولأن هذه الأخيرة كانت قد سيطرت على الهند خلال القرن الثامن عشر، فقد أصبحت القوة البحرية العسكرية الأهم على سواحل الخليج والجزيرة العربية، وقامت بإخضاع النخب الحاكمة فيها لهيمنتها بمزيج من أساليب الترغيب والترهيب. وضمن أساليب الترغيب التي اتبعتها بريطانيا أسلوب حماية بعض النخب القبلية، وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات معهم، ومنحهم الأموال والسلاح نظير قيامهم بخدمات البريد والحماية لتجارة المرور

(الترانزيت) من الخليج إلى العراق والشام ومصر وسواحل البحر المتوسط. أما أسلحة الترهيب فقد تراوحت بين استخدام القوة المسلحة، أو مناصرة فرع من القبيلة ذاتها على فرع آخر، أو حتى قبيلة أخرى، ودعمها والاعتراف بها وتوقيع الاتفاقيات معها، وإعطائها الامتيازات والمساعدات.

2 ـ ظهور الأسر الحاكمة

وهكذا مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر كانت معظم النخب القبلية التي تحكم دول الخليج العربية اليوم قد استقرت واعتلت الحكم، وأصبحت المناطق التي يحكمونها تسمى "بالمحميات" أو بالإمارات "المتهادنة" أو "المتصالحة" مع بريطانيا، وأصبح الساحل كله يعرف باسم "الساحل المتصالح" (Trucial Coast). ورغم تثبيت واستقرار النخب القبلية شيوخاً وأمراء، فإن ذلك لم يمنع الصراع العائلي بين أفراد الأسرة الواحدة. وكان هذا أيضاً في مصلحة بريطانيا التي كانت دائماً هي المرجعية في حسم هذه الصراعات، بتقديم أو سحب الاعتراف بأي من الأطراف المتنازعة. ويبين الجدول (1) المشيخات والأسر الحاكمة في بلدان الخليج، كما جرى الاعتراف بها.

الجدول (1)

البلدان والنخبات القبلية التي تم الاعتراف بها كأسر حاكمة

البلد	الأسرة الحاكمة	الانتماء القبلي	بداية الحكم	سنة الاستقلال
الكويت	آل الصباح	عنزة	1754	1961
عُمان	آل سعيد	بوسعيد	1755	1972
البحرين	آل خليفة	عنزة	1783	1971
الشارقة	القواسم	القاسمي	1803	1971
نجد	آل سعود	عنزة	1792	1932
رأس الخيمة	القواسم	القاسمي	1869	1971
أم القيوين	المعلا	المعلا	1820	1971
أبوظبي	آل نهيان	بني ياس	1793	1971
قطر	آل ثاني	بني تميم	1878	1971
دبي	آل مكتوم	بني ياس	1833	1971
السعودية	آل سعود	عنزة	1902	1932

المصدر: خلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985).

أما آل سعود فقد كانت مسيرتهم عصامية، اعتمدوا فيها على قبيلتهم الكبرى "عنزة"، وعلى تحالفهم مع حركة دينية إحيائية سلفية، بشر بها الداعية محمد بن عبدالوهاب، في أواخر القرن الثامن عشر في إقليم نجد، ومنها انتشروا في بقية الجزيرة، وحاولوا إقامة دولتهم على الأقل مرتين في القرن التاسع عشر. ولكن كانت دائماً تعترضهم قوى خارجية من الدولة العثمانية، أو واليها المصري محمد علي. وأخيراً نجح أحد أبناء القبيلة وهو عبدالعزيز آل سعود، بمزيج من الشجاعة والدهاء والمصاهرات في متابعة المسيرة عام 1902؛ وتوحيد أقاليم الجزيرة خلال العقود الثلاثة التالية، فأعلن قيام مملكته التي أطلق عليها اسم أسرته "المملكة العربية السعودية" التي أصبحت أكبر وأقوى وأغنى دول الخليج والجزيرة، ليس فقط بسبب وجود الأماكن الإسلامية المقدسة فيها (الحجاز)، ولكن أيضاً بسبب اكتشاف النفط في إقليمها الشرقي بعد إعلان المملكة بعدة سنوات. وتحتاج المسيرة الطويلة للسعودية إلى دراسة مستقلة، ويمكن الاطلاع على المزيد في مراجع ومصادر شتى.

ويلاحظ من الجدول (1)، أنه مع نهاية القرن التاسع عشر كانت كل الأسر الحاكمة الحالية قد ثبتّت أقدامها في مشيخات وإمارات الخليج العربي والجزيرة العربية. وبالطبع هناك أسر ونخب قبلية أخرى كانت موجودة، ولكنها اختفت أو تهمشت خلال تلك الحقبة أو في بدايات القرن العشرين (مثل آل الرشيد والهاشميين في نجد والحجاز على التوالي).

كما نلاحظ أن قبيلة "عنزة" النجدية كانت الوعاء الذي أنجب ثلاث أسر حاكمة، أقدمها في الكويت وهم آل الصباح (1754)، وآخرهم في السعودية وهم آل سعود (1902)، مروراً بآل خليفة في البحرين (1783). ويلي قبيلة عنزة في هذا الصدد قبيلة القواسم التي منها حكام الشارقة (1803) ورأس الخيمة (1869) اللتين انضمتا إلى دولة الإمارات فيما بعد؛ وقبيلة بني ياس التي منها حكام أبوظبي (1793) ودبي (1833).

3 ـ ظهور السلطة الحكومية

كان تحول النخب القبلية إلى أسر حاكمة ودعمها والاعتراف بها من خلال القوة الأكثر هيمنة آنذاك في منطقة الخليج العربي تحديداً والعالم عموماً وهي بريطانيا،

خطوة مهمة في التطور السياسي لبلدان المنطقة. وقد رافق هذه الخطوة تأسيس "إدارة" لكل منطقة تحكمها أسرة، وذلك للحفاظ على الأمن الداخلي، والقيام بالحد الأدنى المطلوب من الخدمات والمنافع العامة. ولأن بريطانيا كانت صاحبة مصلحة في تأمين الاستقرار والاستمرار لهذه البلدان؛ ولأنها كانت مسؤولة عن دعم مشيخات المنطقة مالياً وأدبياً، وعن إدارة علاقاتها الخارجية (بحكم الاتفاقيات والمعاهدات) فإنها وفرت أو فرضت على هذه الأسر الحاكمة مستشارين بريطانيين من الإنجليز، يعاونهم موظفون هنود أو محليون (حيث كانت شؤون الخليج تدار من مكتب المندوب السامي البريطاني في الهند، وكانت السعودية هي الاستثناء من هذا التعميم).

على أي حال نمت تدريجياً نواة جهاز للإدارة العامة حول كل أسرة حاكمة. وتطور هذا الجهاز، وخاصة في فترة ما بين الحربين، ثم في سنوات الحرب العالمية الثانية ليصبح بمنزلة جهاز حكومي، بموازنة عامة وبمصالح وأقسام متخصصة، تشبه الوزارات في أي حكومة اعتيادية.

ومع زيادة الطلب على الخدمات العامة، من تعليم وصحة ومرافق، بدأت هذه الأجهزة الحكومية تقنن جمع الرسوم والضرائب، وخاصة على الأعمال التجارية والاتصالية التي انتعشت ونمت باطراد بين بلدان الخليج والهند من جهة، والعراق (التي أصبحت تحت الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى) من جهة ثانية، وبريطانيا (وأوربا عامة) من جهة ثالثة. وهكذا أصبحت التجارة تدريجياً أهم الأنشطة الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، وتقدمت على الأنشطة الأخرى من صيد وغوص ورعي وزراعة. وأصبح التجار فئة متعاظمة الثروة والنفوذ، وخاصة إذا كانوا أصلاً متحدرين من أصول قبلية معروفة. وأصبح الأصل القبلي المرموق مع النشاط التجاري الناجح مؤشرين للوجاهة الاجتماعية والنفوذ السياسي. وقد رافق هذا وذاك في فترة ما بين الحربين إقبال هذه الشريحة القبلية التجارية على تعليم أبنائها تعليماً حديثاً، وخاصة في البحرين والكويت ودبي، سواء في مدارس تم افتتاحها محلياً، أو عبر إرسال هؤلاء الأبناء للالتحاق بمدارس مصر وبيروت وبغداد وبومباي (الهند). وهذه هي الشريحة التي سنسمع عنها مراراً عند الحديث عن "المجتمع المدني" في بلدان الخليج العربية.

4 ـ ظهور النفط

إذا كان ظهور الأسر الحاكمة، ثم ظهور السلطة الحكومية، يمثلان خطوتين عملاقتين في التطور السياسي لبلدان الخليج، فإن اكتشاف النفط في أواخر الثلاثينيات، ثم البدء في استغلاله اقتصادياً في الأربعينيات، يمثل "طفرة" اقتصادية في هذه البلدان بكل ما تنطوي عليه "الطفرة" من معان.

ولم يضاعف هذا الحدث من مصادر الثروة المالية لبلدان الخليج عدة مرات فحسب، ولكنه أدى أيضاً إلى مضاعفة أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى القوى العظمى الخارجية، وفي مقدمتها بريطانيا التي أحكمت قبضتها على منطقة الخليج العربي، أو حاولت ذلك خلال الفترة 1940 ـ 1970. والذي يراقب إنتاج النفط وأسعاره وعوائده في تلك السنوات يدرك على الفور لماذا استماتت بريطانيا في الحفاظ على هيمنتها في الخليج العربي، خاصة وأن معظم امتيازات التنقيب والإنتاج والتسويق لهذه المادة الحيوية كانت في أيدي الشركات البريطانية. كما كانت عوائد النفط المتزايدة لحكومات هذه البلدان يتم التصرف فيها بمعرفة أو مشورة الموظفين والمستشارين الإنجليز.

ويكفي إلقاء نظرة فاحصة على الجدول (2) لإدراك أبعاد "الثورة" المالية التي أحدثتها "الثروة" النفطية؛ فمن 4 ملايين دولار عوائد نفطية عام 1940 إلى 72 مليون دولار عام 1950؛ أي بزيادة 18 مثلاً في عقد واحد من الزمن، وهو الأمر الذي لم تتضاعف ثروة دول الخليج بمثله في هذه المدة القصيرة في أي حقبة من تاريخه المسجل، أي خلال الألفي سنة السابقة. ويستمر تضاعف العوائد بالوتيرة نفسها طوال العقدين التاليين، لتصل إلى 892 مليون دولار عام 1960، ثم إلى 2485 مليون دولار عام 1970، ثم إلى 145 ألف مليون عام 1980.

الجدول (2)

تطور عوائد النفط في دول الخليج العربية 1940 ـ 1980

(ملايين الدولارات)

السنة	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	البحرين	المجموع
1940	3,0	--	--	--	1,0	4,0
1950	57,0	11.0	--	1,0	3,0	72,0
1960	355.0	465.0	3.0	54.0	3.0	892.0
1970	1200.0	895.0	233.0	122.0	35.0	2485.0
1974	31163.0	4765.0	6306.0	1979.0	170.0	44383.0
1980	102372.0	17246.0	19456.0	5387.0	254.00	144715.0

المصدر : OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1982.1 .

5 ـ ظهور الدولة المستقلة

ولدت المملكة العربية السعودية بحدودها الحالية عام 1932 دولة مستقلة . ولكن بقية بلدان الخليج لم تتطور إلى دول مستقلة إلا خلال العقود الأربعة التالية : الكويت عام 1961 ، ثم بعد ذلك بعقد كامل بقية بلدان الخليج في عامي 1971 و1972 ، كما هو مبين في العمود الأخير من الجدول (1) . وقد كان رمز الاستقلال لكل من هذه البلدان هو قبولها كعضو كامل العضوية في كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة .

ولكن الحصول على الاستقلال وإنهاء العلاقة التعاهدية مع بريطانيا لم يكن أمراً سهلاً أو سلساً ، فقد تمت في كل من هذه البلدان حركات وطنية كافحت من أجل الاستقلال ، وكان عماد هذه الحركات تنظيمات المجتمع المدني الوليدة كما سنرى . وكانت هذه الأخيرة نتاجاً للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة من جهة ، ولتأثيرات الحركات الوطنية في البلدان المجاورة ، وخاصة الحركة القومية العربية التي قادها الزعيم الراحل جمال عبدالناصر من مصر ، وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب من المشرق العربي (سوريا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين) .

وكانت بقية العالم العربي تشهد أحداثاً جساماً طوال الأربعينيات والخمسينيات والستينيات ، مما كان له آثار مباشرة وغير مباشرة على أبناء الخليج . وفي مقدمة تلك

الأحداث انفجار الصراع العربي-الإسرائيلي حول فلسطين (1948)، وقيام ثورة تموز/ يوليو في مصر (1952)، وثورة الجزائر (1954)، وتأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر (1956)، وقيام الوحدة المصرية-السورية (1958)، والحرب العربية-الإسرائيلية الثالثة في حزيران/ يونيو 1967.

وانفعلت شعوب الخليج بكل هذه الأحداث، وشاركت فيها معنوياً وجماهيرياً من خلال المظاهرات العارمة، وخاصة في الكويت والبحرين. ثم شاركت مشاركة فعلية في بعضها اقتصادياً، مثلما حدث حين تم وقف تصدير النفط بسبب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ثم في عامي 1967 و1973.

المهم أن بريطانيا وهي تشاهد نمو الحركات الوطنية في بلدان الخليج، وتصفية بقية مستعمراتها في آسيا وأفريقيا، وتحاشياً لانفجار مقاومة مسلحة مشابهة لما كان دائراً في الجزائر (منذ 1954) ثم بعد ثورة العراق (1958)، فإنها بدأت بمنح الكويت استقلالها (1961). ثم بتفاقم الأوضاع في المنطقة الملاصقة لبلدان الخليج، وخاصة بعد ثورة اليمن (1962) ثم انفجار المقاومة المسلحة في عدن وجنوب اليمن وظفار (في عُمان) في منتصف الستينيات، وزيادة العداوة للغرب بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، فإنها سارعت في أواخر عام 1967، بإعلان نيتها للجلاء عن كل قواعدها شرقي السويس خلال السنوات الثلاث التالية. وبالفعل حصلت اليمن ومحميات جنوب الجزيرة العربية على استقلالها أولاً، فيما سمي "باليمن الديمقراطي" (1967)؛ ثم بعد ذلك بأربع سنوات حصلت بقية بلدان الخليج على استقلالها تباعاً. وتوحدت سبع من مشيخات الخليج الصغيرة في إطار دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي ضمت كلاً من الإمارات التالية: أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة.

ولكن ماذا عن المجتمع عموماً في بلدان الخليج؟ وماذا عن المجتمع المدني خصوصاً؟

هذا ما نتناوله في القسم الثالث من هذه الورقة.

ثالثاً: تبلور المجتمع المدني في بلدان الخليج العربية

في عام 1940، ومع ظهور النفط في اثنين فقط من بلدان الخليج الست، لم يكن إجمالي سكانها يتجاوز خمسة ملايين نسمة، منها أربعة ملايين في المملكة العربية السعودية وحدها. ولم تتجاوز نسبة من يعرفون القراءة والكتابة (أي غير الأميين) في ذلك الوقت 10٪. ولم يكن في بلدان الخليج الستة موضوع هذه الدراسة أكثر من عشرين مدرسة ثانوية حديثة، كلها في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين؛ أي أنه كانت هناك ثلاثة من تلك البلدان بلا مدارس ثانوية حديثة على الإطلاق، وهي عُمان ومشيخات الساحل المتصالحة (دولة الإمارات العربية المتحدة فيما بعد) وقطر. ولم يكن في كل منطقة الخليج والجزيرة العربية جامعة واحدة، أو حتى كلية جامعية واحدة.

ومع ذلك فإن القليل من المدارس المحلية التي وجدت، مع من تخرجوا في مدارس وجامعات الأقطار المجاورة للخليج - العراق ومصر ولبنان - ناهيك عن المدارس الدينية التقليدية، وفَّرت في فترة ما بين الحربين عدة آلاف من المثقفين الواعين الذين عملوا بالتجارة والمهن الحرة والأجهزة الحكومية التي استحدثها الإنجليز. ومن هؤلاء سنرى البذور الجنينية للمجتمع المدني في منطقة الخليج.

1 ـ بدايات المجتمع المدني في الخليج: البحرين والكويت

من الأهمية بمكان أن نؤكد هنا أن المعالجة الحالية تدور حول منظمات المجتمع المدني بمعناها الحديث، الذي يعني إنشاء مؤسسات تطوعية بالإرادة الحرة لأصحابها، ومستقلة عن الحكومة. أي إننا نتجاوز هنا كل المؤسسات الإرثية - مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة والطائفة - التي قد تسعى إلى الأهداف ذاتها وبالأساليب السلمية التي تسعى لها منظمات المجتمع المدني. وهذه كانت - وما تزال - موجودة في مجتمعات الخليج، شأنها شأن كل المجتمعات العربية، بل والإنسانية كلها.

وقد نشأت أولى تنظيمات المجتمع المدني مع نشأة أولى النخب الخليجية التي تلقت تعليماً عصرياً حديثاً، وأصبحت نواة لتكوينات اجتماعية ـ اقتصادية جديدة، مثل الطبقة

الوسطى والطبقة العاملة. ومع تبلور وترعرع هذه التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية الجديدة، تبلورت وترعرت منظمات المجتمع المدني في الخليج العربي على مدى الثمانين عاماً الأخيرة. ونلاحظ أنه مثل أقاليم وأقطار أخرى في العالم العربي والعالم الثالث، كانت هذه المنظمات المدنية تنشأ في البداية، لأهداف تبدو غير خلافية، سواء من وجهة نظر السلطة المحلية الحاكمة، أو السلطة الخارجية الحامية، أو المهيمنة أو المحتلة. ولكن هذه التنظيمات كانت تتطور تدريجياً إلى الاهتمام العلني الصريح بقضايا مجتمعية خلافية، مما كان يعرضها للحل أو يعرض أعضاءها للملاحقة. وعادة ما كان الآخرون يكررون المحاولة تحت نفس الأسماء أو تحت مسميات جديدة.

كذلك سنلاحظ في مراحل النشأة الأولى لتنظيمات المجتمع المدني في الخليج العربي، أن الأهداف المعلنة قد تكون أدبية ثقافية أو رياضية أو فنية أو خيرية أو تنموية. ولكن بمجرد التقاء عدد من النشطاء أو المهتمين والمهمومين بهذا النشاط أو ذاك، فإنهم عادة ما يوسعون دائرة أو دوائر أنشطتهم إلى مجالات مجتمعية عامة أخرى، وخاصة المجالات السياسية والوطنية والقومية.

لقد أنشئ أول تنظيم مدني خليجي في البحرين عام 1919 باسم "النادي الأدبي"، وسرعان ما تبعه تنظيم مشابه وبالاسم ذاته في الكويت عام 1922. وكما يقول باقر النجار (1992، ص 566) فإن كلاً من الناديين «مثَّل بالنسبة إلى الفئة المؤسسة له منتدى تلقى من على منبره المحاضرات الأدبية والأخلاقية، وتعالج في رحابه المشكلات الاجتماعية..» لقد كان النادي فعلاً وسيلة لتبادل الآراء والأفكار. وعلى الصعيد المجتمعي، استحدث كل من الناديين مركزاً لتعليم اللغة العربية، ومن خلال هذا وذاك روَّج الناديان للأفكار السياسية السائدة في المراكز العربية الرئيسية، مثل القاهرة ودمشق وبيروت وبغداد. وتابع المترددون على الناديين الصحف والكتب التي عالجت موضوعات الساعة، بالإضافة إلى المناقشات والحوارات التي كانت تدور في أروقة النادي حول الحركات القومية والوطنية في مصر والشام والعراق. وينقل باقر النجار عن الشيخ عبدالله الجابر الصباح أحد مؤسسي النادي الأدبي بالكويت قوله:

« . . . كانت أهداف النادي هي الاجتماع اليومي لمناقشة قضايا الأدب والشعر والثقافة العامة، وكذلك استقبال الضيوف الذين يحضرون من الخارج والاجتماع بهم في النادي، وإقامة الحفلات والندوات لهم. ولكن بعد سنتين من إنشائه، تأثر النادي بالسياسة، وبالذات بما كان يحدث في مصر أيام مصطفى كامل وعدلي يكن باشا، وثروت باشا وسعد زغلول . وكانت الصحافة المصرية التي كنا نداوم على قراءتها هي التي أثرت في اتجاه النادي إلى هذا الاتجاه السياسي، أهمها **الأهرام** و**البلاغ** و**المقطم** و**الجهاد المصري** و**الدستور** و**الكشكول** و**الهلال** و**المنار** و**اللطائف المصورة** و**السياسة الأسبوعية** . . . » (النجار، ص 566).

وبصرف النظر عن الخلط التاريخي لصاحب الاقتباس (حيث كان مصطفى كامل قد توفي قبل إنشاء النادي بعدة سنوات)، فإن مضمون الاقتباس يؤكد ثلاثة معان مهمة في بداية مسيرة تنظيمات المجتمع المدني في الخليج العربي:

أ. التبادل الوظيفي لتنظيمات المجتمع المدني؛ فرغم أن ناديي البحرين والكويت كانا ناديين "أدبيين"، فإن غياب منابر أخرى لتعاطي السياسة، قد دفع بالنادي الأدبي، أو المترددين عليه إلى أن يستحدثوا ويضيفوا الوظيفة السياسية غير المعلنة، كهدف من أهداف النادي الضمنية. وسترى ذلك يحدث مراراً وتكراراً، طوال العقود السبعة التالية. وكان آخر مظهر لذلك التبادل الوظيفي، ما فعلته الجمعيات التعاونية في دولة الكويت بعد الغزو العراقي؛ ففي غياب مؤسسات الدولة الكويتية، أصبحت مقار تلك الجمعيات هي الحل المختار لاجتماع أبناء الكويت لمناقشة أمورهم العامة، وتبادل الأخبار، وتلقي وتوزيع البريد والرسائل، وشاركت المساجد ودور العبادة الجمعيات التعاونية في القيام بهذا الدور.

ب. التأثير الكبير لما كان يدور من أحداث في العواصم العربية، وما تحفل به من تيارات سياسية وفكرية. وفي الاقتباس المذكور أعلاه، نجد هذا التأثير قائماً من خلال الصحف المصرية التي كان أعضاء النادي الأدبي يتداولونها، وأسماء الزعماء والشخصيات العامة في مصر، والتي كان لابد من أن ترفع من وعيهم السياسي

بصفة عامة، ومن توقعاتهم الوطنية بصفة خاصة. ولذلك سنجد أن الأعضاء النشطين في الناديين، أو في تنظيمات المجتمع المدني الأخرى التي ستخلفها، هم الذين قادوا الحركات السياسية والنقابية المطالبة بالدستور والاستقلال في أواخر الثلاثينيات (في الكويت) والأربعينيات والخمسينيات (في البحرين).

جـ. أن هذا التبدل والتبادل الوظيفي لتنظيمات المجتمع المدني، ودخول السياسة من أبوابها الخلفية أو نوافذها، لم يغب عن السلطات الأجنبية المهيمنة، فسرعان ما كانت تكتشف هذا التبادل الوظيفي فتقوم بإجهاض هذه التنظيمات أو إغلاقها. وهذا ما حدث بالفعل في غضون سنوات من إنشاء ناديي البحرين والكويت الأدبيين؛ فرغم واجهتهما غير السياسية، ووجود عدد من الرسميين أو أقاربهم كأعضاء فيهما، فإن السلطات البريطانية أوعزت أو ضغطت مباشرة لإغلاقهما.

وتلاحظ عالمة الاجتماع البحرينية منيرة فخرو أن إنشاء العديد من الجمعيات والنوادي الرياضية كان ظاهرياً للحصول على إذن أو رخصة رسمية «إلا أنها تحولت بسرعة إلى مراكز لتبادل الأفكار السياسية» (منيرة فخرو، ص 47).

2 ـ مطالبات المجتمع بالإصلاح

رغم إيقاف النادي الأدبي في كل من البحرين والكويت، سرعان ما تكونت عدة أندية رياضية وثقافية أخرى وعدة جمعيات خيرية في البلدين، مثل نادي البحرين (1937)، ونادي العروبة (1939)، وكان عمادها أيضاً القوى الاجتماعية الجديدة من التجار والمهنيين والطلاب. وبصرف النظر عن الأهداف المعلنة لهذه التنظيمات، فإن أعضاءها كانوا لا يكفون عن مناقشة القضايا المحلية والعربية العامة. ولأن المصدر الرئيسي للثروة والنشاط الاقتصادي – حتى ذلك الوقت – كان فئة التجار، فإنهم أصبحوا عماد المجتمع المدني. ولأن تجار الخليج عموماً وتجار الكويت والبحرين خصوصاً كانوا الأكثر انفتاحاً وتجوالاً في الرقعة الممتدة من الهند إلى الشام ومصر، فإنهم كانوا الأكثر وعياً ورغبة في الإصلاح الإداري والسياسي والاجتماعي.

ولتوضيح الصورة العامة ، فقد كانت التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية ، أو الطبقات الاجتماعية في بلدان الخليج – كما رصدها شفيق الغبرا (الكويت ، 1995 ، ص 51 ـ 53) – تتكون من الأسر الحاكمة في قمة الهرم ، تليها طبقة التجار ، ثم الطبقة العاملة من غواصين وصيادين وملاحين وصناع قوارب ومراكب داخل أسوار المدينة ، والرعاة والبدو خارج أسوار المدينة ، وطبقة العبيد (إلى عشرينيات القرن) . وإذا كانت الأسر الحاكمة قد تفرغت للعمل السياسي والعسكري ، فإن طبقة التجار كانت هي المحرك الرئيسي في كل مجالات الحياة الأخرى ؛ فقد ارتبطت بهم مباشرة الطبقة العاملة بكل فصائلها ، وكذلك البدو الذين اعتمدوا على ما يجلبه التجار من سلع ، وعلى بيع منتجاتهم البسيطة لهم ولغيرهم من سكان المدينة . وكان التجار هم الطبقة الوحيدة تقريباً التي تدفع ضرائب للأسرة الحاكمة ، وهم الذين أسسوا أول المدارس ، وكذلك الأندية والجمعيات التي أشرنا إليها أعلاه . (للمزيد راجع النقيب ، 103 ـ 132) .

وكانت فئتا التجار والمثقفين في كل من الكويت والبحرين هما اللتين قادتا في عام 1938 ، الحركة الحديثة المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية ، من خلال مجلس تشريعي ، وإدارة حكومية منضبطة تمكن مساءلتها بأجهزة رقابية (الغبرا ، 51) . ومع نمو الطبقة العاملة في البحرين ، التي اكتشف فيها النفط أولاً ، وبدأ إنتاجه بكميات تجارية منذ عام 1932 ، أصبحت القوى الحديثة من التجار والطلاب والمثقفين أكثر تهيؤاً للانتقال من مرحلة المطالبة الهادئة إلى مرحلة التظاهر الجماهيري . لذلك حينما تلكأت الحكومة وشركة نفط البحرين (بابكو) في الاستجابة لبعض المطالب النقابية المتواضعة ، اجتاحت البحرين مظاهرات وإضرابات عامة سنة 1938 . وكانت تلك المظاهرات والإضرابات هي الأولى من نوعها في منطقة الخليج كلها .

والجدير بالذكر في هذه التحركات الجماهيرية المبكرة في أواخر الثلاثينيات ، وخاصة في البحرين ، هي أنها جمعت أصحاب المصالح والقضايا المشتركة بصرف النظر عن انتماءاتهم الإرثية المذهبية والطائفية والقبلية . وبهذا المعنى كانت تجسيماً حقيقياً لتحرك "مدني" أصيل . وقد رصدت منيرة فخرو تلك الظاهرة في وصفها لمظاهرات وإضرابات عام 1938 ، وتميزها عن الإضرابات السابقة التي كانت تشهدها

البحرين بأنها اتصفت «بتوحيد طائفتي السنة والشيعة لموقفهما لأول مرة، وتقديمهما لشكوى مشتركة، وكذلك ظهور قيادة للحركة الوطنية على مستويين هما عناصر من طبقة التجار وعناصر من الطلاب وعمال شركة النفط (بابكو). وقد أدخلت تلك القيادة أفكاراً جديدة إلى الحركة الوطنية. وكانت أهم المطالب التي صدرت عن الاجتماعات بين وجهاء السنة والشيعة في تلك السنة (1938) هي:

1. تسمية الشيخ سلمان (والد الأمير الحالي) ولياً للعهد.
2. إنشاء هيئة تشريعية.
3. تنفيذ الإصلاحات في إدارة الشرطة.
4. عزل مفتشي التعليم.
5. عزل بعض القضاة واستبدال آخرين بهم.
6. أن يكون لأبناء البحرين أفضلية التعيين في شركة النفط.
7. أن تكون الهيئة التشريعية مؤلفة من عدد متساو من الشيعة والسنة على أن يرأسها الشيخ سلمان بن حمد، ولي العهد آنذاك (فخرو، 46).

وتأتي أهمية توقفنا عند أحداث مظاهرات وإضرابات عام 1938، في كل من الكويت والبحرين، من أنه مع وجود اختلافات طفيفة بين البلدين، فإن معظم المطالب السبعة المذكورة أعلاه كانت تجسد نمواً مبكراً للمجتمع المدني، الذي عرّفناه في البداية بأنه «التنظيمات والمبادرات التي تتم بالإرادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة مشتركة أو للتعبير عن مشاعر جماعية رمزية، وتتم مستقلة عن الدولة أو في مواجهتها». والدولة في السياق الخليجي في ذلك الوقت كانت السلطة المشتركة للأسرة الحاكمة (آل الصباح في الكويت، وآل خليفة في البحرين) والمقيم البريطاني. فالمطالب السبعة في مجملها تهدف إلى زيادة المشاركة الشعبية في الحكم، وإحكام الرقابة على أجهزة الدولة، ومحاصرة الفساد، وتوسيع الفرص أمام مواطني البلدين.

وقد تمت الاستجابة لبعض - وليس كل - هذه المطالب في كل من الكويت والبحرين في وقتها. واستمرت الحركة الوطنية، وخاصة من خلال المثقفين والطلاب والعمال تلح، أو تتظاهر دورياً، طوال الأربعينيات من أجل استكمال هذه المطالب أو

لتلبية مطالب مستجدة. ولم يضعف من زخم تنظيمات المجتمع المدني في العقود الخمسة التالية إلا نجاح السلطة في استغلال الاختلاف الطائفي، أو غواية بعض القيادات من التجار أو المثقفين. وتلاحظ منيرة فخرو، مثلاً «أن التجار، وخاصة الكبار منهم، كانوا يتراجعون عن المضي في الحركات الاحتجاجية بعد نقطة معينة، فيتولى المهمة الطلاب والعمال الذين يوزعون المنشورات ويقومون بالتظاهرات. . .» (فخرو، 46).

وفي الخمسينيات، حدثت انتفاضات شعبية في البحرين مشابهة لتلك التي وقعت عام 1938، وقد سجل هذا التشابه محمد الرميحي (1983، ص 221)، حيث أفلحت أحداث 1938 في إثبات نمو التحرك الشعبي وازدياد الوعي السياسي، خاصة بين صفوف العناصر الشابة من العمال والطلاب، وأصبح هؤلاء بمنزلة "الصمغ" الذي يوحد الحركة الوطنية عبر الانقسام الطائفي. فهم الذين نجحوا في احتواء فتنة طائفية وقعت بين السنة والشيعة عام 1953، وتجاوزوا ذلك إلى اختيار هيئة تنفيذية عليا للحركة الوطنية قوامها ثمانية أعضاء من جمعية عمومية للحركة يصل أعضاؤها إلى حوالي 120 عضواً. وكانت المعادلة الصائبة في هذه الحالات هي التمثيل المتساوي للسنة والشيعة. وفور تشكيل الهيئة تقدمت إلى الحاكم بمطالب (تذكرنا بمطالب 1938)؛ وهي:

1. تأسيس برلمان منتخب من الشعب، ليصبح صوت الشرعية الأوحد في البلاد.
2. وضع قانون مدني وجنائي موحد للبحرين.
3. إنشاء محكمة استئناف تضم في عضويتها متمرسين في القانون.
4. السماح بقيام نقابات عمالية وحرفية ومهنية.

ونلاحظ على الفور أن هذه المطالب قد تطورت بمفردات الخطاب السياسي في اتجاه مزيد من تقنين السلطة التنفيذية والمشاركة الشعبية ودولة القانون. ولأول مرة تستخدم كلمات "برلمان" و"منتخب" و"الشرعية"، أي وضع حدود على سلطة "الدولة" "بوساطة" المجتمع. ورغم أن الحاكم رفض وقتها مقابلة وفد الهيئة العليا، فإنه استجاب لبعض مطالبها، حتى تهدأ الأمور. . . ولكن الأمور لم تهدأ، ورفضت الهيئة العليا التعاون مع مجلسين للتعليم والصحة عينهما الأمير، وطالبت بقية "الشعب" مقاطعتهما. ثم تطورت الأمور إقليمياً مع المد القومي الناصري وتأميم قناة

السويس والعدوان الثلاثي على مصر، فتأججت الحركة الوطنية أكثر فأكثر، وخرجت المظاهرات ضد السلطة عند مرور وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد بالبحرين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1956، فقذف المتظاهرون موكبه بالحجارة. واعتقلت السلطات زعماء الهيئة، وحكمت عليهم أحكاماً بالسجن تراوحت بين 10 و14 سنة، كما نفت ثلاثة منهم إلى جزيرة سانت هيلانة (التي كان قد نفي نابليون إليها وتوفي فيها).

ويلاحظ فؤاد الخوري (1983، ص 325) أنه رغم فشل الحركة الوطنية في تنفيذ معظم مطالبها، فإنها نجحت في تعبئة الجماهير للعمل السياسي، وحرّكت قطاعات كبيرة من المجتمع البحريني، واكتشفت آليات لاحتواء الخلاف أو الصراع الطائفي سلمياً، وتفويت الفرصة على استغلال السلطات البريطانية لهذا الخلاف. ومع استمرار التوسع في التعليم وزيادة الوعي السياسي، وعودة مئات الطلاب البحرينيين من الخارج بعد إنهاء دراستهم الجامعية، شهد العام 1965 (شهر آذار/ مارس) انتفاضة شعبية ثالثة، بدأت بإضراب العمال في شركة النفط (بابكو) ثم انضم إليها الطلاب، فتجاوزت المطالب الفئوية العمالية تجاه الشركة إلى مطالب أكثر عمومية شملت:

1. وقف جميع إجراءات فصل العمال من وظائفهم.
2. إعادة جميع العمال المفصولين منذ عام 1956 (الانتفاضة الشعبية الثانية).
3. الاعتراف بحق العمال في التنظيم النقابي.
4. إنهاء حالة الطوارئ، التي كانت ما تزال سارية على البلاد منذ عام 1956.
5. الاعتراف بحرية الصحافة والاجتماعات العامة وحرية الكلام والتعبير.
6. إطلاق سراح السجناء السياسيين.
7. السماح للمبعدين خارج البحرين بالعودة إلى البلاد.
8. إنهاء القمع الذي تمارسه الشرطة على المواطنين.
9. إقصاء الموظفين البريطانيين والأجانب عن شركة نفط البحرين (بابكو).

ونلاحظ على الفور أن هذه القائمة من المطالب قد اتسعت لتشمل تلك التي وردت في انتفاضة 1938، وتلك التي رفعتها انتفاضة 1956. كما نلاحظ تأثرها بالشعارات والممارسات الجديدة التي تداولتها الحركة القومية العربية في الستينيات، مثل "نفط

العرب للعرب" ، وحقوق العمال وغيرها من المبادئ الاشتراكية . وكالعادة ، واجهت السلطة هذه المطالب في البداية بعمليات القبض والمحاكمة والسجن والنفي للقيادات ، ثم الاستجابة لبعض المطالب تدريجياً وبحذر شديد ، مثل إصدار قانون للصحافة ، والتصريح بجريدة أسبوعية ، وتحسين ظروف العمل والأجور للعمال في شركتي النفط والكهرباء .

وقد توجت مثل هذه المطالب من قوى المجتمع المدني الصاعدة في الكويت أولاً بإصدار دستور جديد عام 1962 بعد نيل الاستقلال عام 1961 ، وانتخاب مجلس نيابي جديد . وكان المجلس التأسيسي الذي وضع الدستور (20 عضواً منتخباً و11 عضواً بالتعيين هم الوزراء) من قيادات تنظيمات المجتمع المدني من التجار والمثقفين والمهنيين ، والذي يعود نشاط بعضهم في العمل العام إلى انتفاضة 1938 التشريعية . بل إن أمير البلاد في ذلك الوقت ، الشيخ عبدالله السالم ، كان هو نفسه رئيس الهيئة التشريعية التي تكونت نتيجة انتفاضة 1938 . ورغم أن تلك الهيئة التشريعية التي تكونت نتيجة انتفاضة 1938 ، لم تُعمِّر كثيراً - حيث حُلت بعد ستة أشهر ثم قامت الحرب العالمية الثانية وفرضت حالة الطوارئ - فإن تلك الخبرة المبكرة للشيخ عبدالله السالم قد جعلته أكثر تجاوباً مع قيادات المجتمع المدني الكويتي ، والعكس صحيح ؛ فقد جاء الدستور الكويتي نموذجاً توفيقياً مبهراً بين النظام الملكي التقليدي (الذي كان وما يزال سائداً في بقية بلدان الخليج) والنظام الملكي الدستوري التعددي (كما هو في الغرب مثلاً) . فقد قنن الدستور وضع الأسرة الحاكمة ، وحرص على دور رئيسي مرموق لها في السلطة التنفيذية ؛ إلى جانب تكريس مبدأ المشاركة الشعبية الحقيقية ، وضمانات الحريات العامة . وفي رأي كثير من المراقبين أن دستور الكويت والممارسات الديمقراطية المبكرة ، طوال مدة الحكم الأبوي المستنير للشيخ عبدالله السالم الصباح (الذي بدأ عام 1950 وامتد إلى منتصف الستينيات) قد جعل من الكويت نموذجاً فريداً في منطقة الخليج والجزيرة العربية . فرغم التحديات التي واجهتها الكويت منذ الاستقلال ، فقد استجابت لها باقتدار بدءاً من أول تهديد بالغزو عام 1961 صبيحة الاستقلال ، إلى الغزو والاحتلال الفعلي بين عامي 1990 ـ 1991 ، مروراً بالثورة الإيرانية عبر مياه الخليج ، والحرب

العراقية ـ الإيرانية التي وصلت معاركها إلى حدود الكويت، بل ربما هذه التحديات نفسها هي التي قوَّت تنظيمات المجتمع المدني والتجربة الديمقراطية وشرعية نظام الحكم والدولة نفسها (الغبرا، 73-75). كما أن هذه جميعاً مع تقاليد المدينة للطبقة التجارية التي امتدت لقرنين على الأقل هي التي جعلت الكويت تتعامل مع ثروتها النفطية الطائلة منذ الأربعينيات بدراية غير مسبوقة في بقية بلدان الخليج.

ولا يعني ذلك أن التجربة الكويتية كانت بلا ثغرات أو عثرات أو هزات، فمع الطفرة النفطية سنجد جدلية مضادة لنمو المجتمع المدني في الكويت، كما في غيرها من بلدان الخليج، وذلك بسبب اختلال التوازن الذي كان قائماً، والذي عبر عنه دستور عام 1962 بين الدولة والمجتمع المدني.

3 ـ جدلية الهيمنة الخارجية

بما أن التجارة كانت المصدر الرئيسي الأول للحياة الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، يليها الرعي والصيد والغوص والزراعة، فإن من يتحكم في التجارة يتحكم في مقدرات الخليج العربي، وقد كان التجار المحليون إلى منتصف القرن السابع عشر يتمتعون بحرية نسبية في تجارة المسافات الطويلة بين الهند وشرق أفريقيا والشام، وكانوا هم الذين يموّلون خزانة الحاكم بما يدفعون من ضرائب ورسوم، ويحركون الدورة الاقتصادية لبلدانهم بالبيع والشراء واستخدام العمالة في الملاحة أو الغوص أو الصيد.

وعلى الرغم من فقد التجار المحليين لهيمنتهم على التجارة للقوى الأوربية الصاعدة - البرتغال وهولندا ثم فرنسا وبريطانيا - في المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر طوال القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، فإنهم ظلوا يؤدون الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل إماراتهم ومشيخاتهم؛ وذلك بفضل استمرارهم في الهيمنة على تجارة المسافات القصيرة وتغيير أدوارهم في تجارة المسافات الطويلة كوكلاء ومندوبين وشركاء صغار للشركات الأوربية، وخاصة شركتي الهند الشرقية الهولندية والبريطانية؛ أي أن طبقة التجار في الخليج - أسوة بالنخب الحاكمة

في بلدانهم - كيفوا أوضاعهم طوال القرنين الماضيين مع واقع سيطرة القوى الخارجية التجارية والعسكرية.

ومن الناحية الاجتماعية الثقافية البحتة لم تكن تلك الهيمنة الأجنبية شراً خالصاً. فمقابل "التبعية" حصلت القوى المحلية على مزايا عديدة، فالنخب الحاكمة تم الاعتراف بها، من قبل القوى الخارجية، وخاصة بريطانيا، وتلقت الحماية العسكرية والدعم المالي وبناء أجهزة إدارية حديثة. وحصلت طبقة التجار على عدد من الوكالات التجارية، وتمرست هذه الفئة على طرق التجارة الحديثة وانفتحت على العالم، وتحررت طبقة العبيد تدريجياً حينما قررت الدول الأوربية أنها لم تعد في حاجة إلى نظام الرق في بلادها ومستعمراتها وبدأت تضغط على الآخرين لإلغائه أسوة بها. واستفادت الفئات المثقفة من فرص التعليم الحديث، حيث كانت تحتاج القوى الخارجية إلى خريجين كمترجمين وموظفين في الأجهزة الإدارية التي استحدثوها في بلدان الخليج. ومن حيث لم تقصد ولم ترغب هذه القوى الأجنبية المهيمنة فإنها قد حركت جدلية تغير اجتماعي داخلي اشتد وتكثف تدريجياً، وخاصة مع بداية اكتشاف واستغلال النفط في الأربعينيات والخمسينيات، وكانت الفئات الحديثة هذه التي ساعدت الهيمنة الأجنبية على توليدها أو تسريعها هي نفسها القوى الجديدة للمجتمع المدني التي قادت الصراع ضد الوجود الأجنبي وضد استئثار النخب الأميرية الحاكمة بالسلطة.

4 - تدفق موجات المجتمع المدني في الخليج

يلاحظ القارئ أن معظم المعالجة للبذور الجنينية للمجتمع المدني في بلدان الخليج قد ركزت على فترة ما بين الحربين في كل من البحرين والكويت؛ وذلك لأن البدايات الحقيقية لمجتمعات مدنية بالتعريف الحديث قد ظهرت هناك منذ العشرينيات، وتطورت على النحو الذي أشرنا إليه. وكما ذكرنا في موضع سابق، فإن تنظيمات المجتمع في هذين البلدين الرائدين خليجياً قد ظهرت بعد قرن كامل من ظهورها في مصر وبلدان المشرق العربي. وعلى الشاكلة نفسها، فإن ظهور التنظيمات المدنية المستقلة (عن السلطة والقبيلة) قد ظهرت تباعاً في بلدان الخليج الأخرى.

وكانت إمارة "دبي" هي ثالث بلدان الخليج من حيث ظهور التنظيمات المدنية، للعوامل والأسباب ذاتها، على خطى مشابهة لمسيرة التطور تقريباً، وإن يكن بعد البحرين والكويت بحوالي عشر سنوات. من ذلك أن مدينة دبي كانت تعتمد أكثر من البحرين والكويت على التجارة، فبدأ التجار يقدمون المطالبات بالوسائل المشابهة، وحصلوا على ذات النتائج. وربما تحت تأثير الحركة الوطنية الدستورية في كل من البحرين والكويت عام 1938، نشأت حركة مشابهة في دبي وطالبت تحديداً بالمطالب التالية:

1. إنشاء مجلس تشريعي.
2. إعادة تنظيم الجمارك.
3. استحداث حرس للأسواق.
4. تحديد مخصصات مالية معلومة للحاكم وأفراد أسرته.
5. استحداث ميزانية عامة محددة للإمارة.
6. إلغاء الاحتكارات الخاصة والمباشرة.
7. استحداث وسائل الرعاية الصحية في مدينة دبي.

وكان رد الفعل المباشر هو رفض هذه المطالب (النقيب، 117).

وفي الخمسينيات والستينيات توالت مبادرات مدنية مماثلة في الشارقة وأبوظبي وقطر والمملكة العربية السعودية وعُمان؛ وكانت النتائج أيضاً مختلطة، وزاد من اختلاطها زيادة عوائد النفط التي ساعدت السلطات على احتواء مطالب تنظيمات وقوى المجتمع المدني (للمزيد، عبدالمعطي، 1997، 51-73، وأيضاً عبدالخالق عبدالله وآخران، 57-117).

رابعاً: تأثير الطفرة النفطية في المجتمع المدني بالخليج العربي

ربما منذ ظهور الإسلام في الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي، لم تشهد تلك المنطقة قوة طبيعية طاغية غيرت وجه الحياة الطبيعية والبشرية والاجتماعية فيها مثلما فعل النفط، الذي اكتشف في البحرين عام 1932، وفي الكويت والسعودية عام

1938، وفي قطر عام 1939، وفي أبوظبي ودبي وعُمان عام 1966. وفي غضون سنوات قليلة من كل اكتشاف بالتتالي، كانت تبدأ سلسلة من التغيرات والتداعيات لم تتوقف، وقد رأينا نتائجها الأولى في البحرين والكويت في أواخر الثلاثينيات. وقد حدثت التداعيات ذاتها في بقية بلدان الخليج في العقدين التاليين.

1 ـ الدولة الريعية (Rentier State)

لو كانت السلطة في بلدان الخليج تعتمد في مواردها على الضرائب من مواطنيها، لامتلك هؤلاء القدرة على المطالبة بالمشاركة في السلطة، أو على الأقل بالتأثير في القرار، وخاصة إذا كانوا منتظمين في مؤسسات مدنية مثل الأندية والنقابات والروابط والجمعيات، مثلما رأينا في حالتي البحرين والكويت في فترة ما بين الحربين. ولكن الذي حدث بعد الطفرة النفطية، وخاصة في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، هو أن السلطات الحاكمة في بلدان الخليج لم تعد تعتمد، بل لم تعد في حاجة إلى ضرائب تجمعها من مواطنيها. وبذلك بدأت الدوافع أو القدرة على المساومة مع السلطة من قبل المجتمع المدني تتناقص.

ومع الزيادة الكبيرة في عوائد النفط، والتي تصورها أرقام الجدول (2)، فإن الدولة الجديدة في الخليج العربي - وكانت كل بلدانه قد استكملت استقلالها عام 1971 - أصبحت متداخلة ومنسجمة مع تنظيمات المجتمع المدني. وفي ذلك يقول عبدالخالق عبدالله وزميلاه (1995، 48 ـ 49):

«يعود ضعف وعدم استكمال مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربية إلى عدة عوامل خاصة، يأتي في مقدمتها عامل النفط والثروة، لقد أحسنت دول وحكومات الخليج العربية استغلال العائدات النفطية والوفرة المالية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وتمكنت من تحقيق برامج تنموية طموحة. كما قدمت خدمات اجتماعية مجانية، وقامت بتوزيع جزء من الثروة على الفئات الاجتماعية التي تم احتواؤها والتي ازدادت تهافتاً للحصول على الرفاهية والانغماس في الحياة الاستهلاكية الترفيهية المغرية، وأدى هذا التوظيف الاجتماعي لعامل النفط إلى كسب

الولاء السياسي، والحصول على التأييد الشعبي والشرعية، وبالتالي إضعاف أطروحات وبرامج الحركات الوطنية. وكانت سياسة الترغيب وتقديم الحوافز المالية والإغراءات الحياتية أكثر فعالية من سياسات الترهيب في التخفيف من التوترات والمعارضة وتقليل الحاجة إلى الأحزاب والنقابات والهيئات الاجتماعية، التي لم تعد ضرورة ملحة في ظل قيام مؤسسات الدولة بدور الرعاية الاجتماعية من المهد إلى اللحد...».

إن الدولة التي لم تعد تحتاج إلى ضرائب مواطنيها لتسيير شؤونها وإدارة أجهزتها، بسبب موارد بديلة تجنيها من مصادر طبيعية، دون مجهود كبير أو مضن يذكر، يطلق عليها الاقتصاديون والعلماء الاجتماعيون مصطلح "الدولة الريعية". وهو يعني اعتماد الدولة على ما يشبه «تأجير أراضيها إلى الشركات النفطية»، فهو ريع خارجي غير مكتسب ولم يتولد من العمليات الإنتاجية الفعلية للاقتصاد الوطني، ويتبع ذلك منطقياً أن الدولة التي تعيش أو تعتمد في معاشها على الريع الخارجي هي دولة ريعية (النقيب، 122). ولهذا النوع من الدولة الريعية خصائص استثنائية يجملها عالم الاجتماع الكويتي خلدون النقيب فيما يلي:

«إن الاقتصاد الوطني لهذا النوع من الدول لا يعتمد مباشرة على النفط بل يعتمد عليه بطريق غير مباشر، وهو طريق مصروفات الدولة أو الإنفاق العام الذي يتحول إلى قناة لضخ دخل النفط. وهذا يبرز الدور المركزي الذي تؤديه الدولة، من حيث كونها المستلمة لدخل النفط، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ولكن بشكل مغاير للدول الأخرى التي تعتمد على الضرائب والقطاعات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني. والدخل من النفط يجعل الدولة الريعية مستقلة نسبياً عن مصادر القوة والسلطة المتعارف عليها في الدول الأخرى؛ ولذلك فهي تتمتع بمرونة في العمل وحرية في المناورة تفوق إلى حد كبير تلك التي تحصل فيها الدولة على دخلها من الضرائب أو العملية الإنتاجية...» (النقيب، 125).

ومع أن ممارسات الدولة الريعية التي يصفها النقيب قد بدأت منذ أواخر الأربعينيات، فإنها وصلت قمتها من منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات، وبالأخص خلال الفترة 1973-1986، وهي حقبة الطفرة النفطية الكبرى (إبراهيم، سعدالدين، 149-168).

2 ـ الهرم الاجتماعي الطبقي المشوه

من مفارقات الدولة الريعية في الخليج أنها أغدقت على الخدمات الاجتماعية، وخاصة التعليم والصحة والإسكان، حتى أصبحت في مصاف أكثر البلدان رفاهية (Welfare States). ولكن بينما بلدان الرفاهية الغربية، مثل المجتمعات الإسكندنافية، قد وصلت إلى ما وصلت إليه نتيجة تطور اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي ـ ثقافي استغرق قرنين، وتبلورت فيه القوى الإنتاجية والتكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي أصبحت هي العمود الفقري لتنظيمات المجتمع المدني؛ فإن بلدان الخليج قد قفزت إلى مرحلة دولة الرفاهية في عقدين اثنين، منذ اكتشاف النفط في الأربعينيات إلى زيادة عوائده بسرعة فائقة بدءاً من عقد الستينيات. لذلك لم يتسنَّ لمجتمعات هذه البلدان وقت كافٍ لإنضاج التكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية الحديثة، القادرة من جهة على تحمل أعباء العملية الإنتاجية والخدمية، والراغبة من جهة ثانية في تأسيس تنظيمات مدنية تلح في المطالبة بالمشاركة في السلطة والثروة، وتراقب وتحاسب جهاز الدولة.

لقد قنع معظم مواطني بلدان الخليج بثمرات مجتمع الرفاهية التي وفرتها الدولة الريعية، دون مشقة العمل الإنتاجي، الذي تفرز جدليته فئات وطبقات اجتماعية متباينة متنافسة متصارعة بالمعنى الإيجابي التراكمي الذي يدفع بالمجتمع إلى الأمام. وبدلاً من ذلك، تم الاعتماد المتزايد على العمالة الوافدة من كل المستويات، والتي وصلت نسبتها في بعض دول الخليج العربية في قمة الطفرة النفطية (1980) إلى 75٪ من قوة العمل. كما يوضح الجدول (3).

الجدول (3)

تطور نسبة العمالة الوافدة إلى قوة العمل الإجمالية في دول الخليج العربية في قمة الطفرة النفطية (1970 ـ 1980) (٪)

	1970	1975	1980
دولة الإمارات العربية المتحدة	54	70	75
دولة قطر	59	64	67
دولة الكويت	53	53	59
المملكة العربية السعودية	27	40	42
دولة البحرين	18	24	32
سلطنة عُمان	7	20	30

والذي لا يوضحه الجدول هو توزيع قوة العمل هذه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛ فأعمال الإنتاج السلعي والخدمات التي تحتاج إلى مهارات يدوية وكذلك المهن العليا كانت أساساً من نصيب العمالة الوافدة، ولم يمارسها إلا نسبة ضئيلة للغاية لا تتجاوز 20٪ في أحسن الأحوال من العمالة الوطنية، التي فضل أصحابها وظائف القطاع العام، كما يتضح من الجدول (4).

الجدول (4)

تطور أعداد العاملين في القطاع العام من المواطنين والوافدين في قمة الطفرة النفطية (1975-1981)

	1975			1981		
	الإجمالي	مواطنون	وافدون	الإجمالي	مواطنون	وافدون
دولة الإمارات العربية المتحدة	94,600	41.0	59.0	197,935	36.0	64.0
دولة قطر	10,820	64.0	36.0	37,587	48.5	51.5
دولة الكويت	113,274	40.1	59.9	167,616	34.6	65.4
المملكة العربية السعودية	184,741	77.0	23.0	252,898	72.6	27.4
دولة البحرين	37,758	84.0	16.0	46,250	81.0	19.0
سلطنة عُمان	19,000	78.9	21.1	38,840	60.4	39.6
المجموع	460,193			741,126		

المصادر: حسن الخياط، **الرصيد السكاني لدول الخليج العربية**، (الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 1982)، مواضع متفرقة؛ خلدون حسن النقيب، «دراسة عن البيروقراطية الحكومية في الكويت»، **القبس**، 1985/12/12؛ الإمارات العربية المتحدة، **المجموعة الإحصائية السنوية**، 1984، ص 64.

ولم يتغير الموقف كثيراً في عقد التسعينيات، فإذا أخذنا دولة قطر، على سبيل المثال، فإن غالبية قوة العمل الوطنية، ذكوراً وإناثاً، تركزوا في القطاع الخدمي الذي استأثر بأكثر من 73٪ (15220) عموماً، وإلى أكثر من 98٪ من الإناث القطريات العاملات (2916)؛ بينما لم تحظ قطاعات النفط والمناجم والمحاجر والكهرباء والغاز، وهي مصادر الثروة الرئيسية في الدولة، إلا بحوالي 13.5٪ من العمالة القطرية. كما أن الغالبية من القطريين في سن العمل (15 ـ 65 سنة) يعملون في القطاع الحكومي، حيث وصلت نسبتهم فيه أكثر من 88٪ (87٪ للذكور و98٪ للإناث). ولم يكن يعمل في القطاع الخاص من قوة العمل القطرية أكثر من 10٪ (2061). وكما يخلص عبدالباسط

عبدالمعطي «أصبحت غالبية العاملين القطريين يعملون بأجر نقدي لدى الحكومة في قطاع الخدمات» (عبدالمعطي، 63).

ومغزى هذا النموذج القطري، ربما بشكل أقل درامية في أقطار الخليج الأخرى، هو أن الدولة الريعية أصبحت أيضاً هي المستخدم الأول والأكبر لقوة العمل الوطنية. وأهم تداعيات هذه الحقيقة بالنسبة إلى تكوينات المجتمع المدني لابد من أن تكون سلبية؛ فنحن نتذكر من تعريفنا للمجتمع المدني أنه عبارة عن تكوينات مستقلة عن الدولة. صحيح أن العمل في وظائف حكومية لا يعني بالضرورة انتفاء القدرة على إنشاء تنظيمات تطوعية مستقلة عن الدولة، ولكن واقع الحال وبالدليل التجريبي (الأمبريقي) الكمي فإن هناك علاقة عكسية بين الضخامة النسبية لجهاز الدولة وتكوينات المجتمع المدني. ومن ثم فليس الأمر محض مصادفة، أن يكون المجتمع المدني في دولة قطر، حيث يعمل أكثر من 88٪ من قوة العمل الوطنية في أجهزتها الحكومية، هو الأضعف في دول الخليج، وكما سيتضح أكثر في أجزاء تالية من الدراسة.

حقيقة الأمر إذن، أن الثروة النفطية عموماً كانت ذات آثار مختلطة على نمو المجتمع المدني في منطقة الخليج. فهي من جهة قد وفرت من الموارد المالية ما مكّن الدولة من الإنفاق والتوسع في التعليم والخدمات الأخرى، وساعد ذلك بدوره على رفع مستوى الوعي ونمو حجم الطبقة الوسطى. وعادة ما تكون هذه الأخيرة هي عماد تنظيمات المجتمع المدني، من أندية وروابط وجمعيات ونقابات. وهذا ما حدث إلى حد ما بين منتصف الأربعينيات ومنتصف السبعينيات. ولكن "الطفرة النفطية" والتضخم السريع للعوائد بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، جعل الدولة هي المنفق الأول، والمستخدم الأول، وهي الأكثر استقلالاً عن المجتمع، بل وجعلت المجتمع هو الأكثر اعتماداً وتبعية لها. فحتى التنظيمات التطوعية المدنية التي تم إنشاؤها في السبعينيات والثمانينيات قد فقدت اعتماديتها على أعضائها وزاد اعتمادها على الدولة. ونجد ذلك واضحاً مثلاً، في دولة الإمارات العربية المتحدة.

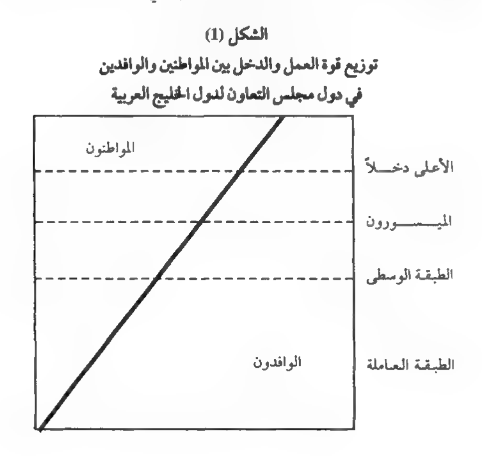
فالدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة ينص في المادة (33) على أن «حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات مكفولة في حدود القانون»، وقد صدر بالفعل القانون الاتحادي رقم (6) لعام 1974 الخاص بالجمعيات ذات النفع العام لهذا الغرض. وقد شجع القانون على إنشاء حوالي مئة جمعية خلال العشرين عاماً التالية (1974 ـ 1994) ضمت حوالي 35 ألف عضو، ولكنها من حيث التمويل يعتمد معظمها على إعانات من وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد ارتفعت هذه الإعانات من 300 ألف درهم (الدرهم يعادل 0.27 دولار أمريكي) في السنة الأولى لصدور القانون عام 1974 إلى 8 ملايين درهم عام 1984، في آخر سنوات قمة الطفرة النفطية. وهذا معناه زيادة الدعم الحكومي لمنظمات المجتمع المدني بنسبة تفوق 2600٪ في عشر سنوات. ولكن على ما يبدو فقد كانت تلك الزيادة بمنزلة "قبلة الموت" بالنسبة إلى العديد من جمعيات النفع العام. فبعد أن اعتادت هذه الأخيرة على الإعانات الحكومية، دون تنمية مواردها الذاتية المستقلة، ومجرد أن قلصت أو قطعت الحكومة الاتحادية إعانتها، ارتفع «عدد الجمعيات التي أصبحت في حكم المغلقة. . . وتقلص دور ونشاط جمعيات أخرى بسبب ارتفاع العجز في ميزانيتها» (عبدالخالق عبدالله وآخران، 66).

ولأن نسبة العمالة الوافدة (الأجنبية) في دولة الإمارات العربية المتحدة تصل إلى 75٪ من قوة العمل، فقد سمح القانون (6) لعام 1974 للجاليات الأجنبية بتكوين الجمعيات، دون أن يكون لها حق الحصول على إعانات من الدولة. وبالفعل تكونت 17 جمعية للجاليات الأجنبية، واعتمدت على مواردها الذاتية. وتزايد نشاطها بمرور السنوات. وبعد أن تم تعديل قانون الجمعيات بالقانون (20) لعام 1980، الذي أوقف السماح للجاليات الأجنبية بتكوين جمعيات جديدة، زاد الإقبال على الـ 17 جمعية القائمة فعلاً، وتضاعف نشاطها. بتعبير آخر، إن تنظيمات المجتمع المدني الحقيقية، أو الأكثر صحة، في دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر هي تلك التي تعتمد على مواردها الذاتية، وبالتالي تتمتع بحد أقصى من الاستقلالية عن الدولة. والمفارقة هي أن معظم هذه الأخيرة هي للأجانب المقيمين العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأصبح الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي ـ الطبقي في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما في معظم دول الخليج العربية، ينطوي على هرمين متكاملين في مربع واحد، أحدهما يجلس تقريباً فوق الآخر؛ الأول، ومجموع سكانه حوالي 25٪ للمواطنين، والثاني أسفل منه، ومجموع سكانه 75٪ للوافدين، كما هو موضح في الشكل (1). ولأن الدخول هي في معظمها "ثروة ريعية" تقوم الدولة بتسلمها وإعادة توزيعها، فقد خلقت "مجتمعاً تابعاً". وأما ما نشأ من تنظيمات مدنية في هذا المجتمع التابع خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، فقد نشأ بدوره "تابعاً". ولأن الأصل في المجتمع المدني أن يكون "مستقلاً" عن الدولة، فإن معظم تكوينات هذا المجتمع المدني قد ولدت معوقة أو مشوهة عند الولادة، أو أصابها التشويه في مرحلة تالية.

الشكل (1)

توزيع قوة العمل والدخل بين المواطنين والوافدين
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



3 ـ نفوذ الدولة الريعية : حالتا الكويت والبحرين

وصلت الدولة الريعية الخليجية إلى أقصى ثرائها واحتوائها أو اختراقها للمجتمع المدني الخليجي في منتصف الثمانينيات. ومع نهاية هذا العقد كانت هذه الدولة الريعية الخليجية قد أنجزت قدراً مبهراً من النمو والإصلاح المادي، وقدراً أقل إبهاراً من الإصلاح الاجتماعي، وقدراً هزيلاً من التطور في تشكيل المؤسسات السياسية. لذلك بدت الدولة الخليجية في نهاية الثمانينيات كما لو كانت بجسم عملاق من البنية التحتية المادية ـ الأسمنتية، ولكنه يفتقد التطور الملموس على صعيد البنى والمؤسسات الاجتماعية والسياسية. فتلك البنى كانت ستتطور بشكل أسرع لو أن ما شهدته من بشائر نمو وتطور في فترة الثلاثينيات والأربعينيات قد استمر باندفاع أقوى مع بداية الطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة عموماً في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. فقد كان من شأن هذا النمو التطوري أن يقوي بدوره الهياكل السياسية لدول المنطقة، ويجعلها أكثر حصانة ضد الأنواء الخارجية، وأكثر استجابة للتحديات الداخلية.

أما وقد تغولت الدولة الريعية، وخاصة مع الطفرة النفطية في السبعينيات، فإنه حتى البلدان الخليجية التي كانت قد حققت إنجازات مدنية ـ سياسية في العقود الثلاثة السابقة، مثل الكويت والبحرين، فإنها قد تقلصت وتراجعت. فعلى سبيل المثال، فإن دولة الكويت التي ظلت فيها الحياة التعددية والفكرية والصحفية مزدهرة بلا انقطاع لأكثر من عقدين قبل الاستقلال (1961) وأكثر من عقد ونصف من الحياة النيابية بعد الاستقلال، فإنها حلت البرلمان مرتين خلال سنوات الطفرة النفطية (عامي 1976 و1986). أما دولة البحرين التي كانت أسبق بلدان الخليج جميعاً في تكويناتها المدنية؛ فمجلسها الوطني البرلماني الذي استحدث بعد الاستقلال عام 1971، لم يعمر طويلاً بعد بداية الطفرة النفطية (1973 ـ 1986). وتستحق هذه التجربة البحرينية التي كانت واعدة والتي أجهضتها الدولة الريعية شرحاً سريعاً.

فقد ركز أمير البحرين في خطابه الأول بمناسبة الاستقلال على ضرورة إيجاد دستور ينظم ويرعى الشؤون التشريعية في البلاد. وقد بدا وقتها أن دولة البحرين ستسير في ذلك على النهج ذاته الذي كانت قد اتخذته دولة الكويت قبل عقد سابق. وبالفعل،

وجه الأمير الحاكم في أيار/ مايو 1972 دعوات لبعض قيادات المجتمع المدني من ممثلي الأندية والجمعيات للاستئناس برأيهم حول أفضل الطرق لإعداد دستور لدولة البحرين على غرار الدستور الكويتي. وتم بالفعل إنشاء "المجلس التأسيسي" عام 1972 من 22 عضواً منتخباً و8 أعضاء معينين. وبعد اجتماعات ومداولات ومناقشات مستفيضة، تمت صياغة مشروع الدستور، الذي نص على إنشاء مجلس وطني من 30 عضواً يتم اختيارهم بالانتخاب و14 عضواً يتم اختيارهم بالتعيين من الوزراء، ويكون لهم حق التصويت، بمن فيهم رئيس الوزراء. وأقبل البحرينيون على المشاركة في أول تجربة برلمانية ديمقراطية بحماس شديد، وبلغت نسبة التصويت لمن لهم هذا الحق (الذكور فقط) حوالي 85٪. وقد أسفرت الحملة الانتخابية عن بروز ثلاثة تيارات رئيسية تمثل معاً المجرى الرئيسي للحياة السياسية في دولة البحرين، وهي تيار "الكتلة الشعبية" التي فازت بثمانية مقاعد، والتي ضمت الأحزاب الأيديولوجية من شيوعيين (نائبين) وبعثيين وناصريين وقوميين عرب (6 نواب)؛ وتيار "الكتلة الدينية" التي كانت قواعدها ريفية شيعية، و"كتلة الوسط المستقل" التي فازت بسبعة عشر مقعداً، كان أعضاؤها من أبناء الأسر الكبيرة والتجار والمهنيين والأسماء المرموقة في دولة البحرين. وسارت الأمور بشكل معقول في السنة الأولى، ولكن السنة الثانية في حياة المجلس والأولى في الطفرة النفطية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 كانت شهدت تحولاً واضحاً، نتيجة رغبة الدولة في إصدار قانون أمني استثنائي دون الرجوع إلى المجلس يبيح للحكومة سلطة القبض على أي شخص مشتبه فيه أمنياً دون محاكمة لمدة ستة أشهر، قابلة للتمديد. وكان لتحالف الكتلة الشعبية (علمانية اشتراكية قومية) مع الكتلة الدينية (شيعية)، وانضمام عدد من نواب الوسط المستقل، ومعارضتهم الشديدة لهذا القانون الاستثنائي عواقب جلية، خاصة وأن منظمات المجتمع المدني الأخرى، خارج المجلس، من أندية وروابط ونقابات فتحت حواراً واسعاً حول الموضوع؛ وكان واضحاً وقوفها مع المعارضة ضد الحكومة. وفي ضوء تلك التطورات المتصاعدة تم إصدار قرار حل المجلس الوطني في آب/ أغسطس 1975 (فخرو، 50-54).

4 ـ أنظمة الحكم في دول الخليج العربية

رغم الأصل القبلي للأسر الحاكمة الخليجية، فإن الاتجاه العام منذ ظهور المنظمات المدنية في العشرينيات، بداية بالبحرين والكويت، كان تطوير الأساس القبلي للشرعية الذي حظي باعتراف القوى الأجنبية المنتدبة على المنطقة قبيل الاستقلال، إلى أساس مدني تعاقدي، يستند إلى المشاركة الشعبية وحمايتها وطنياً. وكانت الأسر الحاكمة قد قبلت هذا الاتجاه الذي رمز إليه أحياناً بالمجالس البلدية المنتخبة في العشرينيات، أو الانتفاضة التشريعية في البحرين والكويت في نهاية الثلاثينيات. ولكن الأمر لم يسلم من الشد والجذب طوال الأربعينيات والخمسينيات. فالمجالس المنتخبة شعبياً كان ينضم إليها عدد مساو يعينه الأمير حاكم البلاد، ويرأسه أحد هؤلاء المعينين، عادة رئيس الوزراء أو أحد أعضاء الأسرة الحاكمة. وتدريجياً تقلص عدد المعينين إلى الثلث، ثم اقتصر على الوزراء، كما نص دستور دولة الكويت (1962) ثم دستور دولة البحرين (1972). فالأساس "القبلي ـ التاريخي" للشرعية لم يختف من أنظمة الحكم الخليجية، ولكن تم تقنينه وتقليصه، وإضافة أسس أخرى للشرعية استوجبتها متغيرات داخلية وإقليمية ودولية، وأهمها نمو تكوينات المجتمع المدني.

وقد حسم المجلس الوطني الكويتي جدلية "الحكم" و"الملك"، فجعلها "حكماً" فقط، حينما أقر قانوناً عام 1963 يقضي بملكية الدولة لجميع الأراضي العامة في الكويت (فخرو، 54).

وفي أعقاب حرب الخليج الثانية، وبسبب تضاؤل القاعدة الريعية للدولة، أصدر سمو الأمير عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم دولة البحرين، أمراً بإنشاء مجلس الشورى عام 1992، بناء على طلب تقدم به رئيس الوزراء (شقيق الأمير). ونصت المادة الثانية من الأمر الأميري رقم (9) لسنة 1992 باختصاصات المجلس، وهي «إبداء الرأي والمشورة في مشروعات القوانين والسياسة العامة للدولة والأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة وسبل تطويرها، وكذلك إبداء الرأي في وسائل تنمية القطاع الاقتصادي، كما يناقش الأمور التي تحال إليه من مجلس الوزراء. وللمجلس أن يناقش من تلقاء نفسه الأمور المتعلقة بالاقتصاد والعمالة».

5 ـ حروب الخليج وقرب نهاية الدولة الريعية

شهدت منطقة الخليج طوال الثمانينيات ومطلع التسعينيات حربين ضروسين، أفنتا من البشر والأموال والزرع والضرع ما لم تفعله أي حروب أخرى في تاريخ المنطقة منذ هولاكو وتيمورلنك في القرن الثالث عشر، كانت الأولى بين الجارتين الكبيرتين لدول الخليج العربية، وهما إيران والعراق، واستمرت ثماني سنوات (1980 ـ 1988). ورغم أن الدول الست موضوع الدراسة في هذه الورقة لم تكن أطرافاً مباشرة في تلك الحرب، فإنها قد تأثرت بها بشكل غير مباشر. وضمن هذه التأثيرات إنشاء "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" بعد نشوب الحرب بعدة أشهر (1981/5/25)، كإجراء دفاعي وقائي في حالة امتداد رقعة المعارك إلى خارج الدولتين المتحاربتين. أما التأثير غير المباشر الثاني، فهو تمويل جزء من تكاليف الحرب، على هيئة قروض للعراق، وصلت إلى أكثر من عشرة مليارات دولار، معظمها من دولة الكويت أقرب الجارات الخليجيات. وكان النظام العراقي في طلبه (أو ابتزازه) للدعم المادي من دول مجلس التعاون يبررها بأنه «يحمي البوابة الشرقية للعالم العربي من المد الفارسي عموماً، ومن خطر الثورة الإيرانية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خصوصاً».

أما حرب الخليج الثانية، فقد مست دول مجلس التعاون مباشرة، وإن يكن بدرجات متفاوتة. وقد اشتعلت تلك الحرب من جراء غزو العراق لأراضي دولة الكويت في عملية مباغتة فجر الثاني من آب/ أغسطس 1990. وقد أدى الاحتلال وما تبعه من نهب واسع النطاق لموارد دولة الكويت، ثم اشتعال أول حرب إلكترونية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، مع تحالف من دول مجلس التعاون ودول عربية وغربية أخرى ضد العراق لتحرير دولة الكويت في شهري كانون الأول/ يناير وشباط/ فبراير 1991. وقد نجح التحالف الدولي فعلاً في تحرير دولة الكويت، ولكن كثيراً من الدمار أصاب كلتا الدولتين الكويت والعراق. والأهم لموضوعنا هو أن الاحتلال العراقي والحرب التي تبعته قد تكلف ما يزيد على خمسمئة مليار دولار، تحملت الجزء الأكبر منها دول مجلس التعاون، وخاصة دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

وقد تزامن الجزء الثاني من حرب الخليج الأولى (1980 ـ 1988) وكل حرب الخليج الثانية مع بداية انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية (بدءاً من عام 1986) وبالتالي تناقصت العوائد المالية لدول مجلس التعاون، وهو الأمر الذي أدى إلى التآكل السريع للاحتياطيات النقدية الضخمة التي كانت دول المجلس قد راكمتها منذ أوائل السبعينيات. بل إن معظم هذه البلدان قد أصبحت تشهد عجزاً سنوياً متزايداً في ميزانياتها العامة، نتيجة تكاليف تلك الحرب المدمرة، وما تبعها من تكاليف إعادة تعمير دولة الكويت.

ورغم التداعيات العديدة لحربي الخليج على المجتمع والدولة في دول الخليج العربية، فإننا نشير في هذه النقطة تحديداً إلى ما أحدثته الحربان اقتصادياً ومالياً، أي استنزاف معظم الاحتياطيات، وإعادة دول الخليج إلى ما كانت عليه قبل الطفرة النفطية في السبعينيات، ولكن ليس إلى المستوى الذي كانت عليه في الستينيات، وبالقطع ليس إلى مستوى ما قبل عصر النفط. وبتعبير آخر، فإن القاعدة "الريعية" قد تقلصت إلى حد كبير مع بداية التسعينيات، ولابد من أن يكون لذلك تداعيات مباشرة أو غير مباشرة بالنسبة إلى تكوينات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في دول الخليج العربية.

خامساً: حاضر المجتمع المدني وتحديات المستقبل

1 ـ حجم المجتمع المدني في دول الخليج العربية في الوقت الحاضر

في تعريفنا المبكر للمجتمع المدني، ذكرنا أنه شبكة من التنظيمات والمبادرات التي تتم بالإرادة الحرة لأصحابها، مستقلة عن الدولة، من أجل قضية أو مصلحة مشتركة أو للتعبير عن مشاعر جماعية؛ أي أن "التنظيمات" التطوعية هي الجانب "المؤسسي" الملموس للمجتمع المدني. لا شك في أن هناك جوانب "معنوية" أخرى للمجتمع المدني، مثل الالتزام بقيم ومعايير وسلوكيات متحضرة في قبول التنوع والحوار مع "الآخر" بوسائل سلمية. وإذا كان من الصعب رصد الجوانب "المعنوية" للمجتمع المدني في الدول الخليجية بدقة، فليس الأمر كذلك في الجوانب المؤسسية، والتي أصبحت تحكمها قوانين ولوائح رسمية صادرة عن الدولة. فما هو حجم المجتمع المدني في الخليج بهذا المعنى المؤسسي؟

الجدول (5)
حجم المجتمع المدني في دول الخليج العربية في التسعينيات

	العدد	العضوية	معدل السكان لكل عضو	معدل السكان لكل جمعية	مؤسسات الإعلام الجماهيرية العاملة	
					الصحف	القنوات التلفزيونية
المملكة العربية السعودية	125	25157	6917	139,200	8	3
دولة الإمارات العربية المتحدة	92	34333	54	19565	5	3
دولة البحرين	66	5420	92	7576	4	-
دولة الكويت	55	18813	96	32727	7	-
سلطنة عُمان	16	1500	1333	125,000	5	-
دولة قطر	6	5493	91	83333	5	1
المجموع	**360**	**90713**	**254**	**63889**	**34**	**7**

المصادر: التقارير السنوية لمركز ابن خلدون، القاهرة، 1995-1997؛ أماني قنديل، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، (القاهرة: سيميكس، 1996)؛ عبدالخالق عبدالله وآخران، **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الإمارات العربية المتحدة**، (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1995)؛ شفيق الغبرا، **الكويت، دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع**، (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1995)؛ منيرة فخرو، **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في البحرين**، (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1995)؛ عبدالباسط عبدالمعطي، **المجتمع والتحول الديموقراطي في قطر**، (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1997).

يتضح من الجدول (5) أن عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة رسمياً في أوائل التسعينيات لم يتجاوز أربعمئة مؤسسة في دول الخليج العربية الست معاً. وقياساً إلى عدد السكان، فإن هذا يعني تنظيماً مدنياً واحداً لكل 64000 من السكان. ويعتبر هذا المعدل مؤشراً على الضعف النسبي للمجتمع المدني الخليجي مقارنة - مثلاً - بمصر التي يصل فيها المعدل إلى تنظيم مدني واحد لكل 400 من السكان، ناهيك عن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي يصل فيها المعدل إلى تنظيم مدني واحد إلى كل 380 من السكان.

ولكننا نلاحظ أيضاً من الجدول (5) أن الدول الخليجية تتفاوت تفاوتاً كبيراً في معدلات مؤسسات المجتمع المدني، وأهم من ذلك معدلات العضوية في هذه المؤسسات. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، مثلاً، نلاحظ أعلى معدل للمشاركة في عضوية الجمعيات أو التنظيمات التطوعية، والذي وصل في منتصف التسعينيات إلى عضو واحد لكل 54 من السكان، بينما المعدل العام لدول مجلس التعاون الست

معاً هو عضو واحد لكل 254. ويلي دولة الإمارات العربية المتحدة في ارتفاع معدل المشاركة كل من دولة قطر (91) ودولة البحرين(92) ودولة الكويت (96). وكانت سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية هما أقل الدول من حيث معدلات المشاركة في التنظيمات المدنية، حيث كان هناك عضو واحد من كل 333 مواطن في سلطنة عُمان، وعضو واحد من كل 6917 مواطن في المملكة العربية السعودية.

2 ـ المجتمع المدني الأجنبي في الخليج العربي: حالة دولة الإمارات العربية المتحدة

ويسترعي انتباه أي مهتم بدراسة المجتمع المدني من تفحص تفصيلات الثلاثمئة وستين تنظيماً تطوعياً في دول الخليج العربية الست غياب "الأحزاب السياسية" تماماً في الوقت الحاضر. كذلك لا توجد تنظميات نقابية إلا في دولتي الكويت والبحرين. ومن المعروف أن الأحزاب والنقابات هي أحد الأعمدة الرئيسية لأي مجتمع مدني. وبالطبع لا يعني الغياب الرسمي للأحزاب والنقابات غيابها فعلياً في الواقع الخليجي، فكما سنرى، هناك مبدأ "التبادل الوظيفي" بين تنظيمات المجتمع المدني، فما لا يسمح به رسمياً، ولكنه مطلب فئوي أو جماهيري، تتم تلبيته من خلال تنظيمات أخرى مسموح بها.

اللافت للنظر في قائمة الجمعيات النشطة غير المشهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، هو أن بعضها ذات صفة مهنية؛ أي أنها تقوم بوظيفة "النقابة" في غياب تنظيم نقابي رسمي. أما الجمعيات الأجنبية المشهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة طبقاً للقانون (6) لعام 1974 والمستمرة في نشاطها، وعددها 17 جمعية، فقد توزعت إلى 8 جمعيات هندية، وجمعيتين أردنيتين، وجمعيتين سودانيتين، وجمعية مصرية واحدة، وأخرى سورية، وأخرى صومالية، وواحدة بنجلاديشية.

ويعود التطرق إلى النموذج الإماراتي لجمعيات الجاليات الأجنبية، إلى أهميته القصوى فيما يسمى "بتأثير المحاكاة" (Demonstration Effect). فقد بدأت تنظيمات المجتمع المدني في مصر – مثلاً – بتكوين "الجمعية الهيلينية ـ المصرية" على

يد الجالية اليونانية في الإسكندرية عام 1821؛ وسرعان ما نسج مصريون كثيرون على منوالها، حتى وصل عدد هذه الجمعيات المصرية البحتة إلى حوالي مئة قبل نهاية القرن التاسع عشر. هذا فضلاً عن أن معظم جمعيات الوافدين، وخاصة العربية تفتح أبوابها لأبناء البلد المضيف، الذي هو في هذه الحالة دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتحقق ذلك بشكل خاص في النشاط الثقافي لهذه الجمعيات والأندية. فعلى سبيل المثال، نظمت الجمعية الأردنية والنادي الاجتماعي في أبوظبي ودبي، موسماً للمحاضرات عام 1993 لموضوعات حيوية مثل: «المثقفون العرب وتحديات المستقبل» (علي حمدان)، «الإسلام ودوره في محاربة الأمراض الفتاكة» (محمد إبراهيم الديك)، «الإنجازات التنموية والمرتكزات السياسية لدولة الإمارات» (خلفان مصبح).

3 ـ المآتم والديوانيات والصناديق: خصوصيات خليجية

من الظواهر الفريدة الخصوصية بمنطقة الخليج العربي نوعان من التكوينات المدنية لا يتم تسجيلها أو إشهارها في وزارات الشؤون أو أي جهة رسمية حكومية أخرى، وتمثلان خصوصية خليجية. الأولى هي ما يطلق عليه في البحرين "المآتم"، وهي أبنية يتبرع بها الميسورون من الشيعة لإقامة المناسبات الدينية والاجتماعية من شعائر عاشوراء إلى الزواج والوفاة. ويصبح المآتم (المبنى) فور الانتهاء من بنائه "وقفاً" للإمام الحسين، فلا يجوز بيعه أو التصرف فيه كسلعة تجارية. أما نفقات المآتم وتدبيره وإدارته فتبقى مسؤولية المؤسس أو ذريته من بعده، أو تحت إشراف دائرة الأوقاف الجعفرية. والذي يدفعنا إلى إدراج هذه المآتم ضمن تكوينات المجتمع المدني، هو أنها تتم طواعية أو تبرعاً من مؤسسها بإرادته الحرة، ثم تصبح ملكية عامة لأبناء المجتمع المحلي من الشيعة. وقد ساعدت المآتم على تقوية الروابط بين أبناء المذهب الشيعي، وأعطتهم بدائل للاجتماع والحوار والتعبير عندما يتم تعليق العمل الحزبي والنقابي، كما هي الحال في معظم سنوات ما بعد الاستقلال. ويوجد من هذه المآتم في دولة البحرين حوالي خمسمئة، ولكنها لا تظهر في الإحصاءات الرسمية للجمعيات وهيئات النفع العام البحرينية (فخرو، 119)؛ فإذا أدرجناها، فإن عدد تنظيمات المجتمع المدني في دولة البحرين تقفز من 66 إلى 639.

وبالمنطق ذاته نجد شكلاً خليجياً فريداً للاجتماع والتداول والسجال الحر في دولة الكويت، وهو المعروف باسم "الديوانية"، وهي مجلس أو مضْيَفة في بيوت كبار الميسورين من أبناء الأسر المرموقة، تستضاف فيه الاجتماعات العامة لصفوات منتقاة من المهمومين بالقضايا العامة، في يوم محدد أسبوعياً. وبهذا المعنى فإن الديوانية الكويتية تؤدي كل الوظائف التي تؤديها أي منظمة من منظمات المجتمع المدني، كما عرفناها في صدر هذه الورقة، ويقدر عدد الديوانيات المعروفة في منتصف التسعينيات بأكثر من مئة ديوانية (الغبرا، 102). والديوانية الكويتية بهذا الشكل وتلك الوظيفة، تعتبر إبداعاً مدنياً كويتياً يجمع بين الممارسات التقليدية لمجلس الأسرة أو العشيرة أو القبيلة، وبين الممارسات الحديثة لجمعيات الخريجين أو حتى الأحزاب السياسية. ومثل المآتم البحرينية، فإن الديوانيات الكويتية لا تظهر في سجلات وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن جمعيات النفع العام. فإذا أضيفت، فإن عدد تكوينات المجتمع المدني في الكويت تقفز من 55 إلى 207.

كذلك من الخصوصيات المدنية الخليجية ما ظهر في البحرين في التسعينيات تحت اسم الصناديق الخيرية، والتي أنشئت لمساعدة المحتاجين في قرى البحرين وأحياء المدن التي لا تصلها خدمات الرعاية الاجتماعية الحكومية، ولا جهود الجمعيتين الخيرتين الوحيدتين في البحرين، وهما جمعية البحرين الخيرية، وجمعية الهلال الأحمر البحريني، اللتان ركزتا على الجوانب الصحية في غالب الأحوال. وقد فوجئ المجتمع البحريني بالزيادة السريعة للصناديق الخيرية، حيث تجاوز عددها الأربعين في غضون ثلاث سنوات (1990-1993) مع مزيد من طلبات الإشهار، مما دفع الحكومة إلى تجميد منح الرخص لها (فخرو، 108).

ولتعدد هذه الأشكال غير الرسمية وتنوعها من تنظيمات المجتمع المدني في معظم دول الخليج العربية، فقد أعددنا الجدول (6)، الذي يشمل ما هو مسجل رسمياً كجمعيات وهيئات "نفع عام" وما هو غير مسجل. ومن الجدول نلاحظ أن حجم التكوينات المدنية قد قفز من الـ 360 جمعية المسجلة رسمياً طبقاً للقانون في كل دولة

خليجية، إلى 1246 تنظيماً مدنياً يشمل ما هو غير مسجل، والذي اهتدينا واهتدى إليه الباحثون في الموضوع. ولا شك في أن هناك تنظيمات أخرى إضافية غير رسمية، وينطبق عليها كل مواصفات المجتمع المدني، ولكننا لم نتمكن من رصدها أو تقدير عددها.

الجدول (6)

أنواع التنظيمات المدنية في دول الخليج العربية في منتصف التسعينيات (مسجلة وغير مسجلة)

	الإمارات	البحرين	الكويت	قطر	عُمان	السعودية
دينية	6	*503	14	2	-	42
نسائية	5	5	5	2	11	18
مهنية	10	17	16	1	8	16
فنون ومسرح	38	-	3	1	-	-
خيرية/إنسانية	13	43	11	4	2	63
تعاونية	26	-	**102	-	-	-
ثقافية	8	6	6	2	3	32
جاليات	17	-	3	-	-	-
رياضية شبابية	15	56	12	32	6	18
أحزاب سياسية	-	-	-	-	-	-
نقابات	-	2	3	-	-	-
أخرى	-	-	32	-	-	-
المجموع	138	639	207	43	30	189

* تحوي ما يسمى في دولة البحرين «المأتم» وهي دور للمناسبات (وفاة، زواج أو احتفال) لأبناء المذهب الشيعي، وهي ليست مسجلة أو مشهرة رسمياً، ولكنها تنتشر في القرى والأحياء الشيعية.

* تشمل الديوانيات المعروفة والتي هي أشبه بصالونات فكرية ـ ثقافية ـ سياسية في منازل الوجهاء من الأسر الكبرى في دولة الكويت.

4 ـ القنوات الفضائية المستقلة: ريادة خليجية

يوضح الجزء الأيسر من الجدول (5) عدد وسائل الاتصال الجماهيري المستقلة في دول الخليج. وتسترعي الانتباه الكثرة النسبية للصحف اليومية مقارنة بعدد سكان الدول الخليجية العربية الست. وتجعل هذه الوفرة النسبية للصحف معدلها في الخليج العربي أعلى منه في كل البلدان العربية الأخرى، ربما باستثناء لبنان.

ولا يقل عن ذلك أهمية - وربما يتجاوزها بكثير - ظهور قنوات فضائية تلفزيونية خليجية، منها أربع سعودية وإن كانت تبث من خارج المملكة، وأربع إماراتية، وواحدة بحرينية، وواحدة كويتية، وكذلك قناة عُمانية وأخرى قطرية. وتتمتع هذه القنوات بقدر كبير من الحرية والانفتاح، ربما لا تقل عن مثيلاتها في الغرب الليبرالي.

وتكمن أهمية هذه الظاهرة التي بدأت بعد حرب الخليج الثانية، وتحديداً منذ عام 1992، في وفرة البرامج الحوارية والسجالية والخلافية، والتي تتيح للمشاهدين الاستماع ومشاهدة "الرأي والرأي الآخر"، و"الرأي المعاكس"، و"على الهواء" مباشرة، دون رقيب أو حسيب. وأكثر من ذلك أن المشاهدين لهذه البرامج الحوارية يشاركون في طرح الأسئلة والتعليق وإبداء الآراء تجاه ما يطرحه ضيوف هذه البرامج الحوارية من وجهات نظر.

إن مؤشرَي الصحف اليومية المستقلة والقنوات الفضائية التي تتمتع بقدر كبير من الانفتاح تمثل - في رأينا - دفعة عملاقة لأدبيات وسلوكيات المجتمع المدني "المعنوية" والتي يصعب "تكميمها"، أي حسابها بالأرقام والنسب المئوية. ولكن قيم التسامح وقبول الاختلاف والتنوع تمثل الشرايين الدقيقة لأي مجتمع مدني حقيقي. فالمنظمات قد تكون شرطاً "ضرورياً" للمجتمع المدني، ولكن التسامح وقبول التنوع هو شرط "كاف" لنمو وتوطيد هذا المجتمع. وإذا كانت معدلات تنظيمات المجتمع المدني الخليجي متدنية قياساً لأقطار عربية أخرى، فإنه يعوضها إلى حد كبير هذا الزخم الإعلامي الحر الذي تمثله القنوات الفضائية، إنها بمنزلة "برلمانات شعبية" على الهواء.

5 ـ أسلمة السياسة وتسييس الإسلام: دولة الكويت كنموذج

رغم الجذور الدينية والقبلية العميقة للمجتمع والدولة في دول الجزيرة والخليج العربي، فإن لغة الخطاب السياسي التي سادت بين الحربين وفي الخمسينيات والستينيات كانت لغة وطنية وقومية. وقد حمل لواء اللغة المجتمعية الجديدة التنظيمات المدنية الحديثة وخاصة في دولتي البحرين والكويت، وعلى نحو ما أشرنا إليه عدة

مرات في مواضع سابقة من هذه الدراسة. وقد تمثل ذلك بشكل درامي في المجلس النيابي الوحيد المنتخب في منطقة الخليج العربي منذ عام 1963، وهو مجلس الأمة الكويتي.

فالجمعيات والروابط والأندية والهيئات المدنية التي كانت موجودة بالفعل في دولة الكويت قبل الاستقلال عام 1961 هي التي وضعت الأجندة السياسية قبيل التجربة البرلمانية وخلالها. وكانت الأبرز والأكثر تنظيماً بينها هي الحركة الوطنية القومية المتأثرة بالناصرية (مصر)، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب (الشام والعراق). واعتمدت الحركة الوطنية القومية على أبناء الطبقة الوسطى المدينية (الحضرية) وأبناء الأسر الكبيرة والقبائل المعروفة الذين حظوا بقسط من التعلم العصري، وخاصة خارج منطقة الخليج العربي. وكانت لهذه العناصر الريادة والسيادة في أول برلمانين (1963و1968) إلى أن أصابت هذه الحركة ما أصاب الحركة العربية القومية عموماً من انكسار، بعد هزيمة حزيران/ تموز 1967، ومن انحسار بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر عام 1970، فقد انقسمت الحركة على نفسها، وأصبح لها جناح أكثر يسارية، يقوده أحمد الخطيب وسامي المنيس، في مواجهة الجناح القومي الناصري الوسطي الذي يقوده جاسم القطامي. ودارت منافسة حامية الوطيس بينهما للهيمنة على العديد من الجمعيات والروابط والاتحادات والهيئات المدنية، التي كانوا معاً ومن قبلهم جيل سابق قد خلقوها منذ العشرينيات.

المهم أنه في أجواء الهزيمة والانكسار والانحسار والتشرذم هذه، تسلل تيار ثالث، قديم الجذور جديد الوجوه، وهو تيار "الإسلام السياسي". وكان عام 1976 نقطة تحول كاشفة عن انتقال الهيمنة في الشارع السياسي من الحركة الوطنية - القومية (بكل فصائلها) والتي ظلت تشغل مقدمة مسرح الحياة العامة لنصف قرن، إلى القوى الإسلامية الصاعدة؛ ففي ذلك العام حلت الحكومة البرلمان (مجلس الأمة)، وانتقدتها القوى الوطنية - القومية وتنظيمات المجتمع المدني أشد الانتقاد. ولكن القوى الإسلامية الصاعدة، وخاصة الإخوان المسلمين، لم تشارك في حملة إدانة الحكومة. وكافأتها هذه الأخيرة على موقفها، بتعيين أحد رموزها من قيادة "جمعية الإصلاح

الاجتماعي الإسلامية" وزيراً للأوقاف، وذلك لأول مرة منذ استقلال دولة الكويت، وقد وفر ذلك لجمعية الإصلاح خصوصاً وللقوى الإسلامية عموماً «موقعاً جيداً لاستغلال حالة الضعف والانقسام في صفوف العديد من الجمعيات القومية، في الوقت الذي تفيد فيه من هذه العلاقة الجديدة مع الحكومة» (الغبرا، 110).

ثم انفجرت الثورة الإسلامية في إيران، عبر الخليج، عام 1979، وهبت ريحها على دولة الكويت، وتأثر بها خصوصاً أبناء الكويت من الشيعة، بما في ذلك الجمعيات الإسلامية الشيعية، التي كانت إلى ذلك الوقت تنحو منحى وعظياً خيرياً أخلاقياً بعيداً عن السياسة. وكما برزت جمعية الإصلاح الاجتماعي الإسلامية السنية إلى مسرح الأحداث في أوائل السبعينيات، برزت "الجمعية الثقافية الاجتماعية" لتعبر عن مصالح وطموحات «شرائح كبيرة من الشيعة الكويتيين (الذين يؤلفون ما بين 20 و30٪ من مجموع المواطنين) في أوائل الثمانينيات، وأصبحت هذه الجمعية التي كانت قد تأسست عام 1968، بعد الثورة الإيرانية وبتأثيرها، وتأثير المد الإسلامي عموماً، فاعلاً سياسياً شعبياً رئيسياً على المسرح الكويتي. واستخدمت الجمعية الثقافية الاجتماعية مسجد شعبان في الحي الشرقي من المدينة للتظاهرات الجماهيرية الشيعية. وكان يقود هذه التظاهرات شخصية شيعية كارزمية هو عباس المهيري. وقد أدى تحركه إلى صدامه مع الدولة واعتقاله، ثم إسقاط الجنسية الكويتية عنه وعن عائلته وإبعاده إلى إيران» (الغبرا، 114). والجدير بالذكر، أن السيد عباس المهيري عاد إلى دولة الكويت بعد تحريرها من الاحتلال العراقي في شباط/ فبراير 1991، ورغبة النظام الحاكم في مصالحة عامة مع كل القوى التي كان متخاصماً معها قبل الغزو.

وخلاصة القول، إنه كما كانت الجمعيات والهيئات المدنية هي الوعاء الذي نمت فيه الحركة الوطنية القومية بين العشرينيات والستينيات، فإن جمعيات مشابهة كانت أيضاً هي الوعاء والمدرسة التي نشأت فيهما الحركة الإسلامية في السبعينيات والثمانينيات؛ وأصبحت في التسعينيات تحظى بنصيب وافر من مقاعد مجلس الأمة ومقاعد الوزارة. وبتعبير آخر أضفت تنظيمات المجتمع المدني على الحركة الإسلامية من الممارسات والمهارات ما جعل أصحابها يخرجون من إسلامهم "السلفي" المحافظ الزاهد، إلى إسلام سياسي مبادر ومقتحم.

6 ـ بدايات مختلفة ونهايات متشابهة

تختلف بدايات المجتمع المدني في دول الخليج اختلافاً واسعاً من حيث توقيت "الولادة" و"نوع" المولود الأول، والنمو والترعرع، وقوة البنيان، والعلاقة بالأصول والفروع. ورغم هذا الاختلاف الواسع في البدايات، فإن المسارات القطرية العديدة تقاربت أو توازت أو تقاطعت في العقود الثلاثة الأخيرة. وتكاد الدول الخليجية الست تدخل القرن الحادي والعشرين وهي أكثر تشابهاً في نوعية مجتمعاتها المدنية وتهيُّئها للتحول الديمقراطي.

وللتدليل على البدايات المتفاوتة، لنتذكر أن هناك فارقاً زمنياً يزيد على خمسين عاماً بين تكوين أول جمعيات أهلية في البحرين وهو "نادي البحرين الرياضي" عام 1918، وأول جمعية أهلية في قطر، وهي "الجمعية القطرية لرعاية المعوقين" عام 1973. كذلك كانت البداية نسائية في رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة لأول جمعية أهلية مدنية عام 1967، أي قبل تأسيس الدولة الاتحادية المستقلة بخمس سنوات. وكذلك كانت بداية العمل الأهلي المدني التطوعي كله في المملكة العربية السعودية بجمعية نسائية هي "الجمعية الخيرية النسائية" في جدة عام 1983، والتي سرعان ما لحقت بها جمعية نسائية أخرى في الرياض في العام ذاته، ثم تكاثرت الجمعيات النسائية في المملكة العربية السعودية إلى أن وصلت إلى 18 جمعية في منتصف التسعينيات، ولم يعد ينافس هذا العمل الأهلي النسائي من حيث عدد التنظيمات إلا الأندية الرياضية وغرف التجارة. ولا يخفى أن الجمعيات النسائية أصبحت المنافذ الشرعية الوحيدة المقبولة دينياً واجتماعياً لدخول المرأة السعودية مجال العمل العام. وقد طورت بعض هذه الجمعيات النسائية أنشطتها لتشمل مصارف السيدات، وفصول محو الأمية، وتدريس علوم الدين في حلقات دراسية تعقدها سيدات.

ومع نهاية القرن العشرين، تجمعت خيوط هذه البدايات المختلفة والألوان المتعددة لأنواع المبادرات الأهلية المدنية الخليجية، لتدفع بالدولة والمجتمع نحو "الديمقراطية"، التي أخذت أيضاً لوناً وطعماً ونكهة خليجية.

7 ـ جذور المشاركة الشعبية وواقعها: المملكة العربية السعودية نموذجاً

يوجد في منطقة الخليج العربي برلمان منتخب واحد في دولة الكويت، وخمسة مجالس للشورى، يتم تعيين أعضائها من قبل رأس السلطة التنفيذية.

وعلى عكس ما يبدو للكثيرين من خارج منطقة الخليج العربي فإن للديمقراطية جذوراً تضرب في أعماق الهياكل التقليدية: مجالس الأسرة والعشيرة والقبيلة من جهة، و "الفردية" البدوية المشتطة أحياناً خارج إطار الجماعة القرابية من جهة ثانية، وممارسات الشورى من أهل الحل والعقد في التراث العربي الإسلامي من جهة ثالثة.

وكان لابد لهذه الجذور الثلاثة من أن تشذب وتصقل وتنصهر في قوالب حديثة معاصرة، تقربها مما يطلق عليه علماء السياسة والاجتماع بالتحول الديمقراطي. ومن الطريف أن المملكة العربية السعودية هي التي كانت قد بدأت أول تجربة ديمقراطية في عام 1924، بمبادرة من الملك عبدالعزيز الذي استحدث "مجلس الشورى الأهلي"، والذي تكون من ممثلي ثلاث فئات هي: الأعيان (رؤساء القبائل والعائلات الكبيرة) والعلماء (فقهاء الدين) والتجار. وكانت كل فئة هي التي تختار ممثليها الخمسة في مجلس قوامه 15 عضواً (منذ عام 1925، بعد أن كان عدد الأعضاء 14 في البداية)، وتحددت اختصاصات مجلس الشورى الأهلي السعودي في سَنّ اللوائح والقوانين الخاصة بالبلديات والتعليم والصحة العامة والمحاكم الشرعية والأمن الداخلي، إلا أن التجربة لم تستمر بهذا الشكل الطموح إلا لأربع سنوات. فمع عام 1928 تضاءل عدد أعضاء المجلس إلى 8 أعضاء، وأصبحت مهماته استشارية فقط، وحسبما يطلب ذلك ملك البلاد. ثم مع استكمال بناء الدولة عام 1932 وإعلانها تحت اسمها الحالي، اختفى كل حديث عن الشورى أوالمشاركة الشعبية في السلطة، إلى أن تشكل مجلس الشورى الحالي في المملكة العربية السعودية عام 1994، أي بعد سبعين سنة؛ وكان بذلك آخر مجالس الشورى التي تأسست في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويتكون مجلس الشورى السعودي الحالي (الذي أعلن عنه عام 1992 ولكنه تشكل فعلياً عام 1994) من 90 عضواً، ويشمل إلى جانب الفئات الثلاث المشار إليها أعلاه،

والتي مُثِّلت في مجلس عام 1924، فئات إضافية عديدة أهمها: المهنيون بمختلف تخصصاتهم الحديثة، والمثقفون والكتاب، وشخصيات عامة وإعلامية. وسواء من حيث العدد أو الفئات، فإن مجلس عام 1994 يجسم إلى حد كبير ما طرأ على المجتمع المدني السعودي من تغيير وتطوير خلال السبعين سنة التي تباعد بين التاريخين.

وبين أول مجلس للشورى (1924) وآخر مجلس للشورى (1994)، جرت مياه كثيرة في الخليج، وهبت عواصف رملية هائلة على الجزيرة، وانفجرت قضايا، وحدثت تحولات بنيوية، ونشبت حروب، واختفت ممالك وإمبراطوريات داخل الجزيرة وفي دول الجوار المحيطة بها: كانت الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين، أمير مكة (1916)، والمسيرة المظفرة لعبدالعزيز آل سعود من الكويت إلى نجد إلى حائل إلى الحجاز إلى إعلان المملكة العربية السعودية (1902-1932)، وترسيم الحدود في العشرينيات (1922) لتظل أساساً للدول الجديدة في العراق والكويت وسوريا والأردن والسعودية، إلى الوقت الحاضر، ثم تقوم جامعة عربية ينضمون إليها جميعاً ويكرسون شرعيتهم في مواجهة بعضهم بعضاً كدول، وفي مواجهة شعوبهم كحكومات ذات سلطة وسيادة. كذلك شهدت المملكة العربية السعودية خلال تلك المرحلة الوسيطة ثلاث ثورات على حدودها: الثورة العراقية (1958)، والثورة اليمنية (1962)، والثورة الإيرانية (1979)، ودخلت حربين على حدودها، غير معلنة مع مصر (1962-1967) في اليمن، ومع العراق ضمن التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت (1991). هذا فضلاً عن الثورة الاقتصادية-المالية-النفطية. لقد كان من شأن هذه الأحداث الجسام أن تعيد الحياة من جديد إلى مفهوم المشاركة السياسية الشعبية في المملكة العربية السعودية.

ومجلس الشورى السعودي الجديد ما يزال أبعد ما يكون عن مجلس برلماني تشريعي منتخب، مثل مجلس الأمة الكويتي مثلاً، ولكنه أكثر من آخر صيغة لمجلس الشورى الأصلي الذي توقف عام 1928. فمجلس الشورى السعودي الحالي يحظى ببعض الامتيازات، والتي منها منع فصل أو تخلي العضو قبل انفضاض دورة المجلس

(أربع سنوات)، وحق أي عشرة أعضاء في المجلس اقتراح قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة، ما دامت الأغلبية في المجلس توافق على ذلك ويعتمدها الملك بمرسوم ملكي.

إن المرحلة الوسيطة للنموذج السعودي القديم - الجديد (1924 - 1994)، هي المرحلة التي ظهرت فيها أشكال جديدة وأكثر تطوراً للمشاركة الشعبية والتحول الديمقراطي. إن أكثر هذه الأشكال تقدماً على الإطلاق في الجزيرة والخليج، هي التجربة البرلمانية الكويتية التي لا ينقصها إلا إباحة الأحزاب صراحة (لأنها موجودة ضمناً)، واستكمال المرأة الكويتية لحقوقها السياسية - المدنية كاملة، بما فيها حق الانتخاب والترشيح للمناصب العامة، واستكمال حقوق الجنسية والمواطنة كاملة للمستحقين من فئة "البدون". وقد بدأت التجربة الكويتية البرلمانية الرائدة منذ بداية الاستقلال، وصمدت في وجه العديد من الاختبارات والمحن.

ويلي دولة الكويت من حيث الريادة في المشاركة الشعبية البرلمانية دولة البحرين، التي استقلت بعد دولة الكويت بعشر سنوات (1971)، وسارت على نهجها - من صياغة دستور، وانتخاب مجلس تشريعي - لعدة سنوات، حيث حل المجلس الوطني في آب/ أغسطس 1975، وعاشت دولة البحرين في ظل قوانين طوارئ أمن الدولة لأكثر من عقد ونصف. وفي عام 1992، وبعد حرب تحرير دولة الكويت، ومع المملكة العربية السعودية تقريباً، أعلنت البحرين عن تكوين مجلس شورى من ثلاثين عضواً، يعينهم الأمير الحاكم، وهو مجلس ذو صلاحيات استشارية فقط، ولا يختلف كثيراً عن مجلس الشورى السعودي الجديد.

أما دولة قطر، فقد بدأت تجربتها في المشاركة السياسية عام 1972، بتأسيس مجلس للشورى من 20 عضواً في البداية. ولم يطرأ على المجلس تغيير يذكر إلا زيادة أعضائه إلى 30 عضواً في الوقت الحاضر، لتمثيل الفئات الجديدة من المهنيين والتجار والمثقفين ذوي التعليم الحديث. والمزيتان الجديرتان بالتنويه في مجلس الشورى القطري هو أن الأعضاء هم الذين ينتخبون رئيس المجلس ونائبه، ومن حقهم مساءلة الوزراء، ولكن

دون حق طرح الثقة على الوزراء أو أي مسؤولين تنفيذيين آخرين. وفيما عدا ذلك فمجلس الشورى القطري مشابه في بقية الاختصاصات لمجلسي الشورى في المملكة العربية السعودية ودولة البحرين.

8 ـ آفاق التحول الديمقراطي: دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان

منذ التجربة الديمقراطية الرائدة لدولة الكويت في منطقة الخليج العربي، لم تشهد المنطقة تخطيطاً واعياً للتحول الديمقراطي الطوعي، يقوده رأس النظام الحاكم، بقدر ما يوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان.

ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تشكل منذ البداية مجلس وطني اتحادي عام 1972، والمجلس يمثل السلطة التشريعية الفعلية للبلاد، ويتكون من 40 عضواً، موزعين حسب الثقل النسبي للإمارات التي يتشكل منها الاتحاد:

- 8 مقاعد لكل من إمارتي أبوظبي ودبي.
- 6 مقاعد لكل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة.
- 4 مقاعد لكل من إمارات عجمان والفجيرة وأم القيوين.

ولم ينص دستور الاتحاد على أسلوب معين لاختيار ممثلي كل إمارة، وإن كان ذلك يتم بالتعيين من حاكم كل إمارة إلى الآن. ومدة العضوية في المجلس هي سنتان قابلتان للتجديد. وظل الباب مفتوحاً لكل إمارة بأن تعتمد الانتخابات أسلوباً لاختيار ممثليها في المجلس الوطني، ولهذا الأخير كل الاختصاصات التشريعية المتعارف عليها في برلمانات العالم، ما عدا طرح الثقة بالحكومة، وتعتمد القوانين التي يقرها المجلس من قبل رئيس الدولة في النهاية.

أما في سلطنة عُمان، فقد تشكل فيها أول مجلس للشورى عام 1981، وكان يضم 45 عضواً معيناً، منهم 17 يمثلون الحكومة، والبقية يمثلون محافظات السلطنة. ثم جرى توسيع المجلس عام 1984 إلى 55 عضواً، منهم 19 يمثلون الحكومة وبعدها

بثلاث سنوات (1987) ارتفع عدد الأعضاء إلى 80 عضواً، منهم اثنان يمثلان الحكومة والباقي يتم انتخابهم عن طريق القبائل وغرف التجارة والأندية والجمعيات المهنية في المحافظات، طبقاً لشروط واضحة.

ولكن النقلة النوعية في مجلس الشورى العُماني أتت عام 1990، لتجعله متميزاً عن كل مجالس الشورى الخليجية والأقرب إلى مجلس الأمة الكويتي، حيث يتم اختيار أعضاء المجلس في الوقت الحاضر من خلال آلية مركبة من أكثر من مرحلة، على النحو التالي:

- يقوم شيوخ القبائل والأعيان والوجهاء والمثقفون والمهنيون والتجار بإعداد لوائح للمرشحين من كل فئة من هذه الفئات الست، والمحددة بمقتضى مرسوم سلطاني، بشروط عضوية معروفة سلفاً. وعادة ما يتم ذلك من خلال انتخابات داخلية في كل تنظيم من هذه التكوينات، سواء كانت تقليدية (القبائل والأعيان والوجهاء) أو حديثة (المثقفون والتجار والمهنيون).
- ترفع لوائح المرشحين هذه إلى وزارة الداخلية، التي تقوم بدورها برفعها إلى السلطان، ليختار نصف الأعضاء الذين رشحتهم كل مجموعة أو تنظيم تقليدي أو مدني.

ويتم تطوير التجربة العُمانية مع كل دورة انتخابات لمجلس الشورى، ويأخذ هذا التطوير دائماً باتجاه توسيع القاعدة التي يتم منها اختيار المرشحين للمجلس، وباتجاه زيادة عدد من يشاركون في العملية الانتخابية. ففي دورة مجلس الشورى الأخيرة التي جرت انتخاباتها عام 1993 مثلاً، تم الآتي:

1. زيادة عدد الناخبين إلى 51 ألف ناخب، يتوزعون على 59 دائرة انتخابية طبقاً للكثافة السكانية، مع ضمان حد أدنى لكل منطقة، وحد أقصى لا تتجاوزه أي منطقة. من ذلك أن أي منطقة (دائرة) يقل عدد سكانها عن ثلاثين ألفاً، فإن ناخبيها يختارون مرشحين، يعين السلطان أحدهما في مجلس الشورى. أما إذا زاد السكان على ثلاثين ألفاً فتختار أربعة مرشحين، يعين السلطان منهم اثنين في المجلس.

2. إضفاء درجة أكبر من التنظيم على الانتخابات، تستهدف مزيداً من ضمانات الأمانة والشفافية. فاللجان التي تشرف على العملية الانتخابية تضم الآن إلى جانب ممثلي وزارة الداخلية عدداً مماثلاً من القضاة الشرعيين.

3. استحداث وتوسيع نطاق مشاركة المرأة العُمانية في الانتخاب والترشيح. وفي ذلك تحتل سلطنة عُمان موقع الصدارة في كل الخليج العربي، وتتفوق حتى على دولة الكويت. وفي الانتخابات الأخيرة تم بالفعل اختيار 164 عضواً من مجموع 736 متنافساً، وفيهم عدد من النساء. وتم تعيين 82 عضواً منهم في مجلس الشورى العُماني، منهم امرأتان لأول مرة.

سادساً: مستقبل المجتمع المدني والديمقراطية في الخليج العربي

في التجربة الإنجليزية، حصل أقل من 1٪ من السكان النبلاء ورجال الدين، بعد ثورة دامية، على حق المشاركة في مجلس يقر الضرائب، ويملك سلطة الاعتراض على القوانين التي يصدرها الملك. وسُمِّيت الوثيقة التي أعطت هذا الحق لهذه النسبة الضئيلة من كبار القوم الإنجليز "بالعهد الأعظم" (Magna Carta) وكان ذلك عام 1215. وعُدَّ ذلك وقتها ثورة هائلة على طريق المشاركة الديمقراطية، رغم أنها لم تشمل إلا أقل من 1٪ من الرجال البالغين، وكان مجلسهم يسمى "مجلس اللوردات".

وبعد ذلك بأربعة قرون كاملة، ثارت الطبقة الوسطى، ورفعت السلاح ضد الملك وضد النبلاء ورجال الدين (مجلس اللوردات) مطالبين بالمشاركة في السلطة. وبعد عشرين سنة تقريباً من الحرب الأهلية، وإقدام العامة على إعدام الملك لأول مرة في التاريخ البريطاني، حصلت الطبقة الوسطى، التي قادها أوليفر كرمويل على حق المشاركة السياسية، بانتخاب ممثلين لها في مجلس جديد، سمي "بمجلس العموم" (أي عامة الشعب). وكان لابد من الانتظار قرنين آخرين إلى أن يحصل العمال على حق المشاركة في تسعينيات القرن التاسع عشر. وكان على نساء بريطانيا أن ينتظرن إلى عام 1920، حتى يحصلن على حقوق المواطنة الكاملة. أي أنه بين الماجنا كارتا / العهد الأعظم عام 1215، وحصول النساء على حقوقهن الانتخابية عام 1920 كان قد مر سبعة قرون، وسالت دماء إنجليزية غزيرة.

الجدول (7)

مؤشرات اجتماعية ـ اقتصادية مختارة لدول مجلس التعاون في منتصف التسعينات

	عدد السكان (مليون نسمة)	المساحة (ألف كم2)	الكثافة (شخص/ كم2)	الناتج القومي الإجمالي بالمليار	معدل التعليم ٪ غير الأميين	نصيب الفرد من الإنتاج القومي بالدولار	معدل الإنفاق العسكري من الإنفاق المشترك على التعليم والصحة	مؤشر التنمية البشرية	الترتيب العالمي على مؤشر التنمية البشرية	الترتيب العربي على مؤشر التنمية البشرية
السعودية	17.4	2150	8.8	90.0	61.3	11	5.894	0.771	63	6
عُمان	2.0	212	9.3	7.8	35.0	293	10.420	0.716	82	10
الإمارات	1.8	84	21.4	28.4	78.2	44	20.940	0.864	42	2
الكويت	1.8	18	10.0	33.1	77.4	88	21.630	0.836	51	4
البحرين	0.5	7	71.0	3.0	84.1	41	15.500	0.866	39	1
قطر	0.5	11	45.5	4.1	78.5	192	22.900	0.839	50	3
المجموع	**23.0**	**2482**	**9.3**	**166.4**	**65.0**	**40**	**7.235**	-	-	-

المصدر: N. Hopkins and Saad E. Ibrahim, Arab Society, (third edition), Cairo: American University in Cario Press, 1997, pp. 4-10; UNDP, Human Development Report, New York, Johns Hopkins University Press, 1997.

وما حدث ويحدث في الخليج العربي منذ عشرينيات القرن العشرين هو تطور في الاتجاه نفسه؛ إذ يتقدم خطوتين أو ثلاثاً، وينتكس خطوة أو خطوتين إلى الوراء. ولكن المنحنى هو منحنى صاعد في اتجاه مزيد من المشاركة ومزيد من المحاسبة. وما ذلك إلا لعوامل بنائية هيكلية داخلية، وعوامل إقليمية ودولية. وتكوينات المجتمع المدني التي قمنا بعرضها وتحليلها في هذه الورقة هي ملتقى التفاعل بين الداخلي والإقليمي والعالمي، وهي الأكثر حساسية واستجابة وإلحاحاً على مزيد من المشاركة. ومع تردد كل النخب الحاكمة في الخليج (كما في كل أنحاء العالم) في إشراك قوى أخرى معها في السلطة، فإن هذا التردد وذلك التحفظ لم يكن مطلقاً. وتعكس الأرقام والمؤشرات في الجدول (7) حقائق كاشفة للواقع، وحقائق مؤسسة للمستقبل.

- فمعدلات التعليم في ارتفاع مستمر، ويكفي أن نسبة الأمية قد تقلصت إلى 35٪، أي أقل منها في مصر (40٪) التي بدأت مسيرة التحديث فيها قبل دول الخليج العربية بقرن كامل على الأقل. والتعليم يعني نمو حجم الطبقة الوسطى، وهذه

بالتالي تعني زيادة تنظيمات المجتمع المدني، عدداً وعضوية، وبالتالي زيادة الطلب على المشاركة السياسية.

- يدعم زيادة الطلب على المشاركة السياسية من الطبقات الوسطى الخليجية عدة عوامل، منها أن الاحتياجات الأساسية، ومعظم الحاجات الثانوية والكمالية لأبناء المجتمعات الخليجية قد أشبعت بفضل الثروة النفطية الطائلة وعوائدها الكبيرة في عقدي السبعينيات والثمانينيات. وليس أدل على ذلك من "مؤشر" التنمية البشرية الذي يضع دول الخليج العربية في الثلث الأعلى بين دول العالم المئة والثمانين، التي تتوافر عنها بيانات. بل إن بعض الدول الخليجية قد أحرزت موضعاً متقدماً بين الخمسين دولة الأكثر تقدماً على مؤشر التنمية البشرية وهي دولة البحرين (ترتيبها 39 في العالم)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (42) ودولة قطر (50)، ودولة الكويت (51). أما بين الأقطار العربية الواحد والعشرين، فإن معظم المراكز الستة الأولى لدول الخليج: فالأولى هي دولة البحرين، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة، فدولة قطر، فدولة الكويت، ثم المملكة العربية السعودية في المركز السادس، وجاءت سلطنة عُمان في المرتبة العاشرة. وكما يخلص عالم النفس الاجتماعي الشهير ماسلو (Maslow)، فإن الحاجة إلى المشاركة وإثبات الذات تأتي في المرحلة الثالثة بعد إشباع الحاجات الأولية (الأساسيات من طعام وشراب ومأكل وملبس ومأوى) والثانوية (من تعليم وصحة وترويح واجتماع).

- ويقوي من الطلب على المشاركة السياسية في دول الخليج العربية تقلص نفوذ "الدولة الريعية" وإغراءاتها، التي كان لها من «ذهب المعز وسيفه» الشيء الكثير في السبعينيات والثمانينيات، وبالتالي تمكنت خلال هذين العقدين من احتواء، أو تقليص، تنظيمات المجتمع المدني في دول الخليج العربية (تعليق برلمان البحرين لأكثر من عقدين، وحل البرلمان الكويتي مرتين، وتمرير القانون 20 لعام 1980 بدولة الإمارات العربية المتحدة والذي قيد إنشاء الجمعيات، وتأخر تنفيذ المملكة العربية السعودية لوعدها بإنشاء مجلس شورى والذي كانت قد قطعته على نفسها

عام 1964 في أعقاب الثورة اليمنية عام 1962 لمدة ثلاثين عاماً). لقد تقلصت الاحتياطات النقدية الهائلة بسبب حروب الاستنزاف البشري والمادي (أزمتي الخليج الأولى والثانية) أو الحروب الإلكترونية الخاطفة والباهظة التكاليف. وفي كل الأحوال فإن دول الخليج العربية، مثلها في ذلك مثل غيرها من الدول العربية والنامية، مهتمة بتدعيم سبل المشاركة الشعبية المتلاءمة مع ظروف وخصوصيات دول المنطقة.

إلى جانب هذا وذاك، فإن العالم كله يمر بما يسميه عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتنجتون "بالموجة الثالثة للديمقراطية" (The Third Wave of Democracy) والتي اجتاحت العالم منذ ثورة البرتغال عام 1974 بجنوب أوربا، ثم أمريكا اللاتينية، ثم شرق آسيا (كوريا وتايوان والفلبين وماليزيا وأندونيسيا) ثم شرق أوربا (مع انهيار الاتحاد السوفيتي)، ثم أفريقيا (جنوب الصحراء). ولم يبق من مناطق العالم الرئيسية أمام هذه الموجة إلا العالم العربي، وقد بدأت معظم أنظمته تجتهد في تمثل وتطبيق البدائل الديمقراطية، وإن لم تعتنقها بصورة شاملة، ولكن انتقال عدوى المشاركة السياسية والتعددية الثقافية (Multi-culturalism) أصبح عاماً وشائعاً، وخاصة مع ثورة المعلومات والاتصالات التي تصل إلى المواطنين بلا قيود أو حدود، ومن خلالها التأثير بالقدوة والمحاكاة (Demonstration Effect)، على نحو ما أشرنا سابقاً.

وهكذا فإن مستقبل المجتمع المدني والديمقراطية في دول الخليج العربية هو مستقبل مؤكد من استقراء كل الدلائل والمؤشرات. ومن المتوقع أن يحدث ذلك مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وبشكل تدريجي وسلمي.

المراجع

1. أماني، قنديل، **المجتمع المدني في الوطن العربي**، (القاهرة: سيفيكس، 1996).

2. باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية»، ضمن بحوث ومناقشات ندوة فكرية، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** . (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 565-587.

3. خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

4. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، وعمّان: منتدى الفكر العربي، 1988).

5. سعدالدين إبراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).

6. شفيق الغبرا، **الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع**، (القاهرة: مركز ابن خلدون: 1995).

7. عبدالباسط عبدالمعطي، **الدولة والمجتمع المدني في قطر**. (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1997).

8. عبدالخالق عبدالله، وطه حسين حسن، ورواشد محمد راشد، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الإمارات العربية المتحدة**، (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1995).

9. فؤاد الخوري، **القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وممارستها** ، (بيروت، 1983).

10. محمد حسين غلوم، "تعقيب 2" على ورقة باقر النجار" المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية" ، **في المجتمع المدني في الوطن العربي. . .** ، (بيروت 1992)، ص 594-599.

11. محمد عبدالملك المتوكل، "تعقيب على ورقة باقر النجار" ، **في المجتمع المدني في الوطن العربي. . .** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 588-593.

12. محمد غانم الرميحي، **البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**، (الكويت: دار كاظمة، 1983).

13. منيرة أحمد فخرو، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين**، (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1995).

14 . انظر:

Hopkins, N. and Saad Eddin Ibrahim. *Arab Society* (third edition) (Cairo: American University in Cairo Press, 1997).

15 . انظر:

Huntington, Samuel. *The Third Wave of Democracy* (Norman, OK: Oklahoma University Press, 1992.

الفصل التاسع

التنسيق بين الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون (نظرة شاملة)

قطاع شؤون الإنسان والبيئة في الأمانة العامة لمجلس التعاون*

مقدمة

لقد أدت التطورات المتلاحقة على المستوى العالمي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة لثورة تقنية الاتصالات إلى بروز مفاهيم جديدة في الدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد في التنمية البشرية وتنمية مجتمعه ، حيث أخذ الفرد وضعه في بؤرة حركة المجتمع وتقدمه .

لقد ارتبط هذا الوضع الجديد للفرد داخل المجتمع بالتوسع في العمل الأهلي ليشمل كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

هذا من جانب، ومن جانب آخر اكتشفت المؤسسات الحكومية ذات الطبيعة المركزية، أن كثيراً من برامج التنمية التي صُرفت فيها أموال كثيرة لم تحقق النتائج المرجوة منها، ولم تصل بشكل كاف إلى الشرائح المستهدفة في المجتمع .

هذا التوسع المتزايد في دور القطاع الأهلي يعبر عن تفكير جديد أساسه أن دور الحكومة ينبغي أن يكون دور واضع السياسة، بدلاً من أن يغلب عليه دور مقدم الخدمات[1] .

* الدراسة من إعداد مجموعة من باحثي قطاع شؤون الإنسان والبيئة، وهو أحد القطاعات التابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقرها الرياض، المملكة العربية السعودية .

حول تعريف المنظمات الأهلية

لا يوجد تعريف دقيق للمنظمات الأهلية سواء على مستوى الدول العربية أو حتى على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . ولقد أدى ذلك إلى نشوء تداخل كبير في المفاهيم بين المستويات المختلفة للعمل الأهلي، مما أدى إلى عدم وضوح دور تلك المنظمات داخل المجتمع .

ولقد ترتب على عدم وجود تعريف محدد للمنظمات الأهلية ظهور الكثير من المسميات لها مثل : القطاع الثالث، القطاع الخيري، القطاع المستقل، القطاع التطوعي، القطاع المعفى من الضرائب، المنظمات غير الحكومية، القطاع الأهلي والمنظمات الأهلية كما يطلق عليها في البلاد العربية .

وفي الغالب تركز تلك المسميات والمصطلحات على جانب من جوانب الواقع الذي تمثله هذه المنظمة على حساب تجاهل جوانب أخرى[2] . فاسم "القطاع الخيري" يركز على التبرعات التي تتلقاها تلك المنظمات من مصادر خيرية خاصة، على الرغم من أن هذه الموارد لا تمثل كل موارد هذا القطاع ولا حتى معظمها .

ويركز مصطلح "القطاع المستقل" على الدور المهم الذي تلعبه هذه المنظمات كقوة ثالثة خارج نفوذ الحكومة وقطاع الأعمال، ومع ذلك فهي تعتمد على مصادرها الذاتية وعلى الحكومة، وعلى مصادر تمويل أجنبية في بعض الأحيان .

ويركز اسم "القطاع التطوعي" على المجهود الذي يبذله المتطوعون في إدارة وتسيير هذا القطاع، غير أن جزءاً كبيراً من نشاط هذه المنظمات في الدول المختلفة لايقوم به متطوعون، ولكن موظفون يتقاضون أجراً عن عملهم .

ويطلق اسم "القطاع المعفى من الضرائب" على المنظمات المعفاة من دفع الضرائب خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية .

أما مصطلح "القطاع غير الحكومي" فهو كثيراً ما يتردد في المحافل العالمية والإقليمية وفي مختلف الكتابات، ويطلق عليه كذلك "القطاع الثالث" ؛ لأنه يضم قطاعاً بأكمله من المنظمات غير الحكومية التي تنشط في مختلف المجالات . ويتميز هذا

القطاع بأنه يقف ما بين القطاع الأول، أي الحكومات ومنظماتها، والقطاع الثاني أي القطاع الخاص الهادف للربح، وبالتالي فإن القطاع الثالث هو القطاع الأهلي أو القطاع التطوعي أو القطاع المستقل، وهو مصطلح للاعتراف بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية لهذا القطاع، ويسعى إلى ترسيخ أهمية الدور الذي يقوم به والاستقلالية عن الحكومة من جانب، ومنظمات القطاع الخاص التي تهدف إلى تحقيق الربح من جانب آخر[3].

ولقد سعت بعض الدراسات الحديثة إلى وضع تعريف شامل يتضمن السمات والمعايير التي يؤدي توافرها في منظمة ما إلى إضفاء صفة المنظمة أو القطاع غير الحكومي عليها. وتتمثل هذه المعايير في التالي[4]:

1. أن يكون للمنظمة شكل رسمي مقنن إلى حد ما، بمعنى وجود واقع مؤسسي للمنظمة يميزها عن مجرد التجمع المؤقت لمجموعة من الأفراد.
2. أن تكون المنظمة خاصة، أي منفصلة مؤسسياً عن الحكومة، ولا يعني ذلك عدم حصولها على مساندة أو دعم من الحكومة، كما لا يعني ذلك عدم وجود أي موظف حكومي في مجلس الإدارة.
3. أن تكون المنظمة غير ربحية، بمعنى ألا يستفيد من الأرباح التي تحققها أصحاب المنظمة أو مجلس إدارتها أو أعضاؤها. ولكن إذا حققت المنظمة ربحاً فيجب أن يذهب للهدف الأساسي الذي قامت المنظمة لتحقيقه، وذلك ما يفرق قطاع المنظمات الأهلية عن قطاع الأعمال.
4. أن تحكم المنظمة وتدار ذاتياً، بمعنى أن تكون مستعدة وقادرة على التحكم والسيطرة على أنشطتها، ويجب ألا تحكم بأية قوة من خارجها.
5. يجب أن تكون المنظمة غير حزبية، بمعنى ألا ترتبط أساساً بأعمال حزبية محددة مثل مساعدة مرشح لمنصب سياسي. وعلى المنظمة أن تميز بين النشاط السياسي العام والنشاط الحزبي، فالأول يسعى إلى تنمية المجتمع إلى الأحسن بالتعليم والتوعية بقضايا المجتمع، والثاني يسعى إلى تداول السلطة.

تعد هذه المعايير التي توصلت إليها دراسات وتجارب سابقة في مجال المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الأهلية، من أنسب النماذج التي يجدر أن تتبناها الهيئات

والمنظمات الأهلية على مستوى دول مجلس التعاون، وهو النموذج التوفيقي الأقرب إلى التجانس بينه وبين معظم قوانين جمعيات النفع العام الصادرة في كل دولة من دول المجلس.

العمل الأهلي المشترك على مستوى دول المجلس*

1 - على مستوى كل دولة عضو

لقد اهتمت دول مجلس التعاون منذ فترة طويلة بتنظيم العمل التطوعي وإصدار التشريعات والقوانين المتعلقة بذلك، وقد أنيط بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية في معظم تلك الدول دور الإشراف والمتابعة على أنشطة جمعيات النفع العام التي تقدم خدمات تطوعية مادية أو معنوية داخل الدولة.

ففي **دولة الإمارات العربية المتحدة** صدر قانون الجمعيات ذات النفع العام في عام 1973 تحت رقم 1974/6 (قانون اتحادي). ولقد تم تعديل بعض أحكام هذا القانون في عام 1981.

وفي **دولة البحرين** صدر مرسوم القانون رقم (21) لسنة 1989 بإصدار قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة، ولقد سبق للبحرين أن أصدرت قانون الترخيص للجمعيات والنوادي في عام 1959.

وفي **المملكة العربية السعودية** صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والأهلية في عام 1384هـ. ولقد تضمن هذا النظام إجراءات تفصيلية من حيث الأحكام العامة وطريقة تكوين مجالس الإدارات والجمعيات العمومية.

وفي **سلطنة عُمان** صدر قانون تنظيم الأندية والجمعيات في عام 1972، كما صدر قرار وزاري من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 1984/32 باعتماد النظام العام للجمعيات النسائية الثقافية.

* تمت الاستعانة بمذكرة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية، دولة البحرين 1993.

وفي **دولة قطر** صدر قانون رقم (2) لسنة 1984 بإنشاء الجمعيات الخيرية وشروط قيامها وإدارتها وحلها، وأناط مسؤولية الإشراف على أنشطتها وفقاً للقانون بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ولقد عدل هذا القانون بموجب المرسوم رقم (17) لسنة 1989، وأهم ما جاء في هذا التعديل هو تعريف الجمعية الخيرية التي أصبحت وفقاً لهذا المرسوم تعرف "بالجمعية"، وتستهدف القيام بنشاط إنساني أو اجتماعي أو ثقافي أو علمي أو ديني أو خيري ولا يكون من أغراضها تحقيق ربح مادي.

وفي **دولة الكويت** صدر قانون رقم (24) لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام، ولقد أجري تعديلان على بعض أحكام هذا القانون؛ فالتعديل الأول في عام 1965 بصدور القانون رقم (28)، والثاني عام 1993 بصدور القانون رقم (12).

والمراجع للقوانين السابقة يلاحظ بأنها تشترك جميعاً في نظم وأحكام عامة، وإن اختلفت في بعض التفاصيل، فهي جميعها تعرف "الجمعية" بأنها: تنظيم له صفة الاستمرار ويتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لتحقيق غرض عدم الحصول على الربح المادي، والتركيز على المشاركة في أعمال تخدم الصالح العام.

كما حددت تلك القوانين الأنشطة التي تقوم بها جمعيات النفع العام، والتي تتركز في النشاط الاجتماعي والديني والثقافي والتربوي والفني والخدمات الخيرية. وركزت تلك القوانين على شروط إنشاء الجمعيات وشروط الانتساب إليها وتنظيم الجمعيات العمومية لها واختيار مجالس الإدارات وتنظيماتها الإدارية والمالية، ونظمت تلك القوانين علاقة الجمعيات بالهيئات والمؤسسات داخل وخارج الدولة والمزايا الممنوحة من الدولة وأنظمة دمج وحل الجمعيات.

بالإضافة إلى تلك القوانين والتنظيمات التي أصدرتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد حظيت معظم جمعيات النفع العام في هذه الدول بدعم رسمي مباشر لأنشطتها المتنوعة، حيث تمثل هذا الدعم في تقديم معونات مالية للجمعيات تصل إلى ما نسبته 100٪[5]، وبناء مقارّ لها أو دفع قيمة إيجارها، وتقوم بعض الدول الأعضاء بتمويل مشروعات الجمعيات، كبناء دور حضانة أو تمويل أنشطة الجمعيات

كالأسواق الخيرية . . الخ . وتقدم تلك الدول دعماً فنياً يتمثل في إقامة الدورات التدريبية لأعضاء الجمعيات، وتوفير مستلزمات الأنشطة كالقاعات والمراكز والمعدات، وتسهيل اشتراك الأعضاء في المؤتمرات والندوات العربية والدولية، وترتيب الزيارات الاستطلاعية لاكتساب الخبرات من تجارب الدول الأخرى العربية والأجنبية . وهناك دعم معنوي تقدمه هذه الدول ممثلاً في حضور أنشطة هذه الجمعيات، ودعم أنظمة الجمعيات الأهلية لدى المؤسسات الرسمية الأخرى .

ونتيجة للدعم القانوني والفني والمادي والمعنوي الذي تتلقاه جمعيات النفع العام على مستوى الدول الأعضاء في المجلس، فقد تشجع الكثير من الجماعات المهنية والخيرية والنسائية بإنشاء الجمعيات الأهلية التي تعبر عن أهدافها وتمارس من خلالها أنشطتها .

ويتطرق الباحث باقر النجار[6] في دراسته التي أعدها إلى العمل الاجتماعي والتطوعي في الدول الخليجية عام 1981 ونشأة الجمعيات الأهلية في دولة البحرين ودولة الكويت في الفترة ما بين الخمسينيات والستينيات . وتعتبر الحقبة الممتدة خلال الفترة 1968 ـ 1985 هي الفترة التي شهدت نشأة معظم الجمعيات الأهلية في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية ودولة قطر .

وتشير الدراسة السابقة ذاتها إلى أن عدد الجمعيات الأهلية العاملة في الحقل الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1981 حوالي 53 جمعية من مهنية وخيرية ونسائية وثقافية وجمعيات مسارح وجمعيات جاليات . وفي دولة البحرين 18 جمعية أهلية يقدر عدد أعضائها بـ 5420 عضواً .

ويوجد في المملكة العربية السعوية حوالي 87 جمعية أهلية عاملة في الحقل الاجتماعي . وفي سلطنة عُمان بلغ عدد الجمعيات في عام 1988 أكثر من 15 جمعية ويقتصر معظمها على الجمعيات النسائية .

ويقدر عدد الجمعيات الأهلية في دولة الكويت بحوالي 55 جمعية نفع عام[7]، تتوزع بين جمعيات مهنية وثقافية واجتماعية ودينية وفنية واقتصادية وأخرى ذات طابع

توجيهي كجمعيات (حماية البيئة ـ مكافحة التدخين ـ مكافحة الأيدز ـ الأمن والسلامة . . . الخ) .

أما في دولة قطر فإن عدد الجمعيات الأهلية قد ارتفع من جمعية تطوعية واحدة وهي جمعية الهلال الأحمر القطري في عام 1988 إلى أكثر من تسع جمعيات مهنية وخيرية ونسائية وثقافية في عام 1994 (8) .

لقد أدت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دول مجلس التعاون في الحقبة الأخيرة من هذا القرن إلى زيادة الاهتمام بالعمل الأهلي، وقد تكون المتغيرات الاقتصادية من أهم العوامل التي ساهمت في ذلك. وقد يكون هذا السبب باعثاً على إدماج أكبر ومشاركة فعلية لأفراد المجتمع في عمليات التنمية الشاملة، كما أنه قد يكون كذلك دافعاً نحو إدماج أوسع لمؤسسات المجتمع الأهلية (الاجتماعية والاقتصادية) لتحمل جزءاً من تبعات المرحلة القادمة (9) .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة أيضاً توسعاً في العمل الأهلي الخليجي على مستوى دول المجلس، من خلال قيام جمعيات مهنية واجتماعية مشتركة تتوحد فيها الأنشطة وتمارس أعمالاً تعد امتداداً لتلك التي تضطلع بها على مستوى الدولة الواحدة.

2 - على مستوى دول المجلس

تسعى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تشجيع وتعزيز التعاون فيما بين شعوب دول المجلس في كافة المجالات، وذلك انطلاقاً من الأهداف العامة التي يقوم عليها المجلس، والتي تتمثل في(10) :

أ. تحقيق التنسيق والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

ب. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين شعوبها في مختلف المجالات.

وعلى ضوء تلك الأهداف عملت الأمانة العامة على تشجيع قيام الجمعيات الأهلية في مختلف المجالات المهنية والفنية والثقافية والاجتماعية، وذلك من خلال تقديم جميع أنواع الدعم.

كما تقدم الأمانة العامة دعماً من خلال المساهمة في إنشاء الجوائز التقديرية والعينية، وحضور أنشطة هذه الجمعيات، وتزكية أنشطتها لدى المؤسسات الرسمية. وعادة ما تتقدم مجموعة من الأفراد ذوي نشاط مهني أو ثقافي أو فني أو اجتماعي بمذكرة إلى الأمانة العامة يطلبون فيها إنشاء جمعية ما، وتتولى الأمانة توزيع هذه المذكرة على الجهات الرسمية في كل دولة من الدول الأعضاء. وعلى أثر ذلك تقوم المجموعة بإشهار جمعيتها في إحدى الدول الأعضاء. ويستمر دعم الأمانة العامة للجمعية، وحضور الاجتماع التأسيسي، ولا تتدخل الأمانة العامة في أنشطة الجمعيات الأهلية، أو في لوائحها الداخلية، حيث يخضع كل ذلك للقوانين والقواعد المرعية في الدولة التي وافقت على إشهار تلك الجمعية.

ولقد ساعدت الأمانة العامة على إنشاء أكثر من جمعية مهنية وفنية وثقافية واجتماعية، حيث تم إشهارها في أكثر من دولة من الدول الأعضاء*. وما زالت الأمانة العامة لمجلس التعاون تتلقى المزيد من المراسلات التي تطلب المساندة لإنشاء جمعيات أهلية على مستوى دول المجلس، وتتنبأ التوقعات لدى الأمانة بأن مستقبل هذه الجمعيات في ازدياد مستمر.

العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية

تواجه جمعيات العمل الأهلي، سواء على مستوى كل دولة، أو على مستوى دول المجلس أو حتى على المستوى العربي، مجموعة من المشكلات والصعوبات التي تعوقها عن تحقيق النجاح المطلوب لبعض أهدافها وأنشطتها ويرجع الباحث باقر النجار[11] بعض تلك المعوقات إلى صعوبات مالية، مثل عدم انتظام الدعم المالي المقدم من الجهاز الرسمي أو من القطاع الخاص أو قلة هذا الدعم أو غيابه بشكل تام، وإلى صعوبات فنية جراء عدم توافر مقر للجمعية أحياناً أو عدم مناسبة هذا المقر لنشاط الجمعية، وتواجه الجمعيات الأهلية المشتركة في دول مجلس التعاون على وجه الخصوص، عدم توافر مقارّ ثابتة أو حتى مناسبة لممارسة أنشطتها ضمنها.

* انظر الملحق في ختام هذا الفصل.

ومن المعوقات أيضاً افتقاد التنظيمات الاجتماعية للخبرات والقيادات الاجتماعية التي يمكن أن تستقطب حولها المزيد من المتطوعين، وحتى مفهوم التطوع غير واضح بشكل بارز في منظومة القيم بالمجتمع كما يشير إلى ذلك الباحث محمد الكواري[12]، وذلك بسبب عدم وجود برامج للجمعيات الاجتماعية لنشر الوعي التطوعي واستقطاب المزيد من المتحمسين للفكرة. ويرجع الباحث سبب ذلك إلى إهمال قنوات الإعلام التطوعي، حيث لا تفرد له إلا حيزاً محدوداً للغاية لا يساهم كثيراً في بلورة مفهوم التطوع بين أفراد المجتمع.

وتواجه بعض جمعيات العمل الأهلي معوقات إجرائية عند طلبها الحصول على موافقة إشهارها. ويعود أكثرها إلى التفسيرات الفنية أو الموضوعية لقوانين الجمعيات ذات النفع العام في الدول الأعضاء[13]. وقد تؤدي المعوقات الإجرائية في بعض الأحيان إلى تحويل العلاقة بين قطاع العمل الأهلي والقطاع الحكومي، إلى علاقة تنافسية بدلاً من أن تكون علاقة تكاملية، وقد يكون السبب في ذلك أيضاً عدم وجود تنسيق بين القطاعات المختلفة.

ومن المعوقات الرئيسية أيضاً قلة الكفاءات المهنية المنتسبة إلى الجمعيات الأهلية التي بإمكانها إدارة هذه الجمعيات على الوجه المطلوب. وهذا النقص لم يقابله نظام للتثقيف[14].

كما ينقص هذه الجمعيات برامج تدريبية تساعدها على اكتساب أسلوب الإدارة الحديثة والقيادة وممارسة الحوار وتعبئة المتطوعين، والتواصل مع وسائل الإعلام وغيرها من مهام تعزز دور العمل الأهلي داخل المجتمع.

تلك المعوقات وغيرها وإن كانت قائمة في كل دولة عضو من دول المجلس فإنها تطال أيضاً الجمعيات الأهلية المشتركة على مستوى مجلس التعاون، حيث تواجه عدم توافر دعم مالي سواء من الأجهزة الرسمية أو حتى من القطاع الخاص، وتعاني هذه الجمعيات الأهلية المشتركة معاناة كبيرة لعقد اجتماعاتها الدورية. ولقد أدى عدم وجود مقار ثابتة لها إلى عدم تواصل أعضائها بشكل منتظم حيث يكتفون عادة بلقائهم السنوي.

وبما أن القوانين الصادرة في كل دولة عضو من دول المجلس والمتعلقة بجمعيات النفع العام خاصة بالدولة نفسها، فإن الجمعيات الأهلية المشتركة تواجه معوقات إجرائية عند طلبها الحصول على الموافقة لإشهارها، حيث تخضع هذه الموافقة لاجتهادات وتفسيرات الدول لتلك القوانين.

وتواجه الجمعيات الأهلية المشتركة قلة في الكفاءات المدربة والمتفرغة لإدارة تلك الجمعيات، حيث إن معظم القائمين على تلك الجمعيات متفرغون لمهنهم الأساسية ولا يتوافر لهم الوقت المناسب لدعم أنشطة جمعياتهم.

إضافة إلى كل ذلك فإن هذه الجمعيات تفتقر إلى التغطية والحضور في وسائل الإعلام الرسمية، وقد يعود ذلك إلى عدم اهتمام هذه الوسائل بأنشطة الجمعيات الأهلية المشتركة أو عدم وجود أفراد في تلك الجمعيات مؤهلين للتعامل مع وسائل الإعلام.

نظراً للأسباب المذكورة وغيرها فإن هناك مهنيين على مستوى دول المجلس يترددون كثيراً في إشهار جمعياتهم تحت وطأة هذه العقبات.

وتواصل الأمانة العامة مساعيها لدعم هذا التوجه من خلال تبني الدول الأعضاء التوجهات التالية:

1. توفير الدعم والمساندة الرسمية لأنشطة الجمعيات الأهلية الخليجية المشتركة، والعمل على تذليل العقبات أمامها.
2. حث القطاع الخاص على مستوى دول المجلس لدعم ومساندة الجمعيات الأهلية مادياً والمشاركة في تنفيذ برامجها وأنشطتها.
3. تعزيز التعاون المشترك بين الجمعيات الأهلية الخليجية والقطاع الحكومي في الدول الأعضاء، وذلك من خلال زيادة تبادل الخبرات والمعلومات ووضع المشروعات والبرامج المشتركة والتنسيق فيما بينها.

4. إقامة أسابيع لأنشطة الجمعيات الأهلية بشكل منتظم ودوري وبالتناوب في كل دولة من دول مجلس التعاون.

5. حث أجهزة الإعلام الرسمية في الدول الأعضاء على ترويج وإبراز أنشطة الجمعيات الأهلية الخليجية، وتوعية أفراد المجتمع بأهمية العمل الأهلي التطوعي.

6. تطوير قوانين الجمعيات الأهلية الصادرة في الدول الأعضاء، بحيث تتناسب مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الخليجي.

7. تنمية وتطوير الأفراد القائمين على الجمعيات الأهلية إدارياً ومهنياً من خلال برامج التدريب المستمرة.

8. تشجيع الجمعيات الأهلية الخليجية بالمشاركة والانضمام إلى الجمعيات العربية والدولية ذات العلاقة بأنشطتها واختصاصاتها.

الملحق

قائمة لمجموعة من الجمعيات الأهلية على مستوى دول مجلس التعاون

أولاً: جمعيات طبية

1. رابطة أطباء الأمراض الجلدية والتناسلية

تاريخ الإنشاء: 1992.

المقر: هو مقر الأمين للرابطة الذي ينتخب كل سنتين من بين الأعضاء.

الأهداف:

(أ) مد جسور التعاون بين الروابط المحلية والعربية والعالمية.

(ب) إدخال الاختصاص في المجلس العربي للاختصاصات الطبية الذي تم في نيسان/ إبريل1996.

(ج) تشجيع ودعم التعليم الأساسي للأطباء المبتدئين والتعليم المستمر للاختصاصيين الممارسين.

(د) توثيق الروابط العلمية والمهنية والاجتماعية بين أطباء الجلد في دول المجلس.

2. جمعية جراحي التجميل

تاريخ الإنشاء: 1993.

المقر: دولة الإمارات العربية المتحدة.

الأهداف:

(أ) رفع المستوى العلمي للجراحة التجميلية في منطقة الخليج العربي.

(ب) تنمية الثقافة الطبية والاجتماعية المتعلقة بهذا التخصص.

(ج) تنمية العلاقات ودعم التآلف والتآزر بين أعضاء الجمعية.

3. جمعية جراحي العظام

تاريخ الإنشاء: 1995.

المقر: دولة البحرين.

الأهداف:

(أ) العمل على تنظيم وتقنين مزاولة مهنة جراحة العظام ورفع مستواها بالتعاون مع وزارات الصحة في دول مجلس التعاون.

(ب) المحافظة على أخلاقيات مهنة جراحة العظام.

(ج) المساهمة في تهيئة فرص العمل لجراحي العظام والمساهمة في حل مشكلاتهم المهنية.

(د) المساهمة في تطوير وتوسعة الخدمات الطبية في مجال جراحة العظام بالاستعانة بالخبرات الطبية العربية والدولية.

(هـ) تنمية الفكر العلمي المتخصص في مجال الكسور وجراحة العظام.

(و) إعداد البحوث والدراسات العلمية وتقديم المشورة في مجالات الوقاية وعلاج الإصابات وأمراض العظام.

(ز) تعزيز وتطوير العلاقات مع جمعيات الأطباء على اختلاف اختصاصاتها وأنواعها في البلاد العربية ودول العالم.

4. جمعية الأنف والأذن والحنجرة

تاريخ الإنشاء: 1997.

المقر: دولة البحرين.

الأهداف:

(أ) تعزيز المستجدات الحديثة في طب الأنف والأذن والحنجرة وجراحة الرأس والرقبة.

(ب) إتاحة الفرص للأعضاء العاملين في الجمعية للمساهمة في تطوير المجالات العلمية لنشاط عمل الجمعية.

(ج) تشجيع تبادل الأفكار العلمية المتعلقة بمجالات عمل الجمعية بين مختلف الجهات والبيئات محلياً وعالمياً.

(د) تقديم الاستشارات، والقيام بالدراسات التي من شأنها تطوير مجالات عمل الجمعية.

(هـ) توثيق العلاقات مع مختلف الاختصاصيين في مجال الأنف والأذن والحنجرة والرأس والرقبة محلياً وعالمياً.

(و) تنظيم دورات تدريبية في مجال التخصص.

5. جمعية لأمراض النساء والولادة

(تحت الإنشاء).

ثانياً: جمعيات علمية

1. جمعية علوم وتقنية المياه

تاريخ الإنشاء: 1986.

المقر: دولة البحرين.

الأهداف:

تشجيع ونشر الاهتمام بالمياه وتقنياتها والمحافظة عليها وتبادل المعلومات وإقامة المؤتمرات والندوات.

2. جمعية التاريخ والآثار

تاريخ الإنشاء: 1997.

المقر: دولة الإمارات العربية المتحدة.

الأهداف:

(أ) تنمية الفكر العلمي في مجال تخصص الجمعية وتطويره.

(ب) إتاحة الفرصة للعاملين في مجالات اهتمامات الجمعية للإسهام في حركة تقدم البحث العلمي في المجالات التي تعنى بها .
(ج) إبراز العناصر التي أسهم بها أهالي مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بناء صرح الحضارة البشرية .
(د) زيادة وتقوية أواصر الترابط والتعاون بين دول المجلس، وتوثيق عرى المحبة والمودة وصلات القربى بين رعاياه .
(هـ) تحقيق التعاون بين أهل الاختصاص والمهتمين من رعايا دول المجلس في المجالات التاريخية والأثرية، وتبادل الخبرات والمهارات فيما بينهم .
(و) تحقيق طموحات قادة دول المجلس الرامية إلى زيادة التقارب والتكامل بين دولهم في شتى المجالات .

ثالثاً : جمعيات مهنية

1 . جمعية الإعلان لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تاريخ الإنشاء: 1989 .

المقر : دولة البحرين

الأهداف :

(أ) تشجيع ونشر الاهتمام بالعملية الإعلانية .
(ب) العمل على رفع مستوى الأداء المهني للعملية الإعلانية، وإرساء المعايير الأخلاقية والعملية بين أطرافها أي «وكالة الإعلان ووسيلة الإعلان والمعلن» .
(ج) توثيق التعاون بين العاملين في مهنة الإعلان في دول مجلس التعاون .
(د) توثيق التعاون مع الهيئات والجمعيات العاملة في مهنة الإعلان .

2 . جمعية شركات التأمين

تاريخ الإنشاء: 1995 .

المقر : دولة الإمارات العربية المتحدة .

الأهداف : التنسيق بين شركات التأمين في دول المجلس للارتقاء بهذه المهنة وتطويرها .

رابعاً: جمعيات ثقافية وفنية

1 . اللجنة الدائمة للفرق المسرحية الأهلية

تاريخ الإنشاء: 1984 .

المقر: دولة البحرين .

الأهداف:

(أ) تطوير الفنون المسرحية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

(ب) تعميق روح التعاون والاحتكاك بين مستويات الخبرة الفنية والمسرحيين في دول مجلس التعاون .

(ج) إبراز روح التراث العربي وخاصة في دول المنطقة والاستفادة منه في خلق مسرح عربي متميز .

(د) تعميق الاتصال بظواهر المجتمع وقضايا الإنسان المعاصر ذات الحيوية المستمرة .

2 . أصدقاء الفن التشكيلي

تاريخ الإنشاء: 1985 .

المقر: دولة قطر .

الأهداف:

(أ) النهوض بحركة الفن التشكيلي بدول مجلس التعاون بصورة أكثر إشراقاً ووضوحاً .

(ب) توثيق الروابط والصلات بين فناني دول مجلس التعاون وزملائهم من الفنانين العرب .

(ج) تشجيع البحث والنقد الفني بالتأليف والترجمة لخدمة الشخصية الفنية في دول مجلس التعاون تحديداً والشخصية العربية بوجه عام .

(د) إغناء الحركة الفنية وتطويرها وتفاعلها من خلال الحوار الهادف واللقاءات الدورية المثمرة .

(هـ) التعريف بالفن التشكيلي في دول المجلس على المستوى المحلي والعربي والعالمي .

3 . الهيئة الأدبية لدول مجلس التعاون

تاريخ الإنشاء : 1998 .

المقر : دولة الكويت .

الأهداف :

(أ) تطوير الآداب في دول مجلس التعاون .

(ب) تعميق روح التعاون والتعارف والاحتكاك بين الأدباء من مستويات الخبرة المختلفة في دول المجلس .

(ج) إبراز روح التراث العربي في دول المنطقة واستثماره بخلق أدب عربي متميز .

(د) العمل على تعميق الارتباط بالمجتمع وقضايا الإنسان المعاصر .

(هـ) العمل على التواصل مع مختلف الثقافات الإنسانية .

4 . جمعية للسينما والتلفزيون

(قيد الإنشاء) .

الهوامش

1. السيد ياسين، «نحو ميثاق شرف أخلاقي للعمل الأهلي العربي»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للمنظمات الأهلية العربية، (القاهرة، 1997).

2. شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة، 1997).

3. لجنة متابعة مؤتمر التنظيمات الأهلية، نشرة **المظلة**، العدد 11/10، كانون الأول/ ديسمبر، 1997.

4. شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية العربية**، مرجع سابق.

5. باقر النجار، **العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية**، (البحرين: سلسلة الدراسات الاجتماعية، 11، 1988).

6. المرجع السابق.

7. عبدالعزيز الصرعاوي وعبدالله غلوم، «دور جمعيات النفع العام في بناء المجتمع الحضري في دولة الكويت»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لجمعيات النفع العام في الشارقة، 1994.

8. «التجربة القطرية في مجال العمل الاجتماعي التطوعي»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، الشارقة، 1994.

9. باقر النجار، **العمل الاجتماعي التطوعي**، مرجع سابق.

10. النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

11. باقر النجار، **العمل الاجتماعي التطوعي**، مرجع سابق.

12. محمد صالح الكواري، «التجربة القطرية في مجال العمل الاجتماعي التطوعي»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، الشارقة، 1994.

13. محمد عبدالله الركن، «قراءة نقدية في قانون الجمعيات ذات النفع العام»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، الشارقة، 1994.

14. محمد صالح الكواري، «التجربة القطرية في مجال العمل الاجتماعي التطوعي»، مرجع سابق.

المراجع

1 . السيد ياسين، «نحو ميثاق شرف أخلاقي للعمل الأهلي العربي»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997 .

2 . باقر النجار، **العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية**، (البحرين: سلسلة الدراسات الاجتماعية، 11، 1988) .

3 . «التجربة القطرية في مجال العمل الاجتماعي التطوعي»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، الشارقة، 1994 .

4 . شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: 1997) .

5 . عبدالعزيز الصرعاوي وعبدالله غلوم، «دور جمعيات النفع العام في بناء المجتمع الحضري في دولة الكويت»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لجمعيات النفع العام، (الشارقة، 1994) .

6 . لجنة متابعة مؤتمر التنظيمات الأهلية، نشرة **المظلة**، العدد 11/10، كانون الأول/ ديسمبر 1997 .

7 . محمد عبدالله الركن، «قراءة نقدية في قانون الجمعيات ذات النفع العام»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول للجمعيات ذات النفع العام، الشارقة، 1994 .

المحـــور الخامس

اتفاقيات منظمة التجارة العالمية
ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفصل العاشر

أثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عبدالرحمن صبري*

أولاً: ماهية اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

لقد شهد العالم مع مطلع عام 1995 قيام منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization)، وبدأ سريان نظام عالمي جديد تم الاتفاق على الكثير من ملامحه خلال مفاوضات جولة أورجواي التي استمرت قرابة سبع سنوات (1986 - 1993)، والتي تم التوقيع على اتفاقها النهائي بتاريخ 15 نيسان/ إبريل بمدينة مراكش.

وبقيام منظمة التجارة العالمية في مطلع عام 1995، التي ستنظم شؤون التجارة الدولية، ينهض الضلع الثالث من النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يقوم على أساس وحدة الفكر الاقتصادي الدولي، وسيطرة المنظمات الاقتصادية الدولية والسياسات الاقتصادية القائمة على مبادئ الحرية والمنافسة الدولية. ولا نبالغ في القول بأنه لا توجد الآن دولة نامية تستطيع الفكاك من تطبيق السياسات التي تنادي بها المنظمات الدولية الثلاث، إذا ما أرادت أن تسلك وتنخرط في العلاقات الاقتصادية الدولية والسوق الدولية في القرن الحادي والعشرين. وتعتبر الجولة الأخيرة من المفاوضات وهي ما سميت بجولة أورجواي (1986 - 1993) أهم جولات الجات (GATT) التي ضمت 121 دولة. وأهم نتائجها إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإدخالها في المفاوضات لأول مرة تجارة الخدمات والملكية الفكرية وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، كما تعد من أهم نتائجها حرية النفاذ إلى الأسواق.

---

* المستشار الاقتصادي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ومن أهم معالم جولة أورجواي أيضاً أنها أبرزت الروابط بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى. كما سلطت الضوء على قطاعات بعينها مثل قطاع الزراعة والخدمات. . . الخ.

وقد ربطت الاتفاقية أيضاً بين الارتفاع في مستوى الدخل النقدي الحقيقي للدول المتعاقدة من خلال تنشيط الاقتصاد الفعال للأطراف، والاستغلال الكامل للموارد من أجل التوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية، بما يضمن التشغيل الكامل وتقليل معدلات البطالة.

ويمكن تلخيص الأمور الأساسية التي تركزت عليها المفاوضات في جولة أورجواي فيما يلي :

1. تخفيض التعرفات والقيود غير الجمركية على التجارة وتوسيع نطاق "الجات" لتشمل الزراعة والمنسوجات والملابس الجاهزة.
2. إصلاح قواعد "الجات" المتصلة بالدعم والرسوم التعرفية ومكافحة الإغراق.
3. توسيع القواعد المتعددة الأطراف إلى مجالات جديدة هي تجارة الخدمات.
4. إدخال إصلاحات مؤسسية بشأن حل المنازعات التجارية وتعميم نظام "الجات".
5. قيام منظمة التجارة العالمية ابتداءً من كانون الثاني/ يناير 1995.

ويجدر بنا أن نلاحظ أن انضمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى منظمة التجارة العالمية أمر لا مفر منه، لأن المنظمة ستنظم ما يقرب من 90٪ من حجم التجارة العالمية، كما أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليس بعيداً بقدر أو آخر عن سياسات الحرية الاقتصادية، وحرية التجارة واستخدام القيود والسياسات الحمائية في أضيق نطاق. وبالتالي ستتأثر هذه الدول سواء انضمت إلى المنظمة أو لم تنضم، خاصة وأن دول مجلس التعاون - مثلها في ذلك مثل الدول النامية - لها الحق في فترات سماح تتيح لها مزايا في التحول التدريجي إلى السياسات الاقتصادية المطلوبة، التي تساعدها على التفاعل مع البيئة الدولية بكل ما فيها من تطورات، فقد انضمت كل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - ما عدا المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان - إلى منظمة التجارة العالمية، وقد تقدمت الدولتان الأخيرتان بطلب للعضوية.

فحتى وقت قريب كانت دولة الكويت هي العضو الوحيد من بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأعضاء في "الجات" . ومع تسارع الأحداث في نظام التجارة الدولية وقرب التوصل إلى اتفاق واختتام جولة أورجواي، سارعت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة قطر إلى الانضمام "للجات" والمشاركة في ختام مفاوضات أورجواي، خاصة أن المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان قد تقدمتا بطلب للعضوية وما زال الطلب قيد الدراسة. ونظراً إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطبق سياسات "الجات" كأمر واقع، فلن تأخذ إجراءات الانضمام وقتاً طويلاً.

وتختص منظمة التجارة العالمية بإدارة ومراقبة وتصحيح أداء العلاقات التجارية الدولية على أساس المبادئ التي تم إقرارها في اتفاقية "الجات" ، إضافة إلى الإشراف على تطبيق اتفاقيات جولة أورجواي لتحرير التجارة الدولية التي تستغرق مدة تنفيذها 10 سنوات من تاريخ الانضمام إلى الاتفاقية.

ومن أهم ملامح اتفاقيات جولة أورجواي توسيع نطاق السلع التي تشملها اتفاقيات "الجات" من مجرد السلع المصنعة إلى مجالات الزراعة، وتدعيماً لهذا الاتجاه تم إدخال السلع المصنوعة المستثناة التي كانت تنظم تجارتها اتفاقيات خاصة، مثل المنسوجات والملابس الجاهزة إلى مجموعات السلع التي تنطبق عليها اتفاقيات الجات كما سنرى فيما بعد، خاصة وأن هذه الاتفاقية لها أهمية مباشرة بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها دولة منتجة للملابس الجاهزة. أما التأثير الأعظم بالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فسيكون في الزراعة والصناعة. فمن المعروف أنها دول تعتمد بشكل كبير على صادراتها من النفط الخام، كما أن صادراتها من المنتجات النفطية والبتروكيماوية تشكل العمود الرئيسي لصادراتها غير النفطية. وتواجه صادرات دول المجلس من النفط الخام ومشتقاته العديد من الحواجز والعوائق أمام دخولها الأسواق العالمية، خاصة في أوربا حيث يفرض عليها أنواع من الضرائب لا تخضع لجولات الجات كما سنرى فيما بعد.

وبدخول اتفاقيات جولة أورجواي حيز التنفيذ، فسيكون لها تأثير غير مباشر في صادرات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من النفط الخام ومشتقاته، حيث إن

تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية سيؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة الطلب العالمي على مختلف المنتجات. وسيؤدي هذا بدوره إلى زيادة الطلب على النفط الخام ومشتقاته، وهذا سيعود بالفائدة على دول المجلس.

ومن الصناعات التي قد تتأثر كذلك باتفاقيات جولة أورجواي صناعة الملابس الجاهزة في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تقوم بتصدير كميات كبيرة من إنتاجها إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية، ويمكن أن تكون آثار جولة أورجواي إيجابية على هذه الصناعة؛ إذ يفتح الوضع الجديد أمامها أسواقاً جديدة تنعشها، وتضمن تدفق الصادرات دون قيود جمركية أو غير جمركية، ودون التقيد بسقف محدد للصادرات إلى بعض الدول.

كذلك فإن على بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إعادة النظر في بعض أنظمتها التي لا تنسجم مع الاتفاقية، خاصة في مجال المصارف والتأمين والنقل مثلها في هذا مثل بقية الدول النامية، فالجميع عليه إعادة النظر في أنظمته وقوانينه بعد أن تم التوصل إلى اتفاقية التجارة في الخدمات كما سنرى فيما بعد. وهذا لن يتأتى إلا بزيادة كفاءة الاستثمار وتحسين مناخه.

وفيما يلي أهم المبادئ التي قامت عليها اتفاقية الجات :

أ. **مبدأ الشفافية:** ويقصد به الاعتماد على التعرفة الجمركية، وليس على القيود الكمية إذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية. ولذلك ينبغي على الدول التي تحمي صناعاتها الوطنية الوليدة أن تلجأ إلى سياسات علاج العجز في ميزان المدفوعات، وأن تلجأ إلى سياسة الأسعار كالتعرفة الجمركية، مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد. ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي، وهناك استثناءات من هذا المبدأ هي :

1. حالة الدولة التي تواجه عجزاً حاداً في ميزان المدفوعات.

2. السماح في الحالات الخاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية.

3. حالة الزيادة الطارئة لسلعة معينة، مما يهدد الإنتاج المحلي بخطر جسيم وعلى الأخص الصناعات الوليدة.

ب. مبدأ المفاوضات التجارية: ويعني ذلك اعتبار منظمة التجارة العالمية الإطار التفاوضي الأمثل لتنفيذ الأحكام أو تسوية النزاعات. ويرجع إقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاتها كانت لا تملك ذلك، رغم أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها وفق سلطة الإجبار في التنفيذ أو الالتزام وعدم الإخلال بها.

ج. مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: ومضمون هذا المبدأ هو منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصتها من المبادلات الدولية.

د. مبدأ التبادلية: ويقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء في الاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على الأساس التبادلي، بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لابد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر، حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة، ويستثنى من ذلك:

1. حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية، ويمكن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستفادة من هذا الاستثناء.
2. ترتيبات المنتجات المتعددة الأطراف مثل المنسوجات القطنية.

وقد أدخلت جولة أورجواي ضمن اتفاقياتها اتفاقية تجارة الخدمات، ويعني ذلك تحرير الخدمات من القيود الداخلية التي تنظم الخدمة مباشرة، ويعني هذا التحرير ما يلي:

1. لا تجوز التفرقة والتمييز بين الشركات الأجنبية والوطنية.
2. تطبيق مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، بمعنى أنه إذا أعطت دولة من دول المجلس ميزة لأحد المصارف الأمريكية مثلاً، فإن هذه الميزة تنسحب تلقائياً على كل المصارف الأجنبية العاملة.
3. تخفيض القيود تدريجياً على دخول الشركات الأجنبية للأسواق.

4. مبدأ الشفافية يعني أن تعلن كل دولة عن القيود التي تضعها على صناعات الخدمات بها.

ومجمل القول إن الموضوعات التي تضمنها الاتفاق النهائي لجولة أورجواي تشمل ما يلي:

1. المنتجات الزراعية.
2. الأنسجة والملبوسات.
3. تجارة الخدمات.
4. حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.
5. قواعد المنشأ.
6. الفحص والتفتيش.
7. العوائق الفنية للتجارة.
8. رخص الاستيراد.
9. الإغراق.
10. الإعانات والإجراءات التعويضية.
11. التقويم للأغراض الجمركية.
12. المعونات الحكومية.
13. الإجراءات الوقائية.
14. تشجيع الاستثمارات.
15. تسوية النزاعات.

ثانياً: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعتبر دول مجلس التعاون كغيرها من الدول النامية معنية بشكل مباشر بما تم التوصل إليه من خلال جولة أورجواي، حيث إن أكثر من 90٪ من إجمالي التجارة الدولية يتم تحت إطار "الجات". ويجب على دول مجلس التعاون العمل على

الاستفادة القصوى من الاتفاقية التي ستؤدي إلى تحرير التجارة الدولية، كما أن النفاذ إلى الأسواق العالمية يجب أن يكون الدافع الرئيسي لدول المجلس لمراجعة أنظمتها وقوانينها التجارية، بما يسهل عليها تطوير وتنمية منشآتها الصناعية لتتمكن هذه المنشآت من منافسة منتجات المنشآت الأخرى سواء المحلية أو الدولية.

ولا شك في أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتمتع كغيره من التكتلات الإقليمية بمزايا عديدة في إطار اتفاقيات الجات التي لا تمنع قيام التكتلات الاقتصادية بل على العكس، فإن هذه التكتلات تتمتع في ظل الجات بمزايا لا تتمتع بها الدول الأعضاء في الجات منفردة.

ولذلك تعتبر اتفاقية الجات أن المعاملات بين أطراف التكتل الاقتصادي أمر داخلي وليس دولياً. وهذا التعاون الدولي الداخلي بينها لا يمثل في عرف العقود الدولية تعاوناً بين دول منفصلة بل سيتم التعاون مع الدول المكونة له كتكتل واحد، وهو ما دعا عديداً من الدول المتقدمة إلى السعي لتكوين هذه التكتلات الاقتصادية في ظل الجات.

ومن أهم مزايا التكتل ما يلي:

1. تشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية وتنافسية بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتفاقية.
2. الحصول على استثناءات من المبادئ الخاصة بالجات، مثل إعفاء الدول المتقدمة من شرط الدولة الأولى بالرعاية، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافياً إلى تكتل اقتصادي معين.

ورغم هذه المزايا فلدينا شكوك في مدى الفوائد التي تجنيها دول مجلس التعاون من اتفاقية جولة أورجواي للأسباب الآتية:

الأول: لن تستفيد الدول العربية المصدرة للنفط بشيء يذكر من هذه الاتفاقية، فما زالت واردات بعض البلاد الصناعية من النفط الخام خاضعة لبعض الرسوم الجمركية. والأهم من ذلك أن المنتجات النفطية والبتروكيماوية التي تمثل سلعة تصديرية أساسية لدول المجلس، ما زالت تخضع لقيود جمركية

وغير جمركية شديدة، كما تخضع لرسوم استهلاك داخلية بالغة الارتفاع في بعض الدول؛ مما يؤثر بطريق غير مباشر تأثيراً سلبياً في بعض صادرات النفط الخام. ويرجع ذلك إلى أن البلاد النفطية كانت دائماً غائبة عن جولات المفاوضات السابقة، ولم يكن من بينها عضو في الجات سوى دولة الكويت.
ولا شك في أن انضمام دول المجلس الست إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى تغيير هذه الأوضاع، خصوصاً لأنها تملك قوى تفاوضية يعتد بها نظراً لاتساع أسواقها المحلية أمام صادرات البلاد الصناعية. ومن الممكن استخدام تلك القوى التفاوضية في سبيل إزالة أو تخفيف القيود المفروضة على صادراتها النفطية.

الثاني: سوف يؤدي تخفيض أو إزالة دعم الصادرات الزراعية في البلاد المتقدمة، وبالذات دول الاتحاد الأوربي، إلى ارتفاع أثمان المواد الغذائية مما يعود بالضرر على دول مجلس التعاون.
غير أن اتفاقية أورجواي اعترفت بهذا الأثر السلبي المحتمل، والتزمت بتعويض البلاد النامية المتضررة عن طريق تقديم معونات غذائية وقروض موسعة من المؤسسات الدولية.

الثالث: تستفيد دول مجلس التعاون من النظام العام للأفضليات الجمركية (G.S.P)، الذي يقضي بإعفاء صادراتها الصناعية من الرسوم الجمركية التي تفرضها البلاد المتقدمة، مع بقاء تلك الرسوم على وحدة السلع المستوردة من بلاد متقدمة أخرى، أو من بلاد نامية غير مستفيدة من نظام الأفضليات الجمركية.
وقد كان من شأن جولة أورجواي وما جاءت به من تخفيضات على الرسوم الجمركية بصفة عامة، أن تآكل الهامش الذي كانت تتمتع به دول المجلس المستفيدة من نظام الأفضليات، مما سيضعف قدرتها التنافسية في أسواق البلاد الصناعية ويعود عليها بالضرر. ولكن لا تجوز المبالغة في هذا الأثر السلبي المحتمل؛ لأن ذلك الهامش التفضيلي كان محدوداً لدرجة كبيرة، بسبب ما طرأ من تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية

خلال الدورات السابقة. كذلك فإن نظام الأفضليات يتناول فقط الرسوم الجمركية، ولا يمس القيود غير الجمركية التي تمثل القيد الحقيقي على صادرات دول المجلس من السلع الصناعية، ولذلك فمن المرجح أن يكون الأثر السلبي لجولة أورجواي في أضيق الحدود.

الرابع: يرى البعض أن امتداد جولة أورجواي إلى قطاع الخدمات سوف يعود بالضرر على دول المجلس، نظراً إلى أن هذا القطاع هو المجال الطبيعي للشركات العابرة القومية، مثل المصارف وشركات التأمين العملاقة التي لا تستطيع شركات دول المجلس أن تتنافس معها بعد تحرير التجارة الدولية. لذلك، فقد قاومت البلاد النامية مقاومة شديدة أن يمتد اختصاص منظمة التجارة العالمية إلى قطاع الخدمات، ونجحت تلك المقاومة بالتخفيف من وطأة الأحكام التي تضمنتها اتفاقية أورجواي. فالأحكام العامة في اتفاقية الخدمات خاضعة لاستثناءات، غير أن الأحكام الخاصة مثل المعاملة الوطنية وتحرير السلع والنفاذ إلى الأسواق غير ملزمة للبلاد النامية إلا في الحدود التي تريدها وتعلنها في جداول التزاماتها الوطنية.

الخامس: أما ما يقال من أن الاتفاقية تجبر البلاد النامية - ومنها دول المجلس - على فتح أسواقها لمنافسة غير عادلة من البلاد الصناعية فهو قول غير صحيح، إذ من الملاحظ أن الاتفاقية أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة في البلاد النامية، من حيث المدة اللازمة لتنفيذ التزاماتها، ومن حيث مدى ما تقوم به من تحرير. ففي كل الحالات نجد أن الاتفاقية أعطت البلاد النامية ومنها دول المجلس مدة أطول للتنفيذ مع نسبة أصغر في التحرير، وفي الوقت نفسه فإن من حقها حماية صناعتها الوطنية ودعم صادراتها بشروط معينة. وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول إن القوائم التي تبنتها دول المجلس من اتفاقية أورجواي ومنظمة التجارة العالمية لن يترتب عليها آثار سلبية.

1 - الصناعات البتروكيماوية

رأينا فيما سبق أن جولة أورجواي أقرت عدة مزايا واستثناءات تقتصر على الدول النامية ولا تمتد إلى غيرها من الدول الصناعية المتقدمة. ومن تلك المزايا نظام التفضيلات المعمم الذي تلتزم الدول الصناعية بموجبه بفرض ضرائبها على المواد الكاملة الصنع وشبه المصنعة المستوردة من الدول النامية. وعلى الرغم من أن قائمة نظام التفضيلات المعممة قد تضمنت البتروكيماويات التي تنتجها دول المجلس، فإن الدول الصناعية تهدف إلى وضع قيود كمية على تلك المنتجات سواء من حيث الكمية أو القيمة، ومن ثم تعطلت من الناحية العملية تلك المزايا، خاصة وأن الدول الصناعية المتقدمة تتمتع في مجال البتروكيماويات بدرجة كبيرة من الاكتفاء الذاتي.

وقد اتجهت الدول الأوربية منذ أواخر السبعينيات إلى فرض قيود مختلفة بحجة حماية صناعتها في مواجهة البتروكيماويات العربية المعتمدة على مواد خام مثل الغاز الطبيعي، التي تسعر بأقل من أسعار نظائرها في أوربا، مما تعتبره هذه الدول دعماً يخضع لقواعد الإغراق ويتيح لها اتخاذ إجراءات حمائية. فبالإضافة إلى الرسوم الجمركية التي تتراوح بين 6٪ و 13٪ حسب نوع المنتج، فقد استخدمت لهذا الغرض مجموعة من القيود غير الجمركية، مثل القيود الكمية وقيود الضريبة الداخلية وقوائم السلع الحساسة ومكافحة الإغراق وقاعدة القيمة المضافة، خاصة وأنه في ظل قواعد الإغراق التي احتوتها اتفاقية الجات، يفتح المجال أمام الدول الصناعية المتقدمة لوضع ما تراه من عراقيل أمام البتروكيماويات العربية. وبذلك يمكن أن تفقد تلك المنتجات النسبية التي تتمتع بها، كما سيكون على الدول العربية المنتجة للبتروكيماويات إلغاء ما تفسره الجات على أنه إعانة بهدف دعم الصادرات، وذلك خلال سنتين بالنسبة إلى الدول التي تمتلك قدرة تفاوضية، وبما لا يتجاوز ثماني سنوات في جميع الأحوال.

إذا صح أن الدول الصناعية سوف تلتزم بالرسوم الجمركية على الواردات البتروكيماوية، وتقيم القيود على غالبية الواردات الصناعية طبقاً للاتفاقية مع التخلي عن التمسك ببند الإغراق، وإذا نجحت منظمة التجارة العالمية في إلزام تلك الدول بإلغاء الحصص والقيود الخاصة بقوائم السلع الحساسة والقيمة المضافة في هذه

الدول . . . الخ ، فإن البتروكيماويات قد تجد فرصة لتحسين قوتها التنافسية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة . ولكن تلك الفرصة ستظل محددة نتيجة لمنافسة البتروكيماويات عالمياً التي تتمتع صناعتها بالتكامل ، وتخضع لاحتكار شركات متعددة الجنسيات بما يحقق لها الانتفاع بوفورات الحجم الكبير ، ونتيجة لما يتوافر لتلك الشركات من إعفاء كامل للتبادل داخل دول التكتلات الإقليمية باعتبارها تجارة داخلية وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

ويجب على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا الإطار أن تسمح لمنتجي البتروكيماويات - وفقاً للاتفاقية - بمهلة عامين لتكييف أوضاعهم استناداً إلى أنهم يملكون قدرة تنافسية . وحتى لو سمح لهم بالمدة المتاحة للدول النامية التي لا تتمتع بالقدرة التنافسية ، أي السنوات الثماني الباقية ، فإنها تعتبر مدة قصيرة جداً إذا ما قورنت بما يتوافر للصناعة العالمية من خبرة متراكمة وقوة احتكارية في إطار من الحماية والتفوق التقني على مدى عشرات السنين . ولذلك ينبغي أن تقترن خطوات إعادة هيكلة صناعة البتروكيماويات بإنشاء تنظيم مؤسسي للمنتجين العرب ، وبصفة خاصة دول مجلس التعاون ، حتى يمكن تنسيق السياسات الإنتاجية والتسويقية وتدعيم القوة التفاوضية في مجال صناعة البتروكيماويات .

أما بالنسبة إلى المنتجات الصناعية الأخرى التي تنتجها دول مجلس التعاون مثل صناعة البناء والتشييد والأسمنت والمعادن وغيرها من الصناعات الهندسية ، فإنه يتعين في هذه الصناعات إعادة ترتيب أوضاعها ورفع قدرتها التنافسية داخلياً وخارجياً ، وإلا فإنها ستواجه منافسة قوية من جانب المصدرين من الخارج الذين لن يجدوا صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية كافة ، بموجب اتفاقية النفاذ إلى الأسواق التي تضمنتها جولة أورجواي .

2 - المنسوجات والملابس الجاهزة

احتلت تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة مكاناً بارزاً في مفاوضات جولة أورجواي . إذ تم الاتفاق على الاكتفاء مرحلياً باتفاقيات المنسوجات المتعددة الألياف

(MFA)، على مدى فترة انتقالية مدتها عشر سنوات، حيث يتم إلغاء 16٪ من الحصص المفروضة على واردات المنسوجات في عام 1995 مع بدء تنفيذ الاتفاقية، على أن يتم إلغاء 17٪ إضافية بعد ثلاث سنوات، ثم 18٪ بعد أربع سنوات، وتلغى نسبة الـ 49٪ الأخيرة تلقائياً في نهاية السنوات العشر. وتسمح الاتفاقية للدول النامية التي تجد نفسها في حاجة إلى إقامة صناعة جديدة أو التوسع في صناعة قائمة بفرض رسوم جمركية أو قيود جمركية مؤقتة. كما تضمنت الاتفاقية بعض المعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً، وكذلك المصدرين الذين تبلغ حصصهم نحو 1.2٪ أو أقل من إجمالي الحصص المطبقة في الدول المستوردة في كانون الأول/ ديسمبر 1992. كما تتضمن اتفاقيات جولة أورجواي – بل تتيح للدول المستوردة – استخدام إجراءات حمائية ضد واردات دولة أخرى في حالة إثبات أن تلك الواردات تمثل تهديداً للصناعة الوطنية، ويكون على الدولة المصدرة في هذه الحالة دفع تعويض للدولة المستوردة. كما استحدثت الاتفاقية أيضاً جهازاً لفض النزاعات بين الدول ومراقبة تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً دقيقاً.

ومن المتوقع أن يترتب على تحرير التجارة العالمية في المنسوجات والملابس آثار عميقة في البلاد النامية المصدرة، ويعنينا في هذا المجال دولة الإمارات العربية المتحدة من بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويمكن القول إن تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة سيؤثر في الاستثمار الأجنبي في هذا السلع. ذلك أن الاستثمار الأجنبي كان وسيلة للهرب من القيود الكمية ونظام الحصص المفروضة على صادرات البلد الأم من سلع معينة. ونظراً لما تضمنه اتفاقات جولة أورجواي من التوجه نحو إلغاء نظام الحصص المعمول به حالياً في نظام التجارة الدولية، فإن هذا يعني فقدان الشركات الأجنبية للدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة. وعلى سبيل المثال نجحت صناعة المنسوجات والملابس في هونج كونج في الهروب من قيود الحصص عن طريق إقامة استثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وحتى تتخلص من صناعة كثيفة العمالة لا تحتاج إليها الدول المتقدمة، مستفيدة بذلك من المزايا العديدة التي يوفرها مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي حالة سقوط الحواجز التجارية الكمية وتطبيق اتفاقية

(MFA)، لن تكون الدول الآسيوية في حاجة إلى إقامة مصانع للملابس الجاهزة في الخارج للتحايل على حصص الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى دول الاتحاد الأوربي.

مجمل القول إن الأثر النهائي لجولة أورجواي في صناعة وتجارة المنسوجات والملابس يتوقف على السياسات التي تنتهجها دول مجلس التعاون، حتى تكيف صادراتها بشكل عام والمنسوجات بشكل خاص خلال الفترات الانتقالية.

3 - الزراعة

من شأن تحرير الزراعة أن يزيد الدخل أو يسهم في تنمية الأنشطة الاقتصادية المحلية. ويمكن للقطاع الزراعي في دول مجلس التعاون أن يتجه إلى الإنتاج على الصعيد المحلي، وبوسع الوفورات والعوائد التي تنتج من زيادة الصادرات أن تمول واردات السلع اللازمة لإنتاج بضائع ذات قيمة مضافة عالية. ولكن رفع الدعم المتصل بقطاع الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيكون له بعض الآثار على القطاع عامة؛ لأن دول المجلس ستعاني من موضوع رفع الدعم، وسيكون هناك ارتفاع في أسعار المنتجات الزراعية المستوردة، سواء من الدول المجاورة أو المستوردة من الدول المتقدمة.

مجمل القول إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستتأثر برفع الدعم عن المنتجات الزراعية، وتشهد ارتفاعاً في أسعارها. ولكن يمكن لهذه الدول باعتبارها دولاً نامية الاستفادة من الاستثناءات والسقوف الزمنية التي حددتها الاتفاقية مثل الاستثناء من مبدأ عدم التميز، أي الدولة الأولى بالرعاية في حالة الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية الدولية، حيث يتسع نطاق الإعفاء من التميز بالنسبة إلى هذه الدول، بحيث يمكن تطبيق شرط الانتماء إلى إقليم جغرافي معين مثل:

1. الاستثناء من مبدأ تخفيض الدعم المقدم للزراعة في صورة إعانات للمدخلات والائتمان الزراعي؛ إذ يمكن للدول العربية التي ما زالت تمارس سياسات داعمة لعناصر الإنتاج أن توجه الإنتاج المحلي إلى التوسع في الإنتاج وتحسين الإنتاجية رأسياً بالنسبة إلى محاصيل الغذاء.

2. الاستثناء من تخفيض الدعم المخصص لتقليل تكاليف التسويق الذي يشمل المناولة . . . الخ، بالإضافة إلى تكاليف النقل والشحن الدولي، وكذا حسن تخصيص الدعم للنقل الداخلي والشحن للمنتجات الموجهة للتصدير. وتمكن الاستفادة من هذا الاستثناء في تدعيم القدرات التصديرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتحقيق فرص دخولها للأسواق العربية المجاورة من خلال تحسين البنية التسويقية، وجذب الاستثمارات الخاصة لهذا المجال من خلال الدعم المسموح به.

3. الاستثناء من مبدأ الدعم على الإجراءات الحكومية من المكونات المباشرة وغير المباشرة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية وإعادة دعم الاستثمارات الزراعية. ومن جانب آخر يمكن البدء باتخاذ خطوات إيجابية نحو بناء مخزون غذاء احتياطي على المستوى القطري، وعلى مستوى دول المجلس، بحيث يساعد على التخفيف من الارتفاع الحاد في أسعار بعض السلع الغذائية الرئيسية القابلة للتخزين، وبصفة خاصة الحبوب الغذائية، وهو إجراء يأتي في إطار تسمح به الاتفاقية.

4 - تجارة الخدمات

وبالنسبة إلى تجارة الخدمات، فإن من الصعب الحديث عن تأثير محدد لجولة أورجواي في دول المجلس، خاصة وأن دول المجلس دول مستوردة للصادرات الخدمية. فعليها أن تفتح أسواقها طبقاً للاتفاقية لشركات متعددة الجنسيات، وهذا قد يكون له بعض الآثار السلبية على بعض المؤسسات الخدمية الصغيرة ما لم يتم تحسين أوضاعها. ومن ثم فإنه يتعين على بعض دول المجلس إعادة النظر في بعض أنظمتها التي لا تتماشى مع الاتفاقية، خاصة في مجال المصارف والتأمين والنقل مثلها في هذا مثل بقية الدول النامية والمتقدمة، فالجميع عليه إعادة النظر في أنظمته وقوانينه.

فقد سبق أن رأينا أنه من الإنجازات الرئيسية التي حققتها جولة أورجواي إدماج تجارة الخدمات ضمن إطار الجات، وتنظيمها على المستوى الدولي في إطار قانوني متعدد الأطراف تجسد في الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATTS).

وتضمنت الاتفاقية المذكورة مجموعة من العناصر الإيجابية التي تعتبر حافزاً للدول النامية إلى التكامل الاقتصادي، خاصة من حيث المرونات الممنوحة لها أو المعاملة التفضيلية فيما بينها، والسماح بالدعم للقطاع الخدمي والاستفادة من الأسواق الحكومية لتشجيع الإنتاج الخدمي الوطني.

إلا أن هذه الإيجابيات يجب ألا تحجب عنا السلبيات التي تحملها الاتفاقية للدول النامية، لتضمنها مجموعة من الاستثناءات، مما يجعل تطبيق الاتفاقية معتمداً على عوامل أخرى غير اقتصادية، ومرتبطاً بالنظام الاقتصادي العالمي.

ونظراً لضعف البنية الإنتاجية للقطاع الخدمي في دول المجلس واعتماد تجارتها الخدمية على منتجات كثيفة العمالة، فإن قدرتها التنافسية ستكون محدودة في الأسواق العربية المحلية أو في الأسواق الدولية، ومن ثم فعليها توخي سياسة حذرة في فتح أسواقها للمنافسة الدولية في قطاع الخدمات عندما ترغب في الانضمام إلى الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.

ويقترح الخبراء تبني الآتي:

أ. في قطاع المصارف:

1. تكثيف الجهود لتطوير الخدمات المالية والمصرفية عبر إحداث تطوير جذري في طبيعة المؤسسات والأدوات المصرفية والمالية وعملها.
2. أن تتفق الدول على تبني برنامج موحد للتعامل مع اتفاقيات الجات، يتضمن تحديد فترة زمنية يؤدي انتهاؤها إلى الاندماج في الجات، ويتم خلالها ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمالية توطئة للتعامل المستقبلي مع بنود الاتفاق.
3. من المعلوم أن دول المجلس تفتقر إلى الخبرة الكافية في مجال المستحدثات المالية المتعددة الأطراف وتطبيقات نتائجها، خصوصاً في كيفية تحديد نوع التجاوزات التي تمارسها الدول الأخرى أو مواجهة اتهامها مثلاً بممارسة بعض التجاوزات، لذلك تبرز ضرورة بناء الخبرات في هذا المجال.

ب. في قطاع التأمين:

1. وضع دراسة اقتصادية دقيقة لمدى حاجة السوق إلى المزيد من الشركات، وبصفة خاصة اتخاذ أي قرار بشأن إجازة شركات جديدة وطنية أو مشتركة.

2. وضع شروط مشددة لتأسيس شركات التأمين تتناول على سبيل المثال لا الحصر الأمور الآتية:

(أ) تحديد حجم رأس المال المدفوع.

(ب) تحديد حصة رأس المال الوطني ورأس المالي الأجنبي في الشركات المشتركة.

(جـ) تكوين مجلس الإدارة والشروط الواجب توافرها في أعضائه.

(د) تحديد الحد الأدنى للمؤهلات الفنية والمالية للمديرين التنفيذيين في الشركات.

(هـ) تحديد مبالغ مناسبة كوديعة لقاء ممارسة أنواع التأمين المختلفة.

(و) تحديد أسلوب استثمار أموال الشركات بما يخدم الاقتصاد الوطني.

3. وضع نظام شامل وكفء للإشراف والرقابة، وتكوين هيئة متخصصة تضم مؤهلات فنية ومالية وإدارية تتولى تنفيذ نظام الإشراف والرقابة.

4. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في ممارسة الإشراف والرقابة.

5. تضمين نظام الإشراف والرقابة إجراءات رادعة وعقوبات مشددة لتجنب ارتكاب المخالفات والتجاوزات.

6. الاهتمام ببرامج التدريب للعاملين في قطاع التأمين وفي هيئات الرقابة والإشراف.

7. إلزام الشركات بوضع خطط وبرامج لتنمية الوعي التأميني وتوسيع قاعدة انتشار التغطيات التأمينية المختلفة.

8. إيجاد جهاز خاص لمتابعة شؤون الاتفاقية ومراقبة حسن تنفيذها.

ج. في الأسواق المالية:

1. إيجاد سوق نقدية خليجية لتيسير حركة الأموال والقروض والتسويات المتعلقة بالديون.

2. تطوير أسواق المال والتنسيق فيما بينها، كخطوة نحو إنشاء سوق مالية موحدة.

5 -البيئة

تنص الاتفاقية على أن موضوع البيئة يعتبر عائقاً أمام التجارة الدولية، ومن ثم تقرر الأخذ بمبادئ حماية البيئة والمحافظة عليها. وبالنسبة إلى دول المجلس فإن هذا الموضوع يؤثر فيها. إذ إن من المعروف أن دول المجلس تولي البيئة اهتماماً كبيراً، وسجلها في هذا المجال ناصع، والبرامج التي تبنتها دول المجلس للمحافظة على البيئة كبيرة. ويشكل الإنفاق عليها بالنسبة إلى الميزانيات العامة أكثر مما تخصصه كثير من الدول المتقدمة في هذا المجال.

6 - الملكية الفكرية

أولت دول المجلس موضوع الملكية الفكرية، قبل جولة أورجواي، اهتماماً متزايداً، وفقاً للقواعد والقوانين المنظمة لذلك. وقد أقر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثالثة عشرة عام 1992 نظام براءات الاختراع والنظام الأساسي لمكتب براءات الاختراع، لذا فلن يكون هناك تأثير يذكر لجولة أورجواي في دول المجلس بهذا المجال.

الخاتمة

مجمل القول إن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها اقتصادات دول مجلس التعاون من جراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تأتي من أن اقتصادات هذه الدول اقتصادات نامية معرضة لصدمات خارجية، على الرغم من محاولتها تنويع مصادر الدخل ونجاحها جزئياً في ذلك. وليس أمامها إلا أن تعيد صياغة قواعد وآليات تكاملها الاقتصادي وأن تتجه إلى إتمام قيام الاتحاد الجمركي. ثم تتجه إلى مراحل أعلى من التكتل الاقتصادي كخيار وحيد للتعامل مع اتفاقية الجات، وأيضاً التكيف مع السمات الأساسية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يتمثل في العولمة والاتجاه إلى التكتلات الدولية، بحيث سيصبح العالم منطقة تجارية حرة كبيرة في نهاية العقد الأول من القرن القادم.

ومن ثم فإن على دول مجلس التعاون أن توائم بين أنظمتها وقوانينها الاقتصادية والتجارية غير البعيدة عن النظم والقوانين الدولية، وخاصة تلك التي أتت بها الجات. ويجب عليها أيضاً أن تعمل على تنمية قطاعاتها الإنتاجية المختلفة وتطويرها، خاصة تلك التي تتمتع بمزايا نسبية فيها، حتى تتمكن من الصمود والمنافسة أمام منتجات الدول الأخرى الأكثر تطوراً، وحتى يخولها مكاناً في السوق العالمية. وليس هناك من خيار أمام دول المجلس إلا أن تسارع لتحقيق زيادة في مراحل تعاملها وتكاملها، وأن تكثر من تعاونها بعضها مع بعض حتى تتمكن من خلق مزايا تنافسية لمنتجاتها، من حيث الجودة والسعر والنفاذ إلى الأسواق الأخرى العربية والدولية.

المراجـــع

1. **أوراق ندوة الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية**، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1994).

2. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، (أبوظبي: صندوق النقد العربي، أيلول/ سبتمبر1995).

3. **الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة**، (القاهرة: منظمة العمل العربية، 1995).

4. **انعكاسات اتفاقية الجات على القطاعات الاقتصادية العربية**، (القاهرة: منظمة العمل العربية، 1995).

5. **اتفاقية الجات وجولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف**، الوثيقة النهائية، (مراكش: 15 نيسان/ إبريل 1994).

6. عبدالرحمن صبري، «أثر اتفاقية الجات في مستقبل الاقتصاد العربي»، مجلة **العمل العربية**، منظمة العمل العربية، القاهرة، 1996.

7. سعيد النجار (محرر)، **اتفاقية الجات وآثارها في البلاد العربية**، (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كانون الثاني/ يناير 1995).

8. حسين عبدالله، **النفط العربي في ظل اتفاقية الجات**، كراسات استراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة، 1997.

9. إبراهيم نوار، **اتفاقية الجات والاقتصادات العربية**، كراسات استراتيجية، جريدة الأهرام، القاهرة، 1994.



الفصل الحادي عشر

تأثير قوانين اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جمـــال الدين زروق*

مقدمة

يشارك القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدور حيوي في نشاط التجارة الخارجية، حيث يعتمد هذا القطاع على نشاط الاستيراد لغايات التصنيع والتصدير وإعادة التصدير. ويمتد هذا الدور ليشمل أيضاً تجارة الخدمات، بما فيها الخدمات المصرفية والمالية الأخرى، عبر الحدود الوطنية. وفي هذا الصدد تؤدي أيضاً المصارف التجارية بدول المجلس دوراً في تمويل المشروعات والوساطة المصرفية عبر الحدود الوطنية والاستثمار في أسواق الأسهم العالمية. ومما يعطي أهمية كبيرة لأنشطة الخدمات المصرفية والمالية الأخرى حرية أنظمة تحويل العملات الوطنية وحرية انتقال رؤوس الأموال التي تتمتع بها دول مجلس التعاون، وأيضاً وجود العمالة الأجنبية وما يترتب عليه من تحويلات واستثمارات إلى الخارج.

ومن جانب آخر، فإن توافر البنية التحتية المتقدمة في مجالات الاتصالات والمواصلات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، وبوجه خاص في مجالات نقل التقنية وبرمجيات الحاسوب، واستغلال رخص الاختراع والتصنيع بالنسبة إلى الأدوية.

* اقتصادي أول ورئيس قسم المنظمات الإقليمية والدولية في صندوق النقد العربي، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(تمثل هذه الورقة آراء المؤلف، ولا تمثل بالضرورة آراء صندوق النقد العربي).

ويتبين مما سبق ارتباط نشاط القطاع الخاص ارتباطاً وثيقاً بالأسواق العالمية، مما يفرض علينا التعرف عن كثب على القواعد الدولية الجديدة التي تنظم ظروف النفاذ إلى الأسواق العالمية في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بحكم أن هذه القواعد تؤثر في أداء القطاع الخاص والربحية فيه. وتشكل هذه الاتفاقيات قواعد وأحكاماً جديدة تتبعها الدول لضمان حرية التجارة العالمية وانفتاح الأسواق بعضها على بعض. وقد امتدت هذه القواعد لتشمل - ليس فقط تجارة السلع، بل كذلك - تجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والجوانب التجارية للاستثمار الأجنبي.

وتهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الفوائد والتحديات التي ستواجه القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جراء الامتثال إلى قواعد السلوك في المعاملات التجارية التي نصت عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. ففي القسم الأول، نستعرض القواعد العامة لهذه الاتفاقيات. وفي ضوء هذه القواعد والإجراءات الجديدة، يناقش القسم الثاني تأثيراتها المرتقبة في أنشطة القطاع الخاص بدول مجلس التعاون. ويختتم البحث بتوصيات حول إمكانات العمل على التأكد من أن القواعد الجديدة في نظام التجارة العالمي الجديد تخدم مصالح القطاع الخاص واقتصادات دول المجلس.

الملامح الرئيسية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تعتبر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية النظام الوحيد الذي يحكم قواعد وإجراءات التجارة الدولية بين ما يزيد على 120 دولة تشكل تجارتها الخارجية أكثر من 90٪ من حجم التجارة العالمية. وتتكون اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من الاتفاقيات المنبثقة عن مفاوضات جولة أورجواي، وهي الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة "الجات" (GATT) لعام 1994، التي ضمت جميع التنقيحات والتعديلات التي طرأت على الجات منذ عام 1947، والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATTS)، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، والاتفاقية المتعلقة بإنشاء آلية تسوية المنازعات، وآلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ولقد أنشئت منظمة التجارة العالمية في بداية عام 1995،

لتكون الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع هذه الاتفاقيات المبرمة في نهاية جولة أورجواي كانون الأول/ ديسمبر 1993.

وتهدف اتفاقية منظمة التجارة العالمية بوجه عام، إلى تحرير التجارة العالمية اعتماداً على تطبيق عدد من المبادئ الأساسية وتنظيم مفاوضات تجارية لتعزيز القواعد التي تضمنتها هذه الاتفاقيات الجديدة وتطوير التفاهم والترتيبات بشأنها. غير أن منظمة التجارة العالمية لا تعمل على تنفيذ قواعد وأحكام تنادي بتدخل حكومات الدول الأعضاء في سير التجارة الدولية، وإنما تعتبر المنظمة مؤسسة دولية يتم في إطارها تنفيذ الاتفاقيات وإجراء المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وتبدأ مشاركة الدول في النظام التجاري العالمي تحت إشراف منظمة التجارة العالمية بالانضمام إلى هذه المنظمة. ورغم أن الحكومة في الدول الأعضاء في هذه المنظمة هي الجهة التي تقوم بالتفاوض للانضمام والمشاركة في اجتماعات مجلس منظمة التجارة العالمية، فإن القطاع الخاص وما يتضمنه من شركات مصدرة ومستوردة وشركات خدمات، هو الجهة المستفيدة في نهاية الأمر من قواعد السلوك في المعاملات التجارية، التي يتعيَّن عليه اتباعها والتزامه بها في جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

ومن أهم قواعد السلوك التجاري التي تنص عليها كل من الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (GATT) عام 1994، والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATTS) ما يلي:

1. التزام الدول الأعضاء بمبدأ عدم التمييز في تطبيق السياسات التجارية، ويشمل ذلك مبدأ المعاملة بالمثل، وشرط الدولة الأولى بالرعاية (Most Favorable Nation, MFN) والمعاملة الوطنية للسلع المستوردة، أي معاملة الاستيراد بصورة مماثلة للسلع الوطنية المثيلة للواردات، وذلك عند فرض الضرائب المحلية غير المباشرة على هذه السلع. وبالنسبة إلى القيود الكمية على المنتجات الزراعية فقد تم تحويلها إلى رسوم جمركية وتثبيتها، حيث يمكن اللجوء إلى رفع التعرفة الجمركية - وليس إلى القيود الكمية - إذا اقتضت الضرورة لتقييد واردات المنتجات الزراعية.

2. الامتناع عن استخدام القيود الكمية، حيث سيتم إزالة نظام حصص استيراد المنسوجات والملابس الذي تفرضه الدول الصناعية على واردات الدول النامية، وذلك تدريجياً وخلال فترة حددت بعشر سنوات. وبخصوص الدول العربية، ستعمل أيضاً الدول المصدرة والمستوردة للمنسوجات والملابس على إزالة القيود الكمية التي تفرضها على وارداتها من المنسوجات والملابس (مثال ذلك مصر وتونس والمغرب).

3. الامتناع عن تقديم الحكومة للدعم والإعانات الرسمية للصناعات التصديرية، إلا بالنسبة إلى بعض مستلزمات الإنتاج، والإعانات المتصلة بخدمات التسويق. وتمنح الدول النامية فترة خمس سنوات لإلغاء الإعانات الرسمية للصناعات التصديرية (بداية من تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية).

4. امتناع الشركات المصدرة لممارسة المنافسة غير العادلة، كإغراق سوق دولة عضو أخرى من خلال بيع سلعة معينة في سوق البلد المستورد بسعر أقل من متوسط السعر الذي تباع به السلعة المماثلة في السوق المحلية للبلد المصدر.

5. إن أساس التثمين الجمركي للبضائع المستوردة هي (الفاتورة) المقدمة من المستورد. وفي الحالات التي توجد فيها مبررات لدى إدارة الجمارك للشك في حقيقة وصحة ثمن الاستيراد المعلن لغرض التثمين الجمركي، يتعين على إدارة الجمارك اتخاذ عدد من الإجراءات الإدارية الواضحة والمنصوص عليها في اتفاقية التثمين الجمركي، والتي تساعد إدارة الجمارك على البت في صحة التثمين الجمركي دون الإخلال بحقوق المستوردين. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن الدول النامية أعطيت فترة سماح انتقالية قبل تنفيذ التثمين الجمركي، تنتهي في بداية عام 2000.

6. وضعت منظمة التجارة العالمية قواعد لتنظيم إجراءات منح شهادات المطابقة الفنية للمواصفات وضبط الجودة للبضائع المستوردة، وإجراءات منح الشهادات الصحية والحجر الصحي التي تصدر من المختبرات الغذائية لاستيراد المنتجات الزراعية والمواد الغذائية والحيوانات. وتدعو قواعد المنظمة الدول الأعضاء لوضع

تشريعات وبرامج واضحة لتأكيد وضبط جودة المنتجات المستوردة، وكذلك إلغاء الإجراءات الصحية التي تتعارض مع الشواهد العلمية والمواصفات الدولية للسلامة والصحة، والتي قد تمثل قيوداً خفية على تجارة السلع والمواد الغذائية.

7. بالنسبة إلى قواعد السلوك في المعاملات التجارية في مجال الخدمات، يمكن حصر اتفاقية (GATTS) في مبدأي المعاملة الوطنية (أي منح الخدمات ومورديها من الدول الأعضاء امتيازات لا تقل عن موردي الخدمات المحليين)، وفتح السوق المحلية في قطاعات تحددها الدول الأعضاء. وعملياً، فقد وضعت اتفاقية (GATTS) ستة أنواع من القيود التي يمكن للدول استخدامها لحصر مجالات فتح السوق المحلية للموردين الأجانب، وهي:

- تقييد عدد موردي الخدمات الأجانب في السوق المحلية.
- تقييد قيمة المعاملات أو موجودات موردي الخدمات الأجانب.
- إلزام موردي الخدمات الأجانب بإنتاج كميات وقيم محددة من الخدمات.
- إلزام موردي الخدمات الأجانب بالحضور في السوق المحلية بصفة قانونية محددة، ومثال ذلك إلزام الأنشطة المصرفية الأجنبية بفتح مكاتب عوضاً عن فروع.
- تقييد عدد منتسبي الشركات الأجنبية الموردة للخدمات.
- تقييد مشاركة رأس المال الأجنبي بنسبة مئوية قصوى أو بقيمة محددة.

وتعتبر هذه القيود استثناءات للمعاملة الوطنية التي تسمح اتفاقية (GATTS) للدول الأعضاء بإبقائها شريطة حصرها في قوائم محددة، وهي التي سيتم التفاوض لإزالتها في جولات تفاوضية مقبلة.

8. بخصوص حقوق الملكية الفكرية، تلتزم الدولة المنضمة لمنظمة التجارة العالمية بتوفير الحماية الكافية والفاعلة لحقوق الملكية الفكرية لمواطني الدول الأعضاء الأخرى، بما في ذلك توفير الإجراءات القضائية اللازمة لرصد مخالفيها،

واللجوء إلى نظام تسوية المنازعات الدولية التابع لمنظمة التجارة العالمية . وتشمل حماية حقوق الملكية الفكرية حقوق التأليف وما يتعلق بها (Copyrights) ، وحقوق الملكية الصناعية (Industrial Property) .

تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في أنشطة القطاع الخاص بدول مجلس التعاون

إن من العوامل الرئيسية في تقويم الآثار المحتملة على أنشطة القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جراء تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مستوى المشاركة والالتزامات المحددة التي قامت بها دول المجلس المنضمة بشأن فتح أسواقها لتجارة السلع والخدمات وتحرير الاستثمار الأجنبي وحماية حقوق الملكية الفكرية . نتناول فيما يلي موجزاً عن مشاركة دول المجلس في نظام (الجات) ومنظمة التجارة العالمية قبل أن ننتقل إلى تقويم تأثيرات هذه الاتفاقيات على القطاع الخاص .

1 ـ مشاركة دول مجلس التعاون في (الجات) ومنظمة التجارة العالمية

تعتبر مشاركة دول مجلس التعاون محدودة في كل من نظام (الجات) ومفاوضات جولة أورجواي ، فقد كانت دولة الكويت الدولة الوحيدة المنضمة إلى (الجات) حتى وقت قريب ، ويعزى ذلك إلى عدد من الأمور منها أن النفط ، وهو السلعة الرئيسية في قائمة صادرات دول المجلس ، لم يخضع لأية مفاوضات تجارية تحت إشراف (الجات) ، كما لم يكن النفط الخام ومنتجاته ضمن السلع التي تم تناولها خلال مفاوضات جولة أورجواي . ولذلك استبعدت هذه السلع من المفاوضات المتعلقة بالتخفيضات الجمركية ، وخاصة تلك المتعلقة بتثبيت التعرفات الجمركية ، والتي تعتبر من أهم المبادئ التي تستند إليها اتفاقية (الجات) لضمان نفاذ السلع المصنعة إلى الأسواق العالمية ، ونتيجة لذلك لم تر دول المجلس أية فائدة من انضمامها إلى (الجات) .

غير أن تغيُّر الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية أدى إلى أن تعيد دول المجلس النظر في مواقفها من اتفاقية (الجات) . فقد شرعت هذه الدول في تنويع صادراتها غير النفطية وتقليص اعتمادها على سلعة تصديرية واحدة . ولقد أدت استراتيجية التنويع

في هذه الدول إلى تطوير صناعة البتروكيماويات والمعادن، وغيرها من السلع المصنعة والاستهلاكية. ولهذا أصبح لدول المجلس مصلحة ظاهرة في وصول سلعها التصديرية إلى الأسواق العالمية، وخصوصاً أن السلع التي تعتبر ذات أهمية تصديرية عالية بالنسبة إلى دول المجلس تطبق عليها تخفيضات جمركية وغير جمركية في الأسواق العالمية وفي مقدمتها أسواق الدول الصناعية.

ومنذ أن بدأت منظمة التجارة العالمية نشاطها في الأول من كانون الثاني/يناير 1995، لتحل محل أمانة اتفاقية (الجات) لعام 1947، بلغ عدد دول المجلس المنضمة إلى المنظمة الجديدة أربع دول، وهي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، ودولة الكويت، ودولة قطر. وتتفاوض المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان حالياً للانضمام إلى المنظمة.

من المتوقع أن يساعد انضمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست إلى منظمة التجارة العالمية على تعزيز سياساتها التجارية المتحررة، وذلك نتيجة زيادة الاستقرار وشفافية المعاملات التجارية في الدول الأعضاء الأخرى. الأمر الذي سيوفر المناخ الملائم للمستثمرين والمصدرين والمستوردين في دول المجلس، لإدارة أعمالهم بمعرفة الممارسات التجارية في الدول التي يسعون للوصول إلى أسواقها أو الاستيراد منها. ومن جانب الأسواق الخليجية، ستكون هذه أكثر انفتاحاً، وستزيد درجة المنافسة فيها نتيجة تنفيذ الاتفاقيات تحت إشراف منظمة التجارة العالمية. الأمر الذي سيحرم العديد من الصناعات المحلية الناشئة من الحماية التي كانت تعزلها عن المنافسة الدولية. بالإضافة إلى أن إعادة النظر في الإعانات الرسمية المقدمة للصناعات المحلية الموجهة للتصدير ستزيد تكاليف إنتاج السلع القابلة للتصدير.

كما أن التزامات دول مجلس التعاون بفتح السوق المحلية لموردي الخدمات الأجانب سيزيد قدرة الشركات الأجنبية على النفاذ إلى الأسواق الخليجية، خاصة في مجال تجارة التوزيع، والخدمات المصرفية والمالية الأخرى والتأمين.

2 ـ الانعكاسات المرتقبة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على القطاع الخاص

نعرض فيما يلي لأنشطة القطاع الخاص التي يتوقع أن تتأثر من جراء تنفيذ دول مجلس التعاون اتفاقيات منظمة التجارة العالمية :

أ. قطاع التصدير

تفيد نتائج جولة أورجواي المتعلقة بالتخفيضات في التعرفة الجمركية وإزالة أو تخفيف الإجراءات غير الجمركية على السلع المصنعة، أن هناك ثلاثة قطاعات صناعية (باستثناء النفط ومشتقاته)، التي تعتبر ذات أهمية تصديرية عالية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون، وتشمل هذه أولاً: مصنوعات المعادن، وتهم بالدرجة الأولى دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة قطر. وستخفض الرسوم الجمركية التي تفرضها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على مصنوعات المعادن غير الحديدية بنسبة 38٪، أي من معدل تعرفة 4.7٪ إلى 2.9٪، ثانياً: الكيماويات، التي تهم بوجه خاص المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر. وستخفض التعرفة الجمركية التي تفرضها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على هذه الفئة السلعية بنسبة 55٪، أي من معدل تعرفة 6.7٪ إلى 3.0٪، وأخيراً قطاع المنسوجات والملابس وتهم دولة الإمارات العربية المتحدة. وستخفض التعرفة الجمركية المفروضة على هذه الفئة من السلع من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 25٪، أي من معدل تعرفة 15.2٪ إلى 11.4٪. علماً بأن قطاع تصدير المنسوجات والملابس سيستفيد بصورة أكبر من إزالة قيود الحصص المفروضة على الصادرات منه، بموجب نظام الحصص الذي يسمى بترتيبات الألياف المتعددة، وذلك خلال عشر السنوات القادمة، انظر الجدول (1).

الجدول (1)

نتائج جولة أورجواي: تخفيضات التعرفة الجمركية على السلع الصناعية ذات الأهمية التصديرية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أصناف السلع	نسب التعرفة الجمركية		نسبة التغير في التعرفة		دول المجلس ذات القدرة التصديرية العالية
	قبل الجولة	بعد الجولة	التغير المطلق في النسبة	التغير المئوي	
مجموع السلع المصنعة	6.4	4.0	2.4-	38	الإمارات والبحرين وقطر
المعادن غير الحديدية	4.7	2.9	1.8-	38	
الكيماويات	6.7	3.0	3.7-	55	السعودية والكويت وقطر
المنسوجات والملابس	15.2	11.4	3.8-	25	الإمارات

المصدر: أمانة الجات، نيسان/ إبريل 1994.

كما سيستفيد قطاع التصدير في دول مجلس التعاون من التزام دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتخفيف أو إزالة الإجراءات غير الجمركية وخاصة إجراءات الإغراق، والإجراءات التعويضية، والقيود الكمية التي تفرضها دول المنظمة على صادرات دول المجلس من الكيماويات، والمعادن غير الحديدية. بالإضافة إلى ذلك، فإن لوائح منظمة التجارة العالمية تشدد على قواعد استخدام تدابير مكافحة الإغراق وفرض الرسوم التعويضية وإجراءات الوقاية التي يمكن للدول الصناعية أن تتخذها ضد صادرات الدول النامية للسلع المصنعة، مما سيؤدي بدوره إلى حماية الإنتاج المحلي في دول المجلس من السلع المصنعة التي قد تصبح مصدِّرة لها مستقبلاً.

ب. قطاع الاستيراد والصناعات المحلية

تعتبر أنظمة الاستيراد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متحررة بالنسبة إلى انفتاحها وشفافيتها وانخفاض نسب التعرفة الجمركية المطبقة فيها. وتتراوح معدلات السقوف العليا للرسوم الجمركية التي تفرضها دول المجلس على السلع المصنعة التي تستوردها بين نسب 4٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة و20٪ في سلطنة عُمان ودولة قطر، و 30٪ في المملكة العربية السعودية، و35٪ في دولة البحرين، و100٪ في دولة الكويت. كما يتميز هيكل التعرفة الجمركية في دول المجلس بتقارب المعدلات بين حديها الأدنى والأعلى، والتي تدل على أن تصاعد التعرفة الجمركية يستخدم لحماية بعض الصناعات المحلية في الدرجة الأولى.

وتكمن استفادة قطاع الاستيراد من انضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية في كون دول المجلس التزمت بتثبيت الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة والزراعية التي تستوردها، مما يضفي المزيد من الاستقرار واليقين بأن حكومات دول المجلس سوف لا تلجأ إلى زيادة نسب الرسوم الجمركية الأعلى على الواردات دون التفاوض من جديد مع أعضاء المنظمة، مع الالتزام بتعويض الدول الشريكة التجارية في حالة وقوع أية أضرار عليهم نتيجة لهذه الزيادة.

ونظراً لأن عملية تثبيت التعرفة الجمركية يخول الدول النامية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية بتثبيتها عند سقوف أعلى من السقوف المطبقة فعلياً، وذلك لإعطاء المرونة اللازمة لحماية الصناعات الوطنية الناشئة في الدول النامية، فقد تمكنت دول المجلس المنضمة من تثبيت سقوف الرسوم الجمركية بنسب أعلى من التي تطبقها حالياً، كما هو مبيَّن في الجدول (2). هذا التثبيت يضفي المزيد من المرونة اللازمة لحماية الصناعات الوطنية في دول المجلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ونظراً لكون دول المجلس تعمل جاهدة لتوحيد التعرفة الجمركية، بهدف إنشاء اتحاد جمركي بينها، فإن تثبيت السقوف العليا لمعدلات التعرفة الجمركية عند حدود أعلى من النسب المفروضة فعلياً يوفر أيضاً المرونة اللازمة للوصول للتعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس تجاه العالم الخارجي.

الجدول (2)

معدلات التعرفة الجمركية المثبتة (السقوف العليا) لدول مجلس التعاون المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية

الدول الأعضاء	معدلات التعرفة المثبتة (نسب مئوية حسب القيمة)		معدلات التعرفة المطبقة فعلياً (نسب مئوية حسب القيمة)	
	الصناعة	الزراعة	الصناعة	الزراعة
دولة الإمارات العربية المتحدة	15	15	4	4
دولة البحرين	35	35	35	35
دولة قطر	35	35	20	20
دولة الكويت	100	100	100	20

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

ويتوقع أن يستفيد قطاع الاستيراد بما في ذلك الصناعات المحلية وصناعات إحلال الواردات في دول مجلس التعاون من انخفاض الأسعار العالمية لاستيراد السلع الوسيطة والسلع شبه المصنعة والمصنعة، التي يمكن استخدامها كمستلزمات للإنتاج في الصناعة المحلية. وسوف يأتي الانخفاض المحتمل لأسعار الاستيراد من التزام دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتوسيع قائمة السلع التي تستوردها والمعفاة من الرسوم الجمركية. وتشمل هذه السلع المعفاة مجموعات من المنتجات المعدنية، والأخشاب، ولب الورق، والأثاث، وبعض السلع الاستهلاكية المستوردة وأسعار مدخلات الإنتاج الموجَّه في الصناعات المحلية نحو زيادة النشاط الاقتصادي الذي يفضي بدوره إلى زيادة الدخل القومي في دول مجلس التعاون.

جـ. قطاع الخدمات المصرفية والمالية

من الأمور التي تميز منظمة التجارة العالمية هو أنها تشرف على تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بجوانب جديدة للتجارة الدولية، وتشمل هذه الجوانب الإطار القانوني لتحرير كل من تجارة الخدمات، والجوانب التجارية للاستثمار، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. ويرتكز تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية بوجه خاص على التزام الدول المنضمة بمجموعة مبادئ عامة، وتقديم التزامات محددة بفتح أسواقها المحلية أمام موردي الخدمات المصرفية والمالية الأجانب.

وتأتي استفادة الدول من الانضمام إلى اتفاقية تجارة الخدمات في القطاعين المصرفي والمالي، من كون الالتزام بفتح السوق المحلية للخدمات المصرفية والمالية للموردين الأجانب - في إطار تعدد الأطراف وعلى أساس المعاملة بالمثل - يمكن أن يستخدم كأداة فاعلة لزيادة مستوى المنافسة في القطاع المصرفي المحلي.

وبخصوص دول مجلس التعاون، يكتسب نشاط الخدمات المصرفية والمالية فيها قدرة تنافسية عالية، ويتميز بانفتاح نسبي، بالإضافة إلى كون ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي في هذه الدول قد ساعد على توفُّر عدد كبير من الوحدات المصرفية والمالية الأجنبية في أسواق دول المجلس، مما أدى إلى تطوير مراكز مالية دولية في دولة البحرين وإمارة دبي.

ويمكن استكشاف الفوائد المرتقبة من الانضمام بالنسبة إلى قطاع الخدمات المصرفية والمالية، بالرجوع إلى الالتزامات المحددة التي تقدمت بها دول مجلس التعاون المنضمة، كمثل الدول المنضمة الأخرى، لفتح أسواقها المحلية أمام موردي الخدمات المصرفية والمالية الأجانب، خاصة من خلال منح حق الوجود التجاري (Commercial Presence) وإقامة الأشخاص المنسوبين للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية.

ويتضح من بيانات دول المجلس الأربع المنضمة - دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة الكويت ودولة قطر - أنها قامت بالتزامات فتح أسواقها لموردي الخدمات المصرفية والمالية الأجانب. إلا أن هذه الالتزامات صاحبتها قيود صريحة تتعلق بالإقامة المؤقتة للأشخاص العاملين في المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية، أو قيود على ملكية العقارات التجارية التي تصاحب منح حق الوجود التجاري لموردي الخدمات المصرفية للأجانب.

وعليه، يتضح أن الفوائد المرتقبة من التزامات دول المجلس بزيادة فتح أسواق الخدمات المصرفية والمالية للموردين الأجانب تبدو محدودة. وبالتالي لم تستخدم دول المجلس المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية في إطار تعدد الأطراف، كأداة لزيادة مستوى المنافسة المحلية في هذا النشاط.

وتبقى المنافسة المحلية الموجودة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية في دول المجلس مصدراً أساسياً لزيادة كفاءة هذا النشاط في الوقت الراهن. إلا أن دول المجلس ستستمر في مواجهة ضغوط من الدول المتقدمة لزيادة فتح أسواقها المحلية للموردين الأجانب في الخدمات المصرفية والمالية، وبوجه خاص حق الوجود التجاري من خلال تملك العقار التجاري لفتح الفروع والمكاتب في دول المجلس، أو ملكية الأسهم في المصارف التجارية المحلية والمشاركة في مجالس إدارات هذه المصارف.

د. قطاع الأعمال

يشكل قطاع الأعمال الخاص أهم نشاط من أنشطة القطاع الخاص في دول المجلس، بسبب قدرته العالية على حفز الاستثمارات المحلية والأجنبية، ودعم التنمية

الاقتصادية. وسيترتب على انضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية تطبيقها للاتفاقية المتعلقة بتحرير الجوانب التجارية للاستثمار، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وتوفر هاتان الاتفاقيتان الإطار القانوني لحماية حقوق المستثمرين الأجانب، وأصحاب الملكية الفكرية المتعلقة بالعلامات التجارية، وبرامج الحاسوب، والتصميمات الصناعية، وبراءة الاختراع بوجه خاص. وسوف يساعد امتثال شركات الأعمال في دول المجلس لقواعد منظمة التجارة العالمية الخاصة بحماية الحقوق الفكرية على تشجيع الاستثمار الأجنبي، والوجود التجاري للشركات الأجنبية لصناعة التقنية الدقيقة وبرمجيات الحاسوب، وحقوق التأليف، والإخراج السينمائي.

إمكانات العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لمسايرة النظام التجاري العالمي الجديد

إن البيئة التجارية التي تهيئها قواعد السلوك التجاري لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية تحمل في طياتها تحديات اقتصادية هائلة ستواجه المسؤولين عن القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعليه فإن القطاع الخاص يواجه خيارات استراتيجية متاحة أمامه للتكيف مع هذه البيئة التجارية الجديدة. ويمكن العمل على تحقيق عدد من الأمور، نذكر منها ما يلي:

1 ـ المشاركة الفاعلة في تنفيذ دول المجلس التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية

يمكن للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون القيام بمساهمة إيجابية في عملية تحرير التجارة والاستثمار، بحيث يصبح عوناً مهماً للحكومة، وذلك بتزويد الجهات الرسمية المسؤولة بالمعلومات والبيانات الخاصة بالأنشطة الصناعية، من حيث الإنتاج الفعلي وتكاليفه وغيرها من الإحصاءات اللازمة لتقويم أوضاع أنشطة القطاع الخاص ومعالجة العقبات التي تواجهها هذه الأنشطة.

وإن قيام القطاع الخاص بتزويد وتقديم هذه المعلومات التي تمكن الجهات المسؤولة في الحكومة من تفهم الآثار الوطنية والدولية للتدابير والإجراءات الجديدة لقواعد

منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى نشر وعي وطني أوسع نطاقاً، لتثبيت عملية تحرير التجارة والاستثمار وتحسين شفافية الأنظمة والإجراءات الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2 ـ الاستفادة من آلية منظمة التجارة العالمية لفض المنازعات التجارية الدولية

تضع منظمة التجارة العالمية آلية لفض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، ويطلب من الحكومة في الدولة المتضررة أو المهددة بالضرر يعيِّن مجلس المنظمة لجنة للتحكيم تساعد الدول الأطراف المتنازعة على الوصول إلى حل مُرض للجميع. كما تضع المنظمة هيئة للاستئناف في حال عدم الاتفاق على حل مُرض، بحيث تصبح توصيات الهيئة نافذة المفعول فوراً ودون شروط.

إلا أن منظمة التجارة العالمية ليس لديها سلطة مركزية لمراقبة الأنظمة التجارية في الدول الأعضاء، ولكن تعتبر الالتزامات التي تتعهد بها الدول الأعضاء هي الضمان لتنفيذ الاتفاقيات المتعددة الأطراف تحت إشراف المنظمة. كما لا يمكن للقطاع الخاص تقديم الشكوى بشأن السياسات التجارية المخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية مباشرة، بل يتعين إشعار الجهات الرسمية في الحكومة بهذه المخالفات، ومن ثم تقوم الحكومة برفعها إلى مجلس المنظمة للبت فيها. ويقدم الشكل (1) القنوات الممكنة للقطاع الخاص لاستخدام آلية منظمة التجارة العالمية لفض المنازعات، وآلية مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء في المنظمة.

وعملياً، يصعب على منظمات الأعمال في الدول العربية الاستفادة من آلية منظمة التجارة العالمية لفض المنازعات، وذلك لحث الدول الأعضاء ذات السياسات التجارية المخالفة لقواعد المنظمة على الامتثال إلى هذه القواعد. ويعزى ذلك إلى عوامل كثيرة؛ من أهمها أن الحكومة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لا تشجع على استخدام آلية فض المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية، بسبب التكاليف الناجمة عن تقديم القضية أمام لجنة تحكيم المنظمة، علماً بأن هذه التكاليف ليست مالية فحسب، بل قد يكون مصدرها أيضاً ندرة الكوادر والخبراء المتخصصين في شؤون

منظمة التجارة العالمية. الأمر الذي يحد من استخدام نظام فض المنازعات بصورة تحفز منظمات الأعمال إلى تقديم الشكاوى إلى الحكومة وإشعارها بالمخالفات التجارية التي ترتكبها الدول الأجنبية، وذلك من خلال تعامل القطاع الخاص مع شركات مصدرة إلى الأسواق الأجنبية.

ويمكن أن تتخذ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استراتيجية تقوم على التعاون بين الجهات الرسمية المسؤولة في الحكومة والقطاع الخاص متمثلاً في اتحادات وغرف الصناعة والتجارة واتحادات الصناعات الأخرى (كجمعيات المصارف التجارية، ومؤسسات التأمين)، بحيث تنشأ آلية للاتصال وتبادل المعلومات بين جميع هذه الجهات، لتحري ومراقبة الممارسات التجارية التي تواجه المصدرين وموردي الخدمات في الأسواق الأجنبية، وكذلك الممارسات التجارية للشركات الأجنبية العاملة في الأسواق المحلية بالدول الخليجية. وفي اعتقادنا أن استراتيجية كهذه ستساعد على زيادة استخدام نظام فض المنازعات بما يخدم مصالح القطاع الخاص واقتصادات دول مجلس التعاون بوجه عام.

الشكل (1)

قنوات استفادة منظمات الأعمال من آليات منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية:
إدارة تسوية المنازعات
(Dipute Settlement Body)

منظمة التجارة العالمية:
آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء

اللجوء إلى فض المنازعات

تقويم السياسات التجارية

اللجوء إلى فض المنازعات

الحكومة في الدولة الخليجية العضو في المنظمة

التفاوض

الحكومة في الدولة الأجنبية العضو في المنظمة

كسب التأييد
Lobby

كسب التأييد
Lobby

مؤسسات القطاع الخاص

الخاتمة

يعتبر القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجهة الرئيسية المستفيدة من النظام التجاري تحت إشراف منظمة التجارة العالمية. ففي حين يقدم النظام التجاري الدولي الجديد فرصاً تجارية عديدة للقطاع الخاص نتيجة تحرير التجارة والاستثمار في العالم، فإن البيئة التي تحيط بالنظام التجاري العالمي تحمل في طياتها تحديات عديدة تستوجب مشاركة القطاع الخاص بصورة إيجابية وجادة لدعم السياسات التجارية المتحررة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك على مستويين: يتعلق المستوى الأول، بمساعدة الجهات الرسمية المسؤولة عن اتخاذ الإجراءات والتدابير الإدارية للتكيف مع الاتفاقيات الموقعة تحت إشراف منظمة التجارة العالمية. ويستدعي ذلك تقديم القطاع الخاص المعلومات للجهات الرسمية بما يضمن تقويم آثار تنفيذ التدابير الجديدة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الصناعات المحلية ونظام الاستيراد، ويساعد على تقليل الآثار السلبية الممكنة على أنشطة القطاع الخاص. ويتمثل المستوى الثاني للمشاركة الإيجابية للقطاع الخاص، في تحري الشركات الخليجية المصدرة إلى الأسواق العالمية للممارسات التجارية في أسواق الدول الأجنبية وإشعار حكومتها بها. وقد يحفز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص - في مجال تقديم وتجميع وتحليل المعلومات اللازمة للتعرف على ما تقوم به الدول الأجنبية من ممارسات تجارية مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية - الحكومات في دول مجلس التعاون إلى المضي قدماً في زيادة استخدام آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات، وذلك لخدمة مصالح القطاع الخاص ومقاومة الضغوط الحمائية للدول الأجنبية بصورة أكثر فاعلية.

ملحق حول مؤشرات اقتصادية عن دول مجلس التعاون حسب عضويتها في منظمة التجارة العالمية (بيانات عام 1996)

	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	عدد السكان (ألف نسمة)	الصادرات السلعية (مليون دولار)	الحصة في الصادرات العربية الإجمالية (٪)	الحصة في الصادرات العالمية (٪)	الواردات السلعية (مليون دولار)	الحصة في الواردات العربية الإجمالية (٪)	الحصة في الواردات العالمية (٪)	صادرات الخدمات (متحصلات) (مليون دولار)	الحصة في صادرات السلع والخدمات (٪)	واردات الخدمات (مدفوعات) (مليون دولار)
الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية											
الإمارات	44608	2443	33223	19.8	0.7	25873	18.2	0.5			
البحرين	5361	600	4602	2.07	0.1	4093	2.9	0.1	1347	23	432
قطر	8381	660	4275	2.6	0.1	2382	1.7	0.0			
الكويت	30984	1754	14688	8.8	0.3	8374	5.9	0.2	1263	8	4021
الدول بصدد التفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية											
السعودية	135990	18770	57832	34.5	1.1	27765	19.6	0.5	9097	14	14004
عُمان	15226	2196	6341	3.8	0.1	4588	3.2	0.1			
مجموع دول العالم			5,100,000		100.0	5,240,000		100.0	1,170,000		1,220,000

المصدر : مستقاة من بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام (1997) . بيانات تجارة الخدمات ، المصدر : التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية عام(1997) .

المصادر والمراجع

1-المصادر والمراجع العربية

1. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، (صندوق النقد العربي، 1998).

2. جاسم المناعي، «اتفاقية الجات وانعكاساتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي»، ورقة مقدمة لنادي الخريجين، البحرين، (1997).

3. جمال الدين زروق، «آثار دورة أورجواي على البلاد العربية»، في كتاب: سعيد النجار (محرر)، **اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية**، (1995).

4. منظمة التجارة العالمية، **البيان الختامي لجولة أورجواي**، 1994/4/15. والتقرير السنوي لعام 1996.

5. سعيد النجار، «**اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية**»، الندوة المشتركة لصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 1995.

2- المصادر والمراجع الأجنبية

1. Bernard Heokman. "WTO, The EU and The Arab World: Trade Policy Priorities and Pitfalls." Discussion Paper no. 1226 (London: Center for Economic Policy Research, 1995).

2. UNCTAD. *The Uruguay Round And Its Follow-Up: Building A Positive Agenda For Development, 1997.*

3. Will Martin and L. Alan Winters (eds.) "The Uruguay Round and the Developing Economies." World Bank Discussion Paper No. 307 (Washington, DC: World Bank, 1996).

المحـــور السـادس

التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفصل الثاني عشر

آفاق الاتحاد النقدي
بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

محمد العسومي*

مقدمة

حتى سنوات قليلة مضت كانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتداول عملة واحدة هي عبارة عن الروبية الهندية الخاصة بدول الخليج العربية، حيث كانت جميع المعاملات النقدية تتم بيسر وسهولة بفضل العملة الموحدة، مما سهل انتقال عناصر الإنتاج بين دول مجلس التعاون في ذلك الوقت.

وقبل سنوات الستينيات من هذا القرن تم تداول العديد من العملات الأجنبية في دول الخليج العربية، بما في ذلك الليرة العثمانية والريال الفرنسي "ماريا تريزا" وأخيراً الروبية الخليجية الصادرة عن السلطات الهندية حتى سنوات الستينيات.

ومع بدء إنهاء الحماية البريطانية، بدأت دول مجلس التعاون إصدار عملاتها الخاصة، فبعد الريال السعودي، أصدرت دولة الكويت بعد حصولها على الاستقلال في عام 1961 عملتها الوطنية لتحل محل الروبية الهندية، تلتها دولة البحرين في عام 1965، ومن ثم توالى إصدار عملات كل من سلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم وقف التداول بروبية الخليج الهندية في منتصف عام 1969.

وبذلك أصبحت هناك وما زالت ست عملات يتم تداولها في دول مجلس التعاون بدلاً من الروبية الهندية الخاصة بالخليج والتي تم تداولها لعشرات السنين.

ومع صدور العملات الوطنية اضطر المواطن الخليجي في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى استبدال العملة، سواء أثناء تنقله بين دول المجلس أو أثناء تعاملاته التجارية

* مدير إدارة البحوث الاقتصادية في مصرف الإمارات الصناعي، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

والمالية، مما خلق حواجز وإجراءات نقدية ومالية لا مبرر لها، خصوصاً وأن أسعار صرف العملات الخليجية خرجت من تحت عباءة روبية الخليج الهندية، مما يفسر التقارب الشديد في أسعار صرف عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الوقت الحاضر.

وبما أن الأساس الذي تم بموجبه إصدار العملات الخليجية واحد، فإن مسألة إيجاد مثبت مشترك لعملات دول المجلس الست تبقى مسألة يمكن حلها دون عراقيل كبيرة، وذلك تمهيداً لإصدار العملة الخليجية الموحدة التي يمكن أن يكون لها شأن كبير في تطور اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومنذ توقيع الاتفاقية الاقتصادية في عام 1983 وحتى الآن، فإن دول مجلس التعاون لم تحقق نتائج ذات أهمية في مجال توحيد العملة، إذ تعثرت جميع الجهود الرامية إلى إيجاد مثبت مشترك لعملات دول المجلس، وذلك على الرغم من أن ارتباط هذه العملات بحقوق السحب الخاصة بصورة رسمية وبالدولار الأمريكي بصورة عملية، فيما عدا الدينار الكويتي المرتبط بسلة عملات.

وإذا ما أخذنا هذه وغيرها من الاعتبارات الكثيرة، فإنه تتوافر لدول مجلس التعاون ظروف مواتية لإيجاد اتحاد نقدي وعملة خليجية واحدة، مما يمثل أهمية اقتصادية كبيرة لدول مجلس التعاون كافة.

هيكلية الاقتصادات الخليجية

تتشابه اقتصادات دول مجلس التعاون إلى حد بعيد، فجميع هذه الدول تعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل، كما أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على الأسواق الخارجية في تلبية الاحتياجات من السلع والخدمات المختلفة.

وتتشابه اقتصادات دول مجلس التعاون بصورة كبيرة من حيث الأشواط التي قطعتها في تطورها الاقتصادي، ومن حيث تشريعاتها وأنظمتها الاقتصادية والمالية ومن حيث تركيبة هياكلها المالية والنقدية، مما يوفر أسساً قوية لتحقيق التكامل النقدي بين دول المجلس.

ويأتي التكامل النقدي المنشود، ضمن تكامل اقتصادي بدأت بوادره بالظهور في دول مجلس التعاون، وبالأخص بعد إقامة منطقة التجارة الحرة بين هذه الدول، والسماح لمواطني دول المجلس بممارسة العديد من الأنشطة الاقتصادية وحرية امتلاك العقارات وأسهم بعض الشركات المساهمة.

وتنطوي فكرة التكامل الاقتصادي كما عرّفها ماكلوب على «أن تتم الاستفادة من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل». وضمن عملية التكامل الاقتصادي هذه يحتل التكامل النقدي مركز الصدارة، ففي هذا السياق يضيف ماكلوب أن «التجارة تستدعي المدفوعات، وتحرك رأس المال يستدعي إمكانية تبادل العملات المختلفة . . . والهجرة تستدعي تهيئة فرص تقاضي الأجور وحيازتها وتحويلها. ومن هنا فإن قيام نظام يسمح بتمويل المدفوعات والنقد دون سيطرة أو قيود أو شروط، هو باختصار التكامل النقدي». ويضيف بأن «أنجع طريقة لتحقيق ذلك هو إحلال عملة مشتركة بدلاً من العملات الوطنية المنفصلة».

وتتطلب عملية الوصول إلى عملة مشتركة اتخاذ الكثير من الخطوات والإجراءات التي تمهد لاتخاذ مثل هذه الخطوة المهمة، والتي سيكون لها انعكاسات اقتصادية إيجابية كبيرة على البلدان الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

وفي حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن بعض الخطوات قد تم اتخاذها، سواء في نطاق التطور الطبيعي لاقتصادات دول المجلس المتداخلة إلى حد بعيد أو من خلال الخطوات التي اتخذت في نطاق مجلس التعاون منذ عام 1981 وحتى الآن، ولاسيما الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي نصت في المادة الثانية والعشرين منها على أن «تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها».

وعلى الرغم من أن تشابه اقتصادات دول المجلس ينظر إليه من جانب التأثيرات السلبية التي تحد من عملية التبادل التجاري البيني بسبب عدم تنوع اقتصادات دول

المجلس، فإن عملية التشابه هذه أوجدت ظروفاً مواتية لاتخاذ خطوات تكاملية فعالة، بما في ذلك قيام اتحاد نقدي تتوافر له مقومات النجاح، مما سيزيد من إمكانيات التنمية المشتركة لدول المجلس.

الجدول (1)

تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 1997

(مليار دولار)

	الناتج المحلي الإجمالي	النفط	القطاعات غير النفطية	نسبة قطاع النفط ٪
الإمارات	45.5	14.2	31.3	31
البحرين	5.2	1.0	4.2	19
السعودية	145.6	47.3	98.3	32
عُمان	16.6	5.1	11.5	31
قطر	9.4	3.2	6.2	34
الكويت	31.9	11.4	20.5	36

ويتضح من البيانات السابقة أن نسبة النفط تشكل ما بين 31-36٪ من الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما عدا دولة البحرين والتي يشكل النفط 19٪ فقط من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين يشكل القطاع غير النفطي نسبة تتراوح بين 64-70٪ من مكونات هذا الناتج في خمس من دول المجلس و81٪ تقريباً في دولة البحرين.

أما فيما يتعلق بالموازنات السنوية والتي لها شأن خاص لاقتصادات دول مجلس التعاون، وذلك بسبب التأثيرات التي تتركها هذه الموازنات في مجمل النشاط الاقتصادي في هذه الدول نتيجة لحجم الإنفاق الهائل للقطاع الحكومي، فإن هذه الموازنات تتشابه بدورها بصورة كبيرة، حيث تتأثر الموازنات السنوية بالتقلبات الحادة في أسواق النفط العالمية، وذلك بسبب اعتماد إيرادات هذه الموازنات بنسبة 80-90٪ على العوائد النفطية.

الجدول (2)

الموازنات السنوية لدول مجلس التعاون

ونسبة العجز السنوي خلال الفترة 1996 ـ 1998

(مليار دولار)

	1996		1997		1998	
	الميزانية	العجز ٪	الميزانية	العجز ٪	الميزانية	العجز٪
الإمارات	4.89	5.9	5.61	4.8	5.82	8.2
البحرين	1.71	14.7	1.82	11.0	1.86	10.8
السعودية	51.8	8.7	56.40	2.9	52.26	9.1
عُمان	5.34	9.2	5.16	11.6	6.07	12.8
قطر	3.5	23.1	4.5	18.2	4.80	19.8
الكويت	14.0	35.7	14.60	29.1	15.92	33.3

وإذا ما استثنينا دولتي الكويت وقطر وذلك بسبب الظروف الخاصة والمؤقتة لكل منهما، فإن العجز في الموازنات السنوية لدول المجلس متقارب إلى حد كبير في عام 1998 ويتراوح بين 8 ـ 12 ٪ في الدول الأربع، وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين وسلطنة عُمان.

ويشكل هذا التقارب أحد أهم العوامل التي يمكن أن تسهل من عملية إيجاد الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون، خصوصاً وأن الآفاق المستقبلية تتيح لدول المجلس تقليص هذا العجز، وذلك بوضع سياسات اقتصادية تهدف إلى تقليص العجز في الموازنات السنوية، لاسيما أن التوقعات الخاصة بأسواق النفط العالمية في العقد الأول من القرن المقبل تشير إلى زيادة اعتماد بلدان العالم على نفط الخليج في تلبية الاحتياجات المتزايدة لمصادر الطاقة في العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن دول مجلس التعاون تملك إمكانيات كبيرة لتنويع مصادر الدخل القومي، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تمويل بنود الميزانية التي ما زالت تعتمد بدرجة أساسية على العوائد النفطية، حيث يتيح انضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية فرصة مواتية لتنمية الصناعات التي تتوافر لها أفضليات إنتاجية في دول مجلس التعاون.

لقد وجهت جهود دول المجلس في العقود الثلاثة الماضية نحو إقامة البنى الأساسية القادرة على استيعاب برامج التنمية الاقتصادية، وتسهيل استثمارات القطاع الخاص المتنامي في دول المجلس، وتهيئة القاعدة الأساسية لنمو قطاع الصناعات التحويلية. حيث يمكن في الوقت الحاضر استغلال الإمكانيات الكبيرة للبنى الأساسية المقامة في دول المجلس لتعميق عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها؛ إذ تعتبر عملية الربط الكهربائي بين دول المجلس، والتي أقرت في القمة الأخيرة التي عقدت بدولة الكويت في كانون الأول/ ديسمبر 1997 إحدى الخطوات الهادفة إلى إيجاد الترابط اللازم بين مرافق البنى الأساسية لتوفير الخدمات والتسهيلات اللازمة لنمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية في دول المجلس وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

وبشكل عام، فإن تركيبة الاقتصادات الخليجية توفر أرضية مهمة لإيجاد الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون. إلا أنه لم تتخذ منذ قيام المجلس وحتى الآن أي خطوات تنفيذية جادة لقيام مثل هذا الاتحاد، وذلك على الرغم من الاجتماعات الدورية المتتالية لمحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون.

أهمية الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون

لا يمكن من حيث المبدأ تصور قيام تكامل اقتصادي خليجي دون وجود اتحاد نقدي قائم على أسس من المصالح المشتركة بين البلدان الأعضاء في التكتل الخليجي.

وينطبق هذا التصور على جميع التكتلات القائمة في العالم، بما في ذلك التكتل الأوروبي الذي أصبح نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه التكتلات الاقتصادية في العالم، وذلك على الرغم من تباعد الثقافات والمصالح بين الشعوب الأوروبية وتناطحها في حربين عالميتين خلال أقل من نصف قرن.

فالاتحاد الأوروبي "النموذج" اتخذ بعد عشر سنوات من إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية قراراً تاريخياً بتشكيل فريق عمل في عام 1969 لوضع خطة لتحقيق الاتحاد النقدي الأوروبي بصورة تدريجية.

وعلى الرغم من العقبات الكثيرة والهزات الاقتصادية التي مرت بها الاقتصادات الأوربية واقتصادات بلدان العالم بشكل عام في العقود الثلاثة الماضية، وعلى الرغم من التفاوت الكبير في أسعار صرف العملات الأوربية، توصلت هذه البلدان إلى اتفاقية يتم بموجبها إصدار العملة الأوربية الموحدة "اليورو" في عام 1999.

وكخطوة أولى تم في البداية تثبيت سعر صرف العملات الأوربية بشكل حازم، كما تم تذليل الصعوبات التي واجهت تطبيق هذا النظام المسمى بسعر الصرف الأوربي.

وتكمن أهمية الاتحاد النقدي في تنشيط انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات والمبادلات بين البلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي وتسهيل تسوية المدفوعات بين هذه الدول، مما يؤدي إلى تعزيز التكامل وتوافر ظروف وإمكانيات كبيرة لزيادة النمو الاقتصادي وفتح مجالات واسعة أمام تسويق منتجات البلدان الأعضاء، حيث تشكل النقطة الأخيرة أهمية خاصة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تعاني من ضيق الأسواق المحلية، إن وجود السوق الخليجية المشتركة والمدعومة بعملة خليجية واحدة سيساهم مساهمة فعالة في انتقال السلع والخدمات بسهولة ويسر بين دول المجلس، مع ما يترتب على ذلك من توسع في الإنتاج وزيادة في وتائر النمو.

ويشكل الاتحاد النقدي قاعدة أساسية لتنمية القطاعات الاقتصادية كافة في دول المجلس دون استثناء في السنوات القادمة. ففي ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية، فإن قطاع الخدمات في دول المجلس على سبيل المثال يواجه تحديات كثيرة ناجمة عن التوقعات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات، حيث يواجه القطاع المصرفي وقطاع التأمين منافسة شديدة من المؤسسات المالية الخارجية، الأمر الذي يتطلب تعزيز وتقوية القدرات التنافسية للمصارف وشركات التأمين الوطنية، إذ إن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال زيادة القدرات المالية لهذه المؤسسات وتزويدها بالتقنيات الحديثة لتقديم أفضل الخدمات وبأسعار تنافسية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذل للقيام بعمليات دمج للبنوك الوطنية في الوقت الحاضر، وبالأخص الدعوات المتتالية في دولة الإمارات، فإن هذه التوجهات في كل

دولة خليجية على حدة ربما لا تكون كافية لمواجهة حجم التحديات والمنافسة التي ستميز هذا القطاع في بداية الألفية الثالثة.

لذلك، فإن وجود اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون سيوفر إمكانيات وقدرات تنافسية إضافية للمؤسسات المصرفية والمالية الخليجية.

لقد جرت محاولات عديدة منذ سنوات السبعينيات للوصول إلى اتفاق حول إصدار عملة خليجية واحدة، ففي النصف الثاني من السبعينيات وقبل قيام مجلس التعاون وضعت اتفاقية متكاملة لإصدار عملة خليجية مشتركة بين دول الإمارات والكويت والبحرين وقطر، إلا أن هذه الاتفاقية لم يوقع عليها بشكل نهائي، وتم التغاضي عنها لاحقاً.

وبعد قيام مجلس التعاون شكلت لجنة دائمة في عام 1983 من محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد في دول المجلس لوضع نظام يتم بموجبه تقريب - ومن ثم توحيد - أسعار الصرف بدول المجلس، وذلك تمهيداً لإيجاد اتحاد نقدي وإصدار عملة خليجية مشتركة.

وفي آب/ أغسطس 1984 اقترحت لجنة فنية من الدول الأعضاء إنشاء نظام لسعر صرف عملات دول المجلس يطلق عليه "نظام النقد الخليجي"؛ بحيث تم إيجاد وحدة نقدية رسمية يطلق عليها "الدينار الخليجي" تستخدم كمثبت ومرجع لجميع عملات دول المجلس، على أن يساوي هذا الدينار وحدة حقوق سحب خاصة واحدة، إلا أن اللجنة الدائمة المكونة من محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد لم تعتمد هذه التوصية.

من جهة أخرى قام رينيود دي جينير الحاكم الفخري لبنك فرنسا وبتكليف من الأمانة العامة بإعداد دراسة حول تنسيق سياسات أسعار الصرف بين دول مجلس التعاون في عام 1986، حيث تعرضت الدراسة لتفاصيل وأسس النظام النقدي الخليجي، إلا أن هذه الدراسة لم تعتَمَد بدورها.

أما في عام 1987، فقد اتفقت دول مجلس التعاون على اختيار وحدة حقوق السحب الخاصة كمثبت مشترك لعملات دول المجلس على أن تكون الهوامش حول أسعار الصرف المركزية لعملات دول المجلس بالنسبة إلى المثبت المشترك في حدود (±7.25)٪ من السعر المركزي الذي سيعلن في حينه.

وعلى الرغم من أهمية هذه القرارات و التوصيات، فإن الآليات الخاصة بها لم يتم تطويرها لتتناسب وبنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتوجهات الخاصة بالتكامل الاقتصادي والنقدي الخليجي.

وإذا ما تم إصدار عملة خليجية مشتركة، فإن عمليات التنسيق والتكامل بين المؤسسات المصرفية والمالية الخليجية ستكتسب مضامين جديدة وسترتفع القدرات التنافسية لهذه المؤسسات، ليس في الأسواق المحلية فحسب، وإنما في الأسواق الخارجية أيضاً.

وفي ظل وجود هذه المؤسسات المالية الخليجية المساهمة، فإنه لا يمكن أن يعتري البلدان الخليجية الصغيرة أو الأقل قدرة من الناحية المالية التردد بسبب التصورات الخاصة بسيطرة رؤوس الأموال الكبيرة على هذه المؤسسات، إذ إن هناك بعض الضوابط التي يمكن وضعها لضمان حد أدنى لمساهمة مواطني كل دولة في المؤسسات المالية الخليجية المشتركة، مما سيعبر عن مصالح جميع الدول الخليجية دون استثناء.

أما غياب مثل هذا التنسيق وغياب العملة الخليجية الموحدة، فإنه سيفقد دول المجلس الكثير من المكاسب التي يمكن أن تحققها في ظل العلاقات الاقتصادية والتجارية المستجدة التي ستسود العالم في بداية القرن المقبل.

وفي مجال إنتاج السلع والخدمات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن تضاعف هذا الإنتاج في العقدين الماضيين يتطلب فتح الأسواق الخليجية على بعضها البعض من جهة، وإيجاد منافذ تصديرية للخارج من جهة أخرى.

ففي الوقت الحاضر، هناك العديد من الحواجز التي تعوق تدفق السلع والخدمات بين دول مجلس التعاون، وبالأخص تلك الحواجز المتعلقة بتحديد عناصر القيمة المضافة والمعاملات المرتبطة بالتحويلات المالية والإجراءات الخاصة بها.

وإذا كانت التعرفة الجمركية الموحدة التي طال انتظارها قادرة على تجاوز حاجز القيمة المضافة، فإن الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية الموحدة ستوفر ظروفاً مثالية لسرعة إنجاز المعاملات المالية والنقدية، مما سيسهل كثيراً من تدفق رؤوس الأموال والسلع بين دول المجلس.

لقد أدى تداخل السوقين السعودية والبحرينية بعد افتتاح جسر الملك فهد إلى قبول تداول الريال السعودي في السوق البحرينية دون الحاجة إلى تبديل الدينار البحريني به، مما ساهم في زيادة حركة رؤوس الأموال والسلع بين البلدين بشكل لم يسبق له مثيل، فمقابل كل دينار بحريني يتم قبول عشرة ريالات سعودية، وذلك على الرغم من وجود هامش بين سعر العملتين السعودية والبحرينية، إلا أن هذا الهامش أمكن تجاوزه في المعاملات اليومية التي تشكل جزءاً مهماً من إجمالي التعاملات بين البلدين.

إن متابعة هذه التجربة ودراستها ستبين لنا جزءاً من التغيرات الكبيرة التي يمكن أن تشهدها الاقتصادات الخليجية في ظل وجود عملة واحدة ستنعكس آثارها الإيجابية على جميع دول المجلس.

لقد تأجل في السابق العديد من المشروعات، وبالأخص الصناعية منها بعد أن بينت دراسات الجدوى ضيق الأسواق المحلية وعدم قدرتها على استيعاب منتجات المشروعات المقترحة، مما يؤكد الحاجة ليس إلى وجود تعرفة جمركية موحدة فحسب، وإنما إلى وجود عملة خليجية واحدة تشكل أحد أهم عناصر السوق الخليجية المشتركة في المستقبل، فالعملة الخليجية الموحدة تعني فيما تعنيه وجود سوق خليجية تضم ما يقارب 25 مليون مستهلك وناتجاً محلياً إجمالياً يقدر بـ 250 مليار دولار في عام 1997، وذلك بالإضافة إلى القدرات والاحتياطيات المالية الكبيرة في دول المجلس والتي تقدر بـ 500 مليار دولار تقريباً في الوقت الحاضر.

وبالتأكيد، فإن ذلك سيفتح آفاقاً جديدة أمام تطوير العديد من الصناعات، وخصوصاً الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تزود الأسواق الخليجية بالكثير من احتياجاتها.

وفي مجال سوق الأوراق المالية، فإن الاتحاد النقدي الخليجي سيساهم في تطوير هذه الأسواق بصورة لم يسبق لها مثيل، إذ إن ذلك سيؤدي إلى وجود سوق خليجية للأسهم والسندات يمكن أن تشكل أكبر سوق للأوراق المالية في الشرق الأوسط، مع ما يترتب على ذلك من إحداث نقلة نوعية لتطوير الأسواق المالية المقامة حالياً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وسيشجع قيام مثل هذه السوق على تأسيس المصارف الاستثمارية الخليجية المشتركة التي تعتبر دول المجلس في حاجة ماسة إليها لتطوير النشاطات المصرفية الاستثمارية في دول المجلس.

ومن جهة أخرى، فإن وجود سوق الأوراق المالية الخليجية سيفتح مجالات واسعة لتطوير القطاعات الاقتصادية من خلال قيام المزيد من الشركات المساهمة المقومة بالعملة الخليجية، مما سيساهم في تدعيم استثمارات القطاع الخاص الخليجي وزيادة دوره التنموي، وهو ما يمثل سياسة اقتصادية تسعى دول المجلس إلى تحقيقها في السنوات القادمة.

وهنا بالذات يمكن التأكيد على أن تفعيل دور القطاع الخاص وتطوير دوره التنموي لا يمكن أن يتم من خلال ما يسمى بعملية الخصخصة أو بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص فحسب - وذلك على الرغم من أهمية مثل هذا التوجه - وإنما من خلال إقامة المزيد من المشروعات المساهمة الجديدة والتي يقود القطاع الخاص عملية تأسيسها وإدارتها، حيث ما زالت دول المجلس في حاجة إلى مئات المشروعات التنموية في القطاعات الاقتصادية كافة.

وإذا ما تطورت سوق الأوراق المالية الخليجية المرتبطة إلكترونياً بفروعها في دول المجلس والمدعومة بالعملة الخليجية، فإنها يمكن أن تشكل عامل جذب مهماً لرؤوس الأموال الأجنبية التي تسعى دول المجلس إلى تشجيع استثماراتها في بلدان الخليج، للاستفادة من خبراتها التسويقية وإمكانياتها التقنية المتطورة.

وبالإضافة إلى العوامل الاقتصادية المهمة لوجود الاتحاد النقدي الخليجي، فإن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية، فوجود العملة الخليجية الموحدة سيساهم إلى جانب توحيد أنظمة وقوانين الخدمة المدنية في انتقال الأيدي العاملة الخليجية فيما بين دول المجلس، مع ما يترتب على ذلك من ربط لمصالح الفئات الاجتماعية في المجتمعات الخليجية.

ونظراً لأهمية الاستقرار الاجتماعي، فإن اتخاذ هذه الخطوات سينمي الشعور بالانتماء الخليجي العربي، ويوحِّد الهوية الوطنية لأبناء المنطقة الذين تجمعهم عوامل الدين واللغة والتاريخ والعادات والتقاليد والروابط الأسرية الوثيقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وإذا كانت كل هذه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية هي نتائج طبيعية بتقديرنا للاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون، فإن المباشرة في العمل لقيام مثل هذا الاتحاد تعتبر مسألة في غاية الأهمية للمستقبل الاقتصادي والاجتماعي لدول المجلس.

وعلى الرغم من هذه الأهمية البالغة للاتحاد النقدي، فإن دول مجلس التعاون لم توله الأهمية نفسها التي أولتها للقضايا الاقتصادية الأخرى خلال العقدين الماضيين، أي منذ قيام المجلس في عام 1981، مما يفسر عدم اتخاذ أي خطوات عملية لإيجاد اتحاد نقدي بين دول المجلس، فاجتماعات محافظي البنوك المركزية اقتصرت مداولاتها على قضايا إجرائية، كافتتاح فروع للبنوك الوطنية في دول مجلس التعاون على سبيل المثال.

أما موضوع توحيد العملة، فقد تم التطرق إليه في بعض الاجتماعات، بعد قيام مجلس التعاون مباشرة، إلا أنه لم تتخذ خطوات عملية تهدف إلى إقامة اتحاد نقدي، مما يتطلب الاهتمام بهذا الجانب الأساسي من عملية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

متطلبات الاتحاد النقدي في دول مجلس التعاون

تتفاوت المتطلبات اللازمة لإقامة اتحاد نقدي بين مجموعة اقتصادية وأخرى، وذلك على الرغم من وجود متطلبات عامة لابد من توافرها لإنجاح عملية التكامل النقدي الذي يأتي بدوره ضمن أسس عامة يقوم عليها التكامل الاقتصادي بين الدول.

وتتحدد هذه المتطلبات من خلال دراسة الظروف والأوضاع الاقتصادية بين دول المجموعة، حيث تؤثر هذه الأوضاع بصورة كبيرة في إمكانية نجاح الاتحاد النقدي من عدمه، فمستوى التطور الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية، كنسبة الدين العام ونسبة عجز الميزانية السنوية للناتج المحلي الإجمالي ونسب التضخم وغيرها من المؤشرات الأخرى يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في الوصول إلى اتفاق حول إقامة الاتحاد النقدي.

وفي الوقت ذاته، فإنه لابد من توافر الإرادة السياسية القادرة على التنازل عن جزء من السيادة للبنك المركزي الخليجي المكون من جميع الدول الأعضاء، وذلك لما فيه مصلحة جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون والتي ستحقق مكاسب مهمة في ظل الاتحاد النقدي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن توافر المتطلبات الأساسية في دول مجلس التعاون يتطلب المباشرة في اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة تكامل نقدي شامل وإيجاد عملة خليجية موحدة، وذلك من خلال الآتي:

- تشمل الخطوات الأولى العمل على إقامة اتحاد نقدي جزئي من خلال نظام موحد للمدفوعات بين الدول الأعضاء في المجلس، يتم بموجبه تسوية المدفوعات بين هذه الدول.

- المباشرة في إنشاء مجلس نقد خليجي تسند إليه بعض الوظائف كتجميع الاحتياطي، على أن تقوم الدول الأعضاء بإيداع جزء من احتياطياتها النقدية لدى مجلس النقد الخليجي الذي يمكن اعتباره نواة للبنك المركزي، على أن يقوم مجلس النقد الخليجي بتقديم تسهيلات لموازين المدفوعات في البلدان التي تعاني من عجز، وذلك ضمن ضوابط وقواعد مالية ونقدية معتمدة من دول مجلس التعاون.

- وبجانب ذلك، هناك خطوة مهمة أخرى، باشرت دول المجلس في اتخاذها، وذلك بإيجاد نوع من الاستقرار بين أسعار العملات الوطنية في دول المجلس من خلال تنسيق أسعار الصرف.

وعلى الرغم من التقارب الشديد بين أسعار الصرف في خمس من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن أسعار صرف الدينار الكويتي تجاه العملات الخمس الأخرى تتأثر بتغيرات أسعار صرف العملات العالمية من جهة، وبتغير سلة العملات للدينار الكويتي من جهة أخرى؛ مما يسمح باستعمال هوامش للتحرك عند تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي الذي ترتبط به بصورة عملية بقية العملات الخليجية. ويشمل هذا التوجه الاتفاق على ربط العملات الخليجية الست بسلة عملات، كمرحلة أولى، مما سيوفر الاستقرار اللازم للعملات الخليجية، وبخاصة بعد العمل بالعملة الأوربية "اليورو" في بداية كانون الثاني/ يناير 1999.

- اعتماد وحدة حسابية مشتركة "الدينار الخليجي الحسابي" لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون واعتماده كعملة موازية لتسوية المدفوعات بين دول الخليج العربية.

وبشكل عام، فإن الخطوات السابقة والتي تأتي ضمن متطلبات التكامل النقدي الجزئي لا تمس بأي شكل من الأشكال السيادة الوطنية في المجال النقدي والتي تعتبر مسألة شديدة الحساسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لذلك، فإن الأخذ بهذه الخطوات وتطبيقها سيشكل نقلة نوعية مهمة على طريق التكامل النقدي بين دول المجلس تمهيداً لإصدار عملة خليجية موحدة. كما أن هذه الخطوات ستساهم مساهمة فعالة في تقريب الأسواق المالية الخليجية من خلال تخفيف القيود المفروضة في الوقت الحاضر، والتي تباعد بين الأسواق المالية الخليجية وتعرقل انسياب رؤوس الأموال بين دول المجلس.

من جانب آخر، ستؤدي هذه الإجراءات بالتكامل النقدي الجزئي إلى إزالة العديد من العقبات التي تحول دون انسياب السلع والخدمات بشكل سلس بين دول مجلس التعاون.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك الكثير من المكاسب الاقتصادية التي ستجنيها دول مجلس التعاون من تطبيق خطوات التكامل النقدي الجزئي أو الكامل في المستقبل، فالمخاطر النقدية التي تعرضت لها بعض الدول الأعضاء في السبعينيات والثمانينيات تمكن مواجهتها والتقليل من مخاطرها في ظل الاتحاد النقدي الخليجي، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على الأوضاع النقدية والمالية في كافة الدول الأعضاء في مجلس التعاون.

وإذا ما تم تطبيق ذلك، فإن التكامل النقدي الجزئي بين دول مجلس التعاون سيفتح أبواب واسعة لاتخاذ خطوات أخرى لاستكمال مقومات هذا التكامل النقدي وصولاً إلى إصدار عملة خليجية موحدة.

مقومات الاتحاد النقدي تبين دول مجلس التعاون

تملك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقومات مشتركة أكثر من أي تجمع اقتصادي آخر في العالم لإقامة اتحاد نقدي فيما بينها.

فبالإضافة إلى الأسس التي تطرقنا إليها والمتمثلة في تشابه الاقتصادات، وبمرجعية إصدار العملات الخليجية المنتسبة إلى روبية الخليج الهندية التي أثرت تأثيراً كبيراً في تحديد سعر صرف العملات الخليجية عند صدورها، فإن هناك مقومات اقتصادية أخرى لا تقل شأناً، بل إنها تعتبر مقومات مهمة لإقامة الاتحاد النقدي الكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وإذا ما أخذنا الأسس التي اعتمدتها المجموعة الأوروبية لإقامة اتحادها النقدي، فإننا سنجد أن دول مجلس التعاون تحقق مقومات هذه الأسس، كنسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي ونسبة عجز الميزانية السنوية إلى هذا الناتج ومعدلات التضخم، مما يسهل من سرعة قيام الاتحاد النقدي الخليجي، إذ شكل تفاوت هذه النسب بين البلدان الأوروبية معضلات حقيقية بذلت المجموعة الأوروبية جهوداً كبيرة للتغلب عليها.

وتبين الإحصائيات المتوافرة أن نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتراوح بين 26٪ في دولة الإمارات و87٪ في المملكة العربية السعودية، كما يتضح من البيانات التالية:

الجدول (3)

نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1997)*

(مليار دولار)

	الناتج المحلي الإجمالي	الدين العام	نسبة الدين العام للناتج المحلي ٪
الإمارات	45.5	12	26
البحرين	5.2	3	58
السعودية	145.6	126	87
عُمان	16.6	5	30
قطر	9.4	3	32
الكويت	31.9	14	44

* بيانات أولية

وتشترط المجموعة الأوروبية ألا تتجاوز نسبة الدين العام 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتتمكن الدولة العضو في المجموعة من التأهل للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي، حيث تحقق جميع دول المجلس هذا المطلب ضمن التكتل الاقتصادي الخليجي.

ونظراً للأوضاع الاقتصادية الجيدة بشكل عام في المملكة العربية السعودية وتوافر ثروة نفطية كبيرة، فإن المملكة قادرة على تخفيض الدين العام إلى النسبة التي تتماشى مع متطلبات الاتحاد النقدي الخليجي.

أما نسبة العجز في الموازنات السنوية للناتج، فإنها تتراوح بين 0.7٪ في دولة الإمارات و13.2٪ في دولة الكويت، كما هو موضح في البيانات التالية:

الجدول (4)

نسبة العجز في الموازنات السنوية للناتج المحلي الإجمالي

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1997)

	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	العجز في الموازنة السنوية	نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي ٪
الإمارات	45.5	0.3	0.7
البحرين	5.2	0.2	3.8
السعودية	145.6	1.6	1.1
عُمان	16.6	0.7	4.2
قطر	9.4	0.8	8.5
الكويت	31.9	4.2	13.2

وإذا ما استثنينا دولتي الكويت وقطر اللتان تمران كما أشرنا سابقاً بظروف خاصة ومؤقتة، فإن نسب العجز في الموازنات السنوية متقاربة بين دول مجلس التعاون، كما أنه يمكن تخفيض هذا العجز في كل من سلطنة عُمان والبحرين، وفي فترة لاحقة في الكويت وقطر بحيث يستجيب لمتطلبات الاتحاد النقدي الخليجي، فدول مجلس التعاون تملك القدرات المالية اللازمة للسيطرة على هذا العجز، بل وتجاوزه في المستقبل.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأوربية، فإنها تشترط ألا تتجاوز نسبة العجز في الميزانية 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتتمكن الدول الأعضاء من الانضمام إلى العملة الموحدة "اليورو".

أما الشرط الثالث المهم والمتمثل في تقارب أسعار الصرف ومعدلات التضخم الذي اعتمد في المجموعة الأوربية، فإن البيانات المتوافرة عن نسب التضخم في دول مجلس التعاون تشير إلى التقارب الشديد في نسب التضخم السنوي في دول المجلس والتي تتراوح بين 2ـ5٪، مما يعني أن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية تتمتع بالاستقرار في جميع دول المجلس.

الجدول (5)
معدلات أسعار الصرف ونسب التضخم
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(أيار/ مايو 1998)

	تجاه الدولار	تجاه الدرهم (مقابل 100 درهم)	نسبة التضخم ٪
الإمارات	3.671	-	5
البحرين	0.376	10.15	3
السعودية	3.745	100.92	5
عُمان	0.3845	10.36	2
قطر	3.640	97.95	3
الكويت	0.300	8.23	5

وتشكل هذه العوامل مجتمعة أرضية صلبة لقيام الاتحاد النقدي الخليجي الكامل، حيث يمكن لهذا الاتحاد أن يشكل عامل استقرار مهماً للاقتصادات الخليجية، ويتيح إمكانيات واسعة للتغلب على بعض الصعوبات المالية والنقدية التي ربما تتعرض لها الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الخلاصة

يتضح مما سبق أن الطريق معبدة لقيام الاتحاد النقدي الخليجي وإصدار العملة الخليجية الموحدة، ولكن هناك بعض العقبات المرتبطة بالقضايا الإجرائية، وذلك بالإضافة إلى الحساسية المتعلقة بالسيادة الوطنية لإصدار النقد وتوجيه السياسة النقدية والمالية في كل دولة من دول مجلس التعاون.

ويمكن القول بكثير من الاطمئنان إن توافر الظروف الاقتصادية الملائمة وارتباط المصالح الاقتصادية لدول المجلس وتشابكها والنظر إلى المستقبل من منظار التغيرات الهائلة في العلاقات الاقتصادية الدولية، تتيح لدول المجلس إمكانيات كبيرة لتجاوز القضايا الإجرائية والتنازل عن جزء من السيادة النقدية للمصرف المركزي الخليجي الذي يمثل مصالح دول المجلس كافة التي تساهم جميعها في اتخاذ قراراته.

إن المكاسب التي ستحققها دول المجلس مجتمعة من خلال وجود الاتحاد النقدي والعملة الموحدة لا تمكن مقارنتها ببعض المكاسب الآنية التي قد تتمخض عن اتخاذ قرارات نقدية مستقلة في هذه الدولة أو تلك من دول المجلس.

وبالتأكيد، فإن العملة الخليجية الموحدة لا يمكن أن ترى النور بين ليلة وضحاها، وذلك على الرغم من توافر الظروف المالية والنقدية التي تساعد على الإسراع في التوصل إلى اتفاق حول إصدار العملة الخليجية الموحدة، فالاتحاد النقدي يعتبر من أصعب وأعقد القضايا التي تواجه التكتلات الاقتصادية، ولا يستثنى التكتل الخليجي من هذه القاعدة، فالطريق طويلة وممتلئة بالمطبات، غير أن الظروف المتشابهة والمصير المشترك ووحدة الأهداف الرامية إلى إيجاد قاعدة اقتصادية ومالية ونقدية قوية للأجيال القادمة في دول المجلس تتطلب ضرورة البت في اتخاذ خطوات عملية لقيام الاتحاد النقدي الجزئي ومن ثم الاتحاد النقدي الكامل بين دول مجلس التعاون، ووضع برنامج زمني متكامل لقيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة التي يمكن أن تشكل دعماً قوياً ليس للاقتصادات الخليجية فحسب، وإنما للاقتصادات العربية بشكل عام.

ومن الناحية العملية، فإنه لا توجد أي مبررات اقتصادية علمية لتأخير البدء في العمل بهذا الاتجاه، فجميع الظروف مهيأة لإنجاز هذا العمل الاقتصادي المهم وإقامة الاتحاد النقدي الخليجي، وإصدار العملة الخليجية الموحدة، إلا أن إطلاق صافرة البداية يتطلب إدارة تأخذ بعين الاعتبار حجم التغيرات القادمة وقراراً حاسماً تملك الإدارة الخليجية إمكانيات اتخاذه، لتضع دول المجلس في موقعها الصحيح على خارطة العالم السياسية والاقتصادية في القرن القادم.

الفصل الثالث عشر

الدور الاقتصادي للدولة ومستقبل التعاون الاقتصادي بين دول الخليج العربية

يوسف حمد الإبراهيم*

مقدمة

يعد الدور الأمثل للدولة في النشاط الاقتصادي من الموضوعات التي يدور حولها حوار واسع بين المهتمين من تخصصات مختلفة[1]. ولا يقتصر النقاش فيه على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بل هو ظاهرة تمتد لتشمل جميع دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية. فعلى سبيل المثال بدأت الاقتصادات ذات التخطيط المركزي (مثل كوبا) بالأخذ بآليات السوق في بعض أنشطتها الاقتصادية، بينما نجد أن الدول الصناعية (مثل بريطانيا) قامت بخصخصة معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي ارتبط اسمها بالقطاع العام، مثل خطوط السكك الحديدية والاتصالات والكهرباء والغاز... الخ، والتي قد ينظر إليها على أنها تدخل ضمن مجالات الاحتكار الطبيعي (Natural Monopolies)، كذلك أعادت الولايات المتحدة الأمريكية هندسة دور الدولة[2].

وتتفاوت وجهات النظر في هذا الحوار بين اعتبارات الكفاءة والعدالة، فالبعض ينادي بتقليص دور الدولة إلى الحد الأدنى حيث يرى أن تدخلها هو السبب في ضعف وانخفاض كفاءة الأداء الاقتصادي، بينما يرى آخرون ضرورة استمرار الدولة في القيام بدورها في بعض الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وذلك لحماية فئات معينة في المجتمع تحقيقاً لمبدأ العدالة وتقديم بعض السلع والخدمات التي لا يرغب القطاع الخاص في تقديمها أصلاً. وعلى الرغم من هذا التفاوت في الطرح فإن الجميع يتفقون على أهمية وضرورة إعادة صياغة دور الدولة. وتمثل تجارب دول العالم في هذا الصدد أمثلة حية على أهمية هذا التغيير والأساليب المختلفة التي تم اتباعها فيه[3].

---

* عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت.

من جانب آخر تسعى معظم دول العالم إلى الانضمام والاندماج في تكتلات اقتصادية إقليمية فيما بينها للتأقلم مع البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة ولأخذ موقع بارز في خريطة العلاقات الاقتصادية الجديدة. ويرتبط هذا السعي ارتباطاً كبيراً بالتحرك لإعادة صياغة دور الدولة في النشاط الاقتصادي المحلي والانفتاح على الأسواق العالمية للمنافسة. وتمثل تجربة الاتحاد الأوربي أبرز الأمثلة في هذا المجال، وهي تسير بنجاح حسب برنامج زمني محدد، وكذلك ظهور العديد من التجمعات الاقتصادية الأخرى مثل مجموعة التجارة الحرة في شمالي أمريكا (نافتا) ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنتدى التعاون لدول أمريكا والمحيط الهادي (أبيك) الذي يضم 18 دولة، وغيرها من التجمعات.

وتسعى الورقة ضمن هذا النطاق إلى دراسة دور الدولة في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي في اتجاه الاندماج والتكامل، وذلك ضمن جزأين: الجزء الأول يتطرق إلى واقع دور الدولة في التنمية والتعاون الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما يناقش الجزء الثاني الدور المأمول للدولة.

واقع دور الدولة في التنمية والتعاون الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن النظام الاقتصادي للدولة يقوم على نظرية اقتصادية يتم تطويعها بناء على الفكر السياسي السائد أخذاً بعين الاعتبار الظروف والبيئة المحيطة بالمجتمع محل الدراسة.

ولقد تمت عملية صياغة النظام الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بناءً على مجموعة من العوامل، مثل الاعتبارات الدينية وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سادت في هذه المنطقة عبر التاريخ. ويتسم النظام الاقتصادي في هذه الدول بشكل عام بأنه يأخذ بمبدأ الاقتصاد الحر المفتوح لحركة التجارة وانتقال عناصر الإنتاج إلى حد كبير. إلا أن هذه الأسس الاقتصادية القائمة على آلية السوق قد تقلصت مع تنامي دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لتزايد

الإيرادات النفطية المملوكة بالكامل للحكومات في فترة الـ30-40 سنة الماضية. وقد جاء هذا التنامي لدور الدولة في النشاط الاقتصادي أيضاً لتزايد الدور المطلوب من الدولة للإسراع في نقل هذه المجتمعات إلى مراحل متقدمة، من خلال توفير الحاجات الأساسية للمواطن من تعليم ورعاية صحية وخدمات اجتماعية وتوفير فرص العمل الملائمة للعيش الكريم. من جانب آخر تنامى هذا الدور الحكومي نتيجة للتزايد المستمر لتوقعات المواطنين وآمالهم لما تقدمه الدولة لهم من خدمات وتسهيلات جديدة.

ولا شك في أن دول المجلس في الأربعين عاماً الماضية قد خاضت تجربة تنموية ناجحة بمقاييس تلك الفترة، تجسدت في نقل هذا المجتمع من مجتمع القبيلة والقرية إلى مجتمع الدولة الذي يقدم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، ويسود فيه القانون ويتوافر فيه مناخ الاستقرار السياسي والأمني ضمن إطار دستوري وقانوني تختلف درجاته بين هذه الدول.

ويلاحظ من مراجعة التجربة التنموية لدول المجلس، الدور الكبير للدولة في قيادة هذه التجربة. فقد حددت السياسات الاقتصادية للدولة النمط والسلوك الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وذلك من خلال برامج الإنفاق والدعم المختلفة سواء للقطاع العائلي أو القطاع الإنتاجي. وأصبح التغيير في مستوى هذه البرامج يؤثر بشكل عام في الأداء الاقتصادي للدولة ومدى الرضى الشعبي عنها وفي القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص، حيث يمثل الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الخاص. كذلك أصبحت الدولة - نتيجة لملكيتها الكاملة للثروة النفطية، والتي أتاحت لها هذا التوسع في النشاط - الوعاء الرئيسي للعمالة الوطنية. كما أفسحت هذه البرامج المجال لقدوم العمالة الوافدة للعمل في القطاعات المختلفة في الاقتصاد في ضوء قصور أسواق العمل عن الوفاء بكافة الاحتياجات من العمالة الوطنية.

وفي صياغة استراتيجية وطبيعة التعاون الاقتصادي بين دول المجلس كان دور الدولة أيضاً هو المحور الرئيسي لها، بالرغم من تأكيد الاتفاقية الاقتصادية على أهمية الدور الذي يؤديه القطاع الخاص في اقتصادات تلك الدول. فقد مارست الدولة دوراً كبيراً في صياغة وتنفيذ ما تم تنفيذه من بنود الاتفاقية الاقتصادية، دون فتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بشكل فاعل. ويمثل هذا الوضع امتداداً طبيعياً للوضع على المستوى القطري.

ويقدم الجدول (1) ملخصاً لبعض المؤشرات التي تقيس تجربة التنمية التي خاضتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبالرغم من أن تقويم مسيرة هذه التجربة يقع خارج نطاق هذه الورقة، فإنه يلاحظ من هذه المؤشرات تركيز سياسات الدولة على تنمية الإنسان والمجتمع من خلال التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية.

الجدول (1)

مؤشرات رئيسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

م	البيـــان	دولة البحرين	دولة الكويت	سلطنة عُمان	دولة قطر	المملكة العربية السعودية	دولة الإمارات العربية المتحدة	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
.1	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) (1997)	5.2	31.3	16.1	8.8	141.3	45.5	248.2
.2	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار)	8966	18855	7318	13750	7445	18496	9359
.3	السكان (مليون نسمة) (1995)	0.58	1.66	2.20	0.64	18.98	2.46	26.52
.4	معدل النمو السكاني (٪) (1995-93)	3.6	4.4	5.1	6.4	4.1	5.7	4.4
.5	العمر المتوقع عند الولادة (سنة) (1995)	72	76	70	72	70	75	71
.6	معدل الوفيات بين المواليد (لكل ألف ولادة حية) (1993)	19	11	18	18	21	16	19
.7	عدد السكان للطبيب الواحد (1993)	799	609	1202	665	708	1095	846
.8	نسبة محو الأمية بين الكبار (٪) (1990)	85	79	35	79	63	79	64
.9	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	43	53	88	55	73	44	–

المصدر حسب البنود:

(1) محمد العسومي، «تطورات أسواق النفط العالمية واقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، 1998.

(3), (4), (5), (6), (8) "IMF, Financial Systems and Labor Markets in the GCC", 1997

(7) IMF, Policy Challenges in the GCC Countries. 1996.

(9) تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1997.

أما في مجال التعاون الاقتصادي فقد جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981 ليكون امتداداً للتعاون التاريخي بين الدول الست الأعضاء من خلال الاتفاقيات الثنائية بين العديد منها. وقد تجسد هذا التعاون في المجال الاقتصادي في توقيع أعضاء المجلس على وثيقة "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة" في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981 والتي تستهدف كما جاء في مقدمة الاتفاقية «تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها، وتنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية فيها». ويتضح من نصوص هذه الاتفاقية ومن عمل اللجان التنفيذية لتطبيقها أن المحور الأساسي لهذه الاتفاقية هو التنسيق والتعاون.

وقد أنجزت الاتفاقية بعض الإنجازات في مجالات الاعتماد المتبادل الذي بدأ في مجال التبادل التجاري السلعي. كذلك هناك مراحل أولى من التطور في الاعتماد المتبادل في هياكل البنية الأساسية مثل الكهرباء والنقل والاتصالات. كما تم الاتفاق على نظام الإقراض النفطي وخطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات النفطية والتفاوض الجماعي مع الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية. وتم أيضاً إنشاء مجموعة من المؤسسات والمشروعات المشتركة مثل مؤسسة الخليج للاستثمار، وهيئة المواصفات والمقاييس، ومركز التحكيم التجاري، والمكتب الفني للاتصالات وغيرها، كما تم تنفيذ خطوات إيجابية في المساواة والتعامل بالمثل لمواطني دول المجلس[4].

إلا أن المواطن الخليجي يرى أن ما تم إنجازه في مجال التعاون الاقتصادي بين دول المجلس حتى الآن أقل من الطموح والأمل المنشود، كما لم تنعكس إنجازات المجلس بشكل ملموس على واقع حياته اليومية. ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الأوضاع والظروف السياسية والأمنية التي صاحبت إنشاء المجلس، حيث سادت إبان فترة إنشائه وتطوره ظروف خارجية خلقت نوعاً من عدم الاستقرار في المنطقة مثل الحرب العراقية ـ الإيرانية، وغزو العراق لدولة الكويت، وعملية السلام في الشرق الأوسط وإسقاطاتها على منطقة الخليج العربي.

وقد أدت تلك الأوضاع والظروف إلى تركز جهود المجلس على التنسيق والتعاون على الصعيد السياسي والأمني والعسكري وذلك على حساب الصعيد الاقتصادي، أضف إلى ذلك المعوقات الناجمة عن التشابه بين النظم الاقتصادية والموارد المتاحة والأنشطة الاقتصادية السائدة في دول المجلس التي تؤدي إلى تنافس هذه الاقتصادات فيما بينها بدلاً من الاعتماد المتبادل والتكامل[5].

ولا شك في أن مجموعة من الظروف المواتية في تلك الفترة قد ساهمت في تعزيز هذا الدور للدولة في النشاط الاقتصادي، أبرزها ارتفاع أسعار النفط في عام 1973 وفي عامي 1979 ـ 1980 والتي سهلت مهمة تمويل الالتزامات المالية لهذا الدور، وكذلك صغر حجم السكان بالنسبة إلى حجم الموارد المالية المتاحة.

إلا أنه خلال مسيرة اقتصادات دول المجلس استجدت مجموعة من المتغيرات المحلية والعالمية، تتميز بدرجة كبيرة من التشابك وسرعة التغير، تجعل من الصعوبة استمرار قيام الدولة بالدور ذاته (انظر الجدول 2). من أهم تلك المتغيرات، في جانب الموارد، انخفاض أسعار النفط بشقيها الحقيقي والاسمي؛ فالسعر الحقيقي لبرميل النفط قد انخفض بحوالي 60٪ (بينما الاسمي بحوالي 46٪) في عام 1997 عنه في عام 1981. وازداد تراجع أسعار النفط في الربع الأول من عام 1998 ما بين 10 ـ 12 دولاراً لتمثل أدنى مستوى لها منذ عام 1986[6]. وقد انعكس هذا الانخفاض بشكل مباشر على العوائد النفطية لدول المجلس، حيث انخفضت بنسبة 43٪ للفترة ذاتها. ويقدر أن تنخفض هذه العوائد للعام 1998 بنسبة 22٪ عن عام 1997 (إلى حوالي 70 مليار دولار).

وبالرغم من محاولات تخفيض الإنفاق العام لدول المجلس لمواجهة التراجع في العوائد في السنوات الأخيرة، فإنها لم تكن بالمستوى الكافي نتيجة لتأثر الإنفاق العام بعوامل محلية تتأثر بالسياسات التي تم اتباعها لفترة زمنية طويلة والتغيرات الديموجرافية والاقتصادية (مثل الخصوبة، الأجور، التقاعد، الدعم. . . الخ) وكذلك الارتفاع المستمر في الإنفاق على الدفاع والأمن. وقد ترتب على هذا الوضع ظهور العجز في الموازنات العامة لدول المجلس منذ منتصف الثمانينيات، والذي أمكنت تغطيته في

بادئ الأمر من الاحتياطيات المالية وعن طريق الاقتراض المحلي والخارجي، إلا أنه بدأ بعد ذلك يأخذ طابع العجز الهيكلي الدائم. وقد انخفضت قيمة العجز خلال الفترة 1986 ـ 1997 بنسبة 72٪ إلى حوالي 7.8 مليارات دولار نتيجة لتحسن الأسعار في عام 1997. ويمثل هذا العجز نسبة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن المؤشرات تشير إلى ارتفاع حجم هذا العجز في عام 1998 نتيجة لانخفاض أسعار النفط، فالعجز المعلن من الميزانيات التقديرية يبلغ حوالي 12.4 مليار دولار، وتتوقع بعض الدراسات أن يكون ما بين 11.3 ـ 18.8 مليار دولار[7].

إن الارتباط المباشر والكبير بين أسعار النفط والعجز في الموازنة العامة، وانعكاسات هذا الارتباط على الاقتصاد الكلي خاصة على مستويات التضخم والتشغيل والموازين الخارجية، لابد من أن يكون من أولويات السياسات الاقتصادية والتي يجب أن يكون للدولة الدور الأكبر في التصدي لها.

كذلك يعتبر تزايد حجم السكان وارتفاع معدلات النمو السكاني من المستجدات التي تعوق استمرار الدور الحالي للدولة، فدول المجلس تشهد تزايداً كبيراً في أعداد السكان نتيجة لاستمرار استقدام العمالة الوافدة، وكذلك نتيجة للنمو المتسارع للسكان المحليين؛ فمعدلات النمو للمواطنين تبلغ بالمتوسط حوالي 3.5٪ سنوياً وهو ما يعني تضاعف أعداد السكان في غضون سنوات قليلة لا تتجاوز ثلاثة عقود، ومعدلات الخصوبة تبلغ أكثر من ضعفي المتوسط العالمي. وصاحب ذلك تطور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الذي ترتب عليه انخفاض معدلات وفيات الأطفال وارتفاع العمر المتوقع للسكان. وقد نجم عن ذلك اتساع قاعدة الهرم السكاني وارتفاع معدلات الإعالة وتزايد أعداد المواطنين من هم في سن العمل، مما خلق ضغوطات كبيرة على سوق العمل، خاصة في القطاع الحكومي الذي يمثل الملاذ التقليدي للداخلين الجدد إلى سوق العمل. فالعمالة المحلية تزايدت بنسبة 4٪ سنوياً خلال الفترة 1985 ـ 1995. كما تبرز الخطة الخمسية للسعودية خلال الفترة 1995 ـ 1999 حجم هذه الضغوطات، فالخطة تطالب بخلق 690 ألف فرصة عمل بحلول عام 2000 منها 319 ألفاً بدلاً من العمالة الوافدة[8].

وتعد تلك المتغيرات الديمجرافية مؤشرات إيجابية للتنمية من خلال نجاح الدولة في ربط تنمية الإنسان بالتعليم والأنشطة الاقتصادية المنتجة، وصياغتها وتنمية معدلات نموها لاستيعاب هذه السمات السكانية والتأقلم معها. إلا أن تلك التغيرات الديمجرافية لها انعكاسات سلبية على مستوى المعيشة في دول المجلس إذا لم يصاحبها ارتفاع مواز في معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول (2)

بعض المؤشرات للمستجدات المحلية والعالمية

البيـــان	1981	1997
متوسط السعر الحقيقي للنفط (دولار بسعر أساس 1974)	16.0	6.5
متوسط السعر الاسمي للنفط (دولار بالأسعار الجارية)	34.0	18.5
العوائد النفطية لدول المجلس (مليار دولار)	158	90

المصدر:

1. محمد العسومي، مصدر سابق.
2. النشرة الاقتصادية الصادرة عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سنوات مختلفة).

ومن المستجدات الرئيسية أيضاً التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية من انفتاح وازدياد للعلاقات والتشابكات بين اقتصادات دول العالم واندماجها في سوق عالمية شبه موحدة تنتقل فيها رؤوس الأموال والسلع والخدمات دون قيود وحواجز، تحت ما يطلق عليه ظاهرة العولمة (Globalization)، ويدعم هذا المفهوم ظهور نموذج جديد للعلاقات بين الدول وما يسمى بـ "النظام الدولي الجديد" نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، كذلك ثورة الاتصالات والمعلومات والتطور التقني. وقد صاحب ذلك انتشار الدعوة إلى ضرورة إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي. وقد تم تطوير الإطار المؤسسي لهذه البنية من خلال برامج الإصلاح الممولة من المنظمات والمؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT).

إن تلك التطورات لها تأثير في البيئة الاقتصادية الخليجية، وذلك نتيجة شدة اندماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي. ولابد من أن يكون للدولة دور كبير في التأقلم مع هذه البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، خاصة مع توافر الهياكل الأساسية للنظام الاقتصادي الحر في دول المجلس.

الدور المأمول للدولة في التنمية والتعاون في دول المجلس

أمام هذه المتغيرات والمستجدات المتسارعة، والتي تمثل في مجموعها تحديات وفرصاً في آن واحد لدول مجلس التعاون فإنها تتطلب المواجهة والتأقلم والسعي إلى التغيير من أجل التعايش مع هذه التحديات، وكذلك اغتنام واستثمار المتاح من الفرص لصالح اقتصادات المجلس. ولابد للدولة من أن تقوم بقيادة عملية الإصلاح والتغيير من خلال إعادة صياغة دورها.

وفي محاولة لرسم الإطار العام للدور المأمول للدولة، ستحاول الورقة في هذا الجزء تقديم مجموعة المبادئ التي تمثل الأساس لهذا الدور المأمول، ثم عرض الدور المطلوب من الدولة في التعامل مع بعض المتغيرات والمستجدات، ومسار التعاون والتكامل بين دول المجلس.

أهم المبادئ للإطار العام لدور الدولة

تحكم الإطار العام للدور الجديد للدولة مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها في الآتي:

1. وجود الرؤية المستقبلية الطويلة الأمد (Vision) لدى متخذي القرار ورسم الإطار العام لاستراتيجية اقتصادية لتحقيق هذه الرؤية. وأن تكون هذه الرؤية واضحة المعالم والمنطلقات والمسارات، يؤمن بها ويعمل على تحقيقها جميع المشاركين في عملية اتخاذ القرار. كما ينبغي إشراك جميع فئات المجتمع في هذه العملية، وبناء التأييد والتعاضد بين فئات المجتمع، وخاصة الفئات الصامتة والتي تمثل الأغلبية لحشد التأييد الشعبي لهذا الدور. فالتجارب الناجحة هي التي استطاعت توضيح

الرؤية الطويلة الأمد وفوائدها مقارنة بالصعوبات الناجمة عنها في الأمد القصير، وأن تجعل من فئات المجتمع المختلفة تشعر بأنها صانعة هذا التغير وليس مفروضاً عليها[9].

وقد سعت معظم دول المجلس إلى رسم رؤية لمستقبل المجتمع مثل سلطنة عُمان (Vision 2020)، وكذلك دولة الكويت (الرؤية الاستشرافية لمستقبل التنمية في دولة الكويت 2025)، إضافة إلى الخطط الخمسية التي تتضمن بعض الأهداف البعيدة المدى. ويغلب على معظم هذه الرؤى والاستراتيجيات نقص في الإرادة والالتزام السياسي الداعم لها من حيث الإقرار والتنفيذ والمتابعة، حيث إن معظمها يصاغ في مؤسسات بعيدة عن مركز اتخاذ القرار. كما تعاني هذه المؤسسات من نقص الكفاءات البشرية المحلية القادرة على إدارة برامج هذه الرؤى والاستراتيجيات. ويلاحظ كذلك أن معظمها يركز على التنمية المحلية للدولة بمعزل عن الإطار الخليجي والتنمية المشتركة بين دول المجلس، وعادة ما يأتي ذكر مجال التعاون والتكامل الخليجي في جمل عابرة في هذه الوثائق. إن صياغة رؤية الدولة ضمن الإطار التنموي لدول المجلس وتغليب المصلحة الخليجية على المصلحة القطرية هو المسار الممكن والمجدي ضمن هذه المتغيرات والمستجدات العالمية، والذي سيحقق في المحصلة النهائية المصلحة القطرية أيضاً.

2. يجب على الدولة عند إعادة صياغة دورها في المسار التنموي أن تتخلى عن دورها المهيمن في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وما يرتبط به من عمليات إنتاج وتجارة وتمويل وتشغيل؛ هذا الدور الذي أدى إلى تضخم الجهاز الحكومي وما صاحبه من سلبيات من جانب، وإلى انتشار ظاهرة اعتماد المواطنين والقطاع الخاص على الإنفاق الحكومي والدعم والمعونات دون تمييز من جانب آخر، كما قد ترتب على ذلك تهميش دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ويمكن تحديد دور الدولة في المهام الخمس الأساسية التالية: سن القوانين والتشريعات واللوائح، وخلق بيئة من السياسات الاقتصادية المستقرة بعيداً عن التمييز والتشوهات في آلية السوق، والاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وحماية الطبقات الضعيفة، وحماية البيئة[10]. وبالرغم من وجود

اتفاق عام على هذه المهام، فإن الأهمية النسبية لهذه المهام تختلف من دولة إلى أخرى حسب أولويات صانع السياسة، ومن مرحلة إلى أخرى في مراحل تطور الدولة. ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الدولة أن تركز دورها في الاستثمار في الموارد البشرية، آخذةً في الاعتبار الهرم السكاني للمواطنين، لمعالجة الخلل في تركيبة العمالة والسكان، وكذلك الاستثمار في البنية التحتية والاستمرار في تطويرها لخلق الوفورات الخارجية المناسبة للقطاع الخاص، وذلك لعدم قدرة القطاع الخاص في الوقت الحالي على الاستثمار في هذا الحقل لارتفاع التكلفة. وكذلك في مجال التقنية والاتصالات والذي تحول إلى عنصر مهم في رفع الإنتاجية، ويتبع ذلك الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التقني (R & D). كذلك على الدولة القيام بسن التشريعات والقوانين واللوائح التي تعكس الرؤية والسياسات الاستراتيجية للدولة، وتؤكد مصداقيتها من خلال خلق بيئة سياسية واقتصادية مستقرة تشجع على رفع مساهمة القطاع الخاص، ودخول المستثمر الأجنبي في النشاط الاقتصادي. كما تساعد المجتمع من جانب آخر على التأثير في قوى السوق، وذلك من خلال حماية المستهلك والعمالة.

إن إعادة صياغة دور الدولة لا يعني تقليص دورها نتيجة شح الموارد المالية، بل على العكس من ذلك فإن دورها السيادي سيزداد من خلال التشريعات والقوانين. كما أن تركز الإنفاق على مهام وقطاعات محددة سيرفع من كفاءة العائد على هذه النفقات، ويفعِّل دور القطاع الخاص، ويساهم في زيادة القدرة التنافسية لاقتصادات دول المجلس.

3. إن مبدأ "قوى السوق" من المبادئ الرئيسية في البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة. ويعتبر هذا المبدأ رافداً رئيسياً عند الحديث عن إعادة صياغة دور الدولة، حيث إن هناك الكثير من التشريعات والقوانين وبرامج الإنفاق والدعم، والتي تأتي ضمن نشاط الدولة، وتخلق تشوهات في قوى السوق، وتؤثر في كفاءة هذه الآليات سواء في أسواق السلع والخدمات أو في أسواق العمل أو أسواق المال أو التجارة الخارجية. ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نرى الكثير من هذه التشوهات، منها على سبيل المثال الدعم العام والشامل لجميع المواطنين

للعديد من السلع والخدمات، وسياسات التمييز الأخرى بين القطاع العام والخاص، والمواطنين والوافدين وسياسة الحماية الجمركية وغيرها من السياسات؛ حيث أدى ذلك الوضع إلى نشوء وتطور قطاع خاص ليست لديه المقدرة في الوضع الحالي على مشاركة الدولة في الصياغة الجديدة لدورها، والمنافسة ضمن البيئة الاقتصادية الجديدة. إن معالجة هذا الوضع تتطلب العمل على تخفيض هذه التشوهات وتأهيل القطاع الخاص، بالتخلي التدريجي عن سياسة الدعم الشامل إلى سياسة الدعم الانتقائي (لحماية الطبقات الضعيفة) وإلى فتح مجال المنافسة وإزالة الاحتكار الناجم عن الأنشطة الريعية (Rent Seeking Business) في الداخل أولاً ومع الخارج في وقت لاحق.

كما أن مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص يعد مهماً وضرورياً في إعادة صياغة دور الدولة؛ فالقطاعان يجب أن يكمل بعضهما بعضاً. وما زالت تجربة دول شرق آسيا ودور الدولة في نجاحها دليلاً واضحاً على هذا التعاون، رغم الأزمة الحالية التي تواجهها هذه الاقتصادات منذ عام[11]. ونرى أن على دول المجلس أن تعزز هذه الشراكة وهذا التكامل مع القطاع الخاص تدريجياً مع تطوره وتأهله في البيئة الجديدة، وذلك بتخلي الدولة عن بعض الأنشطة، خاصة تلك التي ساهمت التطورات التقنية في خلق فرص استثمارية تنافسية جديدة فيها للقطاع الخاص مثل قطاع الاتصالات.

4. سيترتب على عملية إعادة صياغة دور الدولة تغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية مما سيؤثر في مصالح فئات مختلفة في المجتمع، ويؤدي إلى رفع أصوات معارضتهم، مما يتطلب الإعداد لهذا التغيير بأسلوب مدروس وعبر فترة زمنية كافية، لتخفيف العبء الواقع على تلك الفئات ولتهيئة القطاعات والفئات المختلفة لهذا التغيير. كما يجب أن يتم الأخذ بإجراءات التغيير تدريجياً ومن خلال استخدام معيار التكلفة والعائد لأولويات خطوات التغيير (أخذاً في الاعتبار الكلفة المالية والسياسية والاجتماعية). ويتطلب ذلك أيضاً توافر خطة إعلامية مصاحبة لذلك، لتقيس نبض الشارع وتشرح أبعاد ومبررات هذا التغيير من أجل خلق وفاق جماعي قدر الإمكان حول هذه القرارات.

ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ستكون بعض هذه التغييرات والإصلاحات صعبة على أغلبية فئات المجتمع، حيث سيكون لها تأثير واضح في النمط والسلوك الاستهلاكي السائد (مثل تخفيض أو إزالة الدعم عن بعض السلع والخدمات) وكذلك على مستوى الدخل الحقيقي المتاح (عند فرض رسوم وضرائب). ويتطلب ذلك من متخذ القرار إعداد الخطاب السياسي والإعلامي من أجل خلق وفاق بين فئات المجتمع، وذلك من خلال شرح تلك المتغيرات والإصلاحات ومبررات الأخذ بها، وكذلك التأكيد على أن هذه الإصلاحات سيبدأ تطبيقها على القطاع الحكومي وفئات الدخول المرتفعة، ولن تمس الفئات الضعيفة في المجتمع.

5. إن إعادة صياغة الدور الاقتصادي للدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإطار السياسي والاجتماعي في المجتمع، ويتطلب توافر المناخ السياسي الملائم لنجاح هذا الدور. فالشفافية والمحاسبة (Transparency & Accountability) في أداء الحكومة، تمثلان قاعدة أساسية لهذا المناخ. فقد فشل الكثير من تجارب التنمية في بلدان العالم بسبب الفساد وسوء الإدارة في الدولة.

ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيصاحب هذا التغيير في الدور الاقتصادي للدولة تغير في العلاقة بين فئات المجتمع والدولة، مما يتطلب إعادة صياغة ما سمي "بالعقد الاجتماعي" بين نظام الحكم والمواطنين، وصياغة إطار جديد لهذا المفهوم «يحدد مكونات ومسؤوليات هذا العقد ومفهوم التضامن الاجتماعي الجديد في توزيع المنافع والأعباء على أعضاء المجتمع»[12]. إن صيغ المشاركة الحالية في عملية اتخاذ القرار، والتي تأخذ أشكالاً مختلفة في دول المجلس، تتطلب الدفع إلى الأمام حتى تتمكن المجتمعات الخليجية من صياغة مفهوم التضامن الاجتماعي الملائم للبيئة الاقتصادية الجديدة.

دور الدولة في التعامل مع بعض المتغيرات والمستجدات

يحاول هذا الجزء من الورقة تقديم عرض مختصر للأولويات والسياسات التي تمثل الدور المطلوب في التعامل مع ثلاثة متغيرات تستجد على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

1 ـ المورد البشـري

للدولة دور أساسي في التعامل مع هذا المتغير، خاصة أن المورد البشري يمثل أداة السياسات الاقتصادية وهدفها. ويتمثل دور الدولة المأمول في هذا المتغير بالسيطرة على معدلات النمو السكاني المرتفعة حتى تتلاءم مع معدلات النمو الاقتصادي بهدف المحافظة على مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، ويمكن أن يتم ذلك من خلال معالجة الخلل في التركيبة السكانية الناجمة عن استمرار تدفق العمالة الوافدة من جهة، وإزالة تدريجية لنظم الحوافز والدعم التي تشجع على الزواج المبكر وزيادة النسل من جهة أخرى. كما ينبغي أن تؤدي الدولة دوراً في إزالة التشوهات في سوق العمل، خاصةً المتعلقة بفروق الأجور بين القطاع العام والخاص، والحد من العرض اللانهائي من العمالة الوافدة ولاسيما غير الماهرة منها، وإزالة الدعم عنها لتعكس تكلفتها الفعلية. كذلك العمل على خلق فرص عمل للعمالة المحلية من خلال تنفيذ برامج التخصيص وفتح مجالات جديدة في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص لزيادة فرص التوظيف. كما أن على الدولة أن تبتعد عن التدخل في آليات سوق العمل عن طريق إجراءات إلزامية لتوظيف العمالة المحلية من قبل القطاع الخاص، حيث سيؤثر ذلك سلبياً في إنتاجية هذه الأنشطة وقدرتها على المنافسة، كما يتطلب من الدولة إعادة صياغة مفهوم "الملاذ الأخير" للعمالة المحلية، وإعادة النظر في سياسات التوظيف الحالية وفك الارتباط بين الشهادة العلمية والدرجة الوظيفية للموظف.

ويتطلب من الدولة أيضاً أن تؤدي دوراً مهماً في مجال التعليم بإجراء التقويم المستمر لسياسات التعليم وتطوير نظم ومناهج التعليم من خلال المقارنة الدولية (Benchmark) وربطه باحتياجات الأنشطة الاقتصادية، والاستثمار في التعليم

المهني والتدريب الفني كمحور رئيسي في العملية التعليمية، وليس كملجأ للفائض من مخرجات التعليم الثانوي عن طاقة التعليم الجامعي. كما ينبغي فتح المجال للقطاع الخاص لإنشاء مراكز التعليم العالي والتدريب، وكذلك الانفتاح على العالم وبناء تحالفات استراتيجية مع جامعات ومعاهد عالمية مرموقة. وعلى الدولة أيضاً أن تستثمر في تقنية التعليم (الحاسب الآلي، والتعلم عن بعد، والإنترنت، والمكتبات الآلية. . . الخ) والتي أضحت محوراً أساسياً في العملية التعليمية لما توفره من نقل كم هائل من المعلومات وبسرعة فائقة، وكذلك دورها في توسيع مجالات التعلم خارج النطاق التقليدي، وإتاحة فرصة التعلم والتدريب المستمر لأفراد المجتمع.

2 ـ الموازنة العامة

يعكس النظام القائم للموازنة العامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجوانب المالية لدور الدولة الحالي في النشاط الاقتصادي. وبالرغم من انفتاح تلك الدول وارتباطها بدول العالم الخارجي بدرجة كبيرة، فإن اعتماد إيرادات الموازنة العامة على مبيعات النفط، والتي تتحدد بعوامل خارجية، قد يرسل إشارات خاطئة عن الأوضاع الاقتصادية السائدة محلياً وعن طبيعة المسار التنموي لهذه الدول. وربما يؤدي بتلك الدول إلى اتباع سياسات مالية واقتصادية غير متوافقة مع حقيقة الأوضاع المحلية، فتوافر فوائض مالية في الموازنة نتيجة لنمو الإيرادات النفطية دون غيرها لا يعني متانة الأوضاع الاقتصادية المحلية ونجاح المسار التنموي؛ حيث إن العكس ربما يكون صحيحاً. كما أن وجود عجز مالي في الموازنة العامة نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية، قد يدفع إلى اتباع سياسات انكماشية مثل ما هو متبع حالياً في دول المجلس، والذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج وآثار سلبية على حركة الاقتصاد ونموه.

ويتمثل دور الدولة في التعامل مع هذا المتغير في مجموعة من المهام، أهمها تطوير تصميم وهيكلة الموازنة العامة باستخدام مفهوم "فجوة الموارد" (Resource Gap)، الشكل الذي يعبر عن طبيعة الاقتصادات النفطية والرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد وأداء السياسات التنموية في تحقيق أهدافها. ويتم ذلك عن طريق استخدام ثلاثة مؤشرات تأخذ في الاعتبار كلاً من دور النفط وقياس الأداء التنموي ضمن الموازنة

العامة، وهذه المؤشرات هي معدل نضوب النفط (Depletion Rate)، ومعدل نمو الإيرادات الضريبية من الأنشطة غير النفطية، والأداء الإنتاجي للعمالة الوطنية.

ويتم الحكم على مدى نجاح السياسة التنموية في تحقيق أهدافها في هذا الإطار من خلال معدل تضاؤل حجم فجوة الموارد، والذي يتمثل في نمو الإيرادات الضريبية وإنتاجية العمالة المحلية بمعدل أكبر من معدل نضوب النفط. وكلما تضاءلت فجوة الموارد بهذا المفهوم فإن ذلك يعني أن الدولة تسير في الاتجاه الصحيح بمسارها التنموي، من حيث تخفيض الاعتماد على النفط وتنويع مصادر إيراداتها وتعزيز مشاركة العمالة الوطنية في قوة العمل[13].

كذلك يتطلب الأمر ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام للدولة بالشكل الذي يقلل من جوانب الهدر فيه ويعظم من العوائد الاقتصادية للإنفاق، ويساعد على ضبط إيقاع اقتصادات تلك الدول في أحوال عدم الاستقرار الاقتصادي. فكما سبقت الإشارة فإنه لابد من تركيز جوانب الإنفاق الحكومي في مجالات التعليم والصحة، وكذلك الإنفاق على البنية التحتية والاتصالات والبحوث والتطوير، وذلك لما لها من آثار إيجابية في الأجل الطويل على إنتاجية العمالة المحلية وإنتاجية رأس المال الخاص؛ وهو ما يساعد على زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وارتفاع الإيرادات الضريبية من الأنشطة المحلية غير النفطية.

3 ـ العولمة

يقع على كاهل الدولة دور كبير في الإبحار باقتصادات دول مجلس التعاون في بحر العولمة والانفتاح على اقتصادات دول العالم. ويأتي في أولويات مهام الدولة السعي نحو تعميق مستويات التكامل الاقتصادي على المستوى الخليجي والمستوى العربي، الذي يمثل مطلباً من متطلبات النجاح في هذه البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة لتعظيم استفادة تلك الدول من فرص العولمة وتقليل الآثار السلبية لها.

كذلك يتصدر مهام هذا الدور توفير البيئة المحلية الملائمة للاستفادة من الفرص التي توفرها هذه المتغيرات الاقتصادية العالمية والإعداد لمواجهة سلبياتها. وتتمثل

سمات هذه البيئة بتطوير التشريعات والقوانين التي تنظم الأنشطة الاقتصادية المحلية وترفع من كفاءة آليات السوق وتزيد من درجة الثقة في الاقتصاد المحلي. ومن أهم هذه التشريعات: القانون التجاري، وقانون الاستثمار الأجنبي، والجوانب التنظيمية للأسواق المالية... الخ. ولابد من أن تتوافق تلك التشريعات مع التشريعات الخاصة باتفاقية الجات ونظام منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقات الدولية، خاصة وأن أربعاً من دول المجلس قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، وتتجه المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان للانضمام إليها.

بيد أن ذلك يقتضي ضرورة الاهتمام برفع القدرة التنافسية للاقتصادات المحلية من خلال تبني سياسات إصلاح داخلية تركز على إعداد وتطوير القدرات، خاصة قوة العمل المحلية والقطاع الخاص وإعادة صياغة الدور الذي تؤديه تلك الدول في التقسيم الدولي الحالي للعمل، على سبيل المثال اتباع استراتيجيات تصنيع تقوم على تشجيع التصدير (Export-Oriented Industrialization Strategy, EOI) بهدف تنويع هيكل صادرات تلك الدول وتخفيف اعتمادها على النفط. وذلك عن طريق اختيار مجموعة من الصناعات يتم تطويرها من خلال الاستثمار المشترك في البحث والتطوير في هذه الصناعات، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول فيها. ومن الصناعات المرشحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية صناعة البتروكيماويات، وصناعة الخدمات المالية خاصة الإسلامية، وتقنية البرمجيات، وبعض الصناعات التجميعية وأنشطة إعادة التصدير... الخ.

ومن المهام الأخرى للدولة ضرورة تخفيض تكلفة هذا الانفتاح والاندماج مع العالم الخارجي على المجتمع والاقتصاد المحلي عن طريق تطوير شبكة حماية اجتماعية للفئات المتضررة خصوصاً منخفضي الدخل، وتطوير كفاءة النظم المالية والنقدية بالشكل الذي يحد من قدرة رؤوس الأموال الأجنبية المضاربة على استغلال هذا المناخ الانفتاحي.

إن هذه التغيرات الاقتصادية سيصاحبها انفتاح حضاري وثقافي واجتماعي على المجتمعات الأخرى، وهو ما يقتضي ضرورة العمل على المحافظة على كيان المجتمع العربي وحمايته من الذوبان في بوتقة العولمة. ويتطلب هذا الأمر من الدولة أن تعمل

على إعادة صياغة خطابنا الاجتماعي والسياسي بعقلية متفتحة تعكس أصالة ديننا الحنيف وثراء حضارتنا العربية، والعمل على توعية النشء وتشجيع الحوار بين فئات المجتمع المختلفة حول هذا الموضوع بما يطور من قدراتنا على الاستفادة من هذا الانفتاح ومقاومة الضار منه.

دور الدولة في مسار التعاون والتكامل الاقتصادي

يمثل التكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخيار الأمثل لمواجهة المستجدات المحلية والخارجية. فقد أثبتت تجربة التنمية في دول المجلس في العقود الماضية عدم قدرة الاقتصادات المحلية منفردة على النجاح في هذا النهج لصغر حجم الموارد من جهة وضيق نطاق السوق المحلية من جهة أخرى، خصوصاً في ظل عصر تلك التكتلات الاقتصادية.

إن على الدولة أن تنسج رؤيتها التنموية على أساس المزج بين التنمية المحلية واعتبارات التكامل على المستوى الخليجي؛ وأن تسعى إلى تنسيق سياساتها بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التكامل الإنمائي وتعظيم الاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية المتاحة في دول المجلس على النحو الذي يعظم أداءها التنموي ويعزز قدرتها التفاوضية في الأسواق العالمية. إن هذه الرؤية التكاملية ستساعد على توسيع نطاق الأسواق المتاحة للأنشطة الإنتاجية الوطنية بالشكل الذي يشجع على إقامة وتنفيذ تلك المشروعات ويزيد من قدراتها التنافسية محلياً ودولياً.

وعلى دول المجلس أن توفر الإرادة السياسية والغطاء المؤسسي والتشريعي لهذه الرؤية من خلال تفعيل مظلة التشريعات والقوانين المدرجة في اتفاقية المجلس، بالشكل الذي يعزز من آلية السوق ويتيح للقطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الاقتصادي، ويشجع المنافسة داخل دول المجلس دون تمييز، وكذلك ينظم العلاقة مع العالم الخارجي.

ويتطلب الأمر من دول المجلس زيادة درجة مشاركة القطاع الخاص كحليف استراتيجي في خطوات تنفيذ استراتيجية التكامل الإنمائي بدلاً من أن تقتصر على القطاع العام، حيث إن مشاركته في صنع القرار ستساهم في تعزيز دوره في التكامل

الإنمائي. كما لابد من تعزيز ما تم إنجازه حتى الآن من هيئات ومؤسسات؛ فعلى سبيل المثال لابد من تفعيل دور مؤسسة الخليج للاستثمار في تنفيذ التكامل الإنمائي، وذلك بتوجيه استثماراتها لمشروعات مشتركة في بناء البنية التحتية ومجالات الاتصالات والتقنية في دول المجلس، كما يمكن إشراك القطاع الخاص في هذه المؤسسة من خلال مساهمته في تسديد ما تبقى من رأس المال المصرح به للمؤسسة (1.35 مليار دولار).

كما يجب أن تسعى دول المجلس إلى خلق المناخ الملاءم لإعادة توطين الأموال الخليجية المستثمرة في الخارج إلى المنطقة، وتشجيع التحالفات مع مؤسسات عالمية رائدة في الأنشطة الإنتاجية الملائمة لاقتصادات المجلس.

كما لابد لدول المجلس من الاستفادة من التطورات في أسواق العمل بدول المجلس، خاصة في بعض الدول التي بدأ يظهر لديها فائض في العرض من العمالة المحلية، وذلك عن طريق تعزيز جهود فتح هذه الأسواق وتسهيل حركة الأيدي العاملة الوطنية بين دول المجلس، لأن تلك الخطوات ستحقق الكثير من المنافع لدول المجلس، من حيث رفع الكفاءة الإنتاجية للعمالة المحلية الناجمة عن المنافسة، وتقليل الطلب على العمالة الوافدة، وكذلك تخفيض الضغوطات السياسية والاجتماعية الناجمة عن البطالة في تلك الدول.

ويجب على دول المجلس العمل على توسيع دائرة التعاون والتكامل الاقتصادي ليشمل الدول العربية ودول الجوار مستفيدة من المناخ السياسي المستقر والتوجهات الاقتصادية الجديدة الداعمة لسياسات الانفتاح الاقتصادي وقوى السوق، وكذلك اتساع حجم السوق وتنوع الموارد الاقتصادية في هذه الدول. ويعزز من فرص نجاح هذا التوسع توافر بعض الهياكل والاتفاقيات بين الدول العربية منذ فترة زمنية طويلة وإن كان لم يتم تفعيلها، مثل اتفاقية الترانزيت عام 1953، ومجلس الوحدة الاقتصادية عام 1961، وصندوق النقد العربي عام 1984. كما يمكن العمل على تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس والدول العربية مما سيدعم التجارة البينية والخارجية مستفيدة من نظام منظمة التجارة العالمية[14].

وفي النهاية لقد أملت علينا الظروف السياسية والأمنية في المنطقة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهل تملي علينا المستجدات الاقتصادية المحلية والخارجية والتي تؤثر في الاستقرار السياسي والاجتماعي الإسراع بتنفيذ خطوات التعاون والتكامل الاقتصادي حتى ولو بصورة تدريجية بين بعض الأعضاء؟ وهل تملي علينا التفكير بخطوات جديدة للتوسع في التحالفات الاقتصادية مع الدول العربية ودول الجوار؟

الهوامــش

1 . قائمة المراجع في نهاية الورقة تشمل بعض الكتابات التي تتناول هذا الموضوع .

2 . Al Gore, (1993) .

3 . أفرد البنك الدولي تقريره عن التنمية لعام 1997 لهذا الموضوع تحت عنوان : «الدولة في عالم متغير» واستعرض التقرير العديد من هذه التجارب .

4 . عبداللطيف الحمد ، (1997) .

5 . المرجع نفسه .

6 . محمد العسومي ، (1998) .

7 . المرجع السابق وهنري عزام (ورقة قدمت في المؤتمر نفسه) ، صحيفة **القبس** الكويتية ، 30/ 7/ 1998 .

8 . سليمان القدسي ، (1998) ، ص 49 .

9 . World Bank, (1997), p. 14 .

10 . المصدر السابق ، ص 4 .

11 . بالرغم من شدة الانتقادات على هذه التجربة نتيجة الأزمة الأخيرة ، بعد أن كانت مثار إعجاب العالم لفترة طويلة ، فإن هناك من يرى أن هذه الأزمة نتجت بسبب تخلي الدولة عن دور الشريك وتخفيض بعض القيود على القطاع الخاص مثل ما حدث في تايلند من رفع القيود على الإقراض العقاري (انظر : Joseph Stiglitz, 1988) .

12 . عبداللطيف الحمد ، طاهر كنعان ، (1998) .

13 . لمزيد من التفاصيل انظر : Ismail Sirageldin, Y. Al-ebraheem .

14 . محمد السقا (1998) .

قائمة المراجـع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. «دول الخليج وتكيفها مع المتغيرات في أسواق المال العالمية»، **الأهلي الاقتصادي**، العدد الخامس، المجلد السابع، 1997.

2. سليمان القدسي، **سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات (22)، 1998).

3. طاهر كنعان (تحرير)، **دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة**، (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، 1998).

4. عبداللطيف الحمد، «التكامل الإنمائي الخليجي: التحديات والمواجهة»، بحث نشر في كتاب: **قمة الكويت وصياغة المستقبل**، (الكويت: وكالة الأنباء الكويتية، إصدار خاص بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1997).

5. عبدالله القويز، «التحديات والفرص الاقتصادية الرئيسية أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، بحث نشر في كتاب: **مؤتمر أمن الخليج: المنظور الوطني**، (لندن: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997).

6. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **النشرة الاقتصادية**، العدد الحادي عشر، (1996).

7. محمد إبراهيم السقا، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**. دراسة غير منشورة، (قسم الاقتصاد، جامعة الكويت، 1998).

8. محمد عبدالرحمن العسومي، **تطورات أسواق النفط العالمية واقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (أبوظبي: غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، 1998).

9. محمد محمود الإمام، **مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي المشترك**، (المعهد العربي للتخطيط، 1993).

10. ميرفت بدوي، «دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية» بحث نشر في كتاب: **دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة**، (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، 1998).

11. يوسف الإبراهيم، «التخطيط التنموي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: المفهوم-السمات-المستقبل»، مجلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، (1994).

12. يوسف الإبراهيم، **عجز الموازنة: أوضاع المالية العامة في دولة الكويت: الواقع، الإحتمالات، وسبل المواجهة**، (الكويت: دار قرطاس، 1995).

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية

1. Yousef Al-Ebraheem, "Kuwait's Economic Travails," *Middle East Quarterly,* 1996.
2. Julia Devlin, *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States,* Emirates Occasional Papers, no. 13 (Abu Dhabi: ECSSR, 1998).
3. Al Gore, *Creating a Government that Works Better and Costs Less,* The Report of the National Performance Review, 1993.
4. IMF, *Policy Challenges in the GCC Countries,* 1996.
5. IMF, *Financial Systems and Labor Markets in the Gulf Co-operation Council Countries,* 1997.
6. IMF, *Kuwait From Reconstruction to Accumulation for Future Generations,* Paper 150, 1997.
7. Nemat Shafik (ed.), *Prospects for Middle Eastern and North African Economies: From Boom to Bust and Back,* ERF, 1998.
8. Ismail Sirageldin, "Globalization, Regionalization, and Recent Trade Agreements: Impact on Arab Economies," Keynote Address, International Conference on "The New Economic Development and their Impacts on the Arab Economics," Arab Planning Institute, Tunis, 1998
9. Ismail Sirageldin and Yousef Al-Ebraheem, "Budget Deficit, Resource Gap and Development in Oil Economies," Discussion Paper, Council of Foreign Relations, 1997.
10. Joseph Stiglitz, "Redefining the Role of the State: What Should It Do? How Should It Do It? and How Should Decisions Be Made?" Presented at the Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Japan, March, 1998.
11. World Bank, *World Development Report 1997.*

المحور السابع

الإعلام ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفصل الرابع عشر

التحولات التي شهدتها الساحة الإعلامية بدول مجلس التعاون في العقد الأخير من القرن العشرين

أحمد عبدالملك*

مقدمة

أدى الإعلام دوراً مؤثراً في عملية التحديث والتحول التي مرت بها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكانت له آثار واضحة على المستويين الرسمي والشعبي. كما صاحب ذلك الإعلام هنات ونقاط ضعف كان لابد من تجاوزها ليحقق هذا الإعلام أهدافه.

ونحاول في هذه الورقة تسجيل بعض التحولات التي طرأت على الساحة الإعلامية في دول مجلس التعاون خلال السنوات العشر الماضية والتي لامست أفكار وسلوكيات المجتمع، وذلك من خلال ما يلي:

1. تقديم لمحة عن الإعلام في دول المجلس، مبادئه، وملامحه، وسلوكياته.
2. التطور التقني العالمي وأثره على الإعلام والمواطنين في دول المجلس.
3. الاتجاهات الفكرية والتحولات والظواهر في إعلام دول المجلس.

أولاً: لمحة عن الإعلام في دول مجلس التعاون وسلوكياته وأهدافه

بدأ الاهتمام بوسائل الإعلام الحديثة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العقد السادس من القرن العشرين، كحتمية لازمة للتواصل بين الحكومة والمواطنين وكضرورة من ضرورات التنمية في المجتمع الذي تغلب عليه الأمية.

* مدير الشؤون الإعلامية في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية

ونصت دساتير دول مجلس التعاون وقوانينها على أهمية الإعلام في إدارة مؤسسات الدولة وتوجيه الأفراد ورفع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية والنفسية. ويلاحظ أن معظم هذه القوانين والتوجهات الإعلامية تركز على ربط الإعلام بالتنمية، لكون المجتمع الخليجي يمر بمرحلة التحول.

ونجد أن السياسة الإعلامية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة تركز على «تعزيز المسيرة الاتحادية وتأكيد الولاء للاتحاد وتعميم منجزاته التي حققها للمواطن في مختلف أرجاء الدولة»[1]. كما تلعب هذه السياسة دوراً مهماً في:

«تثقيف المواطنين وتوعيتهم ونشر وإحياء وتطوير الثقافة الوطنية وتشجيع الإنتاج الفكري والأدبي والإبداعي في إطار كبير يجمع تلك الأجهزة، ويقوم على مبدأ حرية الصحافة الملتزمة الواعية في الدولة التي تدعم القضايا الوطنية والقومية الأساسية، وتتركز على موضوعات التضامن العربي وكل ما يجمع الدول العربية»[2].

وتدعو وسائل الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الالتزام بمبادئ الإسلام وإلى التمسك بها في إطار من التسامح والمحبة والاعتدال[3].

ونلاحظ أن السياسة الإعلامية في دولة البحرين تولي الحفاظ على التقاليد وغرس القيم والمثل النبيلة أهمية واضحة. وتركز الحكومة على الدور الإيجابي للإعلام كوسيلة من وسائل بناء المجتمع الحديث وتطوره[4]. أما الثوابت الأساسية التي يتبناها الإعلام فتتلخص في الآتي:

«الحفاظ على التراث والعادات والتقاليد الوطنية وتلعب أجهزة الإعلام دوراً مهماً في تعزيز الانتماء الوطني وغرس القيم والمثل النبيلة في نفوس أفراد المجتمع وإبراز الإنجازات والمكتسبات الوطنية»[5].

وفي المملكة العربية السعودية، نلاحظ أن السياسة الإعلامية جزء من السياسة العامة للمملكة حيث تنبع من الإسلام وتستمد معانيها من الشريعة؛ كما تستند إلى الفكر الإسلامي الواعي والضمير الإنساني الحي والانتماء الصادق للوطن [6]. وحددت المملكة أهدافاً واضحة للسياسة الإعلامية داخلياً وخارجياً.

«فعلى المستوى الداخلي تهدف السياسة الإعلامية - كما جاء في مقدمتها - إلى تأصيل مبادئ وقيم شريعة الإسلام في النفوس، وترسيخ التقاليد والعادات العربية الكريمة، وتوثيق روابط الحب والتآزر، وإذكاء روح التكافل الاجتماعي بين المواطنين، والنهوض بالمستوى الفكري والحضاري والوجداني للمواطنين من خلال الاهتمام بوضع الأسرة ووضع الشباب وتلبية احتياجاتهم، ودعم النهضة العلمية والثقافية ومكافحة الأمية، وإبراز أهمية التراث وإحيائه. ويتم دعم النهضة عبر قنوات الاتصال وأجهزة الإعلام التي وفرتها الدولة على أحدث مستويات التقنية لتحقيق هدف التوجيه والإخبار والترفيه الذي يعتمد الموضوعية والبعد عن المبالغات أسلوباً ومنهجاً في عرض الحقائق والمعلومات.

وعلى المستوى الخارجي هناك ثلاثة محاور أساسية للحركة الإعلامية للمملكة تتمثل في المحور الإسلامي، والمحور العربي، والمحور الدولي وتؤكد التوجيهات الإعلامية في المحاور الثلاثة على أن الإعلام السعودي يستهدف في مهماته الخارجية الدعوة إلى التضامن العربي والإسلامي والدفاع عن قضايا العرب والمسلمين، والاتجاه في الصلات الخارجية وجهة إنسانية تقوم على احترام حقوق الشعوب والأفراد والوقوف إلى جانب الحق والعدل والسلام ومناهضة الظلم والتفرقة العنصرية. وتؤكد السياسة الإعلامية للمملكة في توجهها الخارجي على العمل من أجل مناهضة التيارات والاتجاهات الهدامة، من خلال إبراز مخاطرها على الأفراد والمجتمعات والتصدي للتحديات الإعلامية المعادية، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة في علاقاتها الدولية القائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى»[7].

وفي سلطنة عُمان يؤدي الإعلام دوراً مهماً في عملية تحديث المجتمع بحيث يتعامل مع معطيات التحضر ليتواصل مع العالم. وكانت له أهداف أخرى عممتها وزارة الإعلام كالتالي:

«وبينما سعى الإعلام العُماني إلى مواكبة عملية البناء والتنمية باعتباره مرآة صادقة تعكس كل ما يدور في المجتمع، فإنه قام بدور حيوي في الحفاظ على سمات ومقومات الشخصية الوطنية... وبناء ودعم جسور الصداقة مع الدول والشعوب الأخرى تعزيزاً للتواصل الحضاري معها، ولإثبات قيم الحوار وأسس الاستقرار والأمن والسلام»[8].

كما أضافت وزارة الإعلام بُعداً آخر للإعلام بالسلطنة تمثل بدور الإعلام في الحفاظ على السمات المميزة للإنسان العُماني.

«وفي الوقت الذي يشكل فيه الإعلام العُماني جسراً للتواصل ويداً ممدودة بالصداقة لمختلف الدول والشعوب الأخرى التي تبادل السلطنة نفس المواقف، وبما يحقق التفاعل الحضاري مع الآخرين، فإنه يحرص على الخصوصية العمانية وتعميق السمات المميزة للشخصية العُمانية، ثقافة وحضارة وانتماء، وبما يحقق تفهم المواطن لأبعاد الرؤية العُمانية وتفاعله الإيجابي معها ومشاركته في إنجاز مقاصدها وسعيه للاستفادة من الفرص التي تتيحها».

جدير بالذكر أن النظام الأساسي للدولة أكد على أن:

«حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون»، وأن «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه»[9].

ورغم حل وزارة الإعلام في دولة قطر وإلحاق بعض إداراتها بوزارات أخرى، وذلك في إثر قانون أصدره أمير دولة قطر في 30 آذار/ مارس 1998، فإن السياسة الإعلامية في دولة قطر بينها المرسوم بقانون رقم (2) لسنة 1990 بتنظيم وزارة الإعلام والثقافة وتعيين اختصاصاتها؛ حيث أشارت المادة الثانية من هذا المرسوم إلى أن اختصاصات وزارة الإعلام والثقافة تنحصر في الآتي[10]:

1. اقتراح السياسات والخطط الإعلامية والثقافية للدولة ومتابعة تنفيذها.
2. الإشراف على جميع الأجهزة الإعلامية والثقافية والتأكد من التزامها بالسياسات العليا الإعلامية والثقافية للدولة.
3. تزويد المواطن بالمعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعينه على فهم القضايا المحلية والإقليمية والعالمية.

4. تنمية الوعي الإعلامي والثقافي للمواطن في إطار المبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة.

5. الترويح عن المواطن والترفيه عنه بما يتفق والقيم الدينية والتقاليد المرعية.

6. إطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على ما تبذله الدولة من جهد لبناء وتنمية الوطن والمواطن، وتوضيح وجهة نظرها في القضايا العربية والإسلامية والدولية.

7. التصدي للإشاعات والدعايات المغرضة التي تمس سمعة البلاد أو علاقاتها بغيرها أو تؤثر في معنويات أبنائها ووحدتهم.

8. رقابة المطبوعات والمصنفات الفنية وفقاً للقانون.

9. رعاية ودعم الحركة المسرحية والموسيقية والفنية، وإقامة المواسم والندوات والمحاضرات الثقافية.

10. رعاية التأليف والترجمة في المجالات العلمية والأدبية والفنية ودعم وتشجيع الإبداع الفكري والثقافي.

11. حماية حقوق المبدعين والمؤلفين، والمصنفات الأدبية والعلمية والفنية، وفقاً للقانون.

12. جمع المعلومات والبيانات والوثائق عن التاريخ الوطني والتراث القومي وحفظها وتيسير تداولها ونشرها.

13. إنشاء المكتبات العامة وإدارتها وتطويرها.

14. إنشاء المتاحف وإدارتها وتشجيع التنقيب عن الآثار وصيانتها ونشر الثقافة الأثرية.

15. القيام بالتغطية الإعلامية لجميع أنشطة الدولة في الداخل والخارج.

16. اقتراح مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة باختصاصات الوزارة.

وفي دولة الكويت تم تحديد دور الإعلام للعمل في نطاقين: داخلي بحيث تستثمر الموارد لخدمة المجتمع؛ وآخر خارجي يعنى أول ما يعنى بالانفتاح على الآخرين. ولخص كتاب وزارة الإعلام هذه السياسة كالتالي:

«ينتهج الإعلام الكويتي سياسة مرنة ومنفتحة داخلياً وخارجياً، ويقوم على مبادئ التعاون والاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير من الدول المتعامل معها. والسياسة الإعلامية ترسم بجهد جماعي يراعي التنمية الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

كما يعمل الإعلام على استثمار جميع وسائله الإعلامية في خدمة المجتمع، ودعم سياساته على جميع المستويات المحلية والعربية والدولية، من خلال التعريف بأهم خصائص المجتمع الكويتي، ناهيك عن دوره الفاعل في دعم القضايا الوطنية»[11].

ورغم ما قد يقال حول عدم الوصول إلى الأهداف المعلنة، حيث إن التواصل الإعلامي شأنه شأن الثقافة هو "كم" تراكمي، فإن كثيراً من الأهداف تم الاقتراب منها؛ وأهمها:

1. المحافظة على قيم وتقاليد المجتمع في إطار من الانفتاح و قبول الحوار وتوسيع المدارك نحو التلاقح الفكري مع المجتمعات والشعوب الأخرى.
2. الانتقال من مرحلة التقليدية في العيش "البداوة والبحر" إلى الأخذ بأسباب الحياة المتحضرة فيزيائياً وفكرياً، مع وجود استثناءات وتفاوت في هذا الانتقال بين مجتمعات دول مجلس التعاون.
3. القضاء على العديد من الأمراض والسلوكيات المنحرفة والاعتقادات السلبية، وظهور سلوكيات تواكب العصر سواء داخل المنزل أو خارجه، مع وجود استثناءات أيضاً.
4. الإقبال على التعلم والتعليم والقضاء على الأمية وتشجيع العمل وتفهم دور المرأة في المجتمع.
5. بروز وعي اجتماعي وسياسي واقتصادي أخذ يطالب بـ "مأسسة" الدولة، وكشف عيوب الوزارات واقتراح الحلول الناجعة للمشكلات التي يعاني منها بعضها.

6. العناية بالطفل وتربيته التربية السليمة فكراً وجسداً، وحمايته من الأمراض والحرص على متابعة تطوره اللغوي والصحي والسلوكي.

7. دعم التفاهم في إطار مجلس التعاون، فقد شهدت مرحلة ما قبل غزو دولة الكويت انسجاماً إعلامياً واضحاً بين دول المجلس، تجاوز مرحلة التنسيق إلى دعم التوجه الخارجي والمحافظة على الخصوصية الذاتية لكل دولة وتبني مبدأ "أن الإساءة لأية دولة من دول المجلس تعتبر إساءة لجميع الدول"، ولقد وضعت لذلك نظم وتوجهات ساهمت في تقريب السياسات الإعلامية، بالإضافة إلى المؤسسات المشتركة ودعم التوجهات التكاملية في ميادين الحياة المختلفة. ولعل "صوت مجلس التعاون" أحد الرموز التكاملية الواضحة في تلك السياسة.

8. أوجدت تلك السياسة أيضاً آليات للعمل الإعلامي المشترك تمثل في لجان عدة: مثل لجنة وكالات الأنباء، لجنة الإذاعة، لجنة التلفزيون، لجنة الإعلام الخارجي، وإبان غزو دولة الكويت تشكلت لجنة الإعلام المشترك لدعم التوجه الإعلامي لدول المجلس. وكان لذلك دور في الاقتراب من توحيد الخطاب الإعلامي الخليجي، وإيصال رسائل محددة للمواطن بأهمية الانتماء لهذا الصرح الخليجي الذي يحتضن آمال وطموحات المواطنين، على الرغم من اعترافنا بأن العمل في هذه اللجان قد سار على وتيرة بطيئة، وبعضها أصبح مشلولاً نتيجة حتميات داخلية في الدول، وأخرى تتعلق بالتطورات التقنية التي أفرزت مقولات جديدة لا تؤيد التكامل بل تدعم التنافس.

ولاحظ بعض الدارسين أن نهج الإعلام في دول المجلس قد خالف النظريات السابقة كـ "الألمانية الهتلرية" و "نظرية الحقيقة" التي انتهجها الإعلام البريطاني والتي يراها البعض تدليساً، بحيث تقوم هذه النظرية - كما ترى - بإبراز بعض الحقائق وإخفاء بعضها الآخر. ويصف الشيخ مصطفى إدريس، المستشار بالديوان الملكي السعودي الإعلام في المملكة ودول مجلس التعاون كالتالي:

«لقد حقق هذا النمط الإعلامي المستند إلى أصالة شعب المنطقة في عاداته وتقاليده أروع الترابط العميق بين القيادة والشعب، مكن هذه الدول وولاة أمورها عبر المراحل والزمن من مواجهة كافة الأحداث العالمية والإقليمية وتحدياتها والتعامل معها بقوة وثبات»[12].

ومع الانفتاح الإعلامي وظهور الفضائيات دخلت أفكار جديدة في مجتمع دول مجلس التعاون لامست التوجه الفكري والسلوكي وأثارت العديد من الأسئلة التي لم تكن لتثار ضمن إطار الإعلام التقليدي. ومع الإقرار بوجود توجهات سلبية للإعلام الوافد "أجنبياً أو عربياً" من ناحية السلوكيات الاجتماعية، فإن هذا الانفتاح قد عزز انفتاح الرأي العام ووسع من رحابته لسماع الرأي الآخر ومناقشة القضايا التي كانت تُسوَّر بالشريط الأحمر.

وربط البعض الإعلام في دول المجلس بالنزعة التحولية لمواطني دول المجلس، وهو ما اتفق على تسميته بالتنمية، وظهر مفهوم "الإعلام التنموي" كأحد أبرز أنواع الإعلام بدول المجلس. ويرى سمير حسين في هذا الخصوص أن الاستخدامات الأساسية للاتصال في عملية التنمية، قد ركزت على مجموعة من الأهداف تم توزيعها حسب تنوعها إلى ثلاث مجموعات لها وظائف محددة.

المجموعة الأولى: الوظائف التي تستهدف توفير المناخ الملائم وتهيئة الأذهان للتنمية والربط الثقافي والحضاري والفكري بين أنشطة التنمية وسائر أنشطة التنظيم الاجتماعي (Cultural Linkage).

وتؤدي هذه المجموعة دوراً يتلخص في الآتي:

1. توسيع الآفاق (Widen Horizons).
2. غرس التحرك (Mobility).
3. تركيز الانتباه أو بأورته على قضايا التنمية ومشكلاتها وجوانبها المختلفة (Focus Attention).
4. رفع التطلعات أو إثارة المستوى العام للطموحات (Raise Aspirations).

المجموعة الثانية : الوظائف التي تستهدف المعاونة في إتاحة فرص الحوار والنقاش وتوسيع نطاق المشاركة وتوجيه المواقف تمهيداً وترشيداً لعملية اتخاذ القرار (Decision Process) .

وتؤدي هذه المجموعة أدواراً منها :

1 . تغذية قنوات الاتصال ما بين الأشخاص ودعمها (Feed the Interpersonal Channels) .

2 . إضفاء المكانة والمهابة على القيادات الناجحة العاملة في مجال التنمية (Confer Status) .

3 . توسيع نطاق الحوار الخاص بخطط التنمية وسياساتها (Broaden the Policy Dialogue) .

4 . فرض أوضاع اجتماعية معينة (Enforce Social Norms) .

5 . تربية الأذواق وتشكيلها (Form Tastes) .

المجموعة الثالثة : الوظائف المتعلقة بدور وسائل الاتصال الجماهيري في التعليم ومحو الأمية والتدريب وإكساب المهارات العصرية (Mass Media as Teachers) [(13)] .

وهي الوظائف التي تتيح استخدام وسائل الاتصال كرافد وداعم لأشكال التعليم واكتساب المهارات التي تتطلبها مناحي التنمية المختلفة .

وعلى الرغم من التصنيف النظري لشكل التوجه الرسمي للإعلام في دول المجلس ، ووضوح أهدافه لدى بعض الأطراف دون أطراف أخرى . فإن نقاشاً طويلاً ما زال يدار حول مدى تحقيق هذا الإعلام لأهدافه الموضوعة على الورق ، ومدى وجود التناغم المطلوب بين وسائل الإعلام وجمهور المفكرين أو الطبقة المثقفة التي ما زالت تطالب بإعلام تفاعلي (Interactive) وليس إعلاماً أحادي الوجهة . وهو نقد لم يسلم منه الإعلام في دول المجلس ، مع التأكيد على أن لكل مرحلة من مراحل التنمية أساليبها وأدواتها ، وأن الانفتاح الذي جاء حديثاً بعد كارثة احتلال دولة الكويت أو قبلها بقليل كان نتيجة حتمية لتطور الرأي العام وتهيؤ الأرضية الملائمة لشكل التوجه "الانفتاحي" الجديد (كما سيأتي لاحقاً) .

ولقد لاحظ الباحث - من خلال متابعته للإعلام في دول المجلس لأكثر من 25 عاماً - أن هذا الإعلام أصيب بدهشة مباغتة مع ظهور القنوات الفضائية، ولاسيما مع بروز شبكة (C.N.N) إبان غزو دولة الكويت، ولقد كان من أسباب عدم تفادي هذه الدهشة المباغتة ملامح وسلوكيات هذا الإعلام التي بدت كالتالي :

1. التركيز على الوجه السياسي في التوجه الإعلامي.
2. محدودية مجال الإبداع والابتكار لشعور المعدِّين والمذيعين والمخرجين والفنيين الآخرين بأنهم موظفون في الدولة، ويطبق عليهم قانون الخدمة المدنية، ويتسلمون رواتبهم آخر الشهر وإن لم يبدعوا، إضافة إلى انصراف بعضهم لتأسيس شركات إنتاج خاصة وإن كانت متواضعة.
3. أدى النقص في البرامج مقابل المساحات الكبيرة للبث الإذاعي والتلفزيوني إلى استيراد البرامج من الخارج، مما نتج عنه وجود تغريب داخل المجتمع، وحاد ذلك بالإعلام عن تحقيق أهداف التنمية بسبب غلبة أنماط إدارية معينة أكدت تلك التبعية وعززتها، مقابل صرف الملايين على تلك المواد الوافدة، مع عدم الالتفات إلى الإنتاج المحلي ومحدودية الاهتمام بالتدريب والتقويم العلمي السليم.
4. حالف الحظ إعلام دول المجلس في بلورة مفاهيم إعلامية محلية تخدم توجهها الإعلامي، ولكن أدى استيراد الأفكار والمواد الإعلامية من دول أخرى - لا تلائم بالضرورة مجتمع مجلس التعاون وإن كانت عربية - إلى شيوع سلوكيات وأنماط تفكير غربية، فمثلاً أدى تقليد دول عربية في مجال تحرير وبث الأخبار إلى شيوع نماذج غير صالحة للنشرات والموجزات الإخبارية، ولم تستطع دول مجلس التعاون كشفها إلا بعد ظهور المحطات الفضائية، وتحديداً بعد بروز تغطية شبكة (C.N.N) في إثر غزو دولة الكويت.

ويرى أحد الإعلاميين في الاتجاه العربي إلى الأخبار وعدم إمكانية قبول هذه الأخبار عالمياً - وهي اتجاهات تم تصديرها إلى دول المجلس في السبعينيات - أن «الأخبار التي تصل عادة إلى الخارج من الداخل هي أخبار رسمية قد تلبي

احتياجات داخلية بحتة، لكنها لا تلبي بالضرورة حقاً أساسياً في معرفة ما يجري في بلادنا بصدق، بعيداً عن أسلوب الإطناب والمديح والثناء»[14].

5. ضعف الإدارة في بعض وسائل الإعلام؛ مما أدى إلى ضبابية حقيقة التوجه أحياناً، ولا عجب أن تجد محطة تلفزيونية بدول المجلس تمنح مذيعة - ما زالت في سنتها الأولى - ساعات على الهواء مباشرة، دون أن يكون هنالك توجيه فكري أو سياسي لما تود المحطة أن تقوله، أو تتطلبه المرحلة التي تمر بها البلاد، وهذا ما أدى إلى تخوف - كما يقول سمير حسين - من حدوث حالات أمكن التحقق منها في ذلك الإعلام وهي:
   - الابتذال والنمطية في التسلية بدرجة تجعلها تحد من الخيال بدلاً من أن تثيره.
   - التسطيح والتجويف والإفقار للحياة الثقافية بديلاً من الإثراء الثقافي.
   - تشجيع التقليد والسلبية لدى الجمهور بدلاً من التجديد والمبادرة [15].

6. الاهتمام الواضح بالترفيه كرابط للجمهور بالخطاب العام للإعلام في بعض دول المجلس، وأدى هذا إلى نفور الطبقة المثقفة من الإقبال على مثل هذه البرامج أو الخطابات واللجوء إلى المصادر الأجنبية كالإذاعات الموجهة إلى المنطقة. ولقد دلت دراسات وبحوث علمية على أن "برامج المنوعات" وهي مواد ترفيهية بالدرجة الأولى قد احتلت نسبة عالية جداً من نسب البرامج في تلفزيونات دول المجلس. وأورد سعود دهلوي إحصائيات كانت نسبة البرامج الترفيهية فيها عالية، ومنها:

- **تلفزيون دولة الكويت**

البرامج الثقافية والخاصة:	- علوم، فنون، آداب	10٪
	- الدينية	10٪
	- الأطفال	15٪
البرامج الإعلامية	- الأخبار (البرامج السياسية)	10٪
	- الإعلام عن نشاطات المجتمع وإنجازاته	10٪
البرامج المنوعة		20٪
البرامج الرياضية		10٪
البرامج الدرامية		15٪

- **تلفزيون المملكة العربية السعودية**

- البرامج الدينية الثقافية	25٪
- البرامج المتوعة الغنائية	22٪
- الأفلام والمسلسلات غير العربية	8٪
- البرامج التمثيلية (محلية وعربية)	15٪
- برامج الأطفال	15٪
- الأخبار والبرامج الإخبارية	15٪

- **تلفزيون الإمارات العربية المتحدة من أبوظبي**

- برامج شعبية من التراث	10٪
- برامج إخبارية	12٪
- برامج المرأة	15٪
- برامج دينية	14٪
- برامج تاريخية	10٪
- برامج ثقافية	15٪
- برامج أطفال	14٪
- برامج رياضية	02٪
- برامج ترفيهية	03٪
- برامج مختلفة	05٪

(ويرى الباحث المذكور أن برامج المتوعات هنا تمثل 15٪).

- **تلفزيون دولة قطر**

- البرامج الإعلامية	9.65٪
- البرامج الترفيهية	22٪
- البرامج الثقافية	7.88٪
- البرامج الدرامية	35.02٪
- البرامج الدينية	11.13٪
- برامج الفئات	13.39٪
- البرامج التعليمية	0.11٪
- الإعلانات	0.82٪

(مع ملاحظة أن الدراما في أغلبها ترفيهية).

* **تلفزيون سلطنة عُمان**

- البرامج الإخبارية	٪12.71
- البرامج الدينية	٪13.70
- البرامج الثقافية	٪5.57
- البرامج التربوية والتعليمية والعلمية	٪10.05
- برامج الأطفال	٪12.92
- برامج الشباب	٪8.85
- برامج المرأة والأسرة	٪0.63
- برامج ترفيهية	٪27.86
- البرامج التنموية	٪7.71.[16]

لم يورد الباحث إحصائيات لبرامج تلفزيون البحرين، ولكن إحصائيات غير حديثة لتلفزيون البحرين سبق أن نشرها جهاز تلفزيون الخليج كانت كالتالي[17]:

- برامج المنوعات	٪30
- برامج الأطفال	٪20
- برامج علمية	٪20
- برامج ثقافية	٪20
- برامج دينية	٪10

ولقد توصل أحد الباحثين عبر دراسة تحليل مضمون مواد تلفزيونية لمحطات دول مجلس التعاون إلى أن «برامج المعلومات حصلت على أعلى نسبة مواد وهي 161 بنسبة 46.9٪ تلتها المواد الترفيهية 94 مادة بنسبة 27.4٪ ثم فئة المواد الثقافية التي كان عددها 88 بنسبة 25.7٪. وبمقارنة مدة كل فئة يلاحظ أن مدة المواد الترفيهية كانت أطول مدة، حيث بلغت 2633.80 دقيقة تلتها في الترتيب المواد التثقيفية بـ 1503.42 دقيقة، ثم المعلوماتية بـ 1004.63 دقيقة»[18].

ورغم أن هنالك حاجة إلى تحديد مصطلح "فئوية" البرامج، وهي معضلة في بحوث الاتصال؛ إذ قد تتداخل الفئات حسب رؤية الباحث لها، ولكن ليس لذلك تأثير في النسب العالية كما هو بالنسبة إلى البرامج الترفيهية. ومما يزيد ابتعاد قنوات الإعلام في دول المجلس عن تحقيق أهدافها، الاعتماد الكبير على استيراد البرامج من الخارج، ناهيك عن أن جل هذه البرامج تحمل قيماً وسلوكيات بعيدة

عن المجتمع وقد تكون ضارة أحياناً على النشء، كما أنها تحمل ملامح التفوق الأمريكي الغربي والمهارات الخارقة، الأمر الذي يشعر المواطن العربي عامة بضعفه وقلة حيلته عندما تأخذه الأفلام والبرامج المستوردة إلى عالم الخيال الواسع، مما يمكن إطلاق وصف "التلوث الثقافي" عليه، وبهذه المناسبة فقد قامت اليونسكو ببحث ميداني في فنزويلا عن التلوث الثقافي، ووجدت أن "المثل الأعلى للبطولة بالنسبة إلى الطفل الفنزويلي كان يتمثل في شخصية أمريكية في 86.3٪ من الحالات، في حين لم تتجاوز نسبة الأطفال الذين تمثلوا شخصية فنزويلية 7.9٪ »[19].

ولا يمكن بأي حال من الأحوال استبعاد حدوث التوجه نفسه لدى أطفال الخليج، ناهيك عن الانحراف والتحلل من القيم والأعراف. ولقد دلت دراسات على أن التلفزيون يمكن أن يؤدي إلى النصب والاحتيال، وأن دراسة أجريت على 500 فيلم في منطقة الخليج العربي «وجدت أن موضوع الحب والجريمة والجنس يشكل 72٪ منها، وتبين من دراسة أخرى حول الجريمة والعنف في 100 فيلم، وجود 168 مشهداً للجريمة أو محاولة قتل»[20].

ولن نسترسل في إلقاء الضوء على سلبيات البرامج المستوردة التي تبثها محطات التلفزيون في دول المجلس، لأنها متشعبة ومتعددة ولا يسمح المجال الضيق بحصرها.

7. قوانين المطبوعات واختلاف الرؤى بين حرية التعبير والخطوط الحمراء التي تخطها هذه القوانين وبين الدساتير التي تنص على حرية الرأي. ويرى محمد الرميحي «أن ملكية وسائل الإعلام المطبوعة "مقيدة" وملكية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة حصرية على الدولة، وهذا ينم عن أن الذين يقومون بصياغة مضمون الرسالة الإعلامية ويقررون شكلها ومدتها هم قلة من الأفراد، في الغالب بيروقراطيون يبثون هذا المضمون إلى أعداد كبيرة من الناس»[21].

ويشير الرميحي إلى دور الرقابة وشكلها فيقول: «إن أحد معوقات حق الاتصال هو الرقابة، وتأثير الرقابة في الخليج يقوم كحاجز تقليدي أمام بعض وسائل الاتصال التي تستطيع الرقابة التقليدية الوقوف أمام انتشارها، كالصحف

والكتب والأفلام، وهي رقابة غير مرنة تشتد في بعض الدول وتخف نسبياً في دول أخرى، وهي رقابة سياسية وثقافية أيضاً». ويخلص أيضاً إلى الرقابة الإلكترونية فيقول: «ففي بعض بلدان الخليج يُحرم قانوناً نشر أطباق الاستقبال لاستقبال المحطات التلفزيونية الدولية وفي بعضها الآخر يستعاض عنها بتوصيلات سلكية (كابل) مراقبة مسبقاً»[22].

وفي الواقع فإن قوانين وممارسات الرقابة تختلف وتتدرج في دول المجلس. فإذا كان يؤخذ على نظم الرقابة في بعض الدول عدم مجاراتها لواقع الحال - ونعني به الانفتاح الإعلامي والشفافية الدولية - فقد تساهلت دول أخرى في تلك القوانين، وألغى بعضها نظام الرقابة، كما هو الحال في دولة قطر، وبقيت فيها رقابة محدودة تمس المصلحة العليا للبلاد وتحفظ قدسية التعاليم الدينية والحرمات يقررها رئيس التحرير في الصحافة مثلاً. في الوقت ذاته فإن دولة قطر تختلف عن بقية دول المجلس - وهذه مفارقة ملحوظة - في أنها لم توافق على الاستقبال المباشر عبر اللاقط من الأقمار الصناعية بل قننت المسألة، وطرحت ما سمي بـ (الكابل) لتمرير البث الوافد عبر مرشحات قصد منها ضمن أمور أخرى حماية المجتمع من البث غير المرغوب فيه.

كما تأتي محطة "الجزيرة" - وسنأتي على ذكرها في الجزء الثالث - إضافة أخرى إلى الحوار والنقاش الدائر حول مدى حرية التعبير ومدى رفع نظام الرقابة.

8. تغيب الثقافة والنخب الثقافية عن إعلام دول المجلس، فاستناداً إلى الأرقام المعلنة حول الكم الترفيهي للإذاعات والتلفزيونات بدول المنطقة، يرى فريق من المثقفين في دول المجلس أنهم "مغيبون" عن إعلامهم. ويسود اتجاه قسري - سواء كان عربياً أو غربياً أو أمريكياً - يعمل على تدعيم المفاهيم وصياغة السلوكيات، الأمر الذي يعتبرونه "غزواً" أحياناً (مع تحفظنا على هذا الاستخدام) ويعتبرونه أحياناً أخرى عامل اغتراب للمجتمع الخليجي.

ولكن هذا لا يعفي بعض النخب المثقفة من "عيب" الانكفاء على الذات، والعيش في عزلة نفسية وثقافية، وعدم لجوئهم إلى الحوار مع الإعلام والتفاعل معه. ولقد أمكن التحقق من رفض بعض المبدعين والمفكرين التحدث لوسائل الإعلام لمواقف شخصية، وأدى هذا إلى اتجاه سلبي يحاربه المثقفون أنفسهم وهو بروز أنصاف المثقفين في وسائل الإعلام، أو سيطرة بعض الوافدين على الصفحات المتخصصة في الصحافة أو برامج التلفزيون.

كان يجب ألا ينقطع الحوار بين النخب المثقفة ومسؤولي الإعلام مهما كانت الظروف عسيرة والرؤى غير وردية. وكما نرى اليوم فقد أعادت الفضائيات "النخب" إلى الجمهور، وأخذ بعض رؤساء الدول "يحبذون" الحديث المباشر للفضائيات بعد أن كانوا يكتفون بالبيانات الرسمية المقتضبة. ومع ذلك، فإن الاتجاه الجماهيري نحو الترفيه كعامل مؤثر في عملية الاتصال قد شجعه عدم تقديم الثقافة في أطر شيقة، فالثقافة عملية صعبة الاستيعاب بعكس الترفيه.

ويرى محمد الرميحي أن الوضع السائد في إعلام دول المجلس قد أكد تراجع: «عملية الثقافة الجادة التي تنمي الإحساس والذوق والملكات النقدية لصالح الثقافة الجماهيرية الترفيهية الاستهلاكية التي أصبح التلفزيون والقنوات الفضائية مصدرها الأكبر، وجرفت معها برامج الإذاعة والصحف التي أصبح همها إنتاج المواد التي يريدها المشاهد أو المستمع أو القارئ، والتي هي بالأصل - أي ما يريده الفرد - ناتجة عن صياغة التلفزيون لسلوكه وتفكيره، فهي إذن في حلقة مفرغة لثقافة تعيد إنتاج الثقافة "بالمعنى الثقافي"»[23].

9. غياب الاستراتيجية الشاملة للخطاب الإعلامي لدى بعض المؤسسات الإعلامية، وتشكُّل اجتهادات مرحلية أو وقتية تأتي كرد فعل تجاه حوادث أو أحداث معينة. ولقد برزت الحاجة لاستراتيجية شاملة إبان غزو دولة الكويت، وكيف استطاع الإعلام المضاد تبرير خطواته في الغزو وإقناع جماهير الأمة العربية - في العديد من الدول العربية - بعدالة خطواته رغم أنها ليست كذلك. ويرجع محمد الرميحي أسباب عدم وجود استراتيجية واضحة تخدم الثقافة - وقد

نعممها لخدمة جوانب الحياة الأخرى - إلى أن القائمين على الإعلام الثقافي يضعون إبداعاتهم في إطار العملية الوظيفية وحسب، ويطوعون هذه الإمكانيات لخدمة السياسة أو السلطة، أو لقلة رصد الاعتمادات المالية لتنمية العملية الثقافية أو لعدم إيمان السياسي بها [24].

10. تبدو التبعية للغرب - عبر الاعتماد الواضح على وكالات الأنباء - أكثر وضوحاً في صحف دول المجلس؛ إذ نجد تشابهاً واضحاً في الصحف الصادرة في البلد نفسه، ونجد أن الوكالات الغربية التي تعمل على مدار الساعة تعوض صاحب الدار أو الجريدة عن أجور توظيف المراسلين المؤهلين، واعتمدت الصحافة الخبرية في دول المنطقة على مبدأ "القص واللصق" مما أدى إلى وجود صحافة بدائية، رغم الاعتراف بتطورها مؤخراً.

كما اعتمدت هذه الصحافة على تغليب الربح السريع على الخدمة الجيدة والمهنية الصادقة، بل وشعرت الأوساط الخليجية بأن بعض هذه الصحف لا تمثلها لأنها لا تعيش هموم الأفراد اليومية، احترازاً من الرقابة أو الوقوع في الخطأ، وإيثاراً للدعة والتقليل من المصاريف. لذلك لم نستغرب لجوء المواطنين إلى المصادر الأجنبية لاستقاء معلوماتهم التي ينشدونها حيث لا يجدونها في صحافتهم، ويذكرنا هذا الوضع بمقولة للباحث السوفيتي شركوفين «إن الإعلام الذي لا يأخذ حاجات الجمهور النفسية بعين الاعتبار ينبذه الأفراد بكل بساطة، فيتجهون إلى مصادر إعلامية أخرى أو يكوّنون إعلامهم الخاص على شكل شائعات»[25]. ولعل الإعلام العربي الذي صاحب هزيمة 5 حزيران/ يونيو 1967 "شبيه" بما نحن بصدده هنا.

ومع إيماننا بحق الفرد في تلقي المعلومة استناداً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن بعض دور الصحف لم تكن لتعرف مضامين ذلك الإعلان عندما استوردت مهنيين متواضعي الخبرة من بلاد عربية بقصد إصدار صحف لجني الربح فقط. ولم يدر بخلد هؤلاء الضمير المهني أو أصول الصحافة أو حق

الفرد؛ بل "لهثوا" وراء أقرب الوسائل لتحقيق الأرباح، وقدموا نماذج سيئة للصحافة العربية، وما زال بعضها لا يوزع أكثر من أربع نسخ يومياً في بعض دول الخليج. ولقد شاعت مقولة متداولة بين أوساط القراء بأن شراء جريدة واحدة تكفي عن بقية الجرائد لأنها نسخ كربونية بعضها عن بعض. كما يلاحظ الفرد في بعض الصحف الخليجية غياب خط الجريدة السياسي، وترددها بين الشرق والغرب، وتغطيتها المتفاوتة لبعض الأحداث، وتركيزها على أحداث معينة، وجنوح بعضها إلى دعاية سياسية لجماعات أو أفراد تربط مالكي الجريدة بهم روابط معينة، وكل ذلك يبعدها عن القارئ الجيد.

11. وكأي مجتمع نام نجد أن الإعلام بدول المجلس ما زال يحتاج إلى كوادر مدربة، وأن الصف الأول الذي أمسك بزمام الأمور الإدارية العليا في الإعلام شغلته مهامه الإدارية عن احتياجات هذا الإعلام للكوادر المدربة، واعتمد على عناصر وافدة ما زالت لم تؤهل صفاً ثانياً للقيام بالعملية الإعلامية، ولا عجب أن ندرك أن محطة تلفزيونية خليجية ذات خبرة تزيد على 25 عاماً ليس بها مُحاور سياسي أو محرر سياسي يعتمد عليه في نشرة الأخبار. كما أن الصحافة تعاني من نقص - بل وندرة - الكوادر المحلية المدربة، وذلك لكون دور الصحافة مؤسسات أهلية لا يد لوزارات الإعلام عليها، ولأنها لا تمنح المواطن ما يمكن أن تمنحه وزارات الدولة الأخرى. كما أن عبء المواطن المالي يمكن أن يوزع على ثلاثة أو أربعة صحافيين من الخارج، لذلك لا يبدو غريباً أن تصدر ثلاث صحف في دولة خليجية ليس فيها سوى اثنين (رئيس التحرير ونائبه) من المواطنين، بل من المؤلم أن نجد التراث والتاريخ والفن تتناوله أقلام وافدة - قد يجنح بعضها - لدواع مادية ويحرف الحقائق، كما يحدث في بعض الصفحات الفنية في بعض الدول.

وأخيراً هل أوجد الإعلام بدول المجلس لذاته نهجاً أو مدرسة متفردة يمكن الرجوع إليها وتحليلها ودراستها؟ في الواقع لا يمكن فصل الإعلام بدول المجلس عن نظيره في الدول العربية التي لا تختلف فيها أوضاع الإعلام، ولا عن ذاك الموجود في دول العالم الثالث، مع فوارق بسيطة تتمحور حول ملكية الإعلام وحريته والمسؤولية الاجتماعية ومدى "فضفاضية" قبضتها أو ضيقها.

ويجدر بنا ونحن ننهي هذا الجزء من الورقة أن نأتي بموجز أعده تركي الحمد لبعض سمات الإعلام في دول المجلس، وورد في بحث عبد القادر طاش، حيث يورد الحمد بعض هذه السمات كالتالي[26]:

- التركيز المفرط على الدعاية.
- التركيز المفرط على التقاليد والقيم التقليدية في جو من التداخل العشوائي للقيم والمعايير.
- التعامل مع الحقائق المحيطة تعامل النعامة.
- عدم التعامل السليم والمدروس مع المشكلات الاجتماعية مما يؤدي إلى غياب الإرشاد، ومن ثم الانسجام الثقافي في المجتمع. ويؤدي كل ذلك - كما يرى الحمد - إلى انصراف الأفراد عن إعلامهم واستقاء المعلومة والقيمة والمعيار من وسائل إعلام أخرى، مما يضاعف من مشكلة عدم التجانس الثقافي، واتساع الهوة بين المجتمع والدولة.

ورغم ما يبدو في كلام تركي الحمد من الصراحة الفائقة، الأمر الذي ألزمه اختيار ألفاظ مباشرة لنقد الإعلام بدول المجلس، فإن تعرضنا للحقائق في أي محفل علمي لابد من أن نرجعه إلى مرجعية علمية وشواهد تؤكد تلك الحقائق قبل سوقه كخطاب تعميمي على الظاهرة أو الظواهر. وقد لا تنطبق جميع السمات التي أوردها الحمد على جميع وسائل الإعلام في دول المجلس، وقد تنطبق سمة أو سمتان على دولة بينما يختلف الوضع في دولة أخرى. وأفضل الطرق لمعالجة السلبية هو تحديد تلك السلبية مهما كانت مؤلمة أو مؤرقة. ولابد لنا كإعلاميين ومسؤولين من الجلوس إلى طاولة الحوار لنتدارس أسباب الدهشة الإلكترونية و الصدمة الثقافية التي عايشناها مع بداية التحولات في إعلام دول مجلس التعاون.

ثانياً: التطور التقني العالمي وأثره على الإعلام والمواطنين بدول المجلس

برزت عدة تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية خلال السنوات العشر الماضية حتمت قبول التحولات التي نحن بصددها، ولعل أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب واحد يقود العولمة، ويبشر بشفافية إعلامية وثقافية، ولقد أعقب ذلك ما اتفق على تسميته بانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وليس أدل على ذلك من نقل برامج على الهواء مباشرة من موسكو بواسطة المحطات التلفزيونية الأمريكية، وإبراز الفوارق الفكرية بين المجتمعين. بل لعل انتشار السلع ومحالّ الأطعمة السريعة في موسكو خير دليل على أن تحولاً سياسياً واقتصادياً وفكرياً بدأ يسود العالم، وقد قادته الولايات المتحدة الأمريكية وبرعت فيه.

ورغم ما قد يبدو في ظاهرة العولمة من وجه جميل للتلاقي الأسمى للأفكار والبرامج والمعلومات، فهو اتجاه يكون فعلاً جميلاً لو كان هنالك توازن في المنتج المعرفي والثقافي. ولكن كون هذا التلاقي يحتم شيوع منتج معين هو الأمريكي - بحكم التفوق الأمريكي في مجال الاتصال والمعرفة والمعلوماتية - فإن تشوهات كثيرة تبدو على ذلك الوجه الجميل. ولقد عارضته دول عرفت بحب الجمال أيضاً كفرنسا، فلم تسكت الصحافة الفرنسية عن التغلغل الواضح للأفكار الأمريكية في أفئدة الشعب الفرنسي، وذكرت "لجنة الهوية الوطنية" في صحيفة **لوموند**: أن الأفلام السينمائية الأمريكية تمثل 40٪ من الأفلام التي يبثها التلفزيون الفرنسي، و35٪ من تلك التي تعرضها دور السينما، وأن السينما صورة حقيقية من صور الهوية الوطنية، فإذا ما خضعت للمصالح الأجنبية فسوف تؤدي إلى اجتثاث الثقافة الوطنية من جذورها[27].

وهنالك أمثلة كثيرة لدول عانت من تغلغل الأفكار الأمريكية في عقول شعوبها ومنها كندا ودول أمريكا اللاتينية واليابان والدول العربية أيضاً، لكن ذلك مبحث آخر.

إذن فالقضية ليست ذلك الوجه الجميل إنما هو اتجاه اقتصادي لترويج السلع الأمريكية في بقية دول العالم بعد إبرازها وذكر محاسنها في الأفلام والمسلسلات والصحف. ومن السلبيات التي واكبت الإعلام العربي أن هذا الإعلام هو الذي بشَّر بتلك المنتجات الأمريكية عبر سنوات طويلة من بث المواد والأفلام الأمريكية. ومع اعتراضنا على ذلك التوجه كفكر وسياسة، فقد كان ذلك الإنتاج محل تقدير فئات كبيرة من المجتمع، وذلك لجودته وغرابته والإنفاق السخي عليه، مقابل إنتاج هزيل وغير مقنع داخل البلاد العربية، ولم يكن من الممكن بأي حال من الأحوال تجاهله أو وقف استيراده.

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه ما قاله محرر مجلة *(Foreign Affairs)* وليم هايلاند عندما أشار إلى تخلص الولايات المتحدة الأمريكية من حالات العداء التقليدية وتفرغها للعصر الجديد: تكونت السياسة الخارجية الأمريكية في الخمسين سنة الماضية (أي حتى عام 1990) استجابة للتهديد الذي يطرحه خصوم هذه البلاد وأعداؤها، ففي كل عام منذ عملية بيرل هاربر*، كانت الولايات المتحدة مشتبكة إما في حرب وإما في مواجهة. والآن وللمرة الأولى منذ نصف قرن، تحظى الولايات المتحدة بالفرصة لإعادة بناء سياستها الخارجية متحررة من قيود الحرب الباردة وضغوطها. . . وكانت الولايات المتحدة منذ عام 1941 في حالة تورط تام. والآن ونحن على عتبات عصر جديد ثمة توق إلى حال من اللاتورط بمختلف الأشكال، فهل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤوب أخيراً إلى مواطنيها[28].

عموماً، ما يخصنا في هذا المقام أن تيار العولمة الصارم آت بكل قوة، وللأسف أصبح يتجاوز الثقافات والسيادات الإثنية وينشئ عدم توازن بين تدفق رؤس الأموال والسلع والثقافات ومواد الترفيه، دونما اعتبار لأي شكل من أشكال التوازن أو التناغم مع متطلبات الشعوب الأخرى وظروفها؛ مهما لبس هذا التيار من حلل الليبرالية ودافع عنها.

---

* بيرل هاربر (Pearl Harbor) ميناء عسكري أمريكي في هاواي قصفه سلاح الجو الياباني في أواخر عام 1941، وكان ذلك السبب المباشر لدخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد دول المحور.

لقد وقعت الدول العربية – ومنها دول مجلس التعاون – تحت وطأة الاندفاع نحو العولمة أو ما أطلق عليه "مجتمع المعلومات" الذي سعى "وليم مارتين" إلى رسم صفاته وملامحه وفق المعايير التالية:

1. المعيار التقني: المتمثل في سيادة تقنية المعلومات وانتشار تطبيقاتها في المكتب والمنزل والمصنع والمدرسة.

2. المعيار الاقتصادي: إذ أصبحت المعلومات الآن العنصر الاقتصادي الغالب كمورد وسلعة وخدمة، كما أصبحت المصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمالة.

3. المعيار الاجتماعي: ويتمثل في استغلال مورد المعلومات للارتقاء بمستوى معيشة الأفراد وزيادة الوعي لديهم، وتمكينهم من الحصول على معلومات ذات درجة عالية من الجودة، من حيث المضمون ومعدل التجدد وسرعة التحديث.

4. المعيار الثقافي: الذي يركز على إدراك القيمة الثقافية للمعلومة والمعرفة من خلال ترويج قيم مجتمع المعلومات لمصلحة الأمم والأفراد؛ ومن أمثلة هذه القيم احترام القدرات الإبداعية، والأمانة العلمية، والعدالة في توزيع الخدمات الثقافية، وتفضيل سلطة المعرفة على سلطة المال وسلطة الإدارة.. الخ.

5. المعيار السياسي: القائم على حرية تداول المعلومات؛ مما يؤدي إلى إيجاد مناخ سياسي يتسم بزيادة مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار وزيادة وعيهم ببيئتهم وعالمهم القريب والبعيد [29].

أصَّلت هذه المعايير التحولات التي نحن بصددها؛ وأوجدت الحاجة إلى تبديل النماذج والأطر الإعلامية السائدة ووفرت المناخ الملائم للتنافس ومحاولة كسب السوق وكسب الجمهور في آن واحد. ومع ظهور الأقمار الصناعية على المستوى التجاري في منتصف الستينيات بُهر العالم بهذه التقنية الجديدة، وسجلت الأرقام ما يزيد على 20 قمراً صناعياً فوق أمريكا الشمالية وحدها عام 1985 [30]. لكن التطور التقني استمر، ووجدت بعض الدول المتجاورة أو تلك التي لا تسمح طبيعتها الجغرافية بسهولة

توصيل ترددات الإذاعة والتلفزيون، وجدت نفسها بحاجة إلى أنظمة خاصة بها للاتصال، فظهر مشروع القمر الصناعي العربي، والقمر الأندونيسي و الكاريبي والأوربي (يوتلسات) وغيرها من الأقمار التي غيرت شكل الاتصال وسهلته وأوجدت بدائل عديدة لنظم الاتصال.

وأوجد هذا الوفر الكبير من الأقمار حول الكرة الأرضية[31] مجالاً لخدمة اتصالية ذات كفاءة عالية، وكذلك سوقاً رائجة لتأجير القنوات المتعددة التي تحملها هذه الأقمار، وتفننت الشركات والمؤسسات الإذاعية والتلفزيونية في تقديم خدمات متنوعة عبر تأجير هذه القنوات لحمل برامجها ومعلوماتها إلى جمهور المستهلكين. ومن القنوات التي اشتهرت قناة (C.N.N) الأمريكية، والشبكة الدولية (World net)، والقناتان الإنجليزيتان (Super channel) و(Sky channel) وغيرها[32].

ولم يكن للعرب بد من المشاركة في هذا الاتجاه العالمي، الذي عجل بتحقيق حلم الإذاعيين بوجود قمر صناعي عربي يخدم الأهداف العليا للأمة العربية. ومنذ عام 1967 الذي طرحت فيه فكرة الاستفادة من تقنيات الفضاء خلال اجتماع وزراء الإعلام في مدينة بنزرت في تونس وحتى شباط/ فبراير 1985، نشطت الجمعية العمومية لاتحاد إذاعات الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من أجل تقدير احتياجات الدول العربية من خدمات القطاع الفضائي. وتم وضع العديد من الآمال والطموحات التي ما زال أكثرها بعيداً عن الضوء، وتعرض مشروع القمر الصناعي العربي إلى العديد من التشوهات، وظل خلال سنواته العشر الأولى محدود الدخل والاستثمار نتيجة أمور إدارية لا يتسع المجال لذكرها، مما أثر في الحركة المتوقعة للجيل الأول من الأقمار بحيث لم تتعد 1٪ من الإمكانيات المتاحة عام 1987 [33].

ومع أن القمر الصناعي العربي استعاد عافيته وحقق أرباحاً مؤخراً لأول مرة* وتم حجز جميع قنواته من قبل المشتركين، فإن القناة الغزيرة الإشعاع التي زادت من تكلفة المشروع ظلت محدودة الاستخدام. ولقد عبر مجلس وزراء الإعلام العرب المنعقد في

* بلغت أرباح المؤسسة عام 1997 نحو 54.6 مليون دولار.

تونس في 25 آب/ أغسطس 1988 عن أسفه لعدم استخدام هذه القناة، واعتبر ذلك هدراً كبيراً لإمكانيات القمر الصناعي العربي[34].

عموماً شارك القمر الصناعي العربي – رغم الهنات – في تشجيع الدول العربية على إنشاء محطات فضائية مما غيرّ السماء العربية، بل وشجع محطات أجنبية وعربية خارج المنطقة العربية على استخدام القمر حيث وصلت نسبة التشغيل لقمري الجيل الثاني (عربسات 2ـ أ) (وعربسات 2ـ3) أكثر من 80٪ من طاقتهما، وساعد ذلك التطور على النظر إلى (عربسات 3ـ أ) بنظرة أكثر تفاؤلاً بحيث سيشكل مع (عربسات 2ـ أ) نقطة استقطاب توفر 54 قناة قمرية متخصصة بالكامل للبث التلفزيوني، حيث يمكنها توفير أكثر من 300 برنامج تلفزيوني باستخدام البث الرقمي المضغوط [35]. ويوضح التقرير السنوي لعربسات الجهات التي استأجرت قنوات على القمر (عربسات 2ـ أ) حتى تاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر 1997 [36].

وطبقاً للتطور التقني فقد نشطت الشركات العاملة في المنطقة في جلب كل ما هو جديد، وحققت السنوات العشر الماضية انتشاراً واضحاً لأطباق الالتقاط (Dishes)، ولعل المرء يعجب عندما يشاهد بيوتاً متواضعة البناء، بل وقد تكون مهدمة لكنها تضع طبق الالتقاط على سطحها. ولقد فوجئت دول عربية بظاهرة انتشار الأطباق دون أن تكون قد مهدت لها تقنياً وقانونياً. وبرزت أسئلة كثيرة حول "أطباق الشيطان" كما صورها البعض؛ وساهم التطور العلمي في نقض أساليب وحجم الرقابة، وجعل الأسرة لا الدولة تمارس الرقابة والتوجيه على أطفالها تحاشياً وتفادياً لما قد يجرح التقاليد من البث الوافد.

وشجع التطور العلمي الرهيب الشركات الكبيرة المتخصصة في البرامج والتقنية على تطوير نوعية الخدمة الموجودة على الأقمار الصناعية، ووصل استثمار إحدى الشركات الأمريكية إلى 500 مليون دولار، لتصنيع قمر صناعي يبث إلى المنازل ما يزيد على 100 قناة تلفزيونية وعبر هوائيات لا يزيد حجمها على أقراص (البيتزا)[37].

وظهرت قنوات اتصالية ومخرجات إلكترونية جديدة قد يبدو من المستحيل حصرها نظراً لسرعة تطورها وتنوعها، ومن هذه القنوات والمخرجات ما يلي:

- البث الرقمي للإذاعة.
- الفيديو حسب الطلب.
- التلفزيون التفاعلي (Interactive TV).
- نقل التلفزيون والإذاعة والصحافة على شبكة الإنترنت.
- أفلام وفيديو لعب الأطفال على الأقراص المدمجة.
- الحاسوب بأنواعه المختلفة، وظهور السوبركمبيوتر (الذي يمكنه إجراء ترليون عملية حسابية في الثانية) [38].
- تطور محطات الـ (FM) وتقويتها عبر الأقمار الصناعية.
- استخدام الأقمار الصناعية لعملية التعليم عن بعد.
- ظهور الفضائيات المتخصصة، وتلك الخاصة.
- نقل الصورة من الهيئة الأصلية (Analogue) إلى الصورة الرقمية (Digital).
- الاتجاه نحو تشفير المحطات وتخصصها.
- ظهور الطريق السريع للتواصل (Communication Super Highway).
- ظهور الألياف البصرية (Fibre optics) لنقل المعلومات.
- ازدياد الإقبال على شبكة الإنترنت.

أتاح هذا التطور المتنوع للتقنية الخاصة بالاتصال مجالاً رحباً لدول المنطقة وشعوبها للاستفادة القصوى منه، وبرزت آثار ذلك على النحو التالي:

- حجز الدول قنوات فضائية على القمر الصناعي العربي لنقل برامجها (قنواتها) إلى الفضاء. وعلى الرغم من أن بعض هذه القنوات نجحت في حمل الرسالة المحلية والتوجه السياسي للدولة إلى الخارج؛ فإن محطات عربية أخرى بدت متواضعة،

وظلت تمطر الجمهور - وأغلبيته ليس جمهورها المحلي - برسائل تمجد الحزب الحاكم أو الحاكم نفسه، وبدت خالية من عناصر التشويق والإبداع. أي نقلت هذه الدول قناتها المحلية الأولى إلى الآخرين دونما التفات إلى نوعية الرسالة الدولية، وهذا بحث طويل لا مجال لمناقشته حالياً.

- تحديث بعض الدول لاستديوهاتها، ونزوعها نحو تجديد نشرات أخبارها وبرامجها لمسايرة الاتجاه الدولي في الفضاء، واستقطابها لإعلاميين متمرسين بهدف المنافسة.
- توظيف التقنية في المعاهد والجامعات والمدارس، وكذلك في الدوائر الحكومية بهدف رفع الكفاءة والاستعاضة بذلك عن المعاملات الورقية الخاصة؛ واختصار الوقت مع جودة الأداء.
- توجه المواطنين نحو اقتناء الحواسيب الخاصة، وشيوع سلوكيات جديدة بعد الاطلاع على نماذج المعلومات والثقافات عبر الحاسوب، مما أثر في السلوكيات الاجتماعية نتيجة لجلوس المواطن منفرداً بالحاسوب لساعات طويلة؛ إلى درجة وصلت إلى حد الإدمان. ولقد أثر ذلك أيضاً في العلاقة الزوجية نتيجة الصمت بالمنزل وانفراد كل طرف بخصوصياته وعدم قدرة الزوجة على مجاراة زوجها في جلوسه لساعات عديدة أمام الحاسوب (وتحتاج هذه الظاهرة إلى دراسة علمية للتحقق من آثارها).
- ازدهار سوق الحاسوب والأقراص المدمجة بأنواعها ومحتوياتها المتعددة، وأدت كثرة المعروض إلى انخفاض أسعار هذه المخرجات وسرعة انتشارها بصورة واضحة.
- اكتساب الأطفال لثقافات جديدة أثرت في سلوكياتهم واتجاهاتهم نتيجة مشاهدتهم الطويلة للألعاب عبر الأقراص المدمجة والأفلام، وبروز هوة ثقافية كبيرة بين تفكير الآباء والأبناء، الأمر الذي يلقي بظلال كبيرة على مستقبل الأبناء من حيث نسيانهم أو إهمالهم للتراث وماضي الآباء وإقبالهم المتسارع الخطى على الثقافة الوافدة، الأمر الذي يوجد حالة من الانفصام بين الفكر والممارسة لدى الأبناء.
- شيوع ظواهر انحراف لدى بعض المدمنين من الشباب على الحاسوب نتيجة اتصالهم ببعض المصادر التي توفر خدمات محددة "الخطوط الوردية" . . إلى غير

ذلك من أفلام الجنس والعنف والمغامرة التي لا تتوافر عبر الفضائيات أو المحطات التقليدية. وقد أدى هذا من جهة أخرى إلى استنزاف مال الشاب نتيجة الفواتير الضخمة لتلك الاتصالات (على الرغم من أن الشركات الكبرى العاملة في هذه المجال وفرت خدمات بمقابل رخيص).

- ربط المؤسسات والمستشفيات ومراكز البحوث بنظيراتها في الدول المتقدمة، والحصول على التقنية (Know How) عبر التعامل اليومي مع تلك المؤسسات؛ مما يساعد على تطور الأداء والإنتاج أيضاً.

- شيوع تحذيرات متكررة بخصوص الجلوس لساعات طويلة أمام شاشة الحاسوب وشرب القهوة مع التدخين وتناول الأطعمة، الأمر الذي يؤثر سلبياً في الصحة مع عدم ممارسة الرياضة.

- تبدل عادات النوم أو عدم استقراره؛ مما أدى إلى اتجاهات متنافرة في العلاقات الزوجية، وتأخر الموظفين والطلاب عن الحضور الصباحي المبكر مما يؤثر في إنتاجية الموظف واستيعاب الطلاب.

- تطور تقنية تسجيل الأغاني "صوت وصورة" وبروز الأغنية الخليجية كظاهرة في العالم العربي؛ فساعد ذلك على انتشارها لدى فئات كبيرة من المستمعين والمشاهدين، وأدى إلى سرعة انتشار وشهرة الفنانين الخليجيين ومشاركتهم في حفلات على الهواء مباشرة في الدول العربية، ويعتبر هذا بلا شك شكلاً من أشكال التواصل الإيجابي بين الدول العربية.

- ازدياد ثقة رأس المال العربي بالاستثمار في مجال الإعلام، وبرزت محطات فضائية وإذاعية (خاصة)، ونجحت الصحف المنقولة عبر الأقمار الصناعية في إيصال الخبر العربي والصورة العربية إلى مناطق شاسعة من العالم.

ثالثاً: الاتجاهات الفكرية والتحولات والظواهر في إعلام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مع التطور الرهيب والمتشعب كما رأينا في الجزء الثاني من هذه الورقة، كان لابد لدول مجلس التعاون - حكومات ورأياً عاماً - أن تتأثر بهذا التطور، وتتباين الرؤى حول القضايا والتحولات المطروحة على الساحة الإعلامية. وكان لابد أيضاً من مراجعة شاملة للنهج الإعلامي الحكومي والأهلي.

وفيما يلي حصيلة متواضعة من أنماط وأشكال هذه التحولات التي لاحظها الباحث:

1 ـ الاتجاهات الفكرية حول البث الفضائي والانفتاح الإعلامي عموماً

برز خلال العقد الأخير من هذا القرن تحول في نمط تفكير الجمهور الخليجي فيما يتعلق بالانفتاح الإعلامي، ففريق يؤمن بالانفتاح كضرورة حتمية وكمتابعة للتطور السائد في مناحي الحياة المختلفة، وفريق آخر يقف في الصف المضاد، ويرى أن هنالك هجمة غربية أمريكية عبر الإعلام ضد العرب والمسلمين؛ ومن ثم لابد من صد هذه الهجمة بكل الوسائل وعدم التعامل معها.

وبين الفريقين يقف فريقان آخران وصفهما الإعلامي حمدي قنديل، كما ورد في بحث راسم الجمال:

الأول: يؤيد السماح باستقبال البث المباشر مع انتقائية بحيث تمنع استقبال البث الموجه من الدول المعادية، أو نسمح لفئة من شرائح المجتمع "الواعية" بالاستقبال دون غيرهم.

الثاني: وهم الحائرون بين إيمانهم بحرية الاتصال وصون ذاتيتهم الثقافية[39].

ولقد ضمنت دول عربية عديدة - ومنها دول مجلس التعاون - مبدأ الحق في الاتصال أو إبداء الرأي في دساتيرها، إلا أن الممارسات الفعلية بدت حسب النظرية التي ترتئيها كل دولة من الدول. ووفق رأي محمد الركن، فإن تنظيم أجهزة الإعلام من الناحية القانونية قد جرى كالتالي:

- فريق نظم الإعلام بصفته قناة التعبير عن الرأي، مع إبدائه للعامة والجمهور على أساس فرض السيطرة عليها مع فرض أفكار وآراء وحجب المعارضة.
- فريق اعتمد أسلوب حرية الفرد في التعبير عن أدائه وحقه في تلقي المعلومات دون قيود، واقترب هذا التوجه من اتخاذ الإعلام رقيباً على الإدارة الحاكمة لا العكس.
- فريق نهج طريقاً وسطاً، فهو مع اعترافه بحرية الإنسان في التعبير عن آرائه ومعتقداته وأفكاره، ربط ذلك بالمسؤولية الاجتماعية التي تحدث التوازن بين الفرد والمجتمع[40].

ودار حوار بين مؤيدي كل فريق ومعارضيه، وما زال الحوار يتطور مع تطور التقنية وتحايلها على إسقاط كل حواجز الرقابة، بحيث يتم تحقيق الانتشار التجاري للشركات الضخمة - كما سبق - تحت شعارات عديدة وبراقة، ولكن نعتبرها في النهاية ذات فائدة للمشاهد في دول المجلس.

2 ـ شبكة الإنترنت

كان لابد لهذا التطور التقني والمعلوماتي من أن يعزز فرص الانتقائية لدى المتلقي، ويغذي لديه شعور النقد للسلبيات والممارسات التقليدية في إعلامه. فمع إطلاق القمر الصناعي العربي في منتصف الثمانينيات، وتطور الأحداث في منطقة الخليج في عام 1990، وبروز شبكة الـ (C.N.N) التي كشفت العديد من الهنات في التحرير الإخباري والتقديم التلفزيوني للمحطات الخليجية، تشكَّل رأي عام واضح اعتبر محطة الـ (C.N.N) رائدة في تغطية أخبار الحرب التي كانت مهمة جداً ومصيرية لإنسان المنطقة. كما أن إقبال الناشئة على التعامل مع شبكة الإنترنت، وتعرضهم لأنماط متعددة من "الثقافة الحرة" والمشوقة، أوجدا لديهم حالة من النقد الشديد لأوضاعهم الاجتماعية والنفسية، مما أدخلهم مجالات واسعة للأحلام. وما يدلل على ذلك ضخامة المعلومات التي يعرفونها عن العالم مقارنة بما يعرفه أولياء أمورهم، وكذلك إقبالهم على ما تعلنه الشركات في تلك الأقراص والفضائيات من مواد ومشروبات وأغذية، ونرى الشاب يقبل عليها دون سؤال أو وقفة استجواب، وذلك

لحسن عرض تلك المادة ولاستخدام الشهرة (Celebrity) في الترويج لها كلاعبي الكرة أو الفنانين المشهورين، وربط البعض بين الترويج لعلبة (الكولا) مثلاً بالعولمة، يقول عبدالواحد الحميد:

«أفضل ما يمثل الاكتساح الصارخ للعولمة فيما يبدو هو علبة (الكوكا كولا)، إنها تقدم شرحاً بليغاً لمعنى العولمة أكثر مما تفعل النظريات التي تدرس في كليات الاقتصاد، لم يبق مكان واحد في العالم لم يصل إليه هذا المنتج الذي ابتكره الأمريكيون قبل قرن من الزمان، ثم اكتسحوا به العالم حتى قبل أن تصبح العولمة (موضة) العصر»[41].

وللعلم فإن استثمار شركة (كوكا كولا) في المنطقة كان حوالي 400 مليون دولار، وتتقاسم شركتا (كوكا كولا) و(بيبسي كولا) سوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 38٪ و 36٪ على التوالي[42].

لم تعد شبكة الإنترنت مجرد ربط الحاسوب الشخصي (P.C) مع شبكة أكبر تكوّن في مجملها شبكة الإنترنت. وتسود مجتمع الولايات المتحدة تخريجات جديدة للمتعاملين مع الإنترنت ومنها "المواطن الرقمي"؛ وهو الذي تخطى مرحلة الصراع السياسي أو العقائدي ليمزج ممارساته اليومية بين إنسانية اليسار والحيوية الاقتصادية لليمين. وهو مواطن يطمح إلى العيش في مجتمع ليبرالي معتدل[43].

ولم تعد الإنترنت أيضاً مجرد مزود للمعلومات التي لا تتوافر عبر الصحف والكتب ومراكز البحوث، بل تعدت وظيفتها إلى الاهتمام بالمجتمعات الإثنية وطرائق حياتها، كما هو الحال مع مركز "كرونيكل" في لندن الذي يهتم بالجالية السوداء ومركز "النكبة" في رام الله الذي يصور الحياة الفلسطينية واللاجئين وممارسات إسرائيل اللاإنسانية ضد الفلسطينيين[44].

ومع ازدياد عدد المشتركين على الشبكة (100 مليون) أو نحوه تعددت الخدمات والطلبات التي يمكن أن تؤمن عبر الشبكة، وزاد ذلك من الحركة عبر الشبكة.

«فلقد ارتفع عدد ساعات الطواف في الإنترنت من 7 ساعات شهرياً عام 1995، إلى 23 ساعة عام 1998، فيما ارتفع عدد عمليات العبور إلى الإنترنت من 22 مليون مرة يومياً إلى 700 مليون مرة»[45].

كما تشعب استخدام الشبكة ليصل إلى السياسة حيث توجد شركات تروج لإسرائيل ويقف وراءها اللوبي الصهيوني، في الوقت الذي تروج بعض المصادر إلى وجود "لوبي عربي" ناشط يكشف الحقائق للمشتركين، ويدافع عن القضايا العربية الإسلامية[46].

ووصل الأمر ذروته فيما يتعلق باستخدام الشبكة عندما تناولت فضيحة (مونيكا-جيت) التي تحكي عن علاقة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بموظفة البيت الأبيض مونيكا ليونسكي، مما حدا بزوجة الرئيس كلينتون، هيلاري إلى شن هجوم على الشبكة ووصفها بأنها تحولت إلى وسيلة لنقل الشائعات والأخبار غير الصحيحة. ويثار سؤال بعد هذا التصريح عن إجراءات يمكن أن تتخذها واشنطن للحد من حرية الإنترنت[47].

أما الجرائم وعمليات الجنوح التي تأتي عبر الإنترنت فكثيرة ومتعددة باختلاف المناطق والثقافات، وتنوعت الجرائم بين الاحتيال المالي، والإرهاب، والتجسس التجاري حتى تجارة الرقيق الأبيض.

تشكل شبكة الإنترنت وسيلة لارتكاب جُنَح لا حدود لها لم يعاقب إلا القليلون من مرتكبيها حتى الآن، بدءاً من الإباحية الجنسية التي تطال الأطفال إلى عمليات الاحتيال المالي مروراً بالإرهاب والتجسس التجاري؛ وهذه بعض الأمثلة:

- ففي الولايات المتحدة الأمريكية اضطر حوالي 38 ألف مستهلك عام 1998 إلى تسديد (فواتير) هاتفية خيالية بعد أن ربطوا بفرع في مولدافيا. وكانت عملية الربط هذه تتم بغير علمهم عندما كانوا ينقلون برنامجاً يسمح لهم بالوصول إلى مواقع إباحية على الشبكة. وقد قررت الحكومة الأمريكية تسديد هذه الفواتير.
- في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 أوقف أربعة مراهقين من كاليفورنيا؛ لأنهم تمكنوا من الدخول إلى خط موقع في عملية بيع بالمزاد العلني، وكشفوا أرقام بطاقات الائتمان لبعض المشاركين في المزاد واستخدموها لشراء معدات معلوماتية بقيمة 20 ألف دولار.

- وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، بإسبانيا تم اكتشاف شبكة غير قانونية للعبة الحظ "بينغو" كانت تمارس عبر شبكة الإنترنت، وكان رسم المشاركة في كل لعبة محدداً بما بين 1.33 و 133 دولاراً لمئات الأشخاص في العالم.

- في أيلول/ سبتمبر 1997، تم إيقاف أكثر من 120 شخصاً في الولايات المتحدة الأمريكية متهمين بالاشتراك في شبكة تبث صوراً إباحية تشمل أطفالاً، وتمت مصادرة أكثر من 200 ألف صورة.

- في آب/ أغسطس 1997 تم إيقاف سويسري وزوجته في بوفالو (نيويورك) كان يبيع صوراً خلاعية تشمل أطفالاً عبر الإنترنت، وبعد أن نصب لهم المحققون فخاً، توجها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لبيع 250 أسطوانة مدمجة يتضمن كل منها سبعة آلاف صورة بقيمة عشرة آلاف دولار.

- وفي آب/ أغسطس 1997 أيضاً، فر أصحاب مصرف (يوروبيان يونيون بنك) الذين كانوا يعملون عبر شبكة الإنترنت، بعد أن جمعوا عشرة ملايين دولار أودعها مستثمرون من جميع أنحاء العالم عبر الشبكة جذبتهم الفوائد الكبيرة والوعود بالسرية التامة.

- تتضاعف سرقات المصارف بالأجهزة الإلكترونية، وقال مكتب التحقيقات الفيدرالي إن سرقة "متوسطة الحجم" من تلك التي وقعت تعود بـ 250 ألف دولار على مرتكبيها الذين تم توقيف 2٪ منهم فقط. وفي معظم الأحيان لا تعلن المصارف عن هذه السرقات لتحمي سمعتها.

- وأصبحت شبكة الإنترنت أيضاً أداة مفضلة لدى مهربي المخدرات الذين يستخدمونها لغسيل أموالهم.

- تشهد الشبكة أيضاً عمليات تجسس تجاري عبر الدخول إلى أنظمة الشركات الكبرى. وأفادت أرقام رسمية أن هذه العمليات تكلف الولايات المتحدة الأمريكية مئة مليار دولار سنوياً.

- أدرك الإرهابيون أيضاً فائدة الشبكة التي يستخدمونها للتحدث بالتفصيل عن تقنيات صنع قنابل وللدعاية والوصول إلى جمهور لم يكونوا يحلمون به من قبل. وفي

تشرين الأول/ أكتوبر 1997 فتح تحقيق في فرنسا لتحديد هوية أشخاص كانوا يشغلون موقعاً للنازية الجديدة العنصرية المعادية للسامية، ويدعون علناً إلى قتل اليهود والعرب والسود[48].

وتعدى الأمر ذلك إلى التدخل في الشؤون الطبية، ولقد وجهت جهات طبية في بريطانيا نداء إلى الحكومة البريطانية لحماية أسرار المرضى ومعاقبة المتسللين إليها بعد أن استطاع أحد المتسللين عبر الشبكة تغيير جرعات الدواء الخاصة بأحد المرضى. ورغم ما يقال عن تشفير لتلك المواقع الطبية فإن المتسللين استطاعوا كشفها، وذلك لأن 65٪ من أجهزة الحاسوب المتعلقة بالشبكة ليست لديها حماية[49].

كما وصل الأمر بـ "الهوس الإلكتروني" إلى صرعة جديدة وهي إقامة أو حجز مقابر افتراضية على الإنترنت. تقول مديرة أحد المستشفيات الخاصة بالأمراض المستعصية في ولاية ميتشيجان الأمريكية: «إن خوف أهل الفقيد من أن العالم قد ينسى أحباءهم الراحلين يقف وراء التوجه لإقامة مقابر في الإنترنت، فبدلاً من حفر الأسماء على قطعة من الجرانيت، يعمد البعض إلى نشر أسماء موتاهم مع صور ضاحكة لهم في شبكة الإنترنت، وفي بعض الأحيان يكون الاسم والصورة معززين بصوت الفقيد»[50].

ولا يتسع المجال للإتيان بأمثلة أكثر لحجم وتنوع الاتجاهات والمواقف والخدمات التي يمكن أن تنجم عبر التعامل مع الإنترنت. وعموماً فإن الرأي العام قد طرأ عليه تغيير واضح - وإن لم يكن ملموساً - في بعض دول مجلس التعاون، نتيجة حداثة التجربة، ولكن الأمر يتطور بسرعة كبيرة. وكما أوجدت الفضائيات الإدمان التلفزيوني فحتماً لن ينقضي وقت طويل دون وصول مد "المواطن الرقمي" إلى المنطقة.

3 ـ البث الفضائي المباشر

كانت محطة تلفزيون الشرق الأوسط (MBC) أول محطة عربية تبث من خارج حدود الدول العربية عبر الأقمار الصناعية وذلك عام 1991، وبدأت بعدها المؤسسات

الأهلية والدول العربية ببث قنواتها المتعددة خارج الحدود، وكل منها له أهداف محددة. وبدا لكثيرين أن (MBC) يمكن أن تكون منافساً جيداً لمحطة (C.N.N) الأمريكية، وفعلاً جذبت المحطة بصورتها الجديدة جمهوراً عريضاً، وصرفت العديد من المشاهدين عن محطاتهم المحلية. ورأى العديد من المشاهدين أن فرصة وجود محطات أخرى يمكنهم من الانفلات من حصار التلفزيون المحلي «الذي يحكمه عادة توجه إعلامي واحد ليكتشف كيف يرى الآخرون الحدث نفسه»[51].

ويرى فهمي هويدي أن الأفراد بدؤوا يضبطون حركتهم على المحطات الفضائية بعد أن كانوا يضبطونها على مباراة كرة القدم، ويربط بين ما نجحت فيه الفضائيات العربية وبين الفشل الذي واكب وسائل الإعلام الأخرى بقوله: «لا مفر من الاعتراف بأن القنوات الفضائية نجحت فيما فشلت فيه وسائل الإعلام الأخرى، وفي مقدمتها الصحافة، وإذا كانت الحدود والقيود قد حالت دون إقامة التفاعل الثقافي المنشود بين الأقطار العربية، فإن القنوات الفضائية تمتعت بميزة لم تتوافر للصحف والكتب، وهي كونها قادرة على اختراق الحدود والقفز فوق القيود»[52].

وإذا كان البث الفضائي قد أوجد مساحات أكبر لحرية الرأي في دول مجلس التعاون، وفتح الباب على أوسع مدى لحجم أكبر للتسلية ورؤية الممنوع محلياً، وذلك لما تجود به المحطات الوافدة من رؤى ومشاهد كانت ممنوعة قبل خمس أو عشر سنوات، فإن هذا البث قد ساهم في تشكل العديد من الاتجاهات لدى الأفراد و الجماعات. وهذا حصر بسيط وحديث لأثر الفضائيات وتطور تقنية التلفزيون وقوة انتشارها وتنوعها:

- آخر محطة عربية فضائية بثت برامجها عام 1998 كانت محطة عجمان، وتختص المحطة بالبرامج الجماهيرية وبرامج المسابقات[53].
- تستعد مؤسسة الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة لإنشاء شبكة تلفزيونية جديدة لبث 100 قناة متنوعة وستوفر خدمات (الكابل) التلفزيوني[54].
- ظهور شبكة الخدمة الكاملة (Full Service Network) وهو "التلفزيون التخاطبي"، ويلبي الطلبات الشخصية للمواد المراد مشاهدتها، وتبلغ أجرة الفيلم خلال الفترة التجريبية 2.95 دولار[55].

- تسعى مؤسسة (World Space) إلى توفير 864 قناة فضائية لبث الأخبار والبرامج والموسيقى بنظام نقاوة صوت فائقة لا تتأثر بظروف الاستقبال، ولسوف يتطلب ذلك إطلاق ثلاثة أقمار صناعية للبث على مدار الساعة، وسوف يغطي بث خدمات المؤسسة 80٪ من حجم الكرة الأرضية [56].

- الإنتركاسيت، وهي خدمة جديدة لمشاهدة برامج التلفزيون على شاشة الحاسوب، مع خلفيات محددة عن الموضوع الذي يشاهد، ويستطيع المشاهد الحصول على السيرة الذاتية للمتحدث الرئيسي في البرنامج[57].

- مع حلول عام 2000 يتوقع أن يتم توفير 4500 قناة تلفزيونية عن طريق "الضغط الرقمي" الذي يسمح بضغط 10 قنوات في قناة واحدة [58].

- تطور التلفزيون الرقمي مع إطلاق القمر الأوربي (إسترا)، حيث يتيح القمر خدمة لما يزيد على 100 برنامج تلفزيوني سوف تشترك فيها محطات الإذاعة والتلفزيون الأوربية، وسيكون أول قمر يعمل بالتقنية الرقمية وتكلف 250 مليون دولار[59].

- من المؤمل أن يتم تدشين قناة التسوق في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم الإعلان عن ذلك في آب/ أغسطس 1995، وسترتبط القناة مع غرف الفنادق بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتوقع المدير العام لشركة "ميديا باور" المتخصصة في تسويق الوسائل الإعلانية التي تتولى مسؤولية ترويج وتسويق قناة "هوتلاين-تي-في" أن يصل عدد المشاهدين 100 ألف شهرياً أو ما يزيد على المليون سنوياً[60].

- شبكة (Star) طرحت قناة متخصصة في عرض الأفلام الهندية من بومباي، وستعرض 20 فيلماً أسبوعياً، ومن المعلوم أن الشبكة بدأت بقناة واحدة عام 1995 وأصبح لديها 15 قناة[61].

- وحتى نشر هذه الورقة فإن تطوراً مثيراً لا شك فيه سيطرأ على التقنية وتطويعها للخدمات المتعددة.

4 ـ ظاهرة الإعلام الخليجي المعاصر

سجلت لنا السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين ظهور قنوات اتصال استطاعت البث والإصدار من خارج حدود دول مجلس التعاون، ومنها على سبيل

المثال: محطة (MBC) التلفزيونية من لندن، ومحطة أوربت، ومحطات (ART) الخمس من روما، وإصدار جريدتي **الشرق الأوسط** و**الحياة** بالأقمار الصناعية، ومحطة (MBC FM) من لندن، ومؤخراً قناة (ANN) العربية الإخبارية. وعندما ننعت بعض هذه المحطات بأنها خليجية فلا نتجاوز الحقيقة، لأن مالكيها هم من المواطنين الخليجيين والأموال المستثمرة فيها هي أموال خليجية.

وكان من دواعي هذه الظاهرة التنافس التجاري ومحاولة كسب الإعلان، وقد كانت حصة مجلس التعاون من الإنفاق الإعلاني في الدول العربية 484.5 مليون دولار، ومجمل الإنفاق (في الأشهر السبعة الأولى من عام 1997) كان 1.100 مليار دولار [62].

كما يضاف إلى ذلك عنصر المجازفة التجارية التي تعتمد على التجديد ورفض الأنماط التقليدية لبرامج التلفزيون التي كثيراً ما تحددها نظم الرقابة في المنطقة، ناهيك عن الدوافع السياسية والدعاية الشخصية.

ولقد أثارت المحطات العربية الأخرى مثل "المستقبل" والـ (LBC) اللبنانيتين حواراً ساخناً في الأوساط الشعبية حول مدى الانفتاح الذي تمارسه القناتان، وهو اتجاه لم يألفه المشاهد في منطقة الخليج العربي؛ مما حدا بالبعض إلى نعت بعض هذه الفضائيات بالقنوات "الفضائحية"[63]. وكان من أسباب هجاء هذه القنوات ما تحاوله بعض المذيعات فيها من وسائل إغرائية لجذب المشاهدين، وعندما يتم الاتصال عبر الهاتف يسمع المشاهد العجب، وكذلك اعتماد بعض البرامج على استضافة "صاحبات الوجوه الجميلة" وتلتقط آلة التصوير مفاتنهن. وفي هذا الاتجاه يقول صاحب أحد الأعمدة الإعلامية: «لو كان أسلوب الرقص عادياً ولو كانت ملابس الفتيات تميل إلى الاحترام لما اعترضنا، لكن المشكلة هي أن الرقص يحفل دائماً بإيحاءات غير بريئة، أما الملابس التي ترتديها الفتيات فهي تكشف أكثر مما تستر بكثير، وارتداؤها يوازي القيام بفعل فاضح في مكان عام»[64].

ولقد انتقدت مجلة **الشراع** اللبنانية المذيعات اللبنانيات تحت عنوان "أنقذوا سمعة نسائنا"، وطالبت الكاتبة بعدم ربط ما تبثه الفضائيات بالمرأة اللبنانية، إلى أن تقول:

«وليعلم كل الآخرين أن المرأة اللبنانية براء من تلك الصورة التي يروجونها. . . وأنها لم ولن تكون على هذه الشاكلة من الانفتاح والعصرنة والميوعة والتحرر الزائد عن حده»[65].

وانتقلت الظاهرة اللبنانية في البث الفضائي أيضاً إلى المحطات الخاصة، بل واتجهت محطات إلى توظيف لبنانيات يمتلكن مقدرة اتصالية وجمالاً يصلحان للمنافسة الفضائية. وما زال الحوار محتدماً حول ما تثيره أشكال أداء بعض المذيعات بين جمهور المشاهدين في دول المجلس والأساليب الإغرائية التي تجعل من اتصال الشاب بالمذيعة فرصة العمر التي لا تعوض.

5 ـ ظاهرة قناة "الجزيرة" من قطر

لم تتعرض قناة من القنوات التلفزيونية إلى نقد ومديح مثلما تعرضت له قناة "الجزيرة" في دولة قطر التي تعتبر نموذجاً جديداً وجريئاً - بالنسبة إلى الإعلام المحافظ - في المنطقة. ورغم أنها قناة إخبارية بالدرجة الأولى ولا مكان للترفيه أو الأغاني فيها، فإنها أصبحت حديث المنتديات من فاس إلى مسقط. ولعل من أكثر الأقلام التي هاجمت قناة "الجزيرة" ما جاء في الصحف الكويتية، وذلك لشعور أصحاب هذه الأقلام بـ "انحياز" بعض مذيعي هذه القناة إلى العراق عند الحديث عن الأزمة بين العراق والأمم المتحدة، أو عند عرض المشكلة العراقية بصورة عامة.

ويمكن اختصار الآراء التي تناولت قناة "الجزيرة" كالتالي:

- «فالعيب إذن كان في طرح بعض مذيعيها وحواراتهم وقدرتهم على الاستفزاز، أيضاً العيب في بعض المثقفين الذين لا يستطيعون أن يحملوا قضية بلادهم وطرحها ونقاشها بالصورة الواضحة والقوية التي ترضي الرأي العام وتطفئ غضبهم وتأخذ بحقهم من القناة التي نالت من الألقاب ما نالت»[66].
- «نشكر قناة "الجزيرة" التي أعطت المشاهدين العرب فرصة للتعرف على سفراء حضاريين للحوار والنقاش والاتفاق والاختلاف»[67].

- «في الأخير إن هذا المقال لم يكتب إلا محاولة لرفع راية هذه القناة التي لا يختلف اثنان على أنها فاقت من قبلها وأتعبت من بعدها، ولكن الإنسان يسعى دائماً إلى الأفضل. أدعو الله أن يأتي اليوم الذي نسمع فيه قناة الجزيرة تتكلم قطري، قطري، قطري»[68].

- «ذكرت صحيفة **الشرق الأوسط** التي تصدر في لندن أن وزارة الخارجية الجزائرية طلبت من سفيرها لدى الدوحة إبلاغ وزارة الخارجية القطرية (انزعاج) الحكومة الجزائرية من عرض قناة الجزيرة لمواقف قيادات أصولية جزائرية عبر برامج المحطة»[69].

- «هذا البرنامج "الاتجاه المعاكس" يعد بحق حلقة متقدمة من حلقات الثورة الإعلامية التي تقودها محطات "الجزيرة" و"أوربت" و(LBC) و"المستقبل" نظراً لقدرة برنامج "الاتجاه المعاكس" على تأجيج وتفعيل الاختلاف الذي يعد واحداً من أهم الأسس التي تقوم عليها اللعبة الديمقراطية برمتها»[70].

- «إن رأت هذه القناة الفضائية أن لها الحق في اقتحام أمورنا فيرجع الفضل في ذلك إلى النائب الذي أبدى موافقته بالعرض المقدم من قبل الجزيرة بالابتسام... اللوم ليس على هذه القناة التي تحاول بشتى الوسائل تحقيق أهدافها، لكن اللوم على من فتح قلبه لهذه الأهداف التي عرفها الصغير والكبير منا. وهناك سؤال يجول في خاطري: هل يعتقد النائب الفاضل أنه من خلال إقحام هذه القناة ووجودها في ساحتنا ستضيف شيئاً نافعاً للوطن قبل الذات؟ وهل هذا حرص من قناة "الجزيرة" الأمينة الصادقة لنشر الديمقراطية التي يعيشها أبناء الكويت؟ وهل تصدق هذه القناة ببث الوقائع تفصيلياً لا تقطيعياً واختيار ما يناسب أهدافهم من مناقشات تثار في المجلس؟»[71].

- «شئنا أم أبينا فإن قناة "الجزيرة" حققت نجاحاً بالغاً في استقطاب جماهير عريضة، سواء من العالم العربي أو من العرب في أوربا وأمريكا، والشعب الكويتي أكثر الشعوب خصومة مع قناة "الجزيرة"، إذ يرى أن مقدمي البرامج الثقافية والسياسية في هذه القناة عبارة عن مراسلين للنظام العراقي»[72].

- «ولكننا هنا نشير بالاتهام المباشر إلى قناة الجزيرة الفضائية التي احتضنت الحاقدين الحاسدين الهدامين لكل - وعلى كل - إنجاز عربي أو خليجي. فقد استأجرت المرتزقين المدنسين الغارقين ليكونوا معاول هدم لجدار القيم والأخلاق والأخوة. . . وفقط نحن نطالب أهلنا في الكويت الامتناع عن المشاركة بأي أشكال المشاركة في مسيرة قناة "الجزيرة" وما تقدمه وتبثه في تضليل وضيع مفتوح، من ألوان البضاعة الكلامية التي من المؤكد أنها لا تعبر عن رأي دولة قطر الشقيقة وإنما فقط عن رأي أصحاب "الجزيرة"»[73].

- «إن حرباً ضروساً تشن ضد دولة الكويت من خلال عدد من القنوات الفضائية وعلى رأسها القناة "الشريرة" التي وصفها نجم عبدالكريم بأنها مولود غير شرعي، وأنها وجدت للإساءة لبعض الدول الخليجية، وحين تعود المياه لمجاريها فإن تلك المحطة ستقبر للأبد، وأن العاملين فيها "مرتزقة" يقتاتون على الخلافات التي تحدث بين بعض الدول العربية»[74].

- «دأبُ هذه المحطة أنها تدافع عن النظام العراقي وتعادي الخليج بأسره شعوباً وحكومات، وتصب جام غضبها على دول المجلس. . . نعود ونتساءل عن هوية قناة "الجزيرة" لا نذهب حيث ذهب البعض أنها قناة إسرائيلية، ولكن نقف متسائلين عند من وصمها بقوله إنها مولود غير شرعي، حتى المولود غير الشرعي يعرف أحياناً، فمن تكون إذن قناة "الجزيرة" الفضائية؟ ولمن تعود؟»[75].

- «وإذا كان هناك شبه إجماع على أن "الجزيرة" أصبحت نافذة مفتوحة دائماً أمام أعين المشاهد الخليجي والعربي، فلأنها كنافذة إخبارية خليجية تتبنى طرح الموضوعات الساخنة بحوارات جريئة، قد استطاعت مع غيرها من الفضائيات العربية أن تحرك المياه الراكدة في التلفزيون العربي الذي لم تتمكن المحطات الفضائية الحكومية من تحريكها على الرغم من محاولاتها اليائسة. ولكن القدر المتيقن فيما تبثه "الجزيرة" ينصب على تناول قضية العراق بالدرجة الأولى مقارنة بما عداها من قضايا عربية. . .

وإذا كنا من الناحية الإعلامية نقدر لـ "الجزيرة" جهدها الفني والمهني وإضافتها الصاخبة للعمل الإعلامي العربي، فإن هذا ما نأخذه عليها في منهجيتها السياسية، ونظن أن الشيخ الفاضل حمد بن ثامر آل ثاني رئيس مجلس إدارة "الجزيرة" يمعن نظره وحكمته في مثل هذا الطرح، فليس من المعقول أن يكون كل الكويتيين مخطئين في إحساسهم»[76].

- «قناة "الجزيرة" المشبوهة، والأهداف المتناقضة، والسياسة الطائشة التي لن يستطيعوا عبرها تغيير المبدأ وقلب الأفكار لتأييدهم؛ لأن الجميع يملك المبدأ والقيم الإسلامية العزيزة عليه التي يتمسك بها كل مسلم ويخدمها ويفندها الخارجون عن الملة»[77].

- «إن الأصوات الكويتية التي نادت وكتبت تدعو المواطنين بمقاطعة "الجزيرة" ماهي إلا رؤية واحدة لا تمثل الشريحة العظمى من المجتمع، ولأصحاب هذه الدعوة اقتناعهم، ولكن ماذا ستكون النتيجة لو غابت الوجوه الكويتية عن شاشة الجزيرة مع كثافة ظهور الوجوه المضادة في الاتجاه المناقض (المعادي للرؤية السياسية الكويتية) مع ملاحظة سرعة انتشار شعبية القناة وازدياد مشاهديها يوماً بعد يوم في مجتمعنا الغاضب من هذه "الجزيرة"؟»[78].

- «هذه القناة تتميز بطاقم غريب معظمه من مخلفات محطة (BBC) العربية التي أقفلت أبوابها مؤخراً، وهم يحقدون على العرب ويتظاهرون بأنهم مع القومية العربية، ويكرهون العراق وشعبه، ويتظاهرون بأنهم حزينون لوضع هذا الشعب، ويمثلون على العالم بأنهم يحبون هذا الشعب، بينما هم يحبون صدام حسين فقط أو بالأحرى يحبون أمواله التي تغدق عليهم وعلى حساب الشعب العراقي. . . قناة "الجزيرة" وللأسف قطرية الاسم فقط، لكنها "صدامية" التوجه والمضمون وأيضاً الشكل الذي يتضح من خلال مقدمي برامجها السياسية وغيرها، فهم جميعاً دون استثناء من خارج قطر ومن جنسيات محددة وتكاد تكون موالية لصدام ونظامه، وحتى لا نكون متحاملين أو غير واقعيين فإن هناك مذيعاً قطرياً واحداً يستعرض النشرة الجوية»[79].

- «وهذه القناة (الجزيرة) تمارس تعرياً آخر يماثل مع الاختلاف في شكل التعري الذي تلجأ إليه قنوات أخرى، الفارق الوحيد أنه يخاطب شرائح مختلفة من مجتمعات المنطقة، ويفرغ قضايا جوهرية من مضامينها بطريقة الطرح وعدم القدرة على الوقوف موقف الحياد إما بسبب وظيفي أو شخصي»[80].

ولا يتسع المقام للاسترسال في سرد النماذج التي تناولت قناة الجزيرة مما يؤكد ما ذهبنا إليه من كونها ظاهرة إعلامية. ولقد شعر الباحث بدور القناة في دول المغرب العربي، رغم محدودية من يمتلك اللاقط "الدش" في تلك الدول، وأن أحد المسؤولين في المغرب أخبر الباحث بأن الأخبار التي تبثها "الجزيرة" قد حولت الكثير من المشاهدين عن قناتهم المحلية، واستطاع الباحث الحصول على رأي عام من الشارع – عبر سائق – من أن قناة الجزيرة تمثل المصدر الرئيسي للأخبار، وأنه وزملاءه يداومون على متابعة الأخبار والبرامج عبر "الجزيرة".

والواقع أن الجرأة والمشاكسة والوجه الآخر للقضية التي انفردت بها محطة "الجزيرة" جعلت منها "أساً" مهماً في معادلة الإعلام العربي. ويظل الاختلاف على ممارسة بعض مذيعيها وشكل تقديمهم للبرامج. ولا ينال هذا من قدر المحطة التي انطلقت من قطر بطاقات محدودة، عبر الـ(K.U Band) ثم عممت البث عبر (C-Band)، وكان رأس مالها 500 مليون دولار حددتها الحكومة القطرية وشكلت لها مجلس إدارة مستقلاً؛ يضع سياستها التي تعتمد على تكريس مبدأ الإعلام الحر. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 زادت بثها من 9 ساعات إلى 17 ساعة، وتخطط القناة لمد إرسالها إلى 24 ساعة. ويتم التفكير في توصيل بث القناة إلى أمريكا الجنوبية. وتتعامل المحطة حالياً مع قمر (عربسات 2ـأ) و(يوتلسات 2ـ3)[81].

6ـ ظاهرتان إعلاميتان في دولة الكويت

أ. قد تكون الحكومة السابقة لدولة الكويت حتى آذار/ مارس 1998 أول حكومة يساهم الإعلام في تغييرها، وذلك بعد طلب الاستجواب الذي قدم من بعض أعضاء مجلس الأمة، فيما يتعلق بإفساح وزارة الإعلام الكويتية لبعض الكتب في

معرض الكتاب السنوي الذي عقد بدولة الكويت في عام 1997 . وقد قبل أمير الكويت استقالة الحكومة الكويتية من رئيس الوزراء وطلب منه تشكيل حكومة جديدة . ويرى البعض أن ظاهرة استجواب الوزير هي «عبق الحرية والديمقراطية التي لا غنى لهذا البلد عنهما»[82] .

ورأى آخرون أن الموضوع قد تم تحميله أكثر مما يجب، ولعل وزير الإعلام نفسه كان واضحاً عندما أشار إلى أن «العالم كله منشغل بصدام حسين والأخوة انشغلوا بسعود الناصر»، ورحب الوزير بالاستجواب وأكد أنه «ليس لديه ما يخفيه عن المجلس والشعب الكويتي»[83] .

واستأثرت قضية "الكتب الممنوعة" باهتمام شرائح كبيرة من المجتمع الكويتي؛ لأنها جاءت من قواعد إسلامية معروفة، ما اعتبره البعض مواجهة صعبة بين أزمة وطنية خارجية وبين أزمة داخلية عميقة نتيجة تراكم سياسات حكومية منذ أكثر من عقد، إذ سمحت السياسات الحكومية بتقوية التيار الحزبي الشديد المحافظ على حساب التيار القومي والتحديثي[84] .

ويرى أحد المدافعين عن ضرورة استجواب وزير الإعلام الكويتي السابق أن المعارضين للاستجواب يتذرعون بحرية الفكر والرأي .

«وهذه العودة للمعارضين إلى موقفهم الأصلي الداعي إلى الحرية المنفلتة من كل الضوابط والحث على المساس بالدين والدعوة إلى الانحطاط الأخلاقي؛ تؤكد للجميع حقيقة مساعي هؤلاء، فلم يكن هدفهم الدفاع عن أمن دولة الكويت، ولا عن شخص الوزير، ولا عن الإجراءات الدستورية، ولا عن أولويات مجلس الأمة، ولا عن الحرية الفكرية وحرية الرأي، ولا عن المصالح الوطنية العليا؛ وإنما جاءت دعاواهم هذه للتبرير وللتغطية على موقفهم الأصلي، الذي ازداد انفضاحاً بعد ما شعروا بفشلهم وإحباطهم في الترويج له بصورة مبطنة وتحت ستار التبريرات الساقطة»[85] .

وحسب جريدة **الوطن** الكويتية، فإن وزير الإعلام الكويتي قد تحدث في جلسة جماهيرية حاشدة لمجلس الأمة الكويتي، وتساءل «عن مدى اتفاق الاستجواب مع الأحكام الدستورية والأعراف النيابية، وقال إن موضوع الكتب أحيل برمته إلى

القضاء متسائلاً عن دوافع الإصرار على الاستجواب ومدى تأثير ذلك في سير العدالة. وقال إن ما اتخذ من إجراءات بخصوص الموضوع دليل على عدم التقاعس عن القيام بما يمليه علينا الواجب والقانون، وإن قرار إجازة الكتب ليس تشريعاً ولائحة بل مجرد قرار لمعالجة وضع خاص فأين المخالفة الدستورية؟ وقال إن مسؤولية الوزير محددة بتنفيذ السياسة العامة للحكومة ولا يجب أن تصل إلى حد مساءلته عن القرارات الفرعية.

وأضاف بأن أبسط مبادئ العدالة تقتضي النظر لما حدث في حدود ظروفه درءاً للظلم وابتعاداً عن تحميل الأمور أكثر مما تحتمل. ونفى وزير الإعلام أن يكون قد تدخل هو أو وكيل الوزارة في الإفراج عن الكتب»[86]. وربط أحد النواب بين السماح بإدخال مجموعة من الكتب التي تناولت ذات الله ضمن آلاف الكتب الأخرى، وإدخال حشيشة صغيرة للاستخدام الشخصي[87].

ووصل الأمر بالبعض إلى ربط موضوع الكتب بالمسيرة الإعلامية التي يقودها الوزير ناصر سعود الصباح، حيث «شن النائب خالد العدوة هجوماً على السياسة الإعلامية، وقال ما نزال نعاني من معركتنا ضد نظام بغداد، بسبب الإعلام الضعيف الذي لا يمكنه الوصول إلى مستوى حجم المعركة بهذه الصورة، ومن ضعفه لم يستطع مجاراة قناة الجزيرة التي كشفت هشاشة الإعلام الكويتي»[88].

وهكذا نجد أن قضية السماح لمجموعة من الكتب التي تعرضت لذات الله، قد أفضت إلى وجود قضية رأي عام تعتبر من أكبر القضايا التي مرت على المجتمع الكويتي.

ب. وسط جو إعلامي تعلوه غيوم استجواب وزير الإعلام، وتسيطر عليه دعوات إقالة الحكومة. ومع حالات امتعاض من بعض المحطات الفضائية، خصوصاً بعد هدوء العاصفة شمال الكويت، دعت وزارة الإعلام الكويتية المذيع عماد الدين أديب الذي يعمل لدى قناة "أوربت" ليقدم برنامجاً حوارياً من قناة دولة الكويت.

وقد يكون الباعث الأهم لتلك الدعوة هو الرد على ما تبثه بعض الفضائيات العربية مما يهضم الحق الكويتي، وينحاز إلى العراق؛ وكذلك توضيح الصورة الحقيقية للجمهور العربي، وجلاء سوء الفهم الذي لازم القضية منذ 2 آب/ أغسطس 1990.

وهكذا نجد في تلك الدعوة أيضاً ظاهرة قد لا تستطيع السياسة إبرازها أو تقديمها للجمهور، لكن شخصاً واحداً وبعامل "الشهرة" يمكنه أن يبرز الصورة التي تريدها المحطة. كما أن زيارة المذيع أديب قد نالت من الاهتمام ما لم تنله زيارات شخصيات سياسية وأدبية، مما يؤكد زعمنا بدور الإعلام في قيادة الرأي العام وتحديد اتجاهاته.

ورأى البعض في استهلال عماد الدين أديب لقاءاته مع وزير الخارجية الكويتي مدخلاً جيداً لحلقات أخرى تتعلق بقضية دولة الكويت. ووصف اللقاء بأنه واقعي الوجود بأسئلة جريئة قوبلت بأجوبة أكثر جرأة وهادئة وخالية من التشنج والمهاترات والنفاق[89].

وربط البعض بين نجاح المذيع أديب في حلقاته الخمس التي بثها تلفزيون دولة الكويت بعد أن تم بثها من قناة "أوربت" وبين تميز هذه المحطة، وطالب بتقويم أداء تلفزيون دولة الكويت واعتماد برامج مدروسة واستغلال الكفاءات الكويتية الموجودة[90]. ورأى البعض الآخر أن دعوة أديب شكلت إطلالة للكويتيين على العالم وأن «لغة العقل والحكمة والانفتاح والديمقراطية هي السائدة على أرضهم»[91].

7 ـ ظواهر إعلامية أخرى بدول مجلس التعاون

أ. لا شك في أن قرار دولة قطر حل وزارة الإعلام، وقبلها إلغاء الرقابة، من التحولات المهمة في إعلام دول مجلس التعاون، ويرى البعض فيها خروجاً عن مألوف الإعلام المحافظ الذي ساد المنطقة لأكثر من 25 عاماً. وقد أثار ذلك العديد من التساؤلات حول مدى أهمية إلغاء وزارة الإعلام، والسماح لمحطتي الـ (MBC) والـ (BBC) الإذاعيتين بالبث من دولة قطر، تماماً مثل السماح لقناة "الجزيرة" بالبث رغم خطها الانفتاحي غير المألوف.

ب. لم يقف التحول الفكري الذي يسود المسؤولين عن الإعلام في دول مجلس التعاون عند حدود مواجهة الفضائيات أو الرد على الصحف الصفراء، أو رفع كفاءة العاملين في الإعلام، بل تطور ليواكب حركة التاريخ، ويمثل تعارضاً مع مواقف دول أخرى، وعلى سبيل المثال، وعلى نقيض ما جرى في دولة الكويت من هجوم على وزير الإعلام بسبب موضوع الكتب التي سبق ذكرها، فإن وزير

الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان هو على موقف النقيض من فرض الرقابة والحجر على أفكار الناس. وجاء في مؤتمر صحفي للوزير بمناسبة افتتاح معرض أبوظبي الدولي للكتاب:

«إننا لسنا حراساً على الفكر والثقافة، ولا نريد أن نكون بهذه الصفة لأننا نؤمن بعقول الناس وطاقتهم وخياراتهم. الناس أحرار في ما يقرؤون وفي ما يتخيرون من كتب ووسائل معرفية أخرى، لكننا في الوقت عينه ندعو إلى ألا تنقطع تلك الصلة الحميمة بين الناس وتراثهم ودينهم وعاداتهم وتقاليدهم، فالقراءة ينبغي أن تكون متكاملة وممتدة على المراحل الزمنية كلها».

وأردف سموه يقول إنه «من الاستحالة في ظل ثورة تكنولوجيا الاتصال والقنوات الفضائية المفتوحة وزمن الحصول على المعلومة بأيسر السبل من المستحيل منع الكتاب أو الحجر عليه. ثم إنني لا أتصور أنه بإمكان جهات مسؤولة حقاً عن الثقافة والإبداع أن تتحول إلى أجهزة بوليسية تحول بين الإنسان والمعارف، تضبط وتصادر وتحاكم... الخ»[92].

أليس هذا تحولاً في الفكر الإعلامي بدول المجلس أو لنقل في بعضها؟

وبظهور المسلسل الكوميدي النقدي "طاش ما طاش" في "تلفزيون المملكة العربية السعودية" تكتمل حلقات التوجه الواضح نحو إعطاء حرية التعبير دفعة جديدة، ونقد الأداء الحكومي عبر التعرض لسلبيات المرافق الحكومية، أو التوجهات الاجتماعية الخاطئة، التي لم تكن تتناولها وسائل الإعلام قبل عشر سنوات. ولقد قيل الكثير عن ذلك المسلسل، وما يسجل له جرأته في الطرح، وابتداء حلقاته بنقد التلفزيون الرسمي للمملكة!!

ج. التأم على أرض البحرين مؤتمر "البحرين - الإعلام العربي - الأوربي: حوار من أجل المستقبل"، حيث طرحت رؤى عربية وغربية تتعلق بمفهوم الاتصال والتواصل، والنأي بالإنسان عن الانحرافات الجسدية والأخلاقية، والحد من انتهاك حريات الأفراد والجماعات، الأمر الذي يستوجب معه وضع مدونة للمفاهيم الدولية لحدود حرية التعبير، وإيلاء القضايا الثقافية الاهتمام البارز لخلق

التفاعل المنشود بين الأمم، وجلاء ما يعترض التواصل الثقافي من غموض. كما تعرض المؤتمر لموضوع الإرهاب على المستوى الدولي، ودعا إلى إيجاد ميثاق شرف إعلامي عربي يأخذ الإعلام فيه خصوصيات كل بلد في الاعتبار ولا يتدخل في شؤونه الداخلية[93]. هذا التلاقي بين الشرق والغرب، وتفهم الحكومات لأهمية تفعيل الحوار بين الأمم دليل واضح على دور الإعلام في خلق الشفافية الدولية، واتساع نطاق النظرة للرأي الآخر، وقبول المخرجات الجديدة تقنياً وفكرياً للثورة التقنية.

د. ونجد على أرض دبي أيضاً تظاهرة اقتصادية إعلامية كل عام وهي "مهرجان التسوق"، ورأينا كيف أن القنوات الفضائية قد دخلت فيه، وتم تكليف مذيعين ومذيعات من لبنان بتقديم البرامج الخاصة بالمهرجان من قناة "دبي" الفضائية إلى جانب المعدين والمذيعين المحليين، وكيف أن هذا البث قد جذب الجمهور ليسافر إلى دبي. وقد استقطب "مهرجان دبي للتسوق" عام 1997 أكثر من 1.6 مليون زائر خلال فعاليات المهرجان، وارتفعت مبيعات أسواق دبي إلى 3.1 مليار درهم وبمعدل 100 مليون درهم يومياً، وبزيادة قدرها 64٪ مقارنة بمهرجان عام 1996[94]. ولقد شارك تلفزيون "عجمان" عام 1998 ببث برنامج مباشر من شارع الرقة في دبي يلتقي بالجمهور ويروج للمهرجان.

خاتمة

وهكذا نجد أن هنالك تحولات في الإعلام التقليدي الذي دأبت عليه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأن مساحات كبيرة بدأت تحتوي الرؤى الجديدة التي فرضتها الشفافية الدولية وأشاعها الانفتاح الإعلامي والتطور التقني. وهذا يثبت أن دول المجلس لا تقبل الجمود، ولا تؤمن بأبدية الأسلوب أو المنهج في المسألة الإعلامية. ولسوف يستمر الحوار، وتتعدد الآراء ويزداد التشنج والخوف والحذر، وسيظهر من يحاول وضع العصا في عجلة التقدم والإنتاج الإعلامي، بل وسيستمر مفهوم "الغزو"، ويزداد الحديث عن الجانب السلبي للعولمة، إلا أن الموجة الشديدة والكبيرة تغرق الموجة الصغيرة وتلتهمها. وهذا ما يدعونا إلى التفكير في التفاعل مع الإعلام الدولي، ونبذ التوجه السلبي المعتمد على رد الفعل الغاضب والشعور بنظرية "المؤامرة". فالناجحون في حلبة الإعلام هم الذين يصنعون الإعلام، ويقنعون الآخرين بجودة إنتاجهم وقوة إقناعه، وليس الذين يستوردونه ويعيدون بثه إلى الجمهور.

كما أن جيل التلفزيون الحالي الذي تطبّع بطباع الموجة الجديدة (فكراً وسلوكاً) سيكون جيلاً من الآباء في السنوات المقبلة مختلفاً عن جيلنا بلا شك، ولا ندري بالجديد الذي ستمطره به الفضائيات وأجهزة الحاسوب مستقبلاً، ولنا أن نتصور كيف سيتعامل مع هذه التحولات إن عاش وسط إعلام محلي تقليدي !!

ولقد لاحظ الباحث من خلال لقاءاته الشخصية أن هنالك توجهات - لدى المسؤولين في دول المجلس - لتحديث هذا الإعلام فكراً وسلوكاً، ويعتقد الباحث أن كل دولة من دول المجلس سوف تضع لها أولويات للمرحلة القادمة؛ ولا شك في أن ذلك سوف يتطلب صياغات جديدة للمبادئ والأسس التي يقوم عليها الإعلام بحيث تتلاءم مع الاتجاه الدولي وتطلعات المجتمع، مع عدم التفريط في الثوابت التي يقوم عليها نظام المجتمع في هذه الدول.

ملحــق

القنوات القمرية المخصصة للبث التلفزيوني والمؤجرة على القمر (عربسات 2ـأ)

(حتى تاريخ 31/ 12/ 1997)

الجهـــة	نوعية الحزمة الترددية			الإجمالي
	(سي) متوسطة الطاقة	(سي) عالية الطاقة	الحزمة كي يو	
الأردن			1	1
الإمارات: (أبوظبي، دبي، الشارقة)	1.5	2	1	4.5
البحرين	1			1
السعودية	2	1	3	6
السودان	1			1
سوريا		1		1
سلطنة عُمان	0.25	1		1.25
قطر		1		2
الكويت		1	1	2
ليبيا			1	1
مصر	2			2
اليمن		1		1
(CNN)	1			1
(TV 5)	1			1
أوربت	1			1
راديو وتلفزيون العرب (ART)	2		3	5
المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC)	0.25			0.25
تلفزيون المستقبل	1			1
السعات المؤجرة	14	8	11	33
سعة القمر	14	8	12	34
سعات متاحة للتأجير	0	0	1	1

الهوامش

1. وزارة الإعلام والثقافة، **الإمارات العربية المتحدة**، أبوظبي، 1996، ص228.
2. المصدر السابق، ص 228.
3. المصدر السابق، ص 230.
4. وزارة شؤون مجلس الوزراء والإعلام، **البحرين على طريق التقدم**، البحرين، 1997، ص 175.
5. المصدر السابق.
6. وزارة الإعلام، الشؤون الإعلامية، الإعلام الداخلي، **الإعلام السعودي، النشأة والتطور**، الرياض، 1992، ص141.
7. المصدر السابق، ص 142.
8. وزارة الإعلام، **عُمان 96**، مسقط، 1996، ص 121.
9. وزارة الإعلام، **عُمان 97**، مسقط، 1997، ص 137.
10. مرسوم بقانون رقم (20) لسنة 1990 بتنظيم وزارة الإعلام والثقافة وتعيين اختصاصاتها. الديوان الأميري، 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، ص 3-4.
11. وزارة الإعلام، **الكويت حقائق وأرقام**، الكويت، 1997، ص 134.
12. الشيخ مصطفى إدريس، «رؤية في استراتيجيات الإعلام وأهمية وسائل الإعلام في تنشئة الأطفال وتربيتهم»، مجلة **تلفزيون الخليج**، جهاز تلفزيون الخليج، العدد 1، السنة 15، حزيران/ يونيو 1996، ص 29.
13. سمير محمد حسين، «الإعلام التلفزيوني الخليجي والتنمية الشاملة»، جهاز تلفزيون الخليج، الرياض 1998، ص 55-62.
14. نبيل المغربي، **الإعلام العربي، نظرة من الخارج، حق الاتصال**، (بغداد: دائرة الشؤون الثقافية، 1981)، ص 151.
15. سمير محمد حسين، «الإعلام التلفزيوني الخليجي»، مرجع سابق، ص 116.
16. سعود عبدالحميد دهلوي، «الواقع التلفزيوني في منطقة الخليج قبل ظهور الأقمار الصناعية»، ورقة مقدمة إلى ندوة البث المباشر عبر الأقمار الصناعية في منطقة الخليج العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، أيار/ مايو 1994، ص 16، 25، 27، 30، 36.
17. **التلفزيون في دول الخليج**، الطبعة الثانية، جهاز تلفزيون الخليج، 1982.

18. حمزة أحمد بيت المال ومحمد قاري سمرقندي، "تحليل مضمون المواد التلفزيونية بمحطات تلفزيون دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة حالة لتلفزيونات المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة من أبوظبي"، بحث قدم إلى ندوة **الإعلام والمعلوماتية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، كانون الأول/ ديسمبر 1995، ص 17.

19. فاروق أبوزيد، «التلفزيون الدولي»، **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، العدد 7، 1990، ص 119.

20. ناصر بن سليمان العمر، «دور الأسرة في تحصين الناشئة لتجنب الآثار السلبية للبث التلفزيوني الأجنبي المباشر»، ورقة عمل قدمت إلى ندوة **دور التربية في مواجهة الآثار السلبية المتوقعة للبث التلفزيوني الأجنبي المباشر**. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، تشرين الأول/ أكتوبر 1994، ص 11.

21. محمد الرميحي، «تفعيل دور الإعلام الخليجي في ظل الواقع الإعلامي والمعلوماتي الحديث (الطرق والوسائل)». ورقة قدمت إلى ندوة **الإعلام والمعلوماتية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، كانون الأول/ ديسمبر 1995، ص 10.

22. المرجع السابق، ص 38.

23. محمد الرميحي، «الإعلام والهوية الثقافية للمجتمع العربي في الخليج»، ورقة قدمت إلى الملتقى الفكري الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي، والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، كانون الأول/ ديسمبر 1994، ص 10.

24. المرجع السابق ص 9.

25. خضر زكريا، «حول سوسيولوجية الخبر العربي»، مجلة **الإعلام العربي**، السنة 3، العدد 2، كانون الأول/ ديسمبر 1983، ص 35.

26. عبدالقادر طاش، «واقع الإعلام الخليجي في ظل ثورة التكنولوجيا والمعلومات، نحو رؤية إسلامية»، ورقة قدمت إلى ندوة **الإعلام والمعلوماتية وتحديات القرن الحادي والعشرين**، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، كانون الأول/ ديسمبر 1995، ص 15.

27. حمدي قنديل، «المؤثرات الثقافية لوسائل الاتصال الحديثة سلباً وإيجاباً»، ورقة قدمت إلى الملتقى الفكري الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، كانون الأول/ ديسمبر 1994، ص 9.

28. أحمد ثابت، «العولمة: اتجاه نحو تنوع ثقافي أم نحو سيطرة على المعرفة»، **الحياة**، 14 آذار/ مارس 1998، ص 15.

29. عبدالقادر طاش، «واقع الإعلام الخليجي في ظل ثورة التكنولوجيا والمعلومات، نحو رؤية إسلامية»، مرجع سابق، ص 1-2.

30 . انظر :

Long, Mark and Jeffrey Keating. *The World of Satellite Television* (California: Quantum Publishing, 1985), 11.

31 . مجلة *Satellite Guide*، العدد 184، 1997/3/15، ص 42، 43 .

32 . سعد لبيب، «العرب وأقمار البث التلفزيوني المباشر»، جهاز تلفزيون الخليج، الرياض، 1990 ص 22، 23 .

33 . انظر :

Dr. A. J. Abdul-Malik, "Towards a Successful TV News Exchange-via Arabsat among Arab Countries," Unpublished Ph. D dissertation, University of Wales, 1989, Cardiff, 10.

34 . سعد لبيب، «العرب وأقمار البث التلفزيوني المباشر»، مرجع سابق، ص 36 .

35 . التقرير السنوي لعربسات، عربسات 1997، ص 1-3 .

36 . المصدر السابق ص 10 .

37 . عبدالقادر طاش، «واقع الإعلام الخليجي في ظل ثورة التكنولوجيا والمعلومات، نحو رؤية إسلامية»، مرجع سابق، ص 7 .

38 . المنصف الشنوفي، «الإعلام والثقافة والمعلوماتية»، ورقة قدمت إلى الملتقى الفكري الثاني لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، كانون الأول/ ديسمبر 1994، ص 3 .

39 . راسم محمد الجمال، «البث المباشر عبر الأقمار الصناعية ومستقبل الثقافة المعاشة في منطقة الخليج العربي»، ورقة قدمت إلى ندوة **البث والاستقبال التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية في منطقة الخليج العربي**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، أيار/ مايو 1994، ص 12 .

40 . محمد الركن، «التنظيم القانوني للبث والاستقبال التلفزيوني المباشر بالأقمار الصناعية»، ورقة قدمت إلى ندوة **البث والاستقبال التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية في منطقة الخليج العربي**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، أيار/ مايو 1994، ص 2-3 .

41 . عبدالواحد الحميد، «العولمة الآن في عبوات صغيرة»، جريدة **الرياض**، 7 آذار/ مارس، 1998 .

42 . جريدة **الاتحاد**. 7 آذار/ مارس، 1998 .

43 . مارك صايغ، «إنترنت: بين النظريات المتضاربة والخطوات العملية»، جريدة **الحياة**، 15 شباط/ فبراير، 1998 .

44 . المرجع السابق.

45. سوزان بورغ، «أميركا أون لاين (America On-Line) تستغل اتساع قاعدة مشتركيها لرفع رسوم الاشتراك الشهرية للاستخدام غير المقيد»، جريدة **الحياة**، 12 شباط/ فبراير، 1998.

46. جريدة **الحياة**، 12 شباط/ فبراير، 1998.

47. جريدة **الرأي العام**، 16 شباط/ فبراير، 1998.

48. جريدة **الوطن** الكويتية، 24 كانون الأول/ ديسمبر، 1997.

49. جريدة **الشرق الأوسط**، 30 تشرين الأول/ أكتوبر، 1995.

50. جريدة **الشرق الأوسط**، 28 حزيران/ يونيو، 1996.

51. حمدي قنديل، «صراع الفضائيات العربية لصالح من؟» مجلة **المجلة**، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1996.

52. فهمي هويدي، «الفضائيات العربية نجحت فيما فشلت فيه السياسة»، مجلة **المجلة**، 15 آذار/ مارس، 1998.

53. مجلة *Satellite Guide*، العدد 232، 1998/2/14.

54. جريدة **الشرق الأوسط**، 3 آذار/ مارس، 1998.

55. جريدة **الشرق الأوسط**، 3 كانون الثاني/ يناير، 1995.

56. جريدة **الشرق الأوسط**، 19 تشرين الأول/ أكتوبر، 1996.

57. جريدة **الشرق الأوسط**، 29 تشرين الأول/ أكتوبر، 1995.

58. جريدة **الأيام**، 13 آذار/ مارس، 1996.

59. أحمد كمال حمدي، «التقنية الرقمية توفر المزيد من المحطات الفضائية»، جريدة **الشرق الأوسط**، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1995.

60. جريدة **الحياة**، 23 آب/ أغسطس، 1995.

61. جريدة **الشرق الأوسط**، 7 نيسان/ إبريل، 1997..

62. جريدة **الرأي العام**، 3 تشرين الأول/ أكتوبر، 1997.

63. عبدالعزيز السويد، «مطلوب ميثاق للعيب الإعلامي»، جريدة **الرياض**، 1 آذار/ مارس، 1998.

64. أنس زاهد، «فضائيات»، جريدة **الشرق الأوسط**، 9 آذار/ مارس، 1998.

65. ريبال نعمة، «أنقذوا سمعة نسائنا»، مجلة **الشراع**، العدد 822، 2 آذار/ مارس، 1998.

66. سلوى الملا، «عرض برامج الجزيرة»، جريدة **الوطن** الكويتية، 8 كانون الثاني/ يناير، 1998.

67. غيور، «ثرثرة»، جريدة **الرأي العام**، 8 كانون الثاني/ يناير، 1998.

68. محمد فهد القحطاني، «قناة الجزيرة تتكلم قطري»، جريدة **الشرق**، 10 شباط/ فبراير، 1998.

69. جريدة **الوطن القطرية**، 13 شباط/ فبراير، 1998.

70. أنس زاهد، «فضائيات»، جريدة **الوطن الكويتية**، 2 كانون الثاني/ يناير، 1998.

71. سما الجهار، «كاميرا الجزيرة»، جريدة **الوطن الكويتية**، 2 كانون الثاني/ يناير، 1998.

72. محمد العوضي. «فسق قناة الجزيرة»، جريدة **الرأي العام**، 5 كانون الثاني/ يناير، 1998.

73. عبد الأمير التركي: «إنها قناة (الجزيرة) الفضائية»، جريدة **السياسة**، 23 كانون الأول/ ديسمبر، 1997.

74. راشد الردعان: «أشأم من (البسوس)»، جريدة **الوطن** الكويتية، 18 كانون الثاني/ ديسمبر، 1997.

75. عبدالله خلف: «ماذا تريد قناة الجزيرة من مجلس التعاون»، جريدة **الوطن** الكويتية، 29 كانون الثاني/ ديسمبر، 1997.

76. يوسف عبدالحميد الجاسم، «إلى الشيخ حمد بن ثامر مع المحبة»، جريدة **الرأي العام**، 3 آذار/ مارس، 1998.

77. خالد مشعان العجمي، «القنوات الفضائية وثورة الجزيرة»، جريدة **الوطن** الكويتية، 1 آذار/ مارس، 1998.

78. محمد العوضي، «الشيخ صباح والأربعين كويتياً»، جريدة **الرأي العام**، 2 آذار/ مارس، 1998.

79. محمد منيف العجمي، «قناة الجزيرة ليست قطرية»، جريدة **الوطن** الكويتية، 16 شباط/ فبراير، 1998.

80. عبدالعزيز السويد، «قناة (كم نقول)»، جريدة **الرياض**، 10 آذار/ مارس، 1998.

81. جريدة **الشرق**، 4 آذار/ مارس، 1998.

82. فضل الفضلي، «تداعيات الاستجواب»، جريدة **الرأي العام**، 14 آذار/ مارس، 1998.

83. فارس السلمان، «البرلمان الكويتي يرجئ الاستجواب في (قضية الكتب الممنوعة)»، **الشرق الأوسط**، 18شباط/ فبراير، 1998.

84. شفيق الغبرا، «الكويت ومصاعب الديمقراطية: مفترق طرق»، جريدة **الرأي العام**، 16 آذار/ مارس، 1998.

85. عيسى ماجد الشاهين، «المصالح الوطنية العليا في استجواب وزير الإعلام»، جريدة **الوطن** الكويتية، 17 شباط/ فبراير، 1998.

86. جريدة **الوطن** الكويتية، 11 آذار/ مارس، 1998.

87. المصدر السابق.

88. المصدر السابق.

89. محمد كمال حمزة، «اللقاء.. كان درساً في الأخلاق»، جريدة **الرأي العام**، 12 آذار/ مارس، 1998.

90. ماضي الخميس، «يا تلفزيون دولة الكويت»، جريدة **الوطن** الكويتية، 15 آذار/ مارس، 1998.

91. فؤاد الهاشم، «ضربة معلم»، جريدة **الوطن** الكويتية، 4 آذار/ مارس، 1998.

92. مجلة **الشروق**، عدد 309، 9 آذار/ مارس، 1998.

93. مركز الدراسات العربي-الأوربي، **إعلان المنامة**، 23-25 شباط/ فبراير، البحرين 1998.

94. مجلة **الشروق**، عدد 310، 16 آذار/ مارس، 1998.

الفصل الخامس عشر

رقمنة وعولمة الإعلام العربي: تأثير التقنيات الرقمية في صناعة الإعلام بالعالم العربي

محمد عارف*

مقدمة

تُحدث تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة تغيرات فائقة السرعة في الإعلام العربي إلى درجة لا يمكن معها ملاحظة الحاضر إلا وهو يتغير أو يتوارى عن الأنظار. ففي كل يوم تقريباً تظهر صحف عربية جديدة تنتج على الحاسوب، أو قنوات إذاعية وتلفزيونية فضائية، أو نشرات إلكترونية ومواقع إعلامية على شبكة الإنترنت. وينفرد الإعلام العربي بظاهرة لا مثيل لها في العالم تتمثل في نشوء مراكز إعلامية عربية دولية واسعة النفوذ تنافس الإعلام المحلي، لكنها واقعة خارج العالم العربي، بعيداً عن السلطة الرسمية والتشريعية والقضائية لأي دولة عربية.

ولا تمثل هذه الأحداث إلا افتتاحية المعزوفة السيمفونية التي ستهز البيئة الإعلامية العربية في السنوات القليلة المقبلة. يقود هذه المعزوفة التقنية الرقمية التي تدمج صناعات الاتصالات والمعلومات والترفيه. ولن يستطيع الإعلام العربي تجاوز صدمة المستقبل التي يعاني منها حالياً إلا حين يفكر بالإعلام في جميع أشكاله كمعطيات "متعددة الوسائط". فالصور المتحركة هي نوع خاص من بث المعطيات أو "البتات" (BITS). وينبغي ألا يقتصر التفكير في "البتات" على مستوى أجهزة ومعدات الحاسوب والتلفزيون فحسب، بل على مستوى تنظيم وإدارة الإعلام.

* رئيس قسم العلوم والتكنولوجيا، جريدة الحياة، لندن، المملكة المتحدة.

ويصعب في الوقت الحالي تصور نتائج الثورة الثقافية والتربوية التي ستتعرض لها أجيال عربية جديدة تتحول الآن من متلق سلبي للمعلومات التي يبثها التلفزيون إلى لاعب إيجابي يختار بنفسه المعلومات ويصمم بنفسه إعلامه الخاص. ولا يمكن فهم الإعلام في الوقت الحالي من دون إدراك تداخل تقنيات المعلومات والاتصالات وتلاحمها. ويكتشف المسؤولون الإعلاميون فجأة أن الاتصالات جزء من صميم العمل الإعلامي، فلن يكون أي مشروع إعلامي عربي بعيداً عن التأثر بالثورة التقنية والتنظيمية الجارية في الاتصالات. وقد يكمن أخطر آثار التقنية الجديدة في عولمة الإعلام العربي، وتدشين أساليب جديدة في حرب المعلومات تجعل الساحة الإعلامية الميدان الرئيسي للحرب.

الرقمنة

تشبه التقنية الرقمية "حساب الجُمَّل" الذي كان علماء الرياضيات العرب يستخدمونه في القرن العاشر للميلاد. ففي "حساب الجُمَّل" يجري تحويل الأرقام إلى حروف، حيث يمثل الرقم واحد بحرف الألف ورقم 2 بحرف الباء ورقم 3 بحرف الجيم، وهكذا حتى رقم 1000 الذي يمثل له بحرف الغين. ويمكن في حساب الجمَّل تمثيل العدد 1111 بحروف "غقيا"، وتمثيل العدد 2000 بحرفي "بغ"، والعدد مليون بحرفي "غغ". ويجري عكس ذلك في التقنية الرقمية، حيث تتحول الحروف إلى أعداد، لكن بدلاً من استخدام جميع الأعداد للتمثيل عن الحروف أو المعلومات يستخدم العدد الزوجي فقط (1) و(0).

وهذه هي القاعدة التي قام عليها الحاسوب (Computer) الذي سمي بالعربية كذلك؛ لأن الحواسيب - كما يدل اسمها - تتعامل بالأرقام وتحول جميع أنواع المعلومات إلى العدد الزوجي واحد وصفر. كل حرف وكلمة تحولان إلى العدد المقابل لهما من هذين الرقمين اللذين يشكلان وحدات المعلومات التي يطلق عليها اسم "بتات". وتعتبر كل 8 "بتات" مساوية لـ "بايت" (Byte) واحد. حرف "الألف" مثلاً يصبح 11000111، وحرف الباء 110010000. ويصبح مصطلح "الخليج

العربي " (وفق المعيار القياسي المستخدم في البرمجة):

110 1100 111 01001 11100100 111001110 11100100 11000111
. 111001001 11001000 11010001 11011001 11100100 11000111

وتحول التقنية الرقمية (Digital Technology) جميع أنواع المعلومات، سواء أكانت مرئية أم صوتية إلى "بتات" يمكن بثها عبر الأسلاك النحاسية أو عبر الأثير أو الألياف الضوئية. ويحدد عدد "البتات" التي تبث في الثانية الواحدة مدى أو "عرض نطاق" (Bandwidth) قناة الاتصال. إنه المقياس الذي يقيس عدد "البتات" التي يمكن نقلها عبر القنوات المختلفة لإنتاج النوع المطلوب من المعطيات، كالنصوص المكتوبة والمنطوقة والأصوات والموسيقى وتسجيلات الفيديو. على سبيل المثال تعتبر 64 "بتة" في الثانية ملائمة تماماً للنقل الصوتي العالي الجودة، ومليون و200 ألف "بتة" في الثانية مناسبة للنقل الموسيقي الرفيع، و45 مليون "بتة" في الثانية ممتازة لنقل الفيديو.

ويعود الانتشار السريع للتقنية الرقمية إلى النجاحات غير المتوقعة في تقنية ضغط المادة الرقمية الصوتية والصورية. ففي غضون السنوات الثلاث الأخيرة حققت تقنية ضغط واختصار المعلومات (Compression) منجزات لم يكن متوقعاً تحقيقها قبل القرن الحادي والعشرين. وتعتمد تقنية الضغط على إلغاء التفاصيل غير الأساسية في أي معلومة يجري نقلها سواء كانت صوتية أو مرئية. وهي تجسد الفلسفة الفيزيائية لتقنية المعلومات التي تقوم على أساس مفهوم "أن المعلومات تقلّل اللايقين".

هناك على سبيل المثال كمية كبيرة من المعلومات الفائضة عن الحاجة في الثانية الواحدة من الفيديو التي تتضمن ثلاثين إطاراً (Frames). ويمكن خلال البث التخلص من هذا "الإطناب" وضغط المعلومات من حوالي 27 مليون "بتة" إلى مليون "بتة". وقد بلغت قدرة تقنية الضغط حدوداً مدهشة في اختصار عدد البتات المطلوبة للفيديو الرقمي من 45 مليون بتة في الثانية إلى نحو مليون بتة فقط، ويؤدي اختصار البتات إلى إزالة كل أنواع "الشوائب" و"التشويش". وهكذا حققت التقنية الرقمية بثاً انسيابياً للمعطيات خالياً من التشويش الذي يلازم التقنية التقليدية المسماة "المثلية" (Analogue Technology) المستخدمة حالياً في معظم اتصالات الهاتف والبث

الإذاعي والتلفزيوني. وتعتبر تقنية ضغط المعطيات وتصحيح أخطاء البث الدافع الأساسي للتحول السريع الجاري نحو التلفزيون الرقمي؛ إذ يمكن حالياً بث أربع إشارات تلفزيونية رقمية عالية الجودة في المدى "عرض النطاق" نفسه الذي يستخدم لبث تلفزيوني واحد مشوش يتم عن طريق التقنية "المثلية".

ثورة الإعلام العربي

تفتح هذه التقنيات الأبواب للثورة التلفزيونية المقبلة التي تحمل عشرات، بل مئات القنوات التلفزيونية للمشاهدين في أي مكان في العالم، بما في ذلك المنطقة العربية. لكن جوهر الثورة الإعلامية لا يكمن في التغيرات الكمية بل في التغيرات النوعية، وبالذات في تداخل أجهزة الهاتف والتلفزيون والحاسوب. فالتقنية الرقمية التي تحول جميع أنواع المعطيات السمعية والمرئية إلى "بتات" تدمج صناعات المعلومات والاتصالات والترفيه. وغالباً ما تُقارَن الثورة الإعلامية الجديدة بالثورة التي أحدثها اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر الميلادي. فمن أجل تصوير حجم التغيرات المقبلة يلجأ نيكولاس نيجروبونت مدير مختبر الإعلام "ميديا لاب" (Media Lab) التابع لمعهد ماساشوستس للتقنية (MIT) في الولايات المتحدة الأمريكية إلى "الأحجية" الشائعة التالية:

ما مقدار المرتب الشهري الذي يناله شخص يبدأ العمل بأجر يومي يبلغ بنساً واحداً ثم يضاعف ضعفين كل يوم؟

الجواب المفاجئ الذي تكشف عنه "الأحجية" هو 10 ملايين دولار، لكن "الأحجية" تنطوي على مفاجأة أكبر عندما تكشف أن المرتب في شهر شباط/ فبراير يقل عن ثلاثة ملايين دولار، ويعود الفرق الجسيم البالغ 7 ملايين دولار إلى اختلاف عدد الأيام بين شهر شباط/ فبراير وباقي شهور السنة الذي يبلغ في المعدل ثلاثة أيام. هذا هو حجم القفزة المقبلة في صناعات الإعلام، التي تقف حالياً على مشارف الأيام الثلاثة الأخيرة. وتمثل الصحف العربية التي تنتج بوساطة الحاسوب نوافذ مطلة على المستقبل المدهش للإعلام، فالتقنية الرقمية التي تستخدمها صحف عربية كثيرة حالياً

تحول نصوص المقالات والتقارير التي يكتبها المحررون على الحاسوب إلى "بتات". ويجري بث معظم تقارير ورسائل المراسلين ووكالات الأنباء على شكل "بتات" أيضاً عبر البريد الإلكتروني (E-mail) أو الإنترنت. وتُرقمن الصور والرسوم أيضاً وتبث على شكل "بتات" عبر الأسلاك على غرار النشرات الإخبارية لوكالات الأنباء. ويتم تصميم الصفحات وإعدادها عبر الحاسوب الذي يبثها كمعطيات رقمية عبر الأقمار الصناعية أوالكابلات الهاتفية إلى المطابع، حيث يجري تحويلها إلى أفلام طباعية. هذا يعني أن محتوى وبناء الصحيفة رقمي بالكامل من البدء في تنضيد المقالات والتقارير وتصميم الصفحات على الحاسوب وبثها إلى المطابع وحتى المرحلة النهائية، حيث يتم كبس الحبر على الورق. هنا تتحول "البتات" الإلكترونية "النابضة" إلى "حروف ميتة"، كما يقال في لغة الصحافة.

لكن هذه "البتات" يمكن أن ترسل في شكلها "النابض" الأصلي الى المستهلك الذي يستطيع طبعها على الورق أو تخزينها داخل جهاز الحاسوب، حيث يمكنه التعامل معها كمعطيات إلكترونية وفهرستها واختيار ما يرغب في قراءته منها وحفظ ما يريد حفظه (أرشفته) داخل ملفاته الحاسوبية. هذه المعطيات النابضة تمثل الخطوة الجديدة في ثورة الإعلام المقبلة على العالم العربي؛ فالصحيفة التي يتم إنتاجها بالتقنية الرقمية صحيفة دون حدود، أي أن محتواها لا تحدده القيود الطباعية الخاصة سواء من حيث عدد الصفحات الملائم عملياً، أو حجم المحتويات. ويعرف كل مشتر لصحف العطلة الأسبوعية في البلدان الغربية عبء حمل أكداس الورق الثقيل الذي قد لا يطالع إلا ربعه وربما أقل من ذلك، ويطرح الباقي في سلة المهملات. وليست الصحيفة الورقية ثقيلة الوزن من حيث حجمها الورقي فحسب، بل من حيث حركتها أيضاً، فهي تمثل منتجاً نهائياً متأخراً دائماً عن تطورات الأحداث الجارية، على خلاف التلفزيون الذي يستطيع متابعة الأحداث لحظة وقوعها. ولا شيء يمنع الصحيفة الرقمية من أن تكون صحيفة "حية" في متابعة الأحداث. فالطبعة الإلكترونية ليست ملزمة بجداول زمنية جامدة للطبع والتوزيع. ولا تخضع موضوعات الصحيفة الإلكترونية لحيز محدد يفرضه حجم الصفحة. إضافة إلى ذلك تتيح التقنية الرقمية للصحيفة ألا تكتفي ببث النصوص والصور الساكنة فقط، بل المتحركة والناطقة أيضاً. باختصار،

لا شيء يحول دون أن تكون الصحيفة الرقمية "صحيفة" متلفزة حية في متابعة الأحداث. وهي على خلاف التلفزيون - المحكوم بشاشة استقبال واحدة للجميع - يمكنها أن تقدم عبر الحاسوب للقارئ المشاهد النصوص والصور متى شاء، وكيفما شاء، على شكل نصوص مكتوبة أو بالصورة والصوت. ويمكن أن تكون الصحيفة الرقمية وسيلة إعلامية متفاعلة مع القارئ، وتملك إضافة إلى ذلك ذاكرة عن خلفيات الموضوع الذي تتحدث عنه. فالنصوص التي تتضمنها ليست محددة ولانهائية، ويمكن للقارئ أن يعود إلى ملفات الصحيفة للاطلاع على المزيد دون أن يقيده في ذلك عنصرا الزمان والمكان.

متعددة الوسائط

ويشبه خبراء الإعلام التقنية الرقمية بـ "حصان طرواده" المشهور في الأسطورة الإغريقية التي تروي كيف أدخل حصان خشبي إلى مدينة طروادة المحاطة بالأسوار وهو يحمل داخله جنوداً هاجموا المدينة من الداخل واحتلوها. فالتقنية الرقمية تجلب محتويات جديدة ولاعبين جدداً ونماذج اقتصادية جديدة. وتؤدي رقمنة الإعلام مباشرة إلى مزج المادة الإعلامية بسهولة، فهي تمزج النصوص المكتوبة والصوتية وصور الفيديو وتعيد استخدامها منفردة أو ممزوجة، ويُسمى مزيج المعطيات المرئية والمسموعة "متعددة الوسائط" (Multimedia)، التي لا تعني في الواقع إلا "البتات" الممتزجة. وتُحدث التقنية الرقمية تحولاً آخر عن طريق إنشاء "بتات" تتحدث عن "البتات". تُسمى هذه "البتات" "حاصدات" رؤوس الموضوعات (Headers)، وهي تصنِّف المواد أو تفهرسها. وتُستخدم هذه "الحاصدات" حالياً في الأسطوانات الموسيقية المدمجة (CD) حيث تساعد على التحول من أغنية إلى أخرى، وهي لا تُسمع ولا تُرى، لكنها تنقل التوجيهات إلى الحاسوب أو الجهاز الموسيقي.

ويُعتبر هذان التغيران جوهر الثورة الإعلامية المقبلة، التي ستحول المادة التلفزيونية إلى معطيات حاسوبية قادرة على قراءة نفسها ذاتياً ويمكن تسجيلها، ليس وفقاً لوقت أو يوم أو قناة بثها، بل على أساس محتواها؛ أي أن النشرة الإخبارية، على سبيل

المثال، تذاع في الوقت الذي نشاء وتتضمن التفاصيل التي نريدها، وليس التي يريدها لنا محررو النشرات الإخبارية.

ما اسم هذه المادة الإعلامية؟ ومن الذي سيديرها؟ وما الذي ستحدثه للإعلام؟

هذه بعض الأسئلة التي تثيرها التقنية الرقمية، التي ستعيد النظر بمواصفات المادة الإعلامية المبثوثة عبر الأجهزة المختلفة. هل يمكن، على سبيل المثال، أن يملك التلفزيون مزايا الصحيفة؟ فالصحيفة، كما يعتقد معظم الأفراد أعمق من التلفزيون، والتلفزيون أكثر غنى بالمشاهد المحسوسة من الصحيفة. ولكن ماذا عن التلفزيون المرقمن (Digital TV) الذي يستطيع تقديم ملف "متعدد الوسائط" يتضمن المادة المبثوثة عن أي موضوع عبر جميع القنوات التلفزيونية؟ وما اسم الوسيلة الإعلامية القادرة على تنظيم ملف "متعدد الوسائط" يتضمن نصوص الصحف وتسجيلات الراديو والتلفزيون الجارية إضافة إلى تطوراتها خلال الأيام والأسابيع الماضية، أو خلفياتها المحفوظة في (الأرشيف) "المتعدد الوسائط"؟

ثمة وظائف إعلامية أخرى عديدة يمكن أن يقوم بها برنامج حاسوب موجود في جهاز التلفزيون وظيفته قراءة الصحف ومشاهدة التلفزيون نيابة عنا. يقوم هذا البرنامج بدور محرر يحرر المادة "المتعددة الوسائط" التي نرغب فيها. بهذا سيتحول التلفزيون من جهاز استقبال "بليد" إلى جهاز "ذكي" متفاعل واسع الاطلاع، ويملك إلى جانب ذلك ذاكرة جبارة. هذا هو أهم تحول إعلامي تحدثه التقنية الرقمية التي تمنح التلفزيون المزايا "السحرية" للحاسوب.

شبكة (.C.N.N)

تمكن مشاهدة الإشارات الأولى للتحول المقبل في شبكة التلفزيون الأمريكية العملاقة (.C.N.N) التي تمزج بين البث التلفزيوني التقليدي والإنترنت. وتبدأ أولى المحاولات الآن للبث التفاعلي عبر الإنترنت، الذي يتضمن صور المشاهدين وليس بريدهم الإلكتروني فقط. وتقدم (.C.N.N) نموذجاً للإعلام في عصر التقنية الرقمية، فهي أول شبكة إعلامية في العالم تدرك الطبيعة التكاملية للتلفزيون والإنترنت وتنشئ

نمطاً جديداً للتغطية الإعلامية. فإلى جانب البث التلفزيوني التقليدي تقدم (C.N.N.) خدمات متفاعلة متنوعة لجمهور واسع. وسارعت إلى إنشاء هيئة مستقلة للخدمات التفاعلية (C.N.N. Interactive) توفر للجمهور أوسع تغطية إخبارية سياسية ومالية وثقافية متوافرة على الإنترنت حالياً. تقدم هذه الخدمات عبر ثلاثة مواقع على الإنترنت وتستقي موادها من الشبكة التلفزيونية الأم، التي يعدها نحو 350 خبيراً في الأخبار موزعين على نحو 40 مكتباً من مكاتب (C.N.N.) والمكاتب المتعاونة معها، ويبلغ عددها نحو ألف. وتقدم هذه المواقع حالياً 180 ألف صفحة، من ضمنها حوالي 120 ألف ملف مصور و16 ألف ملف صوتي و4 آلاف لقطة فيديو. وقد تجاوز عدد مستخدميها في اليومين الأولين لإنشائها في 30 آب/ أغسطس 1995 مليون مستخدم، وتتلقى الشبكة يومياً في المعدل نحو 3 آلاف تعليق من الجمهور. وتقدم غرفة الأخبار الخاصة بالشبكة التفاعلية خدماتها الرقمية على مدار 24 ساعة يومياً، حيث يقوم فريق يتكون من كتَّاب ومنتجين ومبرمجين بدمج لقطات الفيديو والنصوص والمادة الصوتية ورسوم الجرافيك في موقع الشبكة، وكثير من هذه الخدمات مصمم وفق مواصفات المستفيدين منها. وهناك إضافة إلى النشرة الجوية العالمية برامج إخبارية تعليمية خاصة بالطلبة والمؤسسات المالية. وتتضمن كل قصة تقريباً عنصراً واحداً على الأقل "متعدد الوسائط" يتكون من لقطة فيديو وصور ثابتة ومادة صوتية. ويزداد دور الخدمات التفاعلية في البث التلفزيوني الاعتيادي لشبكة (C.N.N.)، التي تبدو أكثر المؤسسات الإعلامية إدراكاً لإمكانات التقنية الرقمية وأكثرها استعداداً لامتطاء أمواج الثورة الإعلامية الكاسحة.

ولا يقتصر تأثير الثورة الرقمية على أجهزة الإعلام التقليدية الرئيسية للصحافة والإذاعة والتلفزيون، بل تنشئ مؤسسات إعلامية جديدة متعددة الوسائط. وغالباً ما تساهم في إنشاء هذه المؤسسات خدمات الاتصالات والإعلام، مثل (Line One) في بريطانيا، التي تساهم فيها شركة الاتصالات البريطانية (British Telecom) وشبكة تلفزيون (Sky). ولا يمر يوم تقريباً دون أن تكشف التقنية الرقمية عن مفاجآت تشمل حتى السينما والمسرح والنشاطات الإعلامية المباشرة الخاصة بالاجتماعات والحفلات. وتوفر التقنية الرقمية التي تزيل حدود الزمان والمكان الفرصة - على سبيل المثال -

لإقامة مهرجانات عابرة للمدن والدول والقارات. وتبدع الوسائل السمعية البصرية الرقمية "مهرجانات افتراضية" متداخلة عبر الكرة الأرضية مركبة من حفلات في مواقع مختلفة تقام في آن واحد بعواصم ومدن وبلدان مختلفة. ويستطيع كل شخص أن يتعرف على ملامح الثورة الإعلامية المدهشة الجارية في العالم في مواقع على الإنترنت تابعة لعشرات المنظمات والمؤسسات الدولية، مثل "منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة" (FAO)، و"الاتفاقية العالمية للمناخ".

التلفزيون ـ الحاسوب

والرهان الحالي لا يدور حول إمكان حدوث ذلك أو توقيته، بل حول إمكان تحول التلفزيون إلى حاسوب أو تحول الحاسوب إلى تلفزيون. تشير الأدلة المتوافرة إلى قوة الاحتمال الثاني، فالحاسوب الشخصي تتضاعف قوته كل 18 شهراً وتنخفض كلفة الحوسبة إلى النصف تقريباً كل ثلاث سنوات. وكل الدلائل تشير إلى أن المستقبل للحاسوب، وبدلاً من العلب الفوقية التي توضع فوق التلفزيون لتنظيم الانتقال بين القنوات المختلفة ستكون هناك بطاقة إلكترونية تحشر في الحاسوب الشخصي فتحوّله إلى بوابة إلكترونية متصلة بالكابل والهاتف أو اللواقط. يعني هذا في الواقع أن المستقبل ليس لصناعة أجهزة التلفزيون، بل لصناعة أجهزة الحاسوب التي يمكن أن تعرض موادها "المتعددة الوسائط" على شاشة رقيقة أخف من الكتاب وأسهل في "القراءة" من الصحيفة. ويمكن أن تكون الشاشة في حجم جدار الغرفة وتجمع بين مزايا السينما والصوت المجسم والمهارات "السحرية" للحاسوب. وفي كل الأحوال ستكون الكلمات أشد وضوحاً وأسهل قراءة مما في الكتاب، والصور أدق والأصوات أوضح مما في التلفزيون. سبب هذا أن أجهزة الحاسوب تمتلك بشكل متزايد قدرات فيديو قادرة على معالجة وعرض تسجيلات الفيديو كمعطيات، ويصبح الفيديو مع القدرة على المؤتمرات عن بعد والنشر "المتعدد الوسائط" وتطبيقات المحاكاة جزءاً من جميع أجهزة الحاسوب.

ويكمن الفرق الأساسي بين الجهازين في العقل الذي لا وجود له في جهاز التلفزيون. ويتوقع الخبراء أن يحدث التحول نحو التلفزيون ـ الحاسوب بوتائر أسرع

كثيراً من الحركة البطيئة لتطوير التلفزيون الرقمي. تشير إلى ذلك الجهود الكبيرة التي تبذلها شركات الحاسوب لتطوير "حاسوب الشبكة" (Network Computer)، الذي يمكنه القيام بمهام الهاتف والتلفزيون والحاسوب والاتصال بالإنترنت. ولن يحتاج هذا الحاسوب الذي يطلق عليه أيضاً اسم "تلفزيون الشبكة" (Web TV) إلى أقراص ومعدات تشغيل وأقراص مدمجة وبرامج ومختلف الإضافات التي ترهق أعصاب وموازنات مستخدمي الحاسوب. فهو يحتوي على سلكين فقط أحدهما موصول بالتيارالكهربائي لتلقي الإلكترونات، والثاني موصول بسلك الهاتف لتلقي وحدات المعلومات "البتات" من الشبكات. وتمد شبكات الحاسوب بالبث التلفزيوني والإذاعي وكل ما يتوافر على الشبكة العالمية (WWW)، إضافة إلى برامج الحاسوب المحفوظة في مستودعات مركزية، حيث يسهل تحديثها باستمرار، من دون إرهاق المستخدمين في ذلك.

ويمكن القول في الإجابة عن السؤال المطروح، هل المستقبل لحاسوب الشبكة أم لتلفزيون الشبكة، إن مفتاح المستقبل يكمن في الكف عن التفكير المنفصل بهذين الجهازين الرائعين. ولن يستطيع الإعلام العربي تجاوز صدمة المستقبل التي يعاني منها حالياً إلا حين يفكر بالإعلام في جميع أشكاله كمعطيات "متعددة الوسائط". فالصور المتحركة ليست سوى نوع خاص من بث المعطيات أو "البتات". وينبغي ألا يقتصر التفكير في "البتات" على مستوى أجهزة ومعدات الحاسوب والتلفزيون فحسب، بل على مستوى تنظيم وإدارة الإعلام. بهذا يتحول التلفزيون الحاسوبي فجأة إلى ما يشبه كتاباً أو صحيفة يمكن تصفحها وتغيير معطياتها وعرضها في الوقت الذي يحدده المشاهد وليس معد المادة المتلفزة. وحالما يتم التوقف عن التفكير في التلفزيون والوسائل الإعلامية الأخرى وفق المعايير التقليدية والنظر إليها كوسائل لإشعاع "البتات" يصبح التلفزيون والصحيفة والإذاعة والكتاب وسائل إعلامية مختلفة تماماً. وتكشف آنذاك هذه الوسائل عن استخدامات مبدعة تفوق كل ما قامت به خلال تاريخها الحافل. حتى ألعاب الحاسوب تملك قوة تعليمية جبارة في التحكم بردود الأفعال واتخاذ القرارات المعقدة تحت الضغط، وهذه هي أهم مواصفات العملية التربوية. ويصعب في الوقت الحالي تصور نتائج الثورة الثقافية والتربوية التي ستتعرض لها أجيال عربية جديدة

تتحول الآن من متلق سلبي للمعلومات التي يبثها التلفزيون إلى لاعب إيجابي يختار بنفسه المعلومات ويصمم بنفسه إعلامه الخاص.

الإعلام والاتصالات

يمكن القول إن اللغة العربية محظوظة بوجود مصطلح "الإعلام" الذي يشمل جانبي العملية الإعلامية المختلفين: المعلومات والاتصالات. ولا يمكن فهم الإعلام في الوقت الحالي من دون إدراك تداخل وتلاحم تقنيات المعلومات والاتصالات. ويكتشف المسؤولون الإعلاميون فجأة أن الاتصالات جزء من صميم العمل الإعلامي، فلن يكون أي مشروع إعلامي عربي بمنأى عن التأثر بالثورة التقنية والتنظيمية الجارية في الاتصالات، ولن تستطيع أي مؤسسة إعلامية تجاهل ما يحدث في الاتصالات، وكيف يمكن تجاهل انهيار نظام "تحديد الأسعار" الذي يدشن حرباً اقتصادية عالمية؟ فالتعرفة الحالية للمكالمات الهاتفية، على سبيل المثال تحدد على أساس الوقت والمسافة، وينهار نظام التعرفة هذا الآن تحت ضربات قياسات حدية للوقت ما بين جزء من مليون ثانية ويوم كامل، وقياسات غير عقلانية للمسافة ما بين بضعة أقدام وآلاف الكيلومترات، ويهز تداخل ملكية قنوات الإرسال ومحتوياته أكبر الصناعات والأنظمة الخاصة بالاتصالات. وتعود المشكلة كلها إلى أن الحاسوب لم يعد موضوع حاسوب في كل حال، بل موضوع الحياة عامة، كما أن "البتات"، وهي مادة عديمة الوزن واللون والرائحة وتسير بسرعة الضوء حول العالم، لن تحدد مستقبل الإعلام فحسب، بل مستقبل كل صناعة، فمصير البضاعة أو الخدمة يتوقف على قدرتها في أن تنتج رقمياً وتنتقل عبر طريق المعلومات السريعة (Information Superhighway) التي لا تمثل في الواقع سوى حركة "البتات".

والسؤال المطروح الآن هو: كيف ستؤثر هذه التقنيات في الإعلام العربي؟ قد يبدو من المبكر التفكير بالإجابة عن هذا السؤال، لكن التقنيات التي تتطور الآن لن تنتظر طويلاً التوصل إلى جواب. وتبين تجربة القنوات الفضائية والصحف العربية التي تستخدم التقنية الرقمية حالياً أن الزمن قد يمهل ولكن لا يهمل، كما يقول التعبير

الشائع. ويمكن تصور ضاغط الزمن حالياً في حيرة معظم الصحف العربية التي تنتج بالحاسوب وتبث صفحاتها على شبكة الإنترنت؛ إذ يعني بث الصحيفة على الإنترنت في الواقع فتح منافذ لتوزيعها حول العالم. وهذه العملية شبه مجانية ولا تكلف الصحيفة أي جهد إضافي، فبمجرد لمسة أنامل على الحاسوب تحمل الصحيفة العربية إلى أي مكان في العالم يتوافر فيه حاسوب شخصي موصول عبر الهاتف بالإنترنت. لمسة أنامل ساوت بين صحف محلية صغيرة وأكبر الصحف العربية الدولية، ولا يُعرف حتى الآن تأثير ذلك في التوزيع داخل وخارج العالم العربي. لكن من الواضح أن الصحف العربية الدولية ستفقد الامتيازات التي كانت توفرها لها الطباعة والتوزيع عبر العالم. وقد تواجه هذه الصحف التي لم تمض سوى سنوات قليلة على إنشائها أزمة تحديد دورها وإعادة تعريف نفسها ومفهومها وجمهورها. ومعروف أن معظم قراء الصحف العربية الدولية هم أفراد الجاليات العربية الذين يعيشون خارج بلدانهم، ويتطلعون غالباً إلى الأخبار المحلية لبلدهم التي لا توفرها لهم صحافة البلد الذي يقيمون فيه. ومن الواضح أن كثيراً منهم سيفضل الاطلاع على الأخبار عبر صحافة بلده المحلية الموجودة على الإنترنت. والمنافسة الجديدة تزيد في تفاقم الصعوبات التي تواجهها الصحافة العربية التي لم تتعاف بعد من تأثير نشوء القنوات الفضائية التي تنافسها على موارد الإعلانات الدولية.

وتنبثق في فضاء الإنترنت أول المواقع والنشرات الإلكترونية العربية. ويثير الاهتمام ظهور نشرات سياسية تمثل ما يسمى "الرأي الآخر" الذي لا تتوافر له في معظم البلدان العربية سوى قنوات النشر السري. صحيح أن هذه النشرات تصدر بالإنجليزية الآن، لكن ذلك لا يقلل من قيمتها الإعلامية، بل ربما يمنحها امتياز التوجه إلى الرأي العام العالمي مباشرة. وتشير سرعة ظهور المواقع العربية على الإنترنت إلى أن الوقت لن يطول على ظهور الصحافة الإلكترونية العربية التي ستدشن فصلاً جديداً في تاريخ الإعلام العربي. فالصحافة الإلكترونية المتعددة الوسائط تفتح الفضاء "السبرنيتي" العالمي للإعلام العربي، وبالعكس تفتح الفضاء العربي للإعلام العالمي. وقد لا تهتم وزارات الإعلام العربية حالياً إلا بالجانب الذي يتعلق بالرقابة على المطبوعات، لكنها ستواجه قريباً التحدي نفسه الذي يطرحه الإنترنت حالياً على وزارات الاتصالات.

وقد كشف عن هذه التحديات الاتحاد الدولي للاتصالات في تقريره (Challenges To The Network) الذي بين فيه أن مؤسسات الاتصالات في كل البلدان حاولت خلال سنين عدة تجاهل الإنترنت، أو اعتقدت بأنه ليس ميدان عمل جدي، لكنها تتدافع الآن للحصول على شريحة من أعمال الإنترنت. وذكر تقرير للاتحاد الذي يضم وزارات الاتصالات من جميع دول العالم أن الإنترنت يثير مخاوف في مؤسسات الاتصالات في معظم الدول. فهذه الشبكة العالمية "المتعددة الوسائط" لا تمكن منافستها في الأسعار، وهي عابرة للحدود مالياً وتنظيمياً وثقافياً.

الإعلام والإنترنت

تضفي شبكة الإنترنت معنى عميقاً جديداً على العبارة المشهورة لفيلسوف الإعلام مارشال ماكلوهن التي يقول فيها: "الوسيط هو الرسالة" (The Medium is the Message). فالوسيط الإعلامي الجديد سيحمل رسائل جديدة وأساليب جديدة، ويمكن القول إن مستقبل الإعلام هو إنترنت متعدد الوسائط ومتفاعل. وقد يكون هذا سبب الصراعات والفوضى التي تعصف بهذه الشبكة التي لا تكتفي بربط أجهزة الحاسوب حول العالم، بل تتطلع الآن لربط جميع أجهزة الإعلام من الصحافة والنشر إلى الراديو والتلفزيون. وإذا كان المحرك البخاري ووسائل النقل قد دشنت المرحلة الأولى من عولمة العالم فإن الحاسوب والإنترنت يكملان المرحلة الثانية من العولمة التي ستشمل كل جوانب حياة المجتمعات. ويبدو الإنترنت مثل الخط المستوي في الهندسة الذي يمتد إلى ما لا نهاية، خط متحرك يزحف بحرية، يزحف دون هدف، يزحف من أجل الزحف، لكنه يغير كل شيء في طريقه، بما في ذلك وسائل الإعلام. وكما يصعب تحديد موقع الخط المستوي الذي يمتد إلى ما لا نهاية فإنه من المستحيل تحديد عدد الصحف ومحطات الراديو والتلفزيون التي تبث الآن على الإنترنت. فإصدار صحيفة أو إنشاء محطة إذاعة وتلفزيون على الإنترنت أيسر من الحصول على تصريح بسياقة سيارة. ويقدر آخر رقم "رسمي" كشف عنه تقرير "الاتحاد الدولي للاتصالات" في العام الماضي عدد محطات الراديو على الإنترنت بنحو 700 محطة والتلفزيون 1500 محطة. ولا يستبعد أن يكون هذا الرقم قد تضاعف الآن ضعفين على الأقل. ويقارن الآن وضع ما يسمى

بـ "البث الشبكي" (Net Broadcasting) و"التلفزيون الشبكي" (TV Net) بوضع الراديو في العشرينيات والثلاثينيات. وتقدم حالياً شركات عدة خدمات الإنترنت عبر الكابل، فيما يبدو أنه تلاحم بين التلفزيون والإنترنت دون حدود. ويظهر هذا التلاحم في حركة الاستثمارات التي يقوم بها بيل جيتس رئيس شركة برامج الحاسوب (Microsoft)، الذي حقق له الحاسوب لقب أغنى رجل في العالم. ففي العام الماضي دفع جيتس مبلغاً وقدره نحو نصف مليار دولار لشراء شركة "ويب تي في نتويرك" (Web TV Networks) التي تصنع مفاتيح ربط الإنترنت بالتلفزيون. واستثمر في هذه السنة مليار دولار في شركتي الكابل الأمريكيتين (Comcast) و(Telecommunications Inc).

وتنافس الإنترنت الوسائل التقليدية في استخدام البث عبر الأسلاك النحاسية والألياف البصرية والقنوات الفضائية والبث اللاسلكي. وتعتمد قدرة الإنترنت سواء في الإعلام أو المعلومات أو الاتصالات على تقديم خدمات أقل كلفة بما لا يقارن وأسرع بما لا يضاهى وأكثر شمولية وتنوعاً. وتشبه الصراعات والفوضى التي تعصف بالشبكة أوضاع الثورات التي تصنع المستقبل، وعلى غرار ما يحدث في الثورات العظمى تنهار الآن المؤسسات والقوانين والتشريعات والأنظمة التي وضعت للإنترنت عند تأسيسها قبل نحو ربع قرن. يظهرذلك في ارتباك نظام "الميادين" (Domaine Names) الذي يحدد الأسماء والعناوين على الإنترنت، فقد وضع هذا النظام في الأصل للتعامل مع بضع مئات من العناوين في الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه يتعامل الآن مع أكثر من مليون عنوان حول العالم، وتجري تسمية العناوين جزافاً، فيما تقوم شركات أو أفراد بتسجيل حقوق ملكية عشرات بل مئات العناوين، بما في ذلك الأسماء العربية، وعرضها للبيع.

من يملك الإنترنت؟

يبدو السؤال عن ملكية الإنترنت مثل السؤال عمن يملك الثورة. وفي الواقع يصعب العثور على أجوبة لأسئلة أسهل من ذلك بكثير تتعلق بالثورة التقنية التي تدمج عدة صناعات مختلفة، مثل الإعلام والمعلومات والثقافة والترفيه والنشر والحاسوب

والتجارة، وتخترق جميع الحواجز الجغرافية والسياسية والثقافية. وكيف يمكن العثور على أجوبة عما ستحدثه ثورة تعتمد على آلة الحاسوب التي تتضاعف قوتها مرتين كل 18 شهراً؟

من المزايا المهمة التي يجري التأكيد عليها عند الحديث عن الإنترنت أنها لا تعود إلى جهة أو بلد بعينه، ولكن شبكة الإنترنت التي تصبح بسرعة فائقة أعظم قناة للبث الإعلامي في التاريخ، خاضعة عملياً لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية. ومعروف أن وزارة الدفاع الأمريكية أشرفت على تطوير تقنية الإنترنت كنظام اتصالات قادر على العمل في حال انهيار شبكات الاتصالات العامة نتيجة هجوم ذري مفاجئ. ولا يقتصر دور الولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس الإنترنت، بل يتعداه إلى سيطرة الصناعة الأمريكية على كل جزء تقريباً من هذه الشبكة، فالأمريكيون يملكون "مفاتيح" الإنترنت، وعبر أراضيهم ومحطاتهم وأجهزتهم الإلكترونية تتدفق معظم اتصالات الشبكة. والرسالة التي تبعث على الإنترنت حتى بين قريتين متجاورتين في صعيد مصر مثلاً، تمر عبر مراكز التوزيع في كاليفورنيا، أو غيرها من الولايات الأمريكية، فالأمريكيون يصنعون تقريباً كل "مسارات" (Routers) و"خادمات" (Servers) وهياكل الألياف البصرية لنظام "الإنترنت"، إضافة إلى تجهيزها بمعظم البرامج. ومع أن الشبكة العالمية (WWW) طُوِّرت من قبل الأوربيين فإنها عملياً تحت السيطرة شبه المطلقة للأمريكيين.

يعبر عن هذا وضع القرارات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد لتحديد القوانين والقواعد التي تنظم عمل الإنترنت، فقد أثار القرار الأمريكي الأخير المتعلق بخصخصة عناوين الإنترنت الاستياء في الدول الأوربية التي تسعى نحو وضع ميثاق دولي خاص بجميع الجوانب المتعلقة بالشبكة. فالعناوين، مثل عنوان البريد الإلكتروني الخاص بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (e-mail:root@ecssr.edu)، أو مثل موقع المركز على الشبكة (www:http://www.ecssr.ac.ae) تعتبر من مستلزمات حياة الشبكة. ويتمسك الاتحاد الأوربي بأن يكون تحديد هذه العناوين من اختصاص "الاتحاد الدولي

للاتصالات" في جنيف. وقد يؤدي عدم التوصل إلى اتفاق دولي بهذا الصدد إلى أن تصبح "الإنترنت" ميدان صراع مدمر، على غرار الصراع الذي أدى إلى وضع معايير صناعية مختلفة شقت صناعات أجهزة التلفزيون والفيديو العالمية، وسببت للأعمال وللمستهلكين خسارة مئات الملايين من الدولارات.

واقترحت الإدارة الأمريكية أخيراً إضافة ميادين جديدة لتحديد نوعية الأعمال إلى جانب الميادين المحدودة المستخدمة الآن مثل (.com) التي تعني شركة، و(.gov) وتعني إدارة حكومية. يضيف الاقتراح الأمريكي ميادين جديدة، مثل (shop) التي تعني متجراً أو (firm) التي تعني شركة أعمال. لكن المشكلة أن الانفراد بوضع هذه القرارات يجعل الإنترنت «ضيعة خاضعة لقوانين الولايات المتحدة الأمريكية»، وفق تعبير صحيفة "**الجارديان**" البريطانية التي انتقدت الخطوة الأمريكية. وواضح أن الصراع على السيادة على الإنترنت هو في الواقع صراع ما بين العولمة والأمركة. والخلاف حول أسماء "الميادين" يمثل جانباً واحداً من سلسلة المسائل المتصلة بالثورة الإعلامية التي تهز العالم.

عولمة الإعلام العربي

وعلى الرغم من التصور السائد بأن الإعلام العربي ما يزال بعيداً عن التأثر بهذه الثورة؛ فإن نظرة سريعة تكشف عن مفاجآت مثيرة. فالإعلام العربي يتفرد بظاهرة غريبة تتمثل في نشوء مراكز إعلامية عربية في عواصم غير عربية، وخاصة في العاصمة البريطانية لندن التي أصبحت من أهم مراكز الإعلام العربي. ففي لندن تصدر أربع صحف عربية يومية، هي "**الحياة**" و"**الشرق الأوسط**" و"**العرب**" و"**القدس**"، إضافة إلى الطبعات الدولية الخاصة بصحف عربية واسعة الانتشار، مثل "**الأهرام**" القاهرية. ومن لندن تبث محطات إذاعة وتلفزيون فضائية، مثل "راديو الشرق الأوسط" (MBC FM)، الذي يذيع على موجات (FM) في عواصم عربية عدة، و"شبكة الأخبار العربية" (ANN) و"تلفزيون الشرق الأوسط" (MBC) الذي يعد أوسع شبكات التلفزيون العربية. وتعد هذه المؤسسات الإعلامية العربية جزءاً من ظاهرة العولمة التي تعتبر - كما هو معروف - أهم ما يميز السنوات الأخيرة من القرن العشرين.

وعلى غرار بطل مسرحية موليير "طرطوف" الذي اكتشف بعد عمر طويل أنه كان يتكلم النثر طوال حياته، يفاجأ العاملون في مؤسسات الصحافة والراديو والتلفزيون العربية الموجودة خارج العالم العربي حين يعلمون أنهم جزء من ظاهرة العولمة (Globalisation). فهذه الأجهزة الإعلامية "القومية" التي تبث أو تطبع وتوزع في عدة عواصم عربية وعالمية، تصدر خارج الحدود الجغرافية والسياسية للعالم العربي، وتعيش في بيئة اجتماعية وذهنية غريبة عنه، وتخضع لقوانين وضوابط لا علاقة له بها.

تظهر المفارقة لعولمة الإعلام العربي في صورة فوتوجرافية معروضة في مدخل مركز "تلفزيون الشرق الأوسط" في لندن، حيث يبدو في الصورة رئيس وزراء بريطانيا السابق جون ميجور وهو يقص شريط افتتاح المحطة التي تعود ملكيتها للعرب. ويكشف عن بعد آخر لعولمة الإعلام العربي؛ وهو التحقيق الذي قامت به لجنة الشكاوى الصحافية البريطانية في شكوى قدمها السفير الإسرائيلي في لندن موشي رافيف ضد صحيفة "**الحياة**" التي يملكها العرب أيضاً، إذ شكا السفير الإسرائيلي للجنة البريطانية إقدام الصحيفة العربية على نشر صورة فوتوجرافية على صفحتها الأولى يظهر فيها أحد عناصر ميليشيا حركة "أمل" اللبنانية وهو يرفع رأساً مقطوعاً لجندي إسرائيلي. ومع أن لجنة الشكاوى الصحافية في بريطانيا ردت شكوى السفير الإسرائيلي، فإن استدعاء رئيس تحرير "**الحياة**" والتحقيق معه حول الموضوع، كان مناسبة نادرة للكشف عن خضوع الصحافة العربية للقوانين البريطانية. ويشكل هذا الواقع مفارقة ويطرح تساؤلات عدة حول ظاهرة عولمة الإعلام العربي.

عولمة العالم العربي

لماذا تعولمت أجهزة إعلام عربية واسعة الانتشار والنفوذ؟ وهل سبب عولمتها - كما يعتقد البعض - الحرب الأهلية في لبنان التي أنهت دور بيروت كمركز للإعلام العربي، أم أنه مخطط مدروس لاحتواء مركز "التيليماتيك" العربي من الخارج؟ هل لذلك علاقة بالموجة الجديدة من هجرة الأدمغة العربية، وهي هجرة الأدمغة الأدبية؟ وهل هي هجرة مدفوعة بحركة طاردة مركزية داخلية أم مسحوبة بحركة جاذبة مركزية

خارجية؟ وكيف تعمل هذه الأجهزة "المعولمة"؟ ما أوجه الاختلاف بينها وبين أجهزة الإعلام داخل العالم العربي؟ وكيف أثرت العولمة في مهن الصحافة والتلفزيون العربية؟

تحتاج الإجابة عن هذه الأسئلة وتقويم الظاهرة إلى بحث مكرس لظاهرة عولمة الإعلام العربي. ويبدو في الوقت الحالي أنه من الصعب تحديد موقف عربي من العولمة وظواهرها المختلفة، سواء في الإعلام أو الثقافة أو الاقتصاد أو السياسة. ويسود الاعتقاد حالياً بأن العولمة نشأت أصلاً عن تداخل تقنيات الحاسوب والاتصالات، وهي تبدو بالنسبة إلى كثيرين من الخبراء "واقعاً تقنياً حتمياً". ويذهب المفكر المغربي محمد عابد الجابري إلى حد اعتبار الإعلام نفسه «وسيلة أساسية من وسائل العولمة»، ويعتقد الجابري أن العولمة تهدف إلى «إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيد المحلي والعالمي»، باعتبار أن الجيو-سياسة أو السياسة ينظر إليها من زاوية الجغرافيا، وبالتالي أصبحت الهيمنة العالمية تعني اليوم مراقبة «السلطة اللامادية، سلطة تكنولوجيا الإعلام التي ترسم اليوم الحدود في الفضاء السبرنيتي».

وتعبر العولمة في رأي الجابري ومعظم المفكرين العرب «عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته». ويؤدي الإعلام الدور الرئيسي في هذه الهيمنة: «في زمن الصراع الأيديولوجي كانت وسيلة تشكيل الوعي هي الأيديولوجيا، أما في زمن الاختراق الثقافي فوسيلة السيطرة على الإدراك هي الصورة السمعية البصرية التي تسعى إلى "تسطيح الوعي"، لجعله مرتبطاً بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري، مثير للإدراك مستفز للانفعال، حاجب للعقل». و«تتولى القيام بعملية تسطيح الوعي واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم ثقافة إشهارية إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي "الإشهار التجاري" والرأي السياسي "الدعاية الانتخابية" وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ. إنها ثقافة الاختراق التي تقدمها العولمة بديلاً للصراع الأيديولوجي». وتقوم أيديولوجيا الاختراق في رأي الجابري على نشر وتكريس جملة أوهام هي نفسها «مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية». ويذهب الجابري إلى حد اعتبار

«عالم العولمة بدون دولة، بدون أمة، بدون وطن، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، عالم "الفاعلين" وهم المسيِّرون و"المفعول فيهم" وهم المستهلكون للسلع والصور و"المعلومات" والحركات والسكنات التي تفرض عليهم. أما "وطنهم" فهو "الفضاء المعلوماتي" الذي تصنعه شبكات الاتصال، الفضاء الذي يحتوي - يسيطر ويوجه - الاقتصاد والسياسة».

الإعلام والحرب

تَعتبر دراسات أكاديمية عربية وأمريكية عولمة الإعلام جزءاً من حرب المعلومات. يظهر ذلك بشكل خاص في الدراسات عن حرب المعلومات في حرب الخليج الثانية التي تُعدّ أول حرب إعلام في التاريخ. وتلاحظ هذه الدراسات أن دور الجيوش والأسلحة كان أقل من دور خبراء التلفزيون والصحافة وعملاء المخابرات، وتقارن الحرب باستعراضات هوليوود الفنية الكبرى التي تجمع بين التنظيم الدقيق وأقصى الارتجالات الميدانية المبدعة. ولم يكن مسرح الحرب المنطقة فحسب بل العالم كله، حدث ذلك مثلاً عند إثارة اضطرابات بين السكان في جنوب وشمال العراق، وإقامة مهرجانات غنائية عالمية في لندن تضامناً مع الأكراد، وحتى الظهور المفاجىء لمؤلفات "نجوم" فكر وسياسة عراقيين في واجهات عرض دور بيع الكتب الكبرى لأول مرة في تاريخ الثقافة الغربية.

ويقدم الباحث الأمريكي جون ماكارثر، وهو ناشر مجلة "**هاربرز**" الأمريكية نموذجاً لقوة الحرب الإعلامية في عملية "حاضنات الأطفال" التي نظمتها شركة "هيل آند نولتن" (Hill and Knowlton). وقد نالت "هيل آند نولتن" - وهي من أكبر شركات العلاقات العامة الغربية عن هذه العملية التي ادعت فيها أن الجنود العراقيين انتزعوا المواليد من "حاضنات الأطفال" في مستشفى الكويت - 100 مليون دولار. ويكرس ماكارثر فصلاً خاصاً في كتابه «**الجبهة الثانية**» *(Second Front)* لهذه العملية، عنوانه "بيع الأطفال" يعرض فيه كيف أفلحت أساليب حرب المعلومات في فتح أبواب مجلس الأمن الدولي لأول مرة في تاريخه لشركة علاقات عامة، وكيف

تواطأت "منظمة العفو الدولية" (Amnesty International) في تحويل هذه القضية إلى أقوى حجة لشن حرب الخليج الثانية. وتماثل تفاصيل وأشخاص وصفقات عملية "حاضنات الأطفال" قصص مسلسلات هوليوود المثيرة، حيث يظهر وفق تعبير ماكارثر أن «تكميم أفواه الإعلام في وقت الحرب شيء، واستخدام الإعلام لبدء الحرب شيء آخر، وهذا ما فعله البيت الأبيض».

وتعتبر حرب الخليج الثانية نموذجاً لقدرة الإعلام على «تشكيل العقل العام» وفق تعبير كرم شلبي رئيس قسم الإعلام في جامعة الأزهر. يقارن شلبي في كتابه **«الإعلام والدعاية في حرب الخليج»** تداخل المعلومات والدعاية، ويذكر «إذا قيل بأن الفارق بين الإعلام والدعاية هو أن الإعلام يسعى إلى تقديم الحقيقة مجردة بينما تسعى الدعاية إلى التأثير في رأي الجماعة وسلوكها، فإن الانتقاء المتعمد للأخبار وتوظيفها على نحو معين بصياغة أشكالها أو محتواها، يجعلها تحقق نفس الأهداف التي يسعى إليها رجل الدعاية، ومن ثم تصبح إعلاماً لخدمة أهداف مقصودة، وإعلاماً لتشكيل العقل العام لخلق رأي عام مؤيد أو معارض لقضية ما أو لموضوع ما أو لشخص ما أو لفكرة ما. ومن ثم تختلط وظيفته في هذه الحال بوظيفة الدعاية ويتشابه معها تشابهاً كلياً».

ويتوصل شلبي، الذي أتيحت له فرصة نادرة في العمل مستشاراً للجنة العليا للإعلام الحربي للقوات المشتركة وإدارة شؤون العمليات في حرب الخليج الثانية، إلى استنتاجات مماثلة للاستنتاجات التي وردت في مقدمة كتاب **«الجبهة الثانية»** المؤلفة بين باجديكيان أستاذ وعميد كلية الصحافة في جامعة بيركلي في كاليفورنيا وأحد ألمع خبراء الإعلام الأمريكيين. ويذكر كرم شلبي «عندما نتحدث عن إعلام أمريكي في هذا المجال، فإننا نتحدث في حقيقة الأمر عن "سياسة" أمريكية، ذلك لأنه إذا كانت السياسة قد وظفت لخدمة الحرب فإن الإعلام قد وظف لخدمة السياسة وخدمة الحرب في آن واحد، ومن ثم كان بمثابة ترجمة للسياسة وأداة من أدواتها... وكان المخطط السياسي هو المخطط الإعلامي في أهدافه ومنطلقاته، وإن كان قد اختلف في أساليبه وفنونه ووسائله وأدواته بطبيعة الحال».

حرب المعلومات

يكشف موضوع دور الإعلام في حرب الخليج الثانية عن الطبيعة المفارقة لحرب المعلومات. إذ يمكن القول إن أصعب شيء في حرب المعلومات هو الحصول على معلومات عنها، فهي حرب معلومات. ويمكن القول أيضاً إن أسهل شيء في حرب المعلومات هو الحصول على معلومات عنها، فهي حرب معلومات. فمن السهل الحصول على معلومات عن حرب المعلومات في حرب الخليج الثانية التي يعتبرها الخبراء الاستراتيجيون «أول حرب معلومات في التاريخ». فالمعلومات في هذه الحرب «كانت كل شيء. . . هي السياسة والحرب والقتل والقتال والصدق والكذب والحق والباطل والنصر والهزيمة»، وفق تعبير كرم شلبي الذي قدم في كتابه جداول إحصائية كثيرة تكشف أن الإعلام الأمريكي كان مصدر أكثر من 80٪ من التغطية الإعلامية العربية.

ويصعب من جانب آخر العثور على أي معلومات ذات قيمة من المصادر الأمنية التي تتجنب بطبيعة الحال تقديم أي معلومات عن هجمات "معلوماتية" تعرضت لها أو قامت هي بها ضد بلدان أخرى. يبلغ التحفظ حد امتناع جون دويتش المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية تقديم أمثلة محددة عن استخدام سلاح المعلومات ضد بلاده، واكتفى في شهادة أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بالقول «إنه يشكل ثاني أكبر تهديد خارجي لأمن الولايات المتحدة بعد الأسلحة الكيماوية والنووية والبيولوجية». وعند سؤال أحد أعضاء مجلس الشيوخ عما إذا كان يتوقع هجوماً "إلكترونياً" مفاجئاً مماثلاً للهجوم الياباني على بيرل هاربر* عشية الحرب العالمية الثانية أجاب جون دويتش: «أنا متيقن من ظروف سيئة جداً في هذا المجال»، وأضاف: «أتوقع بالتأكيد أحداثاً كبيرة جداً وغير سارة للغاية». وقال إن «الأدلة متوافرة على قيام عدد من الدول حول العالم بتطوير مبادئ واستراتيجيات وأدوات لشن هجمات معلوماتية على أجهزة الحاسوب العسكرية». ورفض المسؤول الأمريكي الكشف عن أسماء هذه الدول، إلا أنه أعلن عن اقتناعه التام بأن الجهات الأجنبية أصبحت أكثر إدراكاً بأن «المجتمعات المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً تزداد اعتماداً على أجهزة حاسوب مكشوفة

---

* انظر في تعريفه ص 449.

ومعرضة للأذى تسيِّر محطات الطاقة الكهربائية وتنظم المرور الجوي والاتصالات والعمليات المالية التي تمثل أهدافاً مغرية لكل شعب (عدو) أو منظمات إرهابية أجنبية». وأكد مسؤول المخابرات أن إدارة الرئيس كلينتون بدأت تدرك هذه المخاطر وتعمل على مواجهتها، لكنه أقر بأن الحكومة الأمريكية ليست مهيأة بشكل جيد لمواجهة هذه المسألة، وحذَّر من أن جعل أجهزة الحاسوب المهمة أقل تعرضاً لهذه المخاطر قد يستغرق عقوداً.

واعتبر مدير وكالة المخابرات المركزية أن «الإلكترونات هي السلاح المثالي الموجه لإصابة الأهداف بدقة». والإلكترونات هي "البتات" التي تتكون منها جميع أسلحة حرب المعلومات، من الصحافة والبث التلفزيوني الرقمي المستخدمين للتأثير النفسي في المنطقة المستهدفة، وحتى التغلغل عبر "الإنترنت" إلى شبكات الحاسوب في المصارف وأنظمة المرور الجوي لسرقتها أو تدميرها.

ويميز كراس تعليمي صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية بين نوعين من سلاح حرب المعلومات أحدهما خاص بما يسمى "القتل الناعم" (soft kill) والآخر "القتل الصارم" (hard kill). ففي "القتل الناعم" تستخدم المعلومات للتدمير النفسي للجماعات على غرار عرض صور لجنود عراقيين يلثمون أحذية عسكريين أمريكيين أثناء حرب الخليج الثانية. ويتوقع الكراس استخدام تقنية المحاكاة في حروب مقبلة لإنتاج صور فيديو مزيفة تمثل عمليات استسلام جيوش العدو وقادته. ويمكن شن غارات إلكترونية بواسطة فيروسات الحاسوب لتدمير أو شل شبكات المصارف وأنظمة تسيير القطارات والطائرات والخدمات العامة التي تعتمد جميعها في الوقت الحالي على الحاسوب، حيث تتغلغل بعض هذه الفيروسات المبرمجة وتتكاثر داخل الشبكات وأجهزة الحاسوب، وتختفي حتى وقت محدد لشن هجوم شامل.

وفي "القتل الصارم" تستخدم المعلومات للتدمير الفعلي لشبكات الاتصالات عن طريق إرسال صواريخ "ذكية" مسيَّرة بالحاسوب، أو استخدام قنابل كهرومغناطيسية لحرق الدارات الإلكترونية، كما حدث عند تدمير مركز الاتصالات في العاصمة

العراقية. وسواء كان "القتل الناعم" أو "القتل الصارم"، فإن «هدف حرب المعلومات هو إعادة تشكيل إرادة شعب آخر عن طريق تغيير تصوره للواقع»، وفق رأي العميد جون واردن المسؤول عن تخطيط العمليات الجوية في حرب الخليج الثانية. ويعتقد واردن أن «الانتصار في حرب المعلومات هو أن تجبر العدو على أن يفكر كما تريد» عن طريق تدمير المعلومات أو تشويهها أو حجبها.

المحـــور الثامـن

التطورات التقنية والعلمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفصل السادس عشر

تطور تقنيات الإعلام والاتصال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

محمد إبراهيم عايش*

مقدمة عامة

شهد قطاع الاتصالات (Communications) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست تطوراً نوعياً وكمياً ملحوظاً خلال العقد الماضي، سواء على مستوى وسائل الإعلام الجماهيرية (Mass Media) المطبوعة والمسموعة والمرئية، أو على مستوى خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية (Telecommunications). ويرتبط هذا التطور بشكل رئيسي بالتنقلات الهائلة التي تعيشها مجتمعات دول الخليج العربية منذ منتصف السبعينيات في نموها الاقتصادي وتحوُّلها الاجتماعي، وسط اقتناعات متزايدة لدى صانعي القرار فيها بأهمية تطوير بنى اتصالية حديثة، تسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة في تلك المجتمعات.

وتتجلى عملية تطوير البنية الاتصالية في دول الخليج العربية في أبرز صورها في تبنِّي سياسات متَّسقة وواضحة، تؤكد على أهمية توطين تقنية الاتصالات الحديثة ومواكبة اتجاهاتها، والإفادة منها في رفع مستوى أداء شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ووسائل الإعلام الجماهيرية المتوافرة في تلك الدول. وقد انبثق عن ذلك التطور ارتفاع عدد المنافذ الإعلامية والإذاعية والصحفية (Broadcast and Print Media)، ورقي مستوياتها الفنية، وزيادة رقعة تغطيتها الجغرافية، وتنامي قدراتها في الوصول إلى جماهير واسعة، وتطوير أساليب الإنتاج الإعلامي، وإعداد الكوادر المتخصصة في الاتصالات، وارتفاع نسب الكثافة الهاتفية (Teledensity) لتضاهي أعلى النسب

* رئيس قسم الإعلام والترجمة في كلية اللغات والترجمة، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، دولة الإمارات العربية المتحدة.

العالمية في نهاية القرن العشرين. وكان من نتائج هذا التطور أيضاً أنه مهَّد الطريق أمام مجتمعات دول الخليج العربية لولوج عصر المعلومات من أوسع أبوابه على أسس متينة وواثقة، بشكل يسمح لها بالتفاعل الإيجابي والبناء مع المتغيرات العالمية المتسارعة، مع الحفاظ على هويتها الثقافية والاجتماعية في خضم تلك المتغيرات.

ويهدف هذا البحث إلى استعراض اتجاهات تطور تقنية الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإبراز دورها في عمليات التنمية الوطنية، والتحديات التي تواجهها خلال مرحلتين: الأولى تبدأ مع تشكُّل دول مجلس التعاون ككيانات مستقلة وحتى عام 1990، والثانية تبدأ مع العقد التاسع من القرن الحالي، حيث شهدت المنطقة والعالم عامة أحداثاً سياسية وعسكرية وتقنية مهمة دفعت باتجاه تطوير البنى التحتية لتقنية الإعلام والاتصال في دول المجلس نحو الأفضل. ويستند الكاتب في هذا البحث إلى مقولة إن تقنية الاتصال، كبقية أنواع التقنيات الأخرى، تتضمن في داخلها منظومات قيمية محددة، مرتبطة بالمجتمعات التي نشأت فيها أصلاً. ومن هنا، فلابد من أن نلاحظ أن عملية نقل تقنية الاتصال تلك إلى المجتمعات العربية في الخليج لا يمكن أن تكون عملية حيادية بحتة، بل إن لها انعكاسات سلبية تعتمد في نتائجها على وضوح الرؤية في شأن الاستخدامات التي توضع فيها تلك التقنية، وطبيعة الأهداف المنوطة بها، ومدى توافر المضامين، والبرامج (Software) المحلية المناسبة لتشغيلها.

تطور وسائل الإعلام الجماهيرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى عام 1990

1 ـ الصحافة

يعود تاريخ ظهور المطبوعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى نهاية القرن الماضي عندما أسست أول مطبعة في مكة المكرمة عام 1883، وتلاها تأسيس مطبعة أخرى عام 1909 (وزارة الإعلام، 1992). غير أن الصحافة اليومية والأسبوعية

والشهرية بالمفهوم الحديث لم تظهر في معظم دول المجلس إلا في وقت متأخر مع امتلاك هذه الدول لمقومات تقنية الطباعة الحديثة، وانتشار التعليم، وانطلاق عمليات التنمية الوطنية الشاملة فيها (عبد الرحمن، 1996). وقد أدخلت أول مطبعة حديثة في منطقة الخليج العربي إلى دولة البحرين عام 1938، وتبعتها مطابع حديثة في الأعوام 1952، و 1963، و 1973، و 1981. أما في دولة الكويت فقد أدخلت أول مطبعة عام 1947 من قبل القطاع الخاص، ولم تدخل المطابع الحكومية إلى الكويت إلا عام 1956. ودخلت المطابع لأول مرة في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة في الأعوام 1944، و1952، و1961، و1966 على التوالي.

وقد صدرت أول مطبوعة رسمية في دولة الكويت عام 1954، وهي مجلة **«الكويت اليوم»**، أما في دولتي البحرين وقطر فقد صدرت الجريدتان الرسميتان في كلا البلدين عامي 1948 و 1961 على التوالي، وكانتا تُعنيان بنقل الأخبار الرسمية من مراسيم وقوانين وتشريعات. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة صدرت مجلة **«أخبار دبي»** عام 1966 كأول مطبوعة رسمية في الدولة، إضافة إلى الجرائد الرسمية لحكومتي دبي وأبوظبي عامي 1966 و1968 على التوالي. وفي عام 1969 صدرت **«الاتحاد»** كمجلة رسمية أسبوعية قبل أن تتحول إلى جريدة يومية عام 1972 (نفادي، 1996). وفي سلطنة عُمان صدرت **«الجريدة الرسمية»** عام 1972 إضافة إلى جريدة **«عُمان»** التي صدرت في العام ذاته. وفيما يتعلق بالصحافة الأهلية، فقد بدأ ظهورها في دولة الكويت بمجلة **«الكويت»** عام 1935، وكانت تطبع في مصر (عزت، 1982 : 297). وقد تطورت الصحافة في دولة الكويت في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من خلال ظهور جرائد يومية ذات شأن مثل **«الرأي العام»** (1961)، و**«أخبار الكويت»** (1962)، و *Daily News* (1961)، و**«السياسة»** (1968)، و**«القبس»** (1972)، و**«الوطن»** (1974)، و**«الأنباء»** (1976).

وفي دولة البحرين صدرت صحيفة **«البحرين»** لأول مرة عام 1939، و**«صوت البحرين»** (1949)، و**«الخليج»** (1949)، و**«الوطن»** (1955)، و**«أخبار الخليج»** (1979) (الشايجي، بدون تاريخ). وقد عرفت دولة قطر الصحافة اليومية عام

(1972) بصدور صحيفة «العرب»، و«الراية» (1979)، و *Gulf Times* (1979) (محمد وسيف الدين، 1984). أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد صدرت أول صحيفة أهلية وهي «الخليج» من الشارقة عام 1970 واستمرت لعامين فقط، قبل أن تعود ثانية إلى الصدور عام 1980 لتغدو واحدة من أبرز الصحف في العالم العربي على الإطلاق. وصدرت في دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً صحيفتا «الوحدة» (1974)، و«الفجر» عام 1975، و *Khaleej Times* (1978). وفي سلطنة عُمان بدأت صحيفة «الوطن» بالصدور عام 1971، كما صدرت صحيفة *Times of Oman* عام 1975، و«أخبار عُمان» بالإنجليزية عام 1977. وفي المملكة العربية السعودية تمثلت بداية الصحافة بصدور جريدة «أم القرى» عام 1924 في مكة المكرمة، وصدرت صحيفة «المدينة» عام 1937، وصحيفة «البلاد» عام 1946، وصحيفة «الأيام» عام 1959، وصحيفة «عكاظ» عام 1960، وصحيفة «الجزيرة» عام (1962) (Rugh, 1979: 73).

وتشير الإحصائيات المتوافرة إلى ارتفاع نسبة الصحف المتاحة لكل فرد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 1980 ـ 1995، مما يؤكد التطور الذي حققته الصحافة في دول المجلس خلال الفترة المذكورة (انظر الجدول 1). فخلال الفترة 1980 ـ 1995، كانت نسبة توزيع الصحف لكل 1000 نسمة تتراوح بين 40 نسخة في عام 1980 و128 في عام 1995 في دولة البحرين، وبين 210 و404 في دولة الكويت، وبين 41 و56 في دولة قطر، وبين 36 و54 في المملكة العربية السعودية، وبين 149 و161 في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبقيت على حالها 8 في سلطنة عُمان خلال الفترة المذكورة. وتشير زيادة نسبة الكثافة الصحفية إلى زيادة عدد المنافذ الصحفية، وكذلك زيادة عدد النسخ المطبوعة في ضوء توافر تقنية الطباعة الحديثة. ولابد من ملاحظة أن البيانات المشار إليها لا تشتمل على المطبوعات الأخرى من دوريات علمية ومجلات أسبوعية أو شهرية ونشرات مؤسسية وغيرها.

2 ـ الإذاعة والتلفزيون

يعود تاريخ البث الإذاعي في دول مجلس التعاون إلى العشرينيات من هذا القرن، عندما أدخل الملك سعود خدمات اللاسلكي والبث الإذاعي إلى المملكة العربية

الجدول (1)

نسبة توزيع الصحف اليومية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكل 1000 نسمة

الدولة	1980	1985	1990	1995
الكويت	210	245	280	404
البحرين	40	45	59	128
المملكة العربية السعودية	36	36	37	54
سلطنة عُمان	8	8	8	8
الإمارات العربية المتحدة	149	210	150	161
قطر	41	40	56	56

المصدر : UNESCO Statistical Yearbook, 1997, Paris: UNESCO and Brenan Press, P. 7.9-10 .

السعودية بعيد تأسيسها (Boyd, 1993)، غير أن الإذاعة المسموعة لم تدخل منطقة الخليج العربي بشكل مؤسسي إلا في نهاية الأربعينيات، حينما أسس البريطانيون بعض المحطات الإذاعية بهدف مواجهة الدعاية الإذاعية الألمانية في دولة الكويت خلال الحرب العالمية الثانية (Boyd:131-132). وقد بدأ البث الإذاعي بشكل رسمي في المملكة العربية السعودية عام 1949، وفي دولة البحرين عام 1955، وفي دولة الكويت عام 1961، وفي دولة قطر عام 1968، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1969، وفي سلطنة عُمان عام 1970 (Boyd, 1993). وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، تطورت الخدمات الإذاعية في دول مجلس التعاون من حيث زيادة عدد المنافذ الإذاعية وتنوع الموجات العاملة، وتطور المواد البرامجية المتاحة لجمهور المستمعين داخل المنطقة وخارجها. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن نسب أجهزة

الجدول (2)

نسبة أجهزة الاستقبال الإذاعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكل 1000 نسمة

الدولة	1970	1980	1985	1990	1994
الكويت	141	284	311	327	445
البحرين	255	360	507	549	556
المملكة العربية السعودية	122	260	280	290	294
سلطنة عُمان	14	272	573	577	583
الإمارات العربية المتحدة	90	236	276	308	312
قطر	225	393	419	425	428

المصدر : UNESCO Statistical Yearbook, 1997, Paris: UNESCO and Brenan Press, P. 9.1 .

الاستقبال الإذاعي لكل 1000 نسمة في دول المجلس قد ارتفعت في دولة الكويت من 141 عام 1970 إلى 327 عام 1990 ، وارتفعت النسبة خلال تلك الفترة في دولة البحرين من 255 إلى 549، وفي المملكة العربية السعودية من 122 إلى 290، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة من 90 إلى 308، وفي دولة قطر من 220 إلى 425، وفي سلطنة عُمان من 14 إلى 577 (انظر الجدول 2).

أما بالنسبة إلى الخدمات التلفزيونية الأرضية (Terrestrial)، فيشير العوفي (Aloofy, 1998) إلى أن تطور التلفزيون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد مرّ بثلاث مراحل رئيسية. وتعود المرحلة الأولى إلى ما قبل إنشاء نظم التلفزيون القُطرية في دول المجلس، حيث نشأت محطات تلفزيونية من خلال اتفاقيات خاصة مثل محطة تلفزيون الظهران في المملكة العربية السعودية التي نشأت لخدمة الجنود الأمريكيين في قاعدة الظهران عام 1955، وكذلك في دولة الكويت عند إنشاء محطة تابعة لأحد وكلاء شركة (RCA) لبيع أجهزة الاستقبال الإذاعي والتلفزيوني، كما تعاقدت دولة البحرين مع شركة (RTV) الأمريكية لإنشاء محطة تلفزيونية على أسس تجارية (Aloofy: 41).

أما المرحلة الثانية، فشملت إنشاء نظم تلفزيون وطنية في دول المجلس الست كما يشير الجدول (4) حيث نشأت أول محطة تلفزيونية وطنية في المملكة العربية السعودية في 9 تموز/ يوليو 1965، وكانت تبث من الرياض وجدة، وتولت دولة البحرين إدارة محطتها التلفزيونية من شركة (RTV) عام 1976 لبث برامج تمتد لاثنتين وسبعين ساعة في الأسبوع. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد بدأ البث فيها عام 1968 بالأبيض والأسود، وفي عام 1974 بالألوان، حين انضمت دبي للبث من خلال محطتها الخاصة، ثم تبعتها الشارقة عام 1989. أما في سلطنة عُمان ودولة قطر، فقد بدأ الإرسال التلفزيوني مباشرة من الجهات الحكومية عامي 1970 و1974 على التوالي. وكانت دولة الكويت هي الدولة الأولى من بين دول المجلس التي تدخل الخدمة التلفزيونية كمؤسسة تلفزيونية وطنية عام 1961، بعد أن كان يتم تشغيلها تحت إشراف شركة تجارية خاصة.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن نسب أجهزة الاستقبال التلفزيوني لكل (1000 نسمة) في دول المجلس قد ارتفعت في دولة الكويت من 134 عام 1970 إلى 268 عام 1990، وارتفعت النسبة خلال تلك الفترة في دولة البحرين من 59 إلى 424، وفي المملكة العربية السعودية من 87 إلى 246، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة من (غير

الجدول (3)

نسبة أجهزة الاستقبال التلفزيوني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكل 1000 نسمة

الدولة	1970	1980	1985	1990	1994
الكويت	134	257	262	268	380
البحرين	59	259	411	424	430
المملكة العربية السعودية	87	219	243	246	255
سلطنة عُمان	X	32	644	645	662
الإمارات العربية المتحدة	X	88	94	103	107
قطر	4.5	331	335	392	398

المصدر: UNESCO Statistical Yearbook, 1997, Paris. UNESCO and Brenan Press, P. 9.2.

الجدول (4)

تطور الخدمات التلفزيونية الأرضية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الخدمة	سنة الانطلاق
تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من أبوظبي (البرنامج الأول)	1969 (أبيض وأسود) 1974 (ملون)
تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من أبوظبي (البرنامج الثاني)	1983
تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من دبي (البرنامج الأول)	1974
تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من دبي (البرنامج الثاني)	1978
تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من الشارقة	1989
تلفزيون دولة البحرين	1973
تلفزيون المملكة العربية السعودية (القناة الأولى)	1965 (أبيض وأسود) 1976 (ملون)
تلفزيون المملكة العربية السعودية (القناة الثانية)	1983
تلفزيون قطر (القناة الأولى)	1970 (أبيض وأسود) 1974 (ملون)
تلفزيون قطر (القناة الثانية)	1982
تلفزيون سلطنة عُمان	1974
تلفزيون دولة الكويت (البرنامج الأول)	1961
تلفزيون دولة الكويت (البرنامج الثاني)	1979

معروف) إلى 103، وفي قطر من 4.5 إلى 398، وفي سلطنة عُمان من (غير معروف) إلى 645 (انظر الجدول 3). وتعكس هذه البيانات زيادة ملحوظة في معدلات تعرض الفرد لتأثير التلفزيون في منطقة الخليج العربي، مما يبين أهمية هذه الوسيلة الإعلامية على المستويين الفردي والمجتمعي. ونلاحظ أن هذه النسب تغطي الفترة التي كان فيها البث التلفزيوني محلياً وينحصر مشاهدوه في القاطنين داخل الدولة الواحدة، أو فيمن يعيشون على أطرافها بحيث يمكنهم استقبال البث التلفزيوني من الدول المجاورة.

تطور وسائل الإعلام والاتصالات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال التسعينيات

عاشت مجتمعات دول الخليج العربية الست تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية وديمجرافية ملحوظة خلال العقدين الماضيين، وذلك في إطار عمليات التنمية الوطنية الشاملة التي تتبناها تلك المجتمعات، وفي إطار سلسلة من التغيرات العالمية التي كانت ثورة الاتصالات واحدة من أبرز عناصرها. وتشير الإحصائيات المتوافرة إلى أن عدد سكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد ارتفع من ثمانية ملايين نسمة عام 1975 إلى 26 مليوناً عام 1997. وترافقت الزيادة السكانية مع معدلات نمو اقتصادي تراوحت بين 4 ـ 9٪، مما رفع من معدل دخل الفرد من 4000 دولار عام 1975 إلى 11000 دولار عام 1997. ورغم التذبذبات التي شهدتها أسواق النفط العالمية خلال عامي 1997 و1998، فإن اقتصادات دول مجلس التعاون حافظت على توازنها من خلال تخفيض العجوزات في الميزانيات العامة، وتقليل الاعتماد على صادرات النفط، وانطلاق برامج الخصخصة، وتحول أساليب التنظيم الحكومية في الاقتصاد، إضافة إلى نشوء الأوراق المالية وتطورها (El-Taki, 1998: 51).

وإذا كانت العقود الثمانية الأولى من القرن العشرين تمثل تكريساً متكاملاً وحقيقياً لمفهوم الإعلام الجماهيري في العالم، فإن عقد التسعينيات هو بوابة التحول من عصر الإعلام إلى عصر المعلومات من خلال ثورة رقمية عمادها الحاسوب وشبكات الاتصال السريعة والمترامية الأطراف. وخلال السنوات القليلة الماضية، لم تكن دول مجلس التعاون قط بمنأى عن هذه التطورات المثيرة، بل كانت دائماً تخوض غمارها

لتسخرها لخدمة مجتمعاتها وأهدافها المرجوة. وقد تمكنت دول المجلس الست من إنشاء بنى اتصالية متطورة تواكب أحدث الاتجاهات العالمية في مجالات الاتصالات والإعلام الجماهيري من خلال تبنيها لسياسات علمية ومتوازنة، تؤكد على أهمية توطين تقنيات الاتصال، والوقاية من تأثيراتها السلبية. ونورد في الجزء التالي أبرز التطورات التي شهدتها دول المجلس في المجالات الصحفية، والإذاعية والتلفزيونية، والاتصالات السلكية واللاسلكية خلال العقد الحالي.

1 ـ الصحافة

شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية زيادة نوعية وكمية في منافذها ومخرجاتها الصحفية خلال العقد الماضي، في ضوء تطورات تقنية متسارعة ارتكزت على مضاعفة الإنتاج المطبوع، وتحسين نوعيته، وتقديمه بأشكال متنوعة للجمهور. وتشير المعلومات المتوافرة إلى تطور ملموس في عدد المنافذ الصحفية الصادرة في دول الخليج العربية باللغتين العربية والإنجليزية، وتطور تقنية الطباعة والنشر باستخدام تقنية النشر المكتبي، مما وفر للقارئ مطبوعات متنوعة وذات نوعية عالية. وقد عملت المؤسسات الصحفية في دول المجلس، الرسمية منها والأهلية، إضافة إلى شركات النشر، على إدخال أحدث المطابع في خدماتها مثل الشركة السعودية للنشر، ومؤسسة الخليج للطباعة والنشر ومؤسسة الاتحاد للطباعة والنشر، وغيرها. كما أن إدخال تقنيات النشر المكتبي من خلال استخدام البرامج المعربة قد أدى إلى زيادة فاعلية النشر، وتحسين نوعيته. فالكثير من البرامج المعربة مثل (Quark XPress) و(Al-Nashir Al-Sahafi) و(Adobe Photoshop) أضحت مألوفة الاستخدام في دور النشر والطباعة في دول المجلس (Rashed, 1996 Jerdi et. al, 1997).

وقد دخل العديد من الصحف في دول الخليج العربية عالم الإنترنت حيث أسست المؤسسات الصحفية لنفسها مواقع إلكترونية على الشبكة العالمية، وأتاحت الفرصة للقراء للولوج إلى صفحاتها دون مغادرة المكان الذي يعملون أو يعيشون فيه. ويشير الجدول (5) إلى أن معظم الصحف اليومية الصادرة في دول المجلس لها صفحات إلكترونية في شبكة الإنترنت، بينما هناك عدد قليل من تلك المواقع خصص للمجلات الأسبوعية. ونلاحظ كذلك أن تنامي استخدام شبكة الإنترنت في دول المجلس سيوفر فرصاً أكبر للمطبوعات في هذه الدول للتواصل مع القراء بأساليب جديدة ومطورة.

الجدول (5)
الصحف والمجلات الإلكترونية التي تصدر من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولة	المطبوعة	دورية الصدور
البحرين	الأيام	يومية
	Bahrain Times	يومية
	Gulf Daily News	يومية
	Bahrain Tribune	يومية
	Bahrain Information Technology	شهرية
الكويت	القبس	يومية
	الوطن	يومية
	Kuwait Times	يومية
	الدستور	أسبوعية
	مشكاة الرأي	أسبوعية
	المجتمع الإسلامي	أسبوعية
	العربي	شهرية
	مجلة المختلف	شهرية
	Internet Horizon Online	شهرية
سلطنة عُمان	الوطن	يومية
	Oman Daily	يومية
	Oman Daily Observer	يومية
	وكالة الأنباء العُمانية	يومية
قطر	الراية	يومية
	الشرق	يومية
	الوطن	يومية
	Gulf Times	يومية
المملكة العربية السعودية	الجزيرة	يومية
	المدينة	يومية
	المسائية	يومية
	الشرق الأوسط	يومية
	Naseej News	يومية
	وكالة الأنباء السعودية	يومية
	مجلة الأمن	شهرية
	مجلة البيان الإسلامية	شهرية
	عالم الاقتصاد	شهرية
	نشرة جامعة الملك سعود	شهرية
	المجلة الطبية السعودية	شهرية

دولة الإمارات العربية المتحدة	البيان	يومية
	الاتحاد	يومية
	الخليج	يومية
	Gulf News	يومية
	Khaleej Times	يومية
	الرياضة والشباب	أسبوعية
	الإمارات اليوم	أسبوعية
	الشندغة	شهرية
	Computer News ME	شهرية
	Gulf Business	شهرية
	Gulf Defence	شهرية
	إنترنت العالم العربي	شهرية
	PC Magazine	شهرية
	Update	شهرية

المصدر : http://www.geocities.com/HotSprings/Spa/3861/othman.tv-radio.html

2 ـ الإذاعة والتلفزيون

تشير البيانات المتوافرة إلى أنه رغم اكتساح التلفزيون للساحة الإعلامية خلال السنوات الماضية، فإن الإذاعة ما تزال تشكل مصدراً للمعلومات والترفيه في منطقة الخليج العربي. وقد ارتفعت نسبة الأجهزة الإذاعية لكل 1000 نسمة في دولة الإمارات العربية المتحدة من 308 عام 1990 إلى 312 عام 1994، وفي المملكة العربية السعودية من 290 إلى 294، وفي دولة الكويت من 327 إلى 445، وفي دولة البحرين من 549 إلى 556، وفي دولة قطر من 425 إلى 428، وفي سلطنة عُمان من 577 إلى 583 خلال تلك الفترة (انظر الجدول 2).

وفي مجال البث الإذاعي، شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية توسعاً في هذه الخدمات من حيث عدد المنافذ الإذاعية ومناطق التغطية، والموجات العاملة، وطبيعة البرامج التي يتم إنتاجها. وتشير الإحصائيات المتاحة إلى حدوث زيادة في عدد المحطات الإذاعية والموجات العاملة في دول المجلس، حيث تم التركيز على الإذاعات المحلية (FM) في التعبير عن الثقافات المحلية من خلال برامج الحوار واللقاءات لمناقشة قضايا تهم المجتمع المحلي في دول المجلس، كما هو الحال في إذاعات سلطنة عُمان

ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية. وتشير إحصائيات عام 1997 إلى أن عدد الموجات العاملة بنظام (AM) قد بلغ 8 في المملكة العربية السعودية، و12 في دولة الإمارات العربية المتحدة، و4 في دولة الكويت، و3 في دولة البحرين، و3 في دولة قطر، و2 في سلطنة عُمان، فيما بلغ عدد الموجات العاملة بنظام (FM) 7 في المملكة العربية السعودية، و6 في دولة الإمارات العربية المتحدة، و6 في دولة الكويت، و3 في دولة البحرين، و3 في دولة قطر، و8 في سلطنة عُمان (World Radio & Television Handbook, 1997).

أما في مجال البث والاستقبال التلفزيوني، فقد شهدت دول مجلس التعاون توسيع خدمات البث التلفزيوني والانطلاق به عالمياً عبر استخدام منظومات متنوعة من الأقمار الصناعية في الشرق الأوسط وأوربا وأمريكا الشمالية وشرق آسيا. وقد بدأ البث التلفزيوني المباشر في المنطقة بُعيد حرب الخليج الثانية، حيث أدى بروز دور شبكة (CNN) الأمريكية إلى إحساس صانعي القرار في المنطقة بأهمية الإعلام الفضائي وضرورة دخول نادي البث الفضائي. ويشير العوفي (Aloofy, 1998) إلى انطلاق البث التلفزيوني الفضائي عام 1991 في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليغدو واحداً من أبرز الجوانب المميزة للإعلام المعاصر في المنطقة. وقد بدأ البث الفضائي في دولة الكويت عام 1991، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1992 (دبي وأبوظبي، والشارقة عام 1996 وعجمان عام 1998)، والمملكة العربية السعودية عام 1994 ودولة البحرين عام 1994 وسلطنة عُمان عام 1993 ودولة قطر عام 1997. وما تزال الخدمات التلفزيونية الأرضية تنقل البرامج التلفزيونية للمشاهدين داخل دول المجلس حيث توجد في دولة الكويت قناتان أرضيتان إضافة إلى القناة الفضائية؛ وفي دولة البحرين هناك أربع قنوات محلية تبث برامج محلية وعربية إضافة إلى القناة الفضائية وقناة لخدمات الكابلات. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة فهناك قناتان في تلفزيون أبوظبي وأخريان في تلفزيون دبي تبثان بالموجات الأرضية للجمهور المحلي البرامج ذاتها تقريباً التي تبث على القنوات الفضائية. وفي دولة قطر هناك قناتان محليتان، واحدة بالعربية وأخرى بالإنجليزية، بينما هناك قناة واحدة محلية في سلطنة عُمان، وقناتان في المملكة العربية السعودية (انظر الجدول 6).

الجدول (6)
تطور الخدمات التلفزيونية الفضائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الخدمة	سنة الانطلاق
تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من أبوظبي	1992
تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من دبي	1992
تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من الشارقة	1997
تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من عجمان	1998
قناة دولة البحرين الفضائية	1996
تلفزيون المملكة العربية السعودية (القناة الفضائية الأولى)	1994
تلفزيون المملكة العربية السعودية (القناة الفضائية الثانية)	1994
قناة الجزيرة الفضائية (دولة قطر)	1997
تلفزيون سلطنة عُمان (القناة الفضائية)	1994
تلفزيون دولة الكويت (القناة الفضائية)	1991

كما تمثل التطور في قطاع التلفزيون في إنشاء شبكات للكابلات التلفزيونية تقوم بتوفير مجموعة واسعة من البرامج للمشاهدين مقابل اشتراكات شهرية، وهناك شبكات كابلات في كل من المملكة العربية السعودية (SARAVISION) ودولة الإمارات العربية المتحدة (Dubai Cablevision) ومشروع اتصالات للكابلات، وفي دولة قطر تم طرح عطاء لمشروع كابلات، وهناك مشروع في دولة البحرين وآخر في دولة الكويت.

كما شهدت مؤسسات التلفزيون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطورات ملحوظة في مجال تقنية الإنتاج التلفزيوني، من خلال إدخال تقنيات الإنتاج الرقمي التي أتاحت درجة أكبر من التكامل بين أجهزة الإنتاج المختلفة إضافة إلى إمكانية الحصول على جودة عالية من المادة التلفزيونية. وقد برزت التطورات المشار إليها في إدخال أنظمة الأخبار الإلكترونية في تلفزيونات دولة الإمارات العربية المتحدة من أبوظبي ودبي، وتلفزيون دولة الكويت وتلفزيون دولة البحرين ومحطة الجزيرة الفضائية. وشملت التقنيات أيضاً إدخال نظم المونتاج غير الخطي (non-linear video editing) إلى غرف الإنتاج التلفزيوني في دول المجلس حيث أصبح بالإمكان إيجاد تكامل أكبر بين عناصر الإنتاج المختلفة. كما شهدت عمليات النقل الخارجي (outdoor broadcasting) والتغطيات الخارجية تطورات كبيرة من خلال تبني أنظمة حديثة في النقل الخارجي باستخدام الأقمار الصناعية وشبكات الميكروويف الحديثة (Radlo, 1996: 23).

وقد شملت جهود تطوير الإنتاج التلفزيوني في دول المجلس إنشاء مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول الخليج العربية في دولة الكويت عام 1981 لتكون مركزاً إنتاجياً مهماً للأعمال التلفزيونية المشتركة في دول المجلس. وقد نجحت المؤسسة في تقديم إنتاجات متميزة مثل برامج الأطفال: "افتح يا سمسم"، و "افتح يا وطني أبوابك"، و "الكشاف" وغيرها، إضافة إلى تنظيم وبث العديد من السهرات التلفزيونية المشتركة. كما تمثلت في إنشاء مؤسسة "جلف فيجن" (Gulfvision) ومقرها الرياض لتبادل البرامج التلفزيونية بين دول المجلس، وتشجيع الإنتاج التلفزيوني المبدع.

ولم تقتصر التطورات في مجال الإنتاج والبث التلفزيوني على المؤسسات التلفزيونية الحكومية، بل شملت أيضاً دور الإنتاج الخاصة التي تشكل مصدراً مهماً للمواد التلفزيونية والإذاعية في دول المجلس. وتشير الإحصائيات المتوافرة إلى تنامي دور القطاع الخاص في دول المجلس في الإنتاج التلفزيوني، وبخاصة مجالات الإنتاج الدرامية والوثائقية والإعلانات التجارية والبرامج التعليمية باستخدام أحدث التقنيات المتوافرة.

وتشير معدلات البث التلفزيوني الفضائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى أن ساعات البث الأسبوعي تتراوح بين 132 ساعة أسبوعياً في المملكة العربية السعودية، و151 ساعة في تلفزيون دولة الكويت، و128 ساعة في تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من أبوظبي، و147 ساعة من تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من دبي، و86 ساعة من تلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة من الشارقة، و140 ساعة من تلفزيون دولة البحرين، و75 ساعة من تلفزيون سلطنة عُمان، و130 ساعة من قناة الجزيرة في دولة قطر (انظر الجدول 7). ولابد من الإشارة هنا إلى أن عدداً متزايداً من مؤسسات الإذاعة والتلفزيون في دول مجلس التعاون قد بدأت تؤسس لنفسها مواقع للبث عبر شبكة الإنترنت بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستمعين والمشاهدين. ومن الدول التي بادرت في البث عبر الشبكة العالمية المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة البحرين.

الجدول (7)
معدلات البث التلفزيوني المباشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

القنـــاة	عدد الساعات	النسبة المئوية
قناة المملكة العربية السعودية	123.32	14.54
قناة دولة الكويت	151.46	17.86
قناة أبوظبي	127.85	15.80
قناة دبي	146.25	17.25
قناة الشارقة	85.02	10.03
قناة دولة البحرين	139.95	16.51
قناة سلطنة عُمان	74.07	8.73

المصدر : Aloofy, 1998, p. 61 .

وترافقت التطورات التقنية في مؤسسات الإذاعة والتلفزيون في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع تغيرات هيكلية ملحوظة في البنى التنظيمية لتلك المؤسسات. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، صدر بتاريخ 19 تموز/ يوليو 1995 مرسوم بقانون اتحادي رقم 1 لسنة 1995 بإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون في دولة الإمارات العربية المتحدة تكون لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وتتكون من إذاعة وتلفزيون دولة الإمارات العربية المتحدة في أبوظبي والدائرة الفنية (دليل التلفزيون، 1996 : 23). وفي دولة البحرين أصبحت إذاعة وتلفزيون البحرين منذ كانون الثاني/ يناير 1993 هيئة عامة مستقلة في جميع شؤونها المالية والإدارية وفق مرسوم صدر بقانون رقم 1 لسنة 1993 في كانون الثاني/ يناير 1993 ينص على إنشاء هيئة عامة باسم "هيئة الإذاعة والتلفزيون" تتولى شؤون الإذاعة المسموعة والمرئية في دولة البحرين، ويكون لها الشخصية الاعتبارية، وتتبع وزير الإعلام (دليل التلفزيون، 1996 : 32). كما قررت دولة قطر في أيار/ مايو 1996 إلغاء وزارة الإعلام والثقافة وتحويل هيئة الإذاعة والتلفزيون إلى هيئة عامة مستقلة.

3 ـ الاتصالات السلكية واللاسلكية

أشار مدير عام الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى أن مجتمعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد دخلت عصر المعلومات من أوسع أبوابه عبر إنشاء شبكات اتصالات سلكية ولاسلكية متطورة (Tarjanne, 1995). وتشير

الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة الكثافة الهاتفية في دول المجلس، حيث وصلت في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 40٪ وهي من أعلى النسب في العالم (انظر الجدول 8). كما تمثل التطور في شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية في زيادة عدد المكالمات الهاتفية وزيادة الاشتراكات في الهواتف المتنقلة، إضافة إلى التوسع في استخدام الشبكات الهاتفية لأغراض تبادل البيانات بين المؤسسات المالية والتجارية والجامعات. وأدخل الكثير من دول مجلس التعاون شبكات الألياف البصرية كجزء من شبكات الاتصالات بهدف نقل البيانات والمعلومات بسرعة.

وكما يشير الجدول (9)، فقد شهدت دول مجلس التعاون تزايداً في شبكاتها الهاتفية من 204 آلاف خط في دولة الكويت عام 1983 إلى 358 ألف خط عام 1993، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة من 178 ألف خط إلى 535 ألف خط، وفي المملكة العربية السعودية من 866 ألف خط إلى 1.5 مليون خط، وفي دولة البحرين من 57 ألف خط إلى 125 ألف خط، وفي دولة قطر من 60500 خط إلى 110,300 خط، وفي سلطنة عُمان من 21500 خط إلى 153,500 خط خلال الفترة ذاتها. أما بالنسبة إلى الهواتف الخلوية، فقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة أول من أدخل هذه الخدمة عام 1983 بـ 3500 خط ارتفعت عام 1993 إلى 70500 خط، وفي المملكة العربية السعودية دخلت خدمة الهاتف الخلوي عام 1986 بـ 11317 خطاً ارتفعت عام 1993 إلى 15934 خطاً، وفي عام 1989 بلغ عدد خطوط الهواتف الخلوية في دولة البحرين 4251 خطاً ارتفعت إلى 11360 خطاً، وفي دولة قطر من 3700 خط إلى 4289 خطاً خلال تلك الفترة.

ودخلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مشروعات إقليمية وعالمية في الاتصالات السلكية واللاسلكية مثل مشروع شبكة الألياف البصرية حول العالم (Fiber Optic Link Around the Globe (FLAG))، وهو جزء من مشروعات شركة (BEII Atlantic) للاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو يمتد من أوربا إلى اليابان بمسافة 17 ألف ميل وله محطة في دولة البحرين وأخرى في الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، تعمل كمركز للتحكم في نظام (FLAG) الذي يتألف من كابلين محيطيين سعة كل واحد منهما (5.3 جيجابايت). ومن المتوقع أن يوفر هذا المشروع

الجدول (8)

تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في دول الخليج العربية

الدولة	1983			1986			1989			1992		
	خطوط هاتف	هواتف خلوية	مكالمات هاتفية	خطوط هاتف	هواتف خلوية	مكالمات هاتفية	خطوط هاتف	هواتف خلوية	مكالمات هاتفية	خطوط هاتف	هواتف خلوية	مكالمات هاتفية
الكويت	203,969	–	5,935,000	235,188	–	72,533,000	310,837	–	86,442,000	357,996	62,887	116,830,000
البحرين	56,974	–	24,994,000	73,522	–	35,296,000	91,988	4,251	47,444,000	124,353	11,360	77,171,000
السعودية	865,976	–	–	1,002,313	11,317	–	1,234,000	14,761	157,704,000	1,497,164	15,934	223,861,000
عُمان	21,361	–	858,000	49,592	–	2,815,000	93,844	2,098	7,081,000	153,329	6,751	18,041,000
الإمارات	177,841	3,564	89,307,000	220,687	11,191	135,053,000	350,690	26,986	207,070,000	535,206	70,516	–
قطر	60,414	–	21,250,000	74000	–	27,608,000	88,913	3,703	39,676,000	110,300	4,289	56,840,000

المصدر : The GCC Economic Databook, 1996. Dubai Motivate Publishing.

الجدول (9)
معدلات الكثافة الهاتفية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولة	الهواتف الخلوية بالآلاف	معدل الكثافة الهاتفية
الإمارات العربية المتحدة	85	٪33
البحرين	30	٪26
المملكة العربية السعودية	200	٪11
قطر	35	٪25
سلطنة عُمان	45	٪9
الكويت	85	٪25

المصدر : ITU, World Telecommunications Report, 1997.

خدمات الاتصالات الصوتية وتبادل البيانات بتقنيات رقمية حديثة، إضافة إلى نقل الفيديو والبرامج التلفزيونية بالكابل. وهناك مشروع اتصالات بحري آخر تشارك فيه بعض الدول وهو مشروع كابل جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وغرب أوربا (SEA-ME-WE 3) ويتضمن توفير خدمات الكابلات البحرية لدول في ثلاث قارات من بينها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وهو يمتد مسافة 18190 كيلومتراً من فرنسا وإيطاليا والجزائر وتونس ومصر وتركيا وجيبوتي. وهناك أيضاً مشروع الألياف البصرية للخليج ((Fiber Optic Gulf (FOG))، وهو مشروع كابلات بحرية يربط أربعاً من دول الخليج هي البحرين وقطر والكويت والإمارات، وملكيته مشتركة بين شركات الاتصالات في الدول الأربع. وتتأكد أهمية إنشاء شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في دول المجلس من خلال حجم الميزانيات المخصصة لهذا القطاع الحيوي (انظر الجدول 10).

الجدول (10)
المصاريف المخصصة لقطاعات الاتصالات في دول المجلس (1990 - 2000)

مليون دولار

الدولة	1990	1995	2000
البحرين	33.7	37.8	56.3
الكويت	92.7	131.3	173.6
سلطنة عُمان	8.6	8.9	10.2
قطر	63.9	96.8	135.4
المملكة العربية السعودية	770.2	885	1.400
الإمارات العربية المتحدة	152.3	202	307

المصدر : Middle East Economic Digest (MEED) November 10, 1989, p. III.

كما تشارك دول المجلس في مجموعة من منظمات الاتصالات الدولية والإقليمية مثل "منظمة عربسات للاتصالات الفضائية"، و"منظمة الإنتلسات"، و"الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية"، وغيرها. وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإنشاء مؤسسة للاتصالات الفضائية، وهي "مؤسسة الثريا للاتصالات" بهدف إطلاق قمر صناعي مع حلول عام 2000 لتلبية احتياجات دول المجلس من الاتصالات الهاتفية والتلفزيونية وغيرها، كما تفكر كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بامتلاك منظومات أقمار صناعية للاتصالات (مجلة «**تلفزيون الخليج**»، 1996 : 7، 9).

وانضمت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى نادي طريق المعلومات السريعة (Information Superhighway) من خلال إدخال خدمة الإنترنت في كل من دولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت في عام 1996، وفي دولة قطر وسلطنة عُمان عام 1997، بينما انحصرت الخدمة في المملكة العربية السعودية في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية. وتشير البيانات الخاصة باستخدام الإنترنت في دول مجلس التعاون إلى أن دولة الكويت تأتي في مقدمة دول المجلس من حيث عدد المشتركين، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة (انظر الجدول 11).

الجدول (11)
مشتركو خدمات الإنترنت في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولة	عدد المشتركين بالآلاف	الشركة المزودة
الإمارات العربية المتحدة	35	Etisalat
المملكة العربية السعودية والبحرين	18	Batelco/Inet GCC On-line Sahara On-line
قطر	7	Q-Tel
سلطنة عُمان	16	GTO
الكويت	85	Gulfnet

المصدر : مجلة إنترنت العالم العربي كانون الثاني/ يناير 1998 ص 28.

نقـــاش

بعد أن استعرضنا أبرز ملامح تطور تقنيات الإعلام الجماهيري والاتصالات السلكية واللاسلكية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نلاحظ أن دول المجلس قد قطعت شوطاً بعيداً في توطين واستخدام تلك التقنيات، مما انعكس بشكل إيجابي على تشكيلة منافذ الاتصالات المتاحة، والمخرجات التي تنتج عنها. ويبدو أن هناك اقتناعات عميقة لدى القائمين على قطاعي الإعلام والاتصالات في دول المجلس بأهمية المضي في هذا الاتجاه، باعتباره يمثل استثماراً حيوياً بعيد المدى يسهم في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي. ويكتسب هذا الاتجاه أهمية بالغة عند الحديث عن تقنيات الإعلام والاتصالات الرقمية التي مكنت من التزاوج بين مكونات الرسالة الإعلامية، سواء كانت نصوصاً أو صوراً أو مشاهد متحركة أو أصواتاً في بوتقة واحدة، يتم توصيلها للمستخدم بطريقة تفاعلية وبخصوصية فائقة من خلال شبكات المعلومات التي تخطت حدود الدول لتغطي معظم الكرة الأرضية.

ولعل مشاركة دول مجلس التعاون في العديد من المنظمات الإقليمية والعالمية للاتصالات الفضائية ودخولها كأطراف مشاركة في مشروعات إقليمية للاتصالات، قد وضع مجتمعات هذه الدول بالفعل في قلب ثورة المعلومات بما تحمله من تحديات وآمال. ومن هنا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه يتمثل في كيفية تعامل دول مجلس التعاون مع تقنيات الاتصال والمعلومات فيما يتعلق بقضايا تحصين المجتمع ضد التأثيرات السلبية لتلك التقنيات، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، ودمج التقنية في عملية التنمية الوطنية، وإعداد الكوادر الوطنية لإدارة التقنية وتشغيلها، وإنشاء بنى تصنيعية لسد حاجة مجتمعات دول المجلس من هذه التقنية.

1 ـ تحصين المجتمعات من أخطار تقنيات الإعلام والاتصالات

كانت تقنية الاتصال، وما تحمله من منظومات قيمية غريبة على المجتمعات العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تشكل مبعث اهتمام لصانعي القرار بهدف صياغة سياسات وقوانين تنظم استخدام تلك التقنية بالشكل المناسب. وتتراوح

الاتجاهات الخاصة بتنظيم تقنية الاتصال في دول المجلس بين تلك الخاضعة لتنظيم حازم ودقيق، وتلك التي تتعامل معها بشكل منفتح مع التأكيد على أهمية دور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية والتربوية في المحافظة على الأفراد من الأخطار المحتملة لتلك التقنيات (Ayish & Qassim, 1995). وقد عمدت بعض دول مجلس التعاون إلى تنظيم عملية الاستقبال الفضائي من خلال منع اقتناء أجهزة الاستقبال، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية بعد صدور قرار لمجلس الوزراء بهذا الشأن في أيار/ مايو 1994. كما تحاول هذه الدول إيجاد البدائل المناسبة للجمهور للتعرض للبرامج العالمية والعربية ذات النوعية الجيدة، من خلال شبكات الكابلات المحلية، كما هو الحال في دولة البحرين ودولة قطر ومستقبلاً في المملكة العربية السعودية من خلال شبكة (SARAVISION) للألياف البصرية.

ويأتي هذا التوجه في أعقاب نقاشات مستفيضة في مجتمعات دول المجلس تناولت التأثيرات السلبية المحتملة للقنوات الفضائية وشبكة الإنترنت للمعلومات في المجتمع أفراداً وجماعات، حيث تنقل تلك القنوات مضامين اتصالية غريبة تنافس القيم المحلية الأصيلة في سلّم أولويات المجتمع (ندوة البث والاستقبال الفضائي، 1994). ويلاحظ طاش (1996 : 19) أنه بالرغم من أهمية الاتجاه نحو إنشاء عدد من المحطات الفضائية العربية والخليجية لمواجهة غزو القنوات الأجنبية، فإن واقع القنوات العربية والأجنبية يحتاج إلى كثير من المراجعة والتصحيح، فهي تفتقر إلى رؤية فكرية واضحة تحدد لها استراتيجياتها، وتعينها على تحقيق أهدافها في خدمة المواطن العربي وتأهيله لمواجهة تحديات الواقع المعاصر. ويطرح طاش (1997 : 25) ثلاث استراتيجيات لمواجهة هذا التحدي تتمثل في البعد الوقائي من خلال التربية الإسلامية الجيدة، ويتحمل ذلك المؤسسات التربوية المختلفة بما في ذلك الآباء والأمهات والمدارس والمؤسسات الثقافية المختلفة، والبعد العلاجي ويشمل الدخول إلى عالم الإنتاج السينمائي، والبعد الاستثماري المتمثل في الاستثمار في البث الفضائي.

وإضافة إلى سن القوانين والتشريعات التي تنظم التعرض للبث الفضائي الخارجي، نلاحظ أن دول مجلس التعاون قد استعانت بمبتكرات تقنية حديثة في تنظيم تدفق المعلومات للمستخدمين في المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك، استخدام بعض دول

الخليج العربي أجهزة تحكم في الاستقبال لإتاحة الفرصة أمام الوالدين في البيت لإلغاء استقبال قناة ما والسماح باستقبال قناة أخرى تتواءم في مضمونها مع القيم العائلية والاجتماعية، إضافة إلى استخدام تقنية تأخير الصورة (image delay) التي تتيح المجال أمام العاملين في المحطة التلفزيونية لمراقبة المادة الفيلمية والتحكم في بثها قبل وصولها إلى المشاهدين في بيوتهم. كما أدخل العديد من دول المجلس كما أشرنا سابقاً شبكات كابلات تعمل بأنظمة الألياف البصرية أو البث بالميكروويف (MMDS) بهدف توفير المضمون الإعلامي اللائق للجمهور دون المخاطرة بتعرضه لبرامج ذات تأثيرات سلبية. وأخيراً، استعانت شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تقدم خدمات في دول المجلس بأجهزة تصفية أو تحكم في دخول مستخدمي الشبكة لبعض المواقع ذات المضامين اللاأخلاقية أو المنافية للعقيدة والسلوك السوي، ومثال على ذلك جهاز (Proxy) المستخدم في دولة الإمارات العربية المتحدة والأجهزة المماثلة في كل من دولتي الكويت والبحرين.

2 ـ المحافظة على حقوق الملكية الفكرية

أظهرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حماساً عالياً للالتزام بالاتفاقيات الدولية الخاصة بقوانين الملكية الفكرية للبرامج التي تعمل على أساسها تقنيات الاتصال من أجهزة فيديو ومحطات تلفزيون وكابلات وأجهزة حاسوب وغيرها. وقد قطع العديد من دول المجلس كدولة الإمارات العربية المتحدة شوطاً طويلاً في تحقيق التزامها بتطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل فعلي وحازم، وهو ما أكسبها ثقة الشركات العالمية المعروفة، التي قررت أن تتخذ من الدولة مراكز إقليمية لعملياتها في المنطقة. وقد خطت دول المجلس الأخرى على الطريق ذاته حيث سنت القوانين والتشريعات المناسبة لحماية الملكية الفكرية، رغم أن الطريق ما يزال طويلاً أمام بعضها للتطبيق الكامل للاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الشأن.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من دول المجلس السباقة لتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث أصدرت وزارة الإعلام والثقافة العديد من التعليمات التي تحظر أي تداول لأعمال القرصنة الفكرية التي لا تراعي

حقوق المؤلفين، وتم تنفيذ العديد من عمليات ضبط المخالفين وتقديمهم للمحاكمة بما يتضمنه ذلك من دفع غرامات مالية وإغلاق محلات بيع المواد المحظورة لفترة معينة. وقد خطت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خطوات مماثلة نحو تطبيق قوانين الملكية الفكرية للمواد الإعلامية والإلكترونية من أشرطة فيديو وأسطوانات مدمجة، رغم أن هناك الكثير مما يجب عمله لتحقيق درجة أعلى من الالتزام بمنع القرصنة بشكل كامل. ففي المملكة العربية السعودية يتضمن نظام حماية حقوق المؤلف حماية المؤلفات التي يكون مظهر التعبير عنها الكتابة أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة (وزارة الإعلام، 1992).

3 ـ إعداد الكوادر الوطنية

إيماناً منها بأهمية الكوادر البشرية المواطنة القادرة على تحمل مسؤولية التعامل مع تقنيات الاتصال الحديثة، سعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جاهدة إلى إعداد الكوادر المناسبة من خلال إنشاء مراكز التدريب الإعلامي والاتصالي على المستويين الأكاديمي والمهني. ويوجد في دول المجلس أكثر من عشرة أقسام أكاديمية لتدريس الإعلام والاتصال، إضافة إلى الأقسام المعنية بتخريج الطلبة في تخصصات هندسة الاتصالات والهندسة الإلكترونية. كما توجد في دول المجلس أكثر من سبع كليات فنية تابعة لمؤسسات الاتصالات السلكية واللاسلكية تعمل على تخريج أجيال من فنيي الاتصالات القادرين على التعامل مع التقنيات الحديثة بكل ثقة واقتدار.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم كل من جامعة الإمارات العربية المتحدة وكليات التقنية العليا وجامعة الشارقة برامج متخصصة في الاتصال والإعلام بهدف تخريج جيل من القائمين بالاتصال يتولون تشغيل وإدارة وصيانة نظم الإعلام الجماهيري وإنتاج المواد الإعلامية المختلفة بناء على رؤى محلية أصيلة. وتوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك كلية للاتصالات السلكية واللاسلكية تابعة لمؤسسة الإمارات للاتصالات السلكية واللاسلكية (اتصالات) هدفها إعداد مهندسي اتصالات يتولون الجوانب الهندسية والفنية لشبكة الاتصالات في الدولة. وفي المملكة

العربية السعودية توجد أقسام إعلام واتصال جماهيري في جامعات الملك عبدالعزيز والملك سعود والإمام محمد بن سعود، إضافة إلى وجود معاهد هندسية تقوم بتأهيل الطلبة للعمل في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي سلطنة عُمان هناك قسم للإعلام في جامعة السلطان قابوس، ويوجد قسمان آخران في جامعتي الكويت وقطر إضافة إلى عدد لا بأس به من مراكز ومعاهد التأهيل الهندسي في الاتصالات السلكية واللاسلكية تشرف عليها الجامعات ومؤسسات الاتصالات المحلية في تلك الدول.

4 ـ دمج تقنيات الإعلام والاتصال بالتنمية الوطنية

تضمنت سياسات الاتصال والإعلام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إشارات واضحة وصريحة للدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية في عمليات التنمية الوطنية. وقد تولدت لدى صانعي القرار في دول المجلس في فترة مبكرة اقتناعات عميقة بأهمية توفير المعلومة الصحيحة والدقيقة والحديثة لاتخاذ القرارات المستنيرة الخاصة بالمشروعات التنموية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقد تأكدت هذه المقولة بالنظر إلى تنامي قطاع الاتصالات والإعلام بشكل مواز تماماً لتنامي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في دول المجلس، وهذا لا يعني بالضرورة أن تكون هناك علاقة سببية مباشرة بين القطاعين، ولكن التأثيرات المتبادلة بينهما ربما تكون موجودة بشكل غير مباشر. ووفق النماذج التقليدية في الإعلام التنموي، فإن نشر المبتكرات الحديثة يحتاج إلى المرور في عدة مراحل تبدأ بنشر الوعي بتلك المبتكرات، وتنتهي بتبنيها على نطاق جماهيري واسع، ولا يتم هذا إلا من خلال استخدام وسائل الاتصال الجماهيري. كما أن توسع قطاع الاتصال في دول المجلس ترافق مع طفرة اجتماعية هائلة تمثلت في زيادة نسبة المتعلمين، وارتفاع معدلات دخل الفرد، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وهذا أيضا يؤشر إلى وجود علاقة، ربما لا تكون غير مباشرة بين القطاعين، ولكنها عميقة وتبادلية (Symbiotic).

وكما أشارت البيانات الخاصة بتطور نسب انتشار أجهزة الاستقبال الإذاعي والتلفزيوني والصحف اليومية وشبكة الإنترنت العالمية للمعلومات والكثافة الهاتفية في دول المجلس، فإن هناك تنامياً مستمراً في مستويات تفاعل أفراد الجمهور مع تلك الوسائل الإعلامية والاتصالية بشكل يؤكد أهميتها في حياتهم. وحيث إن مؤسسات الإعلام الجماهيري في دول المجلس حرصت على تقديم كل ما يسهم في تعزيز مسيرة التنمية الوطنية، فإننا نرى أن الخرائط البرامجية للمحطات التلفزيونية تتضمن الكثير من المواد التي تعكس روح المجتمع المحلي وقيمه. غير أنه يجب تحقيق الكثير من التقدم للتخفيف من الاعتماد على البرامج الخارجية بهدف ربط المشاهد والمستمع ومستخدم الإنترنت بمجتمعه وقضاياه الملحّة. ومن الواضح أنه لا يمكن أن يتأتى ذلك إلا من خلال تفعيل الإنتاج المشترك بين دول المجلس، وإعادة النشاط إلى مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجهاز تلفزيون الخليج ووكالة أنباء الخليج. كما أنه لابد من أن يتعامل القائمون على المؤسسات الإعلامية مع القضايا التنموية بأسلوب أكثر مرونة وإيجابية، مع التركيز على جوهر الموضوع التنموي وليس شكله، والانتقال في المعالجة إلى ما وراء مجرد التغطية الإخبارية الآنية للحدث، بهدف تقديم الجوانب المختلفة للموضوع للجمهور وإشراكه في اتخاذ القرارات التنموية.

أما بالنسبة إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية، فلابد من النظر إليها على أنها جزء من بنية أساسية تسهل عبور مجتمعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى عصر المعلومات، ولا يمكن لأي جهد تنموي أن ينجح دون إيلاء الأهمية المناسبة للمعلومات كمتطلب أساسي للتنمية الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة. ويتطلب هذا الأمر تعميم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية على قطاعات المجتمع كافة ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة لربطها بعملية التنمية.

5 ـ تطوير صناعة محلية للإعلام والاتصالات

إن التعامل البناء مع تقنيات الاتصال والإعلام في نهاية القرن العشرين لا يقتصر فقط على استيرادها وتوطينها ووضعها في الاستخدام المناسب، بل يتضمن أيضاً

العمل الحثيث على إنشاء صناعات أساسية في الاتصال والإعلام سواء على مستوى صناعة البرامج (Software) (برامج الحاسوب، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والمضامين الصحفية) أو الأجهزة (Hardware) (أجهزة الاستقبال الإذاعي والتلفزيوني، وأطباق الاستقبال الفضائي، والكابلات المحورية، والألياف البصرية، وأجهزة الحاسوب). وقد قطعت دول مجلس التعاون شوطاً معقولاً في هذا المجال من خلال الزيادة الملحوظة في الإنتاج البرامجي المحلي وتدني مستوى الاستيراد من البرامج الأجنبية غير العربية. كما انعكس ذلك في تطوير برامج الحاسوب المعربة حيث عملت شركة "صخر" التي يقع مقرها في دولة الكويت على إنتاج مجموعة من البرمجيات باللغة العربية التي تلبي احتياجات المستخدم العربي في مجالات التعليم والعمل والترفيه. وأسهم القطاع الخاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال دور الإنتاج المحلية في تغطية الفجوة في البرمجيات والمضامين الإعلامية باللغة العربية، حيث يوجد أكثر من 120 دار إنتاج إذاعية وتلفزيونية وحاسوبية، ولابد من الإشارة إلى أن إعداد البرامج والمضامين المناسبة لا يمكن أن يتم إلا من خلال تفاعل دول المجلس مع المحيط العربي الواسع، حيث تتوافر المتطلبات العلمية والعملية الملائمة.

أما بالنسبة إلى الأجهزة، فتتوافر في دول المجلس صناعات واعدة لتجميع أجهزة الراديو والتلفزيون وأطباق الاستقبال الفضائية، وأجهزة الحاسوب الشخصية في مناطق صناعية كالمنطقة الحرة في جبل علي في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما توجد صناعات للكابلات المحورية والألياف البصرية في المملكة العربية السعودية في إطار الأعمال الإنتاجية لشركة "سابك" تلبي احتياجات منطقة الخليج العربية من تلك المستلزمات.

المراجع العربية والأجنبية

1 . حسين محمد وأسامة سيف الدين، **الصحافة القطرية: نشأتها وتطورها**، (الدوحة: وزارة الإعلام، 1984).

2 . عبدالقادر طاش، «واقع الإعلام الخليجي في ظل ثورة التكنولوجيا والمعلومات: نحو رؤية إسلامية»، مجلة **تلفزيون الخليج**، السنة 14، العدد 4، (كانون الثاني/ يناير 1996)، ص 12 ـ 20.

3 . عبدالقادر طاش، «استراتيجية من ثلاثة أبعاد لمواجهة سلبيات البث الفضائي المباشر». مجلة **تلفزيون الخليج**، السنة 16 العدد 4 آذار/ مارس 1997 ص 24 ـ 25.

4 . علي عزت عزت، **الصحافة في دول الخليج العربي**، (بغداد: مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربية، 1982).

5 . عواطف عبدالرحمن، **الصحافة العربية في مواجهة التبعية والاختراق الصهيوني**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1996).

6 . مجلة **تلفزيون الخليج**، «ملف دليل التلفزيون في دول الخليج»، السنة 14، العدد 4، (كانون الثاني/ يناير 1996)، ص 22 ـ 60.

7 . مجلة **تلفزيون الخليج**، «قمر صناعي كويتي بتكلفة 700 مليون دولار» و«السعودية تنضم إلى منظومة الدول مالكة الأقمار»، العدد 1، السنة 15، (حزيران/ يونيو 1996)، ص 7 و9.

8 . ندوة **البث والاستقبال التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية في منطقة الخليج العربي** (العين: قسم الاتصال الجماهيري، جامعة الإمارات العربية المتحدة، أيار/ مايو 1994)، 15 ـ 17.

9 . أحمد صلاح الدين نفادي، **صحافة الإمارات: النشأة والتطور الفني والتاريخي**، (أبوظبي: منشورات المجمع الثقافي، الطبعة الأولى، 1996).

10 . هلال الشايجي، **الصحافة في الكويت والبحرين منذ نشأتها حتى عهد الاستقلال**، (المنامة: مطبوعات بانوراما الخليج، دون تاريخ).

11 . وزارة الإعلام السعودية، **الإعلام السعودي: النشأة والتطور**، (الرياض: دار القمم للإعلام، 1992).

12 . انظر:

Al-Jerdi, Nabil A. and Muwaffaq A. Majid, "The Impact of Desktop Publishing Technology in Six Major Printing Firms in Kuwait," *Journal of Gulf and Arab Peninsula Studies* vol. 22, no. 84 (1997): 245-271.

13 . انظر:

Aloofy, Abdellatif, "What Makes Arabian Gulf Satellite TV Programs? A Comparative Analysis of the Volume, Origin, and Type of Program," in *The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society* (Abu Dhabi: ECSSR, 1998).

14. انظر:

Ayish, Muhammad and Ali Qassim, "Direct Satellite Broadcasting in the Arab Gulf Region: Trends and Policies," *Gazette* no. 56 (1995): 19-36.

15. انظر:

El-Taki, Ziad, "Recent GCC-Economic Trends and the Implications on Marketing Activities," *Arab AD* vol. 8, no. 2 (February 1998): 46-54.

16. انظر:

Radlo, Nick, "Digital Days for Outside Broadcasting," *Middle East Broadcast and Satellite* (November 1996): 23-27.

17. انظر:

Rashed, Ebrahim, *Technology and Journalism in the UAE* (MA Thesis, University of Wales, 1996).

18. انظر:

Rugh, William, *The Arab Press* (New York: Syracuse University Press, 1979).

19. انظر:

Tarjanne, Pekkal, "Telecommunications Development in the Arab States: Global Goals, Regional Realities," paper presented at the Middle East Communications (MIDCOM) Conference, Abu Dhabi, April 16, 1995, 3.

20. انظر:

UNESCO Statistical Yearbook (Paris: UNESCO and Brenan Press, 1997).

21. انظر:

World Radio and Television Handbook (New York: Billboard Publications, 1997).

الفصل السابع عشر

التعاون العلمي والتقني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الواقع والطموح

فـؤاد عبداللطيف الرميحي*

مقدمة

بدأ الاهتمام في وقتنا الحاضر بالدور المناسب للعلم والتقنية كقوة محركة رئيسية في تقدم وتنمية المجتمعات والوفاء بالعديد من احتياجاتها، والتغلب على جوانب كثيرة من مشكلاتها. وكان واضحاً لبعض الوقت أن الدول الكبرى والمتقدمة فقط تنظر إلى العلم والتقنية كأداتين استراتيجيتين جوهريتين وديناميتين تسهمان في الخير والصالح الوطني. ويبدو واضحاً أيضاً أن دول العالم الصغيرة بدأت تدرك مدى أهمية العلم والتقنية، كأداتين أصيلتين تقومان وتعززان هيكل وجوهر خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة في حل المشكلات التي تجابهها. وأدركت هذه الدول أبعاد العلاقة المتبادلة بين العلم والتقنية من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

ليس من السهل استيراد العلم والتقنية وغرسهما في المجتمع كالجسم الغريب، بل يجب أن تتوافر تربة صالحة وبنية متماسكة تتداخل فيها كل المعطيات والمقومات، وتكون قادرة على أن تتفاعل وتندمج عضوياً مع المنظومات الأخرى القائمة في البيئة المحيطة، بما يضمن ديمومة الاستفادة من العلم والتقنية ونتاجهما، وتحقيق التوطين وبناء صرح علمي قومي. وفي المقابل فالعلم والتقنية لا يحتفظان ببقائهما في أي قطر من أقطار العالم، ويحققان نمواً بمعدلات مقبولة دونما إيجاد علاقات تعاونية واعية مع المجتمع العلمي والتقني العالمي والمحافظة على تلك العلاقات.

* مساعد الأمين العام للتمويل البحثي بمركز البحرين للدراسات والبحوث.

إن المطلع على أحوال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يلاحظ الملامح التالية فيما يتعلق بالتركيبة الاقتصادية والاجتماعية :

1. تتصف المشروعات الإنمائية في دول المجلس بأنها ذات طبيعة تنموية انفجارية نظراً لتوافر الموارد المالية الكبيرة، مما جعل دول المجلس تغدو، في كثير من الأحيان، دولاً مستوردة لمنتجات التقنية الأجنبية بصورة كبيرة دون أي بادرة أو جهد يذكر في سبيل خلق وإنتاج تقنية وطنية. ناهيك عن الاعتماد المنقطع النظير على الأمم الصناعية المتقدمة في الحصول على الخبرات والاستشارات والخدمات، والمساعدات التقنية وغيرها.

2. تعاني هذه الدول من قلة الكثافة السكانية، وتمثل هذه المسألة بدورها العقبة في سبيل تحقيق تنمية مجتمعية ذاتية شاملة، وخلق كيان سياسي واقتصادي واجتماعي مأمون، قادر على النمو الذاتي ومواجهة التحديات والأخطار الخارجية.

3. تعتمد دول المجلس اعتماداً شبه كلي على النفط حيث يشكل هذا المورد مادة التنمية الأساسية التي يعتمد عليها الدخل القومي لهذه الأقطار، إضافة إلى عدم توافر سياسات مناسبة للموارد الطبيعية، وكذلك تباطؤ دول المجلس في توسعة وتنويع اقتصاداتها بما يتماشى مع متطلبات وتحديات العصر.

4. تعاني هذه الدول من مشكلة عدم توافر الوسائل المناسبة للتعليم العالي، حيث إن مؤسسات التعليم العالي ما زالت حديثة العهد نسبياً ولم تكوّن تقاليد أكاديمية وعلمية ثابتة حتى الآن.

5. اعتماد دول المجلس على استخدام العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة.

لقد عاشت دول المجلس فترة من النمو الاقتصادي والاجتماعي لم يسبق لها مثيل من قبل، وإحدى النتائج المتواضعة لهذا النمو هي زيادة الوعي بمدى أهمية الأبحاث العلمية والتدفق التقني الحقيقي، والتي سيكون بالإمكان من خلالها وعلى المستوى الاستراتيجي المحافظة على مصالح وتوجهات المنطقة فيما يتعلق بإحراز تنمية ذاتية شاملة معتمدة، وبشكل أساسي، على الموارد الطبيعية والبشرية بالمنطقة، وأيضاً على

مستوى الوسيلة سيكون بالاستطاعة إيجاد الحلول الناجعة للمشكلات الخاصة بدول المنطقة من خلال توظيف العلوم والتقنية.

إن أحد أهم الأسئلة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية لدول المجلس هي المشكلة المرتبطة بممارسات نقل التقنية الأجنبية. ففي السبعينيات ومع الازدهار النفطي وتوافر فوائض مالية كبيرة، وفي بداية مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اندفعت دول مجلس التعاون إلى العالم الخارجي للحصول على المنتجات التقنية. بمعنى آخر، فإن الاحتياجات التقنية لدول المجلس، وفي كثير من الأحيان، قد أمليت عليها بسبب موارد الطاقة لديها، وتراكم الفوائض النفطية، واحتياجات التنمية في ذلك الوقت، وغدت دول المجلس من بين أكثر الدول استيراداً للتقنيات الأجنبية.

ولا شك في أن أحد أهم التحديات التي تواجهها دول المجلس تتمثل في الانتقال من هيكل اقتصادي قائم على مورد واحد وهو النفط إلى هيكل اقتصادي متنوع ومتوازن. ولا شك أيضاً في أن غياب قاعدة علمية وتقنية وطنية يمثل أحد أهم المعوقات التي تواجهها دول مجلس التعاون، بغية الاستفادة الحقيقية من التطورات التقنية التي تتصف بالتغير السريع.

الواقع العلمي الخليجي

إن أول خطوة نحو الطريق السليم لتحقيق التنمية العلمية والتقنية الأصيلة هي تشخيص الواقع، والإحساس بفداحة المشكلة، على أن يصاحب ذلك الاعتراف بالواقع والإقدام الجاد والمخلص للتغلب على ما يعترض مسيرتنا من عقبات. فحين نتحدث عن حالة العلم والتقنية، فإن علينا أن ندرس وضعنا العلمي والتقني مشخصين واقع الحال ومحللين إيجابياته وسلبياته بعلم وموضوعية، هادفين إلى وضع المؤشرات التي تحدد لنا الإطار العام لعمل علمي وتقني مشترك. إن منظومات العلم والتقنية بدول مجلس التعاون ضعيفة البناء والتركيب مما يضعف إمكانيات الاستفادة من الموارد المتاحة، ويضعف أيضاً إمكانية تطوير النظام الإنتاجي الحالي، وتأسيس وتعزيز التعاون العلمي والتقني بين أقطار دول المجلس من خلال الدائرتين الإقليمية والدولية. ومن ملامح منظومات العلم والتقنية بدول المجلس، الآتي[1]:

1. تفتقر معظم دول المجلس إلى تركيبة وزارية (مجلس، هيئة، لجنة . . . الخ) لديها سلطة شاملة للتخطيط، والتنسيق، وتقويم الأنشطة العلمية والتقنية.

2. جميع دول مجلس التعاون، دون استثناء، لم تدمج العلم والتقنية والأنشطة المتعلقة بهما في خططها التنموية، إذا كان لخطط التنمية وجود.

3. الاعتماد المفرط على التقنية المستوردة، دون ضوابط أو إجراءات لتجذير هذه التقنية.

4. من المشكلات الرئيسية التي تواجه المؤسسات العلمية بدول المجلس، النقص الحاد جداً في المهارات الخاصة بإدارة وتنظيم البحث العلمي والتطوير التقني. ولذلك فإن النقص في مثل هذه المهارات يعد من المشكلات الرئيسية التي تعوق تطوير المؤسسات العلمية بدول المجلس، مما جعل الكيان الإداري في هذه المؤسسات ضعيفاً لا يستطيع تحقيق الدور الريادي لهذه المؤسسات.

5. من أهم المشكلات التي تواجه التنمية العلمية والتقنية بدول مجلس التعاون ندرة الأطر البشرية العلمية والفنية على جميع المستويات. فعدد العلماء والمهندسين المشتغلين بالنشاطات البحثية صغير جداً: ففي عام 1994، كان معدل العلماء والمهندسين المشتغلين بالبحث العلمي والتطوير في دول مجلس التعاون أقل من 2.5 عالم ومهندس لكل 10 آلاف من مجموع القوى العاملة. وتواجه دول المجلس أيضاً نقصاً حاداً جداً في عدد الفنيين المدربين تدريباً جيداً، وهذا النقص في تزايد واستفحال، ويتوقع أن تجد دول المجلس نفسها بعد أعوام عاجزة عن الوفاء باحتياجات سوق العمالة من هذه الفئة المدربة، مما يضطرها إلى جلب المزيد من العمالة الأجنبية، لاسيما أن دول المجلس قد اختارت لنفسها خيار التصنيع كأداة لتنويع مصادر الدخل. وتغافلت هذه الدول عن مهمة إعداد عناصر وطنية لإدارة وتشغيل هذه المؤسسات الصناعية بما يكفل مساهمة فعالة في نقل وتوطين التقنية الأجنبية. وفي الجانب الآخر، فإن المؤسسات التعليمية الفنية التي تقدم مثل هذا المستوى والنوع من التعليم والتدريب غير كافية وليست بالمستوى الذي يمكّنها من القيام بدورها بصورة فاعلة.

6. ما زال التعليم المرتبط بالتخصص العلمي والتقني بدول مجلس التعاون في مستوى متدن. فالطلاب الذين يدرسون العلوم والهندسة في المستوى الجامعي لا يزيدون على معدل 18 ٪ من مجموع الطلاب. ولا تتناسب أعداد الخريجين الجامعيين مع احتياجات المجتمعات العلمية وخططها التنموية، فهناك أعداد قليلة جداً من خريجي التخصصات الفنية العالية، مع وجود وفرة كبيرة في تخصصات أخرى. وهذا الاختلال واضح جداً لو عرفنا أن 58 ٪ من الخريجين هم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

7. ومن الملامح الرئيسية في جامعات دول المجلس، أنه على الرغم من أن الغالبية العظمى من حملة شهادة الدكتوراه في العلوم والتقنية يعملون في الجامعات، فإن المجتمع العلمي والتقني في الجامعات مثقل بمهام التدريس، فالنشاطات البحثية لا تمثل أكثر من 5٪ من العبء الوظيفي لهيئة التدريس، بل إن عدد هيئة التدريس المشتغلة بالنشاطات البحثية قليل. فمن الواضح أن الجامعات الخليجية تمت صياغتها في قالب يخدم وظيفة التدريس فقط، مما حدا بالدول الخليجية أن تتجاوز الجامعات وتؤسس مراكز بحثية مستقلة عن الجامعات، مما أوجد وضعاً كان من شأنه جعل الموارد البشرية التي هي نادرة في الأصل، تنتشر على عدة جهات، مما أضعف الإنتاج.

8. ما يزال البحث العلمي والتطوير التقني لا ينالان حظهما من الدعم المالي، إذ هما يأتيان عادة في أسفل قائمة الأولويات، وهما أول العناصر التي تطالها يد المقص الحكومي بهدف ترشيد الإنفاق، فكأن العلم والتقنية والبحث العلمي أمور مفروضة علينا ينبغي أن نقدم لها شيئاً من الدعم فقط كمؤسسات تقدم رواتب لمجموعة من العلماء والباحثين والدارسين، كيلا يعاب علينا أن من بين العاطلين عن العمل من هم حاصلون على مؤهلات عليا. وبدلاً من أن تكون المؤسسات العلمية والتقنية قلاعاً للإبداع والإنتاج الأصيل وخدمة المجتمع والمساهمة في إيجاد كيان ينطلق من عنصر الاعتماد على الذات، غدت مؤسسات تحمي "صفوة المجتمع" من البطالة.

لقد تشكلت لدى دول مجلس التعاون أشباه منظومات للعلوم والتقنية، من خلال بناء وتنمية القدرات العلمية والتقنية. بيد أن هذا التشكل يغلب عليه طابع "التقليد" الذي لم يكن متجذراً في أرض الواقع، فجاء البناء مشوهاً وغير مكتمل، ونتج عن ذلك تشتت الجهود وهدر الموارد. ولا نستطيع أن ننكر أن هناك بعض التجارب التي حاولت الاستفادة من العلوم التقنية لخدمة أغراض التنمية الشاملة بمعناها الحقيقي، وليس بالمفهوم القاصر الراسخ لدينا، ولكن لم تتم رعاية هذه الجهود كي تحقق ما يتطلع إليه المجتمع العلمي الخليجي.

لقد دخلنا العقد الثالث مع بداية اهتمامنا بالعلوم التقنية، والبحث العلمي والتنمية، وإذا تركت العملية تسير دون مراجعة أو تقويم، فإن ذلك يعد جحوداً وإنكاراً لهذه الجهود. ولا يغيب عن بالنا أن الموارد التي نملكها ليست لها عناصر الديمومة. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو مستوى ما أنجزناه في ميدان العلوم التقنية؟ وما هو المطلوب للاستفادة من ذلك الإنجاز لبناء مستقبل أفضل؟ مستقبل ننعم فيه، وباستقلال ذاتي، بثمار ومنتجات العلوم التقنية التي تخدم أغراضنا الحقيقية دون أن يكون هناك تبديد للموارد أو تهديد للبيئة أو إضرار بمصالح المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

نحن بحاجة ماسة جداً إلى مراجعة شاملة لمنظومة العلوم التقنية (المدخلات والمخرجات والعمليات والمؤسسات والبيئة المحيطة). وهذه المراجعة ينبغي أن تركز على تحقيق الأمور التالية:

- توضيح المستوى الذي وصلت إليه هذه المنظومة من ناحية البناء والقدرات.
- طبيعة المدخلات والمخرجات.
- توضيح الدور الفعال الذي تساهم به مكونات هذه المنظومة في تقدم وتطور المجتمع.
- جهود التطوير المطلوب تحقيقها كي تتمكن هذه المنظومة من تحقيق الأهداف المستقبلية.

هذه المراجعة محاولة لإخراجنا من الدوامة التي ما نزال ندور فيها حول أهمية العلوم التقنية والدور الذي تؤديه. لا أود أن أصل إلى نتيجة تلك المراجعة مسبقاً،

ولكن أود أن أؤكد على أمر وهو أنه إذا أردنا فعلاً أن نواجه تحديات المستقبل، فإن علينا واجب التفكير وبجدية في نوع الأسلحة التي ينبغي أن نتسلح بها.

أبعاد التعاون العلمي والتقني

إن العلم والنشاط العلمي بطبيعته عالمي النزعة، وباتت المعرفة تمثل جزءاً مهماً من الحضارة الإنسانية عامة. ولكن مع تغير دور العلوم كعامل رئيسي في سباق السيادة العسكرية والاقتصادية، تزايدت درجة السرية والخصوصية كما هو واضح بنسب كبيرة فيما يستجد من المعلومات العلمية. وفي الوقت الحاضر، أصبح ينظر إلى الإنجازات العلمية كمصدر للقوة والسلطة وبسط للنفوذ والسيادة، وعلى أثر ذلك غدت كثير من الحقول التقنية، ولاعتبارات عسكرية وتجارية، ممتلكات ومقتنيات استثنارية للمنتجين. والجدير بالقول إنه لا يوجد في عالمنا اليوم ما يسمى بالمشاركة "التلقائية" في المعلومات العلمية والتقنية بشكل خاص. وهنالك في وقتنا الحاضر ابتعاد عن اعتبار المعارف "بضاعة مجانية"، واتجاه نحو مفهوم "الملكية الفكرية" التي تخضع للامتلاك والمتاجرة والتوزيع بصور غير متساوية. ولكن مع هذا كله فإن مقداراً – وإن كان يسيراً – من المعلومات العلمية والتقنية ما يزال متوافراً دون مقابل وجاهزاً للمشاركة، هذا إن توافرت للدولة الرغبة و القدرة الكافية للحصول على مثل هذه المعلومات من خلال التعاون العلمي.

يعرَّف التعاون على المستوى الثنائي والإقليمي والعالمي بأنه اشتراك دولتين أو أكثر من خلال جهد منسق ومقنن بغرض تحقيق هدف أو أهداف تم الاتفاق عليها مسبقاً. ويمثل التعاون العلمي والتقني في الوقت الحاضر مقوماً رئيسياً للنشاطات الوطنية للعلوم التقنية. ونظراً للتطورات التقنية المتسارعة في وقتنا الراهن فإن الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تولي التعاون العلمي أهمية خاصة في مستوياته الثنائية والإقليمية، وتشهد النشاطات العلمية مرحلة تحول انتقالية للنظام الإقليمي، وذلك لاعتبارات سياسية وعسكرية واقتصادية وفكرية.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التعاون والتنسيق والتكامل بين الدول فيما يخص نشاطات البحوث العلمية، وهي تتمحور[2]:

1. طبقاً للمهام والوظائف المطلوبة مثل تبادل المعلومات، والتنسيق منعاً للتكرار، وبرامج البحوث المشتركة.
2. طبقاً للأوضاع القانونية التي تربط بين الدول. وهذه تشمل المنظمات غير الحكومية كالمجلس الدولي للاتحادات العلمية، والمنظمات الحكومية.
3. طبقاً للتوزيع الجغرافي. وهذه تشمل إما منظمات عالمية كمنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، أو منظمات إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الأوربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها، أو اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

إن التعاون بين الدول يجب أن ينطلق ويستند إلى الأصول الأساسية الأربعة التالية:

1. يجب أن تنتفع الأطراف من التعاون.
2. يجب أن ينال كل طرف في التعاون مكافأة عادلة مقابل المشاركة في تحقيق الأهداف.
3. يجب أن يتم التعاون بين جميع الأطراف كجزء من سياسة متكاملة ومتسقة بحيث لا يترك للبرامج والمشروعات الفردية.
4. على الدول التي تستطيع تحقيق إنجازات على المستوى الفردي في مجالات ما ألا تباشر التعاون مع غيرها في تلك المجالات.

وقد دلت التجارب في الوقت الحاضر على أن التعاون الفعال والمثمر ينبغي أن يتمحور حول المحاور الرئيسية التالية:

1. استغلال هادف للسياسات والطاقات الوطنية.
2. رغبة سياسية عامة للتعاون.
3. معرفة الاحتياجات الحقيقية التي يتحتم على برنامج التعاون التجاوب معها.
4. تحديد الأهداف الطويلة المدى للتأكد من استمرارية فعالة للبرامج.
5. الاتفاق على إطار مناسب معين للتعاون بما يحقق الأهداف المتفق عليها.

التعاون العلمي والتقني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

هناك أمر يؤكد عليه العديد من الباحثين، وهو أن معيار القوة خلال السنوات القادمة هو بما تمتلكه الأمم من إنجازات تقنية تستطيع من خلالها مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن الطبيعي فإن القوة التقنية لن تحقق بالأمنيات. فهذه

الإنجازات مصدرها العقل البشري صاحب التخيلات الواسعة والقادر على نقلها إلى عالم الواقع والتطبيق. فالتقنية تؤثر بشكل عميق في سيادة الحكومات والاقتصاد العالمي والاستراتيجيات العسكرية.

ويواجه العالم اليوم موجة "عارمة" من التطورات التقنية التي تشكل بدورها تحدياً كبيراً جداً بالنسبة إلى الدول "النامية". والسؤال كيف تستطيع الدول الحديثة العهد بالتصنيع أن تتبع خطى الدول الصناعية، ناهيك عن اللحاق بها؟ هذا إذا علمنا بأن ميزانية البحث والتطوير لشركة واحدة مثل جنرال موتورز (General Motors) أو (IBM) يفوق كثيراً ميزانية كوريا الجنوبية أو الصين أو الهند في هذا المجال، علماً بأن دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنفق سنوياً 400 مليار دولار، مقابل 15 مليار دولار تنفقها أكبر 15 دولة من الدول النامية. هذه المعضلة تؤكد على ضرورة التعاون في مجال البحوث التقنية، وإقامة المشروعات المشتركة داخل دول الجنوب[3].

إن مسألة الوحدة لها مكانة خاصة في ضمير الشعب العربي، فهي كامنة داخل الوجدان العربي، تتلهف إلى أن تكون واقعاً ملموساً ومحسوساً. وهناك حاجة ماسة إلى تبلور الوعي بأهميتها ووجود إرادة وعمل سياسي لجعلها واقعاً حتمياً. وهذه الوحدة ليست مفروضة علينا، وإنما هي مصير مشترك لأمة تشترك في لسان وثقافة ودين واحد ولها تاريخ مشترك، وترتبط فيما بينها بوحدة جغرافية مترابطة.

ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جزء من العالم العربي الذي عاش تجارب وحدوية عديدة، كان مصير معظمها إن لم يكن جميعها الفشل الذريع. وليس هذا محل دراسة أسباب الفشل وإنما له موقع آخر.

إن نظريات التعاون والتكامل ليست ترفاً فكرياً يهدف إلى إغناء السجل الفكري، فالتعاون والتكامل بين الدول بات ضرورة ملحة تحتمها مقتضيات العصر. فعلى سبيل المثال عندما سعت الدول الأوروبية نحو إيجاد أوروبا موحدة كانت ترى ضرورة وحتمية في خلق هذا الإطار السياسي، على الرغم من تنافر العناصر فيما بينها، بل إنها حاولت التغلب على عناصر التنافر بتوفير عناصر التجاذب الكفيلة بدمج هذه الأمم فيما بينها، بما يحقق فوائد مشتركة تعجز عن تحقيقها منفردة[4]. ومما يجدر قوله في هذا المقام إن العلوم والتقنية هما أحد أهم العناصر التي ارتكز عليها التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي[5].

هناك حقيقة تؤكدها الإحصاءات، وهي أن الموارد المخصصة لنشاط البحث العلمي والتطوير التقني على مستوى حكومات دول مجلس التعاون ضئيلة جداً[6]. وهذه الإشكالية تواجه العديد من المؤسسات العلمية والإنتاجية في دول العالم بما فيها الدول المتقدمة. وهذا ما يؤكده الرئيس السابق للبحث والتطوير في مجموعة نيبون إلكتريك حين يقول: إن موارد البحث والتطوير في العالم نادرة، حتى الشركات الكبرى تلهث وراء هذه الموارد. وإذا لم نتعاون فلن نستطيع أن نتقدم. وإن البحث والتطوير مكلفان للغاية حتى بالنسبة إلى شركة إن. إي. سي. (NEC)[7].

تكوّن دول مجلس التعاون فيما بينها إقليماً واحداً من حيث اللغة والعقيدة والثقافة. كما أن هناك تشابهاً كبيراً فيما بين هذه الدول من حيث الجغرافيا والأحوال البيئية والموارد الاقتصادية والصفات الاجتماعية والحضارية والمدنية، مما أهّلها لتكوين وحدة اقتصادية واجتماعية متجانسة فيما بينها. وهذا يقود إلى التأكيد على أن دول المجلس تمتلك مقومات التعاون والتكامل التي تفتقر إليها جل الأقاليم العالمية أمام هذه الخصائص الإيجابية الداعمة للتعاون، ولكن التحدي يتمثل في القدرة على (جدولة) هذه المقومات لخلق إطار تعاوني مشترك، يمكّن هذه الدول، على الرغم من صغر حجمها، من مواجهة التحديات.

كذلك أدركت هذه الدول أن هناك قواسم مشتركة فيما بينها من حيث الصعوبات التي تواجهها: ندرة الأيدي العاملة الماهرة، واعتماد الاقتصاد على مورد واحد (النفط)، وقلة الموارد الطبيعية، ومشكلة الأمن الغذائي، والتبعية العلمية والتقنية وغيرها. إن بروز هذا الكم من الصعوبات يدعو إلى الاقتناع بأن التكامل والاندماج بين دول المجلس بات ضرورة حتمية تمليها الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية والعلمية والتقنية، لأن مثل هذا التكامل يوفر الفرص التاريخية لتحقيق إنجازات أصيلة، نابعة من احتياجات المجتمع، بالسرعة المطلوبة والتوزان المنشود ولتضييق الفجوة العلمية والتقنية والتنموية التي عانت منها دول المجلس، وما زالت.

والجدير بالذكر أن مسيرة التعاون العلمي والتقني بين دول مجلس التعاون لم تكن حديثة العهد، بل يرجع بعضها إلى أواخر الستينيات، إلا أنه مع تأسيس

المجلس عام 1401 هـ ـ 1981م، أخذ التعاون العلمي والتقني طابعاً مختلفاً، فأصبح من الممكن تحقيقه من خلال نشاط المجلس وتنظيماته وبرامجه الشاملة.

لقد حظيت النشاطات العلمية والتقنية باهتمام خاص من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث نصت المادة الرابعة (الفقرة الرابعة) من النظام الأساسي للمجلس على ضرورة «دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة . . .».

وتعد الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة من قبل رؤساء الدول الأعضاء في المجلس في عام 1402 هـ (تشرين الثاني/ نوفمبر 1981م)، وثيقة عملية موجهة لتأطير وتفعيل التعاون في المجال التجاري والمالي والإنمائي والفني والنقل والمواصلات.

فقد تم تعريف التعاون الفني في الفصل الرابع (المادتين 14 و15) من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة حيث تضمن هذا الفصل مواد تلتزم بموجبها الدول الأعضاء بأن:

1. تتعاون في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتقنية، وتعمل على تطويع التقنيات المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها.

2. تعمل على إعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التقنيات واختيار الأنسب منها أو تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة، وتقوم الدول الأعضاء - كلما كان ذلك ممكناً - بإبرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض مع الحكومات أو المؤسسات العلمية أو التجارية الأجنبية.

لذلك تعد الاتفاقية الاقتصادية الآلية الرئيسية التي تنطلق منها بوادر التعاون في مجال العلوم والتقنية بين الدول الأعضاء.

وانطلاقاً من هذه الدعوات للاهتمام بالتعاون العلمي والتقني، كعامل مؤثر لتعزيز البنية التحتية للعلوم التقنية في الدول الأعضاء وكسبيل لتأطير ممارسات حيازة التقنية

المستوردة، واستناداً إلى توصيات عدة لجان وزارية؛ وهي لجنة التعاون الصناعي، ولجنة التعاون البترولي، ولجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، فقد دعت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى اجتماع لرؤساء مراكز التقنية ومعاهد البحث العلمي لبحث سياسات وبرامج البحث العلمي والتقني بدول المجلس وسبل تنسيقها وتكاملها.

وقد عقد الاجتماع الذي ضم ممثلين من جميع الدول الأعضاء في 19 جمادى الثانية 1402 هـ الموافق 13 نيسان/ إبريل 1983م في مقر الأمانة العامة بالرياض، وقد اتخذت في هذا الاجتماع التوصيات التالية:

1. إنشاء لجنة فنية ترتبط مباشرة بالمجلس الوزاري تسمى "لجنة التعاون العلمي والتقني" وتتكون من رؤساء مراكز التكنولوجيا ومعاهد البحوث في دول المجلس، تجتمع دورياً بناء على دعوة من الأمانة العامة أو أي لجنة وزارية متخصصة أو أحد الدول الأعضاء وتكون مهامها ما يلي:

أ. تنسيق سياسات وبرامج البحث العلمي والتقني في دول المجلس بهدف التكامل.

ب. اقتراح مجالات العمل المشترك كإنشاء مراكز مشتركة وبرامج مشتركة في المجالات العلمية والتقنية.

جـ. توحيد وجهات النظر في التعامل مع المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة بالبحث العلمي والتقني الإقليمية منها والدولية.

د. المساعدة في تكوين رأي موحد عند التفاوض مع دولة أو مجموعة من الدول الصناعية.

2. تكلف الأمانة العامة بالتعاون مع الأجهزة القائمة بإعداد دراسة متكاملة حول إمكانية إنشاء جهاز خليجي للتقنية على أن تتناول الدراسة العناصر التالية:

أ. إجراء مسح لأجهزة البحث العلمي ومراكز التقنية الخاصة والعامة، لاكتشاف مجالات التكامل للتركيز عليها ونقاط الازدواجية لتلافيها.

ب. إيجاد الأسلوب الأمثل لنقل وتوطين وتطويع التقنية وتحسين شروط نقلها بما في ذلك التقنية الإدارية.

جـ. اقتراح الأسلوب الأمثل لإنشاء جهاز خليجي متخصص بالتقنية تكون مهمته رسم السياسات في هذا المجال وتنسيق الأنشطة البحثية بين الأجهزة القائمة وتحديد الأولويات في إجراء البحوث.

د. اقتراح السبل المؤدية إلى إيجاد الكوادر الوطنية وتطويرها، بما في ذلك ما يمكن إدخاله على المقررات المدرسية من تطوير لمواكبة النهضة العلمية.

3. تكليف الأمانة العامة بإجراء دراسة تهدف إلى اقتراح أولويات ووضع آفاق زمنية محددة لرسم برامج مشتركة أو مشروعات مشتركة للدخول في " دنيا العلم الكبير " في المجالات الرئيسية مثل الطاقة النووية وعلوم طبيعة الجسيمات والانشطار والانصهار النووي والإلكترونيات الدقيقة وعلوم الفضاء والبيولوجيا الجزئية والتقنيات الحيوية.

وقد وافق المجلس الوزاري في دورته الرابعة (الطائف 20 ـ 21 رمضان 1404 هـ) على إنشاء لجنة التعاون العلمي والتقني تختص بالمهام التي ذكرت في محضر اجتماع رؤساء مراكز التقنية ومعاهد البحث العلمي والأجهزة العاملة في مجالات التقنية لدول المجلس المنعقد بتاريخ 19 جمادى الثانية 1402 هـ. وترتبط هذه اللجنة بالمجلس الوزاري مباشرة. وتعد هذه اللجنة أهم آلية لدعم وتعزيز التعاون التقني على المستوى الخليجي.

تعد لجنة التعاون العلمي والتكنولوجي الجهاز الرسمي المسؤول عن التعاون العلمي والتقني وتنميته على المستوى الخليجي، وسعت هذه اللجنة إلى الاهتمام بالعلوم التقنية والنشاطات المتصلة بها. واقتصر دورها على رصد مجالات التعاون العلمي والتقني والتوصية بالعمل التعاوني المشترك في تلك المجالات، مع ترك الأمر إلى المؤسسات العلمية في دول المجلس للمشاركة في تنفيذ التوصيات وفق ما تراه تلك المؤسسات.

وسعياً لتحقيق المهام التي أوكلت إلى لجنة التعاون العلمي والتكنولوجي، عقدت اللجنة ثمانية اجتماعات منذ تأسيسها في عام 1982، ناقشت خلالها مجموعة من

الموضوعات ذات العلاقة بتنسيق العمل العلمي المشترك، منها[8]:

1. دراسة الجدوى لمؤسسة العلوم والتقنية لدول مجلس التعاون.
2. المركز الموحد بتسجيل براءات الاختراع.
3. تحديد احتياجات دول مجلس التعاون في مجال التقنية الآنية والمستقبلية (مشروع الاستراتيجية التقنية الموحدة لدول المجلس).
4. ربط شبكة الحاسب الآلي بين مؤسسات ومراكز البحث العلمي والتقني بالدول الأعضاء.
5. مناقشة إمكانية التعاون التقني في مجال الثروة السمكية.
6. مناقشة إمكانية التعاون التقني في مجال المياه.

ومن اللجان الوزارية التي تعمل ضمن مظلة الأمانة العامة لدول المجلس، والتي لديها اهتمام بالبحث العلمي، "لجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي" وقد أنيط باللجنة تحقيق الأهداف التالية:

1. وضع الخطط ورسم السياسات وتبني البرامج والمشروعات الهادفة إلى دعم مسيرة العمل المشترك في التعليم العالي والبحث العلمي بما يحقق التكامل والتنسيق في المشروعات والاستثمار الأفضل للطاقات والمصادر.

2. النظر في المشكلات والقضايا المشتركة ذات الصلة بمسيرة العمل المشترك في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، واقتراح الحلول المناسبة لها.

3. إقامة البرامج والمشروعات المشتركة في التعليم العالي والبحث العلمي، وتوفير الدعم اللازم لتطويرها.

وقد عقدت هذه اللجنة ثلاثة اجتماعات، كان آخرها عام 1986.

من خلال مراجعة ومناقشة مختلف أوجه التعاون العلمي والتقني الخليجي، تم التوصل إلى الحقائق والأمور التالية[9]:

1. درجة التعاون بطيئة ولا تدعو إلى التفاؤل. فبعد مضي قرابة سبعة عشر عاماً ما يزال العمل العلمي المشترك بين دول المجلس مبعثراً وغير مؤثر.

2. تفتقر الأمانة العامة لدول المجلس إلى آلية إقليمية تضطلع بمسؤولية التنسيق بين دول المجلس في الاختصاصات العلمية والتقنية. إن غياب مثل هذه الآلية جعل العمل العلمي على المستوى الخليجي يسير، وفي أغلب الأحيان في مسارات يصطدم بعضها بالبعض الآخر، أو يقف في منتصف الطريق، أو يظل عدد كبير من التوصيات "حبيس الورق". وهذا أمر متوقع، لابد من وجود جهة تكون مسؤوليتها دعم المسيرة العلمية على المستوى الخليجي، وتكون لها صلاحية ربط العناصر الوطنية فيما بينها تحت مظلة إقليمية، ورعاية المصالح الإقليمية والسعي إلى تذليل العقبات، بما يخدم الأهداف المشتركة.

3. إن أحد الأجهزة التي تأسست تحت مظلة مجلس التعاون هي "لجنة التعاون العلمي والتكنولوجي"، والتي أعطت دفعة متواضعة للتعاون العلمي على الصعيد الخليجي. بيد أن عمل وإنجازات اللجنة لم يكن بالمستوى الذي يتطلع إليه المجتمع العلمي في دول المجلس. ويعزى هذا إلى عدة أمور منها: ضعف الصلاحيات الممنوحة للجنة، ونوعية الوظيفة والمستوى الوظيفي للأفراد المشاركين في اجتماعات اللجنة، وغياب جهاز تنفيذي ضمن الأمانة العامة معزز بإمكانيات وكادر مؤهل لدعم أعمال اللجنة وتنفيذ توصياتها.

4. لقد أنشئت ضمن مجلس التعاون مجموعة من الآليات والأدوات للتنسيق العلمي والتقني. ومن المجالات التي شهدت نشاطاً ملحوظاً في ذلك نقل التقنية، والمواصفات والمقاييس، وبراءات الاختراع.

5. إن تأسيس ترتيبات إقليمية للعلوم التقنية، لم تكن قصراً على مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فلقد أنشئت مجموعة من المؤسسات الخليجية بهدف دعم مسيرة التعاون في مجالات محددة. ومن هذه المؤسسات مكتب التربية لدول الخليج العربية. وتعد جامعة الخليج العربية من أبرز المشروعات التي انبثقت عن المكتب، وتعتبر هذه الجامعة الإقليمية مشروعاً فريداً ورائداً. بيد أن هذا المشروع المتميز يكاد يكون "أثراً بعد عين". والسؤال الذي يفرض نفسه ونجد الرغبة للحصول على إجابة عنه من قبل أصحاب القرار هو: هل تعثر مسيرة الجامعة يعد مظهراً حضارياً ويليق بدول غنية تسعى إلى أن تستثمر العلوم التقنية لخدمة أغراضها؟

تصورات لواقع أفضل

نتيجة لتفاقم المشكلات البيئية، وتعقد قضية الموارد الطبيعية التي من أهمها مشكلة المياه، وتدني مستويات الإنتاجية، وقلة الكوادر العلمية والفنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ناهيك عن تزايد حالة التهميش التي تعيشها معظم الدول النامية، وتزايد قبضة الشركات المتعددة الجنسيات، التي تحرك مصالحها الدول الأكثر قوة؛ فإن توثيق التعاون العلمي والتقني بين دول المجلس بات ضرورة حتمية تفرضها تحديات العصر الذي نعيشه. نحن نطمح أن تتحول العبارات الإنشائية التي سمعناها ونسمعها حول التعاون الخليجي إلى واقع ملموس. ويمثل التعاون العلمي والتقني أحد مرتكزات البيت الخليجي. وسنحاول من خلال الفقرات القادمة أن نطرح مجموعة من الأفكار والأمنيات التي نتوقع أن توفر للعمل العلمي المشترك "دفعة قوية":

1. أرى أن من المهم السعي إلى الإقلال من التمسك بالسيادة القطرية، وتعظيم الإقليمية الخليجية، وتعزيز هويتها وتأكيد المواطنة الخليجية.

2. لقد ساهمت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون في تسهيل التحرك داخل إقليم دول المجلس بقيود أقل، وإن كان هذا التحرك ما يزال بطيئاً. لذا ينبغي العمل على تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية، ولاسيما ما يتعلق منها بإعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التقنية. هذا بدوره سيسهل عملية التفاوض الجماعي لحيازة التقنية الأجنبية. وسيقلل من الازدواجية في ممارسات نقل التقنية.

3. هناك حاجة ماسة إلى خلق حوار صريح داخل البيت الخليجي، حتى نستطيع أن نحدد ما هي أولوياتنا المشتركة، وما هي سبل تحقيق تلك الأولويات؟ ينبغي على دول المجلس أن تعمل جاهدة، وبصورة عاجلة، على توثيق التعاون، وتأسيس الآلية المناسبة لتنفيذ ذلك البرنامج. إن إحدى فوائد ذلك التعاون المقنن، أننا ستمكن من التحدث وبصوت واحد أمام العالم الخارجي.

   لذلك ينبغي الاهتمام بتأسيس جهاز مستقل ضمن هيكل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون يهتم بقضايا التنمية العلمية والتقنية في هذه الدول، وأن يعطى أولوية عالية. إن غياب مثل هذا الجهاز جعل تأثير البرامج العلمية والتقنية سواء ما

بين دول المجلس نفسها أو ما بين دول المجلس والدول الأخرى ضعيفاً وغير محسوس.

4. العمل على دعم نشاط "لجنة التعاون العلمي والتكنولوجي" في دول المجلس، التي ينبغي أن يكون لها دور كبير في برنامج التعاون العلمي والتكنولوجي ما بين دول المجلس وبقية الأقطار والأقاليم. ولتعزيز عمل لجنة "التعاون العلمي والتكنولوجي" ينبغي التفكير بشكل جدي في تأسيس آلية ضمن هيكل الأمانة العامة لدول المجلس مدعومة بكل الوسائل (التنظيمية، والبشرية، والمالية، والتشريعية) لرعاية ومتابعة الأنشطة العلمية والتقنية المشتركة بين الدول الأعضاء.

ويوجد في دول المجلس إقبال على تعاون تقني بينها وبين العديد من الدول، بما فيها دول الاتحاد الأوربي. فينبغي أن يكون للعلوم التقنية استقلاليتهما، حتى نستطيع أن نجني ثمار التطبيقات العلمية والتقنية.

5. رغبة في توثيق التعاون بين الموارد البشرية المتخصصة في العلوم التقنية بدول المجلس، وحرصاً على دعم تكامل جهود تلك الطاقات بما يخدم الأولويات المشتركة، وعملاً على توفير الموارد المالية لمعالجة المشكلات المشتركة، فإنه ينبغي التفكير الجاد في تأسيس "صندوق لدعم النشاطات العلمية والتكنولوجية". وتتكون آلية دعم النشاطات من خلال تبني "برنامج إطار عمل" للمشروعات العلمية والتكنولوجية". ومن خلال هذا البرنامج تطرح أولويات المشروعات في كل دورة جديدة "لبرنامج إطار العمل". والهدف الرئيسي لهذا البرنامج توفير منظومة عمل للباحثين والعلماء في إقليم دول المجلس، تسهل لهم حرية الحركة والتنقل واللقاء والتباحث حول الهموم والمشكلات المشتركة.

6. لا ينكر أحدنا أنه قد تم تأسيس عدد لا بأس به من المعاهد والمراكز العلمية في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ليس هذا فحسب بل إن بعضها له أداء ونشاط مشجع بشكل عام. وفي الجانب الآخر فإن التعاون بين الهيئات الحكومية والمراكز البحثية والجامعات وقطاع الإنتاج في مجال البحث والتطوير التقني يعد أمراً بالغ الأهمية. والموضوع الذي يستحق الكثير من الاهتمام، لما له

من مردود في إثراء وإبراز الجهود العلمية الخليجية بما يؤهلها لحل مشكلاتها ذاتياً، والحد من الانعزالية في تنفيذ المشروعات هو ضرورة السعي الدؤوب لربط العلماء والباحثين في الوحدات البحثية والمختبرات العلمية القائمة. ولا يتحقق هذا الأمر بالضرورة من خلال تأسيس وحدات بحثية ومختبرات علمية جديدة، بل يمكن تحقيق ذلك من خلال تأسيس "شبكات علمية"، بحيث تركز كل شبكة اهتمامها على مجال معين. وينبغي النظر إلى أنشطة هذه الشبكات على أنها أنشطة مكملة للمؤسسات القائمة. ويسهل هذا النمط من التعامل (نظام الشبكات العلمية) اللقاءات لتبادل الخبرات ويساهم في تعزيز التفاعل بين المجموعات البحثية بدول المجلس، إضافة إلى تدعيم النشاطات العلمية في كل دولة، والنهوض بمستوى الجماعات العلمية الوطنية. وجدير بالذكر أن هذا المبدأ يعد أقل كلفة من تأسيس وحدات بحثية مركزية. ولقد أدت التطورات التي شهدتها تقنيات الاتصالات والحاسب الآلي إلى اتساع الدور الذي تؤديه الشبكات اتساعاً كبيراً.

7. نظراً لأهمية توافر المعلومات عن البنية التحتية للعلوم التقنية بدول المجلس، والمعلومات المتعلقة بالمشروعات والبرامج العلمية. فإنه أصبح ضرورياً إقامة قواعد معلومات لتسهيل عمل المشتغلين بالعلوم التقنية، وأن تعطى أولوية للغة العربية في بناء قواعد المعلومات المتخصصة.

8. سعياً وراء توثيق التكامل الخليجي، فإننا نقترح تبني فكرة عقد "مؤتمر دائم عن العلوم التقنية والتنمية الخليجية". على أن يعقد هذا المؤتمر مرة كل سنتين، ويهدف إلى:

أ. الوقوف على تطور منظومة العلوم التقنية بدول المجلس والمستوى الذي وصلت إليه المؤسسات العلمية والتقنية، وذلك من خلال تقديم أوراق وطنية.

ب. عرض ومعالجة المشكلات التي تواجه تطوير العلوم التقنية في إقليم دول المجلس.

ج. مناقشة موسعة لموضوعات محددة، يتم اختيارها حسب الأولوية.

د. تدارس مجالات التعاون العلمي الخليجي المشترك.

ويدعى لهذا المؤتمر المهتمون بالعلوم التقنية في الجامعات ومراكز الأبحاث والهيئات الحكومية، والصناعة، والهيئات والجمعيات الأهلية.

9. إن الحاجة إلى تمثيل أكبر في المنظمات الدولية هي إحدى مشكلات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإذا استمرت دول المجلس على تفردها في المشاركة، فإنها ستظل تحتل موقعاً ضعيفاً تفتقر فيه إلى المزايا. إن التعاون والتنسيق المنظم بين دول المجلس سيساهم في إعطائها صوتاً أقوى في المحافل الدولية وعلى كافة المستويات.

10. إن الجامعات الخليجية هي أكبر تجمع للكوادر العلمية ذات التأهيل العالي، فلابد أن تعاد صياغة الدور الذي تقوم به الجامعات، وأن يعطى جانب البحث العلمي اهتماماً خاصاً، وأن تمنح الجامعات درجة كبيرة من الاستقلالية بحيث تستطيع أن تقوم بدورها في تنمية المجتمع الخليجي. كما ينبغي الاهتمام ببرامج الدراسات العليا التي تفتقر إليها معظم الجامعات الخليجية، مما أضعف بشكل كبير القدرات البحثية لدى الجامعات. وعليه يمكن تبني مجالات بحثية محددة تستطيع الجامعات أن تقدم خدماتها سواء البحثية أو التعليمية أو الاستشارية للمجتمع الذي تعيش فيه. ومن التوجهات التي ينبغي على الجامعات الخليجية أن تهتم بها وأن توليها عناية خاصة، موضوع العلاقة بين الجامعات والمؤسسات العلمية من جهة وقطاع الإنتاج من جهة أخرى.

11. يعد مشروع جامعة الخليج العربي مشروعاً رائداً ينبغي استغلاله إلى أقصى حد بهدف توثيق التعاون والتكامل العلمي والتقني بين دول المجلس. ويمكن أن تكون هذه الجامعة نواة لمراكز متميزة للبحث والتدريب، تركز على برامج تخدم البيئة الخليجية.

12. لا يقتصر التعاون العلمي على المؤسسات الحكومية، بل إن هناك نشاطاً، وإن كان قليلاً، على المستوى غير الحكومي. فلقد تأسست بعض الهيئات غير الحكومية بهدف الاهتمام بمشكلات المنطقة. وهذه بوادر طيبة، ينبغي أن تحظى بدعم حكومي متواصل، فهي تعمل دون الحاجة إلى الرسميات التي تعوق العمل العلمي المشترك في أغلب الأحيان.

وينبغي علينا أن نعي جيداً أننا لا نريد أن نكون مقلدين للأمم الأخرى. إن التقليد غير الواعي الذي نمارسه قد أوقعنا في مشكلات عديدة. نحن لا ندعو إلى أن ننفق على العلوم التقنية لأن الدول المتقدمة تفعل ذلك. وينبغي أن تكون لنا فلسفتنا الخاصة للاهتمام بالعلوم التقنية، وإحدى ركائز هذه الفلسفة أن لدينا مشكلات كثيرة بعضها خطير يهدد استقرارنا. لماذا لا نوجه جهودنا الوطنية والخليجية لإيجاد حلول لهذه المشكلات؟ نحن لا نريد العلوم التقنية والبحث العلمي كأغطية زاهية نلتحف بها كي يرانا الآخرون، ونقنع أنفسنا بأننا نهتم بالعلوم التقنية والبحث العلمي. لقد تكونت لدينا قدرات علمية وتقنية متواضعة، هي ضعيفة التأثير منفردة، قوية التأثير لو حشدت موارد كل الدول الخليجية ووجهت في الاتجاهات التي تخدم الأغراض التي حددها أهل هذه المنطقة.

وهذه دعوة إلى أنه ينبغي علينا أن نشارك في خلق واقعنا. لماذا نترك الآخرين يختارون لنا العناصر التي تشكل لنا الواقع الذي نعيش فيه؟ لماذا هذه السلبية المميتة المترسخة فينا؟ هل هذه "لعنة النفط"؟ الأمر لا يحتاج إلى معجزة. إننا نريد فقط أن نحرك عقولنا وأن نخلص النوايا، ونترجم كلامنا إلى أفعال، وأن نجعل أفعالنا تخدم واقعنا.

المراجــع

1. انظر:

F. Al-Rumaihi, *Scientific and Technological Cooperation among the Gulf Co-operation Council Countries*, unpublished PhD Dissertation, University of Manchester, 1994, 96-172.

2. انظر:

C.A. Tisdell, *Science and Technology Policy Priorities of Governments* (London: Chapman and Hall, 1981), 67.

3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **التعاون في الجنوب**، (تشرين الأول/ أكتوبر 1995)، ص 27.

4. عبدالمنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

5. سالم العيسى (مترجم)، **معاهدة الاتحاد الأوروبي**، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع)، ص 64-68.

6. انظر: Al-Rumaihi, op. cit., 152-157.

7. لستر ثرو، **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوروبا وأمريكا**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 135.

8. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **محاضر لجنة التعاون العلمي والتقني**، (الأمانة العامة، الرياض).

9. انظر: Al-Rumaihi, op. cit., 231-292.

المحــور التاسـع

التحديات البيئية في دول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الفصل الثامن عشر

السياحة البيئية والتنوع البيولوجي في سواحل دول مجلس التعاون

سيف محمد الغيص*

مقدمة

قال الله تعالى في محكم تنزيله :

﴿ حتى إذا جاءَ أمرُنا وفارَ التَّنُّورُ قُلنا احمِلْ فيها من كلٍ زوجَينِ اثنينِ ﴾

صدق الله العظيم
سورة هود الآية (40)

إن التنوع البيولوجي يحمل عدة معان تختلف حسب نظرة الباحث أو مفهوم القارئ لتنوع الأحياء، ونعني به هنا تعدد واختلاف الحياة على كوكب الأرض، سواء كان ذلك في تنوع الجينات أو المخلوقات، حيوانات كانت أو نباتات. هذا بالإضافة إلى تنوع الأنظمة البيئية التي هي جزء لا يتجزأ من حياة تلك المخلوقات. ومن بين المجموعات الرئيسية المعروفة من المخلوقات نجد أن الحشرات هي الأكثر انتشاراً وتنوعاً، تليها الفطريات والبكتيريا ثم الفيروسات والطحالب والنباتات. وتأتي القواقع بعد النباتات، تليها القشريات ثم الحبليات والتي تضم عدداً من الفقاريات، منها الأسماك ويصل عددها إلى نحو 20 ألف نوع، وتأتي بعد ذلك الطيور (8600 نوع) والزواحف (6000 نوع) والثدييات (4500 نوع) والبرمائيات (2500 نوع). والملاحظ أن الثدييات والبرمائيات هي أقل الأحياء تنوعاً.

وفي حدود العلم البشري يصل عدد الأنواع التي خلقها الله على ظهر الأرض إلى ما يقارب 13.5 مليون نوع، أخذها الإنسان بأمر الله سبحانه وتعالى ليعمر بها كوكب الأرض، وحمل أمانة حفظ البيئة التي تشاطره العيش فيها حتى لا يتعرض كثير منها لخطر الانقراض.

* أمين عام هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن المسلم به أن عملية الانقراض ظاهرة طبيعية، ولكن اختفاء نوع من تلك الأنواع المنقرضة طبيعياً يستغرق مئات بل آلاف السنين، عكس ما يحدث الآن في كوكب الأرض، حيث تتعرض كثير من الأنواع إلى الانقراض السريع بفعل أنشطة الإنسان.

وقد يتساءل البعض عن مدى أهمية الحفاظ على الأنواع الفطرية والحد من انقراضها. وتبدأ الإجابة عن مثل هذا التساؤل بالوقوف عند أهمية الأنواع كمورد غذائي للإنسان ومصدر لاستخلاص الدواء والكساء وغير ذلك من الاحتياجات الإنسانية. وبعض الأنواع مثل الأعشاب البحرية ونباتات القرم والشعاب المرجانية تمثل نظاماً بيئياً يعمل بمنزلة حضانة وملجأ وموطن للأنواع المهمة من الأحياء البحرية ومخزن لإنتاج الغذاء والدواء للإنسان. فالأنظمة البيئية التي أوردناها على سبيل المثال لا الحصر تؤدي دوراً أساسياً في تربية وإنتاج الأسماك والقشريات في المياه الساحلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي يتوقع أن يصل تعداد سكانها في عام 2025 إلى نحو 60 مليون نسمة، وذلك بمعدل نمو يقدر بنحو 3.2٪ سنوياً.

ومن أبرز أسباب انقراض الأنواع نتيجة تدخل الإنسان، التسبب في تدمير البيئة التي تستوطن فيها تلك الأنواع وإدخال أنواع جديدة ودخيلة إلى تلك البيئة. فإذا تم تدمير بيئة المناطق الساحلية، فهذا يعني تهديد أنواع الأسماك والطيور البحرية التي تعتمد على تلك المناطق، ومن هنا تأتي أهمية اتخاذ ترتيبات لحماية الأنواع النباتية والحيوانية. ولعل من أفضل الحلول المتاحة أمامنا إنشاء محميات طبيعية، وخاصة للبيئات التي تؤوي الأنواع النادرة. وتعمل تلك المحميات إيجابياً بتنمية بيئة تلك الأنواع والسماح لها بالازدهار، من جهة، ومن جهة أخرى تحظر صيدها والاتجار الممنوع في منتجاتها. وتغطي المناطق المحمية 7.7 مليون كيلومتر مربع، لكنها تشكل نسبة لا تزيد على 5.2٪ من مساحة اليابسة للكرة الأرضية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمكنت من قطع شوط كبير في إعلان المناطق المحمية التي تتفاوت مساحتها في دول المجلس من 1٪ إلى 10٪ من المساحة الإجمالية للقطر.

خصائص النظام البيئي للخليج العربي والضغوط التي يتعرض لها

تتم دورة مياه الخليج العربي خلال فترة تتراوح بين 5 ـ 7 سنوات وتتميز بنظام بيئي فريد وحساس إلى حد كبير، ومن أهم خصائصها درجة الملوحة العالية والتفاوت الكبير في درجة الحرارة بين فصلي الصيف والشتاء. وتتعدد في مياه الخليج العربي وجزره وشواطئه الشعاب المرجانية ومستنقعات أشجار القرم وحصائر الأعشاب البحرية التي تضم الكثير من الأنواع الفريدة من الطيور والأسماك والثدييات البحرية (Enger and Smith 1997).

وتقدر الكثافة السكانية في الكيلومتر الواحد بما يتراوح بين 605 أفراد في سلطنة عُمان و5700 فرد في دولة الكويت (UNDP, 1993). وتقطن الغالبية العظمى من سكان دول مجلس التعاون الشريط الساحلي الضيق الذي يفصل بين الصحراء الواسعة ومياه البحر، مما يؤدي إلى معاناة البيئة البحرية وبالأخص البيئة الساحلية من ضغوط متزايدة قد تؤدي إلى تدمير المخزون السمكي الذي هو أهم الموارد الحية المتجددة في دول مجلس التعاون (LAS/UNEP, 1992; World bank, 1994). فقد أكسبت كثرة وتنوع الأسماك الزعنفية هذا المورد أهمية خاصة في دول المجلس وخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، حيث وصلت كمية الأسماك التي يتم صيدها في هذين القطرين إلى حوالي 298 ألف طن في عام 1994 (LAS, 1995).

ولكن بسبب الصيد الجائر وعدم كفاءة إدارة المصايد السمكية وكثرة عمليات الصيد بالجرف في بعض دول المجلس (وهي طريقة للصيد بواسطة شباك قاعية تجرها القوارب وتؤدي مباشرة إلى تدمير قاع البحر وبنيته التحتية من كائنات حية وبيئات لتوالد وتكاثر الأسماك)، وبسبب الزحف العمراني على حساب الشواطئ، وزيادة الملوثات في البيئة البحرية وغير ذلك من العوامل الأخرى، وصلنا إلى التدهور الكبير الذي حدث في كمية الأسماك التي يتم اصطيادها في دول المجلس (ROPME/IMO, 1996; UNEP, 1990).

ويعاني النظام البيئي لنباتات القرم ومناطق المد والجزر من عمليات الردم في بعض دول المجلس مثل البحرين والمملكة العربية السعودية، كما أنه من المتوقع أن يتزايد ضغط النمو الصناعي والتوسع العمراني والنقل البحري، والمخلفات التي تنتج عن ذلك كله والمتمثلة في مياه الصرف الصحي ومياه المعالجة والنفايات الصناعية التي قد

يتم التخلص منها مباشرة في البيئة الساحلية، ما لم تكن هنالك ضوابط صارمة للحد من دمار البيئة (UNEP 1997).

البيئة البحرية والتنوع البيولوجي

تشكل البيئة البحرية مورداً مهماً لدول مجلس التعاون من حيث توفير الغذاء وفرص العمل لأبناء المنطقة، مما يحتم علينا وضع الخطط والاستراتيجيات لحماية وتنمية البيئة البحرية والتنوع البيولوجي فيها، ليس فقط لفائدة الجيل الحالي وإنما للأجيال القادمة أيضاً.

1. حماية التنوع البيولوجي تساعد على الإبقاء على الجينات البرية (الفطرية) التي يتم الرجوع إليها بغرض تحسين السلالات في الأحياء النباتية والحيوانية التي يستغلها الإنسان.

2. لم تحظ غالبية سواحل الخليج العربي بعد بالقدر الكافي من الدراسات العلمية البحثية، مما يعطي الأهمية الكبرى لاحتمالات الاستفادة من المنتجات البحرية، من حيث استخلاص الأدوية والعقاقير لإفادة الإنسان وتحقيق طفرة نوعية في التنمية الاقتصادية.

3. يؤدي التنوع البيولوجي دوراً أساسياً في الحد من الملوثات، فإذا فقدنا المناطق الساحلية التي قد تحتوي على أنواع عديدة من الطحالب والبكتيريا التي تقوم بإزالة المواد السامة من البيئة المائية أو التربة، فإن هذا يعني زيادة معدلات التلوث بالمواد الضارة. وتشاء حكمة الخالق جل وعلا أن تتعدد أنواع هذه المخلوقات لتقوم بأدوار مختلفة يكمل بعضها بعضاً.

4. التنوع البيولوجي ونقاء البيئة الطبيعية، وبقاء الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض عاملان أساسيان في تنشيط السياحة البيئية التي يمكن أن تكون مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي.

وليس من السهل حماية التنوع البيولوجي في المناطق الساحلية، حيث تزداد أنشطة الإنسان التنموية التي تؤدي إلى زيادة الرسوبيات والمخلفات السائلة والصلبة من

اليابسة. وتؤثر هذه المواد والأنشطة في نمو الشعاب المرجانية وبيئة نباتات القرم والمناطق الساحلية ذات الإنتاجية الأولية العالية. وتتطلب حماية البيئة الساحلية والتنوع البيولوجي وضع الضوابط والقوانين الصارمة للحفاظ على هذه الأنظمة، بالإضافة إلى النظر في الانضمام إلى المعاهدات الدولية الخاصة بحماية المناطق البحرية.

أثر السياحة على الأنظمة البيئية

تعتبر السياحة من أكبر الأنشطة نمواً في العالم، وذلك بمعدل نمو يبلغ 5.5٪ سنوياً خلال السنوات العشر الأخيرة. ووفقاً لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة (WTO) فإن الدخل الذي تحققه السياحة يضاهي الدخل الناتج من بيع المنتجات النفطية. وقد أجمع الكثير من المتخصصين على أن المدخول المادي من السياحة أكبر من أي دخل تجاري في العالم. "(انظر الجدول 1) الذي يورد إحصائيات لعدد السياح القادمين لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العامين 1988 و1992).

الجدول (1)

تطور السياحة في أقطار مجلس التعاون 1988 و1992

الدولة	القادمون 1988	القادمون 1992	الفرق بالنسبة المئوية	القادمون 1992 كنسبة من المساحة الكلية للقطر*
دولة الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي)	1,833,000	2,944,000	+ 61٪	24201
دولة البحرين	1,171,000	1,419,000	+ 21٪	2372.9
المملكة العربية السعودية	763,000	750,000	- 2٪	0.3
سلطنة عُمان	126,000	192,000	+ 52٪	0.6
دولة قطر	113,000	141,000	+ 25٪	1203
دولة الكويت	80000	65000	- 19٪ **	306

المصدر: (GFA/Nature Conservation, 1997)

* القادمون وتوزيعهم على كل كيلومتر مربع.

** قد يرجع سبب التناقص إلى حرب الخليج الثانية.

وترتبط السياحة البيئية ارتباطاً وثيقاً بالحياة الفطرية حيث تؤدي المناطق المحمية دوراً أساسياً في دخل الدول وخاصة الأقطار النامية، كما هو الحال في كينيا. ولكن قد تتعرض بعض الأنواع التي تعيش في بيئتها المحلية والتي تجتذب السياح إلى الانقراض،

إذا أصبحت السياحة من أجل الرياضة والصيد، أو كانت تؤدي إلى تدمير وتغيير المعالم البيئية التي تحتاج إليها هذه المخلوقات، أو كانت تؤدي إلى إدخال أنواع جديدة على المنطقة تضر بالأنواع المقيمة أو تفترسها أو تنافسها وتحل محلها في الاستفادة من الموارد المتاحة وتدفعها إلى حافة الهلاك (Botkin and Keller, 1995). وقد أثبتت الدراسات أن للسياحة آثاراً بالغة في الأنظمة البيئية الحساسة، حيث نص جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في البند 17.19 الخاص بحماية البيئة البحرية على أن الأنشطة السياحية هي واحدة من أسباب تدمير البيئة البحرية، جنباً إلى جنب مع التلوث البحري والعمران السكاني والمنشآت الاقتصادية والصناعية على السواحل (UN, 1993).

ويتضح تأثير الأنشطة السياحية في أحد جوانبه من خلال إقامة المنشآت السياحية التالية:
أولاً: بناء الوحدات الترفيهية الرياضية مثل موانئ اليخوت والألعاب البحرية.
ثانياً: تشييد المجمعات السكنية على الشواطئ مع ما يتبعها من مطاعم ومحال.
ثالثاً: إنشاء وحدات النقل ومحطات توليد الطاقة وموارد المياه، بالإضافة إلى محطات استقبال المخلفات الصلبة والسائلة.

ويوضح الجدول (2) بعض الأنشطة الناتجة عن السياحة وأثرها على المناطق الساحلية.

الجدول (2)

أثر بعض الأنشطة السياحية على الأنظمة البيئية

النشاط	الأثر	النظام البيئي المتضرر
الرحلات والتنزه على الشواطئ	- مخلفات صلبة - إتلاف النباتات - ضوضاء	- تلويث الشواطئ الرملية - جرف التربة والإضرار بالغطاء النباتي - إبعاد الأحياء الخجولة مثل أبقار البحر والسلاحف البحرية من المنطقة
السباحة	تلوث الماء بزيوت حماية البشرة والمنظفات الأخرى	تشبع البيئة البحرية الساحلية وازدهار الهوائم
التجديف المائي	الضوضاء والإزعاج	تعكير المياه وإلحاق الضرر بالشواطئ الرملية والمياه الساحلية وإبعاد الطيور البحرية وغيرها من الأحياء الخجولة
الغوص (انظر أيضاً استخدام القوارب)	- تدمير الشعاب المرجانية - صيد الأنواع القاعية - تعكير الماء بالرسوبيات - لمس وإطعام الأسماك - إلقاء المخلفات	- تدمير المرجان وتغيير بنية الأنواع - إتلاف أنواع الأسماك وتغيير بنيتها - حجب كمية الضوء التي تنفذ إلى داخل الماء - تغيير بنية الأنواع السمكية وإبعاد الأنواع الخجولة منها - تهديد حياة الأحياء المائية وخاصة السلاحف والدلافين

ركوب القوارب البخارية (محركات القوارب، التزلج المائي، التجديف الموازي)	– ضوضاء – تحريك الأمواج، الاهتزاز، تعكير الماء بالرسوبيات – تأثير المراوح – التلوث بالوقود والزيوت – الصبغ المقاوم للصدأ – المراسي	– المياه الساحلية، البحيرات، مصبات الأنهار، المياه الضحلة : إبعاد الحيوانات الخجولة مثل الطيور المائية والفقمات – تدمير الغطاء النباتي الساحلي والقاعي – جرح وقتل الحيوانات مثل السلاحف – تلوث المياه بالمعادن الثقيلة وغيرها – تسميم الحيوانات والنباتات – الشعاب المرجانية، الحصائر العشبية، الإتلاف الحركي
مشاهدة قاع البحر (من تحت الماء أو عن طريق القوارب ذات القاع الزجاجي)	تحريك الأمواج، تعكير الماء بالرسوبيات، تأثيرات المراوح، التلوث الكيميائي	الشعاب المرجانية (انظر القوارب ذات المحركات)
صيد الأسماك والبحث عن الأصداف	استنزاف المخزون السمكي، استنزاف أنواع معينة مرغوب في صيدها	البحر، المياه الساحلية، البحيرات، الجيوب النهرية، الشواطئ الرملية : إهلاك الأنواع
مشاهدة الطبيعة (على الأرجل أو القوارب)	الإزعاج والضوضاء	ركام الرمل، المرتفعات الصخرية، الأراضي الرطبة، القرم: إبعاد الحيوانات الخجولة (الطيور، الزواحف، الفقمة)
المشي وركوب الدراجات	انظر الرحلات والتنزه على الشاطئ	الكثبان، المرتفعات الصخرية، المناطق الخلفية النائية (انظر الرحلات والتنزه)
الرياضات (مثل قيادة القوارب البخارية، ركوب الخيل، الجولف)	إزعاج، تحريك الأمواج.. الخ (انظر أيضاً ركوب القوارب البخارية)	التدمير الحركي (انظر ركوب القوارب البخارية)
الأكل والشرب	استنزاف بعض أنواع الأسماك والأطعمة البحرية ذات المذاق الطيب	البحر، المياه الساحلية، قاع البحر : إهلاك الأنواع السمكية والروبيان والأصداف
شراء التذكارات	المرجان، الأصداف	الشعاب المرجانية، قاع البحر، إهلاك المرجان وأنواع الأصداف البحرية
الرحلات البحرية	إلقاء المخلفات والمجاري والزيت والوقود تأثيرات مراوح السفن وخاصة اليخوت الصغيرة	البحر، تهديد حياة الأحياء المائية وتسميم الحيوانات والهوائم الشعاب المرجانية والوسائد العشبية : الإتلاف الحركي
زيارة المحميات الطبيعية	انظر مشاهدة الطبيعة	انظر مشاهدة الطبيعة

وتستقطب مياه الخليج العربي الدافئة أعداداً كبيرة من السياح كل عام مما يؤثر في الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي في هذه الأنظمة. وفيما يلي بعض أمثلة ذلك التأثير:

1. الجزر المنتشرة على السواحل الجنوبية والجنوبية الغربية للخليج ذات أنظمة تفتقر إلى الموارد الحيوية مما يجعلها هشة وحساسة للضغوط الناتجة من السياحة واستخدام الجزر.

2. تجتذب الشعاب المرجانية السياح لغزارة إنتاجها من الأحياء اللافقارية والفقاريات التي تعيش وتستغل هذا النظام، الأمر الذي ينعكس سلبياً على استمرارية وفرة الأسماك وغيرها من الأنواع المهمة الأخرى، وذلك لكون الشعاب المرجانية حساسة للتغيرات البيئية من حولها.

3. لا تقل المياه العميقة للخليج أهمية عن المياه الساحلية ومن اللازم حمايتها من التلوث النفطي، إذ إن سكان الخليج العربي يعتمدون على إنتاجية المصايد السمكية، ولاسيما الأسماك المهاجرة في هذه المناطق.

4. يتمتع الخليج العربي بكثرة الأخوار التي تنمو فيها أشجار القرم المنتشرة في بحار العالم الاستوائية وشبه الاستوائية. ونظام القرم بالإضافة إلى حصائر الأعشاب البحرية يعتبران من أغنى وأكبر الأنظمة البيئية إنتاجاً للمواد الأولية. وكلاهما يؤدي دوراً أساسياً في تغذية المخزون السمكي وحمايته. وتعمل نباتات القرم على حماية الشواطئ من التآكل فيما تقلل الأعشاب البحرية من تعكير الماء مما يساعد المرجان على النمو. ويأتي الخطر الأكبر على هذين النظامين من اجتياح الأنشطة السياحية للسواحل وتدميرها وإقامة منشآت بديلة عليها.

5. النمو العمراني لتلبية احتياجات السياحة له آثار سلبية أخرى في طبيعة تركيب المناطق الساحلية. فالزحف العمراني يمثل خطراً على السواحل الرطبة التي تعتبر محطات عبور لكثير من الطيور المهاجرة وتضم مستوطنات لأنواع متعددة من الأحياء اللافقارية. وقد يفقد الخليج بعض الأحياء البحرية مثل السلاحف،

بسبب التناقص المستمر في مساحة السواحل الرملية التي تحتاج إليها في عملية وضع البيض وحضانته.

استراتيجية العلاج

أجمع الوزراء المختصون بشؤون البيئة في دول مجلس التعاون على أهمية البيئة البحرية وعلى ضرورة موازنة النمو السياحي والحد من أثره على البيئة. وقد عملت دول المجلس جاهدة على تكامل الأنشطة التنموية وازدهار البيئة التي يستمد منها الخليجي موارده. وفي هذا الإطار تأتي معالجة النشاط السياحي بحيث يتحقق النمو المنشود في قطاع السياحة دون الإضرار بالبيئة وذلك باتباع استراتيجية تراعي الحد من تأثير الأنشطة السياحية في البيئة وتعالج أية أضرار قد تنتج عنها. ويتطلب هذا الأمر أن يهتم كل قطر بإصدار وتطبيق الضوابط والمعايير والقوانين رغم الصعوبات العملية في متابعة تنفيذ هذه الإجراءات. ولعل ما يقلل من تلك الصعوبات برامج التوعية التي تبين ضرورة حماية الأنواع والأنظمة البيئية من خلال تقليل استهلاك الطاقة والتخفيف من حجم المخلفات، وغير ذلك من الأمور الحيوية التي ينبغي التركيز عليها في حملات التوعية والتعليم البيئي. وفي إطار الانفتاح الذي تشهده دول المجلس على السياحة القادمة من الدول الغربية والشرقية لرفع نسبة إسهام السياحة في الدخل القومي، لابد من أن تهتم كل دولة بتزويد السياح القادمين بما يساعدهم على تحقيق كل متعة ممكنة دون الإخلال بالضوابط والنظم الواجب مراعاتها من قبلهم. وفيما يأتي بعض الوسائل التي يمكن استخدامها في توعية السياح:

- إعداد كتيبات ونشرات تعريفية تلخص عادات وتقاليد وقوانين الدولة المعنية.
- تحديد المناطق السياحية وأفضل الطرق للوصول إليها وما يتوافر فيها من خدمات وضوابط استخدام تلك الخدمات.
- تجهيز المناطق السياحية بالخدمات ووسائل التخلص من النفايات والمخلفات ومراقبة المناطق ذات الحساسية البيئية لضمان عدم امتداد الأنشطة السياحية الضارة إليها.

- قصر الأنشطة البحرية على الوسائل التقليدية مثل قوارب التجديف والقوارب الشراعية، والحد ما أمكن من استخدام قوارب النزهة التي تعمل بالوقود الأحفوري للتقليل من زيادة تركيز الملوثات الهيدروكربونية في المناطق السياحية والمناطق المتاخمة لها.

- حث السياح على تجنب العبث بالحياة الفطرية، مثل نقل المرجان البحري وإتلاف أعشاش الطيور والسلاحف البحرية في مناطق تكاثرها.

- إشراك السياح في برامج ترفيهية للتعريف بالبيئة المحلية وتنوعها البيولوجي وجهود حمايتها وتنميتها.

- الاستفادة من وسائل الإعلام العالمية في توضيح خصائص البيئة المحلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما على الصعيد الإقليمي، فأقترح تشكيل فريق عمل في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لوضع الضوابط والمعايير التي يقترح أن تتبناها دول المجلس لتطوير السياحة والحد في الوقت ذاته من ضررها على البيئة. ويمكن أن يشمل عمل الفريق ما يلي:

1. دراسة المعاهدات الدولية ذات الصلة والتوصية بالانضمام إلى ما يلزم منها.

2. دراسة وتقويم تأثير الأنشطة السياحية الحالية والمستقبلية، والتوصية بتبادل المعلومات والخبرات، وإجراء الدراسات والبحوث لتطوير تقنيات جديدة لمعالجة سلبيات السياحة.

3. تحديد الأنواع المهددة بالانقراض ومسببات ذلك التهديد، وخاصة فيما يتصل بالأنشطة السياحية والترفيهية.

4. تطوير مفهوم السياحة البيئية والتوصية بتطبيق برامج لترويجها في دول مجلس التعاون للاستفادة من عائدها العالي واستغلالها في المحافظة على بيئة الأنواع النادرة والمهمة للسياح.

5. وضع ضوابط للأنشطة السياحية بحيث لا تؤثر في التنوع البيولوجي لنباتات وحيوانات المناطق الساحلية. مثلاً تحديد المناطق التي يحظر فيها الغطس أو الصيد، وتنظيم إقامة المنشآت والفنادق بحيث لا تؤثر في الشواطئ، وإلزام المنشآت السياحية باتباع المعايير والنظم البيئية المتعارف عليها عالمياً لتفادي تلويث البيئة. . . الخ.

6. تحديد عدد الزوار للمناطق المحمية والجزر مع التوصية بزيادة رقعة المناطق المحمية، ووضع نسبة مثلى تسعى كل دولة للوصول إليها.

المراجــع

1. "State of the Marine Environment in the ROPME Sea Area." *UNEP Regional Seas Report and Studies* no. 112. Prepared with OIC and FAO by D. Linden, et al. (Geneva: UNEP, 1990).

2. The Arab Programmes for Sustainable Development, adopted by the Council of Arab Ministers Responsible for the Environment (CAMRE). United Nations Environment Programme (UNEP), October, 1992.

3. *Human Development Report* (New York: UNDP, 1993).

4. Forming a Partnership for Environmental Action: An Environmental Strategy toward Sustainable Development in the Middle East and North Africa (Washington, DC: The World Bank, 1994).

5. Botkin, D. and E. Keller. *Environmental Science Earth as a Living Planet* (Wiley, 1995).

6. *Arab Agricultural Statistics Year Book*. (Khartoum: LAS/AOAD, 1995).

7. *The Effect of Oil on the Marine Environment: An Overview*. Regional Organization for the Protection of the Marine Environment (ROPME) and International Maritime Organization (IMO). Symposium on MARPOL 73/78. (Kuwait, Feb. 28-29, 1990).

8. *Global Environment Outlook for Life on Earth* (Geneva: UNEP, 1997).

9. Enger, E.D. and B.F. Smith, *Environmental Science: A Study of Interrelationship*. Sixth Edition (WCB/McGraw-Hill, 1997).

10. *Bio-diversity and Tourism: Conflicts on the World Sea Coasts and Strategies for Their Solution* (Springer, GFA/Nature Conservative, 1997).

الفصل التاسع عشر

تحديات البيئة والتنمية
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ماجد عبدالله المنيف*

المقدمة

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بالعلاقات المتداخلة بين البيئة والتنمية، والعلاقات المتبادلة بين البيئة باعتبار أنها ما يحيط بالإنسان في الكون من مظاهر وعناصر مادية وبين التنمية باعتبار أنها جهد الإنسان لتحسين مستوى معيشته، وتعتبر هذه العلاقة قديمة قدم البشرية وقد أكدتها الأديان السماوية ومنها الدين الإسلامي الحنيف. ولكن التعامل المنهجي مع تلك العلاقة لم يتبلور إلا خلال العقد الأخير من القرن العشرين، بعد استفحال المشكلات البيئية المحلية والعالمية المرتبطة بالنمو الاقتصادي من تلوث الهواء والماء والضوضاء في المدن إلى إجهاد التربة واستنزاف المياه وإزالة الغابات والتصحر وغيرها، مروراً بالمشكلات البيئية العالمية مثل الإشعاع والنفايات النووية وتآكل طبقة الأوزون كما وردت بتقرير برونتلاند 1987 بعنوان «**مصيرنا المشترك**» الذي دعا إلى التوافق بين النمو الاقتصادي وسلامة البيئة ونمائها، بداية لمجهود عالمي تكلل بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في ريودي جانيرو عام 1992، حيث جرى تبني مفهوم "التنمية المستدامة" (Sustainable Development) كإطار للجهود المحلية والدولية لإيجاد الآليات لتحقيق الانسجام بين التنمية والبيئة[1].

ويرتكز مفهوم "التنمية المستدامة" على أن البيئة والتنمية ليستا تحديين منفصلين بل هما متلازمان، حيث لا يمكن للتنمية أن تقوم على موارد بيئية متداعية، كما أنه ليس

* أستاذ في قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

بالإمكان حماية البيئة عندما يُسقط النمو من حسابه تدمير البيئة. كما وأن التنمية لا تعنى بإنتاج الثروة فقط، وكذلك لا تعني البيئة المحافظة على الطبيعة فحسب، بل إن كليهما يرتبط بصورة متساوية بتحسين مستقبل الإنسان. لذلك عرَّف تقرير برونتلاند وإعلان ريودي جانيرو التنمية المستدامة بأنها تلبية حاجات وطموحات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات المستقبل، أو هي الإيفاء بحاجات الجيل الحالي باستخدام الرصيد البيئي المتوافر وتنمية ذلك الرصيد لتستطيع الأجيال القادمة استخدامه للوفاء بحاجاتها.

ويمكن النظر إلى البيئة من عدة زوايا، لعل أهمها التفرقة بين البيئة الطبيعية والبيئة المشيدة، فالأولى هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وهي من خلق الله سبحانه وتعالى، وتشمل الأرض وما عليها والغلاف الجوي الذي يحيط بها وما يحصل من تفاعل وتناغم بين عناصرها المختلفة. أما تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية وسعيه لاستغلال مواردها، فيشكل الشق الثاني من البيئة وهي البيئة المشيدة سواء المادية أو المعنوية وتشمل الموارد وعناصر الإنتاج التي أوجدها الإنسان، إضافة إلى المعارف والقيم والعلاقات. أما التنمية بمفهومها الشامل فهي إنماء وتطوير واستخدام الموارد والظواهر لتلبية حاجات الإنسان وتطوير قدراته. ومن هذا المنظور فإن البيئة هي بشكل أو بآخر من مدخلات ومخرجات التنمية التي من أهدافها استخدام أقل المدخلات للحصول على أعلى المخرجات بأفضل نوعية. باختصار إن البيئة هي حيث نعيش جميعاً، أما التنمية فهي ما نفعله لتحسين حياتنا. ومع بديهية علاقة الاعتماد المتبادل بين البيئة والتنمية فإنه يلاحظ أن الكثير من أشكال التنمية يستنزف موارد البيئة التي يفترض أن تقوم عليها تلك التنمية، لذلك فإن التنمية المستدامة إضافة إلى اهتمامها بتأثير النمو الاقتصادي في البيئة تهتم بأثر الإجهاد البيئي على مستقبل ذلك النمو.

وتتخذ العلاقة بين البيئة والتنمية أشكالاً ومجالات عدة باختلاف الدول والمجتمعات وباختلاف الإطار الفني؛ فاهتمامات البيئة وقضاياها في الدول الصناعية تختلف عن أولويات الدول النامية، وداخل المجموعتين تختلف قضايا البيئة والتنمية وحلولها بين الدول اعتماداً على الموارد البيئية المتاحة، ومستوى الدخل وتوزيعه،

ودرجة الوعي البيئي، ومستوى تنظيم ذلك الوعي سياسياً، ومعدل النمو الاقتصادي، وتداخل العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد انعكس اختلاف القضايا والأولويات بين الدول على الجهود والاتفاقات الدولية المعنية بالقضايا البيئية العالمية، مثل مفاوضات اتفاقيتي الأمم المتحدة للتغير المناخي والتنوع البيولوجي والبروتوكولات المنظمة لهما، إضافة إلى لجان الأمم المتحدة المنبثقة عن مؤتمر ريودي جانيرو، مثل لجنة التنمية المستدامة وبرنامج القرن الحادي والعشرين (Agenda 21) وغيرها. وتظهر مع الاختلاف بين الدول الصناعية والدول النامية خلافات أخرى داخل الدول الصناعية، بين التوجهات البيئية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والاتحاد الأوربي من جهة أخرى، أو بين دول الشمال ودول الجنوب الأوربي. وفيما بين الدول النامية تختلف توجهات الدول المنتجة والمصدرة لأنواع الطاقة والدول المستوردة لها، وهكذا.

ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معنية بشكل رئيسي بموضوع البيئة والتنمية سواء في الإطار المحلي أو الإقليمي أو الدولي؛ إذ إن موقعها الجغرافي وظروفها المناخية من جهة، وحجم ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية لديها من جهة أخرى، ونمط استغلالها للموارد يؤثر في مسار التنمية وفي البيئة. وخلافاً لغيرها من الدول النامية فإن الاهتمامات والاتفاقات البيئية العالمية تؤثر في خيارات التنمية لديها، وخصوصاً ما يتعلق بأثر الاهتمامات والسياسات البيئية العالمية على استهلاك النفط ومستقبل تجارته عالمياً، مما يؤثر في حجم صادراته وقيمتها على المدى الطويل، ويؤثر بالتالي في اقتصادات دول المجلس باعتبار أنها معتمدة بشكل رئيسي على عوائد النفط. وسوف نحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على المشكلات البيئية المحلية المرتبطة بالتنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك أثر الاهتمامات العالمية على مستقبل التنمية فيها.

أولاً: قضايا البيئة والتنمية المحلية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشترك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بخصائص بشرية وسكانية وبموارد طبيعية وظروف مناخية متماثلة ومستويات تنموية وأنظمة اقتصادية متقاربة، لذلك فإن قضايا البيئة المحلية التي تواجهها مترابطة ومشتركة. ولأن دول المجلس جميعاً تنتج وتصدر الزيت الخام ومنتجاته وكذلك الغاز، وتعتمد صناعاتها الأساسية على الطاقة بشكل كبير، ولأنها جميعاً تطل على الخليج العربي الذي يعتبر مصدراً لحوالي نصف الصادرات العالمية من النفط، فقد ارتبط كثير من قضايا البيئة المحلية في دول المجلس بإنتاج واستهلاك ونقل النفط، ناهيك عن أن مستقبل التنمية لديها يرتبط بحجم الصادرات النفطية، وبالتالي يرتبط استقرار المنطقة السياسي إلى حد كبير بدور النفط عالمياً في ميزان الطاقة.

وتشترك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول العالم ولاسيما النامية بالقضايا الرئيسية المتعلقة بعلاقات التنمية بالبيئة، وإن اختلفت معها في تفاصيل تلك العلاقات ومداها. فالمعروف أن التنمية عموماً تفرز مشكلات بيئية متعلقة بالنمو السكاني والتحضر والتصنيع واستغلال الموارد. ويختلف أثر ومدى وأولويات كل ذلك من دولة إلى أخرى وكذلك الحلول المقترحة للتعامل معها. وقد أشار مؤتمر "قمة الأرض" الذي انعقد في ريودي جانيرو، كما أكدت المنظمات الدولية المعنية مثل "البنك الدولي" وغيره، أن مشكلة الفقر وإفرازاتها تعتبر أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها المجتمعات النامية، وأن تحسين مستويات المعيشة وزيادة الدخل يزيد الوعي بأهمية البيئة ويزيد القدرة على التعامل مع ظواهرها المختلفة. ولكنها أكدت في الوقت ذاته أنه فيما إذا أحسنت إدارة التنمية وتحديد مسارها واتخاذ السياسات الملائمة، وفي الوقت المناسب، لإيجاد التوازن والانسجام بين البيئة والتنمية ضمن معادلات التنمية المستدامة، فإن إمكانيات التنمية وشروطها البيئية تكون أفضل للجيل الحالي والأجيال القادمة. وتواجه دول الخليج العربية بشكل أو بآخر المشكلات البيئية المرتبطة بالتنمية التي تواجهها مختلف دول العالم، وإن اختلف إطار كل من تلك المشكلات ومداها ووسائل التعامل معها.

1- النمو السكاني والحضري

إن الجدل حول النمو السكاني وأثره على البيئة والموارد وبالتالي على التنمية قديم نسبياً، فقد توقع مالتوس (Malthus) في القرن التاسع عشر عدم تناسب النمو السكاني مع النمو في الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى كوارث وحروب. كما توقع نادي روما في عقد السبعينيات من القرن العشرين عدم كفاية الموارد للوفاء بالحاجات المتزايدة؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الموارد وزيادة حدة الأزمات الاقتصادية. ولكن على الصعيد العالمي اتضح عدم صحة نظرات التشاؤم تلك؛ حيث تضاعف عدد سكان العالم خلال القرن العشرين وازدادت الموارد بأكثر من أربعة أضعاف. ومنذ عقد السبعينيات ازداد الاحتياطي من مختلف الموارد الطبيعية ومنها النفط، حيث تضاعف احتياطي الأخير وانخفضت أسعاره الحقيقية. ولكن على الرغم من ذلك فإن النمو السكاني وتوزيعه يعتبر قيداً على النمو في كثير من الدول النامية، بل وتجدد الجدل حول ذلك خلال انعقاد "مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والسكان" في القاهرة عام 1994.

وقد شهدت دول مجلس التعاون خلال الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات ديمجرافية أثرت في التوزيع العمري للسكان ومعدلات المواليد وتركيبة سكان المنطقة وتطور المدن ونمائها. فقد بلغ متوسط الزيادة في سكان دول مجلس التعاون مجتمعة حوالي 6٪ سنوياً، وذلك نتيجة الزيادة الطبيعية في عدد المواطنين من جهة، والهجرة الخارجية من جهة أخرى. ومع أن معدل الزيادة الطبيعية في سكان دول المجلس تعتبر الأعلى عالمياً وتراوحت خلال العقدين الماضيين بين 2.5ـ3.5٪ سنوياً، فإنها لم تعتبر قيداً على التنمية كما هو الحال في الدول النامية الأخرى، لأسباب اقتصادية واجتماعية عدة [2]؛ إذ إن دول مجلس التعاون تعتبر جاذبة للسكان بنسبة تتراوح بين 27ـ65٪، الأمر الذي يعني نظرياً وجود مجالات للعمل على المدى الطويل للأعداد المتزايدة من السكان المواطنين. كما أن فترة الرخاء الاقتصادي وتحسن مستويات التعليم والخدمات الصحية التي صاحبت زيادة عوائد النفط في السبعينيات قد أدت إلى طفرة في المواليد (Baby Boom).

ويفرض النمو السكاني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديات تنموية مختلفة، بدأت بوادرها تظهر في السنوات القليلة الماضية، حيث ازداد الجدل داخل كل دولة عن التوظيف وسبل إحلال العمالة المواطنة محل العمالة الوافدة وكيفية تطوير الموارد البشرية المحلية ومشاركتها بعملية التنمية. وأصبحت قضية السياسات السكانية مطروحة من جوانب عدة، وما يهمنا هنا هو الجانب البيئي؛ إذ يقدر عدد سكان دول المجلس عام 1996 بحوالي 26.5 مليون نسمة يسكن معظمهم المدن الرئيسية التي سوف يتأثر نموها وبيئتها المدنية ومستويات الخدمات فيها بالتوقعات المستقبلية لنمو السكان والنمو الاقتصادي من جهة، وبالعلاقات والسياسات المرتبطة بهما من جهة أخرى.

ولا يتوقع أن تستمر معدلات نمو السكان التي سجلت خلال العقود الماضية في الارتفاع، حيث يتضح أن معدل نمو السكان في دول المجلس في عقد التسعينيات وصل إلى 4٪، وهو أقل مما سجل في عقدي السبعينيات والثمانينيات عند 6.5 و5٪ على التوالي. ويعود ذلك لتدني معدلات الهجرة الخارجية إليها بسبب استقرار معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعداد المواطنين الداخلين إلى سوق العمل، مما خفض من الحاجة إلى العمالة الوافدة. وسوف يعتمد معدل النمو في السكان للسنوات القادمة على معدل النمو الطبيعي في السكان المواطنين ودرجات إحلال العمالة المواطنة محل الوافدة ومعدلات النمو الاقتصادي المتوقعة. ويعتبر معدل النمو الطبيعي في دول المجلس مجتمعة خلال العقدين الماضيين المقدر من قبل الأمم المتحدة بـ 2.8٪ سنوياً أعلى من المعدلات التي سجلتها الدول النامية والمتقدمة والتي تقدر بـ 1.8 و0.7٪ على التوالي.

وإذا استمر معدل النمو عند ذلك المستوى، فإن عدد السكان المواطنين قد يتضاعف في دول المجلس مجتمعة عام 2020 ويتضاعف في البحرين عام 2027 وفي دولة الإمارات عام 2022 وفي المملكة العربية السعودية عام 2018. أما إذا اتبع معدل النمو مساراً مشابهاً لما سجلته دول العالم الأخرى حيث تؤدي زيادة الدخل وفرص التعليم وزيادة مساهمة المرأة في سوق العمل إلى انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية، فإن الزيادة في عدد سكان دول المجلس عام 2020 قد تكون أقل من الـ 50 مليون المقدرة. أما درجات إحلال العمالة المواطنة محل الوافدة وتوقعات النمو الاقتصادي، فهي

إضافة إلى ترابطها تعتمد على السياسات التنموية وخصائص أسواق العمل في كل دولة من دول المجلس وسياسات الإحلال. ولكن تتفق معظم التوقعات على أن معدلات النمو الاقتصادي في دول المجلس ستكون أدنى وأكثر استقراراً على المدى الطويل لارتباطها بمجريات سوق النفط، حيث لا يتوقع لأسعاره وبالتالي عوائده زيادات كبيرة. كما وأن تصدُّر موضوع تطوير العمالة المواطنة وإيجاد فرص العمل لها، وتناوله بالأبحاث والدراسات والاهتمام الرسمي والإعلامي في دول المجلس، سيوجد السياسات الملائمة في كل دولة لتهيئة عمالتها المواطنة وإحلالها محل الوافدة، الأمر الذي سينعكس على الوضع السكاني العام.

ويرتبط بموضوع النمو السكاني ومستقبله تأثيره المتوقع في نمو المدن وبيئاتها؛ إذ من المتوقع أن تستقطب المدن الرئيسية في دول المجلس الجزء الأكبر من الزيادة المتوقعة في السكان؛ مما يؤدي إلى الطلب على المرافق العامة من ماء وكهرباء وصرف صحي، وينعكس على درجة تلوث الهواء والماء في المدن وازدحامها وعلى أنماط الحياة فيها. وقد استثمرت دول مجلس التعاون في تشييد البنية التحتية في مدنها خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب وفرة رؤوس الأموال. ولكن انخفاض عوائد النفط وتسجيل عجوزات في ميزانيات دول المجلس خلال السنوات الماضية وتوقع تضاعف أعداد سكان مدنها الرئيسية في العقدين القادمين، يطرح أمامها تحدي إيجاد الاستثمارات اللازمة وتوجيهها لإعادة تشييد البنية التحتية وتحسين نوعيتها لمواكبة الزيادات السكانية المتوقعة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ليس هذا فحسب، بل إن النمو المتوقع للمدن يؤثر في نوعية الهواء والماء فيها مما يتطلب استثمارات إضافية. فقد أصبح واضحاً أن قطاع النقل في المدن يؤثر في تلوث الهواء؛ فالسيارات تخلف الرصاص وأول وثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكبريت وغيرها، مما يؤثر في نوعية الهواء. كما تؤثر مخلفات المصانع في نوعية المياه، مع ما ينجم عن ذلك من تأثيرات في الصحة العامة.

وقد اتخذت كثير من دول العالم - وخصوصاً الصناعية منها - خطوات لتخفيف أثر عوادم السيارات على الهواء من خلال تحديد نسب الرصاص والكبريت في البنزين والديزل. وقامت دول المجلس من جانبها بوضع برامج لإنتاج البنزين الخالي من

الرصاص، وتتطلب هذه البرامج استثمارات عالية لتحديث مصافي التكرير لإنتاج أنواع المنتجات المناسبة بيئياً. وقد تؤدي الظروف المالية العامة في دول المجلس إلى تأخر تلك البرامج، مما يضاعف من المشكلات البيئية والصحية مستقبلاً، وقد يتطلب الأمر اتخاذ سياسات لتمويل الاستثمارات وتعديل أسعار المحروقات محلياً لتعكس تكلفتها البيئية، إضافة إلى تكاليفها الاقتصادية[3]. وتتعامل البلديات من خلال الأنظمة والقوانين والجزاءات مع موضوع تلوث المياه الناتج عن مخلفات المصانع، وتضع كثير من دول المجلس مواصفات متقدمة للمصانع ومواقعها ومواصفاتها الفنية للحد من دورها في تلوث الهواء والماء.

2- استنزاف موارد المياه الجوفية

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم، مما يعني أن المياه نادرة نسبياً وناضبة؛ إذ إن كمية الأمطار التي تسقط سنوياً في معظم المناطق تتراوح بين 40 ـ 120 ملم، باستثناء منطقة المرتفعات الجنوبية الغربية في المملكة العربية السعودية ومرتفعات سلطنة عُمان حيث يتراوح معدل هطول الأمطار بين 200 ـ 300 ملم سنوياً. وبسبب شح الأمطار وعدم وجود أنهار دائمة الجريان، فقد بقي دور النشاط الزراعي في دول المجلس محدوداً تاريخياً، واعتمد في حال قيامه على استغلال المياه الجوفية. وكان توافر المياه الجوفية في الماضي عاملاً مهماً في تكامل الإنتاج الزراعي المستقر مع الإنتاج الرعوي لتوفير الغذاء لبعض المناطق. لقد كان شح المياه وليس الأراضي الصالحة للزراعة من أهم العوامل التي عملت على الحد من التطور الزراعي في المنطقة.

وقد أدى النمو السكاني والحضري إلى زيادة الطلب على المياه كماً ونوعاً؛ إذ تضاعف استهلاك القطاع المنزلي من المياه خلال الثمانينيات ووصل إلى 3219 مليون متر مكعب عام 1990. وأدت زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي وأنظمة الدعم المختلفة في عدد من دول المجلس لذلك القطاع خصوصاً في عقد الثمانينيات إلى الاعتماد على المياه الجوفية في ري مساحات متزايدة من الأراضي للأغراض الزراعية، مما أدى إلى استنزاف تلك المياه وارتفاع نسبة ملوحتها. وتنبه الرأي العام وكذلك

الإعلام مؤخراً إلى مشكلة المياه، وتصدرت خلال السنوات الماضية أولويات التخطيط التنموي في دول المجلس.

والمعروف أن أساليب إدارة موارد المياه في المناطق الجافة تختلف عنها في المناطق التي تتمتع بوفرة المياه. فالنموذج الغربي، باعتبار أن دوله تتمتع بوفرة مياه نسبية، ينظر إلى الطلب على المياه كمتغير خارجي ويكون الهدف تطوير المصادر المختلفة لتلبيته. أما في الدول ذات مصادر المياه غير المتجددة أو تلك التي يفوق فيها الطلب إمكانيات الاستثمار، فيجب أن يكون العرض هو منطلق التخطيط لاستغلال المياه. فاتخاذ قرار لتشجيع زراعة القمح في منطقة جافة يعني استنزافاً يتراوح بين 4100 ـ 7500 متر مكعب لكل هكتار، وتتطلب زراعة الخضروات ما بين 3300 ـ 7400 متر مكعب للهكتار، والبطيخ 4000 ـ 8000 متر مكعب للهكتار[4]. واتخاذ قرار إنشاء مصنع للبلاستيك يعني استنزاف كمية من المياه تتراوح بين 750 ـ 2000 متر مكعب/ طن، ومصنع للصلب 150 متر مكعب/ طن، ومصنع للورق 250 متر مكعب/ طن، علماً بأن تلك المياه تصبح بعد استخدامها في الصناعة مياهاً ملوثة.

وقد بلغ استهلاك دول المجلس للمياه عام 1992 حوالي 18310 ملايين متر مكعب، وتمثل المياه المحلاة من البحر حوالي 8.5٪ من إجمالي استهلاك دول المنطقة من المياه، ومياه الصرف الصحي المعالجة 2.2٪، بينما تمثل المياه الجوفية حوالي 89٪ من إجمالي الاستهلاك. وقد ازدادت معدلات استهلاك القطاع الزراعي من المياه الجوفية خلال عقد الثمانينيات، حيث زاد الاستهلاك من 3130 مليون متر مكعب عام 1980 إلى حوالي 18000 مليون متر مكعب عام 1990، مما أثر في المخزون الجوفي من المياه.

ويوجد المخزون الجوفي في منطقة الصخور الرسوبية من شبه الجزيرة العربية، وتحتوي تلك الصخور على 20 تكويناً حاملاً للمياه يتراوح عمرها بين 5000 ـ 30,000 سنة، أهمها ثمانية تكوينات تتفاوت تقديرات الاحتياطي المؤكد فيها بشكل كبير؛ إذ تقدرها خطة التنمية الرابعة في المملكة العربية السعودية بـ 337 مليار متر مكعب وتقدرها مصادر أخرى بـ 263 ترليون متر مكعب. وتمتد بعض التكوينات داخل أكثر من دولة من دول المنطقة، وتتغذى تلك التكوينات بمياه الأمطار والسيول وتتراوح تقديرات التغذية بين 1500 ـ 3000 مليون متر مكعب سنوياً، (انظر الجدول 1).

الجدول (1)

بعض التكوينات الحاملة للمياه في دول مجلس التعاون وتغذيتها السنوية

المخزون الجوفي	الاحتياطي (مليار متر مكعب)		التغذية السنوية مليون متر مكعب	مكان وجوده
	المؤكد	المرجح		
الوسيع/ البياض	120 (89)	180	480	السعودية
الوجيد	30 (69)	50	104	السعودية ـ البحرين ـ الإمارات ـ عُمان
أم الرضمة	16 (66)	40	406	السعودية ـ عُمان ـ البحرين
المنجور	17.5 (53)	35	80	السعودية
الساق	65 (50)	100	250	السعودية ـ الأردن
تبوك	5.6	–	–	السعودية ـ الأردن
الدمام	5	–	200	السعودية ـ البحرين ـ قطر الإمارات ـ عُمان ـ الكويت
النيوجين	3.5	–	234	السعودية
الإجمالي	26203 (337.5)	405	1540	

المصدر : مصطفى نوري عثمان (1983)
أرقام الاحتياطي المؤكد بين الأقواس تمثل تقديرات خطة التنمية السعودية الرابعة (1985 ـ 1990).

وقد أدى التوسع الزراعي إلى استنزاف مخزون المياه الجوفية، على الرغم من أن السلطات المختصة في دول المجلس تضع ضوابط لاستغلال المياه الجوفية ومنها الحصول على تراخيص للحفر. لكن دور السلطات ينتهي عند ذلك دون مراقبة مستويات الاستنزاف، لذلك لا توجد معلومات دقيقة عن الانخفاض في مخزون المياه. ولكن أشارت خُطَّتا التنمية الرابعة والخامسة في المملكة العربية السعودية إلى الوضع الحرج للمياه الجوفية بسبب الهدر في الاستهلاك الزراعي. ويشير تقرير لوزارة الزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن عمق الآبار قد ازداد من 40 ـ 50 قدماً إلى ما يزيد على 400 قدم خلال الثمانينيات، وأن استنزاف المياه زاد من نسبة الملوحة مما أثر في خصوبة التربة، وأظهرت دراسة أخرى عن دولة قطر وضعاً مماثلاً لاستنزاف المياه الجوفية وتدني نوعيتها[5].

ويعتبر استنزاف المياه الجوفية وتدني نوعيتها من أهم مشكلات الهدر البيئي في دول مجلس التعاون. وقد تنبه لذلك الرأي العام والمسؤولون في دول المجلس ومراكز الأبحاث، وعقدت مؤتمرات خاصة بالمياه على المستوى المحلي والخليجي نبهت إلى موضوع المياه وأهمية المحافظة على مصادرها وترشيد استغلالها، واتخذت خطوات للحد من عمليات الهدر[6]؛ ففي المملكة العربية السعودية جرى خفض مقدار الإعانة إلى منتجي القمح إضافة إلى تحديد حجم المساحة المزروعة قمحاً، وقام مجلس الشورى في المملكة بمناقشة الخطة الوطنية للمياه. واتخذت إجراءات وتشريعات عدة في دول المجلس المختلفة لحفظ المياه الجوفية وتنظيم استغلالها، وقدمت اقتراحات مختلفة للحد من استنزاف المياه وترشيد استخدامها، منها مراقبة عمليات إنتاج المياه الجوفية وتحديد سعر الاستهلاك بصورة تعكس تكلفة فرصة المياه البديلة وترشيد استخدامها، وهي بهذه الحالة تعكس تكلفة تحلية مياه البحر التي تقدرها إحدى الدراسات في محطة تعمل بطريقة التناضح العكسي بحوالي 1.45 دولار للمتر المكعب الواحد، علماً بأن حوالي 90٪ من المياه المحلاة في دول المجلس تنتج بطريقة التقطير الوميضي الأعلى تكلفة[7].

3- الآثار البيئية للتصنيع

يعتبر التصنيع الخيار الرئيسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنويع اقتصاداتها وتقليص الاعتماد على مصدر أحادي الدخل. وقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة ودول شرق آسيا أن معدلات النمو الاقتصادي العالمية تحققت من خلال التنمية الصناعية القائمة على استغلال الميزات النسبية وتطوير القدرات الإنتاجية. وقد سارت دول مجلس التعاون باتجاه تطوير قطاعها الصناعي باستغلال ميزاتها النسبية كمنتج للطاقة الرخيصة في العالم، لذلك قامت الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة من بتروكيماويات وغيرها ونافست في الأسواق الرئيسية في العالم. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي الناتج من التصنيع يؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي القدرة على التعامل مع الآثار البيئية من تلوث وغيره، فإن من نتائج عمليات التصنيع وخاصة تلك القائمة على الطاقة تأثيرها في البيئة بتلويث الماء والهواء.

وعلى الرغم من وجود حالات من المفاضلة (Trade-off) بين التصنيع القائم على استغلال الطاقة وبالتالي النمو الاقتصادي من جهة، وبين حماية البيئة ونمائها من جهة أخرى، فإن هناك حالات من التكامل والتوافق بينهما، واستكشاف تلك الحالات وتطويرها هو أساس مفهوم التنمية المستدامة. وقد يكون ذلك عن طريق اختيار التقنيات الملائمة والتقويم البيئي للمشروعات الصناعية عن طريق تضمين تدهور البيئة في دوالّ التكاليف وسنّ القوانين والأنظمة البيئية والصناعية المتوازنة، من اعتماد مقاييس دقيقة لتلوث الهواء إلى اتخاذ السياسات للتخلص من النفايات الناتجة عن الصناعات، وإعادة التدوير ونشر الوعي البيئي لدى العاملين، وغير ذلك.

وترتبط بالموضوع السابق مشكلات التلوث الناتجة عن عمليات إنتاج وتكرير النفط وكذلك عملية نقل الزيت والغاز عبر مياه الخليج؛ إذ إن عمليات الإنتاج تؤثر في مخزون المياه الجوفية، وتؤدي عمليات التكرير إلى تلويث الهواء والماء، وقد ينتج عن عمليات التحميل والنقل تسرب الزيت في مياه البحر وغير ذلك من آثار. ولدى صناعة النفط العالمية وفي دول المجلس بالذات سجل في التعامل الإيجابي مع ذلك التلوث سواء بالوقاية أو الحد من آثاره. ودخلت دول المنطقة في اتفاقات إقليمية لهذا الغرض منها "اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون لحماية البيئة البحرية من التلوث" التي وقعتها دول المجلس والعراق وإيران عام 1978 والمنظمة المنبثقة عنها، و"الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالزيت" وغيرها. ولكن أظهرت التجارب التاريخية أن أكبر وأخطر الكوارث البيئية المتعلقة بالنفط في المنطقة ارتبطت بالحروب والنزاعات وليس بعمليات إنتاج ونقل النفط في أوقات السلم، إذ إن حوادث تسرب زيت حقل نوروز الإيراني في مياه الخليج العربي إبان الحرب العراقية-الإيرانية، وتسرب النفط من الناقلات في مياه الخليج، وحرق آبار نفط دولة الكويت خلال احتلال العراق لها، كانت متعمدة ونتج عنها في حينه آثار بيئية وخيمة.

ثانياً: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقضايا البيئة العالمية

تزايد الاهتمام العالمي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بالظواهر البيئية الكونية مثل الخطر النووي والتغير المناخي وثقب الأوزون والأمطار الحمضية والتنوع البيولوجي. ونظراً لتشابك العلاقات والمصالح بين دول العالم، فقد أصبح واضحاً أيضاً أن لموضوعات البيئة المحلية - وخصوصاً ما في الدول النامية من فقر وتلوث وضوضاء وغيرها - أبعاداً عالمية من خلال تأثيرها في إمكانية التنمية بتلك الدول وتأثيرها بالتالي في نمو الاقتصاد العالمي وعلاقاته، وفي حركة التجارة والهجرة السكانية العالمية. وقد توج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في ريودي جانيرو عام 1992 ذلك الاهتمام بتبني إعلان ريو دي جانيرو وبرنامج القرن الحادي والعشرين إضافة إلى التوقيع على اتفاقيتين لهما صفة الإلزام القانوني، وهما "اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي" (Convention on Biological Diversity) و"الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي" (UN Framework Convention on Climate Change, FCCC)[8].

1- ظاهرة التغير المناخي

صاحب التفاوض حول الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي جدل مرتبط بدرجة اليقين العلمي لظاهرة التغير المناخي وبالمسؤولية عنها وكيفية التعامل معها. وما يزال الجدل مستمراً حتى الآن حول آليات تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية ومداها الزمني ونطاق الدول التي تتعامل مع الظاهرة وغير ذلك. وقد وقعت 165 دولة على الاتفاقية ومنها دول مجلس التعاون، وصادقت عليها 120 دولة، ودخلت حيز التنفيذ في آذار/ مارس 1994. وتسعى إلى وضع الأطر للتعامل مع تزايد القلق العالمي حول ظاهرة "الاحترار العالمي" (Global Warming)، حيث يعتبر حرق أنواع الوقود الأحفوري (Fossil Fuels) من فحم ونفط وغاز من مسببات انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وهو أحد غازات "الاحتباس الحراري" (Greenhouse Effect) الذي يفترض أن يؤدي إلى تغير المناخ العالمي[9].

ومع دخول اتفاقية التغير المناخي حيز التنفيذ، انطلق مجهود عالمي ترعاه الأمم المتحدة، من خلال لجنة التفاوض الحكومية (Intergovernmental Negotiating Committee, INC) لوضع بنود الاتفاقية حيز التنفيذ والإعداد لمؤتمرات أطراف الاتفاقية، فعقد المؤتمر الأول للأطراف في برلين عام 1995، وعقد المؤتمر الثاني في جنيف عام 1996، والمؤتمر الثالث في كيوتو باليابان في كانون الأول/ ديسمبر 1997، الذي نتج عنه ما يعرف ببروتوكول كيوتو لتنفيذ أحكام الاتفاقية.

وموضوع الاتفاقية وبروتوكولاتها ذات أهمية للدول المنتجة والمصدرة للنفط، ومنها دول مجلس التعاون باعتبار أن المنطلق الأساسي للاتفاقية الإطارية هو الاعتراف العالمي بظاهرة التغير المناخي، وضرورة إيجاد جهود عالمية تبدأ من الدول الصناعية والدول الاشتراكية سابقاً (دول الملحق الأول في الاتفاقية) لخفض انبعاث الغازات المسببة لتلك الظاهرة، وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون عن طريق اتخاذ السياسات المحلية والعالمية لخفض الاستهلاك من مصادر الطاقة الأحفورية، الأمر الذي يؤثر في نمو الطلب ومستقبل أسواق الطاقة في الدول المصدرة للنفط.

ومع أن ظاهرة "الاحتباس الحراري" كانت معروفة كنظرية منذ حوالي قرن، غير أن الاهتمام العالمي بالظاهرة والأبحاث حولها والتقديرات والنماذج حول مدى الظاهرة ومؤثراتها ومساهمة الغازات المختلفة فيها والتغير المناخي المصاحب لها تزايدت منذ أواخر الثمانينيات. وقد حدا هذا ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأرصاد العالمية إلى تشكيل الهيئة الحكومية الدولية للتغير المناخي عام 1988 لدراسة وتقويم الأدلة العلمية وتأثيرات التغير المناخي والسياسات المختلفة للتعامل معه. ويشكل التقرير العلمي الأول للهيئة الصادر عام 1990 والمعدل عام 1992، والتقرير الثاني الصادر عام 1996، إقراراً عالمياً بأن الأدلة العلمية المتوافرة حتى الآن تدعم وجود ظاهرة الاحتباس الحراري، وأن إسقاط افتراضات معينة عن انبعاث الغازات المسببة للظاهرة، وافتراضات حول قدرات الطبيعة الامتصاصية وتفاعلها مع الغازات المنبعثة وغيرها، قد تؤدي إلى تغير المناخ الكوني، مما يستوجب اتخاذ خطوات للتعامل معه.

وينطلق الأساس العلمي للظاهرة من أن الشمس ترسل أشعتها إلى الأرض على شكل موجات قصيرة، وعندما تصل إلى مجال الأرض ينعكس ثلثها تقريباً عائداً إلى الفضاء بفضل الغيوم والثلوج والجليد. ويحتوي الغلاف الجوي للأرض على بخار الماء (H_2O)، فضلاً عما يعرف "بغازات الاحتباس الحراري" (Greenhouse Gases, GHG) وهي ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وأكسيد النيتروز (N_2O) والميثان (CH_4) والكلوروفلور كربونات (Chloroflouro Carbons, CFC11,12) وباستثناء بخار الماء فإن الغازات الأخرى يساهم فيها الإنسان بشكل كبير. وهذه الغازات لا تعوق دخول الأشعة ذات الموجات القصيرة القادمة مما يعمل على تسخين سطح الأرض ومجالها إلى 18 درجة مئوية بالسالب. وفي المقابل ترسل الأرض إلى الفضاء أشعة تحت الحمراء على شكل موجات طويلة يجتاز جزء منها الغلاف الجوي ويعمل بخار الماء وغازات الاحتباس الحراري على إعادة 43٪ منها إلى الأرض مما يعمل على تسخينها بمقدار 33 درجة مئوية (من 18 بالسالب إلى 15 درجة بالموجب)، ويعرف التأثير الناتج عن حجز تلك الغازات للأشعة الخارجة من الأرض بأثر الاحتباس الحراري، ويعتبر الأثر ظاهرة طبيعية، إذ دونها تصبح درجة حرارة الأرض منخفضة إلى الحد الذي لا يسمح بالحياة على سطحها (IPCC, 1992).

وخلال آلاف السنين ساهمت الظاهرة في تحقيق التوازن البيئي المطلوب. ولكن تزايُد تركز تلك الغازات بسبب الأنشطة البشرية، من استخدام الطاقة وحرق الغابات، أدى إلى تزايد الاهتمام بظاهرة "الاحتباس الحراري المدعم" (Enhanced Greenhouse) أو "الاحترار العالمي" للتمييز بينه وبين ظاهرة الاحتباس الحراري الطبيعية. فقد تزايد تركز غاز ثاني أكسيد الكربون خلال القرنين الماضيين بنسبة 27٪ وزاد الميثان بنسبة 144٪ وأكسيد النيتروز بنسبة 13٪. وتتوقع النماذج المناخية أن يؤدي تزايد تركز تلك الغازات في الغلاف الجوي إلى زيادة في درجات حرارة الكرة الأرضية، وتغيرات مناخية مصاحبة، كارتفاع في منسوب مياه المحيطات وغيرها.

وتتوقع النماذج المناخية أن مضاعفة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون عن مستوياته الحالية قد تؤدي إلى زيادة في درجة حرارة الكرة الأرضية بين 1-4.4 درجات مئوية

خلال القرن المقبل وبمعدل زيادة 0.3 درجة لكل عقد. ويقارن هذا بارتفاع درجة الحرارة بين 0.3ـ0.6 درجة خلال القرن الماضي. ويؤدي التغير المناخي المحتمل إلى آثار بيئية على الحياة والزراعة، خصوصاً في الجزر المحيطة والمناطق الساحلية (IPCC,1994).

ومنذ بداية الاهتمام بموضوع الاحتباس الحراري والتغير المناخي وتصدره الموضوع البيئي، توالت الأبحاث والدراسات لتشمل النواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للظاهرة. وقد قامت الهيئة الحكومية للتغير المناخي بنشر تقديراتها عن تركز الغازات والاحترار العالمي مشيرة إلى بقاء بعض حالات عدم اليقين بالنسبة إلى أمور علمية متصلة بالظاهرة، مثل قدرة وسائط امتصاص غازات الاحتباس الحراري كالغابات وأثر الجبال الجليدية التي تؤثر في التوقعات الخاصة بارتفاع منسوب البحار، وغير ذلك من جوانب ما زالت موضع بحث وخلاف في أوساط الدوائر العلمية المعنية بالتغير المناخي.

فالمعروف أن تركز غازات الاحتباس الحراري لا يعتمد على تراكم الانبعاث فحسب، بل على قدرة الطبيعة، من غابات ومحيطات، على امتصاص بعض تلك الغازات. وفيما يتعلق بغاز ثاني أكسيد الكربون، فهو أهم غازات الاحتباس الحراري الذي يساهم بحوالي 61٪ من الظاهرة وبحوالي 72٪ من إمكانية الاحترار العالمي الناتج عن الأنشطة البشرية، فقد انبعث منه سنوياً حوالي 7.17 جيجا طن كربون خلال عقد الثمانينيات، ثلاثة أرباعها نتيجة حرق الوقود الأحفوري والباقي نتيجة إزالة الغابات. وتمتص المحيطات والغابات ووسائط الامتصاص الأخرى حوالي 56٪ من الكربون مما يبقي في الغلاف الجوي 3.2 جيجا طن كربون سنوياً تفترض إزالتها، لتجنب نتائج التغير المناخي.

وفي المقابل هناك من يرى أنه من الصعب التنبؤ بحرارة الأرض على المدى الزمني الطويل، من دون معرفة تحركات الغلاف الجوي من سحب وبخار ماء. ويرى هؤلاء أن النماذج المختلفة لا تتفق مع سجلات القرن الماضي. فقد تزايد تركز ثاني أكسيد الكربون خلال القرن بنسبة 42٪، ولم تتجاوز الزيادة في متوسط درجة حرارة الأرض سوى 0.45 درجة مئوية (0.34 درجة مئوية منها حدثت قبل الحرب العالمية الثانية بينما

حدث معظم الانبعاث بعد الحرب)، وارتفع منسوب مياه البحار بما يتراوح بين 10 ـ 25 سم. وهذه الزيادة في درجات الحرارة وفي منسوب البحار قريبة من الحد الأدنى الذي قدرته اللجنة الحكومية لتغير المناخ (IPCC) لأثر مضاعفة ثاني أكسيد الكربون على درجة حرارة الأرض ومنسوب البحار. ويرى هؤلاء أن التغيرات في درجات الحرارة خلال القرن الماضي لا تشكل نمطاً ولكن تقع ضمن التغيرات الطبيعية (Lindzen, 1992).

وتختلف نسب انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون من كل وحدة من النفط والغاز والفحم، لاختلاف الخصائص الكيماوية والمحتوى الحراري لكل منها. وتختلف نسب الانبعاث في العالم باختلاف نسب الاستهلاك، وباختلاف أنواع وخصائص الوقود الأحفوري. فهناك أنواع واستخدامات عدة لمنتجات النفط (البنزين والديزل وزيت الوقود) وهناك أنواع عدة من الفحم. وتقدر المساهمة النسبية في الانبعاث عالمياً لعام 1994 لكل من النفط والغاز والفحم بحوالي 43 و38 و19٪ على التوالي. وتقدر مساهمة الدول الصناعية في الانبعاث في ذلك العام بحوالي 52٪، ومساهمة الدول الاشتراكية سابقاً (روسيا وشرق آسيا) بحوالي 19٪ والدول النامية بحوالي 29٪. وتختلف مساهمة كل نوع من أنواع الوقود في الانبعاث ما بين مجموعات الدول؛ إذ يساهم الفحم في دول الاتحاد السوفيتي السابق وشرق آسيا بحوالي 40٪ من الانبعاث ويساهم النفط بحوالي 30٪. وتختلف معدلات الانبعاث لكل فرد بين الدول؛ إذ بلغ معدل الانبعاث عام 1988 للفرد الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية 5.5 طن كربون وفي الاتحاد الأوربي 2.34 طن كربون وفي شرق أوربا والاتحاد السوفيتي 3.6 طن. بينما المعدل للدول النامية 0.5 طن كربون للفرد (Nordhaus, 1991).

واختلاف نسب الانبعاث بين الدول وأنواع الوقود الأحفوري أمر مهم، ليس فقط في وضعه الراهن بل مقارنة بوضعه في الماضي. فخلال الفترة 1970 ـ 1987 ساهمت الدول الصناعية في انبعاث وتراكم 65٪ من غاز ثاني أكسيد الكربون مقابل 15٪ للدول النامية و 20٪ للدول الاشتراكية سابقاً. ولأن ظاهرة الاحتباس الحراري وما ينتج عنها من تغير مناخي ترتبط بتركز الغازات، فقد تبنت اتفاقية التغير المناخي مفهوم أن المسؤولية مشتركة ولكنها متفاوتة بين الدول (Differentiated Responsibilities)،

بسبب اختلاف مسؤولياتها عن التدهور البيئي، واختلاف قدراتها على التعامل مع الظاهرة. وبهذا الصدد فإن الاختلاف بين مساهمة أنواع الوقود في الظاهرة مهم أيضاً لغرض اتخاذ السياسات الملائمة وتحليل أثرها على القطاعات المستخدمة لأي نوع من أنواع ذلك الوقود. فالفحم أكثر مساهمة من النفط في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار الثلث، والأخير أكثر مساهمة في الظاهرة من الغاز الطبيعي بمقدار الربع تقريباً. لذلك فإن السياسات التي يمكن أن تتخذ للحد من الانبعاث عن طريق الحد من الاستهلاك سوف تؤثر في حجم التجارة بأنواع الوقود الأحفوري، وخصوصاً النفط باعتبار أنه أهم السلع الأولية المتداولة عالمياً، مما يؤثر في أسواقه ومداخيل الدول المنتجة والمصدرة له.

وقد تراجع استهلاك النفط وحصته في استهلاك الطاقة بالدول الصناعية، خلال العقدين الماضيين، لأسباب عدة منها كفاءة استخدام الطاقة عموماً والنفط بوجه خاص، والتحول إلى المصادر الأخرى، كما يتضح من الجدول (2). هذا وقد يضيف الاهتمام البيئي الحالي بعداً جديداً لتراجع حصة النفط في استهلاك الطاقة؛ إذ بالإضافة إلى القيود حول نوعية المنتجات المستخدمة من تحديد نسب الكبريت في الديزل وزيت الوقود، أو نسب الرصاص في البنزين والقيود البيئية الأخرى، فإن الاهتمام بخفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون عن طريق الحد من استهلاك النفط أو تطوير المصادر غير الباعثة لغاز ثاني أكسيد الكربون، سيكون لها أثر مضاعف في استهلاك النفط وأسواقه.

الجدول (2)

(مؤشرات تطور استخدام الطاقة والنفط في الدول الصناعية)

(طن نفط مكافئ لإنتاج مليون دولار من الناتج المحلي الحقيقي)	1973	1993	معدل التغير السنوي٪
- الطاقة	330	250	1.6 -
- النفط	180	103	3.6 -
كفاءة قطاع النقل (لتر للسيارة في العام)	2721	1877	202 -
حصة النفط في استهلاك الطاقة ٪	55.0	41.0	1.6 -
معدل الضريبة على برميل المنتجات النفطية٪	36	60	303 +
معدل الاكتفاء الذاتي من النفط ٪	35	44	1.3 +

المصدر: IEA, Energy Policies of IEA Countries 1995 Review.

إن الاهتمام البيئي الحالي أكثر تعقيداً من السابق، حين كان هاجس أمن الإمدادات وارتفاع أسعار النفط هو المحرك الرئيسي لسياسات الطاقة في الدول الصناعية المستهلكة الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، ومعظم تلك السياسات كانت تصب في إطار تقليص حصة النفط وتطوير المصادر البديلة، سواء من داخل أنواع الوقود الأحفوري (إعانات الفحم وتطوير تقنية استخراجه) أو من أنواع الطاقة الأخرى، حتى لو كانت عليها مآخذ بيئية، كالطاقة النووية وما يرتبط بها من نفايات نووية وكوارث بيئية. ولكن انتقال الاهتمام البيئي إلى موضوع التغير المناخي، واتخاذه البعد العالمي بدخول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي حيز التنفيذ عام 1994، يعطي الموضوع أبعاداً اقتصادية وسياسية أخرى على خلاف ما كان سائداً خلال العقدين الماضيين، حين كانت الدول الصناعية تتخذ سياساتها إما بمعزل عن وكالة الطاقة الدولية (IEA) وإما من خلالها. ولكن السياسات المقترحة الآن، سواء في مداها أو في تأثيرها، سيكون لها أبعاد عالمية تتعلق بتوزيع الأعباء، وتوطين الصناعة، وانتقال التقنية، ومستقبل المساعدات الإنمائية، واستقرار أسواق الطاقة وغيرها.

وتقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (UNFCCC) في 26 مادة وملحقين. وقد صادقت على الاتفاقية كل الدول الصناعية ودول شرق أوربا ومعظم الدول النامية، بما فيها الدول المصدرة للنفط (أوبك) ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وربما يرجع دخول الدول المنتجة للنفط في اتفاقية هدفها الرئيسي الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون، من خلال اتخاذ سياسات للحد من استهلاك أنواع الوقود الأحفوري (والنفط أحدها)، إلى محاولتها حماية مصالحها أو تقليل الآثار السلبية المحتملة عليها من خلال العملية التفاوضية. فالاتفاقية وضعت الإطار العام على أن يتم التفاوض على الآليات لتنفيذها لاحقاً. لذلك فإن وجود دول مجلس التعاون طرفاً في الاتفاقية يمكن أن يساعدها على المشاركة في تبني السياسات العالمية بهذا الصدد، وإيجاد النصوص الملزمة قانونياً لحماية مصالحها.

وقد تنازع الاتفاقية خلال التفاوض عليها ثلاثة عوامل أثرت في صياغة أهدافها وتحديد التزامات أطرافها: العامل الأول هو الاختلاف بين اتجاهين؛ اتجاه يعتقد بكفاية

الأدلة العلمية حول الظاهرة لاتخاذ إجراءات سريعة على المستوى العالمي، واتجاه آخر يرغب في التريث إلى أن يزداد اليقين العلمي. أما العامل الثاني فكان التعارض بين الاتجاه الاقتصادي البحت من جهة، والاتجاه السياسي من جهة أخرى، فقد كان الاتجاه الاقتصادي يركز على أهمية مراعاة جوانب الكفاءة والتوزيع والعمل من خلال نظم الأسعار، وليس من خلال التحكم بمسار الأسواق، بينما كان الاتجاه السياسي أكثر اندفاعاً، متأثراً بقوة جماعات ضغط البيئة في الدول الصناعية وتأثيرها في الرأي العام. أما العامل الثالث فكان الاختلاف بين اتجاه التنمية الاقتصادية ومراعاة أولوياتها واختلافاتها، واتجاه المصير العالمي المشترك وأهمية المحافظة على سلامة البيئة العالمية ونمائها لصالح الأجيال.

وقد عُقد المؤتمر الثالث لأطراف الاتفاقية في كيوتو باليابان في كانون الأول/ ديسمبر 1997 في ظل اختلافات شديدة حول الموضوعات الثلاثة المشار إليها وقضايا أخرى بين مجموعات الدول المختلفة، وتمخض الاجتماع إلى الاتفاق على صيغة بروتوكول لخفض انبعاث بعض غازات الاحتباس الحراري لدول الملحق الأول، بحيث تخفض دول الاتحاد الأوربي بنسبة 8٪ عن مستويات عام 1990 والغازات الأخرى عن مستويات عام 1995 وذلك خلال الفترة 2008-2012. وتخفض الولايات المتحدة الأمريكية انبعاث تلك الغازات بمعدل 7٪ للفترة ذاتها. أما اليابان وكندا وبعض دول أوربا الشرقية فتخفض ما نسبته 6٪. وتلتزم روسيا وأوكرانيا ونيوزلندة باستقرار الانبعاث عند مستويات عام 1990. وتشكل تلك الالتزامات خفضاً لدول الملحق الأول مجتمعة بما نسبته حوالي 5.2٪ مقارنة بمستويات انبعاث تلك الغازات عام 1990.

وسمح البروتوكول للدول التي قبلت تلك الالتزامات بتنفيذها بشكل منفرد أو بشكل جماعي من خلال نظام "التطبيق المشترك" أو "أذونات التبادل" أو تطوير وسائط امتصاص الغازات (Sinks) أو أية وسيلة أخرى تضاف إلى الإجراءات المعمول بها داخل كل دولة. وقد أبدى بعض المراقبين وممثلي الصناعات شكوكهم حول إمكانية تطبيق تلك الالتزامات حتى ولو جرى التصديق عليها من الهيئات التشريعية في الدول الموقعة. ويشيرون في هذا الصدد إلى موقف الكونجرس الأمريكي الرافض لأية

التزامات لا تدخل فيها الدول النامية الكبرى، وإلى موقفه المتشكك من أثر تطبيق الالتزامات في النمو الاقتصادي.

2- آثار سياسات وبرامج البيئة وتنفيذ التزامات كيوتو على النفط

تتنوع السياسات التي تتخذها الدول الصناعية لحماية البيئة، ويختلف تأثيرها في أسعار ومستويات إنتاج أنواع الطاقة ومنها النفط. وتنقسم تلك السياسات إلى نوعين: أحدهما بالتحكم والسيطرة (Command and Control) وتشمل الأنظمة والجزاءات، والآخر يعتمد على علاقات السوق (Market Based) من ضرائب ورسوم وأذونات تبادل الانبعاث (Emissions Trading Permits). وتتعدد أغراض السياسات وأهدافها؛ إذ قد تكون لغرض تحقيق تحسين (Improvement) في بنية البيئة، مثل سياسات زيادة كفاءة استخدام الطاقة والنفط وتشجيع مصادر الطاقة المتجددة، وقد يكون هدفها وقائياً (Preventive) مثل سياسات تحديد نوعية المنتجات النفطية للحد من نسبة الرصاص والكبريت ومواصفات الناقلات للحد من تسرب الزيت، وقد تكون سياسات لغرض التأمين (Insurance) تجاه مخاطر محتملة مثل قيود سلامة المنشآت النفطية أو الحد من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. وتندرج تلك السياسات ضمن مفهوم تحميل تكلفة التلوث لمن يتسبب بها (Polluter-Pays Principle). وتؤثر أي من تلك السياسات في أسعار منتجات النفط، وفي وضع صناعة النفط واستثماراتها والصناعات المستخدمة للطاقة، وفي توزيع الدخل على نطاق الدول التي تتخذ تلك السياسات.

ولكن بسبب حجم استهلاك الدول الصناعية من النفط والذي يصل إلى 62٪ من الاستهلاك العالمي، والطبيعة الدولية لتجارته، وتشابك علاقات أسواقه، فإن آثار تلك السياسات البيئية تمتد عالمياً، حيث تؤثر في أسعار وصادرات النفط العالمية وفي عوائد الدول المصدرة، بل إن أنماط سياسات البيئة التي تنتهجها الدول الصناعية من حيث المعايير البيئية على المنتجات وشروط وأنظمة الانبعاث يتم الترويج لها عالمياً من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، مما يزيد من قوة تأثير تلك السياسات في أسواق النفط العالمية وفي خيارات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ويعتبر موضوع ضريبة الكربون ضمن قائمة السياسات المالية (Fiscal) التي اتخذتها وتناقش تبنيها بعض الدول الصناعية للوفاء بالتزاماتها في الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي وبرتوكول كيوتو. وقد لقي الموضوع تغطية إعلامية واسعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظراً لارتباطه بمقترح المفوضية الأوروبية عام 1992 لفرض ضريبة على أنواع الطاقة المختلفة باسم ضريبة الطاقة/ الكربون لغرض خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون. وإضافة إلى اعتراض دول مجلس التعاون على الضريبة المقترحة ضمن إطار المفاوضات الأوروبية ـ الخليجية لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجموعتين، فقد اعترضت على الضريبة التكتلات الصناعية المختلفة واختلفت حوله دول الاتحاد فيما بينها، وبرزت خلافات عدة داخل كل دولة بين المصالح المتباينة، مما عمل على وأد المشروع وإن استمر في الظهور بين حين وآخر بأوجه عدة.

ويقوم مبدأ فرض ضريبة الكربون على تضمين تكلفة التدهور البيئي في السعر، من خلال فرض ضريبة على استهلاك النفط (منتجات النفط من بنزين وديزل وغيرها) والفحم والغاز على أساس المحتوى الكربوني لكل منها، وعلى أساس التعادل التالي 1:1.29:0.76 للنفط والفحم والغاز على التوالي، أي أن الفحم يؤدي إلى انبعاث 29٪ كربون أكثر من النفط والغاز 24٪ أقل. لذلك فإن فرض ضريبة كربون بواقع 10 دولارات على برميل النفط يقابلها حوالي 46 دولاراً لطن الفحم وحوالي 1.18 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز. ويفترض أن تؤدي الضريبة إلى زيادة أسعار أنواع الوقود الأحفوري وتخفيض الاستهلاك وبالتالي تخفيض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون[10].

ولا يعتبر تحديد حجم ضريبة الكربون وطريقة فرضها بالأمر الهين؛ إذ يعتمد ذلك على عوامل عدة منها كثافة استخدام الطاقة الأحفورية، والحصص النسبية لأنواعها في الاستهلاك، وأسعارها للمستهلك النهائي، بما فيها الضرائب والرسوم الأخرى (Excise and VAT Taxes) إضافة إلى حجم الإعانات وأشكال الدعم والقيود الأخرى في أسواق الفحم والغاز والنفط.

فقد لاحظت إحدى الدراسات (DRI, 1992) أن استقرار معدلات ثاني أكسيد الكربون عام 2005 عند مستويات عام 1990 يتطلب فرض ضرائب كربون تصل إلى 120 دولاراً لطن الكربون في الولايات المتحدة الأمريكية و58 دولاراً / طن في السويد و400 دولار/ طن في اليابان و345 دولاراً / طن في فرنسا (كل 100 دولار/ طن كربون يساوي تقريباً 13 دولاراً لبرميل النفط، و60 دولاراً لطن الفحم، و1.45 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من الغاز). وتقدر دراسة لسكرتارية منظمة أوبك (OPEC, 1998) أن مقدار الضريبة اللازمة للوفاء بالتزامات بروتوكول كيوتو على أنواع الوقود الأحفوري تصل عام 2010 إلى 78 دولاراً لبرميل النفط المكافئ في الولايات المتحدة الأمريكية (تخفيض الانبعاث بنسبة 7٪ بمستويات عام 1990) و56 دولاراً في أوربا الغربية (تخفيض 8٪) و68 دولاراً في اليابان (تخفيض 6٪).

ويختلف أثر الضريبة على اقتصادات الدول التي تطبقها وأسعار الطاقة لديها ودرجة تنافس صناعاتها على عوامل عدة؛ إذ قدرت الدراسة المشار إليها أعلاه أن فرض الضريبة يؤدي إلى خفض الدخل الفردي الأمريكي بمعدل 1.4٪ وأن انخفاض طن واحد من الكربون يؤدي إلى تخفيض الدخل الفردي في اليابان بـ936 دولاراً و755 دولاراً في الولايات المتحدة الأمريكية و571 دولاراً في ألمانيا. وتقدر نوردهانس (Nordhans, 1991) أن ضريبة بمقدار 131 دولاراً / طن من الكربون تكلف الاقتصاد الأمريكي 1٪ من ناتجه المحلي[11].

وسوف تتداخل عوامل عدة في تشكيل أسواق الطاقة وتفاعلها مع التوجهات البيئية العالمية خلال القرن القادم مما يؤثر في أسعار النفط وعوائده للدول المصدرة. ومن هذه العوامل تنوع السياسات المؤثرة في النفط من ضرائب وقيود بيئية وتنظيمية داخل كل دولة، واحتمال تعميم سياسات وبرامج ومعايير البيئة عالمياً، وكذلك دخول مفاوضات التغير المناخي مرحلة حرجة بتبني بروتوكول كيوتو في كانون الأول/ ديسمبر 1997، وإصرار الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (مدعومة من الكونجرس) على إدخال الدول النامية الرئيسية مثل الصين والهند والبرازيل في ترتيبات تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري أسوة بدول

الملحق الأول في الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي. ويعتمد تأثير السياسات البيئية في استهلاك النفط وأسعاره على نوعية السياسات المتخذة، والمدى الذي تغطيه، وتطورات أسواق النفط، ودرجة شفافيتها، وسياسات الدول المنتجة والمصدرة له، إضافة إلى درجة مشاركة وفاعلية الدول النامية في عملية اتخاذ القرارات البيئية العالمية من خلال مفاوضات التغير المناخي وغيرها.

وقد حاولت بعض النماذج تقدير تأثير السياسات المختلفة المترتبة على خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في استهلاك النفط. فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية أن ضريبة كربون بمعدل 65 دولاراً للطن (8 دولارات لبرميل النفط و44 دولاراً لطن الفحم ودولار واحد لكل مليون وحدة حرارية بريطانية) سيؤدي إلى تخفيض تقديرات الاستهلاك من أنواع الوقود الأحفوري بنسبة 5.2٪ عام 2005 وتخفيض استهلاك الفحم بنسبة 17٪ والنفط بنسبة 3٪ ويزيد استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 1٪ مقارنة بالحالة الأساسية دون ضريبة (IEA, 1995).

وتقدر دراسة أخرى أن تعديل الوضع الضريبي على الطاقة في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أجل أن يعكس مساهمة أنواع الوقود في التغير المناخي سيؤدي إلى تخفيض أسعار منتجات النفط للمستهلك النهائي بنسبة 17٪، وزيادة أسعار الفحم بنسبة 77٪ (Hoeller and Coppel, 1992) ويعود ذلك لارتفاع العبء الضريبي القائم فعلاً على النفط، بغض النظر عن ضرائب الكربون المفترضة؛ إذ يصل حجم الضريبة المفروضة على برميل المنتجات النفطية لأغراض مالية أو حماية البيئة المحلية من التلوث والازدحام إلى حوالي 15 دولاراً/ برميل في الولايات المتحدة الأمريكية و70 دولاراً/ برميل في الاتحاد الأوربي، وحوالي 29 دولاراً / برميل في اليابان لعام 1996.

وتقدر سكرتارية أوبك أن يؤدي تنفيذ بروتوكول كيوتو إلى تخفيض الطلب العالمي على النفط عام 2010 بحوالي 8 ملايين برميل يومياً مقارنة بالحالة الأساسية، وسيؤدي إلى تخفيض إنتاج أوبك حوالي 7 ملايين برميل يومياً، وانخفاض عوائد صادراتها بالقيمة الحقيقية حوالي 23 مليار دولار سنوياً حتى عام 2010 (OPEC, 1998).

ولا شك في أن معظم الانخفاض في إنتاج وعوائد أوبك سوف تتحمله دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتبار أن لها حالياً 56٪ من إنتاج أوبك، ومن المتوقع زيادة حصتها في ذلك الإنتاج إلى أكثر من 65٪ عام 2010؛ أي أنه حسب تلك التقديرات، فإن صادرات دول المجلس من النفط قد تنخفض عام 2010 عما يمكن أن تكون عليه دون الإجراءات المترتبة على بروتوكول كيوتو حوالي 5 ملايين برميل يومياً، وقد تنخفض عوائدها النفطية حوالي 14 مليار دولار.

3- خيارات دول مجلس التعاون للتعامل مع اهتمامات البيئة العالمية

لقد استطاعت الدول الصناعية خلال عقدين، وقبل أن يتصدر موضوع البيئة قائمة أولوياتها، أن تخفض من اعتمادها على النفط بشكل كبير، كما اتضح من بيانات الجدول (2) من خلال تقليص الاعتماد على النفط في الطاقة وتحييد أثره على الاقتصاد. وقد أثر هذا في سوق النفط العالمي التي انتقلت من سوق يتحكم فيها البائعون في السبعينيات إلى سوق للمشترين مع نهاية القرن العشرين. ومن شأن الاهتمام البيئي الجديد من تغير مناخي وغيره أن يخفض من دور النفط عالمياً على المدى البعيد، وأن يجعل أسعاره عرضة للضغوط وبالتالي تنخفض عوائده، مما يحتم على دول مجلس التعاون أن يكون لها بعد زمني أطول، وأن تعمل على خفض اعتماد اقتصادها المفرط على عوائد الصادرات النفطية، وتقوم بتنويع مصادر الدخل لديها بتوسعة قاعدتها الإنتاجية، وتنمية قواها البشرية وقاعدتها التقنية لتطوير القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ضمن توجه تنموي واضح.

وبما أن مفاوضات البيئة العالمية جارية وهناك انقسامات في الآراء بين الدول واستقطابات مختلفة، فإن على دول المجلس أن تشارك بفاعلية في تلك المفاوضات وتتعاون مع الدول النامية الأخرى (وخصوصاً مجموعة الدول الـ 77 والصين) كيلا يجري تعميم الاهتمام والسياسات البيئية للدول الصناعية على الدول النامية، باعتبار أن موضوع التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة للسكان له الأولوية عند تلك الدول. كما وأن خطوط الفصل بالنسبة إلى الموضوع البيئي ليست قاطعة، إذ إن داخل الدول الصناعية أطرافاً تتأثر سلبياً كجماعات البيئة المبالغة في تضخيم التأثر البيئي الناتج

عن التغير المناخي واقتراح أكثر الإجراءات تشدداً، وهؤلاء يمثلون الصناعات المتضررة والتي ستتأثر قدرتها التنافسية بذلك التشدد.

كما وأن اقتصادات بعض الدول الصناعية مثل دول الجنوب الأوربي (إسبانيا واليونان والبرتغال) والدول المنتجة للطاقة الأحفورية (أستراليا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية) قد تتضرر من تشدد الإجراءات البيئية المقترحة والتسرع في تطبيقها. لذلك تسعى هذه الدول وغيرها لتضمين الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص ما يتناسب مع اهتماماتها. ويمكن لدول المجلس في هذا الإطار أن تعمل على تضمين تلك الاتفاقيات ما يحمي مصالحها. وقد نجحت دول المجلس بالتعاون مع الدول النامية وبعض الدول الصناعية في تضمين الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي المادتين 4.8 و4.10 اللتين تؤكدان، إضافة إلى أمور أخرى، ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الآثار المحتملة على اقتصادات الدول المصدرة للوقود الأحفوري، عند رسم وتنفيذ السياسات المتعلقة بالحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري[12].

وإضافة إلى الانقسامات السياسية وتضارب المصالح الاقتصادية بين الدول حول الموضوع، فما يزال هناك انقسام في الدوائر العلمية حول ظاهرة التغير المناخي ومداها والسياسات الواجب اتخاذها حيالها والفوائد والتكاليف الناجمة عن تلك السياسات. لذلك على دول مجلس التعاون أن تدعم الأبحاث المحلية والعالمية للوصول إلى فهم أوضح للظاهرة وكيفية التعامل معها، وأن تشارك من خلال جامعاتها ومراكز بحوثها في الجهود العلمية حول الموضوع وآثاره.

يضاف إلى ذلك أن الإجراءات البيئية التي تتخذ سواء في إطار المواصفات البيئية للسلع وطريقة الإنتاج، أو في سياسات الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري ستؤثر في حركة التجارة الدولية في منتجات الطاقة، وهذا يستدعي النظر في الاحتكام إلى آليات منظمة التجارة العالمية للتعامل مع الآثار التجارية العالمية الناجمة عن السياسات البيئية المحلية.

وتهتم منظمة التجارة العالمية (WTO) بموضوع البيئة والتجارة من خلال إحدى لجانها. وفي السنوات الأخيرة ازداد الموضوع البيئي إلحاحاً في طرحه على اللجان

المعنية بالنزاعات التجارية بين الدول، ومنها موضوع المواصفات البيئية للمنتجات النفطية التي تضعها الدول الصناعية، وأثر ذلك في تجارتها مع الدول الأخرى. ويمكن لدول مجلس التعاون أن تدرس مع الدول الأخرى الأعضاء بالمنظمة كيفية الاستفادة من نصوص النظام التجاري العالمي، في حال تضرر تجارتها الدولية واقتصاداتها من جراء سياسات الدول الصناعية في التعامل مع التغيير المناخي.

فالتوجه نحو خفض استهلاك النفط بدواع بيئية حقيقة دولية قائمة بغض النظر عن مواقف دول المجلس وغيرها، وتأكد هذا التوجه باتفاقية عالمية ملزمة. وقد أدركت صناعة النفط والسيارات العالمية أبعاد ذلك التوجه وقامت بدورها بالاستثمار لتطوير السيارة التي تعمل بوقود بديل (السيارة الكهربائية أو ذات الوقود الثنائي وغيرها) مما قد يؤثر في أهم سوق للنفط على المدى البعيد. لذلك على دول المجلس ألا تقلل من أهمية تلك التوجهات، وأن تأخذ الحيطة وترسم السيناريوهات المختلفة لما يمكن أن يكون عليه الوضع خلال العقدين القادمين، وأن تبني خططاً لتوسعة طاقات إنتاج النفط لديها في ضوء ذلك.

الهوامش

1. كان مؤتمر ريودي جانيرو ثاني مؤتمر تنظمه وكالة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) بعد المؤتمر الأول الذي عقد عام 1972 في ستوكهولم، حيث كانت موضوعات التلوث (Pollution) والخطر النووي طاغية على أعماله. أما مؤتمر ريودي جانيرو أو "قمة الأرض" كما أطلق عليها، فقد نتج عنها اتفاقيتان لهما صفة الإلزام القانوني؛ أولهما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، وثانيهما اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. وصدر عن المؤتمر إعلان ريودي جانيرو وجدول القرن الحادي والعشرين (Agenda 21) الذي تبنى مفهوم التنمية المستدامة من تقرير برونتلاند. وقد صدر الأخير في كتاب من سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت بعنوان "مستقبلنا المشترك" في تشرين الأول/ أكتوبر 1989.

2. حسبت معدلات النمو في السكان المواطنين والوافدين ومعدل الزيادة الطبيعية (معدل المواليد ناقصاً معدل الوفيات) من تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 1997.

3. تتابع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال عدة لجان، موضوع توحيد مواصفات البنزين والديزل وجهود دول المجلس لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص في ضوء قرارات لجنة التعاون النفطي ولجنة مسؤولي البيئة، وقد حققت بعض دول المجلس تقدماً في مجال تحديث مصافيها لإنتاج البنزين النظيف.

4. تختلف حاجات النباتات إلى المياه باختلاف المناطق ونوع التربة؛ ففي المملكة العربية السعودية لوحظ أن حاجة هكتار القمح من المياه في وادي الدواسر تتراوح بين 5700 ـ 6500 متر مكعب/ هكتار، وفي المنطقة الشرقية تتراواح بين 4700 ـ 5100 متر مكعب/ هكتار، وقد يزيد الاستخدام الفعلي للمياه على الأرقام النظرية بسبب الهدر وتدني أساليب الري، فقد قررت خطة التنمية الرابعة للمملكة العربية السعودية (1985 ـ 1990) أن استهلاك هكتار واحد من القمح بلغ 8700 متر مكعب من المياه.

5. انظر عبداللطيف إبراهيم المقرن، "استراتيجية تنمية مصادر المياه والمحافظة عليها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، تشرين الأول/ أكتوبر 1992. وكذلك مجموعة الدراسات الصادرة عن ندوة «مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي» (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، شباط/ فبراير 1986).

6. أظهرت نتائج دراسة لاستطلاع آراء عينة من الطلاب والخريجين عن المشكلات البيئية الناتجة عن السلوك البشري بسلطنة عُمان، أن المشكلات البيئية الخمس الأولى في قائمة تضم اثنتين وعشرين مشكلة بيئية هي: استنزاف المياه الجوفية، وتملح مياه الآبار، والاستخدام السيئ لأنظمة الري، وتملح التربة، وتلوث مياه الأفلاج، وجميع هذه المشكلات مرتبط بالمياه واستغلالها مما يدل على

وعي الرأي العام بأبعاد مشكلة المياه الجوفية بيئياً. انظر السيد علي السيد شهده «المشكلات البيئية الناتجة عن السلوك البشري بسلطنة عُمان: دراسة وصفية تقويمية»، **التعاون**، الأمانة العامة لمجلس التعاون، العدد 43، السنة الحادية عشرة، (أيلول/ سبتمبر 1996)، ص 107-148.

7. انظر دراسة محمود عبدالجواد وصادق إبراهيم، «مجالات زيادة الاعتمادية وخفض تكلفة تحلية مياه البحر باستخدام تقنية التناضح العكسي»، ودراسة عبدالعزيز عبدالهادي، «حماية موارد المياه في تشريعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقانون الدولي»، المنشورتين في وثائق مؤتمر الخليج الثاني للمياه، (البحرين: تشرين الثاني/ نوفمبر 1994).

8. تضم سجلات الأمم المتحدة 166 اتفاقية دولية وإقليمية في مجال البيئة تم توقيعها والمصادقة عليها منذ عام 1921 منها اتفاقيات دولية مثل اتفاقية فيينا عام 1985، وبروتوكول مونتريال عام 1986 حول طبقة الأوزون، واتفاقية لندن عام 1954 لمنع تلوث البحار بالزيت، واتفاقيات حظر انتشار الأسلحة النووية، واتفاقيات إقليمية متعلقة ببيئات البحار والأنهار المشتركة. انظر قائمة الاتفاقيات الدولية والإقليمية حتى عام 1993 في كتاب: يوسف إبراهيم السلوم، **البيئة والتنمية**، (الرياض 1997)، ص232-248.

9. هناك ترجمات عربية مختلفة لظاهرة (Global Warming) أو (Greenhouse Effect) مثل "السخونة الكونية" و"ظاهرة الدفيئة" أو "البيوت الزجاجية"، وقد استخدمت هذه الدراسة تعبير الاحترار العالمي والاحتباس الحراري للدلالة على الظاهرة التي ينشأ عنها التغير المناخي.

10. تختلف معاملات التحويل باختلاف نوعية النفط والفحم كما تختلف باختلاف المنتجات النفطية. فمعاملات تحويل البنزين وزيت الوقود الثقيل مقارنة بالفحم بالنسبة إلى المحتوى الكربوني هي 0.76 و0.83 على التوالي، بينما هي للنفط عموماً 0.78. وقد أخذ بمعاملات التحويل المستخدمة من قبل وكالة الطاقة الدولية (IEA, 1991).

11. حول آليات وآثار ضريبة الكربون انظر دراسة ماجد المنيف، «الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية»، مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد 37، السنة العاشرة، (الشارقة: 1993)، ص 109-154.

12. تعتبر مشاركة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مفاوضات التغير المناخي جيدة مقارنة بمشاركات الدول النامية الأخرى، حيث نجحت في إضافة المادة 4.8 وغيرها إلى الاتفاقية وتأكيدها في بروتوكول كيوتو. وتنص تلك المادة على ما يلي: «عند تنفيذ الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية على الأطراف، ينبغي أن تعنى بشكل كامل... بالحاجات الخاصة للدول النامية الأطراف في الاتفاقية الناتجة عن تنفيذ إجراءات مواجهة (التغير المناخي) وخصوصاً على الدول التالية... (ومنها) الدول التي تعتمد اقتصاداتها على الدخل الناتج من تكرير وتصدير أو استهلاك الوقود الأحفوري أو السلعة ذات كثافة الطاقة» (UNBP, 1993).

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

1. رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، تشرين الأول/ أكتوبر 1984).

2. أحمد عبدالكريم سلامة، «حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة وملائمة: دراسة مقارنة في النظم والقوانين بما في ذلك مجلس التعاون»، مجلة **التعاون**، السنة الثانية عشرة، العدد السادس والأربعون، أيلول/ سبتمبر 1997، ص 118 .

3. يوسف إبراهيم السلوم، **البيئة والتنمية**، (الرياض: 1997).

4. السيد علي سيد شهده، «المشكلات البيئية الناتجة عن السلوك البشري بسلطنة عُمان: دراسة وصفية تقويمية»، مجلة **التعاون**، السنة الحادية عشرة، العدد الثالث والأربعون، أيلول/ سبتمبر 1996 ص 107-148.

5. محمود عبدالجواد وصادق إبراهيم، «مجالات زيادة الاعتمادية وخفض تكلفة تحلية مياه البحر باستخدام التناضح العكسي»، بحث ورد في كتاب: الماء في الخليج: **نحو إدارة متكاملة، أوراق مؤتمر الخليج الثاني للمياه**، البحرين 5ـ9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، (البحرين: جمعية علوم وتقنية المياه، ص 242ـ258).

6. حسين عبدالله، «موقف الدول المصدرة للنفط من ضرائب الكربون والطاقة»، مجلة **النفط والتعاون العربي**، مجلد 18، عدد 67، خريف 1993، ص 11-45 .

7. عبدالعزيز عبدالهادي، «حماية موارد المياه في تشريعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقانون الدولي»، بحث ورد في كتاب: **الماء في الخليج: نحو إدارة متكاملة**، (البحرين: جمعية علوم وتقنية المياه، 1994).

8. مصطفى نوري عثمان، **الماء ومسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية**، (جدة: مطبوعات تهامة، 1983).

9. اللجنة العالمية للبيئة، **مستقبلنا المشترك**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1989).

10. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة والعمل البيئي المشترك في دول مجلس التعاون**، (الرياض: الأمانة العامة، 1990).

11. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **النشرة الاقتصادية**، الربع الرابع 1997 .

12 . عبداللطيف المقرن، «استراتيجية تنمية مصادر المياه والمحافظة عليها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، تشرين الأول/ أكتوبر 1992 .

13 . ماجد عبدالله المنيف، «البيئة والتنمية وضرائب الكربون في الدول الصناعية»، مجلة **شؤون اجتماعية**، العدد السابع والثلاثون، السنة العاشرة، ربيع 1993، ص 109 ـ 154 .

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. British Petroleum (BP). *Statistical Review of World Energy*. London, 1995.

2. Cline, W. *The Economics of Global Warming* (Washington, DC: Institute of International Economics, 1992).

3. Data Resource Inc. (DRI). *Economic Effects of Using Carbon Taxes to Reduce CO_2 Emissions in OECD Countries*. New York, 1992.

4. Hoeller, P. and J. Coppel. "Energy Taxation and Price Distortions in Fossil Fuel Markets: Some Implications for Climate Change Policies." In *Climate Change: Designing a Practical Tax System* (Paris: OECD, 1992).

5. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Contributions of Working Group III to the IPCC Second Assessment Report (Geneva, 1995).

6. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Summaries for Policymakers and Other Summaries (New York: UNEP, 1994).

7. Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Supplement to the First Scientific Assessment Report (New York: UNEP, 1992).

8. International Energy Agency. *Greenhouse Gas Emissions: The Energy Dimensions* (Paris: OECD, 1991).

9. International Energy Agency. *Energy Policies of IEA Countries, 1994 Review* (Paris: IEA, 1995).

10. Lindzen, R. "Global Warming: The Origin and Nature of Alleged Scientific Consensus." In Proceedings of OPEC Seminar on the Environment, Vienna, 1992.

11. Nordhaus, W. "To Slow or Not to Slow: The Economics of the Greenhouse Effect." *The Economic Journal* no. 101 (1991).

12. Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC). *UN Framework Outlook to 2010: OWEM Scenario Report* (Vienna, 1998).

13. United Nations Environmental Program (UNEP). *UN Framework Convention on Climate Change* (Text) (Geneva: UNEP, 1993).

14. The World Bank. *Development and the Environment: World Development Report* (Washington, DC: The World Bank, 1992).

المحـــور العـاشــر

صـاحـب الـسـمـو الـشـيـخ زايـد ومـسـيـرة مـجـلـس الـتـعـاون لـدول الخـلـيـج الـعـربـيـة

الفصل العشرون

صاحب السمو الشيخ زايد والمسيرة الوحدوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

أحمد جلال التدمري*

النهج الوحدوي للشيخ زايد

مع ولادة الإنسان القويم في موطنه تولد فيه مشاعر الانتماء للأسرة والقوم، ومع نموه تتأصل فيه روابط الانصهار بالبلد والوطن فيعشق تراث الآباء والأجداد وينتعش بعبق الماضي التليد.

ولعل انتماءنا لعروبتنا وارتباطنا بوطننا قد كان ضمن رضعات طفولتنا، كل ذلك في ماهية من القيم الدينية والأخلاقية تتشربها النفوس وتتحدد من خلالها السلوكيات.

وفي مواجهة الأحداث تتبلور مواقف الإنسان تبعاً لذلك الانتماء، فمن معطيات الظروف تتكون المواقف لينة حيناً وصلبة في أحايين أخرى، تحددها الرؤية والمعاناة واليقين بما يحس به من رفض لذلك الواقع أو القبول به.

ذلك هو الإنسان العربي الحر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي اكتسب محبة شعبية واسعة على نطاق العالم العربي قاطبة، لمواقفه العربية الصادقة ولما حققه من مكاسب وطنية وإنجازات اتحادية محلية وخليجية، وهذا ما جعله في مكانة الزعامة والقيادة، حيث تتطلع الجماهير العربية إلى مواقفه الواعية الراسخة في مواجهة ما يعترض الأمة من أحداث ووقائع وما يلم بها من شؤون وشجون، فلم تكن تلك المكانة لكونه رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة بقدر ما له من احترام عربي وعالمي، ولما لشخصيته من وضوح وأصالة وإيمان.

* مستشار سمو رئيس الديوان الأميري، رأس الخيمة، دولة الإمارات العربية المتحدة

ملامح شخصية الشيخ زايد

ولكي نتبين ملامح شخصية الشيخ زايد لابد لنا من أن نعود سنين إلى الوراء، حيث ولد في عام 1918 في قلعة الحصن بمدينة أبوظبي، ونشأ في كنف والده الشيخ سلطان ابن زايد بن خليفة الذي تولى حكم إمارة أبوظبي خلال الفترة 1920 ـ 1926، حيث اشتهر الشيخ سلطان بالسماحة والكياسة، وهذا ما جعل الشيخ زايداً ملماً بأمور الحكم وفنون الحوار السياسي، وفي ظل والده تعلم القراءة والكتابة وحفظ الكثير من آيات القرآن الكريم، وولع بالشعر ونظمه ووجد متعة بالتعرف على أحداث التاريخ ووقائع العرب وأيامهم الخالدة وماضي الأمة، وكان تعلمه لأمور الدين وحفظه لآيات كتاب الله منهجاً له في الحكمة والسلوك، متخذاً من القيم الإسلامية والعربية نمطاً في أسلوب الحياة معتزاً بها ملتزماً بتطبيقها.

وخلال نشأته في قصر الحكم اقتبس أسلوب معالجة شؤون الحكم وتصريف أمور الإمارة وفق التقاليد العربية الكريمة والقيم الإسلامية السمحاء، ثم كانت مرحلة فتوة الشيخ زايد في مدينة العين، مرحلة الرجولة وبلورة الشخصية، فكان فارساً يهوى ركوب الخيل والهجن ويتقن استخدام البندقية والتصويب، ومهر في فنون الفروسية مثل الصيد بالصقور، وتمرس على حياة الصحراء بما فيها من شظف في العيش وصبر على الصعوبات، حتى إن من عرفوه في تلك الفترة يقولون: كان يصعد جبل حفيت يقنص الغزلان بصبر وإصرار يثير الدهشة، وكان شجاعاً شديد التحمل للطقس والأنواء.

واكتسب الشيخ زايد مكانة في الحكم إلى جانب أخيه الشيخ شخبوط حاكم الإمارة فتولى حكم مدينة العين والمناطق التابعة لها منذ عام 1946، ويعود إليه الفضل فيما شهدته تلك المنطقة من اهتمام وتطوير وبناء، إذ ركز جل اهتمامه على تطوير الزراعة والري، وفي ذلك يقول الكاتب البريطاني أنطوني شيبر عن الشيخ زايد في كتابه **«مغامرة في الجزيرة العربية»**:

«كان الشيخ زايد يحظى بإعجاب وولاء البدو الذين يعيشون في الصحراء المحيطة بمدينة العين، وكان دون شك أقوى شخصية في الإمارات المتصالحة، يمارس السياسة المحلية بأسلوب مميز فكان واحداً من العظماء القلة الذين التقيت بهم».

ومما قاله الرحالة تسيجر عام 1948 عندما زار المنطقة عن شخصية الشيخ زايد :

«ينم محياه عن ذكاء وقوة شخصية ، وارتبط اسمه بالتواضع والتسامح ومحبة الناس ، فكان مجلسه مفتوحاً للجميع لا يخلو من الضيوف والزوار ، وهو يعي ما يريد . . .» .

أما الممثل السياسي البريطاني بوب ستيد فقد قال في تلك الفترة عن الشيخ زايد :

«لقد دهشت دائماً من الجموع التي تحتشد حوله في مدينة العين وتحيطه باحترام واهتمام يستحقهما القديسون ، كان لطيفاً دائماً مع الجميع وكان سخياً جداً بماله ، وقد دهشت لكل ما عمله في بلدته العين وفي المنطقة حولها لمصلحة الشعب ، فقد شق الترع لزيادة الماء لري البساتين وحفر الآبار وعمَّر المباني الأسمنتية في الأفلاج لكي يستحم فيها الناس ، حتى إن كل من يزور منطقته يلاحظ سعادة أهل المنطقة» .

دور الشيخ زايد في مجلس تطوير إمارات الساحل المتصالح

كان للشيخ زايد حضور ومشاركة في أعمال مجلس الحكام الذي ضم حكام الإمارات السبع وتشكل في عام 1952 وعقدت جلساته بشكل دوري ، فكانت مشاركته فعالة ممثلاً لإمارة أبوظبي ونيابة عن أخيه الشيخ شخبوط ، وذلك قبل تقلده مسؤولية حكم إمارة أبوظبي .

ثم كانت للشيخ زايد بصماته البارزة في أنشطة المجلس وإنجازاته لخدمة شعب الإمارات في أعقاب توليه للمسؤولية حاكماً لإمارة أبوظبي في 6 آب/ أغسطس 1966 ، فكانت مشاركته لاجتماعات مجلس الحكام في مقر المجلس بدبي مشاركة فاعلة في دعم مشروعات الخدمات من ري وصحة وطرق وتعليم ، وذلك بالمساهمة في تمويل ميزانية صندوق التطوير التابع للمجلس ودعم مشروعات التنمية والخدمات المدرجة للتنفيذ .

وأصبحت إنجازات الشيخ زايد أكثر قوة وأوسع انتشاراً بعد حل مجلس الحكام إثر قيام دولة الاتحاد وتوليه رئاسة الدولة .

وهكذا فإن يوم السادس من آب/ أغسطس 1966 لم يكن نقطة انطلاق لإمارة أبوظبي فحسب، بل كان ذلك اليوم بداية لانطلاقة تاريخية شملت إمارات الساحل ومنطقة الخليج العربي عامة. فقد ساهم الشيخ زايد بكل أحاسيسه وإمكانياته في قضايا المنطقة مشاركاً بإيجابية في تطويرها متحملاً ما يمليه عليه إيمانه بروح المسؤولية، وبإقدام وعزيمة القادة الذين يصنعون التاريخ.

وكانت عروبته وحميته ومشاعره الفياضة تتجه نحو نصرة الأشقاء في المواجهة العسكرية على جبهات سوريا ومصر والأردن مع إسرائيل عام 1967، حيث تم التداول في اجتماعات مجلس الحكام حول المساهمة الشعبية مع الأشقاء في تلك الحرب، والوقوف مع مصر وسوريا والأردن وشعب فلسطين المحتلة ضد العدو الصهيوني الغاشم.

وتأثر وإخوانه الحكام بما أصاب الأمة العربية من هزيمة ونكسة في هذه الحرب، تلك النكسة التي ما كانت لتقع لولا الضعف في الصف العربي وتكالب قوى العدوان على الأمة.

ونتيجة لهذا التفاعل بين الإنسان القائد والظروف المحيطة به مع الواقع الماثل انبثق الموقف الذي يعكس فكره ومشاعره بضرورة الوحدة العربية والعمل من أجل تحقيقها خطوة خطوة وباقتناع المقبلين عليها. فكانت نظرته هي أن التآزر والاتحاد بين العرب هو طريق القوة، طريق العزة والمنعة، طريق الخير المشترك، وأن الفرقة لا ينتج عنها إلا الضعف وأن الكيانات الهزيلة لا مكان لها في عالم اليوم.

الشعور الوحدوي العام لدى عرب الخليج

يعتبر الوعي الوحدوي من أبرز سمات الريادة القومية عند الشيخ زايد، وهو وعي للواقع والتاريخ ودروس مستفادة من جهاد الأمة العربية والإسلامية وعِبَر من الأحداث التي مر بها الوطن خلال الماضي والحاضر.

وقد تحول هذا الوعي إلى طاقة متدفقة للعمل البناء في صالح الوطن والأمة، ورؤية صائبة في مواجهة ما يعترض مسيرة الأمة لاتخاذ الموقف الحاسم والعمل الناجح.

وكان الوعي الوحدوي السمة العامة التي سادت منطقة الخليج العربي إبان الستينيات بشعور عام لدى العرب في الخليج حكاماً ورعية، بأن الوقت قد حان لمقاومة التسلط البريطاني، والخروج من العزلة المستحكمة التي فرضتها بريطانيا على المنطقة بموجب معاهدات الحماية والمسالمة التي ارتبطت بها إمارات الخليج طيلة سنوات عديدة تعود إلى عام 1820، هذه العزلة التي جعلت من بلاد الخليج مناطق مقفلة بالتضييق على السكان ومنعهم من الخروج إلى البلاد العربية والتعاون معها، وكذلك بالحيلولة دون وصول العرب إلى هذه البقاع ودون تعرفهم عليها والترابط معها، اللهم إلا وفق شروط بريطانية قاسية قلما تتوافر عند المتوجهين نحو تلك البلاد.

والمسألة كما هي منطبقة على الأفراد العرب منطبقة أيضاً على المسؤولين والحكومات العربية، فعندما حاولت مجموعة من الأقطار العربية مد يدها للتعاون ودعم إماراتنا في عام 1965 حالت بريطانيا بكل ثقلها دون تنفيذ المشروعات العربية.

لقد تصاعد الشعور بضرورة وحدة إمارات الخليج العربي فشمل ذلك الشعور العرب في الخليج وحكامهم. وكانت بداية التحرك لتحقيق هذا الهدف السامي لدى الشيخ زايد الذي قال في عام 1968: الاتحاد أمنيتي وأسمى أهدافي لشعب دولة الإمارات.

والتقت تلك الأمنية مع إيمان إخوانه حكام الإمارات العربية الأخرى بضرورة لم الشمل والتكاتف لإقامة اتحاد يجمع إمارات الخليج في دولة قوية واحدة تمثل الحدود الشرقية للوطن العربي، تشارك بدورها القومي جنباً إلى جنب مع الدول العربية الأخرى في خدمة القضايا المصيرية للأمة العربية.

نشوء الاتحاد انطلاقاً لمجلس التعاون

رسم الشيخ زايد خطة الاتحاد عن إيمان بوحدة الأمة والوطن وبضرورة الربط بين أجزائه، باعتبار أن الوحدة هي الأصل في كيان الأمة، ودافع التجزئة هو دافع مؤقت وغير دائم.

وكانت مطالبة الشعب وراء القائد بالإجراءات التوحيدية دليلاً على وعيها بالمصلحة العامة للأمة، لذلك تضافرت كل الجهود لإبراز كيان الاتحاد، ومنذ اللحظة الأولى طالب الجميع بضرورة قيام الاتحاد لتحقيق رفاهية وسعادة المواطنين وسلامة الوطن.

كان الاتحاد بين الإمارات حلماً يراود مخيلة كل فرد من أبناء منطقة الخليج العربي ليكون قيام دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة لانطلاقة أكبر ولوحدة عربية أشمل.

ومن هذا المنطلق الوحدوي وإثر قرار بريطانيا في 16 كانون الثاني/ يناير 1968 كان حماس الشيخ زايد لإقامة اتحاد بين الإمارات في الخليج العربي شديداً، فجاءت الخطوة الأولى في ذلك الاجتماع التاريخي الذي عقد بين سموه وسمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم إمارة دبي في 18 شباط/ فبراير 1968 في منطقة السميح على الحدود بين الإمارتين.

ومن واقع الأسرة العربية الواحدة أبدى سمو الشيخ زايد كل السماحة لحل مسألة الحدود المعلقة بين إمارتي دبي وأبوظبي، مما تمخض عن هذا الاجتماع التوقيع بين الحاكمين على اتفاقية إقامة اتحاد ثنائي بين الإمارتين، تضمنها البيان المشترك الذي أعلن في ختام لقاء ذلك اليوم، والذي جاء فيه: إنه في سبيل تحقيق أماني شعب المنطقة وتلبية رغباته فقد تم الاتفاق والرضا بحمده تعالى بينهما على تكوين اتحاد يضم الإمارتين. ونصت المادة الرابعة فيه على ما يلي: «كما اتفق الحاكمان على دعوة إخوانهما أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه، ومن ثم دعوة صاحبي العظمة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك».

وكما قال الشيخ زايد في بيان الاتحاد الأساسي عام 1968: «لقد التقت رغبة إخواني حكام الإمارات مع رغبة أبناء الإمارات الذين يكونون شعباً واحداً يملك أرضاً واحدة، التقت هذه الرغبة على قيام الاتحاد وليكون قادراً على حفظ كيانها».

وعلى ذلك فإن الإعلان الأول لاتفاقية اتحاد الإمارات العربية نص على ما يلي:
«وحكام الإمارات العربية في الخليج العربي إذ يعلنون هذه الاتفاقية يشعرون بسعادة سابغة وهناءة بالغة بهذه الخطوة الإيجابية المباركة لجمع شمل العرب في الخليج العربي تدعيماً لعروبتهم وتثبيتاً لكيانهم وضماناً لتقدمهم وشامل نهضتهم، ويسألون الله جل وعلا أن يكتب لهذه الخطوة أكمل النجاح وأن يحيطها بفضل عنايته ورعايته، وأن يبارك جهودهم المشتركة في سبيل خير شعوبهم الشقيقة والأمة العربية جمعاء».

ولشد ما كان الترحيب والتأييد كبيراً من الأشقاء العرب ومن شعب الإمارات المتطلع للمستقبل، بقرار الشيخ زايد وأخيه الشيخ راشد على إقامة اتحاد بين إمارتيهما، ودعوتهما الإمارات الأخرى في الخليج العربي للقاء والانضمام إلى هذا الاتحاد الوليد.

ومضت المساعي المخلصة لإقامة الاتحاد الموسع ليشمل الإمارات جميعاً، وكان دور الشيخ زايد بارزاً في تلك الجهود، فقد تم تشكيل لجان متعددة تغطي اختصاصاتها أساسيات بناء الدولة الاتحادية تضم في عضويتها ممثلين للإمارات التسع، وأخذت الاجتماعات التحضيرية تتوالى في أبوظبي ودبي والدوحة.

فكانت مسيرة صناعة التاريخ، التي قامت على أسس عميقة الجذور بعمق الأصالة العربية لبلادنا، تلك هي المسيرة الاتحادية التي سبق أن عبر عنها الحكام في اجتماعهم بدبي يوم 25 شباط/ فبراير 1968 بتوقيعهم على الميثاق الاتحادي المشترك بإنشاء دولة اتحادية تضم الإمارات العربية في الخليج العربي، وتوحيد السياسة الخارجية ودعم الدفاع الجماعي لها.

وأذكر الانطباع الذي تكون خلال اجتماع أصحاب السمو الحكام بأبوظبي في تموز/ يوليو 1968 للبحث في شؤون إقامة الدولة الاتحادية وتشريعاتها، فكانوا أشبه بالإخوة لأب واحد ولأم واحدة يلتقون لقاء الأشقاء تجمعهم مشاعر المحبة والاحترام، تختلف وجهات نظرهم في موضوع معين من أجل الوصول إلى الشكل الأفضل والأسلم، حرصاً على إنجازهم الاتحادي الذي يكنون له كل الوفاء ويعلقون على نجاحه كل الآمال، وفاءً لأصالتهم وللمسؤوليات الكبيرة التي حملهم إياها أبناء الوطن شعب الإمارات بقبائله بدوه وحضره.

وتلا هذا الاجتماع تحرك واسع للحكام، وتجاوبت لأصداء ذلك التحرك جميع الإمارات، وخفقت لها قلوب العرب في الخليج وقلوب الأشقاء في كل مكان، فشهدت المنطقة نشاطاً سياسياً واسع النطاق ساهمت فيه دولة الكويت والمملكة العربية السعودية دعماً لهذا الهدف الساعي لاتحاد الإمارات.

استقلال إمارتي قطر والبحرين ومسيرة الاتحاد

إلا أنه أمام رغبة إمارتي قطر والبحرين بالاستقلال، تركزت المساعي لإنشاء اتحاد سباعي يضم إمارات ساحل عُمان السبع. وإثر قرار إمارتي قطر والبحرين إعلان الاستقلال المنفرد لكل منهما، عقد حكام إمارات الساحل يوم 18 تموز/ يوليو 1971 اجتماعاً بدبي، برئاسة الشيخ زايد الذي قال في بداية الاجتماع:

«هذه فرصة هيأها الله سبحانه وتعالى لنا، فرصة وجودنا اليوم في مكان واحد، إن قلوبنا جميعاً عامرة والحمد لله بالإيمان بمبدأ الوحدة، فلنجعل إذن من اجتماعنا هذا فرصة تاريخية لتحقيق أملنا المنشود».

وتكررت لقاءات الحكام فتدارسوا السبل الكفيلة بإقامة كيان اتحادي يوحد البلاد ويربطها ببعضها، ونجحوا في تحقيق ذلك الهدف العظيم.

ففي صبيحة اليوم الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر 1971 كان الإعلان عن قيام دولة الاتحاد، دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث انتخب الشيخ زايد بالإجماع رئيساً للدولة الوليدة، وأعلن الدستور المؤقت الذي نص في مادته السادسة على أن: «الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد وهو جزء من الأمة العربية».

وبولادة دولة الإمارات العربية المتحدة استعادت الوحدة العربية موقعها بعد أن أصيبت بخيبة أمل إثر وقوع الانفصال بين قطري الجمهورية العربية المتحدة، وجاء قيام دولة الاتحاد ليؤكد مرة أخرى أن الوحدة بين أقطار العالم العربي أمر حتمي تفرضه ماهية التكون العرقي وعناصر الوجود القومي للأمة العربية، وأن الوحدة هي القاعدة المنطقية والمصير المشترك للتقدم والنهوض، أما التجزؤ وتعدد الكيانات فهو أمر سلبي مختلق وواقع مريض يرفضه المنطق الحياتي والضمير العربي.

وفشلت محاولات بريطانيا ومخططاتها بأن يكون الاتحاد هزيلاً يحمل عوامل ضعفه، كما خاب رجاء الشعوبيين وخبا أملهم في فشل الاتحاد وانفراط عقده، فقد

ثبت على مدى السنوات الماضية أن اتحاد دولة الإمارات يعد كياناً راسخاً ومتيناً، دعائمه في إخلاص قادته وتماسكهم، وأنه ماض في تحقيق مصالح البلاد والمواطنين بروح واعية وثابتة تتمثل في قيادة رئيس الدولة وحكمته وتغلبه على المشكلات كافة التي أورثها عهد الحماية، ومضت الدولة الاتحادية في عنفوان قوتها وفي قمة مجدها تماسكاً وتضامناً وصلابة، تعمل من أجل وحدة الخليج ووحدة وطن العرب كله، وقام الاتحاد صرحاً شامخاً وقلعة منيعة رغم الصعوبات فتحقق الحلم وتحول إلى إنجاز، ومع أن المسيرة لإقامة الدولة الاتحادية كان طويلاً والتحديات التي واجهت هذه المسيرة كانت عديدة، فقد كان الشيخ زايد بإيمانه بأن مفهوم السلطة يتمثل في القدرة على ممارستها بإخلاص وأمانة وبصموده عملاقاً في مواجهة الأحداث، فسارت سفينة الاتحاد بقيادته إلى بر الأمان تسعى بروح الجماعة نحو التوحد، ليكوِّن كياناً عربياً شامخاً لخليج العرب يساهم في وحدة الصف العربي ويسعى للتخلص من التشرذم والتجزئة والتفرد.

لهذا كان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بإماراتها السبع بعد أن حالت الظروف دون شمول الاتحاد لإمارتي قطر والبحرين، حدثاً تاريخياً بارزاً على الصعيدين العربي والدولي؛ أما على الصعيد المحلي فقد كان مولداً لعهد جديد بكل معنى الكلمة، منطلقاً من إنهاء الارتباط بمعاهدات الحماية مع بريطانيا والتي دامت زهاء 151 عاماً. فكان بداية لعهد السيادة الكاملة والاستقلال التام، حيث تولت الإمارات من خلال الدولة الاتحادية إدارة شؤونها الخارجية والداخلية كافة، الدفاعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

فملكت بذلك حرية التحرك والانطلاق لتواكب الركب الحضاري العالمي ولتساهم بدورها في مسيرة الإنسانية من خلال المنظمات الدولية والهيئات العالمية.

ففي أعقاب الإعلان عن قيام الدولة قال الشيخ زايد في حديث إلى تلفزيون دولة الكويت يوم 5 كانون الثاني/ يناير 1972: «الحقيقة أن الاتحاد قام لأنه كان ضرورة

يتطلبها أكثر من ظرف وأكثر من سبب، وأهمها الرغبة الملحة في لم الشمل وجمع الكلمة في المنطقة، باعتبار أن التماسك وجمع الصف وتوحيد النوايا، كان الطريق الوحيد للوصول إلى القوة التي كنا - ولازلنا - في أمس الحاجة إليها لتؤدي الرسالة الملقاة على عاتقنا، ولهذا كله كان الاتحاد مطلباً ضرورياً من كل الجوانب سواء من شيوخ الخليج أو من شعوب الخليج، ولهذا السبب نحن صبرنا وقتاً طويلاً وبذلنا جهوداً متواصلة لنبني قواعد وأسس هذا الاتحاد، على الرغم من أن بعض الأفراد كانوا يظنون أن الاتحاد لن يقوم، وكان إيماننا نحن به عكس ما ظن هؤلاء، فبذلنا الغالي والثمين في سبيل هذا الاتحاد.

وقد قام إخواني الحكام في الحقيقة بدور مشرف وإيجابي في سبيل إقامة هذا الصرح المنيع، وأخيراً وفقنا الله وقام الاتحاد وأصبح حقيقة ملموسة. وأعتقد أن الأمل في قيام دولة متحدة على أرض الخليج لم يكن أملنا فقط بل كان أمل الدول العربية كلها؛ لأننا نؤمن بأن الاتحاد قوة، وقوة هذه الدولة ليست قوة لأبناء هذه الدولة فقط، بل هي قوة لكل أبناء الأمة العربية، وأنا أرى مستقبل هذه الدولة يتمثل أكبر ما يتمثل في مشاركتها الكاملة والمطلقة في كل ما يمت بصلة إلى الصالح العربي والخير للعرب، أما بالنسبة إلى العالم فإننا نعتبر أنفسنا دولة صديقة لكل من يمد لنا يد الصداقة والتعاون».

وكان قوله: «إن تجربة الاتحاد التي مرت بها دولتنا هي تجربة جديدة وفريدة من نوعها، وقد دفعنا إلى هذا الاتحاد إيماننا بضرورة تحقيق الرفاهية لمواطنينا، لذا ينبغي علينا أن نتكاتف للتعويض عما مر بنا من تخلف وحرمان، وأن نعمل على توفير متطلبات مجتمعنا في المجالات كافة لتأمين سعادة هذا الشعب الذي عمل من أجل الاتحاد».

ولا تنسى الأمة العربية الموقف العروبي الأصيل بالتجربة والفطرة وبوعي مصالح الأمة للشيخ زايد الخالد حيث مقولته المشرفة إبان حرب عام 1973 بين العرب وإسرائيل: «النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي»، والذي عبر به عن موقف وحدوي مصيري سياسي واقتصادي كان له دور بارز في المعركة.

النهج الوحدوي للشيخ زايد ومجلس التعاون

لقد حرصت دولة الإمارات بقيادة رئيسها الشيخ زايد على تكثيف التنسيق والتعاون مع دول الخليج العربية من أجل ترسيخ علاقات الأخوة من منطلق عبَّر عنه الشيخ زايد بقوله:

«إننا في الخليج العربي أسرة واحدة متعاضدة متكاتفة، تسير بخطى ثابتة واضحة على طريق الوحدة كجزء من وحدة عربية شاملة، وما مجلس التعاون إلا دليل قاطع على تصميم قادة وأبناء الخليج العربي على تحقيق الأهداف والتعاضد في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية».

وكانت الصورة الأخرى للإمارات متمثلة في دول الخليج العربية الست والتي ترتبط بروابط كثيرة وبأهداف مشتركة وبمواجهة واحدة. لذلك انطلقت الروح الاتحادية التي أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة تبث الدعوة إلى توحيد مجالات الخدمات بين هذه الدول وتعمل على تنسيق المواقف والمصالح، واستمرت هذه الجهود والمساعي بكل جد ومثابرة وإخلاص حتى أثمرت عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي ولد في أبوظبي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 25 أيار/ مايو 1981، ففي ذلك اليوم اجتمع قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر، وصدر عن لقائهم المبارك بيان تاريخي بإقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية نص على قوله:

«انطلاقاً من الروح الأخوية القائمة بين هذه الدول وشعوبها واستكمالاً للجهود التي بدأها قادتها في البحث عن صيغة مثلى تضم هذه الدول، واستجابةً لرغبات وطموحات شعوبهم في مزيد من التعاون والعمل من أجل مستقبل أفضل.

وبناءً على ما تم في اجتماعات وزراء خارجيتها في كل من الرياض بتاريخ 4 شباط/ فبراير 1981 ومسقط 6 كانون الثاني/ يناير 1981. اتفق أصحاب الجلالة والسمو فيما بينهم على إنشاء مجلس يضم دولهم يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية،

وقاموا بالتوقيع على النظام الأساسي للمجلس الذي يهدف إلى تطوير التعاون بين هذه الدول، وتنمية علاقاتهم، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وإنشاء المشروعات المشتركة، ووضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين الاقتصادية والثقافية والإعلامية والاجتماعية والتشريعية بما يخدم مصالحها ويقوي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها».

وتحقيقاً لهذه الأهداف ووضعها موضع التنفيذ تمشياً مع المادة الرابعة من النظام الأساسي قرروا إنشاء لجان متخصصة، بينتها بالتفصيل ورقة عمل تم إقرارها من قبل المجلس الأعلى. وقام أصحاب الجلالة والسمو باستعراض الوضع الراهن في المنطقة، وجددوا تأكيدهم بأن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها، كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية، وخاصةً وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم. وأعلنوا بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف.

ويومها قال الشيخ زايد: «إن الدوافع التي وراء قيام المجلس لا تستهدف إلا المصلحة والمصير الواحد والسعادة للجميع، ولذلك أجمع القادة على رأي واحد هو التعاون والترابط والتآزر، سواء في الاقتصاد أو الأمن أو أي مجال يحتاجه الشقيق من شقيقه بجد وإخلاص».

وأضاف: «نرجو أن يكون هذا المجلس قوة للأمة العربية وبرهاناً للدول الشقيقة على أن التعاون مفيد، ونأمل أن يكون نموذجاً لكل أشقائنا الآخرين حتى يسعوا نفس السعي».

لقد فوت زعماء دول الخليج العربية الست في تعاونهم الفرصة على المحاولات الأجنبية التي ركزت حملاتها النفسية والفكرية على وجود فراغ أمني بمنطقة الخليج العربي، لتوجد شكلاً جديداً من أشكال التسلط والهيمنة على مشرق العالم العربي.

وكان تحرك زعماء دول مجلس التعاون بتلك الروح الاتحادية رداً على الأطماع الخارجية، وعملاً جدياً لحماية المنطقة من شبح الاستعمار الجديد والابتعاد بها عن الصراع الدولي الهدام.

التنمية في ظل الاتحاد ومجلس التعاون

إن من أهداف مجلس التعاون كما نصت المادة الرابعة من نظامه الأساسي، تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وهكذا فإن الوحدة العربية الخليجية هي أساس قيام مجلس التعاون من خلال العمل الجاد والدؤوب لتحقيق تلك الوحدة. فقد أحيت ولادة مجلس التعاون الآمال بتوحيد مخططات التنمية لإيجاد تكامل في استراتيجية اقتصادية خليجية تنتظم المجموعة العربية العامة.

وتأتي التنمية الاقتصادية على رأس أولويات العمل التعاوني للتنمية الوطنية، وذلك بتحقيق التنسيق والتكامل والترابط الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وللوصول إلى ذلك الهدف وقَّع قادة دول المجلس في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1981 بالرياض على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تشكل خطوة كبيرة على طريق توحيد سياسات الدول الأعضاء، وتبعها في العام التالي لقاء لوزراء المالية والاقتصاد لوضع الأسس التنفيذية للاتفاقية تنفيذاً لما نصت عليه المادة الثامنة منها: بأن تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول المجلس دون تفريق أو تمييز مع كفالة حرية الانتقال والعمل والإقامة وحرية التملك والإرث والإيصاء وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي إلى جانب حرية انتقال رؤوس الأموال.

ولا شك في أن تنفيذ هذه الاتفاقية قد تطلب إصدار المزيد من التشريعات الملائمة بما يكفل التنسيق بين التشريعات المحلية وقرارات المجلس، وقد قطعت الهيئات المنبثقة من

مجلس التعاون شوطاً واسعاً في تحقيق الانسجام في القواعد القانونية المعمول بها في الدول الأعضاء.

ومن المعروف أن الشيخ زايداً حمل لواء التنمية والتطوير من منطلقات الالتزام بأخلاق الأسرة والقبيلة والعودة إلى الأصالة في الانتماء والتماسك الاجتماعي والتكافل الوطني والقومي، ولم يكن توجه الدولة نحو الحضارة الغربية سوى في الاستفادة من مناحي التقدم العلمي والتطور التقني، وعلى عكس ذلك كان الموقف سلبياً تجاه الغزو الفكري الأجنبي القائم على الانحلال الخلقي والتسيب الاجتماعي الذي تشهده مجتمعات الغرب اليوم.

ومن رؤى الشيخ زايد أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للوطن وفي ذلك قوله: «لا فائدة للمال إذا لم يسخر لصالح الشعب»، فبفضل هذا الفكر بنى الشيخ زايد الدولة فبدَّل ملامح الطبيعة على هذه الأرض وأقام المؤسسات لبناء شخصية الإنسان. وفي غضون سنوات قليلة قطعت الدولة خطوات واسعة في مجالات العمران والصناعة والزراعة والصحة والتعليم والقوات المسلحة، فلحقت بركب الحضارة العلمية المتقدمة بالمواصلات والاتصالات بأشكال التقنية كافة، حتى غدت مركز إشعاع للدول الأخرى في المنطقة.

أما عن الإنسان الثروة الحقيقية الفاعلة للوطن فقد وجه الشيخ زايد جل الاهتمام لرعاية المواطن صحياً وثقافياً خبرة وتعليماً معتبراً الإنسان أساس أي عملية حضارية وفي ذلك قال: «إن الثروة ليست ثروة المال بل هي ثروة الرجال، فهم القوة الحقيقية التي نعتز بها، وهم الزرع الذي نستفيء بظلاله».

وقد وجَّه الشباب بقوله: لقد آن لنا أن نستعيد عزتنا ومجدنا ولن يكون ذلك بالمال وحده، وما لم يقترن المال بعلم يخطط له وعقول مستنيرة ترشده، فإن مصير المال إلى الإقلال والضياع، وإن أكبر استثمار للمال هو استثماره في خلق أجيال من المتعلمين والمثقفين.

لذلك كان تركيز دولة الإمارات في التنمية بتوجيهات الشيخ زايد على النهوض بأفراد الأسرة وإقامتها على أسس سليمة باعتبارها لبنة المجتمع العربي وقاعدته بكل ما يتميز به من قيم وعادات وأخلاقيات، مولياً اهتماماً خاصاً بالمرأة وبالمسؤوليات التي تقع على عاتقها في شتى مراحل الحياة، لأن المرأة الصالحة أساس تقدم الأسرة وبالتالي أساس تقدم المجتمع، لذا وبرعاية الدولة نشأت الجمعيات والأندية النسائية، إضافة إلى إتاحة كل فرص التعليم للمرأة بكل مجالاته ورصد الجوائز للأم المثالية وللطالبة المتفوقة.

وبالقدر ذاته أبدى الشيخ زايد الاهتمام الشديد بالأبناء في بناء شخصيتهم العلمية والعملية والوطنية، ولم يأل جهداً في طرح الحوافز والدعم والتشجيع لهم في سائر المجالات.

ومما لاشك فيه أن الأسرة الخليجية في دول مجلس التعاون تلقى ذات الاهتمام والرعاية، وذلك إيماناً بحقيقة أن الخليج ليس نفطاً واستراتيجية، بل هو الإنسان والأرض والحقوق والثروات والربط بين المجتمعات الخليجية، أو بعبارة أخرى الربط بين الإنسان العربي وأخيه في العمل والعطاء والتطلع نحو المستقبل على مستوى دول المجلس مجتمعة، إذ لا يمكن أن تقوم التنمية بمعناها الواسع في إطار كيان صغير وحده، وعليه فإن التعاون الإقليمي والقومي في صيغة تكافلية ضمان لتحقيق التنمية المطلوبة في شتى المجالات تتولاها قيادة جماعية لأقطار دول المجلس، رائدها في ذلك وحدة الصف ووحدة الكلمة ووحدة المصالح الوطنية لتلك الأقطار متجاوزة في كثير من الأحيان المصالح المحلية من أجل المصالح الأشمل خليجياً وعربياً.

وفي سبيل بناء المجتمع المتناسق، بذل الشيخ زايد وإخوانه حكام الإمارات الكثير من الجهد والصبر والحكمة في عملية توطين البدو، ونجحوا في جذبهم لتغيير نمط حياتهم وتعليم أبنائهم وبناتهم، فبنى الشيخ زايد الكثير من القرى والمدن على امتداد رقعة الإمارات مزودة بكل مستلزمات الحياة المتحضرة والخدمات بالمجان، فكانت هبة القائد إلى شعبه دافعاً إلى المزيد من البناء والتطور.

لقد رسم الشيخ زايد ستة مبادئ للنهوض بأبناء المجتمع العربي في كلمته أمام الدورة الرابعة لوزراء الشباب والرياضة العرب في 14 آذار/ مارس 1981، وهي:

1. أن يكون الإنسان محور أهداف النهضة مع الأخذ بالاعتبار أن الناشئة هم أول الغرس، وأن الشباب هو أحسن مراحل العمر أخذاً وعطاءً وتفاعلاً.
2. الاهتمام بقطاع الشباب بأبعاده الثقافية والعلمية والرياضية وإعطائه الأولوية عند وضع السياسات والخطط والنظم.
3. إن شمولية السياسات الشبابية وتنفيذها يعبر عن الوظيفة الحقيقية للدولة.
4. إن حركة الشباب العربي تتجه إلى القضايا الرياضية البحتة والواجب أن نعتمد الأولوية للفكر والثقافة، فهما السبيل إلى الوفاق والتضامن المنشود.
5. التطلع إلى جامعة الدول العربية لتحقيق هذا الهدف على مستوى العالم العربي.
6. الاهتمام بالإنسان من أعلى؛ أي بعقله وفكره، فبهما كرّم الخالق ابن آدم.

تحقيق أهداف مجلس التعاون

وفيما تحقق من أهداف مجلس التعاون قال الشيخ زايد: إننا ندرك الأهمية الكبرى للتضامن والترابط بين الأشقاء على المستويين الخليجي والعربي، وقد عملنا مع أشقائنا قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بكل جهد وإخلاص من أجل التوصل إلى أفضل شكل لتحقيق مصالحنا المشتركة، وبلوغ ما تصبو إليه شعوبنا في منطقة الخليج العربي من تقدم وازدهار.

وأضاف: لقد حقق مجلس التعاون الكثير من الإنجازات والمكاسب لأبناء الدول الأعضاء، غير أننا نتطلع إلى المزيد من التعاون والتواصل والتكامل بين دول الخليج العربية في مختلف المجالات، أما على المستوى العربي فقد أكدنا - وما نزال - من أجل إعادة التضامن العربي على مبادئ الأخوة والتعاون والتسامح، كما دعونا إلى تحقيق السلام في المنطقة على أساس الشرعية الدولية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة كافة ومن الأراضي الفلسطينية وفي مقدمتها القدس الشريف.

وفي لقاء الشيخ زايد بوفد مجلس أمناء جامعة الخليج العربي في 27 أيار/ مايو 1998 أشار سموه إلى أن مجلس التعاون قد حقق الكثير من الإنجازات وقال: «إنه يجب بذل كل جهد ممكن لتوطيد دعائم التعاون الخليجي المشترك والتآزر بين دوله لخلق التلاحم الكامل وتشييد صرح متين يقوم على التضامن والإيمان بالمصير الواحد باعتباره جزءاً من الجهد العربي المتواصل لتعزيز الموقف العربي».

وهكذا، وبنظرة عامة في إنجازات المجلس نجد أن العمل يمضي في أجهزة الأمانة العامة لتنفيذ ما أمكن من القرارات، وخاصة في مجال الاقتصاد، إذ تسعى الدول الأعضاء من خلال مسيرتها إلى تحقيق أهداف مجلس التعاون الاقتصادية، من حيث التبادل التجاري وانتقال الأموال والأفراد وحماية النشاط الاقتصادي والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني والتنسيق في مجال النفط والصناعة والزراعة ودعم المشروعات المشتركة والنقل والمواصلات، وكذلك في مجالات الإسكان والشؤون البلدية والتعاون الجمركي.

فقد ذكرت إحصائيات المجلس لعام 1996 أن المشروعات المشتركة قد وصلت إلى 456 مشروعاً، بلغت رؤوس أموالها نحو 24 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى عدد من المشروعات ما زالت قيد البحث والدراسة.

ولا شك في أن هذا التعاون نابع من يقين دول المجلس بأنه لابد لها من العمل على تكامل اقتصادها ليزيد من مساحة القاعدة الإنتاجية فيها، وعدم الاعتماد على دخل قومي واحد وهو النفط، في الوقت الذي لا تستطيع تجاهل ما للنفط من أهمية في دخول هذه الدول.

لذا فقد سعت أجهزة المجلس إلى وضع الأنظمة والقوانين التي تخدم أهداف المجلس، ووضع التصور لبرامج تستهدف تنفيذ ما لم يتم تنفيذه حتى الآن من تلك الأهداف.

ولابد لنا من ذكر إعلان دمشق، ذلك الإنجاز الذي حققه مجلس التعاون في وقت عصيب مرت به المنطقة العربية بأسرها إبان أزمة الخليج الثانية، فاعتبر ذلك الإعلان إنجازاً تعاونياً على المستوى العربي وليس على المستوى الخليجي فقط، فهذا الإعلان هو تعاون مصري سوري خليجي جاء بهدف مواجهة التحديات في إطار عمل عربي مشترك نتيجة لتلك الأزمة القاسية.

الخاتمة

يعتبر قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية كسباً قومياً للأمة العربية جمعاء، وتجربة سياسية فريدة في تاريخ العرب، لاسيما وأن مجلس التعاون بنجاحه وتضامن أعضائه قد حقق وجود القوة الذاتية الوحيدة لست دول مجتمعة في المنطقة، قادرة على اتخاذ الموقف السياسي الموحد والإجراءات الاقتصادية المشتركة، التي يرتئيها ويقررها رؤساء الدول الأعضاء مجتمعين، بحيث تكون لهذه القرارات القوة التنفيذية في مختلف دول مجلس التعاون.

وهذا ما أكسب مجلس التعاون لدول الخليج العربية شخصية دولية واعتباراً عالمياً منفصلاً عن الاعتبارات الأخرى لأي من الدول الأعضاء فيه، باعتباره منظمة عربية دولية إقليمية وقومية سياسية مميزة في منطقة الخليج العربي لها أهميتها واحترامها على مستوى الدول العربية وفي الساحة الدولية.

فخلال السنوات الماضية من عمر المجلس استطاع أن يمضي بخطى ثابتة وأن يحقق العديد من الأهداف التي أنشئ من أجلها على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري.

إن طموحات قادة دول المجلس وشعبه كبيرة كما سبق أن عبر عنها الشيخ زايد في أكثر من مناسبة، والتي تتلخص في أن يمضي المجلس بالسرعة الممكنة لإنجاز الأمور المتعلقة بأهدافه كافة؛ وأهمها:

1. تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
2. تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
3. وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
4. دفع عجلة التقدم العلمي والفني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز للبحوث العلمية، وإقامة مشروعات

مشتركة على أوسع نطاق، وتشجيع التعاون بين القطاع الخاص في دول المجلس بما يعود بالخير على الجميع.

والأمل مرجو في أن يتمكن المجلس أيضاً بتكاتف جميع أعضائه وأجهزته على حل المشكلات الحدودية القائمة بين بعض الدول العربية الخليجية، انطلاقاً من الأخوة العربية ومن حقيقة أن دول المجلس تشكل أسرة واحدة وما لدى إحداها هو لدى الأخرى، كما نهج في ذلك الشيخ زايد في حل القضايا الحدودية مع الدول الشقيقة المجاورة، وكذلك القضايا الحدودية بين الإمارات ذاتها داخل دولة الاتحاد، وقد نجح في ذلك كل النجاح. وهذا ما يؤكد إمكانية نجاح دول المجلس بحل تلك المشكلات بالتعاون والتسامح والأخوة انطلاقاً من دعوة سمو الشيخ زايد للتسامح وللمصالحة الأخوية على أسس من الأخوة العربية والتضامن العربي.

وكآلية لهذا الهدف فإن تشكيل مجلس خليجي أو عربي عام للمصالحة والتحكيم فيما اعترض ويعترض العرب من مشكلات واختلافات هو أمر قد يكون أكثر يسراً وقبولاً وإقناعاً.

ولم تخل أحاديث الشيخ زايد العامة والخاصة من التطرق إلى واقع الحال الوطني والأمة العربية والتطلع إلى ما يجب أن يكون عليه الحال، فقد دأب سموه على الدعوة إلى التضامن ولم الشمل وتوحيد الكلمة، تحركه في ذلك الدوافع الوطنية والقومية في الدعوة إلى التآزر وإنقاذ الأمة العربية من أوضاعها المتردية، للتوصل إلى صفاء القلوب ورضى النفوس وخلق شكل من التضامن البناء لتفويت الفرصة على الطامعين ببلادنا وبثرواتنا.

ومن المفيد في هذا المجال تفعيل اتفاقية إعلان دمشق بمبادئها وبنودها كافة التي تعتبر خطوة فاعلة على طريق التعاون العربي والتضامن المصيري.

عرف الشيخ زايد توجهات هذا العصر وخير توجهات القوى الكبرى، فالتفكير في وحدة الأمة العربية تعني لديه القوة والريادة في عالم تحكمه القوة ويسيطر عليه

الأقوياء، ولكي تكون أمتنا كياناً يحسب له حساب ينبغي عليها أن تكون قوية، فالعالم لا يعترف إلا بالأقوياء.

إن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتالي مجلس التعاون قد أزال الإحباطات التي أصابت الشعب العربي نتيجة فشل المشروعات الوحدوية السابقة. وهكذا كانت ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعبيراً صادقاً عن الإرادة الشعبية لأبناء الخليج في الوحدة بين الدول الست لتحقيق الانفتاح الاقتصادي بينها، ممثلاً بتوحيد السوق الخليجية التي تحمي الاقتصاد الوطني وتعمل على تنميته على أسس من التكامل والتبادل البيني، إضافة إلى مطالب ملحة تتمثل في توحيد العملة وإصدار جواز سفر موحد في ظل قوانين موحدة في شتى مجالات التعامل ومجالات الإجراءات الرسمية.

ولا شك في أن مسيرة المجلس وضعت في طريقها تحقيق تلك الآمال شيئاً فشيئاً، إلا أن التطلعات الشعبية تتطلب الإسراع بإنجاز تلك الآمال ليكون أكثر قوة في مواجهة الأحداث، وفي مواجهة التغيرات الدولية وظهور نظام دولي جديد، تمشياً مع ما يشهده عالم اليوم من تطورات سريعة في تكوين التكتلات الإقليمية والدولية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وأمنياً. ولا شك في أن تشكيل مجلس شعبي خليجي دائم يضم ممثلين عن دول مجلس التعاون، سيكون سنداً للقادة في تحقيق الأهداف السامية التي قام من أجلها مجلس التعاون، ويكون معبراً بصدق عن أماني وطموحات شعوب منطقة الخليج العربي.

تشهد منطقة الخليج العربي تحولات اجتماعية داخلية نتيجة للتركيبة السكانية واستقدام عمالة مغايرة في المعتقدات والتقاليد والانفتاح السياحي على العالم، وتشهد تطورات ثقافية وانفتاحاً فكرياً شاملاً يتسع للثقافات والتيارات كافة. إزاء تلك التغيرات نشأت أجيال جديدة لها متطلبات وتطلعات تتعدى طموحات الأجيال السابقة، وفي مقدمتها المطالبة بالمزيد من توحيد القوانين والتشريعات، وتحقيق المزيد من التنسيق البيني ووحدة العمل الخليجي والعربي، ورفع مستوى القوة لمواجهة ضغوط النظام الدولي الجديد الاقتصادية والسياسية ومقاومة نهج العولمة الثقافي والتصهين الفكري.

فلابد إذن لمجلس التعاون من أن يمضي قدماً وبخطوات أسرع في تحقيق التكامل الاقتصادي لكي يواكب التحولات والتحالفات الدولية، من أجل أن يكون أكثر قوة وقدرة على مواجهة الأطماع الخارجية والحفاظ على ثروات المنطقة ومكاسبها القومية ولتحقيق تلك الطموحات الشعبية عربياً ووحدوياً.

ولا ننسى دعوة الشيخ زايد العرب جميعاً على المستويين الرسمي والشعبي لتحقيق مقتضيات التضامن العربي وعودة الصفاء والوئام بين شعوب الأمة ولم شملها في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن، والذي يفرض علينا واجبنا الديني والقومي بأن نتكاتف جميعاً ونبذل قصارى جهدنا من أجل تقوية كيان الأمة ودفع مسيرتها في دروب الخير والصلاح، ونبذ كل ما من شأنه أن يعكر صفو العلاقات أو يوجد شيئاً من الضغينة وسوء الظن، حتى لا يكون ذلك مدخلاً للفرقة والتباعد، كما جاء في كلمته أمام ندوة «**مستقبل الوطن العربي**» في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 في أبوظبي.

«لقد آن لنا في ظروف الحاضر أن نلم الشمل ونسعى للصفح وندعو للتسامح فيما بيننا، صادقين بإخلاص النية وحسن السريرة، وأن ندع باب العودة مفتوحاً على مصراعيه أمام جميع العرب شعوباً وقيادات بأنه لا مجال لنا إلا أن نكون كذلك. . . وقد اختلف غيرنا من الأمم وتقاتلوا وتشتتوا ولم يمنعهم ذلك من أن يعودوا إلى التحالف والتكاتف ولم الشمل. . . وأدعو الله في سري وعلني أن يجلي عن أمة العرب هذه الغمة، وينهي أسباب الفرقة والتباعد فيما بين شعوبها وقياداتها ليعود الجسد العربي واحداً كما دعا إليه رسولنا ﷺ بأن المؤمنين كالجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى».

وأخيراً فإن الأمم العظيمة هي الوحيدة القادرة على اختراق الصعوبات والبحث عما هو إيجابي لنهضتها، وهي الواعية بالمخاطر والعثرات لتتجنبها وتبتعد عنها، فالأمة العربية ليست أول الأمم أو آخرها التي تتعرض للنكسات والصراعات والأخطار والتآمر العدواني عليها، فقد سبقتنا في مواجهة مثل تلك المحن أمم وإمبراطوريات مثل اليابان وألمانيا وأوربا قاطبة التي خاضت حربين عالميتين سحقتا مدناً وأبادت صناعات وقضت على ملايين البشر. ولكن هذه الأمم ما لبثت أن ضمدت جراحها ونهضت من جديد لتتكامل قدراتها وتنجح في بناء حضارة مزدهرة.



المحور الحادي عشر

مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحديات المستقبل

الفصل الحادي والعشرون

مجلس التعاون بعد ستة عشر عاماً: مقومات البقاء والعطاء

الشيخ جميل إبراهيم الحجيلان*

بعد مضي ما يربو على ستة عشر عاماً من العمل الخليجي المشترك في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن أحد التساؤلات التي كثيراً ما تثار حوله هو كيف تسنى لهذا المجلس البقاء والعطاء وتجاوز العديد من التحديات والصعوبات مما أفشل تجارب عربية مماثلة. ولم يقتصر الأمر على مجرد الاستمرارية الشكلية، بل إن سجل المجلس يتحدث عن قائمة طويلة من المنجزات في المجالات كافة. وربما كان الإنجاز دون مستوى الطموح، إلا أن ذلك أمر طبيعي في عملية متواصلة من الأخذ والعطاء والمراجعة وإعادة التقويم، وهو ما يدركه كل من خبر ومارس العمل الجماعي. ولا يقلل ذلك من شأن الواقع الخليجي الجديد الذي ارتسمت ملامحه على كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة قرارات وسنوات العمل المشترك.

تأسيس حكيم وأسس صلبة

دخلت منطقة الخليج العربي مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر في الخامس والعشرين من أيار/ مايو 1981، حين قرر أصحاب الجلالة والسمو قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت إقامة مجلس للتعاون يؤطر العلاقات الوثيقة والروابط الاجتماعية والتاريخية بين دولهم وشعوبهم بما يؤمن الاستقرار للمنطقة والازدهار لشعوبها. وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي أكدت على العلاقات الخاصة التي تربط بين الدول الست والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة، والإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف.

* أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقد أدركت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن معطيات التعاون فيما بينها، الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية والجغرافية، توفر متطلبات إرساء إطار شامل للترابط والتكامل والتوحد، وأن هناك من التحديات الاقتصادية والأمنية ما يوجب عليها تبني منهاج للعمل المشترك يكفل لها تنمية مستدامة وأمناً مستقراً. فالمجلس، بإيجاز، تطوير وتطور طبيعي للروابط والعلاقات المميزة بين شعوبه ودوله، وهو تجاوب منطقي مع تحديات تنويع القاعدة الاقتصادية في دول تعتمد على عوائد النفط والغاز كمصدر أساسي للدخل، واقتصادات تلاحقها هموم تقلبات الأسعار ومرحلة ما بعد النفط. كما أن قيام المجلس يمثل استجابة دوله لتحديات ماثلة ومحتملة على أمنها ووحدة أراضيها وثرواتها الطبيعية، ورداً عملياً على دعاوى فراغ القوى التي كانت تكررها بعض الأوساط السياسية قبل قيام المجلس، حيث أصبح المجلس يمثل إحدى الركائز الأساسية في معادلة التوازن الإقليمي.

وتمثل فكرة مجلس التعاون درجة عالية من النضج السياسي واستيعاباً عميقاً لمسار العلاقات بين الدول والشعوب نحو التكتل والتوحد وإقامة التجمعات الإقليمية، حيث لا مكان مريحاً للكيانات الضعيفة. فهو في هذا السياق، إعداد وتحصين للمنطقة أمام تيار التجمعات التجارية الذي يجتاح العالم، خاصة منذ مطلع الثمانينيات.

وفي ضوء تجربة العمل العربي المشترك، فإن صيغة التعاون التي يطرحها المجلس، والتي قصرت عضويته على الدول الست، تمثل الخيار العملي والمنطقي. و كما يقال فإن ما لا يدرك جله لا يترك كله. وضمن هذا السياق، فإن العمل الجماعي الخليجي منسجم مع ميثاق جامعة الدول العربية، وداعم لأهدافها في تحقيق تقارب أوثق، وروابط أقوى فيما بين الدول العربية، وما من شك في أن ثمار هذا التعاون هي سند ورصيد للأمة العربية، ورافد للعمل العربي المشترك، بل دافع لإنعاشه والنهوض به، وهو ما أكدته ديباجة النظام الأساسي للمجلس حينما أشارت إلى أن إنشاء مجلس التعاون انطلق من اقتناع الدول الأعضاء «بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية»، وأن هذا المجلس هو خليجي المنشأ والتركيبة، عربي الهوية والانتماء، إسلامي الجوهر والتوجه، عالمي الأهمية والارتباط، وأن دوله جزء من العالم العربي الكبير، والعلاقة بين الجزء والكل في هذه الحالة علاقة عضوية قدرية، وليست خياراً مطروحاً للنقاش، أو القرار السياسي.

وبحكمة من استوعب التجارب الوحدوية والاندماجية العربية السابقة، ارتأى قادة دول المجلس في حينه عدم تقييد المجلس بصيغة نظرية محددة، بل جاءت صياغة الأهداف بشيء من العمومية المرنة من قبيل الإشارة إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، دونما توضيح للمقصود "بالوحدة المنشودة"، والتي جاءت الإشارة إليها باقتضاب متعمد وصائب في الوقت ذاته. وفي هذه الصياغة اللفظية والصيغة التعاونية تكمن بعض من عناصر القوة والديمومة في مجلس التعاون.

على أن أهم عناصر القوة فيه هي أن المجلس يستمد عافيته من استناده إلى قاعدة شعبية متجانسة ثقافياً واجتماعياً ودينياً، وصلات أسرية بين شعوبه، وقمة يجمعها المنظور السياسي والاقتصادي الواحد. وهي من المقومات الأساسية التي كفلت لمسيرة مجلس التعاون الانطلاقة السلسة والاستمرارية. وقد تعززت عناصر المتانة والديمومة هذه باعتماد المجلس، منذ البداية، منهاجاً يستند إلى التدرج والتأني في المسيرة التعاونية، بحيث تعطى الدول الأعضاء الفرصة كاملة لتكوين الاقتناع، كي تمضي مسيرة العمل المشترك نحو أهدافها بخطوات مدروسة وواثقة، وإن بدت بطيئة أحياناً. وبفضل هذا المنهج المتميز والأرضية الصلبة اللذين يرتكز عليهما العمل المشترك، تمكّن المجلس من الصمود وتجاوز تحديات وصعوبات تقوضت أمامها تجارب وحدوية عربية أخرى، كنا نتمنى لها النجاح لتكون سنداً للعمل العربي المشترك ودعائم تعزز صرح البيت العربي. وقد لا يكون من المبالغة القول إن أسلوب التدرج والتأني في مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقدر ما هو درس مستوعب من التجربة العربية في العمل المشترك، فإنه، من جانب آخر، تعبير وانعكاس للشخصية العربية الخليجية التي تتميز عموماً بالاعتدال والمحافظة والواقعية فكراً ومسلكاً.

ويكفي العملية التعاونية الخليجية رصيداً وفخراً انقضاء ما يربو على عقد ونصف منذ انطلاقتها وانتظام اجتماعاتها، ولاسيما القمة الخليجية السنوية التي أصبحت حدثاً مهماً مرتقباً في نهاية كل عام لمراجعة أعمال وأنشطة اللجان والتوجيه بما يعزز منجزات العمل المشترك التي شملت الجوانب كافة.

والواقع أن الكثيرين لم يتوقعوا للمجلس أن يصمد طوال السنوات الماضية، وأن يحقق قائمة طويلة من الإنجازات التي لا يمكن إنكار أهميتها، كما لا يمكن إنكار أن تلك السنوات والإنجازات خلقت واقعاً جديداً لا يمكن تجاهله. لقد راهن أولئك على فشل التجربة بناء على تجارب سابقة في العمل الاندماجي والوحدوي العربي، وهو ما تعودنا في المجلس أن نسمعه حين تواجه دول المجلس تحديات خارجية كبيرة؛ مثل العدوان الظالم على دولة الكويت، أو الاختلافات الطارئة على كيفية تحقيق الأهداف المرسومة لبعض جوانب السياسة الخارجية، والتي هي في واقع الأمر اجتهادات في الوسائل في إطار اتفاق على الغايات والأهداف، أو حينما تبرز الخلافات الحدودية التي سوِّي معظمها. ويصر المتشائمون على إغماض أعينهم عن النجاحات التي حققتها دول المجلس في هذا المجال البالغ الأهمية والحساسية، أو حينما يتحول تأجيل إقرار التعرفة الجمركية أو تأخير تطبيق الانتقال بالبطاقة في أذهان وأقلام البعض إلى كارثة تهدد بقاء المجلس، فهؤلاء لم يستوعبوا الطبيعة المتميزة للمسيرة وعناصر القوة والحيوية فيها.

وهذا لا يعني أن العملية التعاونية خالية من أوجه القصور، ولكنها جوانب قابلة للتصحيح والتطوير والاستكمال. كذلك لم يزعم أحد بأن العملية التكاملية تسير دائماً ضمن رسم بياني تصاعدي، بل هي عملية تخضع دائماً للمراجعة والتقويم والتجديد.

لقد أصبح المجلس، رغم التفاوت الذي نقر به بين الطموحات والإنجازات، مكسباً لا يمكن التخلي عنه وإنجازاً لا يمكن إلغاؤه وانتماءً ترفده مشاعر في وجدان أهل الخليج، الذين تحولت وتطورت روابطهم الأخوية العفوية إلى شعور التلاحم والتضامن المختلفة، كالتي سجلها التاريخ باعتزاز لأبناء دول المجلس في وقفته الشجاعة المساندة لأشقائهم أهل الكويت حينما ارتكب نظام العراق عدوانه الآثم في الثاني من آب/ أغسطس 1990. فالمجلس إذاً كما قال عنه قادته، وجد ليبقى، فهو السياج الحصين لتأمين الاستقرار وهو الضرورة المستقبلية لتوفير متطلبات تحقيق تنمية مستقرة ومستمرة لدول مجلس التعاون وشعوبه. وهو قبل هذا وذاك مطلب شعبي لا يمكن تجاهله، فأهل الخليج يطالبون وبصوت مسموع، بدعم المسيرة وتسريع وتيرتها وتحقيق كافة متطلبات المواطنة الخليجية، وما يؤمن تحصين البيت الخليجي من المخاطر القائمة والمحتملة ومسببات عدم الاستقرار.

مظاهر التماسك والوحدة والاستمرارية

من الناحية السياسية، تمثل دول مجلس التعاون تركيبة سياسية متجانسة فكراً ومنظوراً، تجمعها التجربة التاريخية، ويربطها الموقع الجغرافي والحدود المشتركة، وهي عوامل أسهمت، إلى جانب غيرها، في توليد رؤية متقاربة، إن لم تكن متطابقة للعالم الخارجي. وتعززت تلك العوامل بإجماع دول المجلس على تبني مبادئ سامية في التعامل الدولي أساسها ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بقواعد السلوك الدولي، واحترام التزاماتها العربية والدولية، وقد انعكست تلك المبادئ في أهداف عريضة للسياسة الخارجية تتلخص في توثيق الروابط والتضامن في الإطارين العربي والإسلامي، وتطوير علاقات دولية قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، ودعم الاستقرار الإقليمي والسلام العالمي وتعزيز مساحة الاعتدال السياسي والمساهمة في تخفيف التوتر وحل الخلافات، ولاسيما في الإطار العربي، ولدول المجلس رصيد حافل في ذلك.

وفي أوقات السلم، وفر مجلس التعاون آليات وقنوات للتشاور وتنسيق السياسات والتحركات إقليمياً ودولياً، أما في أوقات الأزمات فلقد تمكنت دول المجلس، كما في الظروف العادية، من بلورة مواقف موحدة ومتماسكة دللت على أن ترابط الأمن الخليجي أمر واقعي مقنع. والتحدي الأمني الأكثر خطورة كان الغزو الآثم لدولة الكويت من قبل نظام العراق في الثاني من آب/ أغسطس 1990، حيث أثبت العمل الخليجي المشترك جديته وجدواه، عند انطلاق التحرك الجماعي عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وإعلامياً منذ الساعات الأولى لمواجهة هذا العدوان الغاشم، وتأكدت فاعلية المجلس ورصيده الدولي من العلاقات والمصداقية حينما تمكنت دول المجلس من حشد رأي عام دولي رافض للعدوان ومساند لقرارات الشرعية الدولية. وليس أدل على ذلك من النجاح المؤكد والمتمثل في مشاركة أكثر من ثلاثين دولة في الحشد العسكري الضخم الذي ساهم في عملية تحرير دولة الكويت، والدعم المالي الذي وفَّره عدد من الدول الصناعية الغنية لمواجهة تبعات العدوان وعملية عاصفة الصحراء. ولولا صلابة الإرادة السياسية الجماعية وتماسكها، والدبلوماسية الحصيفة المنسقة، والمساهمة العسكرية والمالية غير المحدودة من دول مجلس التعاون، ووقفتها الشجاعة والتاريخية للتصدي

لنظام أفقدته القوة صوابه، لما أمكن وقف زحف قوات نظام العدوان، ناهيك عن تحرير أراضي دولة الكويت وإعادة الشرعية إليها.

وفي الإطار العربي، فإن دول مجلس التعاون تحظى بمكانة متميزة مستمدة من سجل مشرِّف في الالتزام بالمواثيق العربية وتسخير الإمكانيات كافة للدفاع عن القضايا العربية ودعم جهود التنمية في العالم العربي. كما أنها تتمتع، من خلال إعلان دمشق، بقدرة على المساهمة بفاعلية في وضع قواعد سليمة للتعامل والتعاون العربيين وفق مبادئ الإعلان التي أكدت، من بين أمور أخرى، على الالتزام باحترام وحدة الأراضي والسلامة الإقليمية، والمساواة في السيادة، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية.

أما على المستوى الدولي، فإن المجلس قد فرض نفسه سياسياً واقتصادياً كتجمع فاعل، لما تتمتع به دوله الأعضاء من وزن سياسي وأهمية استراتيجية وثقل اقتصادي، ولما لها من رصيد من الاعتدال السياسي والمسؤولية الاقتصادية في محيط من عدم الاستقرار والتطرف العقائدي والارتباك الاقتصادي. كما أصبح المجلس يشكل قوة تفاوضية؛ فقد دخلت دوله كمجموعة في محادثات اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومفاوضات تجارية مع الاتحاد الأوربي الذي يرتبط بالمجلس باتفاقية إطارية تم التوصل إليها في حزيران/ يونيو 1988، الأمر الذي ينقلنا إلى الحديث عن العمل الاقتصادي المشترك، حيث أرسى المجلس خلال الستة عشر عاماً المنصرمة من عمره برنامج العمل الاقتصادي الذي حددت خطوطه العريضة بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثانية المنعقدة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981. وتؤمِّن الاتفاقية في آخر المطاف إقامة وحدة خليجية اقتصادية، حيث نصت ديباجتها على أن هدف الاتفاقية هو تنمية الروابط الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء وتوسيعها وتدعيمها، وتنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها.

وبعد ستة عشر عاماً من العمل الخليجي المشترك فإن هناك واقعاً اقتصادياً جديداً جوهره التشابك المستمر والمتصاعد للمصالح الاقتصادية الخليجية على المستويين الأهلي والحكومي، وهو نواة ومنطلق للسوق الخليجية المشتركة الآخذة في التشكل والتطور تدريجياً بفعل قرارات وأنظمة تبناها مجلس التعاون. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فلقد أدت قرارات تحقيق المواطنة الاقتصادية أو المساواة في المعاملة فيما بين مواطني دول المجلس من حرفيين ومهنيين ورجال أعمال وطلاب وغيرهم معاملة مواطني الدول التي هم فيها، وكذلك انتقال السلع الوطنية فيما بين دول المجلس دون قيود أو رسوم ومعاملتها كسلع وطنية، ومنح القروض الصناعية للمستثمرين من مواطني الدول الأعضاء، وغيرها من القرارات، إلى إيجاد واقع اقتصادي تنفرد به دول مجلس التعاون ولا مثيل له في أي تجمع عربي آخر.

وبلغة الأرقام فإن من مظاهر هذا الواقع الجديد، أن بلغ عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهنية والحرف في غير دولهم حوالي 4600 ترخيص، كما بلغ عدد القروض الممنوحة لمواطني دول المجلس لإقامة مشروعات صناعية بدول المجلس الأخرى 116 قرضاً حتى عام 1994 بمبلغ إجمالي يتجاوز 1387 مليون دولار. كذلك بلغ عدد الشركات المساهمة بدول المجلس المسموح بتداول أسهمها من قبل مواطني المجلس 254 شركة برأس مال قدره 25.7 مليار دولار، منها 83 شركة صناعية، و30 شركة خدمات، و29 شركة عقارية، و10 شركات تجارية و9 شركات تأمين. يضاف إلى ذلك، أن المجلس قد أنشأ عدداً من المؤسسات المشتركة في المجال الاقتصادي، نورد منها على سبيل المثال "مؤسسة الخليج للاستثمار" ومقرها الكويت والتي ساهمت في التنمية الصناعية بدول المجلس، حيث شاركت في تمويل عشرين مشروعاً إنتاجياً في مختلف دول المجلس وبلغت استثماراتها في هذه المشروعات 2.7 مليار دولار. وقد سعت "هيئة المواصفات والمقاييس" لدول المجلس ومقرها الرياض لتوحيد المواصفات في دول المجلس، حيث تم بالفعل اعتماد 642 مواصفة خليجية. وغير ذلك من المؤسسات المشتركة مثل "مركز التحكيم التجاري"، إضافة إلى الاستراتيجيات والسياسات العامة والأنظمة التي أسهمت في تقريب وتوحيد السياسات الاقتصادية ودعم التكامل والترابط فيما بين الدول الأعضاء.

إن المسيرة في الجانب الاقتصادي، بشكل خاص، تكتسب حيوية وقوة دفع ذاتية بفعل اتجاه دول المجلس نحو تنويع القاعدة الإنتاجية، وتزايد المشروعات المشتركة التي يقوم بها القطاع الخاص، وهي تفاعلات إيجابية يومية تدفع بالمسيرة قدماً إلى الأمام عبر ما يتولد عنها من مصالح متداخلة تستفيد من قرارات مجلس التعاون وأنظمته التي هيأت الأرضية الملائمة لذلك. وضمن هذا السياق يمكن القول بأن مسيرة مجلس التعاون التي حظيت دائماً بدعم ومؤازرة شعبيين، قد أوجدت لها جمهوراً من المتحمسين ممن تتخطى مصالحهم الاقتصادية والتجارية والمعيشية الحدود السياسية فيما بين الدول الأعضاء. ويأتي الصناعيون في مقدمة المستفيدين من قرارات العمل المشترك، حيث يضع أصحاب المصانع في دول المجلس السوق الخليجية في تقديراتهم حين إنشاء المصانع أو توسعة منشآتهم الصناعية القائمة، الأمر الذي يمكنهم من التغلب على مشكلة محدودية الأسواق المحلية. ومع الاتجاه العام والمتسارع نحو التصنيع في دول المجلس فإن الروابط المصلحية آخذة هي الأخرى في التوثق والتشعب. ولا يقتصر الأمر على فئة الصناعيين، بل إن هناك أعداداً متزايدة من التجار والمستثمرين والحرفيين أصبحوا يمارسون أنشطتهم الاقتصادية والمهنية عبر حدود دول المجلس. كما يضاف إلى الفئات الاقتصادية المشار إليها، أعداد كبيرة من مواطني دول المجلس المقيمين في دول أعضاء أخرى ممن يسرت لهم قرارات العمل المشترك خلال الأعوام الماضية الإقامة الكريمة دونما قيود، وتملك العقار للسكن، والدراسة في المدارس الحكومية، والعلاج في المستوصفات والمستشفيات العامة، بالإضافة إلى ممارسة قائمة طويلة من الأنشطة الاقتصادية التي أقرها المجلس الأعلى.

تحديات وتطلعات

إن العملية التعاونية في إطار المجلس لا تخلو - ولا يمكن أن نتوقع لها أن تخلو - من المعوقات والتحديات التي تلقي بظلالها على المسيرة، وتحدد وتيرتها، وحتى سلّم أولوياتها، وجدول أعمالها أحياناً، من حيث ضرورة تذليل تلك العقبات والاستجابة لها. والعبرة هي في قدرة المجلس على إزالة تلك العراقيل والتفاعل بإيجابية مع التحديات وفق الإمكانات والظروف. وخلال السنوات الماضية أثبتت قيادات دول المجلس بأن لديها من الإرادة السياسية والرؤية ما يكفل لها التغلب على تلك المعوقات والتحديات.

بداية، وفي ضوء التطورات التي شهدتها الأعوام القليلة الماضية، لابد من القول بأن من أهم التحديات التي يواجهها العمل المشترك، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، تحصين البيت الخليجي داخلياً بإزالة كافة مسببات الاختلاف، وفي مقدمتها حل قضايا الحدود العالقة، حيث أثبتت الأحداث أن تركها لعامل الزمن وعدم مواجهتها قد زادها تعقيداً وعرّض مسيرة العمل المشترك لضغوط كبيرة أثرت سلبياً فيها وفي العلاقات فيما بين الدول الأعضاء. ولعل آخر إفرازات مسائل الحدود هو غياب دولة البحرين عن قمة الدوحة الأخيرة، الأمر الذي يؤكد أهمية تسريع الجهود ومضاعفتها وتوظيف الإمكانات كافة للوصول إلى حل مرض لتلك المشكلة. ونحن على ثقة بأن هذا الخلاف الحدودي بين الأشقاء سيجد طريقه إلى الحل.

وتظل التحديات الأمنية تحتل أولوية غير مرغوب فيها على جدول أعمال مجلس التعاون، فالبيئة الإقليمية لا تدعو للاطمئنان، وما يزال التحدي الأمني هاجس المجلس ودوله التي تدرك أن المخاطر ما تزال محدقة بهذه المنطقة وأن عوامل عدم الاستقرار تحيط بها. وتدرك دول المجلس أيضاً من واقع تجربتها خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب الناقلات والغزو العراقي لدولة الكويت وأعمال الإرهاب والتخريب التي حدثت في بعض دول المجلس أن مصادر التهديد العسكري والأمني ما زالت قائمة. وعلى ذلك فإن الترتيبات الأمنية في المنطقة، ولاسيما منذ الثاني من آب/ أغسطس 1990، قد احتلت أولوية قصوى على جدول أعمال مجلس التعاون، واستنفدت الكثير من الطاقات والأموال والوقت، فقد فرض موضوع توفير الأمن والاستقرار نفسه على اجتماعات مجلس التعاون.

لقد أرست الترتيبات الأمنية، بأبعادها المحلية والدولية، والتي اتخذتها دول مجلس التعاون منذ الغزو العراقي لدولة الكويت، قواعد راسخة للاستقرار الإقليمي. وتعمل دول المجلس على تطوير قدراتها الدفاعية، وفق منظور مشترك واستراتيجية موحدة تؤمّن قوة رادعة ذات مصداقية تسندها إرادة سياسية واضحة جوهرها أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ، وأن المساس بأي منها هو عدوان على الدول الأعضاء كافة.

ومن حيث الجانب الاقتصادي يعتبر موضوع توحيد التعرفة الجمركية أحد أبرز الصعوبات التي واجهت مجلس التعاون في هذا المجال الحيوي منذ انطلاقة المسيرة.

ورغم تفاؤلنا بقدرة دول المجلس على تجاوز إشكاليات توحيد التعرفة، فإن الموضوع أصبح يشكل همّاً اقتصادياً خليجياً لابد من تجاوزه للانتقال بمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى مرحلة أكثر تقدماً نحو تحقيق السوق الخليجية الموحدة. وفي قمة الدوحة الأخيرة، قرر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس توحيد التعرفة الجمركية وإقامة اتحاد جمركي، كما أقروا عدداً من الإجراءات الهادفة لاستكمال إقامة السوق الخليجية المشتركة، بما في ذلك استكمال تصنيف السلع للأغراض الجمركية إلى ثلاث فئات معفاة وأساسية وبقية السلع. كما وجهت القمة وزراء المالية والاقتصاد بدول المجلس بمتابعة بحث الإجراءات اللازمة لإقامة الاتحاد الجمركي بين دول المجلس، ورفع تقرير حول ذلك إلى المجلس الأعلى في دورته القادمة. وتعد تلك القرارات حكيمة وإيجابية من شأنها دفع موضوع توحيد التعرفة الجمركية خطوات إلى الأمام نحو الإنجاز.

إن تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوب دول مجلس التعاون وتوثيقها في مختلف المجالات هو أحد الأهداف العامة التي أكد عليها النظام الأساسي للمجلس. وينبغي علينا خلال المرحلة القادمة البحث عن قنوات ومجالات جديدة لتعزيز شبكة المصالح والعلاقات على المستوى الشعبي، ونذكر هنا بتقدير بالغ ما أكده صاحب السمو أمير دولة قطر في كلمته الضافية التي افتتح بها أعمال الدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى التي عقدت في الدوحة، من أنه دون المشاركة الفعالة من شعوب دول المجلس، فإن التعاون، حتى على المستوى الحكومي، يفقد مضمونه الحقيقي، وأنه لابد من بذل المزيد من الجهد لإفساح المجال واسعاً أمام تعاون القطاع الخاص الذي يتطلبه النظام الأساسي، خاصة مع تعاظم دور ذلك القطاع في دول العالم قاطبة.

إن أحد أوجه تلك المشاركة الشعبية يتمثل في توفير الأرضية الملائمة للقطاع الخاص كي يتمكن من الاضطلاع بدور فاعل في ربط المصالح والإسهام في دمج الاقتصادات. إن تنشيط دور الأفراد والشركات و المؤسسات الأهلية في مسيرة العمل المشترك يفترض تعميق وتوسيع مبدأ المواطنة الاقتصادية، بحيث تُزال تدريجياً - وفق برنامج مرحلي

متفق عليه - العقبات والقيود التي قد تعترض حرية مزاولة كافة الأنشطة الاقتصادية، لاسيما في مجال التملك والاستثمار العقاري والأسهم والمصارف وتيسير الانتقال.

وضمن هذا السياق، فإننا نتطلع إلى أن تتوصل دول المجلس إلى تطبيق نظام الانتقال بالبطاقة لمواطنيها، مما سيسهم في دعم التواصل والاتصال الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين أبناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبما يكرس التوجه لتفعيل المشاركة الأهلية في دعم مسيرة مجلس التعاون وتحقيق السوق الموحدة. وهناك أفكار ومقترحات مطروحة تدرس في إطار مجلس التعاون لتعزيز مشاركة مواطني دول المجلس في دفع المسيرة الخليجية الخيِّرة. وكما هو معلوم، فإن منطق العلاقة بين القرار الرسمي والمساندة الشعبية يقضي بأن استمرار تفاعل المواطنين مع العمل الجماعي في إطار مجلس التعاون مرهون بتلبية قرارات العمل المشترك لحاجات واهتمامات أبناء المجلس.

إن آمالنا معقودة على أن يمضي التعاون بوتيرة متسارعة نحو الأمام في خطوط متوازية تغطي الجوانب كافة، وأن يأخذ التعاون الاقتصادي حقه كاملاً خلال الأعوام القادمة، وأن تمنح هذه المنطقة فسحة من الهدوء السياسي والاستقرار الإقليمي، لكي ندخل القرن الحادي والعشرين على أرضية اقتصادية صلبة تستند إلى شبكة واسعة من المصالح المترابطة تعزز التكامل وتدعم الاندماج.

الفصل الثاني والعشرون

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحديات المستقبل

باسم الجسر*

تُعد تحديات المستقبل التي تواجه كل دول العالم عند نهاية القرن العشرين عبارة عن مجموعة أو بالأحرى مزيج متفاعل من عدة أنواع؛ فمنها ما هو نابع من الخصائص التكوينية التاريخية والبشرية والاجتماعية والسياسية النظامية والاقتصادية للدولة؛ ومنها ما هو متأت من الظروف الموضوعية التي يمر بها الإقليم الذي تقع فيه الدولة، تلك الظروف التي تفرض نوعية علاقاتها السلبية أو الإيجابية بغيرها من دول الجوار. من هذه التحديات أيضاً وعلى وجه الخصوص ما هو مفروض عليها وعلى كل دول العالم في شكل تحديات عالمية جديدة تقنية واقتصادية وبيئية وأمنية وسياسية.

ومما يزيد من صعوبة تبصر "المصلحة الوطنية" في خضم هذا التشابك والتمازج بين التحديات الداخلية والإقليمية والدولية هو تعدد الالتزامات الدولية التي ترتبط بها الدول؛ فبالنسبة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثلاً، هناك الارتباط بمنظمة مجلس التعاون، والارتباط بجامعة الدول العربية، بالإضافة إلى ارتباطها بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبالأمم المتحدة، ناهيك عن عشرات الاتفاقيات الثنائية الدولية. وليست دول مجلس التعاون وحدها رهينة هذه الالتزامات الإقليمية والدولية التي تفرض عليها التوفيق الدائم بين هويتها ومصالحها الوطنية والخليجية والعربية والإسلامية والدولية؛ بل إن كل دول العالم تقريباً تعاني من هذا الواقع العالمي الجديد.

إلا أن مفهوم أو أبعاد ما يسمى بالمصلحة الوطنية أو القومية لم يعد مقتصراً في أيامنا هذه على الدفاع عنهما سياسياً أو عسكرياً أمام الأخطار الخارجية والداخلية التي

* كاتب سياسي لبناني ومدير معهد العالم العربي في باريس سابقاً.

تهددهما، لأن ثمة أخطاراً وتحديات عالمية وإقليمية ومحلية من أنواع جديدة وغير سياسية، باتت تبرز وتحتل مقدمة الموضوعات التي تشغل اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة والدول الكبيرة، كقضية حماية البيئة والحياة على الأرض، وقضية العولمة المتعددة المظاهر والتشعبات، وقضية حقوق الإنسان وحكم القانون، والديمقراطية، والبطالة، وهجرة السكان وغيرها.

من هنا، وفي محاولة للبحث عن القواعد والوسائل التي يستطيع مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأمانته العامة الانطلاق منها أو استخدامها لمجابهة تحديات المستقبل، لابد من تحديد هذه التحديات الداخلية والإقليمية والدولية سواء السياسية منها أو الاقتصادية أو مايتعلق بالبيئة.

تأتي في مقدمة التحديات الداخلية تلك التي تنبع من طبيعة وخصائص تكوين الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون. وهي تتميز عن سائر الدول العربية باقتصاد مرتكز على الثروة النفطية وبضآلة عدد السكان، وبالتالي ارتفاع نسبة الدخل الفردي، ووجود نسبة عالية من اليد العاملة الأجنبية أو غير الخليجية. كما تتميز دول المجلس بأنظمة سياسية قائمة على الشورى وأحكام الشريعة الإسلامية وفّرت الاستقرار السياسي لشعوبها على خلاف دول عربية عدة. إلا أن النهضة الاقتصادية والعمرانية والثقافية التي حققتها دول مجلس التعاون ووفرت الاستقرار السياسي، أدت - وستؤدي أكثر فأكثر - إلى تغيرات في البنى الاجتماعية وما يتبع ذلك من تغير في العلاقات البشرية والتطلعات. وعندما تصبح الأكثرية الساحقة من أبناء دول المجلس بعد عشر أو عشرين سنة من المتعلمين والمثقفين المزودين بتقنيات الحاسوب والمتصلين بكل ما يجري في العالم، بل متفاعلين وعلى علاقة تجارية مع العالم، فمن الطبيعي أن تتطور تطبيقات نظام الحكم مع هذا الواقع الجديد.

كما أن مشكلة الوجود المكثف لليد العاملة الأجنبية يشكل معضلة تستحق التفكير الجدي في معالجتها وإيجاد حلول مرحلية لها. ثم هناك التحديات السياسية الإقليمية من نزاعات على الحدود وعلى غير الحدود بين الدول أعضاء مجلس التعاون التي تحتاج إلى حلول سريعة وحاسمة لها. وهنا يمكن لأمانة المجلس أن تؤدي دوراً إيجابياً إذا وفّر

لها ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية الوسائل القانونية، وإذا توافر الاقتناع والإرادة السياسية على مستوى الحكومات لحل هذه النزاعات.

ولكن ثمة نوعاً ثالثاً من التحديات السياسية التي تواجهها دول مجلس التعاون، ونعني الأطماع أو محاولات الهيمنة - أو أكثر - التي مورست وقد تمارس من قبل دولتين جارتين في الخليج هما: إيران والعراق. وقد تجلت هذه المطامع منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقبل حرب الخليج الثانية وبعدها. وبالرغم من البوادر الأخيرة في تحسن العلاقات بين إيران وجاراتها الخليجيات وتجميد مطامع النظام العراقي، فإن دول مجلس التعاون لا تستطيع سوى اعتبار التحديين العراقي والإيراني في طليعة التحديات، كيلا نقول الأخطار السياسية الأولى التي تهددها في استقلالها وسلامتها وأمنها.

وليس أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوى حلين لمجابهة هذا التحدي المصيري الكبير، وهما: تكوين الطاقة العسكرية الكافية للردع الذاتي لخطر عسكري يأتي من هذين البلدين الجارين، والاعتماد على صداقاتها الدولية وبنوع خاص على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما من الحلفاء الغربيين والعرب للدفاع عن أراضيها واستقلالها. وكلا الحلين يطرح مشكلة، إذ إن بناء القوة العسكرية الحديثة الرادعة يستنزف قسماً كبيراً من موارد هذه الدول كان بالإمكان توظيفه في مشروعات الإنماء الداخلية والعربية والإسلامية. كما أن وجود قوات أجنبية في الخليج العربي من شأنه إثارة حساسيات وطنية في أوساط الأجيال الجديدة تستغلها التيارات السياسية الراديكالية المعارضة للأنظمة، مما يؤثر سلبياً في الاستقرار السياسي بها. وقد يكون أفضل حل لهذه التحديات تغير النظامين في طهران وبغداد أو تغييرهما لسياستهما الخليجية والعربية، ولكن أمر هذا التغيير ليس في يد دول مجلس التعاون، وإن كانت المحاولات الدبلوماسية لتحسين العلاقات مع طهران أو بغداد ضرورية.

التحدي الثالث هو التحدي الإسرائيلي. صحيح أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعيدة جغرافياً عن إسرائيل وليست لها أراض محتلة بقوات إسرائيلية، ولا تشكل إسرائيل خطراً مباشراً محدقاً أو جاثماً على حدودها كما هي حال لبنان

وسوريا والأردن ومصر، ولكنها دول أعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتلتزم التزاماً كاملاً بمواقفهما المبدئية والقومية والعقائدية إزاء العدوان والاحتلال وإزاء الاستيلاء الإسرائيلي على القدس، كما هي ملتزمة بحقوق الشعب الفلسطيني، بل يمكن القول بأنه التزام مبدئي أقوى وغير مشوب بما يفرضه التحدي الإسرائيلي على دول الجوار من تنازلات واقعية.

ولقد نجحت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة عبر المجلس أو منفردة، في إقامة نوع من التوازن بين التزاماتها القومية بالقضية الفلسطينية والحقوق العربية، وبين صداقاتها مع بعض الدول الغربية التي ما زالت مواقفها الودية من إسرائيل تعطل عملية السلام. ومن الطبيعي أن تنشأ صعوبات جدية في وجه سياسة دول مجلس التعاون الموفقة بين الالتزام القومي العربي والصداقات الغربية (الضرورية لها في مجابهتها للتحديين العراقي والإيراني) إذا تعطلت عملية السلام وتصاعدت المقاومة الفلسطينية والعربية والإسلامية والرفض الشعبي العربي للسلام مع إسرائيل، ولاسيما أن إيران والعراق والدول العربية المتخاصمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، سوف تدعم القوى الرافضة التي هي في حال نزاع مع حكومات وأنظمة دول مجلس التعاون ودول عربية أخرى.

قد يكون الحل الأنسب لدول مجلس التعاون ممارسة الضغط على الدول الغربية القادرة على الضغط على إسرائيل للقبول بشروط العرب والفلسطينيين من أجل سلام عادل، وقد فعلت ذلك.

ولكن السؤال يبقى حائراً حول الاستراتيجية الأمريكية في الخليج وأهدافها الحقيقية وأولوياتها. إن سياسة الردع المزدوج لإيران والعراق والتحالف التركي - الإسرائيلي والنزاعات العربية - العربية من شأنها أن تزيد سياسة دول المجلس صعوبة فوق صعوبة. حتى إذا أضيف إليها البعد الإسلامي (مقررات المؤتمر الإسلامي الأخيرة) زادت تشابكاً وتعقيداً.

ترى هل يفيد عقد اجتماعات دورية بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وأمانة جامعة الدول العربية وأمانة المؤتمر الإسلامي (وربما أمانة مؤتمر الوحدة

الأفريقية الذي يضم عدداً كبيراً من الدول العربية والإسلامية) لإقامة تنسيق بين الخطط والمقررات الموضوعة من قبل كل من هذه المنظمات الثلاث أو الأربع التي تتجاذب مصير الدول العربية والإسلامية ؟

إن ما يشتكى منه على صعيد إلزامية القرارات ومسألة الإجماع أو الأكثرية اللازمة في مجلس التعاون يشتكى منه في جامعة الدول العربية وفي كل المنظمات الدولية والإقليمية التي يحتفظ أعضاؤها بالسيادة الوطنية وحقوقها. ومن هنا فإن تفعيل دور مجلس التعاون وأمانته العامة عن طريق تعديل الميثاق أو النظام الأساسي قد يكون مفيداً، ولكنه لن يوجد الحلول لكل المشكلات. إلا أن إنشاء قيادة عسكرية موحدة وخطة دفاعية مشتركة وبناء قوة ردع عسكرية قادرة على صد العدوان الخارجي (على الأقل لفترة قصيرة لازمة للتدخل الدولي ووقف العدوان) يجب أن تكون له الأولوية.

أما بالنسبة إلى الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون فهي على ضرورتها أصعب في التحقيق. فالخطط الوطنية للإنماء الخاصة بكل دولة سارت أشواطاً في طريق التكامل الوطني لكي يعاد النظر فيها. ولكن خطة توحيدية مرحلية (على غرار الاتحاد الأوربي) تبقى ممكنة وضرورية. وتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية وحرية التنقل والإقامة لأبناء الدول الأعضاء وإنشاء عملة موحدة مثل (اليورو) هي من الخطوات الضرورية المفيدة لكل الدول الأعضاء على المدى المتوسط والبعيد.

لقد كانت الثروة النفطية - وما تزال - إلى حد بعيد مرتكز القدرة الإنمائية في كل دول مجلس التعاون. وبالرغم من الجهود الملحوظة التي قامت بها دول المجلس في السنوات العشر الأخيرة لتنمية قطاعات صناعية وتجارية وزراعية توفر نوعاً من الاكتفاء الذاتي وطاقة تصديرية للخارج، فإن المجال ما زال واسعاً أمام الإنماء الاقتصادي غير النفطي الموارد. ولا شك في أن المركز الجغرافي لدول الخليج عند منتصف الطريق بين أوربا والشرق الأقصى يؤهلها لأن تكون مركزاً عالمياً للترانزيت والصناعات التحويلية. وقد تساعد الاكتشافات والاختراعات التقنية الحديثة هذه الدول في اكتشاف مصادر جديدة للثروة أو للطاقة. ومن هنا فإن تكثيف الجهود والاستعداد لنقل الاقتصاد

الخليجي من مرحلة النفط إلى مرحلة العولمة التجارية والعصر التقني الإعلامي والتواصلي بات مهماً، بل ضرورياً.

إن دول مجلس التعاون ليست مهددة بشكل مباشر وملحوظ بالتلوث البيئي كدول أخرى في العالم، ولكنها قد تشكو في المستقبل من أخطار بيئية من نوع آخر كقضية المياه اللازمة للحياة والزراعة. إن مشروعات استجلاب المياه من شط العرب (أو من لبنان) عبر أنابيب، يجب ألا تستبعد بسبب الموقف العراقي الراهن، لأنه إذا قام في العراق نظام ديمقراطي صحيح فإن جر المياه الفائضة في شط العرب إلى دول الخليج العربية فيه فائدة لكل الأطراف. كذلك ضخ الماء الفائض في لبنان عبر الأنابيب ليس بالمشروع المستحيل.

غير أن التنمية البشرية تبقى الأهم في عصرنا على مشارف القرن الحادي والعشرين. لقد قطعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرحلة متقدمة في حقل التعليم، ولكن تطور التقنية المتسارع يفترض اللحاق به إذا أرادت المجتمعات العربية ألا تقع ضحية له أو تصبح مجرد مستهلكة لأدواته. ومن هنا فإن تركيز التعليم الجامعي على العلوم والتعليم الثانوي على المهن الجديدة التي أوجدها التقدم التقني بات ضرورياً، بل ملحاً في ضرورته.

ما من دولة في العالم اليوم، ومن الآن فصاعداً، تستطيع اتباع سياسة الانعزال عن العالم تجنباً للمشكلات التي قد تأتيها من الخارج. بل إن العالم وهو يتجه نحو التوحد التجاري والإعلامي والتواصلي، بات يشهد اندلاع نزاعات محلية وإقليمية دينية ومذهبية وعرقية وثقافية أو لغوية كانت الدولة القومية أو الدولة الاتحادية قد أضعفتها أو أخفتت صوتها. ولقد أصبح بإمكان أصحاب هذه النزاعات إيصال أصواتهم إلى كل أنحاء العالم بسبب التقدم الإعلامي التقني. كما أن الأمم المتحدة والدول الكبيرة الغربية باتت تتدخل مباشرة عسكرياً أو اقتصادياً في هذه النزاعات، والأمثلة عديدة ومعروفة.

وشهدت دول مجلس التعاون كغيرها من الدول العربية والإسلامية بعض هذه الأنواع من النزاعات، وإن لم تكن في حجم أو درجة العنف والفداحة التي كانت عليه

في دول عربية وإسلامية أخرى. وبديهي أن قمع النزاعات ومسببيها بالقوة ليس أفضل حل. وإن كان السهر والعمل على إلغاء أسبابها ضرورياً، ما لم يكن ملحاً. وهو يتطلب تعاوناً وتنسيقاً مع كل الدول العربية والإسلامية أولاً ثم مع الدول الكبيرة.

ثمة مشكلة اجتماعية عالمية وعربية وخليجية يعبر عنها اليوم باتساع الهوة بين "الذين يملكون" و"الذين لا يملكون". فكيف عندما يكون الذين لا يملكون من "الغرباء"؟ إن الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي الخليجي في اليد العاملة هدف ذو أولوية، ويليه الاتكال على اليد العاملة العربية. فيمكن على سبيل المثال أن تعتمد دول مجلس التعاون سياسة تجنيس عدد معين كل عام من المواطنين العرب من ذوي الاختصاص والكفاءات العالية (على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) ففي ذلك أكثر من فائدة.

أما المشكلة الخطيرة التي بدأت في التنامي ليس في دول مجلس التعاون والدول العربية والإسلامية فحسب، بل في معظم دول العالم، فهي مشكلة التحدي الثقافي الجديد الذي تشكله برامج التلفزيون والإنترنت وغيرهما من الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية التي باتت تغرق المجتمعات بثقافتها. وهي وسائل إعلام غربية وأمريكية على وجه الخصوص. إنه من الصعب مقاومة أو منع هذا التدفق الثقافي الحضاري المتسرب إلى كل منزل عبر شاشات التلفزيون والحاسوب أو الأسطوانات المدمجة، ناهيك عن الأفلام السينمائية، ولكنه من الصعب أيضاً خسارة الهوية الثقافية والخصائص الحضارية والتقاليد والمعتقدات القومية أو الدينية من جراء طغيان تلك البرامج التثقيفية أو الترفيهية الوافدة عليها كماً ونوعاً. ولا يكون الرد أو الحل إلا بإنتاج البرامج التثقيفية والترفيهية التي تبرز التراث والقيم الخليجية والعربية والإسلامية، شريطة أن تكون على مستوى فني وفكري عال لتنافس البرامج الغربية.

ثمة مشكلة دقيقة تستوجب التوقف عندها، وهي الصراع العقائدي-السياسي-الديني الذي يدور في كل الدول والمجتمعات العربية والإسلامية، ونعني هذا المد أو هذه الحركات السياسية الدينية الراديكالية التي يطلق عليها اسم الأصولية والتي تناصب

معظم الأنظمة العربية العداء (بدرجات مختلفة). لسنا بصدد تقويم هذه الحركات والأحزاب والتيارات الدينية السياسية في هذا البحث، ولكن بصدد تقويم علاقاتها الصدامية أو النزاعية بمعظم الأنظمة الحاكمة في العالم العربي، وتأثير ذلك في الاستقرار الداخلي في الدول العربية وفي تضامنها وموقفها من التحديات الدولية الكبيرة وعلاقاتها بالدول الغربية الكبيرة. لاسيما وأن هذه الحركات والأحزاب تناصب الدول الكبرى العداء وترفض عملية السلام مع إسرائيل.

إنها حلقة مفرغة خطيرة النتائج؛ إذ تستمد هذه الحركات قوتها من تصديها لإسرائيل ومن عدائها للدول الغربية التي تؤيدها أو لا تضغط عليها لإعادة الحقوق العربية. كما تستمد جاذبيتها لدى الجماهير العربية من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في معظم الدول العربية والإسلامية (باستثناء دول مجلس التعاون). فإذا سايرتها الأنظمة العربية في عدائها للدول الغربية وفي رفضها للسلام، خسرت الرأي العام الغربي ووساطة الدول الغربية في عملية السلام، أما إذا تصدت لها وانشغلت في محاربتها (كما هي حال بعض الدول العربية) عرَّضت الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي للخطر، بل وتعرضت لانتقاد الأمم المتحدة والدول الغربية ذاتها، المتظاهرة بدور المدافع عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

تلك هي التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون في أهم المجالات والميادين بوجه عام. بعضها "وطني" خاص بكل دولة وبعضها "خليجي" مقصور على دول المجلس، وأخرى مشتركة بينها وبين الدول العربية والدول الإسلامية وأخرى إقليمية أو دولية لا يمكنها تجنبها. وبطبيعة الحال تكمن هنا المشكلة الحقيقية التي تعانيها كل الدول، لا الدول الخليجية فحسب، حيث لا تستطيع دول الخليج العربي ومجلس تعاونها رسم استراتيجية لمجابهة هذه التحديات بمفردها أو وضع خطة ذات أهداف وطنية أو خليجية أو عربية أو إسلامية فحسب.

ومن هنا لابد من اعتماد الوسائل الثلاث لحل المشكلات والصراعات في نهاية القرن العشرين ونعني: (1) وضع سلم للأولويات، (2) وضع خطط مرحلية،

(3) اعتماد الحوار والتنسيق والمفاوضات بين الأطراف، وكذلك تبني المبادئ والمعطيات التي يفرضها العصر وواقع التطور التقني في العالم. وهي تحمل أسماء: الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير والسلام والأمن العالميين. قد لا يعني ذلك اتباع أو نقل النماذج الغربية في الحكم والأنظمة الاجتماعية، ولكنه يعني مزيداً من الحرية السياسية ومن المشاركة الشعبية في القرار وفي مراقبة تنفيذ القرارات.

إن الصعوبة الحقيقية قد تكون في وضع سلم الأولويات: لأي تكون الأولوية؟ لإعادة الحق العربي في فلسطين، أم للسلام الممهد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ للإصلاح السياسي أم للتنمية الاقتصادية أم لحرية الإنسان وكرامته؟ لدخول المجتمع التقني الحديث وركوب قطاره المسرع بصرف النظر عن المكان الذي سيصل إليه، أم للمحافظة على المبادئ والقيم العربية والإسلامية التي تتميز بها الشعوب الخليجية؟

خلاصة

إن الأوضاع المتوترة في منطقة الخليج العربي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجارتيها العراق وإيران، وما أدت إليه من وجود عسكري أجنبي في الخليج ومن سياسة تسلح تستنزف قسماً كبيراً من الثروة الخليجية، إنما هي أوضاع استثنائية وسلبية ولابد من التخلص منها بالمفاوضات والتسوية.

ثم قد يكون تعزيز التوحد الاقتصادي بين دول مجلس التعاون هو الخطوة الثانية في سلم الأولويات، من دون التخلي عن مشروع السوق العربية المشتركة وغيرها من المشروعات التعاونية الاقتصادية. وهذا ما ينقلنا إلى هدفين أولويين اقتصاديين هما: ضرورة تطوير اقتصاد دول مجلس التعاون من مرحلة الاعتماد على موارد النفط والإنشاء والإعمار إلى مرحلة الاعتماد على موارد اقتصادية من نوع جديد يعتمد على الإنسان والتقنية الحديثة من جهة، ويتداخل أو ينسجم مع الاتجاه الدولي نحو العولمة من جهة أخرى.

ثمة خطوة ثالثة ذات أولوية، وهي إنهاء الخلافات والنزاعات بين دول مجلس التعاون والتركيز على تحسين – إن لم يكن تطبيع – العلاقات مع الدولتين الجارتين: العراق وإيران. وفي انتظار زوال الأسباب التي تشكل تحدياً أو خطراً من قبلهما على دول مجلس التعاون، ينبغي العمل الجدي والمخطط ضمن قيادة عسكرية موحدة وخطة دفاعية متطورة لبناء قوة دفاعية رادعة تؤدي إلى الاستغناء عن الوجود العسكري الأجنبي في الخليج العربي.

خطوة أولوية أخرى قد تكون في تعزيز الأمانة العامة وأجهزتها وآليات تدخلها لحسم النزاعات وللتعاون الجدي مع أمانات المنظمات الدولية أو القارية أو الإقليمية الأخرى. لقد أخذت وسائل الإعلام الجماهيرية المسموعة والمرئية لدول مجلس التعاون تؤدي دوراً بارزاً في حقلي الإعلام والثقافة العربية، مستقطبة المواهب والكفاءات العربية وغير العربية. وهذا الدور يجب أن يتنامى ويزداد إشعاعاً ليقف بوجه ما سمي بالغزو الثقافي الغربي أو الأجنبي الذي يهدد الثقافة والهوية العربية الإسلامية، ولكن التزام وسائل الإعلام بمستوى رفيع من الإنتاج والبرامج هو شرط أساسي للصمود بوجه البرامج الأجنبية وليست العبرة بكمية البرامج وكثرة موضوعاتها.

وبطبيعة الحال يتطلب تنفيذ هذه الخطط المرحلية إرادة سياسية يمكن توافرها في الاجتماعات الدورية لقمة دول مجلس التعاون، وفي تنشيط الأمانة العامة وتأهيلها للمتابعة والتنفيذ، وفي الحرص على ملاءمة أوضاع ومصالح دول مجلس التعاون مع أوضاع العالم وتطوره. ذلك أن بقاء دول مجلس التعاون والدول والشعوب العربية والإسلامية أيضاً خارج العالم والتاريخ أمر مستحيل، كما أن الوقوف بوجه العالم والعصر أمر صعب جداً. وإذا كان لابد ولا مناص من ركوب قطار العصر والحداثة مع المحافظة على الهوية الذاتية والحقوق والمصالح فليكن ذلك اليوم، لأن قطار التطور مسرع جداً في سيره.

الفصل الثالث والعشرون

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: طبيعته ومسيرته

عبدالخالق عبدالله*

قلما توجد مجموعة من الدول في العالم تتصف بصفات وخصائص مشتركة وعميقة كما هي الحال بالنسبة إلى دول الخليج العربية الست، دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الكويت، وهي الدول التي قررت البدء بمشروعها الخاص للاندماج الإقليمي من خلال تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار/ مايو 1981. هذه المجموعة من الدول الخليجية العربية، ليست دولاً متشابهة كل التشابه فحسب، بل هي متطابقة كل التطابق في أصولها وفروعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1]. لكن رغم كل هذا التطابق الواضح كل الوضوح وفي كل المجالات الحياتية، فإن هذه المجموعة من الدول لم تتمكن حتى الآن وبعد مرور 17 عاماً على قيام المجلس، من تحقيق سوى القدر الضئيل من الاندماج الإقليمي، ولم تنجز سوى القدر اليسير من الأهداف الاندماجية الواردة في النظام الأساسي للمجلس. لذلك ظل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال هذه الفترة، مجرد إطار للقاء قمة سنوي اعتيادي يُصدر بيانات عامة وغير ملزمة لأعضائه حول القضايا الإقليمية والإسلامية والعالمية.

إن استمرار وانتظام اجتماعات القمة السنوية على مدى السبعة عشر عاماً الأخيرة ودون انقطاع، هو بكل تأكيد إنجاز مهم في حد ذاته. بيد أن اجتماعات القمة السنوية على أهميتها الرمزية والمعنوية شهدت عثرات غير متوقعة خلال قمتي مسقط عام 1995 والدوحة عام 1996. ففي قمة مسقط قررت دولة قطر الانسحاب من الجلسة الأخيرة، وأعلنت نيتها مقاطعة اجتماعات المجلس. كذلك قررت دولة البحرين عدم حضور

* أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة.

قمة الدوحة نتيجة لتفاقم الخلافات الحدودية والسياسية مع دولة قطر. ورغم أن مجلس التعاون قد تمكن سريعاً من تجاوز هذه العثرات غير المألوفة على صعيد القمة، وذلك من خلال الحرص والالتزام مجدداً لإنجاح اجتماعات القمة السنوية، وخاصة خلال قمة الكويت عام 1997، وإظهار كل التجاوب لإنجاح قمة أبوظبي عام 1998، فإن هذه العثرات على مستوى القمة أثارت تساؤلات مشروعة لدى المتشككين والمتحمسين لتجربة مجلس التعاون، عن مدى جدية هذا المشروع التعاوني وحول طبيعة الخلافات بين الأعضاء وقدرتهم على حلها، وحول مجمل مسيرة المجلس وما حققه وما لم يحققه حتى الآن.

لا شك في أن المجلس قد حقق خلال السبعة عشر عاماً الماضية نجاحات عديدة كما أنه عايش عثرات كثيرة، لكن مهما كانت النجاحات أو الإخفاقات فمن الواضح أن المجلس يمر الآن بمرحلة دقيقة وحافلة بكل الاحتمالات، بما في ذلك التعامل مع فرص ومخاطر القرن الحادي والعشرين[2]. فالتماسك والانسجام الداخلي بين الأعضاء، وليس التهديد الخارجي، هو محور الاهتمام وأحد أهم الأولويات بالنسبة إلى الدول الأعضاء في المجلس خلال السنوات القادمة. لقد كان التهديد الخارجي المتمثل في سقوط الشاه وقيام الثورة الإيرانية ومن ثم اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية هو السبب الأساسي في قيام المجلس، وكانت هذه التهديدات الخارجية هي الشغل الشاغل للدول الأعضاء على مدى السبعة عشر عاماً الأخيرة. ورغم أن الظروف الإقليمية غير المستقرة ما زالت على رأس أولويات المجلس، فإن ما هو أهم الآن - في ظل المستجدات الإقليمية والعالمية الراهنة والمستقبلية - هو التركيز على الأولويات الداخلية، وإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة. كما أن الأولوية بالنسبة إلى دول المجلس في المرحلة الراهنة هي لتحقيق أكبر قدر من الوفاق داخل المجلس، والتغلب على الخلافات البينية ومنع تفاقمها وتحولها إلى أزمات تعوق مسيرة التعاون الخليجي. إن نجاح أو فشل المجلس يكمن الآن في التعامل مع الداخل وليس مع الخارج. والتحديات المستقبلية هي تحديات داخلية وليست خارجية، خاصة في ظل التعثر المزمن في تحقيق الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية للمجلس.

فالاندماج الاقتصادي لم يتقدم إلى الأمام بخطوة ملموسة، والتنسيق السياسي بين دول المجلس أخذ يتصدع في الآونة الأخيرة، أما الادعاء بأن المجلس هو المعني أساساً بأمن دوله فقد ثبت عدم واقعيته في ظل اهتمام دول المجلس الملموس بتوقيع معاهدات أمنية مع الدول الكبرى خلال عقد التسعينيات في إثر حرب الخليج الثانية[3]. بل إن دول المجلس أخذت فجأة تظهر رغبة مجددة في تأكيد كل مظاهر السيادة والحرص على إظهار الاستقلالية تجاه القضايا الخارجية، بما في ذلك القضايا الخليجية التي لم تعد تحظى بالقدر نفسه من الإجماع كما كان الحال في السابق. لذلك جاءت العثرات على مستوى اجتماعات القمة كما حدث مؤخراً في مسقط والدوحة لتؤكد أن المجلس هو الآن أمام لحظة فاصلة، وربما قد تتحول إلى عبء سياسي لأعضائه.

لكن رغم كل الشكوك المشروعة حول مسيرة التعاون الخليجي صعوداً وهبوطاً، فإنه من السابق لأوانه إعلان أن المجلس قد انتهى سياسياً. فقد كانت العثرات الأخيرة على مستوى القمة صدمة للعمل التعاوني الخليجي، بيد أنها حتماً لم تكن صدمة مميتة. هذه الصدمات وغيرها من العثرات الدورية هي مؤشرات لكل المتحمسين للمشروعات الوحدوية الاندماجية السريعة بأن العمل التعاوني والاندماجي والوحدوي عمل شاق وبطيء ومملوء بالإحباطات، ويمر بفترات من الصعود والهبوط والتقدم والتراجع. لكن ما ينبغي التأكيد عليه هو قدرة المجلس على الاستمرار وعلى تجاوز العثرات مهما كانت المحبطات. وعليه فإن المسيرة التاريخية لدمج دول المجلس وربما توحيدها اقتصادياً وسياسياً لاحقاً ما زالت مستمرة وفي طريقها إلى التحقق. وليس هناك من شك في أن المجلس قد قام ليبقى، فالمصالح قد تشابكت وتداخلت، بل هي اليوم أكثر تشابكاً من أي يوم آخر، وما تم استثماره في العمل التعاوني غير قابل للتراجع وربما تجاوز مرحلة اللاعودة. ورغم أن عمر المجلس لا يزيد على السبعة عشر عاماً فإنه قد تحول إلى حقيقة من الحقائق السياسية المعاصرة، وأصبح نموذجاً على الصعيد العربي الذي يفتقر إلى العمل التعاوني والوحدوي الناجح[4]. إن النجاح النسبي الذي حققه العمل التعاوني الخليجي يعود في الأساس إلى المنطق الواقعي الذي استند - وما زال يستند - إليه مجلس التعاون. ففي ظل استحالة تحقيق الوحدة السياسية الفورية وعدم القدرة على تحقيق الاندماج الاقتصادي السريع فإن التعاون هو

الخيار العملي والواقعي الوحيد الممكن. هذا المنطق الواقعي بالإضافة إلى الأسلوب التدريجي المتأني والتقليدي هو الذي أدى إلى تأسيس المجلس، ومن ثم تجاوزه لصعوبات المرحلة التأسيسية للعمل التعاوني الخليجي[5].

إن الأمر المؤكد هو أن المجلس قد استطاع خلال هذه المرحلة تثبيت أسسه بل إنه قد تجاوز ذلك إلى تحقيق العديد من أهدافه. فدول المجلس تعاملت مع مخاطر الثورة الإيرانية تعاملاً جماعياً، وتمكنت من الصمود في وجه التهديدات بتصدير هذه الثورة التي أسست لما عرف بموجة الإسلام السياسي والراديكالي والأصولي، وهي الموجة التي عمت العالم العربي والإسلامي وتسببت في الإطاحة بالعديد من الأنظمة العربية الحاكمة وشككت في شرعية ما تبقى منها. كذلك تعاملت دول المجلس وبنجاح مشهود مع الإفرازات العنيفة للحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت زهاء ثماني سنوات متتالية، وكانت واحدة من أعنف الحروب في التاريخ المعاصر للخليج العربي. من جهة أخرى، وقفت كل دول المجلس معاً لمساندة دولة الكويت سياسياً وعسكرياً خلال حرب الخليج الثانية وشاركت مشاركة فعلية في العمليات العسكرية في حرب تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي الغاشم[6]. بالإضافة إلى ذلك استطاعت دول المجلس تخفيف حدة التوترات وخاصة المسلحة منها، وخلقت فيما بينها أجواء آمنة، واتسمت علاقاتها ببعضها البعض بالتعايش السلمي، لولا بعض الاحتكاكات المسلحة العابرة التي أمكن احتواؤها سريعاً. أما على الصعيد الاقتصادي، فقد تمكنت دول المجلس من إقرار المبادئ العامة للعمل الاقتصادي المشترك الذي أخذ يدخل نطاق التطبيق تدريجياً. لكن النجاح الباهر للمجلس خلال السبعة عشر عاماً الأخيرة يكمن في المجال الخارجي. فالمجلس قد أصبح الآن منظمة إقليمية بارزة ومعروفة على الصعيد العالمي وذات مواقف سياسية موحدة تجاه التطورات الإقليمية والعالمية. كما أصبح للمجلس حضوره على الساحة الدولية، وبرزت شخصيته السياسية، وتميزت دوله ككتلة موحدة ذات سمات سياسية واجتماعية وثقافية متقاربة تمتلك سلعة فريدة ذات قيمة استراتيجية متنامية هي النفط.

كانت كل التوقعات قبل سبعة عشر عاماً تشير إلى أن المجلس لن يستمر طويلاً بل إنه ولد ليموت، وبعد عشر سنوات من قيام المجلس واستمراره وتحقيقه بعض

النجاحات أحياناً، كانت التوقعات تشير مرة أخرى إلى أن المجلس ربما تجاوز عمره الافتراضي وأنه على وشك الانهيار. والآن وبعد مرور سبعة عشر عاماً ما زالت التوقعات المتشائمة تؤكد على أن المجلس لن يستمر طويلاً، وأنه قد فشل في تحقيق أهدافه، وأنه سيواجه المصير ذاته الذي واجهته المشروعات الوحدوية والاندماجية العربية الأخرى، أي الفشل. لكن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يستمر فحسب، بل إنه انتعش كمنظمة إقليمية لا يمكن الاستغناء عنها. لقد استمر المجلس زهاء سبعة عشر عاماً حتى الآن ونجح في تجاوز العديد من المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، وليس هناك من شك في أنه سيستمر مدة سبعة عشر عاماً قادمة ربما ببعض النجاحات وربما أيضاً ببعض الإخفاقات.

تعد النجاحات كما الانتكاسات من ضرورات أية تجربة من التجارب الاندماجية في العالم. غير أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يثير من الشكوك والتساؤلات أكثر مما يثير غيره من التجارب الوحدوية والاندماجية، ففي المقام الأول لم تتضح بعد طبيعة هذا المجلس والهدف الحقيقي من إنشائه. والسؤال في هذا السياق هو: ما هي طبيعة وحقيقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ هل يعتبر المجلس شكلاً من أشكال الاندماج الاقتصادي أم أنه محاولة للوحدة السياسية، أم أنه حلف عسكري، أم هو مجرد تجمع أمني يوفر لأعضائه الحماية من الاعتداءات الخارجية؟ من جهة ثانية لم تتضح بعد الأسباب الحقيقية لقيام المجلس، ومتى برزت فكرته الأولى وكيف؟ هل كانت العوامل الداخلية أم الخارجية هي المسؤولة عن قيام المجلس؟ هل جاء قيام المجلس بناء على تخطيط وإعداد مسبق من قبل دوله الست، وبالتالي هل هو نتيجة طبيعية لما هو قائم بين هذه الدول من تجانس ثقافي واجتماعي ترسخ عبر التاريخ المشترك، أم أنه قد فرض فرضاً في ضوء التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية الخارجة والمستقلة عن إرادة هذه الدول التي وجدت نفسها دون تخطيط مسبق ودون رغبة صادقة منها مندفعة نحو تأسيسه، وبالتالي الانضمام إليه بأقل قدر من الإعداد والتفكير في غاياته الحقيقية؟ كذلك لم تتضح بعد ماهية الأهداف والغايات القريبة والبعيدة المدى للمجلس، هل الهدف هو تحقيق الوحدة السياسية، أم إنجاز الاندماج

الاقتصادي، أم مجرد التنسيق في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية؟ بمعنى آخر، ما الأهداف الاقتصادية للمجلس؟ وما أهدافه السياسية والاستراتيجية؟ وهل تحقق أي هدف من هذه الأهداف خلال السبعة عشر عاماً الماضية؟ ما الذي تحقق وما الذي لم يتحقق حتى الآن؟ لماذا نجح المجلس في تحقيق بعض من أهدافه وتعثر كل التعثر في تحقيق البعض الآخر من هذه الأهداف؟ وأخيراً إلى أين يتجه المجلس؟ ما هو المستقبل السياسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ هل سيحافظ المجلس على انسجامه أم سيفقد تماسكه؟ هل ستتقدم مسيرة الوحدة الخليجية خلال السنوات القليلة القادمة أم ستتراجع؟

ستحاول هذه الورقة الإجابة عن بعض هذه التساؤلات، كما تتعرض لطبيعة المجلس وأسباب قيامه وتقويم مسيرته خلال السبعة عشر عاماً الأخيرة. وتؤكد الورقة أنه من المهم لدوله أن تعود إلى الأسس والمنطلقات الأولى التي قام عليها المجلس من أجل تحديد طبيعته والقيام بمراجعة نقدية لمسيرته، وذلك من أجل التأسيس للمرحلة القادمة من مراحل بروز وتطور مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

طبيعة مجلس التعاون

ما زالت هوية مجلس التعاون لدول الخليج العربية غامضة كل الغموض، فلا الأعضاء المؤسسون ولا المتابعون عن قرب لنجاح المجلس وتطوره قادرون على تحديد طبيعته وماهيته والغرض الأساسي من تأسيسه. فقد كانت هوية المجلس وتطوره غامضة عند التأسيس وما زالت إلى اليوم، أما الأسباب الحقيقية التي دعت إلى قيامه فقد كانت - وما زالت - موضع الكثير من الجدل والنقاش[7]، وهي اليوم وبعد مرور 17 عاماً أقل وضوحاً من أي وقت آخر. بالإضافة إلى كل ذلك فإن الأهداف القريبة والبعيدة المدى لقيام المجلس غير واضحة كل الوضوح ولم يتم بعد تحديدها حتى الآن. ويبدو المجلس اليوم بمنزلة اللغز الغامض الذي قد يزداد غموضاً يوماً بعد يوم. ويرتبط هذا الغموض أساساً بالظروف الفجائية وغير الاعتيادية التي شهدتها منطقة الخليج العربي عامي 1979 و1980 والتي دفعت بالدول الست إلى الإسراع في

اتخاذ قرار تأسيس المجلس وإعلان تأسيسه عام 1981. لقد كان قرار تأسيس المجلس واحداً من أسرع القرارات التي بادرت دول المنطقة إلى اتخاذها في تاريخها المعاصر. ففي أقل من ثلاثة أشهر اقتنعت هذه الدول بفكرة المجلس، ووافقت على أهدافه العامة، وأقرت نظامه الأساسي، ثم أسرعت في عقد أول اجتماع قمة في أبوظبي لإعلان قيامه رسمياً.

يؤكد هذا الاندفاع غير المعهود بالنسبة إلى التجارب الاندماجية في العالم وفي تأسيس المنظمات الإقليمية عموماً، على الطبيعة الاستثنائية لمجلس التعاون. كما أنه يشير إلى أن فكرة المجلس وأهدافه لم تناقش أو تستوعب كل الاستيعاب من قبل الدول الأعضاء عند بداية قيام المجلس. لقد جاءت بداية المجلس ولادة سريعة واستثنائية وكرد فعل لظروف طارئة وغير عادية. هذه الظروف الإقليمية الطارئة والفجائية هي التي أثرت تأثيراً عميقاً في القرارات الأولى بشأن هوية المجلس وأهدافه والغرض من تأسيسه، وهي أيضاً التي حددت لاحقاً اهتماماته السياسية وتوجهاته الأمنية ومساراته الاندماجية عبر السبعة عشر عاماً الأخيرة، وكانت السبب المباشر لكل نجاحاته وإخفاقاته.

لكن رغم ارتباط قيام المجلس بظروف إقليمية استثنائية، فإن كل دولة من الدول الأعضاء كانت تمتلك تصورها الخاص لكيفية التعامل مع هذه الظروف، وبالتالي رؤيتها المحددة لطبيعة المجلس وماهيته وأهدافه. لقد تراوحت هذه التصورات بين التصور الاقتصادي والسياسي والعسكري، وقد تم لاحقاً دمج هذه التصورات المختلفة - التي تبدو أيضاً متناقضة كل التناقض - وتمت صياغتها صياغة توفيقية في النظام الأساسي لمجلس التعاون. وقد ساهم هذا بدوره في إضفاء الغموض حول حقيقة الغرض من تأسيسه.

كان التصور الأول - وربما الأقدم - حول ما الذي ينبغي أن يكون عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هو التصور الاقتصادي الذي تقدمت به دولة الكويت. فقد ركز هذا التصور على البعدين الاقتصادي والاجتماعي للمجلس، وانطلق من الاقتناع بأن الوقت قد حان لتعزيز التعاون والتنسيق الاقتصاديين بين الدول العربية في

الخليج، على أمل خلق سوق خليجية مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة. وكان الهدف الاقتصادي هو محور اهتمام المشروع الكويتي خلال عقد السبعينيات وازداد الاقتناع به خلال الجزء الأخير من ذلك العقد[8].

في مقابل هذا التصور الاقتصادي برز التصور العسكري في بداية عقد الثمانينيات، وكانت سلطنة عُمان سباقة في التقدم بهذا التصور لما ينبغي أن يكون عليه المجلس، فالمجلس حسب هذا التصور هو عبارة عن حلف عسكري وليس مجرد مشروع اندماجي اقتصادي. فقد ركز هذا التصور على بناء نظام أمني وعسكري متكامل على نسق حلف شمال الأطلسي، وذلك من أجل مواجهة المخاطر الأمنية والسياسية المرتبطة أولاً بالثورة الإيرانية والتهديدات بتصديرها إقليمياً، والمرتبطة ثانياً بالاتحاد السوفيتي الذي كان قد أصبح في موقع يهدد أمن الخليج العربي بعد غزوه لأفغانستان. لذلك ومن أجل مواجهة هذه التطورات الإقليمية والدولية كان لابد من تأسيس حلف عسكري موجَّه ضد أعداء واضحين كل الوضوح. بالإضافة إلى ذلك فقد ركز هذا التصور العسكري لطبيعة المجلس على أنه من الضروري أن ينسق هذا الحلف العسكري الجديد نشاطه وخططه وبرامجه مع الدول الصديقة والحليفة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الأخرى التي تشكل الحليف الطبيعي لدول المجلس[9].

أما التصور الثالث والأخير فقد ركز على الوظيفة السياسية للمجلس؛ إذ ارتبط هذا التصور في الأصل بتوجهات المملكة العربية السعودية، أي الاقتناع بالوظيفة الاقتصادية المقترحة في التصور الأول وبالطبيعة العسكرية للتصور الثاني. وكان الاهتمام المباشر لهذا التصور الثالث هو الاستقرار السياسي في الخليج العربي، وضمان الأمن الداخلي للدول الخليجية العربية ذات الأنظمة الوراثية، وبالتالي المحافظة على بقائها واستمرارها في ظل التداعيات العنيفة للثورة الإيرانية والتحولات الإقليمية المتلاحقة الأخرى. لذلك فإن الوظيفة الأساسية للمجلس - كما جاء في هذا التصور - هي تحقيق التنسيق السياسي وتعزيز الإحساس بالأمن الجماعي دون أن يتضمن ذلك أي تجاوز لسيادة الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك انطلق هذا التصور السياسي من الاقتناع بأن المجلس هو أداة مفيدة تعزز الدور السياسي والدبلوماسي للمملكة العربية السعودية، وذلك في مواجهة التنامي الملحوظ للدور الإقليمي لكل من العراق وإيران[10].

من جهة أخرى لم تمتلك الدول الصغيرة الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون أي تصور مسبق لدور المجلس، ولم تشارك مشاركة فعلية في بلورة أهدافه وغاياته وتحديد ماهيته. لقد كان الشغل الشاغل لهذه الدول هو كيفية مواجهة المخاطر الأمنية والسياسية للمستجدات الإقليمية، وبالتالي ضرورة وجود إطار ما للعمل الخليجي المشترك الذي يساهم في تقريب هذه الدول وتوحيدها. كذلك كانت هذه الدول أكثر ميلاً للتصور الاقتصادي لطبيعة المجلس وما كان يوحي به المشروع الاندماجي الاقتصادي من أفكار إيجابية لمواجهة تحديات العصر. بل إن هذه الدول وعلى الرغم من أنها لم تكن تملك تصورها الخاص، كانت الأقل اندفاعاً لتبني أي من التصورين العسكري أو السياسي، فكلاهما يتضمن التنسيق أو ربما التحالف مع قوى عظمى لها مخططاتها الخاصة للمنطقة، والتي ربما لا تنسجم مع رغبات واقتناعات هذه الدول. لكن مهما كانت الاقتناعات الحقيقية لهذه المجموعة من الدول الصغيرة فإنه لم يكن أمامها سوى الأخذ برأي الدول الأخرى وخاصة المملكة العربية السعودية. فالمجلس بالنسبة إلى هذه الدول مكسب تاريخي ويحمل كل الفوائد الاقتصادية إن كان القصد منه الاندماج الاقتصادي، والفوائد العسكرية إن كان القصد هو بناء حلف عسكري، والفوائد السياسية إن كان القصد من تأسيسه زيادة التنسيق السياسي والتعاون الأمني لمواجهة المخاطر الداخلية والخارجية المباشرة وغير المباشرة، المنظورة منها والمستترة.

لقد انبعث مجلس التعاون لدول الخليج العربية من وحي هذه التصورات والرؤى المختلفة التي ربما تبدو متناقضة كل التناقض. وحاول المجلس أن يوفق بين هذه التصورات ويمزج بين الغايات الاقتصادية والعسكرية والسياسية المختلفة، وسعى من أجل أن يتقمصها ويجسدها على أرض الواقع خلال السبعة عشر عاماً الأخيرة. فكان المجلس - وما زال - يتصرف أحياناً وكأنه مشروع للاندماج الاقتصادي، في حين أنه يبدو أحياناً أخرى - على الأقل للعالم الخارجي - وكأنه حلف عسكري، في الوقت الذي كان أحياناً أخرى يتصرف وكأنه مجرد إطار مرن للتنسيق والتعاون في المجالات السياسية والأمنية. لذلك اختلطت الأهداف وتداخلت الغايات، ولم يكن بالإمكان تحديد طبيعة المجلس الذي ما زال يعاني من الغموض رغم مرور سبعة عشر عاماً على تأسيسه.

يعتبر المجلس الآن بمنزلة كل شيء لكل الأعضاء، فكل عضو من الأعضاء لديه تصوره الخاص وتوقعاته الخاصة ويتعامل معه لتحقيق غاياته وأهدافه الخاصة. فالبعض يراه مشروعاً للاندماج الاقتصادي قبل أي شيء آخر، ويحرص بالتالي على أن ينجز المجلس بنود خطته الاقتصادية الموحدة. والبعض ما زال يسعى لتطويره إلى حلف عسكري، ويدفع دائماً في اتجاه تأسيس الجيش الخليجي الموحد بكل ما يعنيه تأسيس مثل هذه القوات من ترتيبات تنظيمية ومالية. أما البعض الأخير فإنه يحاول أن يقلص دور المجلس ويحصره في وظيفته السياسية ويتعامل معه كإطار مرن للتنسيق والتعاون الإقليمي. لذلك فإن المجلس ما زال يتأرجح بين كل هذه الوظائف المتناقضة دون أن يستقر على وظيفة واحدة ومحددة، بل تشير كل المعطيات إلى أنه ربما لن يستقر عند هدف بعينه خلال المستقبل القريب.

والشاهد أنه مهما كانت توقعات وتصورات الأعضاء فإن المجلس - كما هو قائم اليوم - لم يعد يحقق أياً من هذه التصورات، ولا يجسد أياً من هذه التوقعات. فلم يتطور المجلس حتى الآن كمشروع للاندماج الاقتصادي ولم يتحول إلى حلف أمني أو عسكري، كما أنه نادراً ما يتصرف كإطار للتنسيق السياسي بين دوله، وذلك في ظل حرص هذه الدول على التمسك بكل مظاهر السيادة والاستقلال في التعامل مع الأحداث الخليجية والعالمية. فمن جهة لا يمكن اعتبار مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أي شكل من الأشكال مشروعاً للاندماج الاقتصادي، فالمجلس لم يتخذ حتى الآن خطوات عملية لتحقيق هدف الاندماج الاقتصادي، كما لا تبدو دوله راغبة في الالتزام بمتطلبات مثل هذا الاندماج. يتضمن الاندماج الاقتصادي والسياسي خلق مؤسسات إقليمية قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء التي تبدأ في نقل جزء من السيادة الاقتصادية والسياسية إلى تلك المؤسسات التي تشكل نواة لدولة اتحادية جديدة. ولم يتطور مجلس التعاون في اتجاه خلق مؤسسات اقتصادية أو سياسية قادرة على اتخاذ قرارات ملزمة للأعضاء، ولا يتوقع بروز مثل هذه المؤسسات في المستقبل المنظور[11].

على صعيد آخر لا يمكن اعتبار المجلس بأي شكل من الأشكال حلفاً عسكرياً وسياسياً. فالمجلس كان حريصاً كل الحرص منذ تأسيسه على نفي هذا الانطباع عنه،

كما أن دوله كانت - وما زالت - تعمل كل ما في وسعها من أجل رفض أي اقتراح يؤدي إلى تحول المجلس إلى حلف موجه ضد أي طرف من الأطراف. إن الحلف السياسي والعسكري يتطلب توقيع اتفاقيات رسمية وملزمة بين دولتين أو أكثر لمواجهة مخاطر أمنية وسياسية حقيقية وواضحة، الأمر الذي يتطلب قدراً كبيراً من الالتزام العسكري والتنسيق الأمني وحتى التعبئة النفسية والجماهيرية من أجل كسب معركة محتملة ووشيكة. ولم تلتزم دول المجلس، رغم أنها كانت تواجه مخاطر إقليمية استثنائية، بأية اتفاقية عسكرية ملزمة فيما بينها، كما أنه لا يتوقع منها خلال المرحلة القادمة التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات العسكرية التي ستدخل المجلس في متاهات وتعقيدات غير ضرورية.

هذا ولم يتطور المجلس في أي اتجاه من الاتجاهين السابقين، لا الاندماج الاقتصادي ولا الحلف العسكري، والسؤال هو هل من الممكن اعتبار أنه مجرد تجمع أمني لدول متشابهة في السمات والخصائص العامة؟ يتطلب التجمع الأمني أول ما يتطلب وجود إحساس ووعي بالمصير المشترك، كما أنه يتطلب ثانياً وجود مؤسسات فاعلة وقادرة على التعامل مع الخلافات والأزمات بين الدول الأعضاء ومنع اندلاع التوترات فيما بينها. إن هدف أي تجمع أمني هو تعميق حسن الجوار، وإعطاء دوله الإحساس بالأمن والاستقرار، والعمل على تقليل التوترات فيما بينها وحل خلافاتها حلاً ودياً. هذا هو الحد الأدنى لهدف أي تجمع أمني، الذي يمكن أن يأخذ أكثر من صيغة واحدة تتراوح بين التجمعات الأمنية الرسمية الدائمة التي تستمر وتتحول إلى مؤسسات تمتلك حق اتخاذ القرارات الجماعية، وتلك التجمعات الأمنية المؤقتة التي تتشكل نتيجة للظروف الطارئة وتختفي بانتفاء الحاجة الموضوعية إليها، لذلك كله فإن بالإمكان اعتبار مجلس التعاون لدول الخليج العربية شكلاً من أشكال التجمع الأمني المرن. وقد وفر المجلس لأعضائه على مدار السبعة عشر عاماً الماضية التعايش السلمي وحسن الجوار كحد أدنى، فيما عدا بعض الحالات النادرة من التوترات المرتبطة بالخلافات الحدودية، التي أمكن احتواؤها سريعاً دون أن تؤثر تأثيراً حاسماً في مسيرة المجلس[12].

ومهما كان الأمر بالنسبة إلى حقيقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية فإن نظامه الأساسي لا يساعد على إزالة الغموض حول طبيعته وفلسفته والغرض من تأسيسه.

فالنظام الأساسي لا يشير في أي بند من بنوده إلى ماهية مجلس التعاون لدول الخليج العربية[13]. هذا الإغفال غير المبرر لتحديد ماهية المجلس في بند محدد من النظام الأساسي هو الذي ساهم في إضفاء الغموض الراهن على طبيعة المجلس، وبالتالي فتح المجال لكافة الاجتهادات التي ما زالت تحوم حول الغرض الحقيقي من تأسيسه. لقد تمت صياغة النظام الأساسي بعبارات عامة وإنشائية فضفاضة وقابلة لأكثر من تأويل؛ فالمصطلحات الواردة في هذا النظام تتراوح بين التأكيد على الوحدة والاندماج والتعاون والتنسيق والتكامل، وهي جميعها عبارات ذات دلالات سياسية ومترتبات تنظيمية محددة على أرض الواقع، ولا يمكن الخلط أو الجمع فيما بينها كما هو وارد في النظام الأساسي للمجلس. لقد جاء ذكر هذه العبارات في النظام الأساسي للدلالة على ما ينبغي للمجلس تحقيقه على المدى القريب أو البعيد. فالوحدة السياسية هي الهدف الأجل والبعيد لمجلس التعاون، أما التنسيق والتكامل السياسي فهو الهدف القريب والعاجل لدول المجلس. وأما التعاون في كل المجالات، فهو على ما يبدو الهدف الواقعي الذي سيعمل المجلس من أجل تحقيقه بشتى الوسائل، وذلك كما تشير المادة الرابعة من النظام الأساسي[14]. وأخيراً هناك التنسيق الأمني الذي كان يعتقد أنه السبب المباشر لقيام المجلس، وأصبح لاحقاً محور كل اهتمامه في السنوات الأولى من تأسيسه، فليس له ذكر في أي بند من بنود النظام الأساسي.

إن الرجوع إلى النظام الأساسي ربما كان مفيداً من أجل توضيح الأهداف العامة، بيد أنه لا يساعد على إزالة الغموض حول تحديد هوية المجلس وماهية طبيعته وحقيقته؛ فهل هو في المقام الأول مشروع سياسي أم اقتصادي أم أمني وعسكري؟ لا شك في أن هذا الغموض حول هوية المجلس وماهيته قد أدى إلى تأرجح المجلس بين التقدم والتراجع والنجاح والإخفاق، وأثر سلبياً في مسيرته خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

مسيرة مجلس التعاون

إذا توافرت الظروف الملائمة والنوايا الحسنة والإرادة السياسية فإن دول العالم تسعى دائماً لتحقيق التعاون والاندماج الإقليمي فيما بينها. لكن التعاون والاندماج الإقليمي عملية بطيئة ومعقدة، وتتميز مسيرة التعاون بين الدول بأن فيها الكثير من العثرات والإحباطات والقليل من النجاحات والإنجازات، ومعظم التجارب الاندماجية تنتهي بالفشل أو التعثر. إن القاعدة بالنسبة إلى أية تجربة تعاونية هي التفكك وعدم الاستمرار، في حين أن الاستمرار والنجاح هو الاستثناء، والتجارب الاندماجية الناجحة قليلة. وبشكل عام فإن المسيرة التعاونية والاندماجية تتأرجح بين التقدم خطوة والتراجع خطوات، لذلك فإن النجاحات والإخفاقات والإنجازات والانتكاسات هي جزء لا يتجزأ من أي مشروع تعاوني جاد في العالم، بما في ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي مر بفترات من النجاح وفترات أخرى من التعثر خلال السبعة عشر عاماً الأخيرة.

إن هذا التأرجح بين النجاح والإخفاق والتقدم والتراجع يعود في جزء أساسي منه إلى التناقض الحاد بين متطلبات التعاون والاندماج من ناحية، ومتطلبات السيادة الوطنية من ناحية ثانية. ويتطلب التعاون كشرط جوهري من شروطه التنازل عن بعض مظاهر السيادة للكيان الإقليمي الجديد في الوقت الذي تحرص كل دول العالم على التمسك بكل مظاهر السيادة، وعدم الرغبة في التفريط بأي منها. إن دول العالم حريصة على التعاون فيما بينها، بيد أنها أكثر حرصاً على استقلاليتها وسيادتها المطلقة في الداخل والخارج. هذه الرغبات المتناقضة هي المسؤولة عن معظم فترات التقدم وكل حالات التراجع في التجارب الاندماجية بين الدول في العالم، بما في ذلك تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية[15].

فالمجلس، منذ تأسيسه، شهد فترات من الحماس والاندفاع نحو التعاون وتعميق الاندماج في مختلف المجالات، كما أنه شهد فترات أخرى من البطء الشديد، وربما الإحباط والتعثر والتردد تجاه تحقيق أهدافه. لكن مهما كانت الإنجازات والإخفاقات فإن الشيء الوحيد المؤكد بالنسبة إلى مجلس التعاون هو بقاؤه واستمراره. وقد قام

مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل أن يبقى وولد ليستمر وينتعش، وذلك خلافاً للكثير من التجارب الوحدوية والمشروعات الاندماجية الإقليمية العربية الأخرى خلال الخمسين عاماً الأخيرة التي كان مآلها الجمود أو التفكك، فمجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الوحيد الذي لم يتفكك، ولم يفقد المجلس أي عضو من أعضائه. بل إن هناك حرصاً من دول عربية عديدة للانضمام إليه، بالإضافة إلى قيام دول عربية أخرى بتقليده والسعي لتأسيس مجالس إقليمية جديدة. لذلك فإن أبرز نجاحات المجلس هو قدرته على الاستمرار قرابة العقدين من الزمان.

لكن هذا النجاح على أهميته، يبدو متواضعاً كل التواضع مقارنة بأهداف المجلس وطموحاته الواردة في نظامه الأساسي، فالمجلس لم يخلق لكي يحقق هدف الاستمرار فقط، كما أنه لم يوجد لكي يستمر بأي شكل من الأشكال، والاستمرار ليس هدفاً من أهداف المجلس ولا يعتبر بحد ذاته إنجازاً من إنجازاته. لقد أدت التهديدات الخارجية إلى قيام المجلس، وهي التي تؤدي إلى استمراره دون أي جهد منه أو من أعضائه. لذلك فإن أبرز إنجاز للمجلس يكمن في تعامله بنجاح ملموس مع تحديات مرحلة التأسيس الداخلية والخارجية. ويأتي في مقدمة هذه التحديات سقوط نظام الشاه في إيران، وما نجم عن ذلك من إفرازات سياسية خطيرة بالنسبة إلى الدول الصغيرة في الخليج العربي. لقد واجهت دول المجلس تداعيات وإفرازات الثورة الإسلامية في إيران بشكل جماعي وتعاملت معها بواقعية سياسية وبنجاح ملحوظ. كذلك تمكنت دول المجلس من احتواء مضاعفات الحرب العراقية ـ الإيرانية التي كانت من أعنف الحروب التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال كل تاريخها الحديث والمعاصر. كما أحسنت دول المجلس التعامل مع تداعيات احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، ولم تتورط كما كان متوقعاً في صراعات الدول العظمى ومخططاتها في منطقة الخليج العربي.

بالإضافة إلى ذلك تعاملت هذه الدول بنجاح ملحوظ مع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لانهيار أسعار النفط خلال عقد الثمانينيات، والتي أثرت في قدراتها الاستثمارية والتنموية وأضعفت دورها السياسي وأثرت في موقعها الدبلوماسي على الصعيدين العربي والعالمي. لقد تعاملت دول المجلس بنجاح مع جميع هذه التحديات

والمخاطر التي لم يكن بالإمكان التعامل معها إلا بشكل جماعي ومن خلال المجلس. ربما كان التعامل الجماعي مع هذه التطورات والذي تطلب أكبر قدر ممكن من التنسيق السياسي والأمني أهم نجاحات مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال السبعة عشر عاماً الأخيرة. ليس هناك من إنجاز يوازي هذا الإنجاز الذي ينسجم مع الغايات الحقيقية، وربما غير المعلنة للمجلس، التي تتلخص في تحقيق أكبر قدر من التنسيق الأمني والتعاون السياسي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

لكن رغم أهمية ما حققه المجلس لدوله خلال هذه السنوات العصيبة[16]، ولاسيما على صعيد التنسيق الأمني لمواجهة الأعداء في الداخل والخارج، فإن هذه الدول لا تعطي أهمية لهذا الإنجاز ولا تظهر ثقة كبيرة في الدور الأمني للمجلس كما أنها لا تعتمد على القدرات الدفاعية للمجلس لحمايتها ضد التهديدات والابتزازات الخارجية. لقد اتضح عدم الثقة في قدرات المجلس بشكل واضح خلال أزمة الخليج الثانية. فدول المجلس بدت ضعيفة كل الضعف وعاجزة كل العجز تجاه رد احتلال العراق لدولة الكويت بمفردها، وتطلب الأمر الاستعانة بالقوات الأمريكية والحليفة لإنجاز مهمة تحرير دولة الكويت التي تمت بنجاح على يد تلك القوات. لقد كشفت أزمة الخليج الثانية عن الضعف البنيوي في القدرات العسكرية لدول المجلس وحاجتها الماسة إلى الحماية الدولية من أجل البقاء والاستمرار كدول مستقلة وسط منطقة هي من أكثر المناطق توتراً في العالم.

مهما كان الأمر بالنسبة إلى مقاييس النجاح أو الفشل في تحقيق غاياته الأمنية، فإن المجلس ظل منسجماً كل الانسجام مع تلك الأهداف الواردة في نظامه الأساسي، والتي تتعلق بتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق والتعاون في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين دوله. فالمجلس حقق ما عجزت عن تحقيقه كل التجمعات العربية الأخرى وخاصة على صعيد الانتظام في الاجتماعات الرسمية، كما يدعو سجل الاجتماعات الرسمية للمجلس إلى الاعتزاز؛ إذ حرص المجلس على عقد الاجتماعات الدورية للمسؤولين من الفئات كافة وعلى كل المستويات، وكانت اجتماعات المجلس الأعلى، الذي هو السلطة العليا ويتكون من رؤساء الدول، الأكثر

انتظاماً، ولم تنقطع على الإطلاق بما في ذلك خلال فترات الأزمات الإقليمية والعالمية الحادة. هذا هو أبرز مؤشر على جدية المجلس في أعلى مستوياته السياسية.

في السياق ذاته حقق المجلس الوزاري للمجلس - الذي يعتبر بمنزلة الجهاز التنفيذي ويضم وزراء الخارجية - إنجازاً مهماً على صعيد انتظام اجتماعاته التي بلغت أكثر من 65 اجتماعاً، أي بواقع 4 اجتماعات كل سنة منذ تأسيس المجلس. إن تعدد اجتماعات المجلس الوزاري وانتظامها ومناقشته الدورية لمشروعات القوانين التي تمس مجالات التعاون كافة بين الأعضاء هو دليل على حيوية وجدية المجلس. وتتجسد هذه الحيوية أيضاً في غزارة وانتظام عمل اللجان الوزارية الأخرى التابعة للمجلس. فخلال السبعة عشر عاماً الأخيرة عقد وزراء مالية دول المجلس 45 اجتماعاً، وعقد وزراء الاقتصاد والتجارة 25 اجتماعاً، وبلغ عدد اجتماعات وزراء النفط 24 اجتماعاً، وعدد اجتماعات وزراء المواصلات 23 اجتماعاً، وعدد اجتماعات وزراء الإعلام 20 اجتماعاً، وعدد اجتماعات وزراء الداخلية 19 اجتماعاً، وعدد اجتماعات وزراء الدفاع 17 اجتماعاً، وعدد اجتماعات وزراء التربية والتعليم 15 اجتماعاً، في حين اجتمع وزراء العدل بدول المجلس 11 مرة خلال الفترة ذاتها. هذا بالإضافة إلى مئات الاجتماعات للجان الرسمية وغير الرسمية المتخصصة وغير المتخصصة وعلى المستويات كافة، والتي عقدت لمناقشة القضايا والاهتمامات المشتركة، وأدت إلى تقارب القوانين وتداخل اللوائح والنظم والإجراءات بين دول المجلس التي أصبحت اليوم أكثر قرباً على الصعيد المؤسسي والتشريعي من أي وقت آخر[17].

لم تكن هذه الاجتماعات المختلفة غزيرة ومنتظمة ودورية فحسب، بل كانت أيضاً مفيدة على صعيد توثيق التواصل بين كبار المسؤولين في دول المجلس، وخلقت شكلاً من أشكال الاندماج المؤسسي الذي قد يعمل على تحويل الآراء والتصورات المشتركة إلى تشريعات وقرارات تصب في سياق المزيد من التنسيق والتعاون، وبالتالي تجسيد أحد الأهداف الواردة في المادة الرابعة من النظام الأساسي للمجلس، وهو هدف وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين. لكن رغم أهمية هذه الاجتماعات الوزارية فإنها ما زالت تدور في حلقة مفرغة من المحادثات والمناقشات والمجاملات دون أن تتحول

إلى برنامج عمل ملزم للدول الأعضاء. لقد أكدت هذه الاجتماعات أن أقوال المجلس كثيرة وأفعاله قليلة، فما زال المجلس يمر بمرحلة الشعارات ولم ينتقل بعد إلى مرحلة التطبيقات. لقد اتضح أن المجلس يعاني من تحويل قراراته بما فيها تلك الصادرة عن المجلس الأعلى إلى قرارات ملزمة لدوله التي تحرص كل الحرص على ألا تأتي قرارات المجلس على حساب أي مظهر من مظاهر السيادة.

ينسجم هذا الحرص الشديد من قبل الدول على مبدأ السيادة وعدم السماح للمجلس أن يتجاوز حدوده السياسية ومنطلقاته الأساسية كل الانسجام مع الاقتناعات الأولى التي شكلت الأرضية لقيام المجلس. فالمجلس كما جاء في تصور كل دوله عند تأسيسه هو مجرد إطار عام ومرن للتنسيق بين الأعضاء، وهو أيضاً مجلس للتداول والتشاور بين الحكام الذين لهم الحق المطلق في تقرير شكل وحجم وعمق التنسيق والتعاون، وبما لا يتعارض مع سلطاتهم وصلاحياتهم. لقد قام المجلس بناءً على رغبة واقتناع حكام وزعماء هذه الدول وهو باق ببقاء هذه الرغبة، فرغبة الحكومات هي التي أسست المجلس وهي أيضاً قادرة على إنهائه. فلا توجد لمجلس التعاون ضمانات بنيوية أو مؤسسية من أي نوع كما أنه لا يتمتع بالحصانة الشعبية حتى الآن. إن غياب الحصانة الشعبية والقاعدة المؤسساتية هي من أهم مصادر ضعف المجلس، وفي هذا الأمر يتساوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع كل التجارب الاندماجية والوحدوية العربية الأخرى التي كانت تؤسس بقرارات حكومية فوقية في ظل غياب كلي للحصانة المؤسساتية والشعبية، وبالتالي كان فشلها وعدم قدرتها على الاستمرار أو الصمود أمام الخلافات العربية.

هذا هو كل ما حققه المجلس بالنسبة إلى هدف الاندماج المؤسسي ووضع أنظمة متماثلة لدوله خلال السبعة عشر عاماً الماضية. من جهة أخرى، وعلى صعيد الأهداف الاقتصادية للمجلس، فقد اندفع المجلس وبحماس ملحوظ في الإعلان عن الخطة الاقتصادية الموحدة التي أقرت خلال القمة الثانية للمجلس عام 1982 [18]. لقد أشارت الخطة المكونة من 28 فقرة إلى رغبة دول المجلس في تحقيق الاندماج الاقتصادي. بيد أن الخطة التي اقترحت كإطار استرشادي وغير ملزم للدول الأعضاء، كانت مليئة بالنيات

الطيبة، والرغبات الطموحة، مثل إلغاء الرسوم الجمركية للبضائع المصنعة محلياً وتوحيد التعرفة الجمركية وإقرار سياسات مالية وتجارية وصناعية ونفطية وعمالية موحدة. لكن رغم كل هذه النيات الطيبة فإن المجلس لم يتمكن حتى الآن من تطبيق أي بند من بنود هذه الخطة الاقتصادية التي نوقشت بنودها وأشبعت نقاشاً من قبل اللجان الفنية والمتخصصة، والتي ما زالت تجتمع سنوياً لتصدر المزيد من التوصيات والتوضيحات دون أن تؤخذ حتى الآن مأخذ الجد، ولا يتوقع أن تجد طريقها للتطبيق العملي خلال المستقبل المنظور. لذلك فإن كل الحماس السابق الذي صاحب الإعلان عن الخطة الاقتصادية الموحدة تراجع، واتضح أن دول المجلس غير راغبة في الالتزام ببنودها بما في ذلك البنود الإجرائية والشكلية. لذلك لم يعد هدف التعاون الاقتصادي من أولويات المجلس ولم يعد هناك أية مصداقية للحديث عن الاندماج الاقتصادي وخلق السوق المشتركة والمنطقة الجمركية الموحدة، خاصة في ظل تراكم الصعوبات المالية وبروز الأزمات الاقتصادية الحادة في كل دولة من دول المجلس خلال السنوات الأخيرة[19].

أما على الصعيد العسكري، فإن الأحداث العنيفة التي شهدتها منطقة الخليج العربي حتمت التركيز على الجوانب العسكرية وجعلت التعاون الأمني والعسكري من أهم أولويات المجلس منذ تأسيسه. لكن رغم الضرورة القصوى للتعاون الأمني والعسكري فإن المجلس لم يستطع أن يحقق أي إنجاز ملموس في هذا المجال. لقد اتضح أن التعاون والتنسيق في المجال العسكري هو أكثر صعوبة من التعاون في أي مجال آخر، وذلك نتيجة لارتباط التعاون العسكري بأهم مظهر من مظاهر السيادة الوطنية. إن كل ما تم تحقيقه في هذا المجال لا يتجاوز انتظام الاجتماعات السنوية لوزراء الدفاع ورؤساء أركان دول المجلس. بالإضافة إلى ذلك فقد تمت الموافقة على تأسيس قوات درع الجزيرة عام 1984 التي لا تتجاوز كونها قوات رمزية ومتواضعة ومحدودة في قدراتها وإمكانياتها القتالية والدفاعية، ولا ترتقي إلى مستوى التحديات والمخاطر الحقيقة التي تواجه دول المجلس، بل إنها لا ترتقي إلى الإلحاح الدائم لبعض دول المجلس في خلق جيش خليجي موحد وبقيادة موحدة وأسلحة موحدة. ولم يتم تحقيق هذا الطموح كما لم يتم تحقيق حده الأدنى المتمثل في مشروع حزام التعاون

والاتصال الذي ما زال قيد المناقشة ولم ينجز بعد، رغم تواضعه من حيث الأعباء المالية بالنسبة إلى دول المجلس. كذلك عجزت دول المجلس عن التوصل إلى اتفاق حول توحيد مصادر الأسلحة أو اعتماد خطة مشتركة لشراء الأسلحة بين الدول، وبدلاً من ذلك أخذت كل دولة طريقاً مستقلاً تماماً في الشأن العسكري، وخاصة فيما يتعلق بصفقات شراء الأسلحة الجديدة، حيث يبدو أن التنافس والتسابق وليس التعاون والتنسيق هو المبدأ السائد بين هذه الدول.

أخيراً في المجال السياسي، حقق المجلس أهم نجاحاته على الإطلاق، وذلك من خلال خلق الانطباع بوجود تعاون وتنسيق سياسي بين دول المجلس على الصعيدين الداخلي والخارجي. إن المجلس حريص كل الحرص على خلق الانطباع بأن دول المجلس هي دول استثنائية، وبأنها متماثلة كل التماثل في سماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبأنها قد خلقت أكبر قدر من الترابط فيما بينها في السياسات والتشريعات، وبالتالي لا يمكن التعامل معها بانفراد، وإنما كدول تنتمي إلى مجموعة سياسية متماسكة وذات هوية إقليمية واحدة. لقد استطاع المجلس تسويق هذا الانطباع وترويجه بنجاح ملحوظ خلال السبعة عشر عاماً الأخيرة من خلال نشاطاته الدبلوماسية المتميزة والمكثفة. ولم يكن بالإمكان ممارسة هذا النشاط الدبلوماسي، كما أنه لم يكن بإمكان دول المجلس التأثير في النظام الإقليمي العربي دون مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أصبح اليوم منظمة إقليمية ذات حضور عربي وعالمي بارز[20]. لذا يعد المجلس الآن النموذج الأكثر نجاحاً، والذي يثير الإعجاب والاهتمام العربي في ظل تعثر التجارب الاندماجية العربية الأخرى.

لكن على أهمية هذا الإنجاز السياسي، فإن المجلس لا يملك سياسة خارجية موحدة ولم يحل بعد محل الدول الأعضاء في التمثيل الدبلوماسي في الخارج. ولم تتجسد هذه المرحلة المتقدمة من التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية على أرض الواقع، ربما لأنها ليست رغبة مؤكدة من رغبات دول المجلس التي تحرص على إظهار الاستقلال السياسي على الساحتين الإقليمية والعالمية. وتبدو السياسة الخارجية لكل دولة من دول المجلس مختلفة كل الاختلاف على أرض الواقع، وتتبع مسارات

واتجاهات متناقضة كل التناقض مع المسارات والاتجاهات المعلنة للمجلس، وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع دول الجوار، وخاصة إيران والعراق[21]. ففي كل مجال من هذه المجالات السياسية ومجالات أخرى عديدة تؤكد كل دولة من دول المجلس على استقلاليتها وحرصها على مصالحها الخاصة التي لا تكون منسجمة دائماً مع المصالح الجماعية والمشتركة لدول المجلس[22]. لذلك لم يعد من الممكن في الآونة الأخيرة إخفاء الفروقات الواضحة والمعلنة في الأولويات والاهتمامات والسياسات. لقد اتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الانسجام السياسي الكامل غير موجود بين دول المجلس، ويبدو أنه لم يكن قائماً في وقت من الأوقات. كذلك تبدو الاختلافات والخلافات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أكثر وضوحاً اليوم من أي وقت آخر.

إن الاختلافات ليست قائمة فحسب بل هي عميقة ومهمة وتشمل الاختلاف في التصورات والقدرات والسمات الرئيسية. فليس صحيحاً، كما يتم الترويج، أن كل دول المجلس هي دول نفطية، فبعض دول المجلس دول نفطية وتملك احتياطيات نفطية ضخمة، بيد أن دولاً أخرى لا تملك قدرات نفطية مهمة، كذلك فإنه ليس صحيحاً أن كل دول المجلس دول غنية، فبعض دول المجلس هي من أغنى دول العالم من حيث دخل الفرد، بيد أن دولاً أخرى لا ترتقي إلى مستوى الدول الغنية من حيث دخل الفرد أو من حيث مؤشرات التنمية البشرية. وليس صحيحاً أن كل دول المجلس هي دول ملكية، فلا توجد بين دول المجلس سوى دولة واحدة ذات نظام ملكي ولا يوجد سوى ملك واحد بالإضافة إلى ثلاثة أمراء وسلطان واحد ورئيس دولة ينتخب بشكل دوري. ومن جهة أخرى، ليس صحيحاً أن كل مجتمعات دول المجلس مجتمعات تقليدية، فدول مجلس التعاون متنوعة كل التنوع على صعيد النمو السياسي والاجتماعي، فهناك دول محافظة جداً اجتماعياً وسياسياً، وأخرى أقل محافظة وقطعت شوطاً مهماً على صعيد التحرر الاجتماعي والأخذ بمبدأ المشاركة السياسية وبالتالي الانفتاح على الحضارات والثقافات المعاصرة، وهي اليوم أكثر تكيفاً مع عصر العولمة اقتصادياً وثقافياً. بالإضافة إلى كل ذلك، فإن دول المجلس مختلفة كل الاختلاف عن بعضها البعض من حيث المساحة والتنوع السكاني والقدرات التنموية والعسكرية وطور النمو السياسي وكذلك الخبرة السياسية. ويمكن أيضاً القول إن هناك اختلافات واضحة في

الشخصية الوطنية والمحلية[23]. إن الشخصية الخليجية هي قيد التأسيس، بيد أنها لم تحل محل الشخصيات المحلية والوطنية الفرعية التي تزداد تقوقعاً يوماً بعد يوم. والأهم من كل ذلك هو بروز تفاوت بين النخب السياسية التي لم تعد تنتمي إلى جيل واحد، الأمر الذي أخذ يؤثر في التماسك السياسي الذي كان من أهم سمات المجلس حتى الآن.

لم يعد بالإمكان اليوم تجاهل هذا التنوع بين دول المجلس. لقد كان هذا التنوع قائماً في السابق ولكنه أصبح اليوم ورغم كل محاولات التجاوز أكثر وضوحاً. ولا شك في أن هذا التنوع الذي ينبغي فهمه والتعامل معه تعاملاً موضوعياً هو الذي يجعل التعاون عملية صعبة وبطيئة ومعقدة كل التعقيد. رغم ذلك فإن قيام المجلس هو إنجاز تاريخي مهم بالنسبة إلى دوله، وبالنسبة إلى الاستقرار في الخليج العربي الذي يحتاج أكثر ما يحتاج إلى التعاون. كما أن استمرار المجلس لأكثر من سبعة عشر عاماً هو إنجاز تاريخي يضاف إلى إنجازات حكام دول المجلس المجتمعين اليوم في مدينة أبوظبي التي شهدت مولد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 أيار/ مايو 1981.

الهوامش

1. لقد أكدت وثيقة إعلان مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أن دول المجلس ترتبط فيما بينها «بعلاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة ترابها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني وتقاربها الثقافي والحضاري». راجع كتاب: **وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (أبوظبي: مركز التوثيق الإعلامي، وزارة الإعلام، بدون تاريخ)، ص22.

2. عبدالله جمعة الحاج، «مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نحو القرن الحادي والعشرين»، **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 87، (خريف 1997)، ص 171.

3. هدى ميتكيس، «مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة: الواقع والتحديات والأفق»، **المستقبل العربي**، العدد 168، (شباط/ فبراير 1993)، ص 112.

4. محسن عوض، «محاولات التكامل الإقليمي في الوطن العربي»، في كتاب: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 275-303.

5. عبدالله بشارة، **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**، (عمّان: منتدى الفكر العربي، بدون تاريخ)، ص 35-36.

6. عبدالخالق عبدالله، **النظام الإقليمي الخليجي**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص 151-161.

7. كان الدكتور عبدالله النفيسي أول من أثار التساؤلات حول ماهية المجلس وأهدافه وطبيعة ارتباطاته بالتوجهات الدولية في منطقة الخليج العربي. راجع كتابه: **مجلس التعاون الخليجي: الإطار السياسي والاستراتيجي**، (لندن: دار طه، 1982).

8. انظر:
R. K. Ramazan, *The Gulf Co-operation Council: Records and Analysis* (Charlottesvill, VA: University of Virginia, 1988) 2.

9. المرجع السابق، ص 9.

10. المرجع السابق، ص 3.

11. راجع كلاً من فؤاد حمدي بسيسو، **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984). محمد توفيق صادق، **التنمية في دول مجلس التعاون: دروس السبعينات وآفاق المستقبل**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1986).

12 . عبدالجليل مرهون، **أمن الخليج بعد الحرب الباردة**، (بيروت: دار النهار، 1997)، ص 112 ـ 135 .

13 . عبدالمهدي الشريده، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995)، ص 73 ـ 110 .

14 . **النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، (الرياض: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1991)، ص 5 ـ 12 .

15 . انظر:

Erik Peterson, *The Gulf Co-operation Council: Search for Unity in a Dynamic Region* (Boulder, CO: Westview Press, 1988).

16 . Lies Graz, *The Turbulent Gulf* (London: IB Tauris, 1990)

17 . **يوميات مجلس التعاون**، أعداد مختلفة من مجلة **التعاون** الصادرة عن الأمانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

18 . الأمانة العامة، **أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون**، (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1990) .

19 . عبدالله القويز، «منجزات التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التنفيذ التدريجي لأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة»، مجلة **التعاون**، العدد 29، (آذار/ مارس 1993)، ص 66 ـ 79 .

20 . عبدالله الأشعل، **العلاقات الدولية لمجلس التعاون**، (الكويت: دار ذات السلاسل، 1990) .

21 . راجع الكتاب المهم الصادر عن منتدى التنمية بعنوان: **دول مجلس التعاون ودول الجوار**، (الكويت: منتدى التنمية، 1997) .

22 . Hassan al-Alkim, *The GCC States in An Unstable World* (London: Saqi Books, 1994) .

23 . للمزيد حول الشخصية الخليجية والشخصيات الوطنية الفرعية الأخرى، راجع: عبدالخالق عبدالله، **قضايا خليجية معاصرة**، (الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 1998)، ص 81 ـ 150 .

الفصل الرابع والعشرون

دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مواجهة تحديات الأمن والبقاء: دراسة حالة

إسماعيل صبري مقلد*

مقدمة

لا أتصور لنفسي، وهذه حال كثيرين غيري من المحللين الاستراتيجيين والراصدين السياسيين المتخصصين، أن هنالك هماً شغل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستحوذ على اهتمامها بشدة طوال ما يناهز عقدين كاملين من الزمن، أكثر من ذلك الهم الأمني الذي شكّل في رأينا - وما يزال - أخطر التحديات المصيرية التي تتهدد مقدرة هذه الدول على البقاء في الصميم.

لقد كانت سلسلة الانتكاسات الأمنية المتصلة التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي وبلغت ذروتها مع كارثة الغزو العراقي لدولة الكويت في آب/ أغسطس 1990، مدعاة إلى التساؤل من جديد حول مدى جدوى وواقعية السياسات التي نفذتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تعاملها مع تلك التحديات الأمنية الخطيرة التي حاصرتها وأطبقت عليها من كل اتجاه. بل وقد تذهب خطوة أبعد من ذلك لنتساءل: هل هناك مسارات سياسية بديلة كان بوسع تلك الدول الخليجية أن تتحرك عليها إقليمياً وعربياً ودولياً لتصل منها إلى نتائج أفضل مما حققته وكلفتها الكثير وما زالت؟ هذا هو السؤال المحوري الذي سنحاول الرد عليه من خلال التقويم الموضوعي لواقع هذه التجربة الإقليمية المهمة، وخاصة في إطار مفهوم التحدي والاستجابة.

* عميد كلية التجارة ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.

أولاً: المتغيرات الإقليمية والدولية التي أحاطت بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية

برزت الأهمية الاستراتيجية الفائقة لمنطقة الخليج العربي في صراعات القوة العالمية اعتباراً من مطلع السبعينيات، وذلك عندما أكدت هذه المنطقة وزنها الفاعل والمؤثر في مضمار الطاقة الدولية[1]، وهو ما كان دافعاً بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تطوير استراتيجيتها الخليجية كي تصبح أكثر ديناميكية. وقد استدعى ذلك التطور بطبيعته التحرك باتجاه محاولة الانتقال بهذه الاستراتيجية من مرحلة المبادئ والإعلانات العامة إلى مرحلة الأهداف المرتبة في سلم محدد من الأولويات، والتي جاء على قمتها العمل من أجل تأمين احتياجات الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين من النفط الخليجي، والدفاع عن المسالك والممرات المائية التي ينتقل عبرها من مراكز إنتاجه إلى منافذ استهلاكه، مع التقدم في الوقت ذاته نحو تحقيق مجموعة أخرى من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي تعزز هذا الهدف وتتكامل معه[2].

لقد أخذت هذه المبادآت الاستراتيجية الأمريكية النشيطة تلقي بظلالها السياسية الكثيفة على منطقة الخليج العربي، وتثير شعوراً عميقاً بالتخوف لدى دولها بأنها مقبلة على مرحلة جديدة من عدم الاستقرار، مما سوف يضعها رغماً عنها في مفترق طرق أمام ما يتعين عليها أن تقرره لنفسها من خيارات دبلوماسية واستراتيجية، تحاول بها أن تحمي أمنها في مواجهة هذا التصعيد الأمريكي لحدة الصراع الدولي في واحدة من أكثر المناطق الأمنية حساسية في العالم. لكن أكثر ما حرك ثائرة العديد من دول الخليج العربية، هي تلك الموجة من التهديدات الاستفزازية المهينة التي صدرت تباعاً عن الإدارات الأمريكية المتعاقبة من جمهورية وديمقراطية على السواء، مما حدا بهذه الدول الخليجية إلى الإعلان آنذاك عن شجبها الصريح لتلك التهديدات، ورفضها لأية محاولة أمريكية ترمي إلى الزج بمنطقة الخليج العربي في أية ترتيبات أمنية غربية جديدة، مهما كانت الأعذار والذرائع التي حاولت التعلل بها لإكراه دول الخليج على الانصياع لمخططاتها[3]. لقد أدركت هذه الدول ما كان يعنيه الوقوع في مصيدة الاستقطاب العسكري الأمريكي المكشوف من مخاطر سياسية جمة لا يمكنها تحملها أو

مغالبة ضغوطها في ظروف إقليمية بالغة التوتر والحرج. ثم تتابعت المستجدات الإقليمية، وكان أخطرها إطلاقاً تلك التي أخذت تجتاح بعض دول الجوار وفي إيقاع متسارع وغير مسبوق، وقد انعكست كلها تقريباً وبلا استثناء سلبياً على أمن دول الخليج العربية، وكان في مقدمتها:

1. أجواء التطرف السياسي التي رافقت قيام ثورة آية الله الخميني في إيران عام 1979 بمفاهيمها الراديكالية في التغيير والإصلاح السياسي، والتي شرعت تروج لها بحماس زائد فيما وراء حدودها تحت الزعم بقابلية هذا النموذج الثوري الإسلامي الإيراني للتصدير والاحتذاء[4]. لقد حرك هذا المناخ الهستيري الجديد شعوراً بعدم الرضا من قبل دول الخليج العربية، خاصة مع اشتعال جذوة الصراعات الطائفية التي بقيت طويلاً خامدة تحت السطح لا تجد من يحركها حتى جاءت الثورة الإيرانية لتقلب كل الأمور رأساً على عقب. وقد بدأ هذا التهديد لاستقرار نظم الحكم في دول المنطقة أسوأ ما يكون مع تفاقم أحداث الحرم المكي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979. وكانت هذه الأحداث بمثابة رسالة تحذير موجهة إلى دول الخليج العربية برمتها[5]. فقد كانت الثورة الإيرانية كالإعصار السياسي الذي يوشك أن يقتلع من طريقه كل شيء، ليعيد تشكيل الواقع السياسي لهذه المنطقة على نحو جد مختلف، وكان هذا أخطر ما في الأمر كله.

2. الغزو العسكري السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر 1979 الذي زاد بدوره من تأزم الصراعات الدولية حول منطقة الخليج العربي وضاعف أوضاعها الأمنية المتدهورة، وانتهى إلى إعلان مبدأ كارتر، وما تبع ذلك من انتهاج الولايات المتحدة لاستراتيجية جسورة تقوم على الأخذ بمبدأ الانتشار والتدخل السريع في الخليج، ولا تستبعد عند الضرورة إمكانية اللجوء إلى الخيار النووي لإحباط أي تقدم عسكري سوفيتي باتجاه حقول نفط الخليج العربي أو باتجاه الممرات المائية الاستراتيجية التي يتنقل هذا النفط عبرها إلى العالم الغربي الصناعي المتقدم. كانت هذه المستجدات الطارئة تحمل في طياتها المزيد من عوامل التهديد والتوتر والقلق للدول الخليجية، الأمر الذي ضاعف من صعوبة القرارات السياسية التي كان يتعين عليها اتخاذها وتحمل المسؤولية الكاملة عنها[6].

3. الاضطراب الشديد الذي أصاب النظام الإقليمي العربي في أعقاب التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد ثم التوقيع على معاهدة الصلح المصرية-الإسرائيلية المنفردة، وما تلاها من تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية[7]، وقد أدى تدهور هذا الوضع العربي في مجمله إلى شق الصف العربي، وغياب القيادة، وتفرق المسارات، وتضارب الرؤى والتصورات حول ما يجب أن تكون عليه استراتيجية المواجهة العربية خلال المراحل التالية من تطور أوضاع الصراع العربي-الإسرائيلي. وقد تسببت هذه الفوضى السياسية في التشويش على مفهوم الأمن القومي العربي بصورة لم يسبق لها مثيل، حتى إن الأمة العربية وجدت نفسها واقعة بين شقي الرحى، أو تحديداً بين من سموا أنفسهم بـ"الواقعيين الجدد" من دعاة التسوية السلمية المتفاوض عليها مباشرة وبعيداً عن دور القنوات الدبلوماسية الوسيطة، وبين من اتخذوا من أسلوب التطرف والمزايدة نهجاً لهم دون أن يكون هذا النهج مستنداً إلى أية مقدرة عسكرية فاعلة ومؤثرة. وكان لهذا التدهور الخطير في الوضع العربي العام انعكاسات سلبية بعيدة المدى على أمن الخليج العربي هو الآخر، إذ بات مكشوفاً تماماً وبلا أي عمق استراتيجي عربي يسانده ويحميه. وكان على دول الخليج العربية أن تدبر أمورها في حدود ما أتيح لها من إمكانات وقدرات بالغة الضآلة.

4. تحديات الحرب العراقية-الإيرانية التي اندلعت فجأة في أيلول/ سبتمبر 1980، وما صحبها من تخوفات من أن تمتد مضاعفاتها المدمرة إلى دول الخليج العربية، وقد أبرزت هذه الحرب بالذات ضرورة إيجاد قاعدة من الاتفاق الخليجي المشترك، بشأن ما يجب أن تكون عليه مواقف تلك الدول في مواجهة تنامي الأخطار الأمنية لهذه الحرب الإقليمية التي تدور رحاها على مقربة منهم. هذا بالإضافة إلى الخوف المتزايد من التداعيات السياسية والأمنية الداخلية لتلك الحرب، وهو التخوف الذي أثبت سير الوقائع والأحداث فيما بعد أنه لم يكن بلا أساس. وكانت دولة الكويت مثالاً عملياً بارزاً لذلك، حيث تصاعدت أحداث الفتنة الطائفية فيها واتخذت أبعاداً مخيفة وبلغ الاحتقان السياسي الداخلي أقصى مداه، وباتت الدولة مهددة بخطر جلي[8].

يضاف إلى جملة التأثيرات التي أفرزتها وراكمتها المتغيرات الإقليمية السالفة الإشارة: الفوائض المالية الجبارة التي تجمعت لدى دول النفط الخليجية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، مما عزز من توجهها نحو التجمع والانغلاق على نفسها في إطار من التعاون المشترك والتنسيق السياسي المتبادل، كذلك كانت هناك التوجهات السعودية المحبذة لإقامة مثل هذا التجمع الخليجي، حتى يصبح أحد أعمدة التوازن الإقليمي في مواجهة تفاقم أخطار القوتين العراقية والإيرانية. ومن جهة ثالثة فإن هذا الميل إلى التجمع كان يستند في جانب منه إلى التماثل الشديد في تركيبة النخب السياسية الحاكمة في دول الخليج العربية الست التي تكوّن منها مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما بعد، وذلك بمعيار الخلفية القبلية، والتوجهات السياسية التقليدية، وتمازج الأهداف السياسية، والاتفاق الواضح في مضمون الرؤى والتصورات التي كانت تعكسها سياسات ومواقف الأنظمة الحاكمة إزاء العديد من القضايا، على الصعيدين الإقليمي والدولي[9].

من هنا، وفي وسط هذا المناخ الإقليمي المتوتر والمثقل بكل عوامل التهديد والخطر، تم الإعلان في 25 أيار/ مايو 1981 أثناء القمة الخليجية الأولى التي عقدت في أبوظبي، عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي ضم في عضويته ست دول خليجية عربية هي المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة البحرين، وسلطنة عُمان.

وكان من المأمول والمتوقع بطبيعة الحال أن يؤدي قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مثل هذا التوقيت البالغ الحرج إلى التعامل مع الأخطار المحدقة بأمن دوله بالدرجة القصوى من الجدية والاهتمام، وكان ذلك يقتضي أولاً وقبل كل شيء: (أ) إيجاد الآليات السياسية والعسكرية القادرة على التصدي لهذه التحديات الأمنية كافة، على قدر ما تتيحه المعطيات القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً، (ب) السعي نحو بلورة مجموعة محددة من البدائل والخيارات الاستراتيجية المرنة التي تخدم متطلبات هذه المواجهة الخليجية وتعينها على تحقيق أهدافها، وأبرزها درء مخاطر الحرب العراقية-الإيرانية عنها، (ج) البحث في كيفية توظيف الإمكانات النفطية الضخمة والفوائض النقدية

العملاقة التي تحوزها هذه الدول الخليجية العربية الست، للتأثير في مواقف وقرارات الدول الكبرى المرتبطة مع الدائرة الخليجية بشبكة واسعة من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية، (د) توفير قنوات للربط والتنسيق بين أهداف العمل الخليجي المشترك الذي يضطلع به مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأهداف العمل العربي المشترك الذي تنهض جامعة الدول العربية بتبعاته ومسؤولياته الجسام.

وضد كل التوقعات التي راهن عليها المحللون الدوليون، جاء النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلواً من الإشارة إلى مسألة التكامل الأمني بين الدول الأعضاء، أو الدفاع المشترك، أو غير ذلك من التدابير الأمنية الجماعية، واكتفى عوضاً عن ذلك بالتأكيد بصفة عامة على ضرورة «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها». وعندما تدرجت ديباجة هذا النظام الأساسي من التعميم إلى التخصيص، فإنها قصرت ميادين التعاون المشترك بين دول المجلس في كافة المجالات تقريباً، باستثناء المجال الأمني، على أهميته التي لا تحتمل أي جدال. ومن ثم، فإنه عندما غاب الهدف من دائرة أنشطة المجلس ومن أولويات العمل الخليجي المشترك، غابت بالضرورة الآليات الوسيطة المحققة له. وتبدو هذه المفارقة الواضحة بين ما كان متوقعاً، وبين ما جرى رسمياً التأكيد عليه، أكثر ما تكون وضوحاً مع الاختصاصات التي تم إسنادها إلى المجلس الوزاري؛ فبينما غاب التنسيق الأمني من دائرة اختصاصه، أسندت إليه مجموعة واسعة نسبياً من الأنشطة الثانوية التي أصبحت تشكل محور اهتمامه وحركته. ويعلل البعض ذلك بقولهم إن تجنب الإشارة إلى الأمور الأمنية والسياسية كان يعبر عن رغبة الدول الأعضاء في الابتعاد عن الصياغات التي تثير بطبيعتها التساؤلات وتفتح الباب واسعاً أمام الخلافات في الآراء والتفسيرات، وعلى ذلك فإنها آثرت البدء بالجوانب الفنية لزيادة فرص النجاح أمام المجلس، وانتهاج أسلوب التدرج في تحقيق الأهداف[10].

لكن مهما كان الأمر، وبعيداً عما تضمنه النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من إشارات تتسم بطابع العمومية وعدم التحديد، وكذلك بصرف النظر عما حاول تخفيفه عن عمد لتضييق شقة الخلاف، والأمور ما تزال عند نقطة البداية،

فإن التصريحات المتعاقبة التي صدرت عن كبار القادة المسؤولين في دول المجلس، غذت الانطباع وقتها بأن هذه الدول قد استوعبت بعمق دقائق هذا الموقف السياسي والأمني المعقد، وأنها كانت في صدد بلورة رؤية ذاتية مشتركة حول ما يجب أن يكون عليه نمط مواجهتها للأخطار المحدقة بها. ففي تصريح لوزير خارجية دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح أثناء زيارة له إلى الاتحاد السوفيتي في أيار/ مايو 1981، نجده يقول: «إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية شكّل لأسباب وأهداف إقليمية محضة لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالصراع بين المعسكرين الكبيرين، إلا من حيث إنه محاولة لتجنيب منطقة الخليج العربي احتمال تحولها إلى ساحة ساخنة للصراع الدولي بما يعود على دولها وأهلها بالشرور والدمار»[11].

ويردف: «إننا دول صغيرة نعرف حدودنا جيداً ولا نفكر بتجاوزها، ولكننا في المقابل نرفض - ومن حقنا أن نعمل على منع - أي تجاوز لها في اتجاهنا. إن الهدف الاستراتيجي الكامن وراء تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو العمل على إبقاء منطقة الخليج العربي منطقة محايدة في صراعات الكبار، وإبقائها نظيفة من أي وجود عسكري أجنبي فيها، وهذا يتفق مع مقترحات الرئيس ليونيد بريجنيف بتحييد المنطقة وإخلائها من القوات الأجنبية»[12].

وفي الاجتماع الذي عقده وزراء دفاع دول مجلس التعاون في كانون الثاني/ يناير 1982 بالرياض، قال الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي: «إن الأمن والاستقرار في المنطقة مسؤولية جماعية تتحملها جميع الدول الأعضاء، كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت في المنطقة، تحتم علينا الآن أكثر من أي وقت مضى، تكريس الجهود لوضع أسس العمل الجماعي الكفيلة بتأمين سلامة دول المجلس»[13]. كانت هذه الإشارات الرسمية المتزامنة تحمل دلالات بالغة الأهمية حول ما تحظى به مشكلة أمن الخليج من مكانة متقدمة في تفكير قادة دول المجلس.

ثانياً: الدبلوماسية الخليجية في مواجهة تحديات الحرب العراقية ـ الإيرانية

عندما اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/ سبتمبر 1980، فإنها كانت تحمل بين ثناياها مخاطر لا حدود لها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جميعها وبلا استثناء. ومن هنا كان تخوف هذه الدول الشديد من الاحتمالات المفزعة التي قد تثيرها تداعيات تلك الحرب، فيما إذا تعذر احتواؤها وتطويق آثارها فوراً ودون إبطاء. بيد أن هذا الأمر كان يبدو وقتها خارج مقدرة دول المجلس، بالنظر إلى أن القرارات التي كانت وراء إشعال تلك الحرب وتوسيعها نبعت في أساسها من حسابات إقليمية ودولية معقدة، مما كان يعني من الناحية الواقعية إفقاد دول مجلس التعاون كل قدرة لها على التحكم في مجرياتها. وتأسيساً على ذلك فإنه لم يكن ليبقى أمامها إلا أن تحدد موقفها من طرفي الحرب إن لم يكن لإيقافها، فعلى الأقل لتحجيم مخاطرها وتقليص خسائرها وأضرارها على قدر المستطاع. وكان ذلك بمنزلة محك الاختبار العملي الأول لدبلوماسية المجلس الجماعية، ولمدى كفاءتها في التعامل مع التهديدات الإقليمية التي كانت تنذر دوله بأفدح العواقب والمضاعفات[14].

كان الخيار الأكثر قبولاً لدى دول مجلس التعاون في بداية الأزمة والأقل مخاطرة في الوقت ذاته يتمثل من وجهة نظرها إما بانتهاج خيار الحياد التام بين طرفي الحرب، وإما من خلال التحول باتجاه الخيار الآخر الذي يقوم على مساندة العراق، لكن ضمن الحدود التي لا تستفز إيران أو تضطرها إلى توسيع رقعة الحرب بجذب أطراف أخرى إليها. وقد حبذت معظم دول مجلس التعاون وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الخيار الأخير، حيث كان يبدو أكثر اتساقاً مع طبيعة العلاقة التي تجمع هذه الدول بالعراق بحكم كونه دولة عربية، ولأنه كان عضواً أيضاً في ميثاق الضمان الجماعي العربي. وفي الوقت ذاته، ارتأت دول المجلس أن تبقي على قنوات اتصال مفتوحة مع إيران من خلال دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد استمرت تلك الاتصالات ولم تتوقف حتى عندما كانت علاقات إيران بالعديد من دول المجلس تمر

بحالة من التأزم الشديد[15]. وكان ذلك التوجه الإيجابي يبرهن على تمتع دول المجلس بالحنكة السياسية التي دفعتها إلى أن تتحسب لكافة الاحتمالات مهما كانت شواهد المواقف لا تبشر بالخير.

لقد تجلى اهتمام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بضرورة احتواء الحرب العراقية ـ الإيرانية منذ مؤتمر القمة الأول الذي عقده قادة دول المجلس في أبوظبي في 25 أيار/ مايو 1981، فقد أكد البيان الختامي الذي صدر عن هذا المؤتمر على ضرورة إيقاف تلك الحرب لما كانت تنطوي عليه من تهديد لأمن المنطقة، ولأنها كانت تزيد من احتمالات التدخل الأجنبي فيها. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1982 قدم ممثلو كل من دولة قطر ودولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة في الأمم المتحدة مشروع قرار بالتضامن مع ممثلي عدد من الدول العربية إلى الجمعية العامة يدعون فيه إلى الإيقاف الفوري للقتال الدائر بين العراق وإيران، وانسحاب قوات الدولتين إلى الحدود الدولية مع البحث عن تسوية سلمية لهذا النزاع تكون متفقة مع مبادئ وأحكام القانون الدولي[16].

وفي أيار/ مايو 1983 شكل المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وفداً مشتركاً من نائب رئيس الوزراء الكويتي ووزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة لزيارة كل من العراق وإيران للتباحث حول إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية للحرب الدائرة بينهما، تقوم على أساس العودة إلى الحدود السابقة قبل وقوع الحرب، وتبادل الأسرى، كما تقوم على إنشاء صندوق خاص يتولى إعادة تعمير المرافق التي هدمتها الحرب في البلدين بتمويل من الأمم المتحدة ومنظمة الأوبك[17]. ثم تكثفت هذه الجهود الدبلوماسية الخليجية في إثر تصاعد حرب الناقلات في الخليج العربي عام 1984، كما تكثفت تحركات الوساطة الدبلوماسية بين الطرفين، والتي قام بها كل من نائب رئيس الوزراء الكويتي ووزير الخارجية السعودي في أيار/ مايو 1985 بتكليف من دول المجلس، وقد اقترنت تلك التحركات بتأكيد هذه الدول على استعدادها لبذل أي مسعى مباشر يساعد في تحقيق التقدم المنشود باتجاه الحوار والمفاوضات[18].

بيد أن احتلال إيران لجزيرة الفاو العراقية في مطلع عام 1986 جاء ليرسخ اقتناع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن إيران حين تقدم على هذا العمل الهجومي

فإنها تتحرك باتجاه تصعيد الحرب وتعقيد الموقف، وهو ما كان يعني إهدار جهود الوساطة الدبلوماسية التي بذلتها دول المجلس لحملها على إيقاف حربها ضد العراق. ومن هذا المنطلق، اتجهت الدبلوماسية الخليجية إلى التركيز على تلك الأطراف العربية التي كانت تربطها علاقات متميزة بإيران، وبالأخص سوريا وليبيا، وذلك على أمل أن تتمكن تلك الدول من إقناع إيران للتحول باتجاه التسوية السلمية للحرب[19]. وأثناء لقاء القمة العربية الذي عُقد في العاصمة الأردنية عمَّان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 عاودت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بذل جهود دبلوماسية مكثفة بهدف مضاعفة الضغط على إيران، ولم تتوان عن إدانة احتلال إيران لأجزاء من الأراضي العراقية والتنديد برفضها وقف إطلاق النار والعودة بقواتها إلى حدود ما قبل الحرب. كما أن هذا المؤتمر مهد الطريق أمام دول مجلس التعاون لإعادة علاقاتها الدبلوماسية مع مصر التي كانت مقطوعة منذ عام 1979. وكان دافعها إلى ذلك هو الاعتقاد القوي الذي أخذ يساورها من أنه كان بإمكان مصر أن تشكل عامل توازن ضد تطلعات القوة الإيرانية المتصاعدة في الخليج العربي، وبالفعل فقد أعادت كل من دولة البحرين ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة علاقاتها الرسمية مع مصر فور انتهاء المؤتمر[20].

وبعد أن توقفت الحرب بين العراق وإيران وإعلان الأخيرة قبولها القرار رقم 598 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 20 تموز/ يوليو 1988، بدأ اهتمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتركز على مستقبل الأوضاع الأمنية في منطقة الخليج العربي، وقد عبر ذلك الاهتمام عن نفسه في البيان الختامي الذي صدر عن اجتماع قادة دول المجلس بالمنامة في كانون الأول/ ديسمبر 1988، عندما ناشد الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تنفيذ القرار تنفيذاً كاملاً، والعمل من أجل أن يسود الأمن والاستقرار ربوع منطقة الخليج العربي على أساس من علاقات حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل... الخ[21].

من هذا العرض لتوجهات الدبلوماسية الخليجية، ولمسارات حركتها طوال الفترة التي استغرقتها الحرب العراقية-الإيرانية، يمكن القول بأن هذه الدبلوماسية برهنت

بمساعيها الدؤوبة وتحركاتها النشطة في كل اتجاه على توافر إدراك عميق لدى دول مجلس التعاون للمخاطر الأمنية الرهيبة التي انطوت عليها هذه الحرب التي خاضت غمارها اثنتان من كبرى القوى الإقليمية الكائنة في منطقة الجوار. من جهة أخرى، فإن هذه الدول الخليجية كانت واعية تماماً بالحساسيات السياسية البالغة التي تكتنف الأوضاع التي تداعت عن هذه الحرب، وهو الأمر الذي واجهها دائماً بمجموعة من الخيارات الصعبة والمؤلمة التي تدرجت في سياق تطور الحرب من خيار الحياد المتعاطف مع العراق، إلى خيار الوساطة الدبلوماسية التي تحلت بروح التوازن والاعتدال في طرح المواقف واقتراح الحلول، وانتهاء بخيار الضغط على إيران عندما بدأ ميزان التفوق العسكري يميل إلى صالحها، وهو ما كان يشكل بدوره خطراً داهماً على أمن دول المجلس، وبخاصة دولة الكويت.

تبقى الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من كل تلك التعقيدات والصعوبات والأوضاع الأمنية الحرجة بل والمتناهية الحساسية، فإن دول مجلس التعاون آثرت منذ البداية وحتى النهاية حصر الجهود الرامية إلى إيقاف تلك الحرب في الإطارات الخليجية والعربية والدولية (الأمم المتحدة، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز)، ولم تر ضرورة تدعوها إلى الاستعانة مباشرة بدور أي من القوتين العظميين، وكان هذا التوجه الخليجي المسؤول يعبر عن حكمة سياسية عالية، إذ بقي الهدف على الدوام هو السعي نحو تضييق شقة هذه الحرب، وتحجيم أخطارها والحيلولة دون تدويلها.

ثالثاً: مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإدارة الأزمة الناجمة عن الغزو العراقي لدولة الكويت

يمثل قرار النظام العراقي بغزو دولة الكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990 ضرباً من الحماقة السياسية لا نظير له في التاريخ السياسي المعاصر، مما جعله يصل إلى مستوى وصفه بالقرار الكارثة الذي بني في أساسه على حسابات خاطئة تماماً وعلى فرضيات مغلوطة وغير واقعية. وعلى أية حال، فإننا لسنا هنا بصدد التعرض للخلفيات التي أحاطت باتخاذ هذا القرار، وإنما سوف ينصب اهتمامنا بالأساس على مناقشة التداعيات التي نتجت عنه وعانت منطقة الخليج العربي من آثارها الفادحة أكثر من أية منطقة أخرى من العالم[22].

جاء هذا الغزو على سبيل المفاجأة التامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ لم يكن ليخطر على بال أحد أن يقدم العراق على احتلال دولة الكويت وضمها إليه وإلغاء كيانها كدولة مستقلة ذات سيادة بعد ثماني سنوات من حربه ضد إيران التي استنزفته اقتصادياً وأنهكته بشرياً، وكذلك بالرغم من المساعدات الضخمة والتسهيلات المستمرة التي زودته بها دولة الكويت طوال مراحل الحرب، مما عرضها لمخاطر أمنية تفوق بكثير ما تعرضت له أية دولة أخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكانت هذه هي المفارقة التي لا تزال غير مفهومة حتى الآن[23].

وكان واضحاً منذ البداية، أن دول مجلس التعاون تفتقر إلى الإمكانية العسكرية التي تستطيع بها أن توقف امتداد هذا الخطر الداهم الذي بدأ بدولة الكويت وبات ينذر بمواصلة زحفه باتجاه غيرها من دول المجلس النفطية الغنية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. من هنا، وفي غياب رد الفعل العسكري الملائم، لم يكن بوسع دول مجلس التعاون إلا أن تتحرك بفاعلية على مختلف المحاور الدبلوماسية والإعلامية من أجل حشد أكبر مساندة دولية ممكنة لدولة الكويت في المحنة التي ألمت بها، ولاحتواء الخطر العسكري العراقي في مواقعه التي وصل إليها والحيلولة دون انتشاره إلى ما هو أبعد منها[24]. وجاءت أولى التحركات في هذا الاتجاه مع

الاجتماع الذي عقده المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالقاهرة في 3 آب/ أغسطس 1990 على هامش اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، وقد تضمن البيان الختامي الصادر عن هذا الاجتماع مطالبة دول المجلس بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية وعودتها إلى مواقعها التي كانت ترابط فيها قبل 1 آب/ أغسطس. كما أعلنت عدم اعترافها بنتائج العدوان العراقي على دولة الكويت مع مطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد[25]. وفي البيان الآخر الصادر عن وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي انعقد في جدة في 7 آب/ أغسطس 1990، تم التأكيد من جديد على ضرورة انسحاب العراق فوراً ودون شروط مسبقة من دولة الكويت، وكذا الإعلان عن رفض دول المجلس للعدوان ولكافة الآثار والنتائج التي ترتبت عليه أو تمخضت عنه.

وعندما تبين لدول المجلس وبالدليل العملي القاطع عجز جامعة الدول العربية عن التحرك بفاعلية وحسم لردع العراق أو تقديم المساعدة العسكرية الفاعلة لدولة الكويت، باعتبارها دولة عضواً فيها وموقعة على ميثاقها ومشمولة بنظام ضمانها الجماعي، باتت دول المجلس مقتنعة بأن أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت كانت أكثر تعقيداً من أن تحل في إطار جامعة الدول العربية وحدها[26]. جاء ذلك على خلاف ما روج له دعاة الحل العربي ممن دافعوا عن ضرورة استنفاد كافة وسائل الحل السلمي للأزمة، وتسويتها في محيطها العربي الخالص قبل الخروج بها إلى حيز التدويل. ولم يكن هذا التوجه الأخير ليقنع دول المجلس بالمضي قدماً في هذا الاتجاه شبه الميئوس تماماً من جدواه، خاصة وأن الإيقاع المتسارع للأزمة، وتصلب الموقف العراقي، وتعمق الانقسامات العربية لم تكن لتحتمل أي تردد في المواقف أو تضييع للوقت.

من هذا المنطلق أعلنت دول مجلس التعاون أنه ومن موقع الالتزام المسؤول بما جاء في ميثاقي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فإن الأمم المتحدة كانت تعتبر الجهة الدولية المخولة قانونياً بمسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وعلى ذلك، فإن قراراتها والتدابير الدولية الجماعية التي تقرها لم يكن لينطبق عليها مفهوم التدخل الأجنبي، على غرار ما استندت إليه بعض الأطراف العربية في معارضتها وشجبها لفكرة الحل الدولي، وبالتالي في تحريضها للرأي العام العربي للوقوف ضده[27].

على أنه وكما يذكر بعض المحللين، فإنه عند هذه المرحلة من تطور أزمة الخليج الثانية بات واضحاً أن هنالك تبايناً في وجهات النظر بين دول المجلس حول ما يجب أن يكون عليه المدخل المناسب للتعامل مع الأزمة، وهل يكون ذلك بالوسائل السلمية والدبلوماسية، أم بأسلوب الإكراه العسكري؟ وقد وضح هذا التباين في مؤتمر الدوحة الذي كان أول مؤتمر للقمة الخليجية يعقد بعد الغزو (22-25 كانون الأول/ ديسمبر 1990)، فبينما كانت سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وبدرجة أقل دولة قطر مع الحل السلمي، حبذت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والبحرين اللجوء إلى القوة العسكرية لحسم الموقف وإنهائه[28]. وقد برهن المنحى الذي سلكه تطور مجريات الأزمة فيما بعد، على أن هذا المدخل الأخير كان الأكثر واقعية من بين كل البدائل المطروحة.

رابعاً: التداعيات الأمنية لأزمة الخليج الثانية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعضلة الخيارات في مرحلة ما بعد الأزمة

كان للتحالف الدولي الذي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الأكبر في إعداده وتجهيزه بتفويض كامل من مجلس الأمن الدولي واستناداً إلى قاعدة صلبة من القرارات الدولية، الفضل الرئيسي في إنجاز المهمة الموكولة إليه بتحرير دولة الكويت ودحر القوة العسكرية العراقية وإزاحتها إلى ما وراء المواقع التي سبق لها وأن قدمت منها. لكن وعلى قدر ما كان لهذا العمل العسكري الدولي المؤثر من إسهام مباشر في حل الأزمة حلاً جذرياً، وفي التمهيد لبزوغ ما أسمي بـ "النظام العالمي الجديد" الذي يعمل في إطار الشرعية الدولية وحكم القانون، فإن معطيات الواقع الإقليمي الجديد الذي تمخض عن أزمة الخليج الثانية، وما رافقه من خبرات ودروس مستفادة في مختلف أبعادها السياسية والأمنية والاستراتيجية، عادت لتضع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مرة أخرى أمام ما يمكن وصفه بمعضلة الخيارات التي كان عليها أن تختار من بينها تحسباً لاحتمالات المستقبل، ودرءاً للمخاطر الأمنية التي لم تعد تحتمل بطبيعتها المزيد من المجازفة.

يذكر بعض المحللين في معرض تقويمهم لبعض جوانب الواقع السياسي الجديد الذي أفرزته أزمة الخليج الثانية، أنه بعد انتهاء حرب تحرير دولة الكويت اتجهت الولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة جديدة في منطقة الخليج العربي تختلف بصورة أساسية في سماتها العامة عما كانت عليه تلك السياسة في مرحلة ما قبل الأزمة. فحتى عام 1990 توخت الولايات المتحدة الأمريكية أقصى درجات الحرص، وحاولت التخفيف بقدر المستطاع من كثافة حضورها السياسي والعسكري في منطقة الخليج العربي وحصره في الإطار غير المباشر، لكن وبعد انقشاع سحب الأزمة، فإن الوضع تغير تماماً حيث تخلت الاستراتيجية الأمريكية عن طابعها الحذر وغير المباشر، واندفعت بجرأة غير معهودة إلى تعزيز نفوذها والدفاع عن مصالحها في الخليج العربي وفق ما تراه وتقرره لنفسها ودونما حاجة تدعوها إلى الرجوع إلى أي طرف إقليمي أو دولي لاستشارته أو للتنسيق معه[29].

كان هذا التحول الجذري في مضمون وأساليب استراتيجية الولايات المتحدة الخليجية هو أقوى الإشارات التي تلقفتها دول مجلس التعاون واستوعبت مغزاها، وأدركت أن الشعار الذي استمرت ترفعه وقام على محاولة فصل منطقة الخليج العربي عن صراعات الدول الكبرى وتحييدها، قد فقد الكثير من مصداقيته ولم يعد قابلاً للتنفيذ بعد كل ما جرى. أما الإشارة الثانية والتي كانت لا تقل أهمية بحال عن سابقتها، فهي أن مصدر الخطر على أمن دول المجلس أخذ يتحرك من خارج المنطقة إلى داخلها ليصبح متمركزاً في دول الجوار ذاتها، وبالتحديد في إيران والعراق، وهو ما كان يستدعي بالضرورة إجراء مراجعة شاملة لمفهوم الأمن الإقليمي ولعناصره وترتيباته وأهدافه وأولوياته وآلياته، وإعادة تحديد الأطراف المسؤولين عنه أو المشاركين فيه، ولعل هذا التحول في مكامن الخطر على أمن الخليج العربي من الخارج إلى الداخل هو الذي عمق من اقتناع دول المجلس بأن الاعتماد على التدابير والاتفاقات الأمنية المعقودة مع الدول الكبرى بات يشكل المدخل الفاعل والموثوق فيه لمقاومة التهديدات المنبثقة من داخل منطقة الخليج ذاتها. وبالنتيجة، فقد تراجعت المحاذير التي كانت تحف بهذا الخيار السياسي الصعب في السابق، بل وإلى الحد الذي أصبح يفرض ذاته على الساحة السياسية الخليجية الرسمية فرضاً[30].

من جهة أخرى، فقد تدنت مصداقية نظام الأمن الجماعي العربي حيث بدا بالغ الضعف والهشاشة. كما برهن عن عجزه عن امتلاك آلية تنظيمية ودبلوماسية فاعلة يمكنه بها إدارة الأزمة وسط ظروف كانت تحمل معها لأطرافه أوخم العواقب والمضاعفات. بدا ذلك واضحاً بصفة خاصة مع تضارب التفسيرات العربية حول جذور الأزمة والأسباب التي أدت إلى انفجارها على هذا المستوى من الكثافة والعنف، مما ترتب عليه اتساع الهوة بين المواقف، وبصورة عرقلت تماماً التوصل إلى رؤية عربية مشتركة حول ما يجب أن تكون عليه الإدارة الفاعلة للأزمة. وكان لهذا الواقع السياسي العربي المتضعضع دلالاته الأمنية التي لا تخفى على الدول الخليجية ذاتها[31].

وكان يضيف إلى جملة هذه المخاوف الخليجية الأمنية كلها، المخاطر الأمنية الجديدة التي أفرزتها ظروف الأزمة والتي بدأت تمس أوضاع الداخل مباشرة. وبعبارة أكثر تحديداً، فإن تهديدات دول الجوار أخذت تتضافر مع الخطر الذي تمثله القوى الداخلية المرتبطة بها في العديد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حتى وإن اتخذت تلك التحالفات صوراً غير معلنة، ولربما كانت دولتا الكويت والبحرين هما المثالين البارزين لهذا التطور الأمني السلبي في أبعاده الجديدة التي ظهر عليها في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمة.

وبالقطع، فإن كل تلك المعطيات لم تكن لتغيب عن بال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي تمد بصرها إلى المستقبل بما يطرحه من احتمالات. والأكثر من ذلك أنها كانت تستند في تصورها إلى خلفية من التنسيق الأمني غير الفاعل فيما بينها، والتي تمثلت في العديد من المحاولات التي تمحورت أساساً حول الآتي:

1. المحاولة التي بذلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية قرب منتصف الثمانينيات وهدفت إلى إيجاد نظام فاعل من التدابير الدفاعية الذاتية من خلال توحيد القدرات العسكرية لدول المجلس. وقد تبلورت تلك المحاولة في الاتفاق على إنشاء قوة مشتركة للانتشار السريع أطلق عليها "قوات درع الجزيرة" التي تشكلت بموجب القرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة لزعماء دول المجلس والذي عقد بدولة الكويت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1984[32]، وتلا ذلك وبقرار

من مؤتمر قمة مسقط في عام 1985 نشر تلك القوات في منطقة حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية. لكن هذه الترتيبات العسكرية الخليجية التي بولغ في تصويرها إعلامياً سواء بما أطلق عليها من مسميات أو بما نسب إليها من فعاليات، برهنت عندما وضعت على محك الاختبار عندما غزا العراق دولة الكويت، على أن تأثيرها غير رادع، وكونها تعاني من قصور واضح.

وربما كان هذا الإحساس بالعجز والإحباط، الذي نجم عن تركيز دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شبه الكامل على القوى الخارجية سعياً وراء حل للأزمة كانت هذه الدول تدرك تماماً أنه يخرج عن قدرتها، هو الذي دعاها في مؤتمر قمة الدوحة (كانون الأول/ ديسمبر 1990) إلى التأكيد على ضرورة الاعتماد على الذات في أمور الأمن والدفاع المشترك بعد أن تنتهي محنة الاحتلال العراقي لدولة الكويت[33] ، وسواء أكان هذا التأكيد نابعاً من اقتناع تام أم جزئي بأهمية إعادة تقويم هذا الوضع الأمني الخليجي لتدارك سلبياته والتغلب على نقاط الضعف الأساسية الكامنة فيه، فإن الوضع كان يستدعي - على حد ما قيل - بناء جدار أمني صلب يرتكز في صميمه على القدرات التي يتيحها واقع دول المجلس ذاتها، وذلك بالتوازي مع التحرك في المسار الآخر الذي قد يساعد على التوصل إلى إطار شامل للتفاهم الاستراتيجي مع القوى ذات العلاقة الوثيقة بدواعي هذا الأمن الخليجي ومتطلباته على الصعيدين الإقليمي والدولي[34] .

2 . أن هذا التوجه الرسمي الذي عبر عن نفسه بمثل هذه التأكيدات والإعلانات في قمة الدوحة ولم تكن الأزمة قد انتهت بعد، وجد من يتحفظون عليه آنذاك، بل وذهبوا بعيداً إلى حد التحذير من خطر المغالاة في تقويم فاعلية وجدوى الترتيبات الدفاعية الذاتية لدول المجلس، حتى لقد بدا واضحاً أن هناك تياراً أكثر واقعية أخذ يشق طريقه إلى المقدمة. وكانت جذور هذا التيار الواقعي مشتقة من الإحساس العميق بالإحباط والمرارة من جراء تخاذل الموقف العربي، بل وتحلله أثناء الأزمة، وكذلك من عدم الثقة الكافية بإيران أو في غيرها من القوى الإقليمية الأخرى. ومن ثم، فإن دعاة هذا المنهج الواقعي كانوا ينظرون إلى

ضمانات الحماية الأمريكية والغربية على أنها كانت تشكل حجر الزاوية في أي نظام دفاعي فاعل عن أمن الخليج العربي[35] .

من هنا وبطبيعة الحال، فإن المعضلة التي واجهتها دول مجلس التعاون كانت تدور حول ما يجب أن تكون عليه المفاضلة من بين كل هذه الخيارات المتعارضة التي يطرحها الموقف : (أ) الخيار الذي يدعو إلى تكثيف الاعتماد على القدرة الخليجية الذاتية في التعامل مع تحديات الأمن في واقع إقليمي متغير وغير مستقر بل وغير متوازن، مع التنسيق بالتوازي مع تلك الدوائر الإقليمية والدولية التي يمكنها أن تقوم بدور داعم لهذه القدرة العسكرية الخليجية إذا اقتضت الضرورة بذل مثل تلك المساعدة، (ب) الخيار المحبذ لربط الأمن الخليجي بنظام الأمن العربي - على الرغم من كل الانتكاسات والعثرات التي حدثت - وذلك من واقع أن هنالك دولاً عربية رئيسية كمصر وسوريا أسهمت بإيجابية تحسب لها في الجهد العسكري الدولي الذي تمثّل بدحر القوة العراقية وإجبارها على الخروج من دولة الكويت، مما كان يعني بالمقياس الواقعي أنه كانت هناك قدرات عربية يمكن توظيفها بفاعلية في مجال تعزيز القدرة الأمنية الجماعية لدول المجلس، (ج) الخيار الذي يميل أكثر إلى الاعتماد بصورة كاملة على الضمانات الأمنية الأمريكية والغربية، وبالتالي عدم إضاعة الوقت أو إهدار الفرصة السانحة بمعاودة الدخول في تجارب أمنية مكلفة وغير مضمونة النتائج .

لم تكن المفاضلة إذن بالأمر السهل؛ إذ كان لكل واحد من الخيارات السابقة حساباته ومحاذيره وتكلفته وحساسياته فضلاً عن ضيق الهامش الزمني الذي كانت تتم فيه مثل هذه المفاضلة بمختلف أبعادها المتشابكة والمعقدة . ولهذا فقد حاولت دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحت ضغوط الموقف القائم والمتصاعدة في كل اتجاه، الجمع على قدر المستطاع بين عناصر هذه الخيارات الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة، يحدوها الأمل في أن تتوافق تلك الخيارات - وبرغم ما فيها من تعارض مع بعضها البعض - بالوقت . وعلى الرغم من أن مثل هذا التوقع كان يبدو إسرافاً في التفاؤل وعلى نحو لا تتيحه ظروف الواقع ومعطياته، فإنه بدا أمراً لا معدى عنه ولو إلى حين . إن ما يعنينا هنا هو أن تلك السياسة الأمنية التوفيقية لدول المجلس في مرحلة ما بعد الأزمة تمثلت عملياً ضمن الإطار التالي من القرارات :

أولاً: أن التنفيذ العملي لخيار الاعتماد الأمني المكثف على الذات بدأ مع الشروع في وضع قوات من دول المجلس تحت إمرة القيادة السعودية التي شاركت بجهد بارز في التخطيط لعملية تحرير دولة الكويت، وتزامن مع ذلك القرار الدخول في مباحثات لتقويم مدى إمكانية تنفيذ المشروع العُماني الداعي إلى تشكيل قوة خليجية قوامها مئة ألف رجل تقوم بمهمة الردع والدفاع المشترك عن أمن دول المجلس. بيد أن تلك المباحثات أوضحت عدم وجود قاعدة كافية من التأييد بين دول مجلس التعاون لهذا المشروع، لتعذر تحقيق مثل هذا التكامل الأمني من الناحية الواقعية. وكبديل للفكرة العُمانية التي فسرت بأنها جاءت سابقة لأوانها وفي غير توقيتها الملائم، أقر وزراء دفاع دول المجلس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 صيغة مغايرة تقوم في جوهرها على العمل باتجاه تعزيز القدرات الدفاعية لدول المجلس (أي أن هذه مسؤولية أنيطت بكل واحدة من تلك الدول على حدة)، وكذلك العمل على توثيق عرى التعاون المشترك بين الجيوش الخليجية، مع تطوير قوات درع الجزيرة بتشكيل بعض الفرق الخليجية المدرعة حتى يصل قوامها إلى خمسة وعشرين ألف رجل على مدى ثلاث سنوات من تاريخ البدء بالتنفيذ[36].

ثانياً: بالنسبة إلى الخيار الآخر الذي قام على تحبيذ الربط العضوي بين نظام الأمن الخليجي ونظام الأمن الجماعي العربي، فإن تجاوب دول المجلس ولو جزئياً معه، انعكس في الموافقة على المشروع الذي أطلق عليه "ستة زائد اثنان"، أي دول المجلس الست بالإضافة إلى مصر وسوريا. وقد تبلور عن هذا المشروع ما أصبح معروفاً منذ ذلك الوقت بـ"إعلان دمشق" الذي وقعت عليه هذه الدول الثماني في 6 آذار/ مارس 1991، وتضمن العناصر الرئيسية التالية:

أ. اعتبار وجود القوات المصرية والسورية على أراضي المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الخليجية الأخرى تلبية لرغبة حكوماتها للاستعانة بها في الدفاع عن أراضيها.

ب. أن هذه القوات تشكل نواة سلام عربية لتنفيذ نظام الضمان الجماعي العربي وتعزيز فاعليته.

ج. بذل كل مسعى مستطاع لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية[37].

وبالرغم مما أشاعه إعلان دمشق من تفاؤل مشوب بالحذر، فإن هذا الوضع لم يدم طويلاً، إذ إنه بعد بضعة أشهر قليلة من صدور إعلان دمشق، تم اتخاذ القرار الخاص بسحب القوات المصرية والسورية من مواقعها التي رابطت فيها في منطقة الخليج العربي. وفي توضيح الأسباب الكامنة وراء هذا التحول المفاجئ في التوجهات والسياسات، يذكر بعض المحللين أن قرار سحب القوات المصرية والسورية جاء انعكاساً للتغيير الذي حدث في مضمون الفكر الاستراتيجي لدول مجلس التعاون، ومؤداه أنه كان من الأوفق الانتقال بترتيبات الأمن الخليجي من صيغة الحشد العسكري المادي المباشر إلى صيغة التفاهم المتبادل. ووفقاً لهذه الصيغة البديلة، فإن التضامن العسكري المادي يمكن أن يتحقق فعلياً عندما تنشأ ضرورة تستدعيه، وفي غياب تلك الضرورة، فإنه لا تصبح هناك حاجة إلى نشر قوات عسكرية من خارج دول الخليج العربية في أوقات السلم وفي ظروف من الاستقرار النسبي[38]. وعلى الأرجح، فإن هذا التحول في المفاهيم وفي التوجهات السياسية المصاحبة لها، كان محاولة لاحتواء رد الفعل الإيراني الغاضب والمتذمر بشدة من إعلان دمشق وما حواه من أسس ومرتكزات أمنية، فإيران أبدت معارضة عنيدة لمشاركة أطراف عربية غير خليجية، وبصفة خاصة مصر، في ترتيبات الأمن الخليجي. وكانت تلك المعارضة الإيرانية تعبيراً عن موقف سياسي ثابت لم تشأ إيران أن تحيد عنه منذ بداية ثورتها، وجوهره أن أمن الخليج هو مسؤولية تقع على عاتق الدول الخليجية وحدها، مما كان يعني بالضرورة استبعاد دور القوى الخارجية منه، عربية كانت هذه القوى أو دولية، ما دامت لا تطل على الخليج مباشرة. وقد جرى تفسير هذا الموقف من قبل إيران بأنه كان يعبر عن رغبتها في الاستحواذ على دور قيادي في ترتيبات الأمن الخليجي، ورفضها موازنة دورها بأدوار دول أخرى مناظرة لها (مصر) في مجال القدرة العسكرية والقوى البشرية... الخ[39].

ثالثاً: بالنسبة إلى خيار الاعتماد الأمني التام على الغرب، فقد أخذ طريقه العملي إلى التنفيذ مع توقيع دولة الكويت في 19 أيلول/ سبتمبر 1991 على أول اتفاقية أمنية تعقدها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أقرت الاتفاقية للولايات المتحدة بحق تخزين الأسلحة والمعدات العسكرية في الأراضي الكويتية، وكذلك استخدام المرافئ والقواعد الكويتية. كما تضمنت الاتفاقية بنداً يسمح بإمكانية التدخل العسكري الأمريكي لحماية دولة الكويت، وذلك في إطار التنسيق المستمر بين حكومتي الدولتين. كما وقعت دولة الكويت على مجموعة من الاتفاقيات المماثلة مع كل من بريطانيا وفرنسا. وفي 27 تشرين الأول/ أكتوبر 1991 وقعت دولة البحرين هي الأخرى على اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضمنت بنوداً مشابهة لتلك التي حوتها الاتفاقية الموقعة مع دولة الكويت. وكذلك وقعت كل من دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقيات للدفاع والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تجنبت المملكة العربية السعودية التوقيع على اتفاقية دفاعية شاملة مع الولايات المتحدة مكتفية باتفاقيتها القديمة التي كانت قد أبرمتها في الماضي معها ولمدة خمسة عشر عاماً، واعتبرتها بمنزلة الإطار القانوني الذي كان - وما يزال - ينظم أمور التعاون الاستراتيجي بينهما بكل ما كان يتطلبه ذلك التعاون المشترك من إجراءات دفاعية وترتيبات تدريبية . . . الخ. وفي شباط/ فبراير 1992 وقعت دولة الكويت وبريطانيا مذكرة تفاهم بين البلدين حول مسألة التعاون الدفاعي، ويشمل شراء دولة الكويت لمعدات عسكرية بريطانية والقيام بإجراء مناورات مشتركة وتدريب، وفي 18 آب/ أغسطس 1992 وقعت دولة الكويت وفرنسا اتفاقية دفاعية مدتها عشر سنوات، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1993 وقع وزير الدفاع الكويتي مع نظيره الفرنسي على اتفاقية للتعاون العسكري وعلى بروتوكول لشراء الأسلحة والمعدات للجيش الكويتي. وتلا ذلك في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 التوقيع بين وزيري الدفاع الكويتي والروسي على اتفاقية لمدة عشر سنوات على غرار الاتفاقيات السابقة، كما تم الإعلان بأنه سوف تجرى مناورات مشتركة بين قوات الدولتين[40].

من جهة أخرى، فقد توافرت ضمانات الحماية العسكرية الأمريكية للعديد من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإقدام إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون منذ آذار/ مارس 1993 على تطبيق ما عرف بـ" سياسة الاحتواء المزدوج " الموجهة ضد كل

من العراق وإيران، والتي جاءت بناء على نصائح مارتن إنديك مساعد مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي آنئذ[41]. وتقوم هذه الاستراتيجية الوقائية الطابع في صميمها على محاولة احتواء هاتين القوتين الإقليميتين الرئيسيتين، مع المراقبة المستمرة لأية تطورات قد تحدث وتؤثر في توازنات القوة الإقليمية التي تسعى الولايات المتحدة إلى إيجادها وتثبيتها، ضمن الإطار الذي يمكنها من الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في هذه المنطقة الحيوية من العالم[42]. وقد أكد مارتن إنديك على ما لاحتواء العراق وإيران من أهمية فائقة، وذلك في إطار محكم من القيود والترتيبات الدولية الكفيلة بإضعاف اقتصاداتهما، وحرمانهما من امتلاك التقنية المتقدمة لتطوير أسلحة الدمار الشامل التي يسعيان إلى حيازتها، وكذلك عدم تمكينهما من مواصلة دورهما في دعم الإرهاب الدولي[43]. وفي هذا أيضاً يذكر أنتوني ليك، مستشار الأمن القومي في إدارة كلينتون الأولى: «أن سياستنا تجاه العراق وإيران تسعى إلى عزلهما دبلوماسياً و عسكرياً واقتصادياً وتقنياً»[44]، أي ضمن مفهوم العزل والاحتواء الشامل أو ما هو قريب من ذلك.

وبصفة عامة، فقد أكدت التصريحات المتكررة التي صدرت عن كبار أركان الإدارة الأمريكية فيما يتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي على الاعتبارات التالية:

أ. أنه وبالرغم من العزلة المفروضة على هاتين الدولتين إقليمياً ودولياً، وبالرغم من انخفاض حجم قدراتهما العسكرية، فإنهما كانتا – وما تزالان – تشكلان معاً تهديداً رئيسياً بعيد المدى للوضع الأمني في منطقة الخليج العربي.

ب. أن التجربة قد برهنت بما لا يدع مجالاً للشك في أنه لا سبيل مطلقاً لإجراء أي تطبيع للعلاقات مع النظام العراقي، فهو نظام خارج على القانون الدولي، ومن المتعذر إصلاحه، فضلاً عن أنه لم يكن ليتراجع عن مساعيه الدؤوبة لتطوير ما في جعبته من أسلحة الدمار الشامل.

ج. تعتبر الولايات المتحدة إيران دولة خارجة هي الأخرى على القانون، وهي لا تكف عن التحريض على استخدام العنف لإحباط عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية.

ومن أجل ذلك فإنها تقدم مساندتها لبعض المنظمات الإسلامية كحماس وحزب الله، وكان يضيف إلى ذلك الجهود الحثيثة التي تبذلها لامتلاك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل[45].

د. اقتناع الولايات المتحدة بضرورة بذل كل جهد ممكن لتطوير علاقتها بدول مجلس التعاون من واقع أن هذه العلاقة ترتكز على قاعدة كبيرة من المصالح المشتركة بين الطرفين، وأن هذا الهدف لن يتحقق إلا بإيجاد مناخ من الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الخليج، وبالصورة التي تساعد على تطوير تلك المصالح الأمريكية الخليجية المشتركة، وتنميتها بعيداً عن التهديد الذي يمكن أن ينبثق من اتجاه أي من العراق أو إيران[46].

لقد أدى تطبيق استراتيجية الاحتواء المزدوج إلى إحداث وهن شديد في كل عناصر القوة العراقية مما كاد أن يصل بها إلى حافة الانهيار التام، خاصة مع التأثيرات المدمرة الناتجة عن استمرار إجراءات الحصار الدولي الشامل المفروض على العراق منذ عام 1991، بقرارات دولية بالغة القسوة والصرامة ولا مثيل لها في تاريخ التنظيم الدولي. ويضيف إلى هذا التأثير الساحق لقرارات الحصار التي يراقبها مجلس الأمن: تداعي سلطة الدولة العراقية على أجزائها الشمالية والجنوبية، وهي أجزاء حيوية واستراتيجية للغاية بكل المعايير الأمنية والاقتصادية. وقد وصل الأمر إلى النقطة التي أصبحت تواجه العراق بخطر التفكك والتقسيم (خاصة في وجود بعض قوى الجوار المتربصة به كتركيا وإيران والتي لا تكف عن إثارة المتاعب له وتعقيد المشكلات أمامه فوق ما هي معقدة بالفعل). وذلك على الرغم من كل ما يتردد دوماً عن حرص المجتمع الدولي على تأمين وحدة العراق وضمان سلامة أراضيه، باعتبار أن ذلك يشكل دعامة مهمة وضرورية للتوازن والاستقرار الإقليميين.

أما فيما يتعلق بإيران، فقد أدت هذه الاستراتيجية الأمريكية الصارمة إلى تحجيم تطلعاتها الإقليمية، وتقليص الدور الذي كانت تأمل في أن تحصل لنفسها من خلاله على مكانة قيادية متميزة في ترتيبات الأمن الخليجي وتدابيره المشتركة في غياب التدخلات الخارجية، وبالأخص تدخلات القوة الأمريكية. ومما يزيد الأمر سوءاً

بالنسبة إلى إيران، هو استمرار احتلالها للجزر الإماراتية العربية الثلاث (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) مما يعني أن حاجز عدم الثقة الخليجية في النوايا التوسعية الإيرانية ما يزال قائماً على حاله، وهو ما يجعل من احتياج الدول الخليجية للاستعانة بالدور الخارجي بصورة مستمرة في الأمد المنظور على الأقل مطلباً أساسياً وهدفاً استراتيجياً ثابتاً. وفي ذلك يقول أحد المحللين الخليجيين إن إيران ستبقى باستمرار مصدر تهديد وقلق أمني وسياسي بالنسبة إلى الدول الصغيرة في النظام الإقليمي الخليجي، وخاصة بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتعامل يومياً مع واقع احتلال إيران لجزرها الثلاث. ويردف أن هذا القلق من إيران تزداد حدته أو تقل بناء على الأوضاع السياسية الإيرانية الداخلية، وعلى الظروف والمستجدات الإقليمية والدولية، وأيضاً بناء على التدخلات الخارجية في النظام الإقليمي الخليجي التي تسعى عادة إلى تأجيج الخلافات العربية ـ الإيرانية، وتضخيم التهديدات الإيرانية لدول الجوار[47].

خامساً: مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحديات الأمن والبقاء: ماذا بعد؟

يتضح مما سبق أن الدور الخارجي (الأمريكي أساساً) بات يشكل الركيزة الرئيسية التي تستند إليها الاستراتيجية الراهنة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دفاعها عن أمنها ضد مصادر التهديد والخطر الإقليمي كافة، أو بمعنى آخر، فإن هذا الدور الخارجي بعناصره الرئيسية الثلاثة، وهي: مواصلة تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج ضمن الإطار المحدد لها من الأهداف والأولويات، والهيمنة الأمريكية الكاملة على مجلس الأمن، خاصة في كل ما يتعلق باستمرار تنفيذ تدابير الحصار الدولي الشامل المفروض على العراق، وربطه بشروط تعجيزية تجعل من إمكانية إنهائه في الأمد القريب أمراً غير متوقع، ومبيعات الأسلحة الغربية الضخمة لدول مجلس التعاون والمدعمة باتفاقيات الحماية العسكرية والدفاع المشترك، كل هذا أصبح يشكل في مجموعه ضمان البقاء لهذه الدول، وبخاصة الدول الخليجية الصغرى كدولة

الكويت وقطر والبحرين. إن معنى هذا في التحليل الأخير هو أن الخيار المتمثل في تكثيف الاعتماد على القدرة الخليجية الذاتية، وكذلك الخيار الآخر الذي سعى إلى الربط بين الأمن الخليجي ونظام الضمان الجماعي العربي، قد جرى استبعادهما واقعياً حتى وإن لم يتم ذلك - وهو أمر مفهوم - في إطار سياسة رسمية معلنة. والأرجح أن ما حدث جاء امتثالاً لما تقضي به شروط الحماية الغربية التي تسعى ضمنياً بطبيعة الحال إلى الاستئثار بهذا الدور وتعميقه دون منازع، وهو ما ترتب عليه بالنتيجة، أن أصبحت معادلات القوة الإقليمية وتوازناتها واقعة ضمن مجال الحماية والنفوذ الغربي المصحوب بغطاء دولي عليها.

ولا نعتقد أن تلك المعادلات المحسوبة بدقة شديدة وفي إطار محكم من التخطيط المدروس والسيناريوهات المعدة من موقع القوة والاقتدار سوف يطرأ عليها أي تغيير لبضع سنوات قادمة، فاستمرار هذه الأوضاع الإقليمية مرهون باستمرار إمساك الولايات المتحدة بمفاتيح النظام العالمي، وسيطرتها على مراكز السلطة المؤثرة فيه كافة، سواء تم ذلك داخل الأمم المتحدة أو خارجها. وليس من حقيقة دالة على ذلك أكثر من تردد دول الاتحاد الأوربي، بل وتهيبها الشديد من الاقتراب من الدور الأمريكي في عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، مما مكن هذا الدور الأمريكي من أن يصبح الأعلى كلمة والأقوى نفوذاً في كل ما يتعلق بتشكيل عناصر هذه العملية وتقرير مساراتها وبالتالي تحديد نواتجها ومستقبلها. ولا يختلف الحال كثيراً في منطقة الخليج العربي عنه في الشرق الأوسط ككل، فهاتان الحلقتان - ونقصد الحلقة الشرق أوسطية والحلقة الخليجية - تتساندان وتترابطان في إطار مفهوم أمريكي استراتيجي شامل لما يجب أن يكون عليه مستقبل الوضع في هذه البقعة الحساسة من العالم.

من هنا يجب أن نكون واعين بحقيقة الدوافع التي تكمن في خلفية المسارات التي أخذت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتحرك عليها، وبخاصة في الآونة الأخيرة، والتي كان من أهمها إطلاقاً: الدور الذي قامت به من أجل بناء علاقات من التعاون الاستراتيجي المكثف والشامل بين تركيا وإسرائيل، حتى وإن حاولت أن

تنفي عنه طابعه التآمري وتجرده من حساسياته الأمنية الشديدة. إن هذا التعاون التركي-الإسرائيلي المدعم في خلفيته بالمساندة الأمريكية الكاملة للأهداف التي استدعت تكوينه، يمكن أن يشكل بحكم الفعاليات الكبيرة المتاحة له، نواة لقوة عسكرية ضاربة تنشأ في منطقة الجوار ومحاذاتها وتستخدم في إنجاز هدفين رئيسيين أو أكثر:

أولها التنسيق من أجل تحجيم قوة العراق العسكرية في بعديها الراهن والمستقبلي، بحيث يبقى على الدوام قوة منكفئة على ذاتها غارقة في همومها ورهينة تحديات أمنية تفوق طاقتها على مواجهتها، وكذلك يمكن أن تكون الصورة - ثانياً - بالنسبة إلى إيران التي تبقى قوتها مستهدفة من هاتين الدولتين معاً، خاصة مع ما يتردد عن سعي إيران لحيازة أسلحة نووية، وهو أمر يثير قلقاً أمنياً بالغاً لدى إسرائيل.

أما ثالث هذه الأهداف التي يخدمها قيام هذا التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، فهو أنه يوفر أداة مؤثرة في الضغط على سوريا، في محاولة لإرهابها وإكراهها على تغيير موقفها العنيد من عملية التسوية السلمية لنزاع الشرق الأوسط. ولا يخفى ما يمكن أن يتداعى عن ذلك الضغط التركي-الإسرائيلي، أو إن شئت فقل الضغط الأمريكي غير المباشر، على سوريا من نتائج سياسية وأمنية على المستوى القومي العربي. كما أن أمراً كهذا إذا حدث، سوف يزيد لا محالة من إحساس دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بضعفها، لاسيما وأن سوريا كانت إحدى دولتين عربيتين رئيسيتين وقعتا على إعلان دمشق، والتزمتا بتقديم العون العسكري الضروري لدول المجلس عند الحاجة. والنتيجة لا محالة هي أن هذه الدول سوف تكون أكثر عرضة للابتزاز في مواجهة ضغوط القوة الأمريكية المتزايدة عليها.

من جانب آخر، وفي حلقة أخرى مساندة ومكملة لما سبق من حلقات هذه الخطة الاستراتيجية الشاملة، فإن الجهد الأمريكي المبذول لعزل الدائرة الخليجية عن محيطها العربي الأكبر، مستمر بلا كلل. وهو يهدف في الأساس إلى الإبقاء على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكلها دول نفطية غنية، محصورة داخل دائرة ضيقة من

الهموم والشواغل الأمنية، وعدم الخروج منها إلى ما هو أبعد مدى من ذلك. وتبدو هذه الفرضية واضحة بصفة خاصة عند تحليل طبيعة تواضع رد الفعل الخليجي من عملية التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، منذ انعقاد مؤتمر مدريد الدولي للسلام في عام 1991 وانتهاء بالتداعيات الأخيرة لهذه العملية التي تعتبر في حكم المتوقفة، بسبب ما أصابها من انتكاسات مستمرة.

ويمكن القول إن دول المنطقة لم تعد تبدي اكتراثاً كبيراً بما يدور على مسارات التفاوض العربية-الإسرائيلية من تقدم أو تراجع. والسبب وراء تحجيم رد الفعل الخليجي من هذه القضية العربية الرئيسية هو أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي توفر أسباب الحماية الأمنية الكاملة لهذه الدول الخليجية على نحو ما سلفت الإشارة إليه مراراً، وهي المهيمنة في الوقت ذاته على المفاتيح الرئيسية لعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، وإزاء وضع كهذا، فإن الدول الخليجية لا تملك الخروج من إطار ما تحدده الولايات المتحدة لهذه التسوية من اشتراطات، وهي ترضخ لها كارهة أو على مضض.

من جهة أخرى، فإن اتجاه بعض دول مجلس التعاون في فترة من الفترات إلى الانفتاح اقتصادياً وتجارياً على إسرائيل وتجاوبها لدعاوى التعاون الإقليمي معها وإقامتها قنوات للاتصال المستمر والمنتظم فيما بينها، يمكن تفسيره بأنه كان مدفوعاً بالرغبة في توثيق علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من كونه ترجمة أو تعبيراً عن وجود مصالح اقتصادية ذات قيمة تجمعها بإسرائيل. وعلى أية حال، يبقى الاحتمال الآخر وهو أن هذا التوجه الخليجي - حتى وإن اتسم بمحدودية الأطراف المشاركين فيه - جاء صدى لضغوط خفية مارستها الولايات المتحدة على تلك الدول، وما تزال هادفة من ورائها إلى تسهيل ترويجها لمشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمي، وما إلى غير ذلك من المشروعات والمبادرات الأمريكية التي حاولت الالتفاف حول مفاوضات الحل السلمي، وإضعاف نتائجها بتحويل الأنظار من الأهداف الرئيسية إلى الأهداف الجانبية.

ملاحظات ختامية

تبقى لنا بعد هذا كله، بضع ملاحظات ختامية نوردها على النحو التالي:

1. أن المناقشة السابقة بكل تفاصيلها وتفرعاتها بنيت في أساسها على فرضية رئيسية مؤداها أن هنالك دبلوماسية جماعية بصورة أو أخرى يقوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تخطيطها ورسم أولوياتها ومتابعة تنفيذها بأسلوب التنسيق والتشاور المستمرين، وبخاصة فيما يتعلق بالأمن المتبادل لدول المجلس، وذلك وفق ما تقتضيه ضرورات الواقع المتغير إقليمياً ودولياً.

لكن ومن منظور واقعي، فإنه يتعذر التسليم بصحة هذه الفرضية على إطلاقها؛ فمجلس التعاون لا يختلف كثيراً بطبيعة تكوينه ونظامه الأساسي عن غيره من المنظمات الدولية الإقليمية التي لا تمتلك أية صلاحيات، بخلاف تلك التي تسمح بها وتقررها الدول الأعضاء، وحيث تبقى الصلاحية الأكبر والأهم، وبخاصة في مجال السياسة الخارجية وأمور الأمن والدفاع، بأيدي تلك الدول لا تتنازل عنها ولا تفوضها إلا ضمن هوامش محدودة، وبالقدر الذي لا ينتقص من قدرتها على اتخاذ ما تراه ملائماً لنفسها من قرارات تخدم بها مصالحها القطرية في المقام الأول. وتتضح هذه الحقيقة بجلاء من تباين المواقف والتوجهات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء بعض القضايا الإقليمية الرئيسية.

وربما كان المثال الأخير لذلك، هو الأزمة التي نشبت في مطلع العام الحالي بين العراق والأمم المتحدة، حول مسألة تفتيش بعض القصور والمواقع الرئاسية العراقية بحثاً عن أية مخابئ محتملة لأسلحة الدمار الشامل فيها، وهي الأزمة التي ظلت تتصاعد إلى حد إقدام الولايات المتحدة على التهديد بشن حرب شاملة ضد العراق لإرغامه على الإذعان للمهام الموكولة إلى لجان التفتيش الدولية كافة مهما كان فيها من إهدار لسيادة العراق الوطنية. فعلى الرغم من أن البيان المشترك الذي صدر عن اجتماع وزراء خارجية دول المجلس الذي عقد بدولة الكويت في 11 شباط/ فبراير 1998 حث العراق على التجاوب مع المساعي الدولية المبذولة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وإلغاء القيود

التي فرضها على تحركات المفتشين الدوليين تمهيداً لتخفيف العقوبات الدولية المفروضة عليه . . . الخ ، فإن مواقف دول المجلس من التهديدات الأمريكية بالحرب تباين بعضها عن بعض واختلفت بوضوح ، ومن ذلك مثلاً أن الموقف السعودي الرسمي قام على عدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القواعد السعودية في أي عمل عسكري يكون موجهاً ضد العراق ، بينما أكد على مساندة المملكة للجهود السلمية الدولية والعربية .

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فقد ذهبت شوطاً بعيداً في التعبير عن تأييدها الكامل لمساعي الحل السلمي ، وفي مساندتها المعلنة للتحركات الدبلوماسية التي قامت بها كل من روسيا وفرنسا لتجنيب المنطقة مخاطر اندلاع حرب جديدة . وفي الوقت ذاته أبدت دولة الكويت موافقتها المبدئية على نقل المزيد من القوات الأمريكية إلى أراضيها استعداداً لشن ضربة عسكرية أمريكية مؤثرة ضد العراق . أما دولة قطر فقد سلكت دبلوماسيتها منحى مختلفاً ومثيراً للدهشة حقاً ، وقد بلغ هذا المنحى ذروته مع توجه وزير خارجيتها في 17 شباط/ فبراير 1998 إلى بغداد حيث التقى بالرئيس العراقي في أول زيارة من نوعها لمسؤول خليجي على هذا المستوى السياسي الرفيع ، حيث سلمه رسالة من أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، وقد تمت هذه الزيارة بمبادرة قطرية خالصة وبغير تفويض مسبق من دول المجلس ، ولم تكن وجهتها الوساطة بين طرفي الأزمة كما يوحي الأمر في ظاهره . ناهيك عن مساعدات الأغذية والدواء التي بعثت بها دولة قطر إلى العراق والأزمة ما تزال في قمة عنفوانها ، إضافة إلى التنديدات التي صدرت عن بعض الهيئات والتجمعات الشعبية القطرية بالحصار الدولي المفروض على العراق وانتهاكه لمبادئ حقوق الإنسان . . . الخ[48] .

ومن هذا المنطلق وتأسيساً على ما سبق ، فإنه يجب عدم المغالاة فيما يمكن أن نتوقعه مما نصفه تجاوزاً بالدبلوماسية الجماعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وألا نجعل منه بالتالي أساساً لحكمنا عليه بالنجاح أو الفشل حول ما نعتقد أنه يدخل في صميم واجباته ومسؤولياته . فالمجلس لا يزال بعيداً بأوضاعه الراهنة عن الانتقال من مرحلة التعاون والتنسيق إلى مرحلة التكامل والانصهار ، وذلك لأسباب كثيرة وعميقة (ليس

هذا مجال الخوض فيها) سواء بالتبرير أو الدفاع، أو بالانتقاد وتوجيه اللوم إلى دوله. ولكي نكون منصفين فإن أمامنا مثال جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية عريقة وذات خبرات وتجارب تضرب بجذورها لنحو نصف قرن كامل، ومع ذلك فإنها أخفقت في أن تحقق تنسيقاً أمنياً فاعلاً، ولا نقول تكاملاً، برغم ما توافر لها من قدرات وموارد وطاقات وعمق استراتيجي وعلاقات دولية واسعة في كل اتجاه. فإذا كان ذلك صحيحاً، وهو بالفعل كذلك، فهل يكون ثمة ما يبرر التحامل على مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذي القدرات البشرية الضئيلة والطاقات الدفاعية المحدودة، عندما يجري تحميله المسؤولية كاملة عن تخاذله في مواجهة التحديات الأمنية القاسية التي تحيط بدوله وتتهددها من كل اتجاه؟

2. إذا كان الدفاع عن أمن دول المجلس ما يزال يستند أساساً - وعلى نحو ما سلف القول - إلى ضمانات الحماية الدولية الخارجية، فإنه يجب التعامل مع هذا الوضع على أنه لا يعدو أن يكون خياراً اضطرارياً أملته الظروف، وأنه ذو طبيعة انتقالية مؤقتة حتى وإن طال أمده بعض الوقت.

إن تكلفة هذه الحماية الخارجية أضحت وبكل المعايير فادحة للغاية، بل إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باتت تتكبد أعباء مادية ينوء بها كاهلها، حيث يجرى استنزافها بشدة من قبل الدول الحامية التي لا تكف عن افتعال الأزمات، وتهويل الأخطار، والنفخ في الرماد كلما هدأت الأوضاع نسبياً لكي تبقى الأجواء متوترة على الدوام، وحتى تقطع الطريق على أي تقارب قد يقود إلى مصالحة إقليمية تمس مصالحها وتنتهي بالاستغناء عن أدوارها المرسومة. والأمثلة على ذلك كثيرة، فمن ذا الذي يمكن أن يصدق أن العراق بأوضاعه المأساوية الراهنة ما يزال يشكل خطراً حقيقياً على أمن دول المجلس؟ ومن ذا الذي يمكن أن يصدق تلك المزاعم غير الواقعية التي تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية من أنه لا يزال يحوز ترسانة من أسلحة الدمار الشامل من بيولوجية وغير بيولوجية وهو على هذه الحال من الوهن والتحلل؟ إنها لعبة الدول الكبرى التي ما فتئت تعمل وبدأب لا يكل على استنزاف موارد المنطقة حتى وإن كان واقع الأمور يدحض كل تلك المزاعم والادعاءات. ويمكن للمراقب عن

كثب بأن يلمس كيف أن مواقف دول المنطقة قد شهدت منحنى مختلفاً عقب أزمة الخليج الثانية وما عقبها من تحولات بنيوية، خاصة عند مقارنتها بالأوضاع التي سادت في فترة السبعينيات والثمانينيات.

لهذا كله فإنه يصبح لزاماً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تشرع في إعادة تقويم سياساتها ومواقفها تجاه كل من دولتي الجوار الرئيسيتين: العراق وإيران، وهو أمر سوف يتطلب بالضرورة بلورة منطلقات استراتيجية جديدة بأهداف جديدة وآليات عمل جديدة، لتكون الأساس الذي سوف تمضي منه إلى مواجهة المستقبل بكل ما يحمله في ثناياه من مخاطر وتحديات.

إن هذا المنحى السياسي والاستراتيجي الجديد في توجهاته وأهدافه وآلياته يمكن أن يتم التخطيط له في إطار من العلاقات المتوازنة وبالاستناد إلى قاعدة من المصالح المشتركة، وهو ما سوف يتيح فتح قنوات للتنسيق والحوار وتبادل المشورة بين هذه الأطراف كلها. وعلى دول المجلس أن تعي بعمق أن حلقات الأمن الخليجي لن تترابط وتكتمل إلا عندما تشارك دول منطقة الخليج بأسرها في تحمل تبعاته ومسؤولياته. فأمن الخليج العربي لا يمكن أن يبقى رهينة في يد بعض القوى الأجنبية، أو معتمداً على استمرار تنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج ضد قوتين خليجيتين رئيسيتين، وهما اللتان تشكلان بإمكاناتهما البشرية والعسكرية الكبيرة ركيزتين مهمتين من ركائز التوازن الإقليمي. ثم أليس من المحتمل تماماً أن تتخلى الولايات المتحدة عن هذه الاستراتيجية الاحتوائية إذا ما اقتضت مصالحها ذلك مستقبلاً؟ وعلى جانب آخر فمن ذا الذي يتصور وجود نظام للأمن الإقليمي يقوم في أساسه على وضع دول مجلس التعاون في حالة من المواجهة المستمرة ضد أي من العراق أو إيران أو ضدهما معاً؟

إن أولى متطلبات أي نظام فاعل للأمن الإقليمي أو الجماعي تستدعي إيجاد شبكة من علاقات التعاون الوثيق، والتي لا تستثني طرفاً وتقوم على تعميق الاقتناع المتبادل بمفهوم الخطر المشترك على مصالحها أو على أمنها جميعاً. وقد لا يتطلب ذلك بالضرورة الانغماس في بناء جدار من الأحلاف العسكرية الإقليمية إذا لم يكن هنالك من الظروف الملحة ما يبرر ذلك أو يستلزمه، وإنما قد يكفي في الظروف الراهنة تكثيف

علاقات التشاور والتنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي والثقافي والإعلامي، مما سوف يساعد في التحلل من عقد الماضي ورواسبه التي ما تزال تسد الطريق أمام تحقيق المصالحة وتنقية الأجواء. وفي الحقيقة، ثمة بوادر مشجعة بدأت تظهر أخيراً في هذا الاتجاه: منها تنامي الاتصالات وعلاقات التعاون بين إيران وعدد من دول مجلس التعاون وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية. ويمثل ذلك وبلا شك خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح.

3. إن المضي على طريق تقويم مسار علاقات دول مجلس التعاون بدول الجوار بكل ما يمثله ذلك من أهمية ملحة، لا يعني بحال التقليل من أهمية التحرك على المسار الآخر، من أجل توثيق عرى التعاون بين دول المجلس والدول العربية الشقيقة على مختلف محاور العمل المشترك من ثنائية ومتعددة الأطراف. إن تحولاً إيجابياً على هذا المستوى من القدرة والفاعلية والتأثير يمكن أن يشكل بمرور الوقت عمقاً استراتيجياً ذا قيمة كبيرة للأمن الخليجي.

وأخيراً يبقى القول بأن الصعوبات وإن بدت جمة ومرهقة، والتحديات وإن بدت هي الأخرى خطيرة ومكلفة، فإن ذلك لا يعني أن الدبلوماسية الخليجية قد ضاقت أمامها هوامش الاختيار، أو أن قدرها قد كتب عليها أن تواجه المستقبل وظهرها إلى الوراء، فما يزال هنالك الكثير مما يمكن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تفعله لتعزيز أمنها، ولدعم مقدرتها على الصمود والبقاء، وهو أمر ليس متعذر المنال مادامت تتحلى بالحكمة العالية والبصيرة السياسية النافذة والإرادة الصلبة التي تهون أمامها كل الصعاب.

الهوامش

1. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، شباط/ فبراير 1996)، ص 56.

2. إسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات**، (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1984)، ص 37-39.

3. المرجع السابق، ص 40-41، وص 44 ـ 45.

وكذلك: عبدالعاطي محمد أحمد، «التوتر ومشكلات الأمن في الخليج العربي»، **السياسة الدولية**، السنة 16، العدد 59، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كانون الثاني/ يناير 1980)، ص 103 ـ 105. وانظر أيضاً: محمود علي الداود، **الخليج العربي والعمل العربي المشترك**، (البصرة: مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة (رقم 34)، 1980)، ص 241. وانظر أيضاً: إسماعيل صبري مقلد، **الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط: الأبعاد الإقليمية والدولية**، (الكويت: ذات السلاسل، الطبعة الأولى، 1986)، ص 236 ـ 237.

4. عبد الخالق عبدالله، «التوترات في النظام الإقليمي الخليجي»، **السياسة الدولية**، العدد 132، نيسان/ إبريل 1998، ص 30. راجع كذلك: ريتشارد بايلي (مؤلف)، عبدالوهاب محمد الزنتاني (مترجم)، **تدمير العراق**، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993)، ص 42.

5. المرجع السابق، ص 30.

6. إسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، مرجع سابق، ص 132 وما بعدها. وكذلك نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، مرجع سابق، ص 108.

7. راجع بشأن التداعيات التي تلاحقت في مرحلة ما بعد كامب ديفيد والتوقيع على معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية وانعكست على مجمل الأوضاع في الشرق الأوسط والخليج، محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، (الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، شباط/ فبراير 1992)، ص 41 وما بعدها.

8. عبدالخالق عبدالله، **التوترات في النظام الإقليمي الخليجي**، مرجع سابق، ص 30. ونايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، مرجع سابق، ص 111-112.

9. عبدالخالق عبدالله، «النظام الإقليمي الخليجي»، **السياسة الدولية**، العدد 114، تشرين الأول/ أكتوبر 1993، ص 31.

10. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سابق، ص 144. وكذلك عطية حسين أفندي، «مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولي»، مجلة **التعاون** التي تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، السنة الرابعة، العدد 13 آذار/ مارس 1989، ص 22-23.

11. إسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، مرجع سابق، ص 182.

12. المرجع السابق، ص 182.

13. المرجع السابق، ص 180.

14. المرجع السابق، ص 219، وكذلك نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سابق، ص 164.

15. نايف علي عبيد، المرجع السابق، ص 165.

16. المرجع السابق، ص 167.

17. المرجع السابق، ص 168.

18. المرجع السابق، ص 169.

19. المرجع السابق، ص 170.

20. المرجع السابق، ص 171-172.

21. المرجع السابق، ص 172-173.

22. عبدالخالق عبدالله، **التوترات في النظام الإقليمي الخليجي**، مرجع سابق، ص 30-31. وكذلك محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، مرجع سابق، حيث يذكر في ص 13: «إن الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب/ أغسطس عام 1990 هو أكثر القرارات الخطيرة حمقاً في التاريخ العربي الحديث، ومثلت النتائج الإنسانية والتداعيات السياسية لهذا الغزو تجربة كابوسية كاملة لا تقارن آلامها في الوجدان العربي سوى بآلام وأوجاع خسارة فلسطين عام 1948».

23. نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، ص 196.

24. المرجع السابق، ص 196، حيث يقول: «أثبتت الأزمة قدرة المجلس على الحفاظ على قدر من التماسك ورسم سياسات موحدة، إعلامية ودبلوماسية وعسكرية، والتكيف مع تطورات

الأزمة على الأصعدة كافة، ما عكست آلياته نجاحاً نسبياً للتنظيم المؤسسي للمجلس، فانطلق التحرك السياسي والدبلوماسي لهذه الدول على مسارين متوازيين: جماعي يمثله مجلس التعاون، وإفرادي يساند العمل الجماعي ويعززه».

25. المرجع السابق، ص 196 ـ 197.

26. المرجع السابق، ص 197.

27. المرجع السابق، ص 197.

28. المرجع السابق، ص 199.

29. عبدالخالق عبدالله، **التوترات في النظام الإقليمي الخليجي**، مرجع سابق، ص 39 ـ 40.

30. إسماعيل صبري مقلد، «النظام العالمي الجديد والخليج: مجموعة ملاحظات»، مجلة **شؤون اجتماعية**، التي تصدر عن رابطة الاجتماعيين بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 43، خريف 1994، السنة 11، ص 153، حيث يذكر: «لقد ترتب على هذا التحول العكسي في اتجاه مؤشر الإحساس بالخطر من الخارج إلى الداخل، حدوث تراجع جذري مماثل في مفهوم الأمن الإقليمي وما يترتب عليه من رسم سياسات وتحديد أدوار، وبالتالي فإن السعي إلى توفير درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في مضمار حماية هذا الأمن الوطني لم يعد خياراً مطروحاً، لافتقاره إلى المصداقية كما ثبت من واقع التجربة الحية. وإنما أصبحت الدول الصغرى، وبالأخص المهددة منها، هي التي تسعى إلى وضع نفسها ضمن مسؤولية الدائرة المباشرة للدول الكبرى التي بإمكانها أن توفر لها الحماية العسكرية الملائمة ضد ما تواجهه من تهديدات إقليمية، وذلك بأسلوب الاتفاقات الثنائية والترتيبات الخاصة التي تنظم مختلف جوانب هذا التعاون العسكري المشترك».

31. المرجع السابق، ص 160، وكذلك: محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، مرجع سابق، ص 148-149. ويمكن الرجوع أيضاً إلى: أحمد الرشيدي، «الجامعة العربية وأزمة الخليج: دراسة حالة لدور الجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات والتصدي للعدوان»، مجلة **العلوم الاجتماعية**، المجلد 19، العدد 2/1، ربيع/ صيف 1991، ص 111 ـ 152.

32. محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، ص 129. وتمكن مراجعة تطور تلك الجهود والمحاولات التي بذلتها دول المجلس في مضمار التعاون العسكري المشترك في: نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سابق، ص 289 ـ 301.

33. محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، المرجع السابق، ص 133، حيث يقول: «إن الاتجاه كان بناء نظام دفاع خليجي يقوم على الاعتماد على الذات مما كان يعني تبني استراتيجية دفاعية تعتمد على الكثافة التسليحية والتكنولوجية مع بقاء الجانب البشري محدوداً من الناحية الكمية. وقد أثبتت حربا الخليج الأولى والثانية أن الكثافة التسليحية والتكنولوجية تعتبر ميزة هامة، على أنها لا تحقق كامل الأثر المطلوب منها إلا في سياق توازن بشري معقول، وهذا أمر يصعب تحقيقه بالمقارنة مع مصادر مختلف التهديدات المحتملة لأمن الخليج».

34. المرجع السابق، ص135 .

35. المرجع السابق، 136 ـ 137 .

36. نايف علي عبيد: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سابق، ص 303 ـ 304 .

37. المرجع السابق، ص 305 .

38. محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، مرجع سابق، ص 135 .

39. المرجع السابق، ص 139-140 . وكذلك راجع: نازلي معوض أحمد، «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية: مقارنة تحليلية»، مجلة **العلوم الاجتماعية**، المجلد 19، العدد 1 و2، ربيع/ صيف 1991، ص 27 وما بعدها. وأحمد مهابة، «إيران وأمن الخليج»، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 105، تموز/ يوليو 1991؛ ص 101 ـ 102 . وخالد فياض، «العلاقات العربية ـ الإيرانية بين الصراع والتعاون»، **السياسة الدولية**، العدد 127، كانون الثاني/ يناير 1997، ص 204 ـ 205 . ومراد إبراهيم الدسوقي، «أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي»، **السياسة الدولية**، العدد 105، تموز/ يوليو 1991، ص 89 ـ 95 . وعبد المنعم المشاط، «أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي»، مجلة **العلوم الاجتماعية**، المجلد 21، العددان الثالث والرابع، خريف/ شتاء 1993، ص 7 ـ 36 .

40. راجع في تفاصيل هذه الاتفاقيات العسكرية التي وقعتها بعض دول مجلس التعاون مع عدد من الدول الغربية وروسيا: نايف علي عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سابق، ص 305 ـ 306 . وكذلك جمال علي زهران، «الدور الروسي في توازن أمن الخليج»، **السياسة الدولية**، العدد 122، تشرين الأول/ أكتوبر 1995، ص 54 .

41. أحمد عبدالرزاق شكارة، **الولايات المتحدة والخليج: الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية الأمريكية حتى مشارف القرن القادم**، دراسة غير منشورة (قسم العلوم السياسية بكلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمارات العربية المتحدة)، 1994، ص 9 .

42. المرجع السابق، ص 9 .

43. المرجع السابق، ص 9 .

44. المرجع السابق، ص 9 .

45. المرجع السابق، ص 12 .

46. المرجع السابق، ص 14 .

47. عبدالخالق عبدالله، **التوترات في النظام الإقليمي الخليجي**، مرجع سابق، ص 39 .

48. حسن أبوطالب، «المواقف العربية تجاه أزمة العراق والأمم المتحدة»، **السياسة الدولية**، العدد 132، نيسان/ إبريل 1998، ص 259-260 .





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب : 4567، أبـوظبـي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 722776 - 9712+

فاكس: 769944 - 9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

www.ecssr.ac.ae

تنعقد قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العاصمة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 7 ـ 9 كانون الأول/ ديسمبر 1998 في ظل ظروف وتحديات إقليمية ودولية بالغة التعقيد والحساسية، مما يستدعي الاهتمام الجاد بها والسعي نحو دراسة هذه الظروف والتحديات بتأن، بهدف إيجاد حلول لبعضها على أقل تقدير، وإيجاد الوسائل المناسبة للتعامل مع البعض الآخر، بصورة واعية مدركة لأبعاد المشكلات التي يمكن أن تترتب عليها والأخطار التي قد تنشأ عنها.

ويتناول هذا الكتاب ـ الذي يصدره مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وشاركت فيه نخبة من الباحثين والمفكرين ـ أحد عشر محوراً أساسياً، ويهدف إلى إثراء النقاش الموضوعي والحوار الجاد، ليس في توقيت انعقاد قمة أبوظبي فحسب، وإنما يتطلع من خلال طرحه للعديد من القضايا والموضوعات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية التي ترمي بثقلها على المستوى الخليجي والإقليمي والدولي في هذه المرحلة المهمة من مراحل التاريخ، إلى تفعيل صيغ طرح وتحليل هذه القضايا الحيوية التي تهم شريحة كبيرة من السادة الباحثين والقراء والمهتمين، وذلك ضمن سياق البحث المتواصل في سبيل تحقيق هدف توثيق دعائم الاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي.